منشورات
جامعة عبد المالك السعدي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
شعبة اللغة العربية وآدابها



مركزية ابن جني
في الدرس اللغوي العربي

كتاب الندوة الدولية التي نظمتها شعبة اللغة العربية وآدابها
يومي 14-15 نوفمبر 2018

إعداد وتنسيق :
عبد الرحمن بودرع
جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان

بسم الله الرحمن الرحيم

الندوة الدولية

مركزية ابن جني في الدّرس اللّغوي العربي

شعبة اللغة العربية وأدابها، بكلية الآداب بتطوان

يَومي 14-15 نومبر 2018 برحاب كلية أداب تطوان

***

كلمة رئيس لجنة تنظيم الندوة : أ.د. عبد الرحمن بودرع

لماذا تنظيم ندوة دولية علمية في عَلَم من أعلام الفكر اللغوي العربي بالذّات، في زَمَن يفصلنا عنه أكثر من ألف سَنَة ؟

إحياء ذكرى العَلَم اللغوي أبي الفتح ابن جني له أكثر من دلالة:

1- ما زالَ الفكر اللغوي العربي فكراً متطوراً حيا يُحاورُ الأفكارَ اللغويةَ والمناهجَ النحوية والنظريات اللسانيةَ إلى اليوم.

2- وَضَعَ ابن جني منذ أزيدَ من ألف سنةٍ أسسَ وصف لغوي نحوي وصرفي لتراكيب العربية وصرفها وأصواتها، وقدّم لبناتٍ وأصولاً هيْمَنَت على الفكر اللغوي والبلاغي والأدبي والنقدي العربي وما زالَت ممتدةً.

3- قابلية هذا الفكر اللغوي لمُحاورَة الأفكار والمناهج الحديثَة على الرغم من اختلاف الأطر النظرية وبُعد الشقة الزمنية.

4- إمكان الإفادَة من فكر ابن جني اللغوي في إطار دراسة لسانية موازِنة في أجزاء كثيرة من الوصف اللغوي القديم والوصف اللساني الحديث، خاصة في القضايا اللغوية الكلية التي تهم اللغات الإنسانية.

5- تعدد المعارف التي اشتغل بها ابن جني وتَرَك تراثا متنوعاً يجمع بين اللغة والأدب والبلاغة والقراءات وشروح الشعر...

في سياق الموازنة والتفاعُل يأتي التفكير في إحياء أيام اللغوي الأديب الناقد ابن جني، وذلك لإحياء تُراثه والبحث في الموقف من الدرس اللغوي العربي القديم، وإمكانية الإفادَة من اللسانيات الحديثة ونظرياتها ومناهجها لزيادة فهم واستقصاء للتراث العربي اللغوي، وللبرهنَة على أنّ النّظرياتِ اللسانيةَ الحديثَةَ لا ينبغي أن تكونَ قيداً يحدّ من فعل الموازنة والملاحَظَة والنقض والنقد، ولا يَتعينُ أن تُتخذَ حائلاً يحولُ بين الفكرَين اللغويين القديم والحديث، لأنّ الظّاهرةَ اللغويةَ الموصوفةَ والمفسرةَ ظاهرة إنسانية، قدُم زمانها أم جدَّ، وإنّما العبرَة بتحديث المناهج وإفادَة بعضها من بعض، من غير قَطيعة زمنية ولا معرفية.

ويُمكنُ أن نتصورَ لهذه الندوة الدولية محاورَ محددةً تعالجُ أفكارَها وتُجيبُ عن أسئلتها:

1- قيمة كُتُب ابن جني في تاريخ العربية والبلاغة والأدب والأصوات، بوصفها مُتوناً لغويةً رئيسة.

2- مصادر النحو والصرف وشروح الأدب والقراءات، متوناً وشروحاً وحَواشيَ، وحدودُها في الكشف عن مشروع ابن جني وإبراز مَدى استمرار المشروع أو إخراجه عن مقاصد صاحبه.

3- إسهام النظريات اللسانية الحديثة في قراءَة الخطاب اللغوي العربي القديم وتأويله

4- نحو إعادة بناء لنظرية ابن جني اللغوية وقراءتها قراءَة متجددة تصلح أن تُبْنَى منها لغوياتٌ عربية جديدة.

وبعدُ، فهذه حلقة رابعة في سلسلة الأعلام الذين نظمَت لهم كلية آداب تطوان أياماً دوليةً للبحث في مَركزيتهم المعرفية، في الثقافة واللغة على صعيد الدرس اللغوي الإنساني، كان أولَ أول الحلقات الجاحظ [2011] ثم سيبويه [2016] ثم حازم القرطاجني [2017] ثم ابن جني [2018]، وحُق لهؤلاء الأعلام أن تُعقَد لهم مَجالسُ كبرى للمدارَسَة لأنهم تركوا آثارا علميةً كبرى أثّرَت في الدّرس اللغوي وتطورِه.

أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ثم البغدادي [ت.392هـ] إمام العربية في النحو والصرف، ومن أشهر علماء الشعر والأدب النقد وعلوم العربية، وصاحب التصانيف الكثيرة المشهورَة في اللغة.

ولد بالموصل وتلقى دروسه الأولى في الأصول والحديث والفقه وعلوم اللغة العربية والقراءات بمسقط رأسه على مشاهير علمائها، وكان من علماء المدرسة البصرية في اللغة، وصَحِبَ الإمامَ أبا علي الفارسيَ أربعين سنة، وسافر معه إلى بغداد فاستوطنها. كما لازمَ المتنبيَّ وصحبه مدة طويلة وقرأ عليه ديوانه ثم شرحه بعد ذلك ونبه على معانيه وإعرابه. عندما مات شيخه أبو علي الفارسي تَصَدَّر مَجلسَه ببغداد وجَرَى في كتبه ومباحثه على أصول المدرسة البصرية أسوة بأستاذه، وذاع صيته وشهرته في الأدب وعلوم اللغة العربية، وعرف بغزارة علمه وسعة أفقه وفضله وورعه والأخذِ عن كافة المدارس العلمية.

وعُنِيَ به لغويون فرنسيون وأوربيون مثل غوطيلف برجستراسر وأندري رومان وشارل بيلا وميشيل باربو وجيرار تروبو وغيرُهما، وما زال ابنُ جني نَسَقاً فكريا لغويا إلى يومنا هذا، والإحالةُ عليه في كتب الأدب

والنقد واللغة والصرف والقراءات كثيرةٌ جدا، ولو أحصيتَ كَم أُحيلَ عليه لَما بَلَغتَ في ذلكَ حداً معلوما، مثلُه في ذلك مثلُ سيبويه وعبد القاهر وغيرهما من أعلام الأمة.

من تراثه: "**التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله السكري**"، و"**سر الصناعة**"، و"**تفسير تصريف المازني**"، و"**شرح المقصور والممدود لابن السكيت**"، و"**تعاقب العربية**"، و"**تفسير ديوان المتنبي الكبير**"، و"**تفسير معاني ديوان المتنبي**" و"**اللمع في العربية**"، و"**مختصر التصريف**" المشهور بالتصريف الملوكي، و"**مختصر العروض والقوافي**"، و"**الألفاظ المهموزة**"، و"**المتقضب**"، و"**تفسير المذكر والمؤنث ليعقوب**"، و"**المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**"، و"**تفسير أرجوزة أبي نواس**"، و"**رسالة في مد الأصوات ومقادير المدات**"، و"الوقف والابتداء"، و"المعاني المجردة"، "**التعاقب**"، و"**الخصائص**" و"**المقصور والممدود**"، و"**ما يذكر ويؤنث**"، و"**إعراب الحماسة**" وغيرها من المصنفات التي أفاض أئمة اللغة وأصحاب التراجم، قديماً وحديثاً، في الثناء عليها، ومدح نهجه في كتابتها فشهدوا له فيها بالاستقصاء وعمق التحليل، وبالتوفر على تدقيق الموضوعات واستيفائها حقها من التتبع والتمحيص والعرض واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيات، وأقر له العلماء بالصدارة في كثير من تصانيفهم.

وقد اختير موضوع مركزية أبي الفَتح ابن جني في تاريخ اللغويات نظرا لحُضور نسقه اللغوي في مصادر الأدب والنقد واللغة والقراءات، ومراجع الدرس اللغوي الحديث بنوعَيْها العَربي والغَربي، فقَد ترك أبو الفَتح ابن جني تراثاً ثريا ومنهجاً دقيقاً ورؤيةً نسَقيةً عميقةً، تستعصي على التلاشي، وتَقْوى على البقاء وثبات في وجه الموازَنات.

لا نبرَحُ مكان افتتاح الندوة وزمانَها قبل أن نتوجه بالشكر الجَزيل بعد حمد الله تعالى وشكره، لِمَن هم أهل الشكر ممن أسهَموا في إقامَة هذا الحَفل البهيج، على رأسهم سيادَة عميد كلية الآداب الذي ما فتئ يُعنى بمثل هذه النشاطات العلمية ويبذل لإنجاحها الوسائل والعُدد ذوات البال

اللّجنَة المنظِّمَة للندوة الدولية :

د. عبد الرحمن بودرع [رئيساً عامّاً للندوة]
د. محمد الحافظ الروسي [رئيساً للجنة العلمية]
د. عبد الهادي امحرف [عضوا]
د. عبد الكريم المرابط الطرماش [عضوا]
دة. أسماء الريسوني [عضوا]
د. عدنان أجانة [عضوا]
د. عبد الواحد الصمدي [عضواً]

كلمة السيد رئيس الشعبة د.محمد عبد الواحد العسري

آن لشعبة اللغة العربية وآدابها أن تلتفتَ إلى الأعلام الكبار الذين انتشرَ علمهُم ومنهجُهم وتَعَدى حدود الزمان والمكان.

أبو الفتح عثمان بن جني إمام النحو والصرف، ومن أشهر علماء الشعر والأدب النقد وعلوم العربية، وصاحب التصانيف الكثيرة المشهورَة في اللغة.

ولد بالموصل وتلقى دروسه الأولى في الأصول والحديث والفقه وعلوم اللغة العربية والقراءات بمسقط رأسه على مشاهير علمائها، وكان من علماء المدرسة البصرية في اللغة، وصَحِبَ الإمامَ أبا علي الفارسيَّ أربعين سنة، وسافر معه إلى بغداد فاستوطنها. كما لازمَ المتنبيَّ وصحبه مدة طويلة وقرأ عليه ديوانه ثم شرحه بعد ذلك ونبه على معانيه وإعرابه. عندما مات شيخه أبو علي الفارسي تَصَدَّر مَجلسَه ببغداد وجَرَى في كتبه ومباحثه على أصول المدرسة البصرية أسوة بأستاذه، وذاع صيته وشهرته في الأدب وعلوم اللغة العربية، وعرف بغزارة علمه وسعة أفقه وفضله وورعه والأخذِ عن كافة المدارس العلمية.

وقد آن الأوان لإحياء ذكراه بإحياء علمه، وتنظيمِ ندوة دولية تُعرّفُ به وبمصنفته ومنهجه وتأثره وتأثيره

ابن جني ناقدا لقراءات قرآنية

د.عبد العلي المسئول - كلية الآداب سايس / فاس

مقدمة

إن القراءات القرآنية كانت محط نظر العلماء، حيث تحدثوا عن أسانيدها ورجالها، وما شذ منها وما صح واشتهر، وتكلموا عن مصاحفها ورسمها وضبطها، وعن لغتها وإعرابها ومعانيها، وأبانوا عن وظائفها في الفقه والعربية.

ولقد وجه علماء العربية عنايتهم لوجوه القراءات القرآنية، محتجين بها ومستشهدين، وموجهين لها ومعللين، ومنتقدين لأحرف منها ومختارين.

وكتاب سيبويه (180هـ)-الذي يعد البناء المتكامل لقواعد العربية-تضمن عددا من القراءات القرآنية، وقد تحامى صاحبه نقده لها، وإن كان لا يستسيغ بعض أوجهها من جهة العربية، إذ القراءة عنده لا تخالف[1].

وبدأ النقد والتخطئة من مدرسة البصرة مع أبي الحسن الأخفش (210 أو 215 أو 221هـ)[2]، وأبي عثمان المازني(**247هـ**) وهو ممن تجاسر على القراء ولحن قراءات[3]، وأبي العباس المبرد (ت 285هـ)، وهو من أكثر النحويين تخطئة للمقرئين والقراءات[4]، وأبي إسحاق الزجاج (311هـ) الذي نحا نحو أسلافه البصريين في النقد[5].

---

1 -ينظر كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط:3 (1408/1988م)، 1/ 148.

2 - من ذلك مثلا أن أبا حاتم حكى عن الأخفش تضعيفه لقراءة ابن كثير ونافع وحمزة والأعمش: (أمن هو قانت) بتخفيف الميم من (أمن)، وحجة تضعيفه هذه القراءة أنه استفهام ليس معه خبر، ينظر إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د.غازي زاهد.عالم الكتب.مكتبة النهضة العربية بيروت. ط: 3. 1409/1988. 5/4

3 _ينظر ما قاله عن القراء في آخر كتابه في التصريف، الذي شرحه ابن جني في "المنصف شرح أبي الفتح بن جني لتصريف المازني"، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. إدارة إحياء التراث القديم.ط:1. (1373/1954). 340/2و341.

4 _ينظر ما قاله عن قراءة (**ثم لْيقطع فلْينظر**) في المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت (1963). 134/2.

5 _ينظر ما قاله عن قراءة (**معائش**) في معاني القرآن وإعرابه له، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب. ط:1.(1408/1988)، 320/2و321

وانتقد كوفيون قراءات بدءا بإمامهم علي بن حمزة الكسائي(189هـ)[1]، وتلميذه أبي زكريا الفراء(207هـ)[2].

وأما نحاة الأندلس فقد كانوا أشد ارتباطا بالقرآن الكريم وقراءاته، وأكثر استثمارا لشواهد القراءات ودفاعا عن لغتها، كابن مالك **(672هـ)**، وأبي حيان(745 هـ)، ومنهم من تكلم في قراءات وانتقدها كابن عصفور(669هـ)[3].

وكان نحاة مصر مكثرين من إيراد القراءات في مصنفاتهم كابن هشام (761هـ)، وابن عقيل (769هـ)، والأشموني (900 هـ).

ومن أبرز النحويين المنتقدين لقراءات أبو الفتح عثمان بن جني(392هـ). فما صلة أبي الفتح بالقراءات والقراء؟وما سبب انتقاده لقراءات واختياره لأخرى؟ هذا ما ستحاول المداخلة إماطة اللثام عنه من خلال المحاور التالية:

أولا: صلة ابن جني بالقراءات والقراء.

ثانيا: نقد ابن جني لقراءات قرآنية.

ثالثا: المرجعية المذهبية لابن جني ونقده لقراءات قرآنية

رابع: استدراكات ابن جني على من سبقه في أمور مردها لقراءات.

---

[1] _قال عنه الفراء: "وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا)؛ لأنه وجده قليلا فجعله عيبا،وهو الأصل، ولقد سمعت عن النبي ﷺ أنه قال في بعض المشاهد: **(لتأخذوا مصافكم)** يريد به خذوا مصافكم" معاني القرآن للفراء، تحقيق **أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، الدار المصرية، ط:1. 1/469**و470

[2] _ينظر نقده لقراءة قراءة حمزة وأبي جعفر ويعقوب **(إلاَّ أنْ يُخافا) في معاني القرآن له 1/145**

[3] _ينظر تغليطه لقراءة ابن عامر: (وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي. تقديم فواز الشعار.إشراف إميل يعقوب.دار الكتب العلمية بيروت. ط:1. (1419/1998). 243/3

أولا: صلة ابن جني بالقراءات والقراء

أبو الفتح عثمان بن جني من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، لا نعلمه من القراء، وإن كان قد تتلمذ في علوم العربية على مقرئين من أمثال أبي علي الفارسي(377هـ) وأبي بكر محمد بن الحسن بن مِقسم(354هـ).

فأما أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، فهو من النحاة القراء، روى القراءة عرضًا عن أبي بكر بن مجاهد (324هـ)، وروى القراءة عنه عرضًا عبد الملك بن بكران النهرواني[1]. وأخذ النحو عن أبي إسحاق الزجاج، وأبي بكر ابن السراج، وأبي بكر مبرمان وغيرهم[2]. ألف كتاب "الحجة للقراء السبعة"، ذكر فيه توجيه القراءات التي تضمنها كتاب شيخه ابن مجاهد "السبعة في القراءات"[3]. يدلك على أهميته اختصاره من لدن جماعة من الأندلسيين كمكي بن أبي طالب (437هـ) في كتاب سماه: "منتخب الحجة في القراءات"[4]، وأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري السرقسطي(455هـ)[5]، وأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني (476هـ)في كتابه: "اختصار الحجة"[6]. وكان مدافعا عن لغة قراءات ومنافعا عن أصحابها، فقد انتصر لقراءة حمزة: (بمصرخيِّ)[7] التي لحنها ناس من النحويين[8]، لكنه في الآن ذاته انتقد قراءات معينة، من ذلك تغليطه قراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان: (أرجئهِ)[9]، وعمدته في هذا التغليط أن الهاء لا تكسر إلا إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة[10]. ولم يستسغ إدغام الكسائي الفاء في الباء في (نخسف بهم)[11]، وذهب إلى

---

1 -ينظر غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري. عني بنشره برجستراسر. دار الكتب العلمية ط: 3. (1402/1982). 207-206/1

2 -ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للجلال السيوطي. تحقيق أبي الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية بيروت لبنان. 496/1

3 -ينظر مقدمة الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تعليق كامل مصطفى الهنداوي. دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط:1 (1421-2001). 29/1.

4- فهرسة ما رواه عن شيوخه لابن خير الإشبيلي (575 هـ). دار الآفاق الجديدة بيروت. ط:2 1399/1979، ص: 41.

5-معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي. تحقيق بشار عواد وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس. مؤسسة الرسالة. ط:2 (1408/1988). ص: 424.

6-فهرسة ما رواه عن شيوخه ص: 42

7 -من الآية 24 من سورة إبراهيم

8 - الحجة للقراء السبعة 17/3

9 -من الآية 110 من سورة الأعراف ومن الآية 35 من سورة الشعراء، وهي رواية ابن ذكوان عن ابن عامر. ينظر تقريب النشر في القراءات العشر لابن الجزري. تحقيق إبراهيم عطوة. دار الحديث القاهرة. ط:3 1416/1996، ص: 16

10 -الحجة للقراء السبعة 257/2

11 -من الآية 9 من سورة سبأ

عدم جوازه[1]، وتكلم في قراءة: (**نُجِّي المؤمنين**)[2]، وعزا اللحن الواقع فيها إلى وهم السامع عن القارئ[3]، ووهّم الراوي في روايته: (هئت) بفتح التاء والهمز[4]، لما في ذلك عنده من فساد المعنى[5].

ومما ينبغي الإلماع إليه هنا أن أبا علي كان متهما بالاعتزال[6]، بل إن السيوطي قال عن ابن جني: "وكان هو وشيخه أبو علي الفارسي مُعْتَزِلِيَّيْن "[7]، ولا شك أن المنهج الاعتزالي في التفكير اللغوي والتعليل سيكون له أثر في نقد ابن جني لقراءات واختياره لأخرى.

صحب ابن جني شيخه أبا عليّ أربعين سنة، ولازمه في ظعنه وإقامته، وأخذ عنه علما غزيرا، وهو الذي تصدر مجلسه ببغداد بعد وفاته[8]. ولم تذكر كتب التراجم والطبقات أنه قرأ عليه القراءات، ولا هو ذكر في كتبه رواية قراءات عن أبي علي، إنما الثابت عنه أنه أخذ عليه العربية.

وأما أبو بكر محمد بن الحسن البغدادي المعروف بابن مِقسم، فهو إمام في القراءات والنحو، ترجم له الذهبي في "معرفة القراء الكبار"[9]، وابن الجزري في "غاية النهاية في طبقات القراء"[10]، وذكرا شيوخه في القراءات وتلامذته الآخذين عنه الروايات، سمع الأدب من أبي العباس يحيى ثعلب. قال عنه أبو عمرو الداني: إنه "مشهور بالضبط والإتقان، عالم بالعربية، حافظ للغة، حسن التصنيف في علوم القرآن"[11]، وقال عنه الذهبي: " كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين، وأعرفهم بالقراءات مشهورها وغريبها وشاذها"[12].

---

1 -الحجة للقراء السبعة 289/3

2 -من سورة الأنبياء الآية 87، بنون واحدة وتشديد الجيم، وهي قراءة ابن عامر رواية شعبة عن عاصم. ينظر تقريب النشر ص: 144

3 -الحجة للقراء السبعة 160/3-161

4 -من الآية 23 من سورة يوسف. اختلف عن هشام فروى عنه الحلواني (هِئْتَ). وروى عنه الداجوني كسر الهاء والهمز، وضم التاء من غير همز، ينظر تقريب النشر ص: 127.

5 -الحجة للقراء السبعة 444/2

6- ينظر معجم الأدباء لياقوت الحموي. تحقيق إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي، بيروت. ط: 1، 1414 - 1993 م. 812/2

7- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للجلال السيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي. منشورات المكتبة العصرية صيدا بيروت (1986). 10/1

8 - ينظر معجم الأدباء 1589/4

9 -ينظر معرفة القراء الكبار ص:306- 309.

10 - ينظر غاية النهاية 123/2-125

11 - معرفة القراء الكبار ص: 307

12 - المصدر نفسه

وكان لابن مقسم اختيار في القراءات بناه على جواز القراءة بما وافق خط المصحف وصح وجهه في العربية وإن لم يكن لها سند. وقد عد صنيعه هذا بدعة، حيث رفع أمره إلى السلطة السياسية وقتئذ، فاستتيب بحضرة الفقهاء والقراء، فأذعن بالتوبة، وكتب محضر بتوبته، وقيل إنه لم ينزع فيما بعد عن ذلك، بل كان يقرئ به، وحجته في ذلك أنه قال: "لما كان لخلف بن هشام وأبي عبيد وابن سعدان أن يختاروا، وكان ذلك لهم مباحا غير منكر ، كان لمن بعدهم مباحا"[1]. لكن هؤلاء الثلاثة الذين ذكرهم ابن مقسم لم يتجاوز واحد منهم قراءة أئمة الأمصار، فخلف في اختياره لم يخرج عن قراءة حمزة والكسائي وشعبة إلا في قوله تعالى: (وحرام على قرية أهلكناها) بالأنبياء[2]، و(دري) في قوله تعالى : (كأنها كوكب دري) بالنور [3]. وأما أبو عبيد القاسم بن سلام(224هـ) فقد اختار مما روي عن الأئمة القرأة[4]، وأما ابن سعدان فقد قال عنه ابن الجزري: "له اختيار لم يخالف فيه المشهور"[5]، بيد أن ابن مقسم رويت عنه حروف لم يتابع عليها القراء المعتبرين، من ذلك قراءة (لنُنَسِّفنه) بطه[6]، و(فاستعانه) بالقصص بدل (فاستغاثه) [7]، و(إلا جِدالا) بالزخرف بدل (إلا جدلا) [8].

ولا شك أن هذه النزعة التحررية التي كان يتميز بها ابن مقسم أثرت في تفكير ابن جنى، ومسلكه في اختيار قراءات على أخرى، وهو ما يفسر حديثه عن شيخه هذا وابن شنبوذ اللذين كانا لهما اختيار في القراءات، حيث قال عن شواذ القراءات: "ولذلك قرأ بكثير منه مَن جاذب ابن مجاهد عِنان القول فيه، وما كَنَه عليه، وراده إليه؛ كأبي الحسن أحمد بن محمد بن شَنَبوذ، وأبي بكر محمد بن الحسن بن مِقْسم، وغيرهما ممن أدى إلى رواية استقواها، وأنحى على صناعة من الإعراب رضيها واستعلاها." [9]

[1] - المصدر نفسه ص: 309.

[2]- ينظر تقريب النشر ص: 144

[3]- ينظر المصدر نفسه ص: 149

4- ينظر ما قاله عنه الداني عنه في الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات. في باب القول في أصحاب الاختيار. تحقيق محمد بن مجقان الجزائري. دار المغني الرياض.ط:1 (1999/1420). ص:161

5- غاية النهاية 143/2.

6- ينظر البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي. دار الفكر 1992/1412 م. 296/8.

7- ينظر المصدر نفسه 380/7.

8- ينظر المصدر نفسه 385/9.

9- ينظر مقدمة المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي القاهرة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. لجنة إحياء التراث الإسلامي. (1386 /1966). 31/1.

وابن جني لم يرو عن ابن مقسم القراءات، وجملة ما روى عنه أخبار ثعلب ومجالسه وأماليه[1].

وارتباطه بالرواية إنما كان بروايته حروفا من كتاب أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (255هـ) في القراءات، الذي أنبأه به شيخه أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسيني (353هـ) عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني عن أبي حاتم[2]، وكذا كتاب أبي علي محمد بن المستنير قطرب[3].

ومع هذا فقد ارتبط أبو الفتح بالقراءات من جهة درايتها وعللها، لا من جهة روايتها ونقلها، حيث إنه ألف كتابا في الاحتجاج للقراءات الشواذ سماه "المحتسب في توجيه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، صنفه في آخر عمره، قال رحمه الله في مقدمة هذا الكتاب: "وإن قصرت أفعالنا عن مفروضاتك وصلتها برأفتك بنا، وتلافيتنا من سيئات أنفسنا ما امتدت أسباب الحياة لنا. فإذا انقضت علائق مُددنا، واستُوفي ما في الصحف المحفوظة لديك من عدد أنفاسنا، واستُؤنفت أحوال الدار الآخرة بنا: فاقبلنا إلى كنز جنتك التي لم تُخلق إلا لمن وسع ظل رحمتك"[4]، ومثل هذا الكلام لا يصدر إلا عمن خشي الفوت وأحس بدنو الأجل. قال الشريف الرضي (406هـ) وهو أحد تلامذة ابن جني: "كان شيخنا أبو الفتح النَّحْوِي عمل في آخر عمره كتابًا يشتمل على الاحتجاج بقراءة الشواذ"[5].

إن تصنيف ابن جني "المحتسب" كان تحقيقا لرغبة شيخه أبي علي حيث قال: "على أن أبا علي -رحمه الله- قد كان وقتًا حدَّث نفسه بعمله، وهَمَّ أن يضع يده فيه، ويبدأ به، فاعترضت خوالج هذا الدهر دونه، وحالت كبواته بينه وبينه "[6]. ولم يقتصر توجيه أبي الفتح للقراءات على "المحتسب"فقط، إنما وجدناه في غيره من مصنفاته يحتج لها، لكن يبقى "المحتسب" فريدا في بابه وموضوعه، وقد نوه به الزركشي حيث قال: "وَقَدْ صَنَّفُوا أَيْضًا فِي تَوْجِيهِ الْقِرَاءَاتِ الشَّوَاذِّ، وَمِنْ أَحْسَنِهَا كِتَابُ الْمُحْتَسِبِ لِابْنِ جِنِّي"[7]، وقال في موضع آخر: " وَتَوْجِيهُ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ أَقْوَى فِي الصِّنَاعَةِ مِنْ تَوْجِيهِ الْمَشْهُورَةِ، وَمِنْ أَحْسَنِ مَا وُضِعَ فِيهِ كِتَابُ

---

1 -ينظر مثلا الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني. تحقيق محمد علي النجار دار الكتاب العربي. بيروت. (1952/1371). 38/1، وسر صناعة الإعراب له، تحقيق حسن هنداوي. دار القلم. دمشق. ط:2. 135/1 و142 و155...

2- ينظر مقدمة المحتسب 1/ 35-36 والخصائص 75/1-76.

3- ينظر مقدمة المحتسب 36/1.

4 - المحتسب 31/1.

5 -حقائق التأويل في متشابه التنزيل للشريف الرضي. دار الأضواء. الطبعة الأولى 1986/1406، بيروت لبنان. 5/ 331.

6 - المحتسب 34/1

7- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الجيل بيروت 1988/1408. 339/1

الْمُحْتَسِبِ لِأَبِي الْفَتْحِ "[1]. وموضوع هذا الكتاب توجيه ما شذ عن السبعة من قراءات مما غمض عن ظاهر الصنعة[2].

واستخدم فيه أبو الفتح للإبانة عن وجوه القراءات الشواذ النقل من قرآن كريم[3]، وحديث نبوي شريف[4]، وكلام العرب شعرهم ونثرهم، حيث احتج للشواذ بشعر الجاهليين[5] والمخضرمين[6] والإسلاميين[7] وبشعر المولدين[8]، واستعمل القياس على الأشباه والنظائر[9]،

وكان الدافع له إلى توجيه شواذ القراءات هو الانتصار للغتها، وتبيين أنها غير خارجة عن العربية من جميع أوجهها. قال في مقدمة المحتسب: " ... غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذًّا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سَمت العربية مهلة ميدانه؛ لئلا يُرَى مرى أن العدول عنه إنما هو غض منه أو تهمة له"[10].

والمراد بالقراءات الشاذة عند ابن جني ما خرج عن قراءة السبعة القراء المذكورة في "السبعة في القراءات" لشيخ شيخه أبي بكر بن مجاهد. وهو اصطلاح كان شائعا ذائعا وقتئذ، وتبناه بعض علماء الفقه وأصوله، كالشيخ محي الدين النووي، وجلال الدين البُلقيني، وأبي شامة، وابن عطية[11]؛ لذا رأيناه يورد قراءتي أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني ويعقوب الحضرمي ضمن كتابه "المحتسب"، مع أن المحققين من المقرئين وعلماء الأصول نصوا على أن القراءتين معا وكذا قراءة خلف بن هشام البزار هي من الصحيح المتواتر، حيث ذهبوا إلى أن هذه الثلاث مع القراءات السبع، وهي قراءة نافع المدني وابن كثير المكي وأبي عمرو بن العلاء البصري وابن عامر الشامي وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيين صحيحة متواترة، وما

---

[1] - البرهان في علوم القرآن 341/1

[2] -ينظر المحتسب 32/1 و35

[3] -ينظر المصدر نفسه 184/2و332

[4] - ينظر المصدر نفسه 86/1و91 و246/2و367

[5] - ينظر المصدر نفسه 48/2 و306 و183/1و139

[6] - ينظر المصدر نفسه 90/1و193و 17/2و360

- ينظر المصدر نفسه 141/1 وو108و344 و2//78و 181/2

[8] - ينظر المصدر نفسه 295/1و130/2

[9] - ينظر المصدر نفسه 30/2

[10] - المصدر نفسه 32/1-33.

[11] - ينظر التبيان في آداب حملة القرآن للنووي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1. 1403/1983، ص: 50. والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ، راجعه سعيد المندوه. دار الفكر بيروت لبنان. ط:1 (1416/196)، 210/1. والمرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز لأبي شامة المقدسي، تحقيق طيار آلتي قولاج. دار صادر بيروت. (1395/1975.)، ص: 174. والمحرر الوجيز لابن عطية ، ط: دار الكتب العلمية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، بيروت، ط:1 . **1422 هـ.** 48/1.

سواها يعد شاذا. وممن قال بذلك الإمام البغوي وتاج الذين السبكي ووالده الشيخ الإمام أبو الحسن السبكي. جاء في جمع الجوامع: "وَلَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِالشَّاذِّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَا وَرَاءَ الْعَشَرَةِ، وِفَاقًا لِلْبَغَوِيِّ وَالشَّيْخِ الْإِمَامِ"[1]. وهو رحمه الله وإن كان منافحا عن هذا النوع من القراءات في محتسبه فهو لا يدعو إلى التعبد بتلاوتها وقراءتها في الصلاة والأوراد، قال رحمه الله بعدما تحدث عن ابن شنبوذ وابن مقسم الذين قرءا بما شذ عن القراء: "ولسنا نقول ذلك فسحًا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغًا للعدول عما أقرته الثقات عنهم؛ لكن غرضنا منه أن نُري وجه قوة ما يسمى الآن شاذًّا، وأنه ضارب في صحة الرواية بِجِرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه"[2]، وقال أيضا: "فإن قَصُر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فلن يقصر عن وجه من الإعراب داعٍ إلى الفسحة والإسهاب، إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه، ونتابع مَن يتبع في القراءة كل جائز رواية ودراية، فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذًّا"[3].

ثانيا: نقد ابن جني لقراءات قرآنية.

شارك ابن جني من سبقه من نحويين في تعقبه لقراءات وتلحين أصحابها، ومن العجيب أن يؤلف كتابا يدافع فيه عن القراءات الشواذ، وفي الوقت ذاته يطعن في قراءات . لكن ما الأسباب الموجبة لهذه التخطئة؟

إن ابن جني كان ألصق بمقاييس العربية كشيخه أبي علي الفارسي، ممن مد القياس وشرح العلل، وهو أحد من أسس أصول النحو وأدلته، ولا عجب إن رأيناه يُحكّم أقيسته في نقد قراءات وتبيين وجهها من جهة العربية، إذ منهجه في النظر إلى القراءات ليس كمنهج المقرئين، فهو رحمه الله كغيره من النحويين خدم القراءات من جهة اللغة، كخدمة المقرئين لها من جهة أداء ألفاظها اتفاقا واختلافا، ومن جهة أسانيدها وطرقها المتشعبة.

ويمكن إرجاع سبب انتقاده لقراءات إلى ما يلي:

1-غلبة الرواية على الدراية عند المقرئين

جنح ابن جني إلى وسم القراء بكونهم ضعيفين في الدراية، أمناء على الرواية حيث قال: "ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية"[4].

---

[1] - ينظر حاشية البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع. دار الفكر: (1401/1982) . 231/1.

[2] - المحتسب 32/1-33

[3] - المصدر نفسه 33/1

[4]- الخصائص 72/1-73

إن مثل هذا الكلام الصادر عن أئمة النحو الراسخة أقدامهم في علم العربية لا يلزم المقرئين، حيث إنهم ناقلون لحروف القرآن كما تلقوها عن شيوخهم. نعم إن المقرئ العالم لا يستوي هو ومن اكتفى بنَقل للحروف وتجويد التلاوة، لكن القراء درجات. وقد حكى مكي عن مقرئين قولهم : "فنقل القرآن فطنةً ودرايةً، أحسن منه سماعاً وروايةً"[1]، "فالرواية لها نقلها، والدراية لها ضبطها وعلمها"[2]، "فإذا اجتمع للمقرئ النقل والفطنة والدراية، وجبت له الإمامة، وصحت عليه القراءة، إن كان له مع ذلك ديانة"[3].

إن وظيفة المقرئ الأساسية هي رواية القراءة صحيحة في النقل، وتأديتها كما سمعها من أشياخه المحققين من أهل القرآن، إذ القراءة سنة متبعة، فقد روي عن محمد بن المنكدر أنه كان يقول: "قراءة القرآن سنة يأخذها الآخر عن الأول"[4]، وعن خارجة بن زيد عن زيد ابن ثابت قال: "القراءة سنة"[5]

نعم، إن ما يمكن مؤاخذة بعض القراء به، كونهم يصرفون زهرة حياتهم في ضبط الحروف على حساب المعاني، ولقد جعل الغزالي من حجب فهم القرآن الكريم: " أن يكون الهم منصرفا إلى تحقيق الحروف بإخراجها من مخارجها"[6]. وقال في موضع آخر عمن قصر عمره على تصحيح مخارج الحروف في القرآن: " هو غرور، إذ المقصود من الحروف المعاني، وإنما الحروف ظروف وأدوات"[7]. وانتقد الحافظ الذهبي القرأة في تنطعهم وتحريرهم الزائد المؤدي إلى صرف الهمة لمراعاة الحروف على حساب التدبر والخشوع[8] ، وقال ابن العربي: "لما صارت هذه القراءة صناعة، رفرفوا عليها، وناضلوا عنها، وأفنوا أعمارهم من غير حاجة إليهم فيها، فيموت أحدهم وقد أقام القرآن كما يقام القدح لفظا، وكسر معانيه كسر الإناء،

---

[1]-الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار 2001/1422. ص: 90

[2]-المصدر نفسه

[3]-المصدر نفسه.

[4]-سنن سعيد ابن منصور ، تحقيق سعد عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.دار العصيمي الرياض.ط:1 (1414هـ)، 259/2 رقم 66، وسنده ضعيف كما نص عليه المؤلف.

[5]- سنن سعيد ابن منصور 260/2 رقم: 67

6 - إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي،دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 4، 2005/1426. 284/1

7 - إحياء علوم الدين 399/3

8 -ينظر بيان زغل العلم والطلب للذهبي، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، مكتبة الصحوة الإسلامية ص: 25

فلم يلتئم عليه منها معنى"[1]. والحافظ الذهبي والقاضي المعافري كلاهما كانا من أهل الصنعة، وإن اشتهرا عند الناس بغير القراءات والإقراء، وقولهما له اعتبار في نقد منهج المقرئين[2].

ومن ثَمّ انتقد ابن جنى من روى عن أبي عمرو غير الاختلاس في (لا تأمنا) بيوسف أي نطق النون الأولى بضمة مختلسة، وتحريك الثانية من غير تشديد، واختلاس كسرة الهمزة في (بَارِئِكُمْ) بالبقرة[3].

2-ضعف العدة اللغوية عند المقرئين

ينسب ابن جني عددا من المقرئين إلى كون بضاعتهم في العربية مزجاة، ومن ثم يقع لهم الغلط والخلط، وهو في هذا تبع لأبي عثمان المازني (247هـ) الذي نفى الدراية في العربية عن نافع بن أبي نعيم[4]، وختم كتابه في التصريف بانتقاده للقراء حيث قال: "والتصريف إنما ينبغي أن ينظر فيه من نقب في العربية، فإن فيه إشكالا وصعوبة على من ركبه غير ناظر في غيره من النحو، وإنما هو الإدغام والإمالة فإنه فضل من فضول العربية. وأكثر من يسأل عن الإدغام والإمالة القراء للقرآن، فيصعب عليهم؛ لأنهم لم يعملوا أنفسهم فيما هو دونه من العربية، فربما سأل الرجل منهم عن المسألة قد سأل عنها بعض العلماء، فكتب لفظه، فإن أجابه غير ذلك العالم بمعناه وخالف لفظه كان عنده مخطئا، فلا يلتفت إلى قوله: أخطأت، فإنما يحمله إلى ذلك جهله بالمعاني، وتعلقه بالألفاظ"[5]. قال ابن جني بعدها: "هذا الذي حكاه أبو عثمان عن هؤلاء مستفيض مشهور،...وهم عندي كالمعذورين لصعوبة هذا الشأن"[6].

إن نسبة المازني للقراء جهلَهم بالمعاني وتعلقهم بالألفاظ فيه ما فيه من تحامل، إذ ليس من اختصاص المقرئين التعمق في المعاني وتصاريف الكلمات واشتقاقاتها، فإن درك أسرار الكلام ومعانيه من اختصاص أهل البلاغة والبيان، والتنقيب في العربية والأخذ بعنانها من شأن أهل اللغة لا المقرئين، نعم حري بالمقرئ أن يأخذ نفسه بالعربية، إذ القرآن الكريم بها نزل، والقراءات على تنوعها عربية، والحد الأدنى الذي لا يعذر مقرئ بجهله له من جهة العربية معرفة الإعراب المميز للخطإ والصواب، ومعرفة كيفية النطق بكل حرف

---

1 - العواصم من القواصم لابن العربي المعافري، تحقيق عمار طالبي، مكتبة دار التراث، مصر، ص: 362.

2 - ينظر ما قاله ابن العربي عن نفسه من أخذه للقراءات في قانون التأويل له. تحقيق محمد السليماني. دار القبلة للثقافة. السعودية. ط:1 .1986/1406. ص: 415-416، وما قاله المحققون لكتاب معرفة القراء الكبار عن الذهبي ص: 8-10.

3- الخصائص 72/1

4- ينظر المنصف 307/1 340/2و341

5_المنصف340/2و341.

6_المنصف 341/2.

ذاتا وصفة[1]. قال ابن الجزري عما ينبغي تحصيله من قبل القارئ: "وأن يحصل جانبا من النحو والصرف بحيث إنه يوجه ما يقع له من القراءات، وهذا من أهم ما يحتاج إليه وإلا يخطئ في كثير مما يقع في وقف حمزة والإمالة ونحو ذلك من الوقف والابتداء وغيره"[2]، ودعا أبو الحسن الحصري المقرئين إلى معرفة العربية، وجعل الجهل بها من لدنهم معيبا حيث قال:

وأحسِنْ كلام العُرْب إن كنت مقرئاً ... وإلا فتخطي حين تقرأ أو تُقري

لقد يدعي علم القراءات معشر ... وباعهم في النحو أقصر من شبر

فإن قيل: ما إعراب هذا ووزنه؟ ... رأيت طويل الباع يقصر عن فتر"[3]

3-وَهْمُ الرواة عن القراء

من الظواهر الصوتية الدقيقة التي يحتاج النطق بها إلى رياضة وتمرن ظاهرة الاختلاس، ومعناها: أن يسرع القارئ اللفظ بها "إسراعا يظن السامع أن حركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، وهي كاملة في الوزن تامة في الحقيقة، إلا أنها لم تمطط، ولا تُرَسِّل بها فخفي إشباعها، ولم يتبين تحقيقها"[4]. قال ابن مجاهد: "قَلّ من رأيت يضبط هذا. يعني الاختلاس والإخفاء. قال: وسألت متقدما منهم مشهورا عن (يهدي) فلفظ لي به ثلاث مرات، كل واحدة تخالف أختها"[5]. وقد جاء عن القراء اختلاس الحركة وإسكانها في الحروف الآتية: (يأمرْكم) و(تأمرْهم) و(يأمرْهم) و(بارئْكم) و(يشعرْكم) و(ينصرْكم) و(نَعِمّا) و(أرْني) و(أَرْنا) و(نعْمّا) و(يَهْدِّي) و(تَعْدُّوا) و(يَخْصِّمُونَ). وهذا الاشتباه في الأصوات دفع نحويين إلى تضعيف الإسكان في هذه الحروف[6]، ونسبة الوهم لرواتها عن مقرئيهم، وعدم ضبطهم لما رووا.

---

1 - ينظر الضوابط والإشارات لأجزاء علم القراءات للبقاعي، تحقيق محمد مطيع الحافظ،دار الفكر ، دمشق،ط:1. 1996/1416. ص: 20.

2 منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الجزري، تحقيق جمال السيد رفاعي الشايب، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة،ط:1. 2008. ص: 9.

3 القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع لأبي الحسن الحصري (488هـ)، تحقيق توفيق العبقري، مكتبة أولاد الشيخ. ط:1 (1423-2002)، ص: 92.

4-التحديد في الإتقان 204. قال سيبويه: "وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا، وذلك قولك:يضربها ومن مأمنك، ولم يعلم، يسرعون اللفظ"كتاب سيبويه 202/4

5- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر بن الباذش، حققه وعلق عليه أحمد المزيدي، قدم له عبد الرحمن حجازي. منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.ط:1 (1419/1999). ص: 303

6-ينظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي. تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزقزاف ومحيي الدين عبد الحميد.دار الكتب العلمية بيروت (1395/1975). 210/2

من ذلك قراءة (بارئكم)[1]، قال ابن جني: "والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها ألبتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنا. ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية "[2]، وقال في موضع آخر: "وأما (إن الله يأمركم) و(فتوبوا إلى بارئكم) فرواها القراء عن أبي عمرو بالإسكان، ورواها سيبويه بالاختلاس، وإن لم يكن كان أزكى فقد كان أذكى ولا كان بحمد الله مزنا بريبة ولا مغموزا في رواية"[3]. وواضح من هذا الكلام نسبة ابن جني خفة الضبط لرواة الإسكان، وابن جني في ذلك هو تبع لشيخه أبي علي الفارسي[4]، وقبله أبو الحسن الأخفش[5]، وأبو العباس المبرد[6]، وأبو إسحاق الزجاج[7]، حيث ذهب كل أولئك إلى أن الراوي عن أبي عمرو سمع الاختلاس فظنه إسكانا.

والإسكان في (بارئكم) هو الذي رواه اليزيدي عن أبي عمرو، ورواه السوسي والدوري في أحد الوجهين عنه عن اليزيدي. واليزيدي أخذ القراءة عرضا عن أبي عمرو، وهو الذي خلفه في الإقراء، وهو المعول عليه في قراءة أبي عمرو. قال ابن مجاهد: "وإنما عولنا على اليزيدي وإن كان سائر أصحاب أبي عمرو أجل منه؛ لأجل أنه انتصب للرواية عنه وتجرد لها، ولم يشتغل بغيرها، وهو أضبطهم"[8]. وأما سيبويه طريقنا إلى الاختلاس، فالراجح أنه قرأ الحروف عن أبي عمرو بواسطة شيوخه الذين شافهوا بها ابن العلاء، كعيسى بن عمر والخليل بن أحمد، ولم يقرأ على أبي عمرو مباشرة كما يوهم نص الكتاب: "وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: يضربها، ومن مأمنك، يسرعون اللفظ. ومن ثم قال أبو عمرو: (إلى بارئكم)"[9]. وأما الرواية التي ذكرها الهذلي من أن سيبويه روى القراءة عن أبي عمرو، حيث قال متحدثا عن قراء البصرة وطرقه إليهم: "رواية يونس وسيبويه: قرأت على أَبِي عَمْرٍو بن سعيد، قرأت على أبي طاهر الصيدلاني، على محمد بن يزيد، على أبي عثمان المازني، على أبي عمر الجرمي على يونس وسيبويه، على أبي عمرو"[10]، فقد علق عليها ابن الجزري متحدثا عن سيبويه بقوله: "روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، كذا

1-من الآية 53 من سورة البقرة، قرأ أبو عمرو (بارئكم) في الموضعين بإسكان الهمزة، والكلمات الخمس حيث وقعت بإسكان الراء للتخفيف وهي: (يأمرْكم) (تأمرْهم) (يأمرْهم) و(يشعرْكم)و(ينصرْكم)، وروى جماعة عنه الاختلاس في الكلمات الست، وروى بعضهم إتمام الحركة عن الدوري، وبذلك قرأ الباقون. تقريب النشر 91.

2-الخصائص 72/1-73

3- المصدر نفسه 2 /340

4 -الحجة للقراء السبعة303/1

5 -معاني القرآن للأخفش 266/1

6 - قال أبو حيان: "ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن" البحر المحيط 333/1و334

7 _معاني القرآن وإعرابه 275/4و276

8- غاية النهاية 377/2.

9 - كتاب سيبويه 4/ 202.

10- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم يوسف علي بن جبارة، تحقيق رفاعي الشايب مؤسسة سما، 2007/1428، ص: 261

روى الهذلي وهو بعيد"[1]. ثم إن الذين ترجموا لسيبويه لم يذكروا عنه تصدره للإقراء كتصدر اليزيدي لذلك. قال الجعبري عند شرحه لقول الشاطبي في الحرز:

454 - وَإِسْكَانُ بَارِئْكُمْ وَيَأْمُرُكُمْ لَهُ ... وَيَأْمُرُهُمْ أَيْضاً وَتَأْمُرُهُمْ تَلَا

455 - وَيَنْصُرُكُمْ أَيْضاً وَيُشْعِرُكُمْ وَكَمْ ... جَلِيلٍ عَنِ الْدُّورِيِّ مُخْتَلِساً جَلَا

"سيبويه أعرف بالإعراب، واليزيدي أضبط لكيفية اللفظ؛ لأن قراءة أبي عمرو إنما صحت من روايته لا من رواية سيبويه، وقد صح الإسكان عن اليزيدي، وصحة الاختلاس لا تمنع الإسكان"[2]. وشتان بين من روى حروفا عن أبي عمرو بالواسطة، وبين من قرأ القراءات عرضا على ابن العلاء. مع أن كلا الرجلين من أهل الثقة والضبط. وقال الداني في التيسير: "أبو عمرو: (بارئكم) في الحرفين و(يأمركم) و(يأمرهم) و(ينصركم) و(يشعركم) باختلاس الحركة في ذلك كله من طريق البغداديين[3]، وهو اختيار سيبويه، ومن طريق الرَّقيين[4] وغيرهم بالإسكان، وهو المروي عن أبي عمرو دون غيره"[5]، قال المالقي شارحا قول الداني: " وهو المروي عن أبي عمرو دون غيره " ما نصه: "يريد أن عبارة الرواة وردت بالإسكان ولم ترد بالاختلاس، وإن كان الإختلاس أحسن وأجرى على قوانين العربية"[6].

إن القراء أدرى بصناعتهم وبما رؤوه عن شيوخهم، والإسكان الذي أبته نحاة هو أصح في النقل عند القراء من الاختلاس. قال الداني:" والإسكان أصح في النقل، وأكثر في الأداء، وهو الذي أختاره وآخذ به"[7].

4-تسوية قراءات بضرائر الشعر

إن الذين ألفوا في فن القريض كتبا ضمنوها قواعد وأحكاما، وأوضحوا فيها ما يسوغ للشاعر دون الناثر، مثل أبي سعيد السيرافي وابن عصفور الإشبيلي وغيرهما، ذكروا في هذه المصنفات قراءات

1- غاية النهاية602/1

2- شرح الجعبري على متن الشاطبية. دراسة وتحقيق فرغلي سيد عرباوي. مكتبة أولاد الشيخ.ط:1. 2011، 1123/3

3 -يعني بذلك رواية الدوري. ينظر الدر النثير والعذب النمير (شرح كتاب التيسير للداني)، لأبي محمد المالكي المالقي (705)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض. منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط: 1 (1424-2002). ص: 626.

4 -يعني به رواية السوسي. ينظر الدر النثير ص: 626.

5 - التيسير في القراءات لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، عني بتصحيحه أوتوبرتزل، دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان. ط:1 .1416/ 1996، ص: 63

6 - الدر النثير ص: 626.

7 - جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني(444هـ)، تحقيق محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط:1 (1426-2005). ص: 39510. قال في التيسير عن وجه الإسكان:" وهو المروي عن أبي عمرو دون غيره، وبذلك قرأت على الفارسي عن قراءته على أبي طاهر"ص: 63

مستشهدين بها أو موجهين لها، وظهر من خلال ما ذكروه أن صنيعهم هذا يرومون به أن يوقفوا الناظر في الكلام العربي على حقيقة الخروج عن الأقيسة الحاسمة التي وضعها نحاة وارتضوها، فما شرد عنها وكان من قبيل الشعر سمي ضرورة، وما كان منه نثرا سمي شذوذا.

لكننا وجدنا ابن جني يصف ظواهر كامنة في قراءات قرآنية بكونها ضرورة، من ذلك حذف التنوين من الأسماء هو عندهم من قبيل الضرائر، حيث حملوا عليه قراءة: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ)[1] بحذف التنوين. قال ابن جني: "والقراءة الأخرى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ) حملها أصحابنا على وجهين:..والوجه الآخر: أن يكون جعل ابنا خبرا عن عزير، وحذف التنوين ضرورة"[2]. ولما رأى أبو الفتح كثرة الشواهد في الكلام المنثور التي جيء فيها بالتنوين محذوفا، استدرك على كلامه قائلا: "وهذا وإن كان فيه من الضرورة ما ذكرت لك فإنه أشبه؛ لأنه موافق معنى قراءة من نون وجعل ابنا خبرا عن عزير...فأما حذف التنوين من عزير في من جعل ابنا خبرا عنه، فله نظائر كثيرة تكاد كثرتها تجعلها قياسا، قرأ بعضهم: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ)"[3]، وانتقد أبو سعيد السيرافي من ذهب إلى كون ذلك ضرورة حيث قال: "وقد رأيت بعض من ذكر ضرورة الشعر أدخل فيه حذف التنوين، وليس عندي كذلك، وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ) ويذكر أنه اسم عربي، وأنه حذف التنوين منه لالتقاء الساكنين، فهذا أبو عمرو يختاره على غيره، ويفسره هذا التفسير فكيف يدخل في ضرورة الشعر؟"[4]، وقال في موضع آخر: "والتنوين نون ساكنة، فشبهوا هذه النون التي وصفنا بالتنوين، غير أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين جائز في الكلام وفي الشعر، فأما الكلام فقد قرئ: (قل هو الله أحدُ الله الصمد) قال: وحدثني غير واحد من أصحابنا عن أبي العباس محمد بن يزيد أنه سمع عمارة بن عقيل يقرأ: (وَلاَ اليلُ سابقُ النهارَ)[5] فقلت له: لو قلت: سابقٌ النهارَ فقال: لو قلت: سابقٌ النهارَ لكان أوزن يعني أثقل"[6].

ومن بين القراءات التي تكلم فيها أبو الفتح:

❖ **(يغفر لَّكم)**[7].

---

[1]-التوبة 30. عاصم والكسائي ويعقوب بالتنوين، والباقون بغير تنوين، ينظر تقريب النشر 120

2-سر صناعة الإعراب 532/2

3-المصدر نفسه 2/ 532-533

4- ضرورة الشعر لأبي سعيد السيرافي(368هـ). تحقيق رمضان عبد التواب. دار النهضة العربية. ط:1 (1985/1405). ص: 104

5-من الآية 39 من سورة يس.

6-ضرورة الشعرص: 100-101.

7-من الآية 31 من سورة آل عمران

جعل ابن جني قراءة من قرأ: (يغفر لَّكم) بإدغام الراء في اللام مدفوعا عنده، وذهب إلى أن ذلك من رواية القراء غير المستعصمين بأقيسة العربية. وحجته أن في الراء تكريرا لا ينبغي إدغامها في الحروف الموالية لها حيث قال: " لأن إدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الفور بالتكرير. فأما قراءة أبي عمرو: (يغفر لَّكم) بإدغام الراء في اللام فمدفوع عندنا، وغير معروف عند أصحابنا، وإنما هو شيء رواه القراء ولا قوة له في القياس"[1].

ولا يلزم كون الشيء غير معروف عند أصحاب ابن جني تخطئته ودفعه، وكم من أهل العلم عرفوا أشياء وغابت عنهم أشياء، وجاء الذين بعدهم فاستدركوا عليهم ما فاتهم، وما كان ينبغي لابن جني وهو مجتهد عصره في علوم العربية تقليد أئمة البصرة وبغداد فيما ذهبوا إليه من منع هذا الإدغام.

إن إدغام الراء في اللام قرأ به رواية وسماعا أبو عمرو بن العلاء، وكذا أجازه يعقوب الحضرمي واليزيدي من البصريين، والكسائي والفراء والرؤاسي من الكوفيين، وتبعهم ابن مالك وأبو حيان[2].

والراء حرف مجهور ومكرر، وحركته تعد حركتين لتكريره[3]. قال عنه سيبويه: "وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه"[4].

وإذا كان التكرير متنازعا على كونه صفة ذاتية في الراء أو عارضا، يكون الاعتماد على التعليل به على منع هذا الإدغام ضعيفا[5]، وعلى فرض ذاتيته فإن ذلك لا يمنع الإدغام، إذ زيادة صفة في المدغم لا تمنع إدغامه فيما دونه، إضافة إلى أن في الإدغام إزالة لثقل التكرار لو كان ذاتيا. قال الداني: إن "لفظ المدغم يصير كلفظ المدغم فيه، فإذا أدغمت الراء في اللام صارت لاما، واللفظ بلام مشددة أسهل وأخف من اللفظ بحرف مكرر يقوم مقام حرفين، ثم يلفظ بعده باللام"[6]. وإذا كانت الراء تفضل عن اللام بالتكرير،

---

[1] - سر الصناعة193/1

[2]-ينظر الهمع شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي. تحقيق أحمد شمس الدين. دار الكتب العلمية بيروت.ط:1.(1998/1414). 3/456-457، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق كامل بركات. ط:1. (1982/1402)، 267/4، وشرح المفصل لابن يعيش. عالم الكتب بيروت. 143/10.

[3] -ينظر التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد لأبي عمرو الداني، تحقيق عبد التواب الفيومي. ط:1. مكتبة وهبة بمصر (1993). ص: 329

[4] كتاب سيبويه 435/4

[5] -ينظر المساعد 267/4

[6] - الإدغام الكبير لأبي عمرو الداني. تحقيق زهير غازي زاهد. عالم الكتب. ط:1. (1993/1414). ص: 72

"فإن للام سعة مخرج وزيادة مسلك حتى أدغمت في النصف من حروف المعجم"[1]، وإذا كان الأمر كذلك فهما متكافآن متعادلان، وما تعادل في المنزلة من المتقاربين فإدغامه جائز[2]

❖ (وقيل من راق)[3]

جعل ابن جني قراءة من قرأ: (من راق) من غير إدغام معيبا في الإعراب، معيفا في الأسماع، وعلة ذلك عنده " أن النون الساكنة لا توقف في وجوب إدغامها في الراء نحو: من رأيت ومن رآك، فإن كان ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة لينبه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضي أيضا، ألا ترى إلى قول عدى:

مَنْ رَأَيْتَ المَنُونَ عَزَّيْنَ أَمْ مَنْ ذا عَلَيْه من أَنْ يُضامَ خَفِيرُ

بإدغام نون من في راء رأيت. ويكفي من هذا إجماع الجماعة على ادّغام: (من راق) وغيره مما تلك سبيله. وعاصم في هذا مناقض لمن قرأ: (فإذا هيَ تَّلقف)[4] بإدغام تاء تلقف، وهذا عندي يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره حتى صارا معا هاهنا كالجزء الواحد، فجرى (هِيَتَّ) في اللفظ مجرى خَدَبٍّ وهِجَفٍّ، ولولا أن الأمر كذلك للزمك أن تقدر الابتداء بالساكن أعني تاء المضارعة من تتلقف فاعرف ذلك."[5]. وهو في هذا تبع لشيخه أبي علي إذ قال عن هذا الحرف وصنوه: (بَل رَّانَ): "لا أعرف وجه ذلك، وقيل: التمسوا الأطباء فلم يغنوا عنهم من قضاء الله شيئا"[6].

أما كون عاصم قرأ هذا الحرف من غير إدغام، فذلك من رواية حفص فقط بخلاف عنه من طريقيه، وإلا فشعبة أحد رواة قراءة عاصم كان يدغم كباقي القرأة.

وأما كونه مناقضا في هذا إدغام التاءات في رواية البزي (فإذا هي تَّلقف)، فهذا لا يلزمه، إذ كل واحد من المقرئين له أصوله وقواعده التي يصدر عنها، وقد يخالف المقرئ أصوله في بعض الأحيان، ووجه شبه حرف حفص هنا مع حرف البزي يكمن في الابتدائية والخبرية، وإلا فالبابان مختلفان.

---

[1]-التخمير شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي. تحقيق عبد الرحمن العثيمين. مكتبة العبيكان. ط:1. (2000/1421). 455/4.

[22]-ينظر الإدغام الكبير ص: 42

[3]-الآية 26 من سورة القيامة.اختلف عن حفص من طريقيه في السكت على أربع كلمات وهي: ألف(عوجا قيما) أول الكهف، و(مرقدنا هذا) بيس، و(من راق) بالقيامة، ولام (بل ران) بالمطففين. ينظر تقريب النشر ص: 39 59.

[4]- من الآية 116 من سورة الأعراف.

[5]- الخصائص1/ 94

[6]-الحجة للقراء السبعة 79/4

إن إدغام النون الساكنة في الراء هو مذهب أهل النحو والقراءة، وحفص نفسه يدغم مع باقي القراء النون الساكنة في الراء في باقي المواطن سوى (من راق)، لكن عدوله عن الإدغام إلى الإظهار في هذا فيه نكتة قد لا يدركها من لحنه، معتمدا على القواعد المتوصل إليها.

لقد فصل حفص بين (من) و(راق) ليعلم أنهما كلمتان منفصلتان لا كلمة واحدة، فسكت سكتة لطيفة على (من) وابتدأ بـ(راق). وقد قيل في تفسير: (من راق): من يرقى بروحه، أملائكة الرحمة أم ملائكة العذاب؟. وقيل: من يشفى من هذه الحال؟، وقيل: إن هذا يقال عند اليأس، أي من يقدر على أن يرقى من الموت على جهة الجحد، "والمعنى أنه لا يقدر أحد على أن يرقى من الموت، والعرب تقول من الرقية: رقى يرقَي يرقِي، من الرقِيَ وهو الصعود رَقِيَ رُقِيا فهو راق فيهما"[1]. أما إن أدغم بغنة فلعل الالتباس المخوف منه مرتفع، إذ بقاء الغنة دليل على وجود نون ساكنة، والخلاف في بقاء الغنة عند إدغام النون الساكنة في اللام والراء وعدم تبقيتها خلاف معروف ذكره العلماء في مصنفاتهم[2].

وعليه فإن ما ذهب إليه ابن جني مقتديا فيه بأستاذه أبي علي هو الصواب، وإن كانت عبارة أستاذه أكثر تأدبا ودقة منه، وحسبنا القول بأن هذه رواية نقلت عن حفص، ولا ندري ما وجهها، دون تلحينها أو الطعن في قارئها، بل يلزم قبولها والمصير إليها، فإن الزمان في أحايين كثيرة يبدي للمرء ما كان جاهلا، وما أوتينا من العلم إلا قليلا.

❖ (ثم لْيقطع)

استقبح ابن جني وأصحابه قراءة: (ثم لْيقطع) و(ثم لْيقضوا) بسكون اللام، وعلة ذلك أن "(ثم) منفصلة يمكن الوقوف عليها، فلا تخلط بما بعدها فتصير معه كالجزء الواحد"[3]. وهو في إنكاره هذا اعتمد على تخطئة المبرد[4] لهذه القراءة حيث قال:"ألا ترى أن أصحابنا أنكروا على الكسائي وغيره قراءته: (ثم لْيقطع) بسكون اللام من ليقطع، وكذلك: (ثم لْيقضوا تفثهم)؛ لأن ثم قائمة بنفسها؛ لأنها على أكثر من حرف واحد..."[5].

---

[1]- معاني القراءات لأبي منصور الأزهري. تحقيق أحمد فريد المزيدي. دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط:1 (1420-1999). ص: 517.

[2]-ينظر تقريب النشر 53

[3]- الخصائص 2 / 329. ينظر سر الصناعة384/1

[4]-المقتضب 134/2.

[5]- سر الصناعة335/1-336

إن لام الأمر التي هي اللاَّمُ الجازِمةُ للمُضارع والمَوضُوعَةٌ للطَّلب حَرَكَتُها الكَسرُ، وسُليم تفتحها، وإسكانُها بعدَ الفاءِ والواوِ أكثَرُ مِن تحرِيكها، وقَدْ تُسَكَّنُ بَعدَ "ثُمَّ"

فالحجة لمن أسكن أنه أراد التخفيف لثقل الكسر[1]، حيث شبه الميم من "ثُمَّ" مع ما بعدها بـ(كتف) فأسكن لذلك، وإن كان ذلك قليلا[2]. والذين منعوا الإسكان ومنهم المبرد فرقوا بين "ثُمَّ" من جهة، والواو والفاء من جهة ثانية، ذلك أنه لما كانت الواو والفاء مفردتين لا يمكن انفصالهما مع ما بعدهما ولا الوقوف عليهما، صارتا كبعض ما دخلتا عليه، فشبهت حينئذ اللام بالخاء في (فخْذ) والباء في (كبد)، فكان الأحسن فيهما إسكان اللام بعدهما، وأما "ثُمَّ" فإنها على ثلاثة أحرف، فلو أسكنت اللام ووقفت على ثم ابتدأت بالساكن وذلك لا يجوز[3].

ثالثا: المرجعية المذهبية لابن جني ونقده لقراءات قرآنية

إنا أبا الفتح كان آخذا بعنان العربية، محكما لأقيستها، عارفا بمذاهبها وأفانينها، فضلا عن رجاحة عقله وقوة حجته، وليس هذا غريبا على رجل طالت صحبته لأبي علي الفارسي، وتمرس على كلام العرب، وأدرك علله وخباياه، ينضاف إلى ذلك تتلمذه على ابن مقسم الذي كان له اختيار في القراءات. كل هذا أهّله لأن يرجح بين القراءات ويختار؛ لقوة المختارة لديه من جهة الإعراب، أو لوجاهتها من جهة المعنى

والاختيار في عرف المقرئين هو ما يميل إليه المقرئ من بين مروياته وينتقيه على أساس مقاييس معينة. وهذا الاختيار صادر عن أثر ورواية، لا عن اجتهاد ودراية مقطوعين عن النقل. ولا يزال القرأة المشتهرة في الخمسة أمصار المعروفة، ينتقون مما حفظوه عن شيوخهم من قراءات قراءة التزموا بها وعرفوا، وقرءوا بها وأقرءوا، واشتهرت عنهم حتى أضيفت إليهم.

وحينما يختار القارئ أو النحوي وجها قرائيا على آخر، إنما يكون هذا الثاني مرجوحا لديه، وهو نوع من النقد له.

فمما رجحه ابن جني:

---

1 -الحجة في القراءات السبع لابن خالويه. تحقيق د.عبد العال سالم مكرم. دار الشروق بيروت (1399، ص: 153

2 -شرح المفصل 98/3

3 -ينظر شرح المفصل 24/9

-قراءة الجماعة: (وكان عند الله وجيها)[1]، على الشاذة: (وكان عَبْدُ الله وجيها)[2]، حيث قال: "قراءة الكافة أقوى معنى من هذه القراءة، وذلك أن هذه إنما يفهم منها أنه عبد الله، ولا تفهم وجاهته عند من هي: أعند الله أم عند الناس؟. وأما قراءة الجماعة فإنها تفيد كون وجاهته عند الله"[3].

-قراءة: (بأربعةٍ شهداءَ) [4] بالتنوين على الوصفية بناء على إطلاق قاعدة: "إذا اجتمع اسم العدد والصفة، كان الإتباع أجود من الإضافة"، حيث قال عن بناء هذه القراءة: "هذا حسن في معناه؛ وذلك أن أسماء العدد من الثلاثة إلى العشرة لا تضاف إلى الأوصاف، لا يقال: عندي ثلاثة ظريفين إلا في ضرورة إلى إقامة الصفة مقام الموصوف، وليس ذلك في حسن وضع الاسم هناك، والوجه عندي: ثلاثةٌ ظريفون، وكذلك قوله: (بأربعةٍ شهداءَ) لتجري شهداء على أربعة وصفا، فهذا هذا"[5]. والحق أن القاعدة ليست على إطلاقها، إنما يجوز هذا الإتباع إذا لم تجر الصفة مجرى الأسماء وباشرتها العوامل، وأما إذا جرت هذا المجرى فحكمها حكمها في العدد وغيره، وعليه تكون قراءة الجماعة بالإضافة أفصح من الشاذة بالتنوين والإتباع[6].

وقد وجدنا أبا الفتح يختار قراءات لموافقتها مذهبه العقدي، فالرجل كان ميالا في بعض أرائه إلى مذهب أهل الاعتزال، وكلامه في مصنفاته يشهد بذلك، من هذا المعنى قوله: "وقد قال بعض الناس: إن الفعل لله، وإن العبد مكتسبه، وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه قول لقوم"[7]، وقوله: " وكذلك أفعال القديم سبحانه؛ نحو: خلق الله السماء والأرض وما كان مثله، ألا ترى -أنه عزَّ اسمه- لم يكن منه بذلك خلق أفعالنا، ولو كان حقيقة لا مجازًا لكان خالقًا للكفر والعدوان وغيرهما من أفعالنا عز وعلا "[8]، وهو رأي المعتزلة القائلين إن العبد خالق لأفعاله. ومن بين القراءات المختارة لديه بدافع مذهبه الكلامي قراءة:

- **(إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر)[9].**

1-من الآية 69 من سورة الأحزاب.

2- وهي قراءة ابن مسعود والأعمش وأبي حيوة، ينظر الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لجار الله الزمخشري ، ترتيب وضبط مصطفى حسين أحمد.دار الكتاب العربي .ط:3 (1407/1987)، 563/3 ، والمحتسب 185/2.

3-المحتسب 185/2

4-من الآية 4 من سورة النور.وهي قراءة ابن يسار وأبي زرعة ينظر المحتسب 101/2.

5-المحتسب 101/2

6-ينظر البحر المحيط 13/8

7- الخصائص 213/2

8- المصدر نفسه 449/2

9-القمر 49. وبالرفع هي قراءة أبي السمال، والباقون بالنصب .روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لمحمود شكري الألوسي تصحيح محمد حسين العرب. دار الفكر بيروت.(1414/1994). 143/27.

قال ابن جني: "الرفع هنا أقوى من النصب، وإن كانت الجماعة على النصب، وذلك أنه من مواضع الابتداء، فهو كقولك: زيد ضربته، وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة"[1]، وأفصح عن علة اختياره في قوله: "وذلك لأنها جملة وقعت في الأصل خبرا عن مبتدإ في قولك: نحن كل شيء خلقناه بقدر، فهو كقولك: هند زيد ضربها، ثم تدخل (إن) فتنصب الاسم وبقي الخبر على تركيبه الذي كان عليه من كونه جملة من مبتدإ وخبر"[2]. واختياره الرفع هنا مبني على اختيار صاحب الكتاب، فقد ذكر هذه القراءة في "باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي" وقال: "وألف الاستفهام و(ما) في لغة بني تميم يفصلن فلا يعملن. فإذا اجتمع أنك تفصل وتعمل الحرف فهو أقوى.وكذلك:إني زيد لقيته، وأنا عمرو ضربته، وليتني عبد الله مررت به، لأنه إنما هو اسم مبتدأ ثم ابتدئ بعده، أو هو اسم قد عمل فيه عامل ثم ابتدئ بعده والكلام في موضع خبره.فأما قوله عز وجل : (إنا كلَّ شيء خلقنٰه بقدر)، فإنما هو على قوله:زيدا ضربته، وهو عربي كثير.وقد قرأ بعضهم: (وأما ثمودَ فهدينٰهم)، إلا أن القراءة لا تخالف لأن القراءة السنة"[3]. واضح مما ذكره سيبويه أنه يرجح الرفع؛ لعلة اجتماع الفصل والعمل، أما النصب فلا يجتمع فيه الأمران. وتعقب ناس هذا الاختيار، ونصوا على أن سيبويه لم يراع الإيهام المخل بالمقصود الحاصل بقراءة الرفع، ولم يعتبر ذلك مرجحا لقراءة الجمهور بالنصب. وقد ذكر الأشموني في شرحه على الألفية أن من أسباب ترجح النصب: "أن يكون رفعه يوهم وصفا مخلا بالمقصود، ويكون نصبه نصا في المقصود كما في: (إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر)، إذ النصب نص في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر وهو المقصود، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفا مخصِّصا، و(بقدر) هو الخبر، وليس المقصودَ؛ لإيهامه وجود شيء لا بقدر؛ لكونه غير مخلوق، ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحا للنصب، وقال: النصب في الآية مثله في (زيدا ضربته)، وقال: "وهو عربي كثير". وقد قرئ بالرفع لكن على أن (خلقناه) في موضع الخبر للمبتدإ والجملة خبر إن وبقدر حال. وإنما كان النصب نصا في المقصود؛ لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفا؛ لأن الوصل لا يعمل فيما قبله، فلا يفسر عاملا فيه، ومن ثم وجب الرفع في قوله: (وكل شيء فعلوه في الزبر)"[4]. وقال الصبان معلقا على قول الأشموني: "ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحا للنصب" "أي لأنه يدفعه المقام فلا ينظر إليه، ويلزم عليه مرجوحية قراءة الأكثر، والوجه اعتباره مرجحا. وأورد الروداني أن إيهام الوصفية حاصل مع النصب أيضا، لأنه يجوز كون (خلقناه) صفة و(كل شيء) منصوب بخلقناه مقدرا لا من باب الاشتغال. والأصل:خلقنا كل شيء خلقناه، مثل: (وفعلت فعلتك التي فعلت) ثم حذف

---

[1] -المحتسب 300/2

[2] - المصدر نفسه 300/2

[3] -كتاب سيبويه148/1

[4] -شرح الأشموني على ألفية ابن مالك قدم له حسن حمد، تحت إشراف إميل يعقوب. دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط:1 1419-1998. 433/1-434،

العامل جوازا لدلالة المتأخر عليه، وحينئذ لا مرجح للنصب. وقد يدفع بأن احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتمالها على الرفع"[1].

والذي حمل ابن جني على اختيار الرفع في هذه القراءة ركونه إلى مقالات المعتزلة، ومن قواعد أهل الاعتزال تقسيمهم المخلوقات إلى مخلوق لله ومخلوق لغير الله. قال ابن المنير: "كان قياس ما مهده النحاة اختيار رفع: (كل)، لكن لم يقرأ بها واحد من السبعة، وإنما كان كذلك؛ لأن الكلام مع الرفع جملة واحدة، ومع النصب جملتان...فاعلم إنما عدل عن الرفع إجماعا لسر لطيف، يعين اختيار النصب، وهو أنه لو وقعت الجملة التي هي: (خلقناه) صفة لـ(شيء) ورفع قوله (بقدر) خبرا عن (كل شيء) المقيد بالصفة ويحصل الكلام على تقدير: إنا كل شيء مخلوق لنا بقدر، فأفهم ذلك أن مخلوقا ما يضاف إلى غير الله تعالى ليس بقدر، وعلى النصب يصير الكلام: إنا خلقنا كل شيء بقدر، فيفيد عموم نسبة كل مخلوق إلى الله، فلما كانت هذه الفائدة لا توازيها الفائدة اللفظية على قراءة الرفع مع ما في الرفع من نقصان المعنى، وما في هذه القراءة المستفيضة من مجيء المعنى تاما واضحا كفلق الصبح لا جرم أجمعوا على العدول عن الرفع إلى النصب"[2].

وأما أهل السنة فقد اختاروا قراءة النصب التي وردت بها الرواية المستفيضة، وهي نص في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر من قبل الباري سبحانه وتعالى، فهو المتفرد بالخلق، وهو سبحانه وتعالى (خالق كل شيء).

❖ (قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ به من أَسَاءَ)[3].

تعلق ابن جني بهذه القراءة وبمعناها المخالف لما عليه أهل السنة، حيث هي عنده أشد إفصاحا بالعدل الإلهي من القراءة الفاشية (أشاء)، قال: "لأن العذاب في القراءة الشاذة مذكور علة الاستحقاق له وهو الإساءة، والقراءة الفاشية لا يتناول ظاهرها علة إصابة العذاب له، وإن ذلك شيء يرجع إلى الإنسان، وإن كنا قد أحطنا علما بأن الله تعالى لا يظلم عباده، وأنه لا يعذب أحدا منهم إلا بما جناه واجترمه على نفسه"[4]. قال أبو حيان: "وللمعتزلة تعلّق بهذه القراءة من جهة إنفاذ الوعيد، ومن جهة خلق المرء أفعاله،

---

[1] -حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبط وتخريج إبراهيم شمس الدين.دار الكتب العلمية بيروت.ط:1. (1997/1417). 116/2.

[2] -الانتصاف لأحمد بن المنير الإسكندري، وهو بهامش الكشاف للزمخشري، دار الكتاب العربي. ط: 3 1987/1407 . 441/4

[3] -وهي قراءة الحسن في الكشاف 165/2 وعزاها أبو حيان لطاووس وزيد بن علي والحسن وعمرو بن فائد البحر المحيط . 191/5

[4] -المحتسب 267/1

وأن (أساء) لا فعل فيه لله تعالى، والانفصال عن هذا كالانفصال عن سائر الظواهر"[1]. وقد رفض العلماء القراءة بها ولا ذكر معانيها، يدلك على هذا أن سفيان بن عيينة قرأ بها واستحسنها"فقام إليه عبد الرحمن المقرئ وصاح به، وأسمعه فقال سفيان:لم أدر ولم أفطن لما يقول أهل البدع"[2]. ونظرا لما لهذه القراءة من شذوذ في المعنى فإن الداني نفى نسبتها إلى الحسن البصري وطاووس، وذكر من رواتها عمرو بن فائد وذهب إلى أنه رجل سوء[3]. وهذا الاختيار ليس بدعا من أبي الفتح، فهو متماش مع عقيدته الاعتزالية القائلة:إن تعذيب الله عبده المطيع، والصفح عن عبده المسيء مناف للعدل الإلهي، إذ العبد "خالق لأفعاله خيرها وشرها، مستحق على ما يفعله ثوابا وعقابا في الدار الآخرة، والرب تعالى منزه أن ينضاف إليه شر وظلم وفعل هو كفر ومعصية؛ لأنه لو خلق الظلم كان ظالما، كما لو خلق العدل كان عادلا"[4].

رابع: استدراكات ابن جني على من سبقه في أمور مردها لقراءات.

استدرك ابن جني على من سبقه في قضايا لغوية مستندها قراءات قرآنية، مع احترامه لهم وتقديره لمجهوداتهم، فقد اقتدى بشيخه الفارسي في احترامه لأبي بكر بن مجاهد حيث قال عنه: "ورحم الله أبا بكر، فإنه لم يأل جهدا فيما علمه نصحا، ولا يلزمه أن يري غيره ما لم يره الله تعالى إياه، وسبحان قاسم الأرزاق بين عباده"[5]، لكن لم يتبعه دائما في تخطئته القراءات، حيث إنه يحكي عنه تغليطه، فيوافقه تارة، ويخالفه في أغلب الأحيان، فهو في هذا كأبي علي المتعقب لابن مجاهد تارة في تخطئته لقراءات.

فمن مخالفة ابن جني لابن مجاهد واستدراكه عليه:

-أن ابن مجاهد لم يجوز في العربية قراءة ابن عامر: (أنبئهم) وتعقب عليه أبو الفتح حيث وجه القراءة على كون الهمزة ساكنة، والساكن حاجز غير حصين، "فكأنه لا همزة أصلا، وكأن كسر الباء على هذا مجاورة للهاء؛ فلذلك كسرت، وكأنه على هذا قال: (أنبِهِم)"[6].

-أن ابن مجاهد نفى أن يكون داريا لمعنى قراءة: (وإنْ منها)[7]بالتخفيف، حيث بين ابن جني وجهها على أن (أنْ) هنا هي المخففة من الثقيلة، والتخفيف فيها شائع في كلام العرب[8].

---

1 -البحر المحيط191/5

[2] -البحر المحيط 191/5

[3]-ينظر البحر المحيط 191/5.

[4]-الملل والنحل لأبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني. مطبعة البابي الحلبي (1381/1961). 45/1

[5]-المحتسب 71/1

[6]-المحتسب 1/ 70

[7]-من الآية 73 من سورة البقرة. وهي قراءة قتادة، ينظر المحتسب 91/1

[8]-المحتسب 91/1

-أن أبا بكر لم يدر ما وجه قراءة: (وحمِّلت الأرض)[1] بتشديد الميم، ورد عليه أبو الفتح قائلا: "هذا الذي تَبَشَّعَ على ابن مجاهد حتى أنكره من هذه القراءة صحيح واضح"[2]، ثم أقبل يبين وجهها.

-أن أبا الفتح نقل تفسير ابن مجاهد لقراءة: "ولا يَوُوده حِفظهما" بلا همز، ثم قال: "خلَّط ابن مجاهد في هذا التفسير تخليطًا ظاهرًا غير لائق بمن يعتد إمامًا في روايته، وإن كان مضعوفًا في فقاهته"[3].

وأشباه هذه الاستدراكات على ابن مجاهد كثير ة مما لم أذكره اختصارا[4].

واستدرك على المبرد في تخطئته قراءة حمزة: (والأرحامِ) حيث قال: "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: (وبالأرحام)، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر، وعلى من تنزل أنزل، ولم تقل أمرر به ولا أنزل عليه لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما"[5]. وهو في استدراكه هذا لم يخرج عن سنن البصريين المانعين عطف الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، إنما التمس للقراءة وجها سائغا.

واستدرك على أبي حاتم تعقبه لأبي الحسن الأخفش الذي قرأ: (وقولوا للناس حسنى)[6] قال: "قال أبو حاتم قرأ الأخفش يعني أبا الحسن: (وقولوا للناس حسنى) فقلت: هذا لا يجوز لأن حسنى مثل فعلى، وهذا لا يجوز إلا بالألف واللام، قال: فسكت. قال أبو الفتح: هذا عندي غير لازم لأبي الحسن لأن حسنى هنا غير صفة وإنما هو مصدر بمنزلة الحسن كقراءة غيره وقولوا للناس حسنا ومثله في الفعل والفعلى الذكر والذكرى وكلاهما مصدر ومن الأول البؤس والبؤسى والنعم والنعمى ولذلك نظائر"[7]، وخرج صاحب البحر هذه القراءة على وجهين" أحدهما: المصدر، كالبشرى، ويحتاج ذلك إلى نقل أن العرب تقول: حسن حسنى، كما تقول: رجع رجعى، وبشر بشرى، إذ مجيء فعلى كما ذكرنا مصدر لا ينقاس. والوجه الثاني: أن يكون صفة لموصوف محذوف، أي وقولوا للناس كلمة حسنى، أو مقالة حسنى. وفي الوصف بها وجهان: أحدهما:

---

[1]- من الآية 13 من سورة الحاقة، وقد رويت عن ابن عامر الشامي، ينظر المحتسب328/2.

[2]-المحتسب 328/2

[3]- المصدر نفسه 130/1

[4]-ينظر المصدر نفسه 1/ 95-121-125-130-163-180-211-236-326- 328/2-366

[5]-الخصائص 1 /285-286

[6]- من الآية 82 من سورة البقرة. وفي مصحفنا: (حسنا)

[7]- الخصائص 3 / 301

أن تكون باقية على أنها للتفضيل، واستعمالها بغير ألف ولام ولا إضافة لمعرفة نادر، وقد جاء ذلك في الشعر، قال الشاعر:

وإن دعوت إلى جلى ومكرمة　　　يوماً كرام سراة الناس فادعينا

فيمكن أن تكون هذه القراءة من هذا لأنها قراءة شاذة. والوجه الثاني: أن تكون ليست للتفضيل، فيكون معنى حسنى: حسنة، أي وقولوا للناس مقالة حسنة، كما خرجوا يوسف أحسن إخوته في معنى: حسن إخوته"[1]

خاتمة

هذه المداخلة حاولت إماطة اللثام عن ابن جني ونقده لقراءات قرآنية. وأبو الفتح لا يعرف في القراء، لكن له أعمالا جليلة خدم بها القراءات درايةً، فلقد استشهد بقراءات قرآنية على ظواهر نحوية وتصريفية ودلالية وصوتية، ووجّه الأحرف الشواذ وأفردها بمصنف، وانتقد قراءات عدة أغلبها هو مسبوق بنقد المتقدمين لها، وكان له اختيار في القراءات أفصح فيه بجلاء عن عقيدته الاعتزالية، واستدرك على من سبقه أمورا مردها للقراءات.

إن ابن جني في نقده للقراءات ما كان يروم الحط من قيمة قرائها، إنما كان يدافع عن عربيتها، وأحسب أن أبا الفتح كان يريد إبعاد قراءات القرآن الكريم صحيحها وشاذها عن الشذوذ والضعف والضرورة، وعن اللهجات المرذولة واللغات الضعيفة، وحمل القرآن وقراءاته على أشرف مذاهب العربية، بأقيسته التي كان يحتكم إليها، ويعسر عليه نظره إلى المروي بغيرها. فالخيرَ قصدَ، والنصحَ رامَ، وقد جانب الصواب في بعض ما انتقده، وكلا وعد الله الحسنى.

إن القراءات الشاذة والصحيحة يعز خروجها عن العربية من جميع أوجهها، وإن المقرئين حينما شرطوا في القراءة المقبولة أن توافق العربية ولو بوجه[2]. إنما أرادوا بذلك تنبيه المقرئ على أن الناقل للقراءة قد يخطئ في نقلها، ومن ثم ينبغي نسبة عدم الضبط والخطإ له لا للقراءة، إذ الناقل قد يَهم، وقد يسهو، وقد يقل ضبطه، لذا قال ابن الجزري عما لا وجه له في العربية ونقله ثقة : "ولا يصدر هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط، وهو قليل جدا، بل لا يكاد يوجد"[3]. ومن هذا القبيل قراءة (الحِبُك)[4] على

1-البحر المحيط 460/1-461

2 -ينظر النشر في القراءات العشر لمحمد بن محمد الجزري (ت833هـ)، تصحيح علي محمد الضباع: دار الفكر، بيروت.1 /9

3 - النشر 16/1.

4- من الآية 7 من سورة الذاريات. ينظر من قرأ بها في المحتسب 287/2

وزن فِعُل، حيث إن ابن جني حسبه سهوا من القارئ، بدعوى أنه أراد القراءة بكسر الحاء والباء، فَبَعْدَ نطقه بالحاء المكسورة مال إلى قراءة الجمهور، فنطق بالباء مضمومة[1].

إن النقد للمقرئين والقراءات ينبغي ألا يتوقف، شرط صدوره عن أهله وبآلياته وقواعده وأدبه، فهو من باب النصح لكتاب الله تعالى وقراءاته وقرائه.

إن ابن جني إلى جانب نقده لقراءات قرآنية، فإنه اهتم بالدرس الصوتي القرائي، وبخاصة في كتابه سر صناعة الإعراب؛ قاصدا بذلك صون اللفظ القرآني عن اللحن بنوعيه الجلي والخفي.

وفي الختام أقترح ما يلي:

1- تنظيم ندوة دولية تتعلق بمركزية القرآن الكريم وقراءاته في تراث ابن جني

2- تدريس علم الأصوات لطلبة الدراسات الإسلامية، وتدريس القراءات القرآنية لطلبة اللسانيات؛ سعيا لتحقيق التكامل المعرفي بين العلوم داخل المؤسسات التعليمية وبخاصة الجامعية.

3- تدريس القراءات بالكليات والجامعات والمدارس العليا والمعاهد، مع الاهتمام بالجوانب الآتية:

-الجانب الأدائي في القراءات القرآنية

وفيه تدرس الأصول الصغرى والكبرى للقراءات العشر: نظريا وتطبيقا، وكذا فرش الحروف.

-الجانب البنيوي في القراءات القرآنية

وفيه توجه العناية لدراسة أسانيد القراءات القرآنية وإجازاتها، وللخلافات الرسمية في القراءات العشر، ولعربية القراءات القرآنية وللهجاتها.

-الجانب الوظيفي في القراءات القرآنية

وفيه ينبغي الاهتمام بـ:

.وظيفة القراءات اللغوية، وتبيين أنها حجة عند اللغويين في النحو والتصريف واللغة ، كانت متواترة أو شاذة، والإفصاح عن إثراء القراءات للدرس اللغوي بظواهر صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية.

.وظيفة القراءات التفسيرية، كان التفسير عقديا أو بيانيا أو مقاصديا.

.وظيفة القراءات الفقهية وصلتها بالأحكام.

1 - المحتسب 287/2

أثر اللهجات في توجيه ابن جني للقراءات القرآنية في كتابه المحتسب

(المستوى الصوتي نموذجًا)

د. حسن بن إبراهيم محمد قابور، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،
جامعة جازان، المملكة العربية السعودية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فقد ألف (ابن جني) كتابه (المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها)، مشيرًا فيه إلى أنّ هذا النوع من القراءات – وإن سُمّيَ شاذًّا – له مكانته التي تجعله في عداد المتواتر، ولذا كان – رحمه الله – يقوم بتوجيهه ويبيّن علله، وكان من صنيعه هذا أنْ عزا بعض القراءات إلى لغات العرب ولهجاتهم.

وكان يعرض القراءة، ويذكر مَن قرأ بها، ثم يرجع في أمرها إلى اللغة، يلتمس لها شاهدًا فيرويه، أو نظيرًا فيقيسها عليه، أو لهجة فيردها إليها ويؤنسها بها، أو تأويلًا أو توجيهًا فيعرضه في قصد وإجمال، أو تفصيل وافتنان، على حسب ما يقتضيه المقام، ويتطلبه الكشف عن وجه الرأي في القراءة. [1]

وقد ضم الأثر اللهجي جوانب اللغة الأربعة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، إلا أني سأكتفي في هذا البحث بما ورد في المستوى الصوتي، سواء أكان في فاء الكلمة أم عينها أم لامها.

ومن خلال السياحة في هذه القضية تبيّن أنّ ابن جني يُعوّل كثيرًا في توجيهه على اللهجات العربية، ومن هنا نهض البحث محاولًا الإجابة على جملة من الأسئلة من مُهمّها:

1- هل ما عزاه ابن جني من القراءات إلى لغة معيّنة كان مستعملًا في لغات أخرى؟
2- هل ما ورد من قراءات معزوًا إلى لغة ما كان يستعمل في الشعر؟
3- لم سمى نب ابن جني بعض اللغات ولم يُسمّ الأخرى؟
4- ما أثر هذه القراءات على ما استقر لدى النحويين من قواعد؟

وقد قمت –معتمدًا على المنهج الوصفي – بتقسيم البحث إلى فقرات متنوعة حسب طبيعة المسألة المدروسة.

وفي الختام أسأل الله عز وجل أن أكون قد وفقت في إعداد هذ البحث، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا وعلى آله وصحبه أجمعين

---

(1) ينظر: مقدمة المحتسب 12/1.

استهلاك علامة الإعراب من أجل الإتباع:

قال ابن جني متحدثًا عن قوله تعالى: (وإذْ قلنا للملائكةِ اسجُدُوا لآدم)[1]: "ومن ذلك قراءة أبي جعفر يزيد: (للملائكةُ اسجدوا) [2] قال أبو الفتح: هذا ضعيف عندنا جدًا، أن (الملائكة) في موضع جر، فالتاء، إذن مكسورة، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من (اسجدوا) لسقوط الهمزة أصلًا إذا كانت وصلًا، وهذا إنما يجوز ونحوه إذا كان ما قبل الهمزة حرفًا ساكنًا صحيحًا، نحو قوله عز وجل: (وَقَالَتُ اخْرُج) [3] ... فأما ما قبل همزته هذه متحرك -ولا سيما حركة إعراب- فلا وجه لأن تحذف حركته ويحرك بالضم، ألا تراك لا تقول: قل للرجلُ ادخُل، ولا: قل للمرأةُ ادخُلي؛ لأن حركة الإعراب لا تُستهلك لحركة الإتباع إلا على لُغيّة ضعيفة، وهي قراءة بعض البادية: (الْحَمْدِ لِلَّه) [4] بكسر الدال"[5]

الأصل في الإتباع أن يكون في كلمة واحدة[6]، كقولهم: (هذا مُنحَدُرٌ) [7] – بضمّ الدال إتباعًا لحركة الراء – إلا أنه قد ورد في كلمتين، كقول الشاعر:

اضربِ السَّاقينِ إِمِّك هايل[8]

بكسر همزة (إمّ) إتباعًا لحركة النون من (الساقين)، ثمّ كسر الميم إتباعًا لكسرة الهمزة.

وقد جاءت قراءة أبي جعفر بن يزيد (للملائكةُ اسجدوا) التي صدّرت بها المسألة على هذا النمط من الإتباع، إذْ إنه أُتبع التاء المربوطة في (الملائكة) حركة الجيم المضمومة في الكلمة التالية لها (اسجُدُوا) غير معتدٍّ بالسين الساكنة؛ لأنّ الساكن حاجز غير حصين كما قيل. [9]

إلا أنّ الحركة التي ذهبت لأجل الإتباع في هذه القراءة هي حركةُ إعرابٍ لا بناء، ومن المعلوم أن حركة الإعراب تأتي لمعنى ووظيفة معيّنة، وبهذا تكون لها حرمة يجب مراعاتها، ولذا نجد ابن جني ينعت

---

(1) من الآية 34 سورة البقرة.

(2) بضم التاء المربوطة في (الملائكة)، وهي قراءة منسوبة له في غير مصدر كالمبسوط في القراءات العشر(128)، والنشر في القراءات العشر(210/2).

(3) من الآية 31 سورة يوسف.

(4) من الآية 2 سورة الفاتحة.

(5) المحتسب (153/1)

(6) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد (71/1)

(7) قول عن العرب ورد في كتاب سيبويه (146/4)، والخصائص (33/2).

(8) عجز بيت من الرَمَل لم أعْثرْ على قائله، ورد في الكتاب(146/4)، والخصائص(145/2)، وشرح الشافية(262/2).

(9) ينظر – على سبيل المثال - : سر صناعة الإعراب(116/1)، وأسرار العربية(31)، واللباب في علل البناء والإعراب(28/2).

هذه القراءة بالضعف، مبيّنًا أنها لا تكون إلا على لغيّة ضعيفة، مبرهنًا ذلك بقوله: "لأنّ حركة الإعراب لا تُستهلك لحركة الإتْباع"

ونجده يؤكد هذه النظرة المجِلّة لحركة الإعراب في موطنٍ أخر وفي مُصَنَّفٍ ثانٍ من مصنّفاته؛ إذ قال معلّقًا على قول الشاعر:

اضربِ السَّاقينِ إمِّك هايل:

"فصار: (إمُّك هايل)، ثُمَّ أتْبعَ الكسرَ الكسرَ فهجمت كسرةُ الإتْباع على ضمّة الإعراب فابتزّتْها موضعَها، فهذا شاذٌّ لا يقاس عليه"[1]

وبضمّ هذا الموطن إلى ما قبله يتبيّن احترام ابن جني لحركة الإعراب، وأنّ الأصل فيها عدم الاستهلاك لأيِّ عارضٍ صوتيّ.

وقد تناول غير واحدٍ من المفسّرين والنّحويّين قراءة أبي جعفر السابقة، وقام بعضهم بتخطئتها، قال أبو جعفر النَحاس: "ورُوِي عن أبي جعفر أنّه قرأ: (للملائكةُ اسجُدوا)، وهذا لحْن لا يجوز"[2]

ونُقل عن الفارسي والزجاج تخطئتهما لها[3]، ونعتها ابن عطية بالضعف[4]، وكذلك صنع أبو البقاء العكبريّ[5].

أما جار الله الزمخشريّ فقد وافق ابن جني في أنّ هذا النوع من الإتباع إنما يكون على لغة ضعيفة معلّلًا بتعليل ابن جني نفسه بأنّ حركة الإعراب لا تُستهلك من أجل الإتْباع[6].

وقد حاول بعض المفسّرين الانتصار لهذه القراءة، ولعلّ من أبرزهم أبا حيان الأندلسيّ الذي نسب هذه القراءة إلى لغة (أزدشنوءة)، مشيرًا إلى أنّ القارئ أحدُ القرّاء المشاهير الذين أخذوا الذين أخذوا القرآن عرضًا عن ابن عباس وغيره من الصحابة رضوان الله عليهم، ولذا يجب ألّا يُخطأ[7].

---

(1) الخصائص(145/3).

(2) إعراب القرآن(212/1).

(3) ينظر: البحر المحيط(302/1).

(4) ينظر: المحرر الوجيز(387/2).

(5) ينظر: التبيان(50/1).

(6) ينظر: الكشاف(156/1).

(7) ينظر: البحر المحيط(302/1).

وقد وُجِّهت القراءة التوجيهات الآتية:

أولًا: أنّه من قبيل الإشمام، وهو توجيه أورده النّحاس ناسبًا إياه إلى محمد بن يزيد[1].

ثانيًا: أن يكون القارئ قد نوى الوقف على التاء ساكنةً ثمّ ضمها متبعًا إياها ضمّة الجيم، وهذا من إجراء الوصْل مُجرى الوقف[2].

ثالثًا: أنّ الراوي لم يضبط على القارئ، وذلك أن يكون القارئ أشار إلى الضمّ تنبيهًا على أنّ الهمزة المحذوفة مضمومة في الابتداء، ولم يُدرك الراوي هذه الإشارة[3].

رابعًا: أن التاء في (الملائكة) شبيهة بهمزة الوصل، ووجه الشبه أنّ الهمزة تسقط في الدرج لكونها ليست بأصل، والتاء في (الملائكة) تسقط أيضًا؛ لأنها ليست بأصل[4].

هذا أبرز ما قيل في توجيه القراءة السابقة، والذي يترجّح لي أنّ القارئ إنما صنع ذلك إتْباعًا حركة التاء لحركة الجيم، كارهًا الانتقال من الكسرة إلى الضمّة لما فيها من الثقل، والاستعمال المحاوِل التخفيف لا يراعي نوع الحركة، ولذا جاء هذا النوع من الاستعمال مستهلكًا حركةَ الإعراب. على أنّ ما نادى به ابن جني من احترام حركة الإعراب وعدم استهلاكها لأي سبب آخر هو الذي أرتضيه: لما بيّنته من حرمة حركة الإعراب وتأديتها معنى ووظيفة.

عين الكلمة بين التحريك والإسكان

لعل من نافلة القول أن أشير إلى أنه يثقل على اللسان توالي حركتين لاسيما الضمتان أو الكسرتان ولما كانت لغتنا العربية تميل إلى الخفة فإن العرب كان سبيلهم إلى ذلك الإسكان بحذف الحركة فيخف اللفظ ويصبح مستساغاً بعد أن كان ثقيلاً، ومن ثم فالإسكان وسيلة إلى التخفيف، وربما كان هذا تعليل القدماء لظاهرة الإسكان [5]، وهو مقبول وهناك تفسير آخر وهو أن الأصل في الكلمة الثلاثية التحريك بمعنى أن الكلمة تتكون من ثلاثة مقاطع من النوع القصير واللغة العربية لا تستسيغ توالي ثلاثة مقاطع قصيرة [6]؛ لأنها تمثل عنصر قلق وتوتر وإجهاد بسبب وقعها السريع نتيجة قصر الفترة الزمنية التي يستغرقها نطقها فتخلصت اللغة في بعض الكلمات من هذا التوالي غير المستساغ بأن أسكنت عين الكلمة

---

(1) ينظر: إعراب القرآن(212)، ولم أجده فيما وقع بين يديّ من مُصنّفات المبرّد.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف(601/2)، والتبيان(50/1).

(3) ينظر: التبيان(50/1).

(4) ينظر: البحر المحيط(302/1).

(1) ينظر الكتاب: 4/ 113

(2) الأصوات اللغوية:165 والمنهج الصوتي:185

وبالتالي اختصرت مقاطعها الثلاثة إلى مقطعين أو لهما متوسط، والثاني قصير، وربما دفع هذا التفسير إلى القول: بأن التحريك إيثار للمقاطع المفتوحة في حين أن الإسكان يعد إيثاراً للمقاطع المغلقة، وربما يرجع إسكان المتحرك إلى انتقال موضع النبر إذ إن كل كلمة ثلاثية الحروف تتكون من ثلاثة مقاطع قصيرة يكون النبر فيها على المقطع الثالث من الآخر فإذا ما سكنت عينها انتقل النبر إلى المقطع قبل الأخير [1].

ومما ورد في كتاب المحتسب من ذلك ما يأتي:

.قرح: قال تعالى: " إن يمسسكم قَرْح فقد مس القوم قرح مثله " { آل عمران:140 }

فقد محمد بن السميفع: "قَرَحٌ" بفتح القاف والراء.

قال أبو الفتح: ظاهر هذا الأمر أن يكون فيه لغتان: قرْح، وقرَح، كالحلْب والحلَب، والطرْد والطرَد، والشل والشلل. وفيه أيضًا قُرْح على فُعْل، يقرأ بهما جميعًا ثم لا أُبْعدُ من بَعْدُ أن تكون الحاء لكونها حرفًا حلقيًّا يفتح ما قبلها كما تفتح نفسها فيما كان ساكنًا من حروف الحلق. نحو قولهم في الصخْر: الصخَر، والنعْل: النعَل. ولعمري، إن هذا عند أصحابنا ليس أمرًا راجعًا إلى حرف الحلق؛ لكنها لغات، وأنا أرى في هذا رأي البغداديين في أن حرف الحلق يؤثر هنا من الفتح أثرًا معتدًّا معتمدًا؛ فلقد رأيت كثيرًا من عقيل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبدًا لولا حرف الحلق، وهو قول بعضهم: نَحَوَه، يريد: نَحْوه، وهذا ما لا توقف في أنه أمر راجع إلى حرف الحلق؛ لأن الكلمة بنيت عليه ألبتة، ألا ترى أن لو كان هذا هكذا لوجب أن يقال: نحاة؛ لأنه فَعَلٌ مما لامُه واو، فيجري مجرى عصاة وفتاة.

نعم، وسمعت الشجري يقول في بعض كلامه: أنا مَحَموم، بفتح الحاء. وقال مرة وقد رسم له الطبيب أن يمص التفاح ويرمي بثُفْله فلم يفعل ذلك، فأنكره الطبيب عليه، فقال: إني لأبغي مصه وعِلْيَته تَغَذُو، يريد: تَغْذُو، ولا قرابة بيني وبين البصريين؛ لكنها بيني وبين الحق، والحمد لله، ويكون فتح الحاء من القَرَح لها ما قبلها كفتحها لها عين الفعل المضارع، نحو: يسنَح ويسفَح ويسمَح.

ويُؤنِّس بذلك أن هذه الحروف حلقية، فضارعت بذلك الألف التي لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، وهذا قدر ما يتعلَّل به، إلا أن الاختيار أن تكون "القَرَح" لغة[2]. ففي قرح وجهان:

الأول: أنها مصدر قرُح يقرُح أو قرِح يقرَح قَرَحا مثل: ألم يألم ألما بمعنى إذا صار له قرحة وهو بمعنى دمي [3].

---

(3) خصائص لغوية في قراءة حفص: 83:82

2. المحتسب: 167/1

3. ينظر: الحجة لابن خالويه: 89 والكشف: 1/ 356 والإتحاف: 234

الثاني: أنها لغة يكون القرْح والقرَح لغتين كالطرْد والطرَد والشل والشلل[1]، والراجح أنهما لغتان إذ ورد عن بعض بني عقيل قرَح بالفتح قال ابن جني: " فلقد رأيت كثيراً من عقيل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لولا حرف الحلق وهو قول بعضهم: نحَوه يريد: نحْوه، وهذا مالا توقف في أنه أمر راجع إلى حرف الحلق؛ لأن الكلمة بنيت عليه ألبتة " [2]، و"علة الفتح أن تكون الحاء لكونها حرفاً حلقياً يفتح ما قبلها كما تفتح فيما كان ساكناً من حروف الحلق نحو قولهم: الصخْر والصخَر، والنعْل والنعَل" [3].

وعلي ذلك فقد تأثرت حركة الراء بما قبلها وما بعدها وذلك تحقيقاً للانسجام الصوتي وتخفيفاً. والسر في إيثار حروف الحلق للفتحة يرجع إلى أن كل أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلقي تحتاج إلى اتساع في مجراها بالفم، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم؛ ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعاً وتلك هي الفتحة" [4].

.مرض: كذلك ذكر ابن جني جواز تسكين عين المصدر وتحريكه في لفظ مرض ورد ذلك إلى التعدد اللهجي دون عزو فقال: "وينبغي أن يكون "مَرْض" هذا الساكن لغة في "مرَض" المتحرك؛ كالحلْب والحلَب، والطرْد والطرَد، والشل والشلل، والعيب والعاب، والذَّيم والذَّام"[5]. وعلل ذلك بقوله: "ولأنهما يكادان يجريان مجرى واحدًا في عدة أماكن"[6].

وقد ذكر الفيروزأبادي أن بين مرْض بالإسكان ومرَض بالفتح فرقًا في الدلالة فجعل المرْض مرض القلب خاصّة. وأَصل المرَض الضعف والفتور والنقصان، وكل مَن ضعف فقد مرِض[7]. وعليه فوصف الإسكان بأنه لغة غير جائز لاختلاف المعنى.

الهمز والتسهيل:

لقد اختلفت القبائل العربية في تحقيق الهمز وتسهيله في بعض الكلمات ويبدو هذا واضحاً في لغة القبائل الحجازية لا سيما قريش، ولغة القبائل البدوية وبخاصة تميم فبينما حرصت الأخيرة على الهمز

---

1. البحر المحيط: 214/2
2. المحتسب: 167/1
3. السابق

(4) ينظر اللهجات العربية في التراث: 263/1 والقراءات القرآنية في الكليات للكفوي:204 وقراءة أبي السمال العدوي:69

(5) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. ابن جني (ت 392هـ)، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: 1420هـ- 1999م: 54/1.

(6) السابق. الدر المصون /129/1.

(7) ينظر: بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز: 140/1.

مالت الأولى إلى التسهيل أو ترك الهمز[1]، والهمز هو الأصل[2]، ومن ثم فهو اللغة الأولى ، وتركه لغة ثانية فهو إذا مظهر من مظاهر التطور نحو التخفيف، والسر في إيثار القبائل المتحضرة الهمز هو اختصار عدد المقاطع الصوتية، وانتقال موضع النبر فمثلا كلمة "سأل" تتكون من ثلاثة مقاطع من النوع القصير والنبر على المقطع الثالث من الآخر (ص+ح) فإذا ما خففنا الهمز اختصرت المقاطع الثلاثة إلى مقطعين (ص+ح ح، ص+ح) وانتقل موضع النبر إلى المقطع قبل الأخير(ص+ح ح) واللغة النموذجية تميل إلى تحقيق الهمز وهي اللغة الفاشية[3] الأمر الذي يؤكد لنا شيوع هذه السمة في لغة الحجاز، ومن ثم يرى الباحث أن الهمز هو اللغة الأولى، وأن التسهيل لغة ثانية لجأت إليه قبائل الحجاز؛ تخفيفاً ليتواءم مع تحضرها بدليل قول بعضهم: "إذا نظرنا إلى اللغات السامية نجد أن الهمز هو الأصل إذ يمثل طورا أذهب في القدم من طور التسهيل [4].

هذا وقد حفظت لنا كتاب المحتسب نماذج قليلة جدا من هذه اللغة نشير إلها فيما يلي:.

. قال تعالى: " فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا " {مريم : 26}

قرأ الجمهور "ترين" بياء مكسورة، وقرأ ابن عباس، وأبو مجلز، وابن السميفع، والضحاك وأبو العالية، وعاصم الجحدري "ترئن" بهمزة مكسورة من غير ياء[5].

"قال أبو الفتح: الهمز هنا ضعيف؛ وذلك لأن الياء مفتوح ما قبلها، والكسرة فيها لالتقاء الساكنين؛ فليست محتسبة أصلا، ولا يكثر مستثقَلُه، وعليه قراءة الجماعة: {تَرَيِنَّ} ، بالياء لما ذكرنا2. غير أن الكوفيين قد حكوا الهمز في نحو هذا، وأنشدوا:

كَمُشْتَرِئ بِالْحَمْدِ أَحْمِرَةً بُتْرَا

نعم، وقد حكى الهمز في الواو التي هي نظيرة الياء في قول الله: "تعالى": {لَتُبْلَؤُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ} ، فشبه الياء لكونها ضميرا وعلم تأنيث بالواو؛ من حيث كانت ضميرا وعلم تذكير. وهذا تعذر ما وليس قويا، ولا تُرَيَنَّ هذه الهمزة هي همزة رأيت، تلك قد حذفت للتخفيف في أصل الكلمة "تَرْأَيْنَ"؛ فحذفت الهمزة، وألقيت حركتها على الراء فصارت "تَرَيْنَ"، فالهمزة الأصلية إذا محذوفة، وغير هذه الملفوظ بها.

---

(1) ينظر النشر: 390/2 وإتحاف فضلاء البشر: 560

(6) خصائص لغوية في قراءة حفص:36.

(1) الإتحاف:560

(2) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد:179

(3) زاد المسير:4270 والدر المصون: 61/12

وأما قراءة طلحة: "فَإِمَّا تَرَيِن" فشــاذة، ولســت أقول إنها لحن لثبات علم الرفع، وهو النون في حال الجزم، لكن تلك لغة: أن تثبت هذه النون في الجزم، وأنشد أبو الحسن:

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ قَيْسٍ وَأُسْرَتِهِمْ ... يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالْجَارِ

كذا أنشده "يُوفُونَ" بالنون، وقد يجوز أن يكون على تشبيه (لم) بـ(لا) [1].

وعلى ذلك فالقراءتان متغايرتان إذ القراءة الأولى بياء مكسورة، والثانية بهمزة مكسورة لكن هل تبع ذلك فرق دلالي؟

نقول: إنه ليس بين القراءتين فرقٍ في الدلالة بل هما بمعنى واحد ومرد اختلافهما هو التعدد اللهجي قال الزمخشري: "هذا من لغة من يقول: لبأت بالحج، وحلأت السويق يعني بالهمز؛ وذلك للتآخي بين الهمزة وحروف اللين" [2]، وقد وصف ابن جني قراءة الهمز بالضعف معللاً ذلك فقال: "الهمز هنا ضعيف؛ وذلك لأن الياء مفتوح ما قبلها والكسرة فيها لالتقاء الساكنين فليست محتسبة أصلاً، ولا يكثر مستثقله وعليه قراءة الجماعة "ترين" بالياء غير أن الكوفيين قد حكوا الهمز في نحو هذا وأنشدوا:

كَمُشْتَرِئٍ بالحَمْدِ أحْمِرَةً بُتْرَا [3]

وذكر ابن خالويه أن هذا لحن عند أكثر النحويين [4].

الأعداد المركبة:

ومن ذلك قراءة الأعمش: "اثْنَتَا عَشَرَةَ"4 بفتح الشين.

قال أبو الفتح: القراءة في ذلك: "عَشْرة" و"عَشِرة"، فأما "عَشَرة" فشاذ، وهي قراءة الأعمش.

وعلى الجملة فينبغي أن يعلم أن ألفاظ العدد قد كثر فيها الانحرافات والتخليطات، ونُقضت في كثير منها العادات؛ وذلك أن لغة أهل الحجاز في غير العدد نظير عشْرة: عشِرة، وأهل الحجاز يكسرون الثاني، وبنو تميم يسكنونه، فيقول الحجازيون: نَبِقة وفَخِذ، وبنو تميم تقول: نبْقة وفخذ، فلما ركب الاسمان استحال الوضع فقال بنو تميم: إحدى عشِرة وثنتا عشِرة إلى تسع عشِرة بكسر الشين، وقال أهل الحجاز: عشْرة بسكونها، ومنه قولهم في الواحد: واحد وأَحد، فلما صاروا إلى العدد قالوا: إحدى عشرة، فبنوه على

---

(4) المحتسب: 42/2

(1) الكشاف: 507/2 وروح المعاني: 206/21 وتفسير اللباب: 63/11

(2) المحتسب: 42/2 وشطر البيت من الطويل وهو مجهول النسبة ينظر الخصائص: 279/3وشرح شواهد الشافية:409

(3)مختصر في شواذ القرآن:84

فِعْلَى، ومنه قولهم: عشْر وعَشرة، فلما صاغوا منه اسمًا للعدد بمنزلة ثلاثون وأربعون قالوا: عشرون، فكسروا أوله، ومنه قولهم: ثلاثون وأربعون إلى التسعون، فجمعوا فيه بين لفظين ضدين؛ أحدهما يختص بالتذكير والآخر بالتأنيث[1].

ومن ذلك قراءة يحيى والأعمش وطلحة بن سليمان: "عَشِرة"، وقرأ "عشَرة" بفتح الشين بخلاف.

قال أبو الفتح: أما "عشِرة" بكسر الشين فتميمية، وأما إسكانها فحجازية.

واعلم أن هذا موضع طريف؛ وذلك أن المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضمومًا أو مكسورًا، نحو: الرسُل والطنُب والكبِد والفخِذ، ونحو: ظرُف وشرُف وعلِم وقدِم. وأما بنو تميم فيسكنون الثاني من هذا ونحوه، فيقولون: رُسْل وكُتْب وكَبْد وفَخْذ، وقد ظَرْف وقد عَلْم، لكن القبيلتين جميعًا فارقتا في هذا الموضع من العدد معتاد لغتهما، وأخذت كل واحدة منهما لغة صاحبتها وتركت مألوف اللغة السائرة عنها، فقال أهل الحجاز: اثنتا عشْرة بالإسكان، والتميميون عشِرة بالكسرة.

وسبب ذلك ما أذكره؛ وذلك أن العدد موضع يَحْدث معه ترك الأصول، وتُضم فيه الكلم بعضه إلى بعض، وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشرة، فلما فارقوا أصول الكلام من الإفراد وصاروا إلى الضم فارقوا أيضًا أصول أوضاعهم ومألوف لغاتهم، فأسكن من كان يحرك، وحرك من كان يسكن، كما أنهم لما حذفوا هاء حنيفة للإضافة حذفوا معها الياء، فقالوا: حنفي، ولما لم يكن في حنيف هاء تحذف فتحذف لها الياء قالوا فيه: حنيفي، كقولهم: الجاه، وأصله عندنا الوجه، فقلبوه فقدموا العين على الفاء، وكان قياسه أن يقولوا: جَوْه، إلا أنهم لما قلبوا شجُعوا عليه فغيروا بناءه. فأصاروه من جَوْه إلى جَوَه، فانقلبت الواو التي هي فاء في موضع العين ألفًا لانفتاح ما قبلها وحركتها، فصارت جاه كما ترى[2].

وقد ورد عن العرب ثلاث لهجات فى شين عشرة المركبة، هي:

1ـ تسكين الشين، وهى لهجة الحجازيين، يقولون: ثلاث عَشْرَةَ أو بضع عَشْرَةَ امرأة، بتسكين الشين. لتوالى الحركات، وفيها الجمع بين الساكنين على غير حدهما.

2. كسر الشين، وهى لهجة التميميين، يقولون: ثلاث عَشِرَةَ أو بضع عَشِرَةَ امرأة، بكسر الشين[3].

---

(1) المحتسب: 85.74/1.

(2) المحتسب: 262/1.

(3) من الآية 60 من سورة البقرة، وهى قراءة يحيى بن وثاب والأعمش وطلحة بن سليمان. ينظر المحتسب 261/1.

يقول سيبويه: "وإذا زاد المؤنثُ واحدًا على إحدى عشرة قلت: له ثنتا عَشِرَةَ واثنتا عَشِرَةَ، وإن له ثنتى عَشِرَةَ واثنتى عَشِرَة. وبلغة الحجازيين: عَشْرَة"[1]. "وإذا زاد العددُ واحدًا فوق ثنتى عشرة، فالحرف الأول بمنزلته حيث لم تجاوز العدَّةُ ثلاثًا، والآخر بمنزلته حيث كان بعد إحدى وثنتين، وذلك قولك: ثلاثَ عَشِرَةَ جارية، وعَشْرَة بلغة أهل الحجاز"[2].

وإنما اختار التميميون كسر الشين؛ لثقل المؤنث فى اللفظ والمعنى، فأما اللفظ فلزيادة الهاء، وأما المعنى فوقوعه للمؤنث[3].

وذكر بعض العلماء أن الشين كُسِرت من قِبَل أَنَّ عشر التى فى قولك: عَشْرُ نِسْوَةٍ مؤنثة الصيغة، فلم يصح دخول الهاء عليها، فاختاروا لفظة أخرى يصح دخول الهاء عليها فقالوا: عَشِرَة بكسر الشين، وخفف أهل الحجاز ذلك[4].

وعَلَّلَ الرضي كسرهم الشين بأنهم لما كرهوا توالى أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنَّيِّف الذي فى آخره فتحة، عدلوا عن فتح وسطه إلى كسره. وأما الحجازيون فيعدلون عن حركة الوسط إلى السكون؛ لئلا يكون إزالة ثقل بثقل آخر، وهى الفصحى[5].

وجعل الشيخ خالد علة نطق الحجازيين بها ساكنة، كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وعلة نطق التميميين بها مكسورة، تشبيههم لها بتاء (كَتِف)[6].

وألفاظ العدد – كما يقول ابن جنى – قد كثر فيها الانحرافات والتخليطات، ونُقضت فى كثير منها العادات؛ وذلك أن لغة أهل الحجاز فى غير العدد كسر الحرف الثانى فيقولون: نَبِقَةٌ وفَخِذٌ، وبنو تميم يسكنونه، فيقولون: نَبْقَةُ وفَخْذ، فلما رُكِّبَ الاسمان فى العدد استحال الوضع، فقال بنو تميم: إحدى عَشِرَةَ وثنتا عَشِرَةَ إلى تسع عَشِرَةَ، بكسر الشين، وقال أهل الحجاز: عَشْرَة، بسكونها[7].

وقال ابن جنى فى ذلك أيضًا: "واعلم أن هذا موضعٌ طريفٌ، وذلك أن المشهور عن الحجازيين تحريك الثانى من الثلاثيّ إذا كان مضمومًا أو مكسورًا، نحو: الرُّسُل والطُّنُب، والكَبِد والفَخِذ، ونحو: ظَرُفَ وشَرُفَ، وعَلِمَ وقَدِمَ. وأما بنو تميم فيسكنون الثانى من هذا ونحوه، فيقولون: رُسْلٌ وكُتْبٌ، وكَبْدٌ وفَخْذٌ،

---

(1) السابق 558/3.

(2) السابق نفسه 558/3، 559.

(3) ينظر: علل النحو للوراق /499.

(4) ينظر: شرح السيراف للكتاب 159/4، والمخصص لابن سيده 102/17، وشرح المفصل لابن يعيش 27/6.

(5) ينظر: شرح الرضى على الكافية 294/3.

(6) ينظر: التصريح 460/2.

(7) ينظر: المحتسب 85/1.

وقد ظَرُفَ، وقد عَلُمَ، لكن القبيلتين جميعًا فارقتا فى هذا الموضع من العدد مُعتاد لغتهما، وأخذت كل واحدة منهما لغة صاحبتها، وتركت مألوف اللغة السائرة عنها، فقال أهل الحجاز: اثنتا عَشْرَةَ بالإسكان، والتميميون: عَشِرَة بالكسر"[1].

والسبب فى ذلك عنده: أن العدد موضع يحدثُ معه ترك الأصول، ويُضمُّ فيه الكلام بعضه إلى بعض، وذلك من أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ، فلما فارقوا أصول الكلام من الإفراد وصاروا إلى التركيب، فارقوا أيضًا أصول أوضاعهم ومألوف لغاتهم، فأسكنَ من كان يحرك، وحَرَّك من كان يُسْكِن[2].

3- فتح الشين، وقد قرأ بها الأعمش فى سورتى البقرة والأعراف، وحكاها عنه العلماء مختلفة مواقفهم منها؛ فمنهم من حكاها عنه وعن غيره، ثم ردَّها قائلاً: "وأهل اللغة والنحو لا يعرفون فتح الشين"[3].

وعلى هذا المنوال نسج الأزهرى قائلاً: "وأما عَشَرَةُ فى مثل هذا الموضع فإن أهل اللغة لا يعرفونها، وقد قرأ بها الأعمش، والعرب لا تعرفها"[4].

وذكر ابن يعيش أن قراءة الأعمش جاءت على الأصل[5]، وقال الرضى: "وقد تفتح الشين على قلة؛ لأن التركيب عارض"[6].

وصرح كثير من العلماء بأنها لغة لبعض العرب[7]، وعزاها الشيخ خالد للأقلين من بنى تميم، فهم يفتحونها؛ إبقاء لها على أصلها من الفتح[8]. وقول هؤلاء أولى بالقبول، فهى لهجة نطق بها بعض العرب على الأصل قبل التركيب، وهو الفتح، وقد قرأ بها الأعمش، وهو من التابعين، ونال ثناء العلماء، وإن شذت قراءته فهى حجة فى إثبات هذه اللهجة، قال السيوطى: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج

---

(1) السابق 261/1، 262.

(2) ينظر: السابق نفسه 262/1.

(3) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنبارى 227/2.

(4) معانى القراءات 51.

(5) ينظر: شرح المفصل 27/6.

(6) شرح الرضى على الكافية 294/3.

(7) ينظر: التبيان 39/1، 287، وارتشاف الضرب 365/1، وتوضيح المقاصد والمسالك 1325/3، وأوضح المسالك 231/4، والتصريح 460/2، والمزهر 275/2، وشرح الأشمونى 67/4.

(8) ينظر: التصريح 460/2.

بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"[1].

المقصور المضاف إلى ياء المتكلم

يجب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم إن لم يكن مقصورًا، أو منقوصًا، أو مثنى، أومجموعًا جمع سلامة لمذكر؛ وذلك نحو: غُلامِي، وغِلْماني، وفَتَياتِي ودَلْوِي، وظَبْيِي[2].

ويجوز في الياء بعد الكسرة وجهان: الفتح، والإسكان، وقد اختلف في الأصل منهما؛ فقيل: الفتح هو الأصل، وقيل: الإسكان هو الأصل، ويُجمع بينهما بأن الإسكان أصل أوّل؛ إذ هو أصل كل مبنى، والياء مبنية، والفتح أصل ثانٍ؛ إذ هو أصل ما هو على حرف واحد. وعلى القولين الإسكان أكثر[3].

وقد ذكر ابن جني أنه يجوز إدغام ألف المقصور بعد إبدالها ياء عند إضافتها إلى الياء واصفًا

ذلك باللغة الفاشية، مستدلًا على ذلك بقرءاة أبي الطفيل والجحدري وابن أبي إسحاق ورُويت عن الحسن: "يَا بُشْرَيَّ"، وبما ورد عن العرب نظمًا ونثرًا.

"قال أبو الفتح: هذه لغة فاشية فيهم، ما رويناه عن قطرب من قول الشاعر:

يُطَوِّفُ بي عِكَبٌّ في مَعَدٍّ ... ويَطْعَنُ بالصُّمُلَّةِ في قَفَيَّا

فإن لم تَثْأَرَا لي من عِكَبٍّ ... فلا أَرْوَيْتُمَا أبدا صَدَيَّا[4].

ونظائره كثيرة جدًّا.

وقال لي علي: إن قلب هذه الألف لوقوع الياء بعدها ياء؛ كأنه عوض مما كان يجب فيها من كسرها لياء الإضافة بعدها؛ ككسرة ميم غُلَامِي وياء صاحبي ونحو ذلك، ومَن قلب هذه الألف لوقوع هذه الياء بعدها ياء لم يفعل ذلك في ألف التثنية، نحو: غلاماي وصاحباي؛ كراهة التباس5 المرفوع بالمنصوب والمجرور.

فإن قيل بعد: وهلا قلبوها وإن صار لفظ ما هي فيه إلى لفظ المجرور كما صار لفظ المرفوع والمنصوب جميعًا إلى لفظ المجرور في نحو: هذا غلامي؛ ورأيت غلامي، قيل: قَلْبُ الألف لوقوع الياء بعدها

---

(1) الاقتراح في علم أصول النحو /96.

(2) ينظر توضيح المقاصد والمسالك 834/2، وشرح ابن عقيل على الألفية 84/2.

(3) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 834/2، والتصريح 739/1، وشرح الأشموني 282/2.

(4) بيتان من الوافر منسوبان للمنخل اليشكري في شرح الحماسة للتبريزي 48/2، واللسان 626/1 (ع ك ب)

ياء أغلظ من قلب الضمة والفتحة حيث ذُكرَت كسرة؛ وذلك أن الجناية على الحرف أغلظ من الجناية على الحركة، فاحتُمل ذلك في: هذا غلامي ورأيت غلامي، ولم يُحتمل نحو: هذان غلامَيّ وما جرى مجراه.

فإن قيل: فالذي قال: "يا بُشْرَيَّ" قد جنى على الألف بقلبها ياء، قيل: هذه الألف يمكن أن تقدَّر الكسرة فيها، وحرف التثنية لا تقدير حركة فيه أصلًا عندنا، فجائز أن تقول: "بُشْرَيَّ"، ولم يُقَل: قام غلامَيّ. فأما الحركة في ياء {يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ} فلالتقاء الساكنين، وهي غير محفول بها، والحركة قبل الياء من "صَاحِبَي" ونحوه أقوى من حركة التقاء الساكنين، والكلام هنا يطول، لكن هذا مُتَوَجِّهُ"[1].

ففي المقصور عند إضافته إلى ياء المتكلم أربع لهجات هي:

1- سلامةُ ألف المقصور عند إضافته إلى ياء المتكلم، وفتح ياء المتكلم بعدها، فيقال: عصايَ وفتايَ. وهذه اللغة هي الفصيحة المشهورة عند العرب، وقد عُزيت لجمهورهم[2]. وعزاها بعضهم لقريش قائلاً: "وأما ألف المقصور فتسلم – أيضًا - في لغة قريش، نحو: عصايَ وفتايَ"[3].

وإنما سلمت الألف: لأنها لا يمكن تحريكها بكسر ولا غيره، فوجب أن تبقى ألفًا، ولو قُدِّر جوازًا تحريكها لوجب أن تنقلب ألفًا، فوجب أن تبقى ألفًا على حالها[4].

وفتحت الياء؛ لسكون الألف قبلها، فلما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة غريبة[5].

2- قَلْبُ ألف المقصور ياء، وإدغامها في ياء المتكلم، مع الفتح، وهي لغة هذيل، يقولون: عصيَّ وفتيَّ في عصايَ وفتايَ[6]. وعليه قول الشاعر:

سَبَقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ..... فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[7]

---

(1) المحتسب: 334/1.

(2) ينظر: شرح الرضى على الكافية 263/2، وتوضيح المقاصد والمسالك 836/2، وشرح ابن عقيل على الألفية 85/2، وشرح المكودى عليها/225.

(3) الفضة المضية فى شرح الشذرة الذهبية لابن زيد العاتكى. تحقيق/هزّاع سعد المرشد/319.

(4) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب 431/1.

(5) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 33/3.

(6) ينظر: المساعد 378/2، وشفاء العليل 730/2.

(7) البيت من بحر الكامل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي، وهو فى ديوان الهذليين 2/1، والمحتسب 76/1، وشرح ابن عقيل على الألفية 85/2، والتصريح 74/1، وهمع الهوامع 529/2، وشرح شواهد المغنى 262/1، وشرح الأشمونى 282/2.

بالإدغام والقلب"[1].

ولا تختص هذه اللغة بهُذَيل وَحْدها، فقد حكاها عيسى بن عمر عن قريش[2]، وحكاها غيره عن طيِّئ[3]. وحكاها سيبويه عن ناس من العرب لم يعينهم قائلاً: "وناس من العرب يقولون: بُشْرَيَّ وهُدَيَّ؛ لأنَّ الألف خفية؛ والياء خفية، فكأنهم تكلموا بواحدة فأرادوا التبيان"[4]. وأثبتها ابن جنى لهذيل وغيرهم، وبدا ذلك واضحًا من قوله: "وهذه لغة فاشية فى هُذَيلَ وغيرهم، أن يقلبوا الألف من آخر المقصور - إذا أضيف إلى ياء المتكلم - ياءً"[5].

وقد نطق أكثر العرب بلغة هؤلاء فى ثلاث كلمات: لدى وعلى الظرفيتين فقالوا: لديَّ وعليَّ، ومنهم مَن لا يقلب الألف ياء فيقول: لدايَ وعلايَ، وكذلك: إلَى قالوا فيها: إليَّ، وبعضهم قال: إلايَ[6].

وللقلب والإدغام وجه صالح من القياس؛ وذلك أنه لما كانت ياء المتكلم أبدًا يُكسر ما قبلها إذا كان حرفًا صحيحًا، نحو: هذا غلامى، ورأيت غلامى، ومررت بغلامى، وكانت الياء وسيلة الكسرة فى نحو: أخيك وأبيك، وفى التثنية والجمع من نحو: المحمدَيْنِ والمحمدِينَ وجب ألا يقولوا: رأيت عصايَ بإثبات الألف، كما لم يقولوا: رأيت غلامَى - بفتح الميم -، فأبدلوا من الألف ياء، كما أبدلوا من الفتحة كسرة فقالوا: هذه عَصَيَّ وهُدَيَّ، كما قالوا: صاحِبِى وغلامِى، وهو كثير[7].

وقد اتسع نطاق هذه اللغة، فانتشرت على ألسنة الطوائف العربية، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره من طوائف يقول الفراء: "وهى لغة فى بعض قيس وهُذَيْل... كل ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلتها ياء مشددة... وقال لى بعض بنى سُلَيْم: آتيك بمولَيَّ فإنه أرْوَى منى"[8]. وجاء فى دعاء بعض العرب: يا سيدى ومولَيَّ[9]. وقَرَّرَ ابن جني أن فتح ياء المتكلم المدغم فيها هو الشائع.

(1) شفاء العليل 730/2.

(2) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 836/2، والمساعد 378/2، والتصريح 742/1.

(3) ينظر: التصريح 742/1، وعدة السالك 178/3.

(4) الكتاب 414/3.

(5) المحتسب 76/1.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب 537/2، وتوضيح المقاصد والمسالك 836/2، والمساعد 378/2، والتصريح 742/1، وهمع الهوامع 530/2.

(7) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش 33/3، وشرح الرضى على الكافية 263/2.

(8) معانى القرآن 39/2.

(9) ينظر: شرح التسهيل 283/3، وارتشاف الضرب 2/ 537.

3ـــ كسر ياء المتكلم مدغمًا فيها، وهذه تكون في المقصور وغيره، يقولون: عصيَ وفتيَ، وفِيِّ، وذلك مطرد في لغة بنى يَرْبُوع فى الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم، وهذه اللغة أجازها أبو عمرو بن العلاء[1]، ووصفها الأشمونى بالقلة[2].

4ــ كسر ياء المتكلم بعد الألف كقول بعض العرب: عصايِ، "وهى لغة قليلة أقلُ من كسرها مدغمًا فيها،

وكسر الياء بعد الألف ضعيف عند ابن جنى؛ استثقالاً للكسرة فيها، وهربًا إلى الفتحة"[3].

بناء الفعل المضعف للمجهول:

ومن ذلك قراءة علقمة ويحيى: "رِدَّتْ إلينا3" بكسر الراء.

قال أبو الفتح: فُعِل من ذوات الثلاثة إذا كان مضــعفًا أو معتلًا عينه يجيء عنهم على ثلاثة أضــرب: لغة فاشية، والأخرى تليها، والثالثة قليلة، إلا أن المضعَّف مخالف للمعتل العين فيما أذكره.

أما المضــعف، فأكثره عنهم ضــم أوله كشُــدَّ ورُدَّ، ثم يليه الإشــمام، وهو شُــدّ ورُدّ بين ضــم الأول وكسره، إلا أن الكسرة هنا داخلة على الضمة؛ لأن الأفشى في اللغة الضم. والثالث -وهو أقلها- شِدّ ورِدّ وحِلّ وبِلّ، بإخلاص الكسرة، فهذا المضعف.

وأما المعتل العين، فأقوى اللغات فيه كسر أوله، نحو: قِيلَ وبِيعَ وسِيرَ به، ثم يليه الإشمام؛ وهو أن تُدخل الضمة على الكسرة؛ لأن الكسر هنا هو الأفشى، فتقول: قُ ِيلَ وبُ ِيعَ وغُ ِيضَ4، والثالث -وهو أقلها- أن تُخلص الضمة في الأول كما أخلصتَ الكسرة فيه مع التضعيف، نحو: رِدَ وحِلَ، فتصح الواو من بعدها: فتقول " و": قُولَ وبُوعَ، وروينا عن محمد بن الحسن، أظنه عن أحمد بن يحيى:

وابْتُذِلَتْ غَضْبَي وأُمُّ الرِّحالْ ... وقُولَ لا أهلَ له ولا مالْ[4].

وقال ذو الرمة:

---

(1) ينظر: التيسير لأبى عمرو الداني/109، وشرح التسهيل 3/ 284، وشرح الرضى على الكافية 265/2، وارتشاف الضرب 536/2، والتصريح 740/1.

(2) ينظر: شرح الأشمونى 2/ 283.

(3) المحتسب 49/2. وشرح التسهيل 284/3.

(4) بيت من مشطور الرجز ورد بلا نسبة في التمام في تفسير أشعار هذيل 44/1.

دنا البَيْنُ من ميِّ فَرِدَّتْ جِمَالُها ... وهاجَ الهوى تَقْوِيضُها واحتمالُها[1].

وهذه لغة لبني ضبة، وبعضهم يقول في الصحيح بكسر أوله: قد ضِرْب زيد، وقِتْل عمرو، وينقل كسرة العين على الفاء.

وحُكي عنهم فيما رويناه عن قطرب: بُوعَ متاعُه، وخُورَ له، واخْتُور عليه: أي اخْتِيرَ. وهو الأجود. ومَن أشَمَّ فقال: قِ ُيل قال: اختير عليه، ومَن قال: شُد قال: اشْتُدَّ عليه، ومن قال: شُد فأشم أشم أيضًا فقال: اشتُد عليه، ومَن قال: شِدّ قال: اشْتِدَّ عليه[2].

ذكر ابن جني أن الفعل المضعف إذا لم يتصل به هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن ففي ثلاث لهجات هي:

1ـ الفتح مطلقًا على كل حال، سواء أكانت الفاء مضمومة أم مفتوحة أم مكسورة، فيقال: رُدَّ، وعَضَّ، وفِرَّ. وهي لغة بني أسد وناس غيرهم من بنى تميم[3]؛ طلبًا طلب للتخفيف بأخف الحركات وهو الفتح؛ لثقل التضعيف[4].

2ـ الكسر مطلقًا على كل حال، فيقال: رُدِّ، وعَضِّ ، وفِرِّ ، وعزاها سيبويه إلى كَعْبٍ وغَنِيٍّ[5]، وصرح أبو حيان بأنها لغة كَعْبٍ وعَنْبَر[6]، وعند المرادي لغة كَعْبٍ ونُمَيْر[7]؛ والكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين[8]، إذ "الساكن إذا حُرِّك حُرِّكَ إلى الكسر؛ لأن الكسر أعدل الحركات"[9].

3ـ الإتباع لحركة الفاء، فإن كانت مفتوحة فَتَحوا، وإن كانت مضمومة ضَمُّوا، وإن كانت مكسورة كَسَرُوا، نحو: عَضَّ، ورُدُّ، وفِرِّ، وهذه اللغة كثيرة في كلامهم[10].

---

(1) بيت من الطويل في ديوان ذي الرمة 110.

(2) المحتسب: 346/1.

(3) ينظر: الكتاب 533/3، وارتشاف الضرب 166/1، والمساعد 346/3، والتصريح 764/2، وشرح الأشموني 353/4.

(4) ينظر: المقتضب 320/1، والكامل 396/1، وتصحيح الفصيح لابن درستويه/80، والممتع 659/2.

(5) ينظر: الكتاب 534/3، والمساعد 347/3.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب 166/1.

(7) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 1650/3، والتصريح 764/2، وشرح الأشموني 353/4.

(8) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/452، والتبصرة والتذكرة 739/2، والممتع 659/2.

(9) شرح المفصل 291/4.

(10) ينظر: الكتاب 532/3، والكامل 396/1، وتصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه/80، والممتع 658/2، وشرح المفصل لابن يعيش 128/9، والمساعد 347/3، والتصريح 764/2، وشرح الأشموني 353/4.

والتزم أكثر المدغمين الكسر قبل ساكن فقالوا: رُدِّ القوم بالكسر؛ لأنه حركة التقاء الساكنين في الأصل، وحكى ابن عقيل أنها لغة تميم وقيس، ومنهم من فتح وهم بنو أسد[1]، وحكى ابن جنى الضمِّ، وهو قليل. وقد رُوِيَ بالأوجه الثلاثة قول جرير:

فَغُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلاَ كَعْبًا بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا[2]

(1) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي 294/4، والمساعد 345/3.

(2) البيت من بحر الوافر، وهو لجرير من قصيدة يهجو فيها الراعي النميري وقد جاء في ديوانه/821، والكتاب 533/3، والمقتضب 321/1، والكامل 396/1، والتبصرة والتذكرة 739/2، وشرح المفصل للخوارزمي 291/4، ولابن يعيش 128/9، وتوضيح المقاصد والمسالك 1649/3، والمساعد 346/3، والتصريح 763/2، وشرح الأشموني 352/4.

تسكين العين المكسورة والمضمومة من الكلمة الثلاثية:

ومن ذلك قراءة الحسن بخلاف وأبي رجاء ومجاهد فيما رُوي عنه: "فنَظْرَة إلى ميْسُرة"، وقراءة عطاء بن أبي رباح: "فناظِرُهُ" بالألف، والهاء كناية، ورُوي أيضًا عن عطاء: "فناظِرْهُ إلى ميْسُرِه" أمر.

من أبنية الثلاثى المجرد ما هو مفتوح الفاء مكسور العين أو مضمومها، في الأسماء والأفعال على السواء،

أولاً: بناء فَعِل – بفتح فكسر – يكون اسمًا نحو: كَبِد، وصفةً نحو: حَذِر، وفعلاً نحو: شَهِدَ.

ثانيًا: بناء فَعُل – بفتح فضم – يكون اسمًا نحو: رَجُل، وعَضُد، وسَبُع، وصفة نحو: نَدُس – سريع الاستماع للصوت الخفى – وفعلاً نحو: كَرُمَ، وظَرُفَ(1).

قَرَّرَ ابن جني أن تسكين العين المكسورة والمضمومة من الكلمة الثلاثية، اسمًا كانت أو فعلاً لغة تميمة، يقول الناطقون بها في رَجُلٍ ونَمِرٍ: رَجْلٌ ونَمْرٌ، وفى عَلِمَ وظَرُفَ: عَلْمَ وظَرْفَ

فقال أبو الفتح: "أما "فنَظْرَة" بسكون الظاء فمسكَّنة للتخفيف من "نَظِرة "، كقولهم في كلمة: كَلْمة، وفي كَبِد كَبْد، لغة تميمية، وهم الذين يقولون في كَرُم: كَرْم، وفي كُتُب: كُتْب(2)..

---

(1) ينظر: شرح الرضى على الشافية 40/1، وارتشاف الضرب 18/1.

(2) المحتسب: 143/1 وينظر: شرح التسهيل 439/3، والمساعد 590/2، وشفاء العليل 843/2.

اللغات في كأين:

من ذلك قراءة ابن محيصن والأشهب والأعمش: "وكَأْيٍ" (سورة) بهمزة بعد الكاف ساكنة، وياء بعدها مكسورة خفيفة، ونون بعدها، في وزن كَعْيٍ.

أشار ابن جني إلى اللغات الواردة في كأين وأصلها فقال: " فيها أربع لغات: كأيّ، وكاءٍ، وكأْي -وهي هذه القراءة- وَكَاءٍ في وزن كَعٍ.

ثم اعلم أن أصل ذلك كله "كأَيّ" في معنى كم كأكثر القراءة "وكأَيّ من قرية"5، وهي أَيٌّ دخلت عليها كان الجر، فحدث لها من بعد معنى كم، ولهذه الكاف الجارة حديث طويل في دخولها وفيها معنى التشبيه، وفي دخولها عارية من التشبيه، نحو: كأن زيدًا عمرو، وله كذا وكذا درهمًا، وكأيّ من رجل، ثم إنها لما كثر استعمالها لها تلعبت بها العرب كأشياء يكثر تصرفها فيها لكثرة نقطها بها، فقَدَّمت الياء المشددة على الهمزة فصارت كَيِّأٍ بوزن كَيِّعٍ، ثم حذفت الياء المتحركة تشبيهًا لها بسيِّد وميت؛ فصارت "كَيْءٍ" بوزن كَيْعٍ، ثم قلبت الياء ألفًا وإن كانت ساكنة، كما قبلت في ييئس فقيل: ياءس؛ فصارت كاءٍ بوزن كَاعٍ.

وذهب يونس في "كاء" إلى أنه فاعل من الكون، وهذا يبعد؛ لأنه لو كان كذلك لوجب إعرابه؛ إذ لا مانع له من الإعراب.

وأما كأْي بوزن كَعْي، فهو مقلوب كَيْء الذي هو أصل كاء، وجاز قلبه لأمرين:

أحدهما: كثرة التلعب بهذه الكلمة.

والآخر: مراجعة أصل، ألا ترى أن أصل الكلمة كأي؟ فالهمزة إذن قبل الياء. وأما كَإٍ بوزن كَعٍ فمحذوفة من كَاءٍ، وجاز حذف الألف لكثرة الاستعمال، كما قال الراجز:

أصبح قلبي صَرِدا ... لا يشتهي أن يردا

إلا عرادا عردا ... وصلِّيانا بردا

وعَنْكَثًا ملتبِدا

يريد: عاردًا وباردًا. ألا ترى إلى قول أبي النجم:

كأن في الفُرْش العَرَادَ العاردا2

وكما قالوا: أمَ والله لقد كان كذا، يريد أما، وحَذف الألف(1).

مما سبق نجد أنه قد ورد عن العرب في كَأَيِّنْ لغات أشار إلى أربعة منها ابن جني، هي:

الأولى: كَأَيِّنْ، بوزن كَعَيِّنْ، بياء مشددة بعد الهمزة، وهي (أيّ) زيد عليها كاف التشبيه وهذه اللغة هي أصل اللغات، وقد وصفها المرادي بأنها أفصحها، وأشهرها، وهي لغة قريش(2)، ويوقف عليها بحذف النون؛ لأنها تنوين، والتنوين لا يوقف عليه، وذهب آخرون إلى أنه بإقرار النون؛ اتباعًا لرسم المصحف(3).

الثانية: كائِنْ، بألف بعد الكاف، بعدها همزة مكسورة، بعدها نون ساكنة، وأصلها: كَأَيِّنْ تصرفوا فيها لكثرة استعمالهم إياها. وبهذه اللغة قرأ ابن كثير المكيُّ وأبو جعفر المدني (كَائِنْ) حيث وقع(4). وقضى الزجاج بأن اللغتين والقراءتين جيدتان(5) و"هي أكثر في الشعر من الأولى، وإن كانت الأولى هي الأصل" (6) وعليها جاء قول جرير:

وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ***يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا (7)

وعليها يكون بالنون، أو بحذف النون (8).

الثالثة: كيئن، بياء ساكنة بعد الكاف وهمزة مكسورة مُنَوَّنَةٍ، بوزن كَيْعٍ (9)، وهذه اللغة حكاها المبرد (10). والأصل: كيِّءٍ، ثم خُفِّفَت كَمَيْتٍ.

الرابعة: كَأْيٍ، بوزن كَعْيٍ، بهمزة ساكنة وياء مكسورة خفيفة، وهي مقلوبة من اللغة الثانية (كيْئٍ) وبها قرأ ابن محيصن، والأشهب، وهذه اللغة حكاية أبي الحسن بن كيسان(11)، والأعلم(12).

---

(1) المحتسب: 171.170/1.

(2) ينظر : شرح المفصل : 136/4، وارتشاف الضرب: 388/1، ومفاتيح الغيب : 480/8.

(3) شرح الهداية : 233/1، التذكرة في القراءات: 362/2، الإقناع في القراءات السبع: 327، 328، تقريب النشر: 80.

(4) ينظر : تقريب النشر : 102، وشرح طيبة النشر : 246/2.

(5) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 475/1.

(6) شرح الأشموني : 638/3 .

(7) البيت من الوافر، ديوانه : 17، شرح شواهد الإيضاح : 200، رصف المباني : 130، مغني اللبيب : 105/2، الدرر : 224/1، خزانة الأدب 397/5، ، والمعجم المفصل : 99/1.

(8) ينظر: ارتشاف الضرب : 388/1.

(9) ينظر: شرح المفصل : 136/4.

(10) الكامل في اللغة والأدب : 130/3، وينظر : شرح المفصل : 136/4، والمساعد : 117/2، وشفاء العليل : 583/2.

(11) ينظر: شرح المفصل : 136/4.

(12) ينظر: ارتشاف الضرب : 388/1، والمساعد : 117/2 .

الخامسة: كأن بهمزة ساكنة بعدها نون، ونص المرادي على أن هذه اللغة حكاها المبرد.

السادسة: كَئِنْ (كَإٍ) بوزن كَعٍ بفتح الفاء وكسر العين (1).

السابعة: كَايِنْ، بألف ثم ياء حكاها ابن خروف، وردَّها بعض العلماء ذاهبين إلى أنها كَأْيٍ(2).

والأَولى أنها لغة جارية على القياس، ولها سند من السماع، فقد روى أنها قراءة قتادة(3).

الثامنة: كَيْأً، بقيت الهمزة مفتوحة بعد القلب المكانى، ثم قلبت الياء التى هى لام الكلمة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها (4).

التاسعة: كَيَنْ، بفتح الكاف والياء، بوزن كَعَنْ (5)، وبها قرأ ابن محيصن(6).

العاشرة: كَيِّءٍ بياء مشددة وهمزة بعدها منونة (7).

"وأصل هذه اللغات وأفصحها كَأَيِّ بياء مشددة، والوقف عليها بغير تنوين، وبعدها في الفصاحة والكثرة كاءٍ بوزن كاعٍ، وهى أكثر في أشعار العرب من الأولى، ثم باقي اللغات متقاربة في الفصاحة"(8).

بين فَعْل وفِعَل:

ومن ذلك قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير -واختلف عنهما-: "كَالْقَصَر"، بكسر القاف، وفتح الصاد...

قال أبو حاتم: لعل القصر -بكسر القاف- لغة، كحاجة وحوج. قد قالوا أيضا في حلقة الحديد: حلقة -بفتح اللام- وقالوا: حلق:

بكسر الحاء. أبو حاتم: قال الحسن: قصرة وقصر، مثل جمرة وجمر، كأنه قرأها ساكنة الصاد. قال: والعامة يجعلونها على

---

(1) ينظر: التبيان: 152/1، وشرح المفصل: 136/4، وشرح الرضى على الكافية: 152/3، والمقرب: 314/1.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: 388/1، والمساعد: 117/2.

(3) ينظر: مختصر شواذ القرآن: 29، واختلاف اللهجات على المستويين النحوي والصرفي: 562.

(4) ينظر: شرح الرضى على الكافية: 151/3، 152.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 388/1.

(6) ينظر: مختصر شواذ القرآن: 22.

(7) ينظر: شرح المفصل: 136/4.

(8) شرح المفصل: 136/4، والمساعد: 118/2.

القصور"(1).

وقراءة "كالقَصِرِ" بفتح القاف وكسرِ الصادِ ، لها وجهان هما:

الأول _ أن تكون على الإتباعِ ، والأصلُ : كالقَصْرِ بسكونِ الصادِ ، ثم أتبعَ الصادَ حركةَ الراءِ فكسَرها ، وإذا كانوا قد فَعَلُوا ذلك في المشغولِ بحركة نحو : كَتِف وكَبِد ، فلأَنْ يَفعلوه في الخالي منها أَوْلَى.

الثاني_ أن أَنْ يكون ذلك للنقل بمعنى: أنه وَقَفَ على الكلمةِ فَنَقَل كسرةَ الراءِ إلى الساكنِ قبلَها. ثم أَجْرَى الوَصْلَ مُجْرَى الوقفِ(2).

إجراء الاسم مُجرى المصدر (الفتح والضم في فاء الكلمة):

ومن ذلك قراءة شيبان النحوي: "لَشُوبًا" (سورة الصافات 67)

"قال أبو الفتح: الشَّوبُ: الخلط، بفتح الشين. ولم يمرر بنا الضم، ولعله لغة فيه كالفَقر والفُقر، والضَّر والضُّر، ونحو ذلك(3).

ففتح الشين على أنه مصدرٌ وهو الأصل. وضم الشين على أنه اسم مفعول، "قال الزجاج: المفتوحُ مصدرٌ والمضمومُ اسمٌ بمعنى المَشُوب كالنَّقض بمعنى المنقوض"(4). وقد ذكر القرطبي أنهما لغتان دون عزو، والاختيار الفتح: لأنه الأشهر.

إجراء اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع:

قال ابن جني متحدثًا عن قوله تعالى: "هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ فَأُطْلِعَ".

---

(1) المحتسب: 346/2. تفسير البحر المحيط. محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود- الشيخ علي محمد معوض، دار النشر: دار الكتب العلمية- لبنان/ بيروت، الطبعة: الأولى - 1422 هـ - 2001م، 398/8. الجامع لأحكام القرآن. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت671هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: 1423 هـ/ 2003 م، 164/19.

(2) الدر المصون: بتصرف، اللباب في علوم الكتاب. أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي. تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى - 1419 هـ-1998 م، 79/20.

(3) المحتسب: 221/2، الجامع لأحكام القرآن: 87/15.

(4) البحر المحيط: 348/8، الدر المصون: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:546/4. اللباب في علوم القرآن: 316/16.

ومن ذلك قراءة ابن عباس وأبي سـراج وابن أبي عمار عبد الرحمن -ويقال عمار بن أبي عمار- وأبي عمرو - بخلاف- وابن محيصن: "هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعُونَ فَأُطْلِعَ".

"قال أبو الفتح: قال أبو حاتم: لا يجوز إلا فتح النون من "مطلعونَ"، مشـددة الطاء كانت، أو مخففة. قال: وقد شـكلها بعض الجهال بالحضـرة مكسـورة النون، قال: وهذا خطأ. لو كان كذلك لكان مُطْلِعِيّ، تقلب واو مُطْلِعُون ياء، يعني لوقوع ياء المتكلم بعدها، والأمر على ما ذهب إليه أبو حاتم، إلا أن يكون على لغة ضعيفة، وهو أن يُجري اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع: لقربه منه، فيُجْرى "مُطْلِعُونِ" مجرى يُطْلِعُونِ."(1). وجاء على تلك القراءة شواهد شعرية قال أبو الفتح: "وعليه قال بعضهم:

أَرَيْتَ إنْ جِئْتُ بِهِ أُمْلُودَا ... مُرَجَّلا وَيَلْبَسُ الْبُرُودَا

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرِ الشّهُودَا(2).

فوكد اسـم الفاعل بالنون، وإنما بابها الفعل، كقول الله تعالى: "لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ"(3)، وقوله "تعالى": "لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ"(4)، ونحو ذلك. ومنه قول الآخر:

وما أدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ ... أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي(5).

يريد: أمسلمُي، وهذا شاذ كما ترى، فلا حاجه للقياس عليه"(6).

وقد تناول غير واحد من العلماء القراءة السـابقة وتعددت نعوتها فرد أبو حاتم وغيرُه من حيث الجمع بين النون وضمير المتكلم إذْ كَانَ قياسها مُطْلِعِيَّ، والأصل مُطْلِعُوي فأبدل فأدغم نحو: جاء مُسْلِمِيَّ القَاطِنُونَ وقوله عليه - (الصلاة و) السلام – "أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ".

ووجهت هذه القراءات توجهات عدة، هي:

---

(1) ينظر: المحتسب: 220/2

(2) من الرجز منسوب إلى رؤبة في العيني 118/1.

(3) التكاثر: 6.

(4) الانشقاق: 19.

(5) البيت من الوافر لمحمد بن يزيد الحارثي في العيني 385/1.

(6) ينظر: المحتسب: 220/2 ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت542هـ). تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى- 1422هـ، 474/4.

ـ أنه أجري فيها اسم الفاعل مُجرى المضارع يعني في إثبات النون مع الضمير؛ لتآخٍ بينهما (كأنه) قال يُطْلِعُونَ وهو ضعيف لا يقع إلا في شعر.

.أنه أراد مُطْلعُونِ إياي فوضع المتصل موضع المنفصل، مثل قو الشاعر:

هُمُ الْفَاعِلُونَ الْخَيْرَ وَالآمِرُونَهُ (1).

إلا أن أبا حيان رد كونه من مواضع المنفصل حتى يدعي أن المتصل وقع موقعه لا يجوز: «هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبٌ إيَّاهَا» ولا «زَيْدٌ ضَارِبٌ إيَّايَ» وعدم جوازه؛ لأنه إذا قدر على المتصل لم يُعْدَل إلى المنفصل ولِقَائِلٍ أن يقول: لا أسلم أنه يقدر على المتصل حالة ثبوت النون أو التنوين قبل الضمير بل يصير الموضع موضع الضمير المنفصل فيَصحّ ما قاله الزمخشري. وللنحاة في اسم الفاعل المنوّن قبل ياء المتكلم قولان:

أحدهما: أنه تنوين وأنشد شذ ثبوته مع الضمير. وإن قلنا: إن الضمير بعده في محل نصب.

والثاني: أنه ليس تنويناً وإنما هو نون وقاية.

وقال أبو البقاء : "وتقرأ بكسر النون وهو بعيد جداً؛ لأن النون إنْ كانت للوقاية فلا تحلق الأسماء وإن كانت نون الجمع لا تثبت في الإضافة وهذا الترديد صحيح لولا ما تقدم من الجواب عنه مع تكلف فيه وخروج عن القواعد(2).

قَالَ النَّحَّاسُ: "هِيَ لَحْنٌ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ النُّونِ وَالْإِضَافَةِ، وَلَوْ كَانَ مُضَافًا لَقَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطْلِعِيَّ، وَإِنْ كَانَ سِيبَوَيْهِ وَالْفَرَّاءُ قَدْ حَكَيَا مِثْلَهُ وَأَنْشَدَا:

هُمُ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْآمِرُونَهُ ... إِذَا مَا خَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الدَّهْرِ مُعْظَمًا(3).

---

(1) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق : عبد الرزاق المهدي. دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، 47/4. اللباب في علوم الكتاب. أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت775هـ). تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ-1998م، 307/16. 309.

(2) ينظر: البحر المحيط في التفسير. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل. دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420 هـ،103/9. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، ار القلم، دمشق: 312/9.

(3) البيت من الطويل ورد بلا نسبة في غير مصدر، منها: الكتاب 188/1، وشرح ابن يعيش 125/2.

وَلَكِنَّهُ شَــاذٌّ خَارِجٌ عَنْ كَلَامِ الْعَرَبِ(1). قال الزجاج: "فأمَّا الكسـر للنون فهو شــاذ عند البصـريين والكوفيين جميعاً وله عند الجماعة وجه ضـعيف"(2). "وهذه القراءة ... إن كانت محفوظة عنه، فإنها من شـواذ الحروف، وذلك أن العرب لا تؤثر في المكنى من الأسـماء إذا اتصـل بفاعل على الإضـافة في جمع أو توحيد، لا يكادون أن يقولوا أنت مُكَلِّمُني ولا أنتما مكلماني ولا أنتم مكلِّموني ولا مكلِّموني، وإنما يقولون أنت مكلِّمي، وأنتما مكلِّماي، وأنتم مكلمي؛ وإن قال قائل منهم ذلك قاله على وجه الغلط توهما به: أنت تكلمني، وأنتما تكلمانني، وأنتم تكلمونني. كما قال الشاعر:

وَما أدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَن ... أَمُسْلِمُنِي إلى قَوْمي شَرَاحِي؟

فقال: مسلمني، وليس ذلك وجه الكلام، بل وجه الكلام أمسلمي؛ فأما إذا كان الكلام ظاهرا ولم يكن متصـلا بالفاعل، فإنهم ربما أضـافوا، وربما لم يضـيفوا، فيقال: هذا مكلم أخاك، ومكلم أخيك، وهذان مكلما أخيك، ومكلمان أخاك، وهؤلاء مكلمو أخيك، ومكلمون أخاك؛ وإنما تختار الإضـافة في المكنى المتصـل بفاعل لمصـير الحرفين باتصـال أحدهما بصـاحبه كالحرف الواحد"(3). وهو شـاذّ؛ لأنَّ العرب لا تختار على الإضـافة إذا أسـندوا فاعلاً مجموعاً أو موحّداً إلى اسـم مكنّى عنه. فمن ذلكَ أن يقولوا: أنت ضـاربي. ويقولون للاثنين: أنتما ضـارباىَ، وللجميع: أنتم ضـارِبِىَّ، ولا يقولوا للاثنين: أنتما ضـاربانني ولا للجميع: ضَـاربونَنى. وإنّما تكون هَذه النون فى فعل ويفعل، مثل (ضـربونى ويضـربنى وضـربنى). وربما غلِط الشـاعر فيذهب إلى المعنى، فيقول:أنتَ ضـارِبُنى، يتوهّم أنه أراد: هَل تضـربنى، فيكون ذلك عَلى غير صحَّة(4).

تسكين ياء المتكلم:

قال ابن جني متحدثًا عن قوله تعالى: "أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى" (القيامة 40)، ومن ذلك قراءة طلحة بن سـليمان: "أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى"، سـاكنة. قال أبو الفتح: معنى قول ابن مجاهد: أنه قرأ على سـكون الياء من "يُحْيِيَ"، على لغة من قال:

---

(1) فتح القدير. محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت 1250هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى- 1414هـ، 455/4.

(2) معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ)، محقيق: عبد الجليل عبده شلبي: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى 1408 هـ - 1988م، 304/4.

(3) جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000م،50/21.

(4) ينظر: معاني القرآن. الفراء (ت207هـ) 2/ 386. معاني القراءات للأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ): مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1991م. 319/2.

يا دار هند عفت إلا أثافيها(1).

فأسكن الياء في موضع النصب، لا أن الياء في قوله: "يُحْيِيَ الْمَوْتَى" ساكنة، وذلك أنه لا ياء هناك في اللفظ أصلا، لا ساكنة ولا متحركة؛ لأنها قد حذفت لسكونها وسكون اللام من "الموتى".

قال أبو العباس: إسكان هذه الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات، حتى إنه لو جاء به جاء في النثر لكان جائزا، وشواهد ذلك في الشعر أكثر من أن يؤتى بها. ومما جاء منه في النثر قولهم: لا أكلمك حيرى دهر، فأسكن الياء من حيرى، وهي في موضع نصب. وفيه عندي شيء ولم يذكره أبو علي ولا غيره من أصحابنا، وذلك أنه أصله حيرى دهر، ومعناه مدة الدهر، فكأنه مدة تحير الدهر وبقائه. فلما حذفت أخرى الياءين بقيت الياء ساكنة كما كانت قبل الحذف؛ دلالة على أن هذا محذوف من ذلك الذي لو لم يحذف لما كانت ياؤه إلا ساكنة، ومثل ذلك عندي قول الهذلي:

رب هيضل لجب لففت بهيضل

أراد: رب، فحذف أحدى الياءين، وبقى الثانية مجزومة كما كانت قبل الحذف،وإن لم يكن هناك موجب للحركة لالتقاء الساكنين، ولولا ذلك لوجب1 تسكين باء رب، كتسكين لام هل وبل، ودال قد إذ لا ساكنين هناك فتجب الحركة لالتقائهما. ولهذا نظائر كثيرة في المجيء باللفظ على حكم لفظ آخر لأنه في معناه وإن عرى هذا من موجب اللفظ في ذاك، نحو تصحيح عور وحول لأنهما في معنى ما لا بد من صحته، وهو أعور وأحول. (2).

ووصف الألوسي التسكين بالشاذ، والرأي أن التسكين للتخفيف أو لإجراء الوصل مجرى الوقف(3)

همزة أيان:

قال ابن جني متحدثًا عن قوله تعالى: "أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ". ومن ذلك قراءة السلمي: "أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ". قال أبو الفتح: هذه لغة في "أيان"، وينبغي أن يكون "أيان" من لفظ أي، لا من لفظ أين؛ لأمرين:

أحدهما- أن أين مكان، و"أيان" زمان.

والآخر- أن يكون قلة فعال في الأسماء مع كثرة فعلان.

---

(1) بيت من البسيط نسبه سيبويه في الكتاب 306/3 إلى بعض السعديين.

(2) المحتسب: 344.343/2. المحرر الوجيز: 407/5.

(3) ينظر: فتح القدير.محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت1250هـ): دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - 1414هـ، 412/5. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني165/15.

فلو سميت رجلا بأيان لم تصرفه كحمدان، ولسنا ندعي أن أين مما يحسن اشتقاقها والاشتقاق منها؛ لأنها مبنية كالحرف، إلا أنها مع هذا الاسم، وهي أخت أنى، وقد جاءت فيها الإمالة التي لاحظ للإمالة فيها، وإنما الإمالة للأفعال والأسماء؛ إذ كانت ضربا من التصرف. والحروف لا تصرف فيها.

ومعنى أي: أنها بعض من كل، فهي تصلح للأزمنة صلاحها لغيرها؛ إذ كان البعض شاملا لذلك كله. قال أمية:

والناس راث عليهم أمر يومهم ... فكلهم قائل: أيان أيانا

فإن سميت بأيان سقط الكلام في حسن تصريفها، للحاقها -بالتسمية بها- ببقية الأسماء المنصرفة(1).

أَيَّان معناها: أَيُّ حينٍ، فهى لتعميم الأزمنة مثل: متى، ولا تفارقان الظرفية[2]. ولـ (أَيَّانَ) فى الجملة العربية استعمالان:

أحدهما: أن تكون اسم استفهام لا تعمل شيئًا، وللعلماء فيها من حيث إطلاق الزمان وتقييده قولان:

1. أنها تختص بالزمان المستقبل، فلا يستفهم بها عن الماضي[3].

2_ أنها للزمان المطلق مثل: متى؛ فتستعمل فى الزمان الماضي، كما تستعمل فى المستقبل[4]. وصوَّب السيوطي القول الأول[5].

وأَيَّان فى الاستفهام تكون فى موضع رفع على الخبرية، وفى موضع نصب على الظرفية بالفعل المذكور بعدها.

---

(1) المحتسب: 288/2

(2) ينظر: شرح التسهيل 71/4، واللسان 194/1 (أي ن) ، والمصباح المنير 34/1 (أي ن) .

(3) ينظر: شرح التسهيل 66/4، 71، وارتشاف الضرب 549/2، وهمع الهوامع 546/2. حاشية الصبان 12/4.

(4) ينظر: همع الهوامع 546/2، وحاشية الصبان 12/4.

(5) ينظر: همع الهوامع 546/2.

والثاني: أن تكون اسم شرط، فتجزم فعلين، وأنكر قوم الجزم بها؛ لقلته، وكثرة ورودها استفهامًا. وإنكارهم مردود؛ لأن الجزم بها محفوظ، قال أبو حيان: "لم يحفظ سيبويه الجزم بها، لكن حفظه أصحابه"[1]. والقياس يقتضي الجواز؛ لأن معنى مَتَى وأَيَّان واحد[2].

وبالجزم جاء قول الشاعر:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا   لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا[3]

أما حركة همزتها ففيها لغتان الأولى الفتح وهي لغة عامة العرب، والثانية الكسر وهي لغة سليم(4). والأَوْلى الفتح لمجاورة الألف (5).

والتحقيق أن كسر الهمزة لغة سُلَيْم، فقد قرأ بها قارئهم أبو عبد الرحمن السُّلمى فى جُلِّ المواضع التى وردت فيها أَيَّانَ فى القرآن الكريم[6].

- وفى اشتقاق أَيَّانَ أقوال:

الأول: أنها مأخوذة من لفظ (أَيْنَ)، وذكر الفخر الرازى أنه المشهور[7]، ووزنها: فَعَّال.

الثاني: أنها مأخوذة من لفظ (أَيّ)، وهى فَعْلَان منه، وهو اختيار ابن جنى؛ لأن معنى أَيَّانَ: أيُّ وقت، قال: "لأَنَّ أيًّا استفهام كما أنَّ أَيَّانَ استفهام، وأنَّ (أيّ) أَيْنَ كانت فهى بعض من كل، والبعض لا يخص زمانًا من مكان، ولا جوهرًا من حدث. فحملها على أيّ أولى من حملها على أَيْنَ"[8]. وقال - أيضًا-: "ومعنى أيّ: أنها بعض من كل، فهي تصلح للأزمنة صلاحها لغيرها؛ إذ كان البعض شاملاً لذلك كله"[9].

---

(1) ارتشاف الضرب 548/2.

(2) ينظر: المساعد 135/3.

(3) البيت من بحر البسيط، ولم يعرف قائله وهو فى: اللسان 194/1 (أي ن)، شرح شذور الذهب/350، والتصريح 399/2.

(4) ينظر: معاني القرآن 99/2. شرح التسهيل 66/4، والمساعد 135/3، وشفاء العليل 952/3.

(5) ينظر: شرح الرضى على الكافية 205/3. وشرح الأشمونى 12/4.

(6) ينظر: مختصر شواذ القرآن/76.

(7) ينظر: مفاتيح الغيب 386/7.

(8) المحتسب 268/1.

(9) السابق 288/2.

وقد ردَّ ابن جنى القول الأول؛ لأمرين: أحدهما: أنَّ أيّان سؤال عن الزمان، وأيْنَ سؤال عن المكان، فكيف يكون أحدهما مأخوذًا من الآخر[1].

والثانى: قلة فَعّال فى الأسماء مع كثرة فَعْلان، فلو سَمَّيْتَ رجلاً بأيَّان، فتحت الهمزة أو كسرتها: لم تصرفه معرفة؛ لأنها كـ حَمْدَانَ، وعِمْرانَ[2].

الثالث: أن أصلها: أيُّ أَوَانٍ، فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة، فبقى: أَيْوَانَ، فأُدِغم بعد القلب. وهو قول الأندلسى.

الرابع: أنَّ أصلها: أيُّ آنٍ، أىْ: أيُّ حِينٍ، فخُفف بحذف الهمزة، فاتصلت الألف والنون بأيّ[3]، قال الرضى: "وفيه نظر؛ لأن (آن) غير مستعمل بغير لام التعريف، وأيٌّ: لا يضاف إلى مفرد معرفة"[4].

والرأي أن اللفظة ذات استقلال ومعنى، فهى وضعت للاستفهام عن الزمان المستقبل دون الماضى، وقد جاءت فى القرآن الكريم للسؤال عن الأمور العظام المستقبلة، ولم أعثر على دلالتها على الزمان الماضي.

.تفريع فِعُل فُعُل وفِعِل

قال ابن جني متحدثًا عن قوله تعالى: "وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ" الذاريات: 7

فأما "الحبك" فمخفف من "الحبك"، وهي لغة بني تميم، كرسل وعمد، في رسل وعمد(5).

أهمل العرب من أبنية الثلاثي فِعُل .بكسر الفاء وضم العين. لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم، وأما قراءة " الحبك"(6) بكسر الحاء وضم الباء ففيها وجهان:

1. أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة؛ لأنه يقال: حُبُك .بضم الحاء والباء. وحِبِك .بكسرهما. فركب القارئ منهما هذه القراءة. وهذا التوجيه لو اعترف به من عُزِيت هذه القراءة له لدلّ على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه؛ لإمكان عروض ذلك لهم .واستبعدها الناسُ؛ لأن التداخُلَ إنما يكون في كلمتين.

---

(1) ينظر: السابق 268/1، 288/2، ومفاتيح الغيب للفخر الرازى 386/7.

(2) ينظر: المحتسب 268/1، 288/2، وشرح الرضى على الكافية 205/3.

(3) ينظر: شرح الرضى على الكافية 205/3.

(4) السابق 205/3.

(5) المحتسب: 287/2.

(6) الذاريات:7 .

2.أن يكون كسر الحاء إتباعاً لكسر تاء ذات، تحقيقاً للانسجام الصوتي، ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين، قيل: وهو أحسن"(1)، وهذا الوجه أحسن. وذكر ابن هشام أنها قراءة غير ثابتة؛ لأن الوزن مهمل (2) قال ابن جني: " وأما الحِبُك .بكسر الحاء وضم الباء .فأحسبه سهواً؛ وذلك أنه ليس في كلامهم فِعُل أصلاً بكسر الفاء وضم العين وهو المثال الثاني عشر من تركيب الثلاثي، فإنه ليس في اسم ولا فعل أصلاً وألبتة أو لعل الذي قرأ به تد اخلت عليه القراءتان بالكسر والضم فكأنه كسر الحاء يريد الحِبِك، وأدركه ضم الباء على صورة الحُبُك..كذلك أيضاً نظر في الحِبُك إلى الحِبِك والحُبُك فجمع بين أول اللفظة على هذه القراءة وبين آخرها على القراءة الأخرى" (3) .

وجاء في فتح القدير" قرأ الجمهور الحُبُك ـــ بضم الحاء والباء ـــ وقرئ بضم الحاء وسكون الباء، وبكسر الحاء وفتح الباء، وبكسر الحاء وضم الباء قال ابن عطية هي لغات" (4) وقضى القرطبي بشذوذ هذه القراءة فقال: "ومن قرأ الحِبُك فهو شاذ إذ ليس في كلام العرب فِعُل وهو محمول على تداخل اللغات كأنه كسر الحاء ليكسر الباء، ثم تصور الحُبُك فضم الباء"(5)" فإنْ صحت هذه القراءة بناء على ما قاله ابن جني أنه من تداخل اللغات ففي تركبه نظر؛ لأنه بالضم جمع حِباك، وهو الطريقة في الرمل. والحِبِك بكسرتين إن ثبت فهو من مقر مع بعده؛ أن فِعِلاً قليل حتى أن سيبويه قال: لم يجئ منه إلا إبل وببعد تركب اسم من مفرد وجمع" (6).

التبادل المكاني:

قال ابن جني متحدثًا عن قوله تعالى: "وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا" الزمر: 17.

قرأ الحسن: "اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ".

قال أبو الفتح:... مقلوب، ووزنه فلعوت من طغيت، وقالوا أيضا: طغوت. وقولهم: طغيان دليل على أن اللام ياء، فأصله إذا طغيوت، مصدر كالرغبوت والرهبوت والملكوت، ثم قدمت اللام على العين،

---

(1) توضيح المقاصد:5 215 .

(2) أوضح المسالك:361/4، ونزهة الطرف في علم الصرف:147 .

(3) المحتسب:2/ 287 وينظر الجامع لأحكام القرآن: 33/17،البحر المحيط:8/ 134 الدر المصون: 639/2، وتفسير البيضاوي:235/1 .

(4) فتح القدير للشوكاني:5/ 117 .

(5) الجامع لأحكام القرآن:17/ 31 .

(6) شرح الشافية للرضي:39/1، وشرح الكافية:4/ 239:238 .

فصارت طيغوت، ثم قلبت الياء-لتحركها وانفتاح ما قبلها ألفا، فصارت طاغوت، وكان قياسه إذا كسر أن يقال: طياغيت، إلا أنه ينبغي أن يكون الطواغيت جاء على لغة من قال: طغوت(1).

وقد اختلف العلماء في الطاغوت: فقيل: "بناء مبالغة من طغى يطغى، وحكى الطبري يطغو إذا جاوز الحد بزيادة عليه، ووزنه الأصلي: فعلوت، قلب إذ أصله: طغووت، فجعلت اللام مكان العين، والعين مكان اللام، فصار: طوغوت، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فصار:

طاغوت، ومذهب أبي علي أنه مصدر: كرهبوت وجبروت، وهو يوصف به الواحد والجمع. ومذهب سيبويه أنه اسم مفرد كأنه اسم جنس يقع للكثير والقليل، وزعم أبو العباس أنه جمع، وزعم بعضهم أن التاء في طاغوت بدل من لام الكلمة، ووزنه: فاعول"(2).

قال مكي: "وقد يَجُوز أن يكونَ أصلُ لامِهِ واواً فيكونُ أصلُه طَغَووتاً لأنه يقال: طَغَى يَطْغى ويَطْغو، وطَغَيْتُ وطَغَوْتُ...

كأنَّه لمَّا رأى أَنَّ الواوَ قد تُبْدَل تاءً كما في تُجاه وتُخَمَة وتُراث وتُكَأة، ادَّعى قَلْبَ الواوِ التي هي لامٌ تاءً، وهذا ليسَ بشيءٍ"(3).

التبادل

قال ابن جني متحدثًا عن قوله تعالى: "كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ" سورة الفتح 29. وقرأ الجحدري: "شَطْوَهُ". بإسكان الطاء وواو بعدها-

"وأما "شَطْوَهُ"، بالواو فلن يخلو أن يكون لغة، أو بدلا من الهمزة. ولا يكون الشطء إلا في البر والشعير"(4).

أشار ابن جني إلى أن تغيير الهمزة إلى واو مرده إلى أحد أمرين: الأول أن يكون لغة نطق بها بعض العرب دون تحديد. الثاني أن يكون على طريق الإبدال دون تعليل، ولعل ذلك يعود إلى وجود علاقة صوتية بين الهمزة والواو، تتمثل في القرب المخرجي والاتحاد في كثير من الصفات.

---

(1) المحتسب: 236/2.

(2) البحر المحيط: 599/2.

(3) الدر المصون: 548/2. فتح القدير: 63/2.

(4) المحتسب: 277/2

وقد تناول غير واحد من العلماء قراءة الجحدري السابقة، وذكروا الوجهين دون إضافة(1).

الخاتمة

في ختام هذا البحث أحمد الله الذي أعان على إتمامه، ويطيب لي أن أدوّن أبرز ما هُديَ إليه من نتائج:

1- أكدّ البحث اهتمام ابن جني بلغات العرب ولهجاتهم والاعتداد بها

2- أكدّ أنّ بعض ما نُعت بالشذوذ من القراءات له وجه فصيح في الاستعمال العربيّ.

3- بيّن ما تميّز به ابن جني من موسوعية ودقة في توجيهه للقراءات.

4- بيّن أنّ المعنى هو الذي يجب أن يراعى ابتداءً عند ابن جني.

5- بيّن أنّ لبعض الوظائف أهميّة كبرى يجب احترامها،كوظيفة حركة الإعراب.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

---

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزي: 142/5. البحر المحيط في التفسير9/ 502، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون729/9، اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت 775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ-1998م، 515/17.

ردود ابن جني على ابن مجاهد، جمع ودراسة

د.عادل فائز، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - أكادير

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحابته أجمعين.

أما بعد:

فقد التحمت المشيئة القدرية بالإرادة الشرعية في عمل ابن مجاهد، فسبَّع السبعة وشذذ الشواذ، فرأب بصنيعه الصدع، ورتق الفتق، ورقع ما اتسع من الخرق، فكان لكتابه "السبعة" كبير الأثر في مسيرة علم القراءات، ونضج معارفه، واستقرار أعرافه، واستتباب أوضاعه...

انطلقت جياد التأليف القرائي بعده خببا تغير على حقائق هذا العلم ومهماته، وتزيح الغشاوة عن غوامضه ومبهماته، تأليفا، وتصنيفا، واستدراكا، وتوجيها.

ألف أبو علي الفارسي كتابه: "الحجة"، وهو حجة بالغة كاسمه، آب فيها بالسبع إلى وجوهها النحوية، وأجراسها الصوتية، وأوزانها الصرفية، ونكتها البلاغية... واقتفى إثره تلميذه أبو الفتح، فتقصد بالتوجيه ما شذذه ابن مجاهد، مبينا " أنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه" جمع فأوعى، وأغنى وأقنى.

ولم يكن أبو الفتح وهو من علوم العربية بمكان مكين، ومقام أمين، ليسلم لابن مجاهد، كل أنظاره، ولا أن يساوقه فيما يجنح إليه من تعليلاته، بل جاذبه عنان القول في جملة من تأويلاته، ورد عليه بعضا من توجيهاته، مما له علقة بعلوم العربية: نحوا وصرفا وبلاغة...

وليس يخفى على ذي النظر الحصيف ما لتلك الردود من الوجاهة، وما يلوح عليها من النفاسة، وما تحتويه من دقيق الصناعة، ولطيف الدراية، إذ القول فيها بين علمين، مكانتهما في مسيرة علم القراءات رواية ودراية معلومة مألوفة.

فكان لذلك متقصد هذا البحث: جمع تلك الردود، ودراستها، وبيان بواعثها وما إلى ذلك من أمرها

فكان الجمع بديئا، الخطوة الأولى في مضمار البحث، وبعد الجمع – ومحله كتابه المحتسب – أرجعت فيها البصر، وكررت فيها النظر، فلاح لي أن منها ما يؤول إلى الصناعة النحوية، ومنها ما يمتح من الصناعة الصرفية، ومنه من مبتناه النكت البلاغية

فجعلت تبعا لذلك هذا الوجيز من القيل، في مباحث أربع، خصصت المبحث الأول للردود النحوية، والمبحث الثاني للردود الصرفية، والمبحث الثالث للردود البلاغية.

ثم تبدى لي أن من سديد النظر : البحث عن البواعث التي قدحت زند أبي الفتح لخوض ذاك الغمار، فخصصت مبحثا رابعا لبواعث الردود، فكانت مباحث هذا الوجيز من القول على النحو الآتي:

المبحث الأول: الردود النحوية.

المبحث الثاني: الردود الصرفية.

المبحث الثالث: الردود البلاغية

المبحث الرابع: بواعث الردود

وما أن شرعت في نجز البحث، - على النهج الذي ارتضيته - حتى انتشرت مادته، وتنوعت مسائله، وتعدد صفحاته، - والمقام مقام إيجاز لا مقام إسهاب - ، فكان عرض تلك الردود جميعها على النحو المطلوب المرغوب أمرا يخرج البحث عن حدوده المرسومة له، فاكتفيت بدراسة بعض منها مما يتسع له المقام، وأثبت بعضها الآخر موثقا من مصدره في ملحق بهذا البحث، عله يكون نبراسا لمن رام من البحثة الخب في المضمار. وما توفيقي لا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

***

المبحث الأول: الردود النحوية

شهد القرن الرابع الهجري منعطفا كبيرا في علم القراءات القرآنية، تمثل في صنيع ابن مجاهد، مسبع السبعة ومشذذ الشواذ، وقد كان إلى جنب هذا المنعطف منعطف آخر في الدرس النحوي، كان بإزائه، وسار بحذائه:

فقد اكتمل النحو ونضج واحترق، وبلغ أشده، ولم يبق أمام الخالفين، إلا التوسيع والتمثيل والتوظيف، وقد نهض نحاة القرن الرابع الهجري بأعباء هذه المهمة، وبلغوا فيها الشأو البعيد، فوظفوا المعرفة النحوية في قراءة النصوص، وإدراك معانيها، وإغناء مفاداتها، وكان النص القرآني من بين النصوص التي حظيت بنصيب وافر في ذا المضمار.

وكان من بين الفرسان الذي صالوا وجالوا في المضمار: ابنُ جني، فقد ألف كتابه المحتسب، يبين فيه أصالة محتد القراءات الشاذة في العربية، نحوا وصرفا وصوتا وبلاغة...

أما النحو فقد عجم أبو الفتح عيدانه، وخبر أحواله، وسبر أغواره، فكان فيه علما، يشار إليه بالبنان.

ولا ريب أن من رسخت قدمه في علم من العلوم، وتبوأ منه مقام الصدارة، تضحي مجامع ذاك العلم عنده من المألوفات التي لا تستوجب المزية والفضل، وإنما الشأن في لطائفه، وما غمض من صنعته، ودق من مسائله، فبذلك فليقع التفاضل، وعلى أساسه يكون التناضل

وبناء عليه لم يسلم ابن جني لا بن مجاهد كثيرا من أحكامه النحوية، بل ناقشه ورد مذهبه، شأن المهرة في فن من الفنون.

يعرض هذا المبحث بعضا من ردود ابن جني على ابن مجاهد مما موضوعه النحو، وقد ارتأيت أن أجعل لكل رد عنونا، انطلاقا من المسألة موضوع الرد، فكانت مسائل هذا المبحث خمسا:

المسألة الأولى: حذف الفاء من جواب الشرط

الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلا صالحا لجعله شرطا، فإن لم يكن صالحا لجعله شرطا وجب اقترانه بـ"الفاء" أصالة أو "إذا" نيابة[1]، ويحكم للجملة بالجزم على أنها جواب الشرط[2].

هذا مقتضى القاعدة، لكن وردت قراءة ظاهرها مخالفة القاعدة، فغلطها ابن مجاهد، يقول أبو الفتح:" ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان: "أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ" [النساء 77] برفع الكافين، قال ابن مجاهد: وهذا مردود في العربية"[3].

قرأ الجماعة "يُدرككم" بسكون الكاف الأولى[4]، على أنه جواب الشرط، وفاقا للقاعدة، وقرأ طلحة بن سليمان، "يدركُكُم" بضم الكافين[5].

---

[1]. الكتاب: سيبويه، تحقيق وشرح، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط.4. 2004.ج 3 ص64. ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق وتعليق عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، ط . 1 . 1996.ج2 ص 178. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة ط . 3 . 1996. ج 2 ص 160 . 161.

[2]. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، 2006. ج 1 ص 102

[3]. المحتسب: أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، 1994. ج 1 ص193

[4] البحر المحيط: أبو حيان يوسف بن محمد، تحقيق، صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط.1. ج 3 ص 716.

[5]. الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: يوسف بن علي بن جبار الهذلي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط.1. 2007. للهذلي ص 529.

أما قراءة طلحة بضم الكاف فهي مخالفة للقاعدة، لأن جواب الشرط لا يكون إلا مجزوما، وإذا ورد جملة فلا بد من اقترانه بـ"الفاء" أو "إذا" كما سلف، ومن ثم فقراءته مردودة عند ابن مجاهد دراية لا رواية.

لكن هذا الذي رده ابن مجاهد له وجه في العربية عند أبي الفتح يجعله ضعيفا لا مردودا، - والضعف لا يعني الرد - يقول:" قال أبو الفتح: هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردود؛ لأنه قد جاء عنهم. ولو قال: مردود في القرآن لكان أصح معنى؛ وذلك أنه على حذف الفاء، كأنه قال: فيدركُكُم الموت، ومثله بيت الكتاب:

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها ... وَالشَرُّ بِالشَرِّ عِندَ اللهِ مِثلانِ

أي: فالله يشكرها"[1]

فقد خرج أبو الفتح الآية على حذف الفاء من جواب الشرط، فيكون التقدير: "أينما تكونوا فيدرككم الموت"، فتكون جملة "يدرككم" في محل جزم جواب الشرط.

وحذف الفاء من جواب الشرط، مع أنها مرادة، جاء في كلام العرب، وإن كان بابه الضرورة الشعرية، ومن ذلك بيت الكتاب

من يفعل الحسنات الله يشكرها.......والشر بالشر عند الله مثلان

فقد حذفت الفاء من جواب الشرط، مع أنها مرادة، وقد نقل المبرد إجماع النحاة على ذلك. يقول أبو العباس:" وَأما قَول عبد الرَّحْمَن بن حسان

مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها ... والشَّرُ بالشَّرِ عندَ اللهِ مِثلانِ

فَلَا اخْتِلَاف بَين النَّحْوِيين فِي أَنه على إِرَادَة الْفَاء"[2]

فيكون الخلاف بين ابن جني وابن مجاهد في الإثبات والنفي، فابن مجاهد ينفي صحة القراءة عربية، لمخالفتها القاعدة، أما ابن جني فيثبت أصالتها في العربية، وإن بضعف، لورود نظيرها في كلام العرب شعرا، وما ورد عن العرب وإن قلَّ فإنه لا يحكم بغلطه، والقراءة تماثله.

---

[1]. المحتسب مصدر سابق ج 1 ص193.

[2]. المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994 ج 2 ص72 – 73.

ولابن جني في النص ملمح لطيف، إذ بين أن كلام ابن مجاهد يصح لو قصره على القرءان، لعدم وجود نظير له في التنزيل :" . ولو قال: مردود في القرآن لكان أصح معنى" لكون القرءان منزه عن لغة ضعيفة لم ترد إلا في الضرورة الشعرية.

المسألة الثانية: حذف الراجع في الجملة الخبرية

الأصل في الخبر أن يكون مفردا[1]، وقد يخرج عن الأصل فيكون جملة أو شبهها.

والخبر الجملة لابد فيه من رابط بين المبتدأ وخبره

يقول ابن مالك

ومفردا يأتي ويأتي جملة.....حاويةً معنى الذي سيقت له[2]

وغالبا ما يكون الرابط ضمير ا يعود إلى المبتدأ[3]، وهذا العائد لا يجوز حذفه ألبتة.

إلا أنه وردت قراءة ظاهرها حذف العائد، وهي قوله تعالى:" أفحكمُ الجاهلية يبغون"، [المائدة 52] فقد قرأ يحي وإبراهيم والسلمي "أفحكمُ الجاهلية يبغون" برفع "أفحكم"، يقول أبو الفتح:" ومن ذلك قراءة يحي وإبراهيم والسلمي أفحكمُ الجاهلية يبغون بالياء ورفع الميم، قال ابن مجاهد وهو خطأ"[4]

فيكون "أفحكم" مبتدأ، وجملة "يبغون" خبره، والراجع محذوف، وحذفه لا يجوز، لذلك حكم ابن مجاهد على هذه القراءة بالخطأ.

وهذا الذي خطأه ابن مجاهد له وجه في العربية يستقيم به، فلذا رد ابن جني على ابن مجاهد تخطئته، يقول: " قال أبو الفتح: قول ابن مجاهد: "إنه خطأ" فيه سرف؛ لكنه وجهٌ غيرُه أقوى منه، وهو جائز في الشعر، قال أبو النجم:

---

[1]. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق جماعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى،مكة المكرمة، ط: 1. 2007. ج 1 ص 627.

[2]. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ابن أم قاسم المرادي، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان،ط . 1 . 2001. ج 1 ص 351.

[3]. قد يحصل الربط بأمور أخرى، ينظر: شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت 1998. ج 1 ص 202.

[4]. المحتسب مصدر سابق ج 1 ص 210-211.

قد أصبحَتْ أَمُّ الخيار تدَّعي ... عليَّ ذنبًا كلُّه لم أصنع

أي: لم أصنعه، فحذف الهاء. نعم، ولو نصب فقال: "كلَّه" لم ينكسر الوزن، فهذا يؤنسك بأنه ليس للضرروة مطلقة؛ بل لأن له وجهًا من القياس، وهو تشبيهُ عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة، وهو إلى الحال أقرب؛ لأنها ضرب من الخبر، فالصفة كقولهم: الناس رجلان: رجل أكرمت ورجل أهنت؛ أي: أكرمته وأهنته، والحال كقولهم: مررت بهند يضرب زيد؛ أي: يضربها زيد، فحذف عائد الحال وهو في الصفة أمثل؛ لشبه الصفة بالصلة في نحو قولهم: أكرمت الذي أهنت؛ أي: أهنته، ومررت بالتي لقيتُ: أي: لقيتها، فغير بعيد أن يكون قوله: "أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ" [المائدة 52] يراد به يبغونه، ثم يُحْذَف الضمير، وهذا وإن كانت فيه صنعة فإنه ليس بخطأ"[1]

يتلخص رد ابن جني في حجتين

1. أن حذف الراجع له نظير في كلام العرب، وإن كان مقصورا على الضرورة الشعرية، وذلك قول الشاعر

قد أصبحت أم الخيار تدعي......علي ذنبا كله لم أصنع

ف"كل" مرفوع على الابتداء، وخبره جملة "لم أصنع"، وقد حذف العائد لأن تقدير الكلام لم أصنعه.

وهذا الرأي هو رأي سيبويه في المسألة، والبيت من شواهده، يقول: سيبويه:" ولا يحسُنُ فى الكلام أن يَجْعَلَ الفعلَ مبنيًا على الاسم، ولا يَذْكُرَ علامةَ إِضمارِ الأوّل حتى يَخرج من لفظِ الإعمال فى الأوّل، ومن حالِ بناء الاسم عليه ويَشْغَلَه بغير الأوّل حتى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنه قد يجوز فى الشعر، وهو ضعيفٌ فى الكلام. قال الشاعر، وهو أبو النجم العِجْلىِّ:

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى ... علَى ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَعِ

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته فى غير الشّعر"[2]

2 . القياس: وذلك أن حذف العائد يجوز في الصفة وفي الحال، فقيس عليه الخبر .

فالصفة قولهم: الناس رجلا: رجل أكرمت ورجل أهنت، فقد حذف العائد، إذ التقدير: أكرمته وأهنته، والحال كقولهم: مررت بهند يضرب زيد، فجملة "يضرب زيد" حالية، وقد حذف منها العائد، لأن

[1]. المحتسب، مصدر سابق ج 1 ص211.

[2]. الكتاب، مصدر سابق ج 1 ص85.

التقدير : يضربها زيد، فقيس حذف العائد في الخبر على حذف العائد في الصفة والحال، وهو إلى الحال أقرب.

لكن قياس الشبه هذا لا حظ عليه الزمخشري نوع تفاوت بين المقيس والمقيس عليه في الرتبة قائلا:" فَإِنْ كَانَ جَعْلُ الْإِسْقَاطِ فِيهِ مِثْلَ الْإِسْقَاطِ فِي الْجَوَازِ وَالْحُسْنِ، فَلَيْسَ كَمَا ذُكِرَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ. بَلْ حَذْفُهُ مِنَ الصِّلَةِ بِشُرُوطِ الْحَذْفِ فَصِيحٌ، وَحَذْفُهُ مِنَ الصِّفَةِ قَلِيلٌ، وَحَذْفُهُ مِنَ الْخَبَرِ مَخْصُوصٌ بِالشِّعْرِ، أَوْ فِي نَادِرٍ. وَإِنْ كَانَ شَبَّهَهُ بِهِ مِنْ حَيْثُ مُطْلَقُ الْإِسْقَاطِ فَهُوَ صَحِيحٌ"[1]

ومن ثم فيكون محل القياس: الإسقاط، من حيث كونه إسقاطا، بغض النظر عن مرتبته. وهو قياس صحيح.

وقد سوغ أبو حيان حذف العائد تسويغا لطيفا يمتح من جرس موسيقي في الآية، **وهو الفاصلة**، لأن الفاصلة في الآية: النون، ولو ذكر العائد لزالت الفاصلة، يقول أبو حيان:" وَحَسَّنَ حَذْفَ الضَّمِيرِ قَلِيلًا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ كَوْنُ الْجُمْلَةِ فَاصِلَةً"[2]

ولربما شبه الفاصلة في النثر بالوزن في الشعر، والجامع ولا شك الجرس الموسيقي في كل. وهو قياس مليح.

وصفوة القول: إن ابن جني عضد رده على ابن مجاهد بأمرين: السماع والقياس، فيكون رأيه وجيها سديدا في المسألة، والله أعلم.

المسألة الثالثة: كسر هاء الضمير بعد الهمز

قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان، "أنبئهِم" من قوله تعالى في سورة البقرة:" قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم" [البقرة 32] بسكون الهمز وكسر الهاء، وهذا ما رده ابن مجاهد، وعده خطأ ووهما في العربية، يقول في السبعة:"

قوله "أنبئهم" ، كلهم قرأ "أنبئهم" بالهمز وضم الهاء، إلا ما حدثني أحمد بن محمد بن بكر عن هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامر "أنبئهِم" بكسر الهاء، وينبغي أن تكون غير مهموزة، لأنه لا يجوز كسر الهاء مع الهمز فتكون مثل عليهم وعلهم.

---

[1]. البحر المحيط، مصدر سابق ج 4ص 287.

[2].البحر المحيط، مصدر سابق ج 4 ص287.

وزعم الأخفش الدمشقي عن ابن ذكوان بإسناده عن يحيى بن الحارث عن ابن عامر "أنبئهِم" مهموزة مكسورة الهاء

وهو خطأ في العربية إنما يجوز الكسر إذا ترك الهمزة فيكون مثل عليهم وإليهم"[1]

فعلة ابن مجاهد في هذه التخطئة هو كون هاء الضمير لا تكسر إلا إذا كان قبلها كسر أو ياء[2]، أما إذا كان قبلها همز فلا، ويزيد ابن مجاهد هذه العلة إيضاحا وفسرا، في قراءة ابن عامر "أرجئه" في الأعراف، [الأعراف 111] بسكون الهمز وكسر الهاء، حيث يقول:" وفي رواية ابن ذكوان أرجئه بالهمز وكسر الهاء... قال أبو بكر: وقول ابن ذكوان هذا وهم، لأن الهاء لا يجوز كسرها وقبلها همزة ساكنة وإنما يجوز إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة وأما الهمز فلا:"[3]

لم يرتض ابن جني علة التخطئة هذه، وجعل للمسألة وجها آخر تتساوق معه صحتها في العربية، تتلخص هذه العلة[4]، في أن الفاصل بين الهاء وبين الياء: ساكن، وهو الهمز، والساكن في العربية حاجز غير حصين، فهو لا كحاجز، ومن ثم فكسر الهاء بمثابة وقوعها بعد الكسرة مباشرة، وقد ساق ابن جني مجوعة من المُثُل تدليلا على صحة علته، ووجاهة رأيه، من ذلك قولهم: "قنية"، فهي من قنوت، فكان الأصل أن يقال: "قنوة"، لكنهم قلبو الواو ياء بالرغم من وجود حاجز بين الكسرة التي هي علة القلب، وبين الواو، وذلك لأن الساكن عندهم ليس حاجزا حصينا، ومن ثم فإن قراءة ابن عامر هذه صحيحة عربية، وتتساوق مع نظيراتها في العربية، ولذلك قال رحمه الله:" وروي عن ابن عامر أنبئهِم بهمز وكسر الهاء، قال ابن مجاهد وهذا لا يجوز ...ورويِنا عن أبي زيد فيما أخذناه عن أبي علي، وعن غير أبي زيد: منهِم ومنهِ ومنكِم وبِكِم، وأجرى كاف المضمر مجرى هائه، وسترى هذا فيما بعد إن شاء الله.

فقد علمت بذلك أن قول ابن مجاهد: هذا لا يجوز لأوجه له؛ لما شرحناه من حاله، ورحم الله أبا بكر فإنه لم يأل فيما علمه نصحا ولا يلزمه أن يري غيره ما لم يره الله تعالى إياه وسبحان قاسم الأرزاق بين عباده وإياه نسأل عصمة وتوفيقا وسدادا بفضله"[5]

فمستند ابن مجاهد إذن في التخطئة قاعدة صرفية، مضمنها أن الهاء لا تكسر إلا إذا كان قبلها كسر أو ياء، ومستند ابن جني في الرد أيضا قاعدة صرفية وهي أن الساكن ليس بحاجز حصين فلا أثر له.

---

[1]. السبعة في القراءات: ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.د.ت. ص 153.

[2]. ينظر في هذه المسألة: شرح شافية ابن الحاجب: الخضر اليزدي، دراسة وتحقيق، أحمد حسن العثمان، مؤسسة الريان، ط.1. 2008. ج 2 ص 310.التعليقة، مصدر سابق ج 1 ص363.

[3]. السبعة، مصدر سابق ص 288.

[4]. ينظر كلام ابن جني كاملا في المحتسب ، مصدر سابق ج 1 ص70. 71.

[5]. المحتسب، مصدر سابق ج 1 ص70. 71.

ولعل ابن جني رحمه الله رأى في المسألة ما لم ير ابن مجاهد، فأبو بكر أخذ بعموم القاعدة، لكن ابن جني رأى في القاعدة استثناء يوجب لها تخلف الحكم، ولذلك قال في آخر الرد: "ولا يلزمه أن يري غيره ما لم يره الله إياه" لأن هذا نوع من النظر الصرفي الخفي الذي لا يتفطن إليه إلا من أوتي باعا طويلا في علم الصرف، ولا غرابة فأبو الفتح من الهاضمين لكتاب سيبويه، إذ قاعدة أن الساكن ليس بحاجز حصين إنما هو من تنظيرات أبي بشر، فقد قال في الكتاب:" " فإن الحرف الساكن عندهم ليس بحاجز حصين"[1]

فيكون رأي أبي الفتح بذلك أوجه وأصوب.

المسألة الرابعة: إنْ المخففة من الثقيلة

قرأ الجمهور قوله تعالى:" وإن من الحجارة" من قوله تعالى:" وإن من الحجارة لما يتفجر منه الانهار" [البقرة 73] بتشديد النون، وقرأ قتادة، بتخفيف النون، "وإنْ من الحجارة"[2]

وقد وجه أبو الفتح قراءة قتادة على كون النون مخففة من الثقيلة، والنون المخففة من الثقيلة تعمل عمل المثقلة قليلا، لكن يلزم خبرها اللام[3]

وقد رد على ابن مجاهد جعله الخفيفة مرادا بها ميم "مِن" لأنه لا يرى للخفيفة معنى، يقول أبو الفتح:" "ومن ذلك قراءة قتادة: "وَإِنْ مِنَ الْحِجَارَةِ"، [البقرة 73] وكذلك قراءته: "وَإِنْ مِنْهَا" مخففة.

قال ابن مجاهد: أحسبه أراد بقوله مخففة الميم؛ لأني لا أعرف لتخفيف النون معنى.

قال أبو الفتح: هذا الذي أنكره ابن مجاهد صحيح؛ وذلك أن التخفيف في "إنَّ" المكسورة شائع عنهم؛ ألا ترى إلى قول الله تعالى: "إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا" "وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ" [الفرقان 42] أي: إنهم على هذه الحال. وهذه اللام لازمة مع تخفيف النون فرقًا بين إنْ مخففة من الثقيلة، وبين إنْ التي للنفي بمنزلة "ما" في قوله سبحانه: "إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ"[الملك 20] وقوله:

فما إنْ طبنا جُبْنٌ ولكن ... منايانا ودولة آخرينا

---

1. الكتاب، مصدر سابق ج 3 ص234.

2. البحر المحيط، مصدر سابق ج 1 ص425.

3. وفي ذلك يقول ابن مالك:

وخففت إنَّ فقلَّ العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل

ينظر: أوضح المسالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح بركات يوسف هبود، دار الفكر، 2000. ج 2 ص 85. شرح ابن عقيل مصدر سابق ج 1 ص296.

وهذا واضح"[1].

المسألة الخامسة: جمع "أب" جمع سلامة

قرأ الجمهور قوله تعالى: "وإله آبائك" [البقرة 132] بجمع المضاف إليه، وقرأ ابن عباس والحسن وابن يعمر والجحدري وأبو رجاء "وإله أبيك،" بالإفراد"[2]

وقد نقل ابن جني عن ابن مجاهد وصف هذه القراءة **بالتوحيد**، فكان محل انتقاده: ذا الوسم، إذ موجب التوحيد: الإفراد، والقراءة لا تحتمله، لمخالفتها المجمع عليه، فكان لزاما تأويلها بما يتساوق وقراءة الجماعة، فهي إذن بالجمع كقراءة الجمهور، وإن بتأويل مستنده الصناعة، يقول أبو الفتح:"قال أبو الفتح: قول ابن مجاهد بالتوحيد لا وجه له؛ وذلك أن أكثر القراءة: "وَإِلَهَ آبَائِكَ" جمعًا كما ترى، فإذا كان أبيك واحدًا كان مخالفًا لقراءة الجماعة؛ فتحتاج حينئذ إلى أن يكون "أبيك" هنا واحدًا في معنى الجماعة، فإذا أمكن أن يكون جمعًا كان كقراءة الجماعة، ولم يحتج فيه إلى التأول لوقوع الواحد موقع الجماعة"[3].

فقد ذهب ابن جني إلى أن "أبيك" في هذه القراءة ليست على التوحيد كما ذهب إلى ذلك ابن مجاهد، وإنما هو أيضا على الجمع، متساوقا مع قراءة الجماعة، وسبيله في الإثبات أمران:

أولا: أن "أب" يجمع جمع السلامة كما يجمع جمع تكسير، وطريقه في هذه القراءة جمع السلامة، فقوله "إله أبيك"، من باب إضافة جمع المذكر السالم إلى ضمير المفرد المخاطب، فكما يقال: هؤلاء أبون، في إضافته إلى الجمع، يقال "أبيك" في إضافته إلى المفرد[4]، يقول أبو الفتح:" وطريق ذلك أن يكون "أبيك" جمع أبٍ على الصحة، على قولك للجماعة: هؤلاء أبون أحرار: أي: آباء أحرار، وقد اتسع ذلك عنهم. ومن أبيات الكتاب:

فلما تبين أصواتنا ...... بكين وفديننا بالأبينا.

---

[1]. المحتسب مصدر سابق ج 1 ص91.

[2]. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الأندلسي، تحقيق: الرحالة الفاروق، عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، السيد عبد العال السيد إبراهيم، محمد الشافعي الصادق العناني. مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر. ط.2. 2007. ج 1 ص499. البحر المحيط، مصدر سابق ج 1ص 402. معجم القراءات: عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر. ج 1 ص199

[3]. المحتسب، مصدر سابق ج 1 ص112.

[4]. ينظر في هذه المسألة: المقتضب. مصدر سابق ج 2 ص 174. أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي. تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط.2. 2006. ج 2 ص 37. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية. 1952. ج 1 ص 346.

وعبارة سيبويه في الكتاب:" وسألت الخليل، عن أبٍ فقال: إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت: أبون، وكذلك أخٌ تقول: أخون، لا تغيّر البناء، إلا أن تحدث العرب شيئاً، كما تقول: دمون.

ولا تغيّر بناء الأب عن حال الحرفين؛ لأنّه عليه بني، إلاّ أن تحدث العرب شيئاً، كما بنوه على غير بناء الحرفين.

وقال الشاعر:

فلما تبيَّن أصواتنا ... بكين وفدَّيننا بالأبِينَا

أنشدناه من نثق به، وزعم أن جاهليٌ"[1]

فجمعه جمع السلامة مذهب الخليل وسيبويه وهو مستند ابن جني

ثانيا: المبدل منه :" إبراهيم وإسماعيل وإسحاق" جاء جمعا، ولا يجوز أن يبدل الأكثر من الأقل، فدل على أن المبدل منه جمع كما البدل، يقول:" ويؤكد أن المراد به الجماعة ما جاء بعده من قوله: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، فأبدل الجماعة من أبيك، فهو جماعة لا محالة، لاستحالة إبدال الأكثر من الأقل، فيصير قوله تعالى "واله أبيك" كقوله:" وإله ذويك" هذا هو الوجه وعليه فليكن العمل"[2]

ولم أدر لمَ لم ينتشر توجيه ابن جني في الخالفين، وأن هذه القراءة ليست على الإفراد وإنما على الجمع، إذ معظم موجهي القراءة من قرأة ومفسرين إنما يذكر فيها الإفراد، وخليق بتوجيه أبي الفتح أن يكون المعتمد لجعله الشذوذ في مآله كالمتواتر. وتلك عقبى التمكن في الصناعة.

المبحث الثاني الردود الصرفية

علم الصرف علم عويصة مسائله، وعرة مسالكه، منبهمة سبله وطرائقه، لا يرد حياضه، ويرتام رياضه، إلا المبرزون، فكان لذلك البدء بعلم النحو لأنه كالموطأة له، ينير سبيله ويذلل طريقه، يقول ابن جني:" هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بُدِئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال"[3].

---

[1]. الكتاب، مصدر سابق ج 3 ص406. ينظر في شرح كلام سيبويه: شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق جماعة من المحققين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ج 4 ص155.

[2]. المحتسب، مصدر سابق ج 1ص 113.

[3]. المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني، دار إحياء التراث القديم، ط.1. 1954. ج1 ص 5.

وقد كان أبو الفتح في علم الصرف الصدر المقدم، جمع شوارده، وقيد أوابده، فزبرت يراعته فيه أسفارا هي عنوان النفاسة، وغاية الإفادة.

وإذا كان أبو الفتح بهذه المكانة، فإنه من البدهي ألا يسلم لابن مجاهد جل آرائه في ذا العلم، بل سيناقشه ويرد عليه ما رآه حاد فيه عن الجادة.

أوردت في ذا المبحث بعضا من ردود ابن جني على ابن مجاهد مما تعلقه علم الصرف ، وقد جعلتها – كسالفتها - في عناوين صغتها انطلاقا من موضوع الرد

المسألة الأولى: إشباع الهمز من غير موجب

المد لا بد له من سبب، وأسبابه معلومة، وما لم يكن ثمت سبب للمد فلا يجوز، تلك قاعدة مألوفة معلومة[1]، لكن وردت قراءة ظاهرة: مد الهمز دون موجب، فغلطها ابن مجاهد، والتمس لها ابن جني وجها، وهي قوله تعالى: "وأثاروا الأرض" [الروم 8]

فقد قرأ الجماعة: "أثاروا" بهمزة مقصورة، وقرأ أبو جعفر في رواية الواقدي عن سليمان عنه، "آثاروا" بهمزة ممدودة[2]، يقول أبو الفتح:" روى الواقدي عن سليمان عن أبي جعفر "وَآثَارُوا الْأَرْضَ" ممدودة"[3]

وهذه القراءة غلطها ابن مجاهد ولم يعدها شيئا، يقول ابن جني:" قال ابن مجاهد: ليس هذا بشيء"[4]، وذلك لأنه: "أفْعَلوا" من أثار يثير، فلا موجب للمد.

لكن هذا الذي غلطه ابن مجاهد له وجه عند ابن جني، ومادام له وجه في العربية، فلا ينبغي أن يحكم بغلطه قطعا[5]، يقول ابن جني:" قال أبو الفتح ظاهره لعمري منكر ، إلا أن له وجها ما، وليس لحنا مقطوعا به؛ وذلك أنه أراد: وأثاروا الأرض، أي: شققوها للغرس والزراعة، وهو أفعلوا من قول الله سبحانه:

---

[1]. إبراز المعاني من حرز الأماني: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، دار الكتب العلمية ص 254.

[2]. المحرر الوجيز مصدر سابق ج 4 ص 330. البحر المحيط مصدر سابق ج 8 ص378.

[3]. المحتسب مصدر سابق ج 2 ص163.

[4]. المحتسب مصدر سابق ج 2 ص163.

[5]. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان ابن جني، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط.2. 1993. ج 1 ص 351.

ينظر في الإشباع: الخصائص مصدر سابق ج 2 ص318. الإنصاف في مسائل الخلاف: كمال الدين أبو البركات الأنباري، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1987.ج 1 ص23.

"لا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ"، [البقرة 70] إلا أنه أشبع فتحة الهمزة: فأنشأ عنها ألفا، فصارت "آثاروا" وقد ذكرنا ذلك وشواهده في نحو قول ابن هرمة:

فأنْتَ مِنَ الغَوائِلِ حِينَ تُرْمَى ... ومِنْ ذَمِّ الرجال بِمُنْتَزاحِ

يريد: بمنترح، منفعل من النازح، فأشبع فتحة الزاي فأنشأ عنها ألفا، وهذا لعمري مما تختص به ضرورة الشعر لا تخير القرءان"[1]

فقد زيد المد إشباعا في "آثاروا". كما زيدت الألف في "منتزح"، وله نظائر أخرى كثيرة في الشعر، وهو وإن كانت الضرورة الشعرية اقتضته، فإنه ثابت في العربية لا يمكن رده، ولعمري إن هذا من دقائق الصناعة التي لا يتفطن إليها إلا أمثال أبي الفتح.

المسألة الثانية: الوزن الصرفي لـ:" أيدتك"

قرأ الجمهور "أيدتك" من قوله تعالى:" إذ أيدتك بروح القدس" [المائدة 112]، بالهمز وتشديد الياء، وقرأ مجاهد وابن محيصن وخارجة وحسين كلاهما عن أبي عمرو: آيدتك[2]، بمد الألف وتخفيف الياء، يقول الهذلي:" وبابه ممدود مجاهد وحميد وابن محيصن والخفاف وعبد الوارث والجعفي عن أبي عمرو"[3]

ويقول صاحب الإتحاف:" وعن ابن محيصن آيدناه كيف جاء بمد الهمزة وتخفيف الياء"[4]

والخلاف بين ابن مجاهد وابن جني في هذه القراءة مرده إلى وزن "آيادتك". هل هو فاعلتك، أو أفعلتك؟

فذهب ابن مجاهد إلى أن "آيدتك" في هذه القراءة وزنه: "فاعلتك" يقول ابن جني:" ومن ذلك ما رواه ابن مجاهد عن أبي عمرو وآيدناه قال ابن مجاهد - على ما علمناه - ممدوة الألف خفيفة الياء، وقد روي عن مجاهد في قوله: "إذ أيدتك" "آيدتك" قال ابن مجاهد: على فاعلتك"[5]

وذهب أبو الفتح إلى أن "آيتدك" وزنه: أَفْعَلتك.

---

[1] المحتسب مصدر سابق ج 2 ص 16.

[2] معجم القراءات القرآنية مصدر سابق ج 2 ص363.

[3] الكامل للهذلي مصدر سابق ج 1 ص380.

[4] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء، تحقيق، أنس مهرة،دار الكتب العلمية، ط.3 . 2006 ص 184.

[5] المحتسب مصدر سابق ج 1 ص95.

وقد كانت الصناعة الصرفية دليلا على مذهبه، يقول:"قال أبو الفتح: هذا الذي توهمه ابن مجاهد، وأن "آيدتك" فاعلتك، لا وجه له، وإنما "آيدتك" أفْعلتك من الأَيْد؛ وهو القوة"[1]

واحتج ابن جني لمذهبه بأن "آيد" اسم مفعوله: "مُويَد"

كما قال الشاعر:

ينبي تجاليدي وأقتادها ناوٍ كرأس الفَدَن المُويَد

"ولو كان أيدتك -كما ظن ابن مجاهد فاعلتك- لكان اسم المفعول منه مُؤايَد كمقاتَل ومضارَب"[2]

وقد حاول ابن عطية في محرره الجمع بين الرأين، فجعل القراءتين أصلهما: أفعلت، فاختلف الإعلال، فكانت قراءة الجمهور بعد الإعلال: فاعلت، وصارت قراءة آيدتك بعد الإعلال، فاعلت، أما أصل الاشتقاق فيهما فواحد، وهو القوة والشدة، يقول:" ويظهر أن الأصل في القراءتين «أيدتك» على وزن أفعلتك، ثم اختلف الإعلال، والمعنى فيهما قويتك من الأيد"[3]

وذهب أبو حيان إلى أن الفاصل في المسألة هو المضارع، فإن كان: يؤايد، فهو من فاعَل، وإن كان: يؤيد، فهو من أفْعَل، يقول في البحر : "وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ آيَدَ فَيَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ مُضَارِعِهِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فَإِنْ كَانَ يُؤَايِدُ فَهُوَ فَاعَلَ وَإِنْ كَانَ يُؤَيِّدُ فَهُوَ أَفْعَلَ"[4].

ولذلك يبدو والله أعلم أن أبا الفتح لما نقل عن العرب في البيت السالف اسم المفعول، فذاك دليل على أنه من أفعل لا من فاعل والله أعلم.

المسألة الثالثة: فتح عين مضارع "فَعَلَ بدون موجب"

لفتح عين مضارع "فَعَل" بفتح العين، لابد أن يكون عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق الستة[5]

وما خالف ذلك حكم بشذوذه، أو خرج على أنه لغة، أو تداخل اللغتين[6]

---

[1] المحتسب مصدر سابق ج 1 ص95.

[2]. المحتسب مصدر سابق ج 1 ص96.

[3]. المحرر الوجيز مصدر سابق ج2 ص257.

[4]. البحر المحيط مصدر سابق ج 4 ص 406

[5]. ينظر في هذه المسألة الكتاب لسيبويه مصدر سابق ج 2 ص252. الخصائص مصدر سابق ج 2 ص143.أمالي ابن الشجري مصدر سابق ج 1 ص139.

[6]. المغني في تصريف الأفعال: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة، ص 180.

وقد قرأ قوله تعالى: "ويهلك الحرث والنسل" [البقرة 203] بفتح الياء والهاء، وماضيه: هلك،وليس فيه موجب فتح عين المضارع، يقول السمين الحلبي:" وقرأ أيضا: ويهلك بفتح الياء واللام ورفع الكاف، والحرث رفعا على الفاعلية وفتح عين المضارع هنا شاذ، لفتح عين ماضيه وليس عينه ولا لامه حرف حلق، فهو مثل ركن يركن بالفتح فيهما"[1]

وقد حكم ابن مجاهد على هذه القراءة بالغلط، يقول أبو الفتح:" ومن ذلك ما رواه هارون عن الحسن وابن أبي إسحاق وابن محيصن "ويهلك" بفتح الياء واللام ورفع الكاف الحرث والنسل رفع فيها، قال ابن مجاهد وهو غلط"[2]

وهذا التغليط لم يرتضه أبو الفتح، إذ مقتضاه الخطأ من جميع وجوهه، مع أن لها نظيرا في العربية، يجعل له بعض وجاهة، وإن كان الأصل خلافه، يقول:" : لعمري إن ذلك تَرْك لما عليه اللغة، ولكن قد جاء له نظير؛ أعني قولنا: هلَك يهلَك، فعَل يفعَل، وهو ما حكاه صاحب الكتاب من قولنا: أَبى يأبَى، وحكى غيره: قنَط يقنَط، وسلَا يسلَى، وجبا الماء يجبَاه، وركَن يركَن، وقلا يقلَى، وغسا الليل يغسَى. وكان أبو بكر يذهب في هذا إلى أنها لغات تداخلت؛ وذلك أنه قد يقال: قنَط وقنِط، وركَن وركِن، وسلَا وسلِي، فتداخلت مضارعاتها، وأيضًا فإن في آخرها ألفًا، وهي ألف سلا وقلا وغسا وأبي؛ فضارعت الهمزة نحو: قرأ وهدأ.

وبعد، فإذا كان الحسن وابن أبي إسحاق إمامين في الثقة وفي اللغة؛ فلا وجه لدفع ما قرأ به، لا سيما وله نظير في السماع"[3].

فقد جعل ابن جني لفتح عين المضارع بدون موجب نظيرا لها في العربية، مؤيدا نظره بكلام أبي بشر، يقول سيبويه:" وقالوا: أبى يأبى، فشبهوه بيقرأ. وفي يأبى وجهٌ آخر: أن يكون فيه مثل حسب يحسب، فتحا كما كسرا.

وقالوا: جبى يجبى، وقلى يقلى، فشبهوا هذا بقرأ يقرأ ونحوه، وأتبعوه الأول"[4]

في هذا النص قانون المشابهة الذي بنى عليه سيبويه كثيرا من الأحكام اللغوية، فقد شبه: أبى يأبى، بالفتح، بقرأ يقرأ، وذلك أن الهمزة لما جاءت في "قرأ" لاما أوجب لها فتح المضارع، فلما جاء في "أبى" فاء، شبهت الفاء باللام، فأوجب لهما الحكم نفسه، وهذا القانون هو الذي عبر عنه أبو الفتح بالنظير.

---

[1]. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ط . 2 . 2003.ج 2 ص353

[2]. المحتسب مصدر سابق ج 1 ص121.

[3]. المحتسب مصدر سابق ج 1 ص121.

[4]. الكتاب مصدر سابق ج 4 ص105.

وقد زاد ابن جني الأمر إيضاحا في الخصائص، وجعل الأمر من باب تداخل اللغات وتركبها، مبينا أن هذا الباب في العربية، من لم يدقق النظر فيه، ولا فزع إليه في فهمه للغة العرب، أخطأ من حيث ظن أنه أصاب، ورمى بالشذوذ ما هو أصيل الاستعمال في العربية، يقول:" باب في تركب اللغات

اعلم أن هذا موضع قد دعا أقوامًا ضعف نظرهم، وخفت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها، وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكروه، وأضاعوا ما كان واجبًا أن يحفظوه، ألا تراهم كيف ذكروا في الشذوذ ما جاء على فعل يفعل؛ نعم ينعم ودمت تدوم ومت تموت. وقالوا أيضًا فيما جاء من فعَل يفعَل وليس عينه ولا لامه حرفًا حلقيًا، نحو قلى يقلى، وسلا يسلى، وجبى يجبى، وركن يركن، وقنط يقنط....واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت... هكذا ينبغي أن يعتقد وهو أشبه بحكمة العرب"[1]

وليس يخفى على الناظر أن هذا التأصيل من أبي الفتح هو الذي حدا به إلى الرد على ابن مجاهد في تغليطه قراءة فتح عين "يهلك"، وذاك نهج مألوف عند أبي الفتح.

مما سلف في هذه القراءة يبدو أن ابن جني أصَّل ما لم يصل إليه ابن مجاهد. وكان هذا النظر التأصيلي - خاصة في كتابه الخصائص - باعثا لرد تغليط ابن مجاهد " الذي ضعف فهمه ورق نظره" في درك هذا الصنف من حكمة العرب.

وقد كان قول ابن جني في آخر النص:" وبعد، فإذا كان الحسن وابن أبي إسحاق إمامين في الثقة وفي اللغة؛ فلا وجه لدفع ما قرآ به، لا سيما وله نظير في السماع" أصلا أصيلا في هذا الباب، فمن قرأ بالفتح: ثقةٌ في الرواية إمام في الدراية، وقمِن بمن جمع هاتين الخلتين، ألا تشذذ قراءته، بله أن يحكم عليها بالغلط.

المسألة الرابعة: الهمزة بين التسهيل والحذف في كلمة "يؤوده".

"يؤوده" مضارع لفعل آد، وأصله: أوَد[2]، والأصل في ذا المضارع، يأود، فنقلت حركة عين الفعل التي هي الواو ، إلى فاء الفعل بعد حذف الساكن، فصارت يؤود، فليس يصح بعد هذا حذف الهمزة التي هي فاء الفعل لنكارته في القياس، كما لا يصح فيها الإبدال، لكثرة التغيير، وإنما يصح فيها التخفيف، وسبيله: التسهيل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها[3] والحرف الذي منه حركته هو الواو، فتسهل بين الهمز والواو.

---

[1]. الخصائص مصدر سابق ج 1 ص376.

[2]. جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت. ط1. 1987ج 1 ص233.

[3]. سر صناعة الإعراب مصدر سابق ج 1 ص61.

وبناء على هذا، خطأ ابن جني ابنَ مجاهد في تعبيره عن تخفيف الهمزة: بالحذف، يقول:" ومن ذلك ما روي عن الزهري والأعرج وأبي جعفر بخلاف عنهم و"لا يَووده حفظهما" [البقرة 254] بلا همز، ولم يقل كيف قالوا

قال ابن مجاهد: من لم يهمز قال: "يَوُودُه" فخلف الهمزة بواو ساكنة، فجمع بينها وبين الواو، فيجتمع ساكنان، فإن شاء ضمها فقال: "يَوُودُه"، ومن ترك الهمز أصلًا قال: "يَوْدُه".

قال أبو الفتح: خلَّط ابن مجاهد في هذا التفسير تخليطًا ظاهرًا غير لائق بمن يُعتد إمامًا في روايته، وإن كان مضعوفًا في فقاهته؛ وذلك أن قوله تعالى: يَؤُودُهُ لك فيه التحقيق والتخفيف، فمن حقَّق أخلصها همزة، قال: يَؤُودُهُ كيعوده، ومن خفَّف جعل الهمزة بين بين؛ أي: بين الهمزة والواو؛ لأنها مضمومة، فجرى مجرى قولك في تخفيف لَؤم: لَوُم، وفي مئونة: مؤُونة، ولا يخلصها واوًا لأنها مضمومة، فقوله: بلا همز: أي: يخففها، كذا أُحسِن الظن بهؤلاء المشيخة"[1].

أجمع القراء على تحقيق الهمز في قوله تعالى : "يؤوده" [البقرة 254] وروي عن الزهري والأعرج وأبي جعفر بخلاف عنهم يووده[2] بواوين رسما، لكن هل هذا الرسم يقتضي الإبدال، فتكون القراءة بالإبدال، أي إبدال الهمزة واوا، أم بالتخفيف: فتكون الهمزة بين بين؟

أما ابن مجاهد فقد وصف هذه القراءة بقوله: "من لم يهمز قال يووده فخلف الهمز بواو ساكنة"، عبارة صريحة في أن ابن مجاهد يحمل هذه القراءة على الإبدال، فتكون القراءة: بإبدال الهمزة واوا خالصة.

أما ابن جني فحمل القراءة على التسهيل لا الإبدال، لذا انتقد مذهب ابن مجاهد، واصفا إياه بالتخليط البين، تخليط بين التخفيف والإبدال، لأن التخفيف لا يذهب بالحرف رأسا إنما يجعله في مرتبة بين حقيقته وبين الحرف المجانس لحركته، فتكون القراءة: "يوو ده" بتسهيل الهمزة بين بين لا إبدالها واوا.

وإحسانا للظن بابن مجاهد جعل ابن جني قوله "بلا همز" محمولا على التخفيف لا على الإبدال والحذف، والدليل على ذلك قوله:" ومن ترك الهمزة أصلا" فقوله: "أصلا" دليل على أن المذهب الأول، لم يترك الهمزة أصلا، ومقتضاه تخفيفها. وقد أفصح عن ذلك أبو الفتح في عبارة فيها نوع إطناب للتبيين والإيضاح فقال:" وقوله فيما بعد: ومن ترك الهمز أصلا قال يوْدُه، يؤكد ما كنا قدمناه من أن قوله: "لا يهمز " إنما يريد به التخفيف لا البدل والحذق، ولولا ذلك لم يقل: "ومن ترك الهمز أصلا" فقوله: "أصلا" يدل على أنه لا يريد التخفيف الذي كان قدمه"[3]

---

[1]. المحتسب مصدر سابق ج 1 ص130 - 184.

[2]. ينظر : المحرر الوجيز مصدر سابق ج 2 ص387.

[3]. المحتسب مصدر سابق ج 1 ص131.

فيكون الخلاف في المسألة بين ابن مجاهد وبين أبي الفتح هو في قضية الاصطلاح، فقد عبر ابن مجاهد عن التسهيل بالإبدال، وقد أفصح عن ذلك ابن جني في قوله:" فقوله بلا همز أي تخفيفها" بينما رأى ابن جني أن التعبير الأقوم، إنما هو: التسهيل، إذ الإبدال فيه إزالة للحرف المبدل، بينما التسهيل جعله بين الهمزة وبين الحرف المجانس لحركته، وهو ما تقتضيه القاعدة.

وقد كان كلام ابن جني في هذه المسألة غاية في التأدب المبني على حسن الظن بالمشيخة، وحمل كلامهم على أحسن المحامل وأقومها، فبالرغم من أن أبا الفتح خالف ابن مجاهد فيما ذهب إليه، فإنه حمل كلامه على ما يتساوق ومذهبه في المسألة، إحسانا منه الظن به ومن على شاكلته من الأئمة، فقال:" كذا أحسن الظن بهؤلاء المشيخة"

وتلك خلة معلاة لأبي الفتح في مفاتشته غيره من الأئمة.

هذا وقد غفل المتأخرون عن اصطلاح ابن مجاهد، فحملوا كلامه على الإبدال، يقول أبو حيان:" وقرئ أيضا يؤوده، بواو مضمومة على البدل من الهمز"[1]

واصطلاح ابن مجاهد – حسبما قرره ابن جني - أن عدم الهمز عنده إنما هو التخفيف لا الإبدال، والله أعلم.

المبحث الثالث: الردود البلاغية

العلوم في الفكر اللغوي الإسلامي متداخلة، متعالقة، لا يستقل بعضها عن بعض، تتكامل في الفسر عن مراد الله وقصوده من وحيه، قرآنا وسنة، لذا كان ابن جني متضلعا في علم البلاغة2 كما كان كذلك في النحو والصرف، يقول أبو الفتح:" فإن العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإن قواهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية وتؤنسهم بها وتزيد في تنبيههم على أحوالها لاشتراك العلوم اللغوية **واشتباكها** وترامیها إلى الغاية الجامعة لمعانيها"3

ولا ريب أن مصطلح "الاشتباك" أدق معنى من المصطلحات المتداولة اليوم كالتكامل وما إليه.

وهو وإن لم يؤلف في علم البلاغة مؤلفا مستقلا فإنه أودع نظراته البلاغية ما خطته يده من أسفار، فقد تناثر فكره البلاغي في مجموع مؤلفاته، كالخصائص، والفسر، والمحتسب وغيرها

---

[1]. البحر المحيط مصدر سابق ج 2 ص614. ينظر أيضا الدر المصون مصدر سابق ج 2 ص545.

[2]. البلاغة في القراءات الشاذة عند ابن جني: عبد المنعم سيد عبد السلام الأشقر، ط.1. مطبعة الأمانة، 199.،ص 7.

[3]. الخصائص مصدر سابق ج 1 ص244.

يهمنا في ذا المقام ردوده على ابن مجاهد مما متعلقه علم البلاغة، وقد اكتفيت – خشية الإطالة – بثلاثة مسائل فقط، فإليها:

المسألة الأولى: مجيء النفي بمعنى النهي

من أساليب العرب: مجيء الخبر بمعنى الإنشاء، وهو باب واسع في البلاغة[1]، منه في التنزيل "من المعاني القرآنية، والأسرار التنزيلية... ما لا يحصى عده، ولا يحصر حده، يدريه كل ألمعيّ نحرير، ويفهمه كل ذكى بصير، ولا يزداد على كثرة الرد والمطالعة إلا وضوحا وتقريرا"[2].

ومن صوره: مجيء النفي بمعنى النهي، لداع بلاغي

ومنه قراءة ابن محيصن "ولا يضارُّ " من قوله تعالى:" ولا يضار كاتب ولا شهيد" [البقرة 281] بتشديد الراء مرفوعة[3]. يقول أبو الفتح: "وقراءة ابن محيصن: "ولا يضارُّ" رفع"[4]

هذه القراءة استفهم عنها ابن مجاهد استفهاما إنكاريا، إذ المراد من الآية: النهي عن الضرر، والنفي لا يفيده،؟

فكان هذا الإنكار محل انتقاد ابن جني، وإثبات النهي عن طريق النفي، يقول أبو الفتح:" قال ابن مجاهد: لا أدري ما هي؟

وهذا الذي أنكره ابن مجاهد معروف؛ وذلك على أن تجعل "لا" نفيًا؛ أي: وليس ينبغي أن يضار، كقوله:

على الحكم المأتي يومًا إذا قضى ... قضيتَه ألا يجور ويقصِدُ

فرفع "ويقصد " على أنه أراد: وينبغي له أن يقصد، فرفع "يقصد" كما يرتفع "ينبغي". فكذا هذا؛ أي: وينبغي ألا يضار. وإن شئت كان لفظ الخبر على معنى النهي، حتى كأنه قال: ولا يضارِرْ، كقولهم في الدعاء:

---

[1]. الإيضاح في علوم البلاغة: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني، تحقيق، محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط.1. ج 3 ص 92.

[2]. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ، المكتبة العنصرية، بيروت، ط.1. 1423. ج 3 ص 162.

[3] .البحر المحيط مصدر سابق ج.2 ص741. المحرر الوجيز ، مصدر سابق ج 1 ص385.

[4] .المحتسب، مصدر سابق ج 1 ص149.

يرحمه الله؛ أي: ليرحمه الله، ويغفرُ الله لك؛ أي: ليغفر الله لك، ولا يرحمُ الله قاتلك، فرُفع على لفظ الخبر ، وأنت تريد: لا يرحمْه الله جزمًا، فتأتي بلفظ الخبر وأنت تريد معنى الأمر والنهي على ما ذكرنا"[1].

فوجه ابن جني قراءة ابن محيصن توجيهين يؤولان إلى شيء واحد:

وهو: أن النفي في الآية بمعنى النهي، ولذلك قال ابن عطية بعد أن ذكر الوجهين :" قال القاضي أبو محمد: وهذا قريب من النظر الأول"[2] وقد استشهد أبو الفتح على ذا التوجيه بورود نظائره في القرءان الكريم، وفي الشعر العربي.

أما الداعي البلاغي الذي من أجله عبر عن النهي بالنفي فهو:"

أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا يَكُونُ عَنْ مَا يُمْكِنُ وُقُوعُهُ، فَإِذَا بَرَزَ فِي صُورَةِ النَّفْيِ كَانَ أَبْلَغُ، لِأَنَّهُ صَارَ مِمَّا لَا يَقَعُ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقَعَ"[3].

فالخلاف بين ابن جني وابن مجاهد إنما في التوجيه، إذ لم ينكر ابن مجاهد قراءة ابن محيصن، وإنما نفى معرفة وجهها، وتساوقه ومراد الآية، فيكون النكير عليه في توجيه القراءة لا غير. وقد نزع ابن جني في ذا التوجيه منزعا بلاغيا، وتلك سمة لا حبة في توجيهاته.

المسألة الثانية حذف المفعول لدليل

الحذف في العربية "بابٌ دقيقُ المَسْلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمر، شبيهٌ بالسِّحْر. فإنكَ ترى به تَرْكَ الذِكْر، أَفْصَحَ من الذكْرِ، والصمتَ عن الإفادةِ، أَزْيَدَ للإفادة، وتَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تبن"[4]

فلذكر بلاغته، وللحذف بلاغته، متى استقام الذكر وصح الحذف، لصحة الاعتبارين نحويا وبلاغيا. كبناء الفعل تارة للفاعل، وبناؤه أخرى للمفعول، وحذف المفعول تارة وذكره أخرى... مما يصح فيه التعاور.

وسأورد في ذا المقام مسألتين مما رد فيهما ابن جني على ابن مجاهد مما سبيله حذف المفعول به لدليل

أولا: بناء فعل يتوفون" للفاعل. في قوله تعالى:" والذين يتوفون منكم" [البقرة 232]

---

[1]. المحتسب مصدر سابق ج 1 ص149.

[2]. المحرر الوجيز ، مصدر سابق ج1 ص385.

[3]. البحر المحيط، مصدر سابق ج 2 ص741.

[4]. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، دار المدني جدة 1992. ص 661.

من الأفعال التي يصح أن تبنى للفاعل والمفعول، ويصح حذف المفعول فيها لدليل فعل "توفى" يبنى للفاعل والمفعول، فيقال تُوفي فلان، بضم التاء، وتَوفى بفتحها إذا مات.

فإذا بني للمفعول كان معناه قُبض وأخذ، وإذا بني للفاعل كان معناه تَوفّى أجلَه واستوفى أكلَه وعمرَه.

وبالوجهين قرئ "يتوفون" من قوله تعالى "والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا" [البقرة 232]

قرأ الجمهور بالبناء للمفعول، وقرأ علي ابن أبي طالب والمفضل عن عاصم بالبناء للفاعل[1]

وقد ذهب ابن مجاهد إلى أن بناء "يتوفون" للفاعل لا يقرأ بها، وهو محل انتقاد أبي الفتح، يقول ابن جني:" ومن ذلك ما رواه أبو عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب:" والذين يتوفون منكم بفتح الياء"

قال ابن مجاهد: ولا يُقرأ بها"[2]

وهذا النفي هو الذي انتقده أبو الفتح، لأن القراءة عنده: أسلوب عربي فصيح، ورد به القرءان، وفصيح كلام العرب، يقول:" قال أبو الفتح: هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي مستقيم جائز؛ وذلك أنه على حذف المفعول؛ أي: والذين يتوفون أيامَهم أو أعمارهم أو آجالهم، كما قال "سبحانه": "فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ" [المائدة 119] و "الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ" [النحل 32] وحَذْفُ المفعول كثير في القرآن وفصيح الكلام، وذلك إذا كان هناك دليل عليه، قال تعالى: "وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ" أي: شيئًا، وأنشدنا أبو علي للحطيئة:

منعمة تصون إليك منها...كصونك من رداء شرعبي

أي تصون الكلام منها، وهو كثير جدا"[3]

فقد وجه ابن جني قراءة البناء للفاعل على حذف المفعول به، وحذف المفعول به شائع في القرءان الكريم وفي الشعر، متى دل عليه دليل، وقد أشبع ابن جني هذه المسألة حديثا في كتابه الخصائص[4]

---

1 . جامع البيان في القراءات السبع: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، جامعة الشارقة، الإمارات، ط.1. 2007. ج2 ص 915. المحرر الوجيز ، مصدر سابق ج 1 ص314. البحر المحيط، مصدر سابق ج 2 ص514..معجم القراءات مصدر سابق ج 1 ص327.

2 . المحتسب، مصدر سابق ج 1 ص125.

3 . المحتسب، مصدر سابق ج 1 ص125.

4 . ينظر: الخصائص، مصدر سابق ج 2 ص374.

وتأثر ابن جني بالكتاب كان واضحا في ذا الانتقاد، فقد ورد فيه مصطلحان من المصطلحات السيبويهية وهما قوله:" مستقيم جائز"، فقد عقد سيبويه بابا في أول كتابه ترجمه بقوله: "باب الاستقامة من الكلام والإحالة[1]، فطبق ابن جني مسطور سيبويه، وذاك نهج لا حب في صنيع أبي الفتح.

إلا أن الجهة بين ابن مجاهد وأبي الفتح في ذا الاعتراض منفكة، ذلك أن متعلق النفي عند ابن مجاهد إنما هو القراءة، وليس صحة الاستعمال اللغوي، في حين تعلق إنكار أبي الفتح بالصحة اللغوية، والجواز النحوي، فلم ينكر ابن مجاهد صحة حذف المفعول إذا دل عليه دليل، وتخريج الآية عليه، فذاك مألوف معهود، وإنما نفى أن يقرأ بهذه القراءة، لأنه لم يصح عنده سندها، وهو مربط الفرس في صحة القراءة، إذ ليس كل ما يصح عربية يصح قراءة.

وهذا ما يجعل انتقاد ابن جني محل نظر، لاختلاف الاعتبارين، وتباين الجهتين

ثانيا: بناء "يوتي" للفاعل من قوله تعالى:" أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم" [آل عمران 73]

قرأ الجماعة "أن يؤتى" من قوله تعالى:" أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم" [آل عمران 73] بفتح همزة "أن"، وبناء فعل "يؤتى" للمفعول[2]، و"أحد" نائب عن الفاعل، وهو سياق الكلام ومراده.

وقرأ الحسن في رواية عنه "أنْ يؤتي" بفتح همز "أن" وبناء الفعل للفاعل، فيقتضي المعنى إضمار الفاعل ونصب "أحد" على المفعولية، إذ ليس يستقيم المعنى برفع "أحد" على الفاعلية.

لذا أنكر ابن مجاهد بناء "يؤتى" للفاعل مع رفع "أحد" على الفاعلية، لأنه لا يستقيم معه المعنى، وهذا الإنكار محل انتقاد ابن جني، إذ جوز صناعة ما أنكره ابن مجاهد، وذلك بجعل "أحد" فاعلا، والمفعول به الأول: محذوف لدلالة المعنى عليه،[3] فيكون تقدير الكلام: أن يؤتيَ أحدٌ أحدا مثل ما أوتيتم.

ومثل ذا التقدير ذائع في أساليب العرب، فجرت القراءة على سننه، يقول ابن جني:"

ومن ذلك قراءة الحسن: "أَنْ يُوتِيَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ"، [آل عمران 73] قال أحمد بن صالح: كذا قال، قال ابن مجاهد: وعلى هذا ينبغي أن يكون أن يوتِيَ أحدًا.

قال أبو الفتح: لا وجه لإنكار ابن مجاهد رفع "أحد" مع قوله "يوتِيَ" مسمى الفاعل: وذلك أن معناه: أن يوتي أحد أحدًا مثل ما أوتيتم؛ كقولك: أن يحسن أحد مثل ما أُحْسِنَ إليكم؛ أي: أن يحسن أحد إلى أحد

---

[1]. الكتاب مصدر سابق ج 1 ص25.

[2]. معجم القراءات القرآنية مصدر سابق ج 1 ص518.

[3]. الدر المصون مصدر سابق ج 2 ص260.

مثل ما أُحْسن إليكم، فتحذف المفعول، ويكون معناه ومفاده: أن نعمة الله سبحانه لا تُقاس بها نعمة. وهذا مع أدنى تأمل واضح"[1].

فيكون المعنى مستقيما على تقدير المفعول، فتكون الآية خطابا من النبي صلى الله عليه وسلم لأمته، يقول ابن عطية:" "وأظهر ما في القراءة أن يكون خطابا من محمد عليه السلام لأمته، والمفعول محذوف تقديره أن يؤتي أحد أحدا"[2] فيكون أبو الفتح قد قدر المعنى على الإعراب، وهو باب واسع عقد له ابن جني بابا في الخصائص ترجمه بقوله "باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى"[3]:

وهو ركن شديد يأوي إليه أبو الفتح في كثير من تأويلاته.

ورويت عن الحسن رواية أخرى في الآية، وهي كسر همزة "إن"، على جعلها نافية، وإسناد الفعل إلى أحد[4].

المبحث الرابع : بواعث الردود

جاذب ابنُ جني ابنَ مجاهد عنان القول في بعض المسائل، فرد رأيه، وفند مذهبه، ولا مرية أن ثمت بواعث دعت ابن جني لذا الرد والتفنيد.

حاولت في ذا المبحث بيان بعض من تلك البواعث والأسباب، مما تبدى لي من صنيع أبي الفتح، جعلتها عيارا على غيرها ومثالا لما عداها:

أولا: قوة الشاذ

ليس وسم الشاذ غضا من القراءة الموسومة به، ولا تهمة لها ولا دليلا على ضعفها واطراحها، بل هي من القوة بمكان مكين،

تلك مسلمة انطلق منها أبو الفتح في توجيه ما سمي بالشاذ، يقول في مقدمة المحتسب:"...فإننا نعتقد قوة هذا المسمى شاذا وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله وأراد منا العمل بموجبه وأنه حبيب إليه ومرضي من القول لديه"[5]

---

1. المحتسب، مصدر سابق ج 1 ص163.
2. المحرر الوجيز ، مصدر سابق ج 1 ص475.
3. الخصائص، مصدر سابق ج 1 ص281.
4. البحر المحيط، مصدر سابق ج 3 ص217.
5. المحتسب، مصدر سابق ج 1 ص33

وقد بين في نص آخر وجه قوته، وسَنِيَّ مقامه قائلا:" وضربًا تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذًا؛ أي: خارجًا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله -أو كثيرًا منه- مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه. نعم، وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنُف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قَدَمُ إعرابه؛ ولذلك قرأ بكثير منه مَن جاذب ابن مجاهد عِنان القول فيه، وماكنَه عليه، وراَدَّه إليه؛ كأبي الحسن أحمد بن محمد بن شَنَبوذ، وأبي بكر محمد بن الحسن بن مِقْسم، وغيرهما ممن أدى إلى رواية استقواها، وأنحى على صناعة من الإعراب رضيها واستعلاها.

ولسنا نقول ذلك فسخًا بخلاف القراء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم، أو تسويغًا للعدول عما أقرته الثقات عنهم؛ لكن غرضنا منه أن نُرِي وجه قوة ما يسمى الآن شاذًا، وأنه ضارب في صحة الرواية بِجِرانه،آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه؛ لئلا يُرَى مرى أن العدول عنه إنما هو غض منه، أو تهمة له"[1]

هذا النص يفصح فيه ابن جني عن نظره في الشاذ، وأن وسم الشذوذ فيه لا يعني ضعفه عربيةً، بل هم مساو في القوة المتواترَ، بل لربما كان في بعض أوجه الصنعة أقوى منه، ومن ثم جعل من منهجه توجيه" ما شذ عن السبعة وغمض عن ظاهر الصنعة، وهو المعتمد المعول عليه المولى جهة الاشتغال به"[2]

فلم يكن أبو الفتح وهو النافذ إلى غوامض الصنعة، يستسيغ في خاصة نفسه وصف هذه القراءات بالشذوذ، واتهامها بالقصور، فكان ذلك باعثا على رده على ابن مجاهد، خاصة فيما تلطف صناعته، وتعنف بغيره فصاحته.

ثانيا: حاكمية الدراية

يجتنح علم القراءات جناحان: الرواية والدراية، ليس يغني أحدهما عن الآخر، أما الأولى فخاضعة للنقل الصحيح، والملاسنة المباشرة، والمشافهة الحية، وهي تمثل" منهج المسلمين الفريد في لقن العلم ونقل المعرفة عن طريق الإسناد المتصل... وقد حرص علماء الأداء أن يكون رأس هذا الأمر وسنامه هو التلقي والأخذ، في أجلى صورة وأرفع مستوى وأحكم صيغة"[3] أما الثانية فتمثل " أصلا أصيلا من أصول علم التدبر تسهم مادته في تفجير ينابيع الدلالة القرآنية وإغناء مفادات الآي، مفترة بذلك عن وجوه من المعاني وبينات من المغاني، تتكامل في الفسر عن مراد الله تعالى، والكشف عن حقائق ملته، وقصود شرعته، كما أن له اعتباره القوي في تنوع الأنظار الفقهية، وأثره البين في تعدد الفهوم الاجتهادية، توجيها وترجيحا وموازنة... وما كان له أن يتبوأ هذا المقام، لولا أن له في علوم العربية الباع الرحيب، وأنه يأوي من قضاياها ومسائلها

---

[1] . المحتسب، مصدر سابق ج 1 ص32-33.

[2] . المحتسب، مصدر سابق ج 1 ص35.

[3] ضمن أعمال المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن الكريم وعلومه. ص 135.

إلى ركن شديد... في أمانة ووثاقة من علم الأصوات، وموضوعات النحو، وبحوث البلاغة، ما اعتبر بموجبه سجلا حافلا، وديوانا جامعا، ومرجعا وثيقا، لا يستغني عنه من كان من هذه اللغة ومعارفها بسبيل"[1]

أما ابن مجاهد فلا يماري أحد في أنه كان من أهل الوثاقة والأمانة في الرواية، وبموجبه اجتبى قرأة سبعة، فقطع دابر الخلاف، وأراح الأمة، فتلقت الأمة صنيعه بالقبول فصار إجماعا يقول السخاوي:" واعلم أن أئمة الدين، وعلماء المسلمين، أجمعوا على قراءة السبعة حين اعتبروا قراءتهم، وتدبروا روايتهم، وعلموا ثقتهم وعدالتهم، وإنما سلكوا المحجة العظمى، ونكبوا عن بنيات الطرق، ورفضوا الشاذ، واعتمدوا على الأثر ، وهجروا من خالف ذلك ولم يأخذوا عنه، وتركوا قراءة من كان يرى جواز القراءة بما يجوز في العربية، وإن لم يرجع إلى آثار مروية"[2]

إلا أن ابن مجاهد وإن تبوأ في الرواية مقاما عليا، وكان باعه فيها رحيبا، فإن باعه في الدراية – في نظر أبي الفتح - قصير، يكفيه أن يروي لا أن يعلل ويوجه ويفسر، بله أن يغلط ويخطئ.

وقد تناثرت عبارات في المحتسب تفيد هذا الأمر وتؤكده، إذ لم يجد أبو الفتح عنتا في المجاهرة بأن ابن مجاهد راوية فحسب، فينبغي أن يلزم مكانه، وألا يعدو طوره، يقول:" ومن لم يُخْلِد مع ثقته إلى نظر يُعْصم به ويتساند إليه بأمانته، أُتي من قبل نفسه من حيث يظن أنه ينظر لها، وكان ما دهاه في ذلك من أجل فقاهته لا أمانته"[3]

فالرواية وحدها لا تكفي، بل لا بد أن تكون بضميمتها الدراية، وقد تناثرت صدى هذه الدعوة في الخالفين، فترى أئمة الشأن يجعلون من الدراية العلم العاصم من سقيم الفهم وعليل النظر، يقول الداني،:" وقراء القرءان متفاضلون في العلم بالتجويد والمعرفة بالتحقيق، فمنهم من يعلم ذلك قياسا وتمييزا، وهو الحاذق النبيه، ومنهم من يعلمه سماعا وتقليدا، وهو الغبي الفهيه، والعلم فطنة ودراية آكد منه سماعا ورواية، فللدراية ضبطها ونظمها، وللرواية نقلها وتعلمها، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم"[4]

---

[1]. من جهود الأمة في خدمة القراءات القرآنية، مصدر سابق ص 135.

[2]. جمال القراء وكما الإقراء: علم الدين السخاوي، تحقيق حسين البواب، مكة المكرمة، 1987. ج 2 ص644

[3]. المحتسب مصدر سابق ج 1 ص40.

[4] التحديد في الإتقان والتجويد: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، دراسة وتحقيق غانم قدوري الحمد ط.1. 2000 ص 67.

وكون الجمع بين الرواية والدراية قسمة ربانية، ومنح إلهية يؤتيها من يشاء، هو ما يؤكد عليه أبو الفتح معرِّضا بأبي بكر، يقول:"ورحم الله أبا بكر، فإنه لم يأل فيما علمه نصحًا، ولا يلزمه أن يُري غيره مالم يُره الله تعالى إياه. وسبحان قاسم الأرزاق بين عباده، وإياه نسأل عصمة وتوفيقًا وسدادًا بفضله"[1]

ولا ريب أن ضعف الإمام في الدراية موجب التنقيص، لأنه يؤتى من قبله، فليس يليق بمن هو إمام في الرواية، أن يكون ضعيف الدراية، يقول أبو الفتح:" قال أبو الفتح: خلَّط ابن مجاهد في هذا التفسير تخليطًا ظاهرًا غير لائق بمن يُعتد إمامًا في روايته، وإن كان مضعوفًا في فقاهته"[2]

وإذا كان ابن مجاهد في وصف ابن جني مضعوف الفقاهة، فهل طابق الوصف الموصوف؟ أم أن ابن مجاهد كان له نصيبه الأوفر من الدراية، كما كان إماما في الرواية؟

ابن مجاهد كان من أهل الدراية، أما وصف ابن جني له بالضعف فمبتناه: أن أبا الفتح بلغ شأوا بعيدا في الصناعة، فكان يرى كل من قصر عن مرتبته، ونزل عن درجته ضعيفا، وإن كان هو في نفسه قويا، إذ الضليع لا يرى غيره إلا ظالعا. والدليل على أن أبا بكر كان إماما في الدراية كما الرواية جملةُ أمور أورد منها في ذي العجالة ما يأتي:

أ. أن ابن مجاهد احتج لما ورد من القراءات في سورة الفاتحة، تعليلا وتفسيرا وتوجيها، مما يدل على أن الرجل لم يكن يعوزه أمر الاحتجاج، إنما أمسك عنه لأمر منهجي، اختياري، أفصح عنه في قوله: - بعد أن فرغ من سورة الفاتحة رواية ودراية - " استطلت ذكر العلل بعد هذه السورة وكرهت أن يثقل الكتاب فأمسكت عن ذلك"[3]

فالترك في ذا الأمر اختيار، لا احتياج وافتقار، وقد سلم من المذمة من كانت هذه سبيله في الترك.

ب. ردود ابن جني دالة على أن أبا بكر كان طويل الباع في الدراية، ذلك أن تخطئته بعض الأحرف القرائية الشاذة لمخالفتها الظاهر من قوانين العربية: دليل على معرفة تلك القوانين، وإلا لم يلحظ فيها المخالفة، إذ الأحكام إنما تبنى على عللها، والجهل بالأحكام جهل بالعلل، وعكسه صحيح.

ج. نظر رحيب، وفهم دقيق، أورده أبو بكر في مقدمة كتابه السبعة، حين صنف حملة القرءان إلى أصناف، وجعلهم في منازل بها يتفاوتون، وعلى أساسها يتفاضلون، يقول:" وحملة القرآن متفاضلون في حمله ولنقلة الحروف منازل في نقل حروفه وأنا ذاكر منازلهم ودال على الأئمة منهم ومخبر عن القراءة التي

---

[1]. المحتسب، مصدر سابق ج 1 ص71.

[2]. المحتسب، مصدر سابق ج 1 ص130.

[3]. السبعة، مصدر سابق، ص 112.

عليها الناس بالحجاز والعراق والشام وشارح مذاهب أهل القراءة ومبين اختلافهم واتفاقهم إن شاء الله وإياه أسأل التوفيق بمنه

فمن حملة القرآن المعرب العالم بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللغات ومعاني الكلمات البصير بعيب القراءات المنتقد للآثار فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين

ومنهم من يعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه فهو مطبوع على كلامه

ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم لا يعرف الإعراب ولا غيره فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا به بصر بالمعاني يرجع إليه وإنما اعتماده على حفظه وسماعه

وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع وتشتبه عليه الحروف فيقرأ بلحن لا يعرفه وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره ويبرىء نفسه وعسى أن يكون عند الناس مصدقا فيحمل ذلك عنه وقد نسيه ووهم فيه وجسر على لزومه والإصرار عليه

أو يكون قد قرأ على من نسى وضيع الإعراب ودخلته الشبهة فتوهم فذلك لا يقلد القراءة ولا يحتج بنقله

ومنهم من يعرب قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعا"[1]

فهذا النص في هذه المرحلة لهو أكبر دليل على تصور دقيق وفهم ثاقب للقراءات رواية ودراية، مما يجعل من هذا الإمام علَما مبرزا في علم القراءات رواية ودراية،

تلك بعض من الدلائل الدالة على أن أبا بكر لم يكن من الدراية بالمحل الذي وضعه فيه أبو الفتح، بل كان له نصيبه الأوفر ، وخلاقه الكاثر من هذا العلم، إلا أن قصوره عن بلوغ مرتبة ابن جني في ذا الأمر، حدا بأبي الفتح إلى تغليطه، واتهامه بضعف فقاهته، وأحكام من أمثال أبي الفتح على أمثال ابن مجاهد إنما تحمل على أحسن المحامل، إذ منزلة كل منهما في القراءات رواية ودراية معلومة محفوظة.

---

[1]. السبعة، مصدر سابق، ص 45-46.

ثالثا: ضعف وجهٍ مّا في العربية لا يعني غلطه

من القواعد التي أصلها أبو الفتح: أن ضعف وجه ما في العربية، وكونه مقصورا على الضرورة الشعرية، لا يعني خطأه، أو رده يقول:" ليس ينبغي أن يُطلَق على شيء له وجه في العربية قائم -وإن كان غيره أقوى منه- أنه غلط"[1]

وبناء على هذه القاعدة جاذب ابن مجاهد عنان القول في حكمه على بعض القراءات بالغلط، مبينا أن ضعفها عربية لا يعني غلطها، لأن الغلط لا يكون إلا بحيث ينعدم وجه من وجود الصحة عربية، أما إن كان – وإن على ضعف – فليس يصح تخطئته، لأن البحث عن وجه تؤول إليه صحته، آكد من وجه تؤول إليه تخطئته، ولعمري إن تلك مرتبة من مراتب التمكن في الصناعة، وقد أثر عن الأصمعي قوله:" من عرف كلام العرب لم يكد يلحن أحدا"

فقد خطأ ابن مجاهد بعض القراءات، بناء على مألوف الاستعمال، وواضح القاعدة، لكن ابن جني التمس لما ظُن خطأ وجهَ صحة تساندا إلى شواهد شعرية تعضده، ويكفي أن أسوق مثالا واحد للتدليل على ذلك، يقول ابن جني:" ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان: "أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ"3 برفع الكافين. قال ابن مجاهد: وهذا مردود في العربية.

قال أبو الفتح: هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردود: لأنه قد جاء عنهم. ولو قال: مردود في "44ظ" القرآن لكان أصح معنى؛ وذلك أنه على حذف الفاء، كأنه قال: فيدركُكُم الموت، ومثله بيت الكتاب:

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها ... وَالشَرُّ بِالشَرِّ عِندَ اللهِ مِثلانِ4

أي: فالله يشكرها"[2]

وفي الردود التي أوردتها في المبحثين السالفين مُثُل واضحة لهذا الأمر.

رابعا: الهيمنة السيبويهية

ابن جني من خدمة الكتاب، حفظا وشرحا واستدراكا...، ولا عجب أن تكون نصوص الكتاب قد فاقت ألف نص في كتاب الخصائص لوحده[3]، فقد كان ابن جني معزرا لسيبويه موقرا معظما شأنه، إليه يأوي فيما يؤصل ويقعد، وإلى رأيه يجنح في مواطن الخُلْف، ولما أراد أن يعقد في كتابه الخصائص بابا لفوائت

---

[1]. المحتسب، مصدر سابق ج 1 ص236.

[2] - المحتسب، مصدر سابق ج 1 ص193.

[3]. قمت بإحصاء نصوص الكتاب في الخصائص فوجدتها قد فاقت ألف نص.

الكتاب، قدم له بنص نفيس يقطر أدبا، ويفيض تبجيلا، يقول:" وإن إنسانًا أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتحجر أذراءها المترامية، على سعة البلاد، وتعادي ألسنتها اللداد، وكثرة التواضع بين أهلها من حاضر وباد، حتى اغترق جميع كلام الصرحاء والهجناء، والعبيد والإماء، في أطرار الأرض، ذات الطول والعرض، ما بين منثور إلى منظومٍ، ومخطوب به إلى مسجوع حتى لغات الرعاة الأجلاف، والواعي ذوات صرار الأخلاف، وعقلائهم والمدخيلين، وهذاتهم الموسوسين، في جدهم وهزلهم، وحربهم وسلمهم، وتغاير الأحوال عليهم، فلم يخلل من جميع ذلك -على سعته وانبثاثه وتناشره واختلافه- إلا بأحرف تافهة المقدار، متهافتةٍ على البحث والاعتبار –ولعلها أو أكثرها مأخوذة عمن فسدت لغته، فلم تلزم عهدته- لجدير أن يعلم بذلك توفيقه، وأن يخلي له إلى غايته طريقه"[1]

فكانت أغلب ردود أبي الفتح على ابن مجاهد ماتحا فها من كتاب سيبويه، وكأن مخالفة صاحب الكتاب من موجبات ومسوغات التفنيد

تلكم بعض البواعث تبدت لي كان قادحة زند أبي الفتح للرد على ابن مجاهد، جعلتها مثالا لما عداها، ولعل ناظرا في مسطور أبي الفتح واجد بواعث أخرى غير ما ذكر، فالأمر في المسألة من باب التمثيل لا الحصر كما سلف.

ذاك بعض مما تيسر في هذه الوريقات، وليس يخفى على الناظر أن ردود ابن جني على ابن مجاهد، تحتاج في بعض مسائلها إلى مسهب القول ومطول الكلام، خاصة ما يتعلق بالجانب الحجاجي في الردود، وعسى أن تكون هذه اللمعة منيرة سبيل من أراد من البحثة الخب في المضمار .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وغليه أنيب.

ملحق:

ردرود ابن جني على ابن مجاهد لم يتسع البحث لدراستها فأثبتها كما هي موثقة من مصدرها

أولا

يقول ابن جني:" ومن ذلك قراءة أُبي وابن مسعود: "ليس البر بأن تولوا وجوهكم" قال ابن مجاهد: فإذا كان هكذا لم يجز أن يُنصب البر.

---

[1]. الخصائص، مصدر سابق ج 3 ص189.

قال أبو الفتح: الذي قاله ابن مجاهد هو الظاهر في هذا؛ لكن قد يجوز أن يُنْصب مع الباء، وهو أن تجعل الباء زائدة: كقولهم: كفى بالله؛ أي: كفى الله؛ وكقوله تعالى: {وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ} أي: كفينا، فكذلك "ليس البر بأن تولوا" بنصب البر كما في قراءة السبعة".

المحتسب ج 1 ص 117.

ثانيا.

يقول ابن جني:" ومن ذلك ما رُوي عن قتادة في قول الله سبحانه: "فِي ظِلَالٍ مِنَ الْغَمَامِ"

قال ابن مجاهد: هو جمع ظِل.

قال أبو الفتح: الوجه أن يكون جمع ظُلة، كجُلة3 وجِلال، وقُلة وقِلال؛ وذلك أن الظل ليس بالغيم، وإنما الظُلة الغيم، فأما الظل فهو عدم الشمس في أول النهار، وهو عرَض والغيم جسم"

المحتسب ج 1 ص 122..

ثالثا

يقول ابن جني:" ومن ذلك ما رواه المفضل عن الأعمش عن يحيى وإبراهيم وأصحابه: "ألا تَقْسِطُوا" بفتح التاء.

قال ابن مجاهد: ولا أصل له.

قال أبو الفتح: هذا الذي أنكره ابن مجاهد مستقيم غير منكر؛ وذلك على زيادة "لا"، حتى كأنه قال: وإن خفتم أن تَقْسطوا في اليتامى؛ أي: تجوروا. يقال: قسط: إذا جاز، وأقسط: إذا عدل. قال الله جل وعلا: {وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا}، وزيادة "لا" قد شاعت عنهم واتسعت، منه قوله تعالى: {لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ}، وقوله: {وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ}، فيمن ذهب إلى زيادة "لا"، وقال: معناه: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون، وعليه قول الراجز:

وما ألوم البِيضَ ألَّا تَسْخَرَا ... إذا رأين الشَّمَطَ القَفَنْدَرا

أي: أن تسخر. والأمر فيه أوسع، فبهذا يعلم صحة هذه القراءة".

المحتسب ج 1 ص 180.

رابعا

يقول ابن جني:" ومن ذلك قراءة أبي العالية: "لا تَنْفع نفسًا إيمانُها" بالتاء فيما يروى عنه، قال ابن مجاهد: وهذا غلط.

قال أبو الفتح: ليس ينبغي أن يُطْلَق على شيء له وجه في العربية قائم -وإن كان غيره أقوى منه- أنه غلط، وعلى الجملة فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث وكان المضاف بعض المضاف إليه أو منه أو به"

المحتسب ج 1 ص 136 – 137.

خامسا

يقول ابن جني:"وأما "بَيِّس" بتشديد الياء وكسرها، فليس على فَعِّل كما ظن ابن مجاهد: بل هو على فَيْعِل تخفيف بيئِس على قول من قال من تخفيف سوءَة: سَوَّة، وفي تخفيف شيء: شيّ، فأبدل الهمزة على لفظ ما قبلها، وعليه قول الشاعر:

يعجل ذا القباضة الوحِيَّا ... أن يرفع المئزر عنه شَيَّا

فصار بَيِّس كما ترى".

المحتسب ج1 ص 266.

سادسا

يقول ابن جني:" ومن ذلك ما رواه الحلواني عن قالون عن شيبة: "أو آوِيَ" بفتح الياء. ورُوي أيضًا عن أبي جعفر مثله. قال ابن مجاهد: ولا يجوز تحريك الياء هاهنا.

قال أبو الفتح: هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي سائغ جائز؛ وهو أن تعطف "آوِيَ" على "قوة" فكأنه قال: لو أن لي بكم قوة أو أُوِيًّا إلى ركن شديد. فإذا صرت إلى اعتقاد المصدر فقد وجب إضمار أن ونصب الفعل بها، ومثله قول مَيْسُون بنت بَحْدَل الكليبية:

للبسُ عباءة وتقرَّ عيني ... أحب إلي من لُبس الشفوف

فكأنها قالت: للبس عباءة وأن تقر عيني؛ أي: لأن ألبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من كذا، وعليه بيت الكتاب أيضًا:

فلولا رجالٌ من رِزَامٍ أعزَّةٌ ... وآلُ سُبيع أو أَسُوءك عَلْقَمَا

أي: أو أن أسوءَك، فكأن قال: أو مساءَتي إياك، فكذلك هذه القراءة: لو أن لي بكم قوة أو أُوِيًا؛ أي: أن آوِيَ إلى ركن شديد، وهذا واضح".

المحتسب ج1ص 326 – 327.

سابعا

يقول ابن جني :"كذلك قرأ أيضا: "أَوْلَى بِهَا صَلِيًّا"بفتح الصاد. وقال ابن مجاهد: لا أعرف لهما في العربية، أصلا، قال ابن مجاهد: ويقرأ مع ذلك "بُكِيًّا" بضم الباء.

قال أبو الفتح: لا وجه لإنكار ابن مجاهد ذلك لأن له في العربية أصلا ماضيا، وهو ما جاء من المصادر على فعيل نحو: الحويل والزويل، والشخير، والنخير فأما "البكِيّ" فجماعة، وهي فعول: كالحثِيّ والدني، والفلي، جمع فلاة، والحلي".

المحتسب ج2 ص 39.

ثامنا

يقول ابن جني:"وقول ابن مجاهد: مثل غلامي لا وجه له؛ لأن الكسرة في ياء "عصايِ" لالتقاء الساكنين، والكسرة في ميم "غلامي" هي التي تحدثها ياء المتكلم. أفترى أن في "عصايِ" بعد ياء المتكلم ياء أخرى حتى يكون للمتكلم ياءان؟ وهذا محال، وإنما غرضه أن الياء في عصاي مكسور كما أن ميم غلامي مكسورة، وأساء التمثيل على ما ترى"

المحتسب ج 2 ص 49 – 50.

تاسعا

بقول ابن جني:"قال ابن مجاهد: لا أدري ما ضم النون؟ لا يقال إلا جزيت، كما قال: {ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا}

قال أبو الفتح: هو لعمري غريب عن الاستعمال، إلا أن له وجها أنا أذكره".

المحتسب ج 2 ص 61 – 62.

عاشرا

يقول ابن جني:"ومن ذلك ما رواه أيوب عن يحيى عن ابن عامر أنه قرأ: "وَإِنْ أَدْرِيَ لَعَلَّه"، "وَإِنْ أَدْرِيَ أَقرِيبٌ"، بفتح الياء فيهما جميعا.

قال أبو الفتح: أنكر ابن مجاهد تحريك هاتين الياءين، وظاهر الأمر لعمري كذلك، لأنها لام الفعل بمنزلة ياء أرمي وأفضي، إلا أن تحريكها بالفتح في هذين الموضعين لشبهة عرضت هناك، وليس خطأ ساذجا بحتا"

المحتسب ج 2 ص 68.

أحَدَ عشر

يقول ابن جني:"فقد علمت بهذا أن قول ابن مجاهد على الخبر لا وجه له، اللهم إلا أن يُتحمَّل له، فيقال: أراد بلفظ الخبر وفيه من الصنعة ما تراه"

المحتسب ج 2 ص 205.

اثنا عشر

يقول ابن جني:" قال ابن مجاهد حدثنا الطبري عن العباس بن الوليد عن عبد الحميد بن بكار عن أيوب عن يحيى عن ابن عامر: "وَحُمِلَتِ الْأَرْض"، مشددة الميم. قال ابن مجاهد: وما أدري ما هذا؟.

قال أبو الفتح: هذا الذي تبشع على ابن مجاهد حتى أنكره من هذه القراءة - صحيح وواضح..."

المحتسب ج2 ص 328.

ثلاثة عشر

يقول ابن جني:"قال أبو الفتح: أما انتصاب "جَدًّ" فعلى التميز، أي: تعالى ربنا جدا، ثم قدم المميز، على قولك: حسن وجها زيد.

فأما "جد ربنا" فإنه على إنكار ابن مجاهد صحيح؛ وذلك أنه أراد: وأنه تعالى جد جد ربنا على البدل، ثم حذف الثاني، وأقام المضاف إليه مقامه. وهذا على قوله "سبحانه": {إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ} ، أي: زينة الكواكب، فـ"الكوكب" إذا بدل من "زينة".

المحتسب ج 2 ص 332.

أربعة عشر

يقول ابن جني:" سورة ألم نشرح:

بسم الله الرحمن الرحيم

الخليل بن أسد النوشجاني قال حدثنا أبو العباس العروضي قال: سمعت أبا جعفر المنصور يقرأ: "أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَك".

قال ابن مجاهد: وهذا غير جائز أصلا، وإنما ذكرته لتعرفه.

قال أبو الفتح ظاهر الأمر ومألوف الاستعمال ما ذكره ابن مجاهد، غير أنه قد جاء مثل هذا سواء في الشعر. قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد:

من أي يومي من الموت أفر ... أيوم لم يقدر أم يوم قدر

قيل: أراد: لم يقدر، بالنون الخفيفة، وحذفها. وهذا عندنا غير جائز، وذلك أن هذه النون للتوكيد، والتوكيد أشبه شيء به الإسهاب والإطناب، لا الإيجاز والاختصار. لكن فيه قول ذو صنعة، وقد ذكرته في كتابي الموسوم بسر الصناعة"

المحتسب ج 2 ص 366.

مشروع ابن جني في توجيه شواذ القراءات منهجه وقواعده و آفاقه.

د. عبد الواحد الصمدي - معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى آله وصحابته أجمعين. وبعد:

موضوع العرض: مشروع ابن جني في توجيه شواذ القراءات منهجه وقواعده وآفاقه.

ويتوخى هذا العرض بيان منهجية أبي الفتح في كتابه؟ وكيف دافع عن الحروف الشاذة؟ وما هي قواعد التوجيه عنده؟ وهل استمر مشروع أبي الفتح على النمط الذي أراده صاحبه ؟.

ومن أجل الإجابة على هذه الأسئِلة فقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يتكون العرض من مقدمة وأربعة مطالب وخاتمة:

مقدمة

المطلب الأول: مفهوم الشاذِّ عند ابن جني.

المطلب الثاني: منهجه في التوجيه.

المطلب الثالث: قواعد التوجيه عنده.

المطلب الرابع: هل استمر مشروع أبي الفتح أم اندثر.

خاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

مقدمة

إن كتاب المحتسب جاء بعد أن أكمل أبو الفتح مشروعه اللغوي، فلم يترك صاحبنا ميدانا من ميادين الدرس اللغوي إلا وصنف فيه، فألف في الأصوات، وفي الصرف، وفي النحو كتبا صارت قبلة اللغويين، ومهوى أفئدة الباحثين، لغزارة مادته وعمق فكرته، وصحة منهجه.

وكتاب المحتسب يجمع مشروع ابن جني بتمامه، وينتظمه من جميع جوانبه، وذلك لأمرين:

- أن الكتاب معقود لتوجيه القراءات الشاذة التي لطفت صنعتها، والقراءات أوسع النصوص اللغوية التي يحتاج في تحليلها إلى مستويات اللغة كلها، ومن ثم بث ابن جني فيه أفكاره الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية والأدبية.

- أن المحتسب من آخر ما ألفه ابن جني إن لم يكن آخرها. وقد ألفه بعد الخصائص وسر الصناعة، وغيرها من كتبه، ويدل على هذا إجازته للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر ، وقد عدد فيها

أسماء كتبه، ولم يرد فيها ذكر لكتاب المحتسب، وفي آخرها "وكتب عثمان بن جني بيده حامدا لله سبحانه في آخر جمادى الآخرة من سنة أربع وثمانين وثلاثمائة.[1]"

فيكون كتاب المحتسب قد ألف بعد هذا التاريخ، أي: في السنوات الثماني الأخيرة من عمره.

ويعضد هذا قول تلميذه الشريف الرضي(ت406هـ): " كان شيخنا أبو الفتح النحوي عمل في آخر عمره كتابا يشتمل على الاحتجاج بقراءة الشواذ.[2]"

وإنك واجد أبا الفتح في المحتسب يربطك بمشروعه ويحيلك عليه، فيقول في قراءة ﴿فَقَبَصْتُ قَبْصَةً﴾[طه، 96] بالصاد فيهما.

"القبض بالضاد معجمة باليد كلها، وبالصاد غير معجمة بأطراف الأصابع. وهذا مما قدمت إليك في نحوه تقارب الألفاظ لتقارب المعاني، وذلك أن الضاد لتفشيها واستطالة مخرجها ما جعلت عبارة عن الأكثر، والصاد لصفائها وانحصار مخرجها وضيق محلها ما جعلت عبارة عن الأقل.[3]"

- وهو هنا يحيلنا على الباب المشهور في خصائصه "باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"

وكثيرا ما يصادف القارئ للمحتسب إحالات على مكتبة ابن جني المتنوعة، فتراه يقول: "قد ذكرنا في كتابنا الموسوم بسر صناعة الإعراب[4]"، ويقول:" وقد ذكرنا من هذا الضرب في كتابنا الموسوم بالخصائص[5]"، ويقول: "وعلى أننا قد ذكرنا هذا في كتابنا الموسوم "بالمنصف"، وهو شرح تصريف أبي عثمان[6]."، ويقول: "وقد ذكرنا هذا ونحوه في كتابنا الموسوم بالتنبيه، وهو تفسير مشكل أبيات الحماسة.[7]" ويقول: "وقد استقصينا هذا الموضع من كتابنا المُعْرِب[8]" ويقول: "وقد أشبعنا هذا الموضع في كتابنا المعروف بالخطيب، وهو شرح كتاب المذكر والمؤنث ليعقوب بن السكيت.[9]"

---

[1] معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق، إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط1، 1414-1993 : 4/ 1599.

[2] حقائق التأويل في متشابه التنزيل، الشريف الرضي، شرح، محمد الرضا، دار الأضواء، بيروت، ط، 1، 1406- 1986، ص 331.

[3] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق، علي النجدي- النجار- شلبي، ط، وزارة الأوقاف المصرية لجنة إحياء كتب السنة،ط، 1415-1994. : 2/ 55.

[4] المحتسب: 1/ 39.

[5] المصدر السابق: 1/47.

[6] المصدر السابق: 1/ 53.

[7] المصدر السابق: 1/ 193.

[8] المصدر السابق: 2/ 44.

[9] المحتسب: 2/ 217.

ولقد أقام ابن جني كتابه دفاعا عن الحروف الشاذة، وما نعلم أن أحدا سبقه إلى إفراده بالتأليف، ولذلك تجده يقول:

" وكان مَن مضى من أصحابنا لم يضعوا للحِجَاج كتابًا فيه، ولا أَوْلَوه طرفًا من القول عليه؛ وإنما ذكروه مرويًّا مسلَّمًا مجموعًا أو متفرقًا... فأما أن يفردوا له كتابًا مقصورًا عليه، أو يتجردوا للانتصار له، ويوضحوا أسراره وعلله فلا نعلمه.[1]"

وهو لا ينكر أن شيخه أبا علي قد دله على هذا المشروع ورغبه فيه لأن "أبا علي -رحمه الله- قد كان وقتًا حدَّث نفسه بعمله، وهَمَّ أن يضع يده فيه، ويبدأ به، فاعترضت خوالج هذا الدهر دونه، وحالت كبواته بينه وبينه.[2]"

وهو فريد في بابه، لم ينسج على منواله، فلم يأت بعده ممن وجه الشواذ من قاربه أو زاحمه، وما ذاك إلا لأن أبا الفتح أقام كتابه على منهج واضح هو الدفاع عن هذه الحروف التي سميت في زمانه بالشواذ.

وقد أفصح بغرضه في مقدمته فقال:

" لكن غرضنا منه أن نُري وجه قوة ما يسمى الآن شاذًّا، وأنه ضارب في صحة الرواية بِجِرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه.[3]""

وهذا المقصد كان جليا في ثنايا "المحتسب"، فأبو الفتح كان يبحث عن تخريجات للقراءات ولو ضعفها غيره، فنجده في قراءة: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾[هود، 78] بالنصب يقول: "ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها، وقال فيها: احتَبى ابن مروان في لحنه.[4]"، ثم بعد أن ذكر وجه تضعيف سيبويه لها قال: "وأنا من بعدُ أرى أن لهذه القراءة وجهًا صحيحًا.[5]"

وهو يؤاخذ سيبويه لتوقفه في توجيه بعض الحروف، فقد نقل عنه أنه توقف في توجيه قراءة عيسى بن عمر:﴿على تقوًى من الله﴾[التوبة، 109] ، وأنه سئل: على أي شيء نوَّن؟ فقال: لا أدري ولا أعرفه. ثم وجهه بأن تكون ألفه للإلحاق لا للتأنيث، ثم قال: "وكان الأشبه بقدر سيبويه ألا يقف في قياس ذلك، وألا يقول: لا أدري.[6]"

---

[1] المصدر السابق: 1/ 11، 12.

[2] المصدر السابق: 1/ 34.

[3] المحتسب: 1/ 33.

[4] المصدر السابق: 1/ 326.

[5] المصدر السابق: 1/ 326.

[6] المحتسب: 1/ 304.

وهو ينتقد أبا بكر بن مجاهد البغدادي (ت324هـ) في تضعيفه لبعض الحروف، فقد قال ابن مجاهد في قراءة: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ﴾[البقرة، 234] بفتح الياء: ولا يُقرأ بها. فقال أبو الفتح: هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي مستقيم جائز؛ وذلك أنه على حذف المفعول؛ أي: والذين يتوفون أيامهم أو أعمارهم أو آجالهم[1].

ومن ذلك قراءة أبي العالية: ﴿لا تَنْفع نفسًا إيمانُها﴾[الأنعام، 158] بالتاء ، فقد قال فيها ابن مجاهد: وهذا غلط.

فرد عليه أبو الفتح بقوله: "ليس ينبغي أن يُطْلَق على شيء له وجه في العربية قائم -وإن كان غيره أقوى منه- أنه غلط.[2]"

وفي قراءة: ﴿أو آوِيَ﴾[هود، 80] بفتح الياء. قال ابن مجاهد: ولا يجوز تحريك الياء هاهنا.فيعلق عليه أبو الفتح بقوله: "هذا الذي أنكره ابن مجاهد عندي سائغ جائز." ثم يبين وجه القراءة في العربية.

وفي ضمن الدفاع عن هذه الحروف الشاذة إحسان الظن بمن قرأ بها من الأئمة، وجلهم ممن يحتج بكلامه ولغته، لذلك وجدنا أبا الفتح يعتذر لقتادة في قراءته ﴿فاقْتَالُوا أنفسكم ذلكم﴾[البقرة، 54] من الاستقالة. فبعد أن بين وجهها في التصريف وأن معنى "اقتال" لا يوافق معنى الآية قال: "هذا ما يُحْضِرُه طريق اللغة، ومذهب التصريف والصنعة، إلا أن قتادة ينبغي أن يحسن الظن به، فيقال: إنه لم يورد ذلك إلا بحجة عنده فيه من رواية أو دراية.[3]"

وفي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق وابن محيصن: ﴿وَيَهْلَكُ الحرثُ والنسلُ﴾.[البقرة، 205] حكى أن ابن مجاهد حكم عليها بالغلط. ثم بعد أن بين وجهها في العربية قال:

"فإذا كان الحسن وابن أبي إسحاق إمامين في الثقة وفي اللغة؛ فلا وجه لدفع ما قرأ به، لا سيما وله نظير في السماع.[4]"

وتوجيه الشاذ من حيث الصناعة اللغوية أقوى من غيره، فلذا قل الاهتمام به والاشتغال به، ولم يؤلف فيه استقلالا إلا جهابذة اللغة.

---

[1] المصدر السابق: 1/ 125.

[2] المحتسب: 1/ 236.

[3] المصدر السابق: 1/ 84.

[4] المصدر السابق: 1/ 121.

قال الزركشي: "وتوجيه القراءات الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة.[1]"

ولذلك لم يقتحم ميدان الشاذ إلا فرسان اللغة الذين خبروا العربية وأساليبها، غير أن كبيرهم الذي فتح لهم الباب وأزال الحجاب صاحبنا أبو الفتح برد الله مضجعه وآنس وحشته.

وتوجيه الشاذ له فوائد عديدة في مجالات علمية متنوعة، فله عوائد على اللغة بفروعها وأفنانها: صوتيا وصرفيا ونحويا وبلاغيا، وله عوائد على علم التفسير، وله عوائد على علم الفقه، وله عوائد على علم العقائد، لذلك لا يقبل كلام الدكتور صبحي الصالح الذي يقول فيه: "وتوجيه القراءات الشاذة لاستنباط غرائب التأويلات من بعض وجوهها كان لونا من الترف العلمي الذي شُغف به علماء الإسلام خلال دراساتهم الواسعة المتشعبة لكل ما يتعلق بالقرآن... آنسوا من أنفسهم ميلا لدراسة القراءات الشاذة توسيع آفاق البحث فقط.[2]"

فليس الاشتغال بتوجيه الشواذ من ترف العلم، ولكنه من صميمه وخالصه، وهو جزء من علم التوجيه.

المطلب الأول: مفهوم الشاذِّ عند ابن جني

إن مصطلح "الشاذ" من المصطلحات القرائية التي يلتبس معناها على كثير من الفهوم بسبب تطور دلالتها حسب الزمن الذي استعملت فيه.

وقبل أن ندخل في التعريف الاصطلاحي نرى لزاما علينا أن نبدأ بتحديد معنى الشذوذ لغة فنقول.

الشاذ لغة: يدور معناه حول التفرق والتفرد والندور .

قال ابن فارس (ت395هـ) : " (شَذَّ) الشِّينُ وَالذَّالُ يَدُلُّ عَلَى الِانْفِرَادِ وَالْمُفَارَقَةِ. شَذَّ الشَّيْءُ يَشِذُّ شُذُوذًا. وَشُذَّاذُ النَّاسِ: الَّذِينَ يَكُونُونَ فِي الْقَوْمِ وَلَيْسُوا مِنْ قَبَائِلِهِمْ وَلَا مَنَازِلِهِمْ. وَشُذَّانُ الْحَصَى: الْمُتَفَرِّقُ مِنْهُ.[3]"

وقال ابن جني: " وأما مواضع "ش ذ ذ" في كلامهم فهو التفرق والتفرد[4]"

---

[1] البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط، مكتبة دار التراث : 1/ 341.

[2] مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط، 24، 2000 ص: 244-245.

[3] معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الفكر، ط، 1399- 1979م.: 3/ 180.

[4] الخصائص، ابن جني، تحقيق، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة : 1/ 97.

وقال ابن سيده: " شَذَّ الشَّيْء يشِذّ، ويشُذّ شَذاً، وشُذُوذا: ندر عَن جمهوره.[1]"

فمعنى الشذوذ يدول حول التفرقة والانفراد والندور وهي معان متقاربة.

مفهوم الشاذ اصطلاحا:

وللمعنى اللغوي علاقة وطيدة بالمعنى الاصطلاحي، وقد تنوع مفهوم القراءة الشاذة عبر العصور، غير أننا سنقتصر على معنى الشاذ عند ابن جني، وهو مرتبط بمفهوم الشاذ عند ابن مجاهد في سبعته.

معنى الشاذ عند أبي الفتح هو : ما وراء السبعة التي أوردها ابن مجاهد في كتابه، أو ما انتقده ابن مجاهد في كتابه مما لم يوافق شرطه.

وقد أبان ابن جني في مقدمة كتابه عن شيء من هذا فقال:

"فأتى ذلك على طهارة جميعه، وغزارة ينبوعه ضربين:

ضربًا اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد -رحمه الله- كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وهو بشهرته غانٍ عن تحديده.

وضربًا تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذًّا؛ أي: خارجًا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله - أو كثيرًا منه- مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه... ولذلك قرأ بكثير منه مَن جاذب ابن مجاهد عِنَان القول فيه، وما كَنَه عليه، ورادَّه إليه؛ كأبي الحسن أحمد بن محمد بن شَنَبوذ، وأبي بكر محمد بن الحسن بن مِقْسم، وغيرهما ممن أدى إلى رواية استقواها، وأنحى على صناعة من الإعراب رضيها واستعلاها... لكن غرضنا منه أن نُرِي وجه قوة ما يسمى الآن شاذًّا، وأنه ضارب في صحة الرواية بِجِرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه.[2]"

وقد أفادنا هذا النص أمورا منها:

- أن ابن جني جعل الشاذ مقابلا لما أودعه ابن مجاهد كتابه.
- أن مصطلح الشاذ كان منتشرا في زمن ابن جني لقوله: "فسماه أهل زماننا شاذًّا".
- أن مصطلح الشاذ عنده مقابل للمجتمع عليه، مما يدل على ارتباط الشذوذ بمخالفة قراءة الجماعة والعامة.

---

[1] المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ط.1، 1421-2000 : 7/ 610.

[2] المحتسب: 1/ 32-33.

- أن الشاذ عنده قد يكون صحيحا من حيث الرواية وموافقة العربية ورسم المصحف، إلا أنه يسمى شاذا باعتبار مخالفته للسبعة المشهورين، وهذا الذي يفسر لنا إيراد ابن جني لبعض القراءات الصحيحة عند المتأخرين في كتابه، فقد أورد قراءة أبي جعفر المدني﴿للملائكةُ اسجدوا﴾، وقال فيها: " هذا ضعيف عندنا جدًّا.[1]" وهي معدودة في شواذ القراءات عند المتقدمين كابن خالويه(ت370هـ)[2]، وأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني(توفي أواخر القرن السادس)[3].

وقراءة يعقوب ﴿هذا صراط عليٌّ مستقيم﴾ [الحجر، 41] [4].

- وأما شطر التعريف الثاني: فهو ما أورده ابن مجاهد في كتابه على سبيل النقد، وإنما دعانا إلى هذا القيد أننا وجدنا حروفا انتقدها ابن مجاهد في سبعته فتح الله فيها على أبي الفتح فجاذب ابن مجاهد عنان القول فيها، ومن تطبيقاتها القراءة المنسوبة لابن عامر ﴿أنبئهِم﴾ مهموزة مكسورة الهاء، قال فيها ابن مجاهد: "وهو خطأ في العربية إنما يجوز الكسر إذا ترك الهمزة فيكون مثل عليهم وإليهم.[5]"

ولذلك عقب ابن جني على ابن مجاهد بعد توجيه هذا الحرف بقوله:" فقد علمت بذلك أن قول ابن مجاهد: هذا لا يجوز، لا وجه له؛ لما شرحناه من حاله. ورحم الله أبا بكر؛ فإنه لم يألُ فيما علمه نصحًا، ولا يلزمه أن يُرِي غيره ما لم يُره الله تعالى إياه.[6]"

وقد خالف أبو الفتح هذا المنهج الذي رسمه في مقدمته، فقد وجدناه يذكر حروفا عن السبعة، ويجعلها من الشاذ، وهي قليلة جدا.

ومن لطيف أمثلة هذا النوع أن أبا الفتح يضعف نقل ورش في ﴿ألم أحسب﴾،[العنكبوت، 1-2] ويعتبر القراءة ضعيفة، وينبغي أن نعلم أولا أن ابن مجاهد ذكر النقل عن ورش، فتندرج فاتحة العنكبوت في القاعدة[7]، إلا أن أبا الفتح رأى أن النقل هنا ضعيف. "وذلك أن حروف التهجي مبنية على الوقف في حال الوصل، كقراءة الجماعة: ﴿ميم أَحَسِبَ النَّاسُ﴾. فإذا كانت في الإدراج ساكنة لم يلق بها إلقاء الحركة عليها.[8]"

وتحديد مفهوم الشاذ عند صاحبنا هو السبيل إلى فهم مشروعه في التوجيه.

---

[1] المحتسب: 1/ 71.

[2] مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة ص: 11.

[3] شواذ القراءات الكرماني، تحقيق، شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت ص:58.

[4] المحتسب: 2/ 3.

[5] كتاب السبعة، ابن مجاهد، تحقيق، شوقي ضيف، ط.دار المعارف مصر، ص: 154.

[6] المحتسب: 1/ 71.

[7] السبعة: 148.

[8] المحتسب: 2/ 158.

المطلب الثاني: منهجه في التوجيه

إن أبا الفتح قد سلك منهجا واضحا في كتابه في الكشف عن القراءة ووجهها في العربية، وهذا المنهج ينظر إليه من ثلاث جهات: قبل توجيه القراءة، وأثناء التوجيه، وبعد التوجيه. ويمكن تلخيص منهجه في الآتي:

- عزو القراءة إلى أصحابها مع ضبطها

جرت كتب التوجيه في عزو القراءات على نمطين:

كتب جعلت من منهجها عدم النسبة والاكتفاء ببيان القراءات الواردة في اللفظة الموجهة، ومنها كتاب "الحجة في القراءات السبع" لابن خالويه (ت370هـ)، وكتاب "شرح الهداية" لأبي العباس المهدوي (ت441هـ)، وغيرهما.

وكتب نسبت كل قراءة لأصحابها مع التوجيه، كحجة أبي علي، وكشف مكي، وغيرهما.

وهو بنسبته للقراءات يكون مقدما على غيره من كتب توجيه الشاذ، كـ"إعراب القراءات الشواذ" لأبي البقاء العكبري (ت616هـ) ؛ لأنه يوجه القراءات الشاذة بدون نسبتها.

وقد استعمل مصطلحات في نسبة القراءات، فتارة ينص على اسم القارئ صراحة، وتارة يعمم فيقول: قرأ أهل الحجاز، وتارة يبهم فيقول: قراءة أهل البادية، قراءة بعض البادية، قراءة بعضهم.

وقد اعتمد في نسبة القراءات على مصدرين:

- شفوية: وذلك من خلال مروياته عن مشيخته الذين تلقى عنهم[1].

- نقلية: أما المصادر النقلية فهي ما صح عنده من رواية غيره، وقد صرح في طالعة كتابه ببعض مصادره وهي: كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت324هـ) "الشواذ في القراءات"، وهذا الكتاب يعتبر في حكم المفقود ولولا هذه النقول التي نقلها عنه ابن جني لما عرفنا له أثرا[2].

وكتاب أبي حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني(ت 248هـ)، وكتاب أبي علي محمد بن المستنير قطرب(ت 206هـ)، قال أبو الفتح: غير أن كتاب أبي حاتم أجمعُ من كتاب قطرب لذلك[3].

---

[1] المحتسب:1/ 35.

[2] وقد قام بطبعه حديثا الدكتور: أحمد حاتم السامرائي بعنوان: " الشواذ في القراءات مما نسب لأبي بكر بن مجاهد من كتاب المحتسب" وصدر عن دار الغوثاني للدراسات القرآنية سنة 2018م.

[3] المحتسب: 1/ 36.

كما نقل أيضا من كتاب معاني القرآن ليحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، ومن معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج (ت 311هـ)[1].

- **لا يوجه إلا ما لطفت صنعته وخفي توجيهه**

وقد نص على ذلك في مقدمة كتابه فقال:

"اعلم أن جميع ما شذَّ عن قراءة القراء السبعة وشهرتهم مغنية عن تسميتهم ضربان:

ضرب شذ عن القراءة عاريًا من الصنعة، ليس فيه إلا ما يتناوله الظاهر مما هذه سبيله. فلا وجه للتشاغل به؛ وذلك لأن كتابنا هذا ليس موضوعًا على جميع كافة القراءات الشاذة عن قراءة السبعة؛ وإنما الغرض منه إبانة ما لطفت صفته.

وضرب ثانٍ وهو هذا الذي نحن على سمته؛ أعني: ما شذ عن السبعة، وغمُض عن ظاهر الصنعة، وهو المعتمد المعوَّل عليه.[2]"

ذلك أن أبا الفتح عقد كتابه لتوجيه ما خفي توجيهه من شواذ القراءات وعويصها، وليس الغرض منه استيعاب كل القراءات الشاذة، وسيلحظ القارئ هذا الأمر في القراءات الثلاث، فتارة يذكر ابن جني ما انفرد به أحد الثلاثة لأنها عنده من الشاذ، وتارة لا يذكر قراءتهم إذا كان توجيهها واضحا، فقد ذكر قراءة أبي جعفر ﴿للملائكة اسجدوا﴾، ولم يذكر له ﴿فمنُ اضطِرَّ﴾ بكسر الطاء؛ لأن توجيه الحرف الأول فيه خفاء وضعف، وأما الحرف الثاني فلم يذكره لوضوحه لأن الأصل "اضطُرِرَ" بكسر الراء الأولى فلما أدغمت الراء انتقلت حركتها إلى الطاء بعد سلبها حركتها.[3]

ثم إنه كان حريصا على ضبط القراءات التي أوردها، وهذه مسألة في غاية الأهمية، حتى لا تختلط القراءات ببعضها، وحتى لا يختلط المجمع عليه بالشاذ.

- **الحكم على القراءة نقلا أو اختيارا**

لقد جرى ابن جني أن يصدر بعد عزو القراءة بالحكم عليها، وهذا الحكم إما أن ينقله عن إمام من أئمة اللغة والقراءات، كسيبويه، وابن مجاهد، فيوافقهم تارة، وينتقدهم أخرى، أو يكون هذا الحكم من اختياراته النقدية.

حكى عن ابن مجاهد قوله في حرف: ﴿ألا تَقسِطُوا﴾ [النساء، 3] بفتح التاء: ولا أصل له.

---

[1] المصدر السابق.: 1/ 36.

[2] المصدر السابق: 1/ 35.

[3] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البناء الدمياطي، تحقيق، شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب بيروت ومكتبة الكليات الأزهرية القاهرة، ط.1، 1407-1987، ص: 198.

ثم قال: "هذا الذي أنكره ابن مجاهد مستقيم غير منكر؛ وذلك على زيادة "لا"، حتى كأنه قال: وإن خفتم أن تَقْسطوا في اليتامى؛ أي: تجوروا.[1]"

وفي قراءة: ﴿أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[المائدة، 50] بالياء ورفع الميم. يَحكي أن ابن مجاهد قال: وهو خطأ، ثم ينتقد رأيه فيقول: "قول ابن مجاهد إنه خطأ فيه سرف؛ لكنه وجه غيره أقوى منه، وهو جائز في الشعر.[2]"

ورد على أبي حاتم(ت 248هـ) تخطئته لقراءة:﴿لَوْلا أَن تَّدَارَكَه﴾[القلم، 49] ، مشددة التاء، وقال: "قول أبي حاتم: هذا خطأ لا وجه له.[3]"

وتجده يصدر بتفضيل الحرف الشاذ على المجمع عليه في اللغة؛ لأن الشاذ ربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنُف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قَدَمُ إعرابه، فيقول في حرف:﴿غَيْرَ مُتَجَنِّفٍ لإِثْمٍ﴾ [المائدة، 3] بغير ألف: "كأن متجنفًا أبلغ وأقوى معنى من متجانف: وذلك لتشديد العين[4]".

وقوّى قراءة: ﴿مِنْ كُتُبٍ يَدَّرِسُونَهَا﴾[سبأ، 44] بتشديد الدال مفتوحة، وبكسر الراء، واعتبر أنها أقوى معنى من ﴿يَدْرُسُونَهَا﴾؛ وذلك أن افْتَعَلَ لزيادة التاء فيه أقوى معنى من فَعَلَ.[5]

وربما صدر بتضعيف القراءة قبل أن يوجهها كما في القراءتين الواردتين في: ﴿الْحَمْدُ لُله﴾مضمومة الدال واللام، وقراءة: ﴿الحمدِ لِله﴾ مكسورتان،

فقد حكم علها بالشذوذ في القياس والاستعمال، ثم ذكر وجههما بعد ذلك.

وهو بمنهجه هذا خالف كثيرا من كتب التوجيه التي غالبا ما تترك الترجيح والمفاضلة بين القراءات إلى ما بعد التوجيه والتعليل.

- الاستشهاد بالشعر العربي

لقد أولى علماء التوجيه الشاهد الشعري عناية خاصة وحفلوا به في كتبهم، وقد استشهد ابن خالويه (ت370هـ) في "إعراب القراءات السبع وعللها" بأكثر من سبعمائة شاهد،[6] واستشهد أبو علي الفارسي (ت377 هـ) في "الحجة" الذي يعد موسوعة في توجيه القراءات بأكثر من ألف وخمسمائة شاهد من الشعر،

---

[1] المحتسب: 1/ 180.

[2] المصدر السابق: 1/ 211.

[3] المحتسب: 2/ 327.

[4] المصدر السابق: 1/ 207.

[5] المصدر السابق: 2/ 195.

[6] الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته وأثره ومناهج المفسرين في الاستشهاد به، عبد الرحمن الشهري، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض،ط.1، 1431،ص:777.

حتى قال عبد الفتاح شلبي: "وقد أورد أبو علي في الحجة من الأشعار ما لو جمع لكان كتابا ضخما قائما بذاته."((1))

واستشهد ابن جني بما يقرب من ألف بيت من الشعر [2].

وهذا يدل على أثر الشاهد الشعري في الاحتجاج للقراءات، ومن ثم فزع إليه علماء التوجيه واعتصموا به في إيضاح ما خفي من القراءات.

وقد استدل ابن جني بالشاهد الشعري لتقرير معنى القراءة كما في قراءة أبي وَجْزَة السعدي: ﴿ إنا هِدْنا إليك﴾[الأعراف، 156] التي معناها: انجذبنا وتحركنا، بقول الشاعر:

أَلِمَّا عليها فانعَيانِيَ وانظرا *** أينصتها أم لا يُهيِّدُها ذِكْري

واستشهد به في التوجيه الصرفي كما في قراءة: ﴿وعُبُدَ الطاغوتِ﴾ [المائدة، 60] بضم العين والباء، وفتح الدال، وخفض الطاغوت، فقد وجهها بأن "وعُبُدَ" جمع عبيد، وأنشد:

انسب العبدَ إلى آبائه *** أسود الجلدة من قوم عُبُد[3]

كما اعتمد عليه في التوجيه النحوي، كما في قراءة عاصم: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتَهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ﴾ فقد لحَّن الأعمش عاصما فيها، ولكن أبا الفتح بعد أن قرر أنَّ جعل اسم "كان" نكرة وخبرها معرفة قبيح[4]، راح يبحث عن تعليلها ولم يجد مثل قول حسان:

كأَنَّ سبيئة من بيت رأس *** يكون مزاجَها عسل وماءُ

وهو مقتصد في شواهده، فتارة يذكر البيت كاملا، وتارة يذكر الشاهد من البيت فقط. ثم إن الشاهد لما كان غرضه إيضاح القراءة، فقد رأيناه يكثر من الشواهد في القراءات المشكلة، ولذا استشهد في قراءة: ﴿اهدنا صراطًا مستقيمًا﴾[الفاتحة، 6] بعشرة شواهد، بعضها من شعر المولدين[5].

---

(1) أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو، عبد الفتاح شلبي، ط، دار المطبوعات الحديثة، المملكة العربية السعودية، ط 2، 1409- 1989، ص: 208.

(2) القراءات القرآنية نشأتها تطورها الاحتجاج بها في اللغة، عبده الراجحي، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط، 1، 1434- 2013 م. ص: 103.

(3) المحتسب: 1/ 215.

(4) المحتسب: 1/ 279.

(5) المصدر السابق: 1/ 41.

وإيراده لشعر المولدين في بعض المواطن إنما هو من باب المتابعة والاستئناس والتقوية، وفي باب المعاني لا في باب المباني، وقد استدل ببيت للمتنبي في الاحتجاج لقراءة ﴿وَلِيَلْبَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾[الأنعام، 137] ثم قال: "فاعرف ذلك ولا تقل ما يقوله من ضعفت نحيزته، ورَكَّت طريقته: هذا شاعر مُحْدث، وبالأمس كان معنا، فكيف يجوز أن يحتج به في كتاب الله جل وعز؟ فإن المعاني لا يرفعها تقدُّم، ولا يُزري بها تأخر. فأما الألفاظ فلعمري إن هذا الموضع معتبرٌ فيها، وأما المعاني ففائتة بأنفسها إلى مغرسها."[1]

وابن جني كغيره من اللغويين يحتفي بشواهد الكتاب، فكثيرا ما يردد العبارات التالية: "ألا ترى إلى بيت الكتاب، وعليه بيت الكتاب، ومثله بيت الكتاب[2]"

بل وتجده يدافع عن رواية سيبويه ويخطئ مخالفيه، كما فعل في بيت امرئ القيس:

فاليوم أشربْ غير مُستَحقِبٍ *** إثمًا من الله ولا واغِلِ

فقد قال:

"وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب، فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب؛ لأنه حكاه كما سمعه، ولا يمكن في الوزن أيضًا غيره. وقول أبي العباس: إنما الرواية: "فاليوم فاشرب"، فكأنه قال لسيبويه: كذبتَ على العرب، ولم تَسمع ما حكيته عنهم. وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرَف فقد سقطت كلفة القول معه.[3]"

والشاهد الشعري في "المحتسب" مما يستحسن إفراده بالبحث والمفاتشة.

- الاستشهاد بـ (القرآن، الحديث، الأمثال)

إن ابن جني يسوق جملة من الشواهد أثناء توجيه القراءة، ومن هذه الشواهد:

القرآن الكريم بقراءاته المتنوعة، فقد وجدنا أبا الفتح يحمل القراءة على قراءة أخرى، ويستشهد للقراءة المحتج لها بقراءة أخرى، فقد حمل قراءة الحسن وقتادة: ﴿بَيْنَ الْمَرِ وَزَوْجِهِ﴾[البقرة، 102] بفتح الميم وكسر الراء خفيفة من غير همز على قراءة ﴿الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[النمل، 25].فكلا القراءتين من باب التخفيف القياسي بنقل الحركة إلى الساكن قبلها، ثم حذفت الهمزة تخفيفا[4].

ويرجح معنى القراءة لموافقتها لقراءة أخرى سواء أكانت قراءة العامة، أم قراءة شاذة.

---

[1] المحتسب: 1/ 231.

[2] المحتسب: 155/2، 173.

[3] المصدر السابق: 1/ 110.

[4] المحتسب: 1/ 101.

وقد اجتمع النوعان في توجيه أبي الفتح لقراءة: ﴿وليقولوا دُرِسَتْ﴾[الأنعام، 105] ، فقد حملها على وجهين: أن يكون "دُرِسَتْ" فيه ضمير الآيات، فيكون المعنى: وليقولوا درستَها أنت يا محمد، كالقراءة العامة "داراسْتَ"، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو[1].

والوجه الثاني: أن يكون المعنى "دُرِسَتْ" أي: عفت وتنوسيت؛ لقراءة ابن مسعود: "دَرَسْن" أي: عفون[2].

وابن جني مهتم بإرجاع القراءات إلى معنى واحد، وهو بهذا يشير إلى قاعدة مهمة في التوجيه سنعرج عليها في المطلب التالي بحول الله.

وأما استشهاده بالحديث النبوي فهناك مواضع قليلة، دون العشرة، لجأ فيها ابن جني إلى الحديث للاحتجاج به، ومن تلك المواضع الاستشهاد لقراءة أبي سعيد الخدري: ﴿وأما الغلام فكان أبواه مؤمنان﴾[الكهف، 80] ، فقد ذهب إلى أن فيها وجهين:

أحدهما: أن يكون اسم "كان" ضمير الغلام، أي: فَكَانَ هُوَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ، والجملة بعده خبر كان.

والآخر: أن يكون اسم "كان" مضمرا فيها، وهو ضمير الشأن والحديث، أي: فكان الحديث أو الشأن أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ، والجملة بعده خبر لـ "كان"، ثم استشهد بقول النبي صلى الله عليه وسلم : "كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكونَ أبواه هما اللذان يهوِّدانه وينصِّرانه" ([3]).

وما إخال ابن جني استشهد بهذا الحديث إلا متأثرا بأبي بشر في "الكتاب"[4].

واستشهاد أبي الفتح بالحديث النبوي على قلته دليل على تأثره بمدرسة شيخه أبي علي الذي كان له فضل السبق في الاستشهاد بالحديث، والاحتجاج به في مسائل اللغة والنحو والصرف، وإن كنا لا ننسب إليه الأولية على الإطلاق، فقد سبقه الخليل بن أحمد، وأبو عمرو بن العلاء، وسيبويه، إلا أنه قد سبق ابن خروف الأندلسي الذي اشتهر بأنه أول من استشهد بالحديث النبوي من النحاة. ([5])

---

[1] السبعة: 264.

[2] المحتسب: 1/ 226.

[3] المحتسب:33/2.

[4] الكتاب، سيبويه، تحقيق، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة،ط.1408هـ1988 : 2/ 393.

[5] أبو علي الفارسي:203.

والاحتجاج بالحديث قليل جدا، فعدد الأحاديث والآثار التي احتج بها ابن جني لا تجاوز رؤوس أصابع اليد الواحدة، وهذا الأمر له علاقة باختلاف النحاة في الاستشهاد بالحديث النبوي؛ إذ إن المانعين من حججهم أن الرواة جوَّزُوا رواية الحديث بالمعنى .

وأما أمثال العرب فمن جملة ما اعتمد عليه علماء التوجيه أثناء الاحتجاج للقراءات أقوالُ العرب وأمثالهم، إلا أننا ألفينا أبا الفتح له منهج مغاير لما ألفناه في كتب التوجيه المتأخرة، فهو لم يستشهد بالأمثال إلا في موطن واحد، وهو قراءة أبي جعفر المدني: ﴿قُلْ رَبُّ احْكُمْ﴾[الأنبياء، 112] بضم الباء، والألف ساقطة على أنه نداء مفرد.

وبعد أن ضعفها لأن فيها حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفا لأي، ولم يكونوا ليَجمعوا عليه حذف موصوفه وهو "أي"، وحذف حرف النداء جميعا، استدرك بأن هذا الأسلوب وارد مثله في كلام العرب، وهو قولهم: "افتدِ مخنُوق"، و"أصبِحْ ليلُ"، و"أطرِقْ كَرا". يريد يا مخنوق، ويا ليل، ويا كروان.

إلا أن هذه الأمثال ليست كافية عند أبي الفتح للدفاع عن حرف أبي جعفر: لأن الأمثال وإن كانت منثورة فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك[1].فلذا وصف هذه القراءة بالضعف.

وابن جني في تضعيفه لهذا الأسلوب العربي مقتد بأبي بشر الذي وصف حذف حرف النداء في مثل هذا بأنه ليس بكثير ولا بقوي[2].

واقتدى به حتى في سوق المثُل الثلاثة بجوار بعضها.

واستشهاد أبي الفتح بهذه الأشياء الثلاثة لا يرقى إلى استشهاده بالشعر العربي ولذا قدمنا ما كان مَغْنيا به ومحتفيا به.

- احتفاؤه بالتوجيه الصرفي وإطالة النفس فيه

إن ابن جني يتعرض في كتابه لتوجيه القراءات من مستوياتها اللغوية المتعددة، وتوجيهه غالبا ما ينحو منحى الإيجاز والاختصار؛ لأنه أراد أن يخلي كتابه مما عيب على شيخه في الحجة، ولكن ابن جني خالف منهجه في التوجيهات الصرفية فأطال فيها النفس.

وما ذاك إلا لما عرف عن ابن جني من ولوعه بالتصريف وإتقانه له حتى قال فيه مترجموه: " ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف، ولم يتكلم أحد في التصريف أدقّ كلاما منه.[3]"

---

[1] المحتسب: 2/ 70.

[2] الكتاب: 2/ 231.

[3] معجم الأدباء: 4/ 1585.

وهذا ما جعل ابن جني يستطرد في مواضع كثيرة، ويخالف منهجه الذي وعد به، فقد رأيناه أطال في توجيه قراءة ﴿في ييامى النساء﴾[النساء، 127] بياءين[1].

ومن ذلك قراءة الحسن: ﴿أَيْمَا الْأَجَلَيْنِ﴾[القصص، 28] ، خفيفة الياء.فقد استطرد في ذكر أصل "أيْ" صرفيا حتى خرج عن موضوع الكتاب.

ويتكرر الاستطراد في التوجيه الصرفي في قراءة ابن محيصن والأشهب والأعمش: ﴿وكَأْيٍ﴾[آل عمران، 146] بهمزة بعد الكاف ساكنة، وياء بعدها مكسورة خفيفة، ونون بعدها، في وزن "كَعْيٍ".[2]

- **التعليل باللهجات العربية**

إن اللهجات العربية لها علاقة كبيرة بالقراءات القرآنية، فإن القسم الأكبر من الاختلاف في القراءات مرده إلى اللهجات العربية، إلا أن الدراسات اللهجية لم تعط حقها من الدرس والتحليل إلا مؤخرا على يد بعض الدارسين[3].

والتوجيه بذكر اللهجات قليل في كتب التوجيه عموما، وأبو الفتح على سَنن أهل الفن، فقد وجه حروفا قليلة بأنها لغات لبعض القبائل.

ومن تلكم المواضع ما ذكره في وجه قراءة ﴿فتِمَسَّكم النار﴾ [هود، 113] بأنها لغة تميم التي تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور[4].

ووجه قراءة ﴿نؤتهُ منها﴾[الشورى، 20] بضم الهاء في الشورى وقراءة ﴿فخسفنا به وبدارهُ الأرض﴾[القصص، 81] بأنها لغة أهل الحجاز.[5]

وفي قراءة ﴿وَأَنْتُمْ حُرْم﴾ [المائدة، 1] بإسكان الراء.

قال: هذه اللغة تميمية، يقولون في رُسُل: رُسْل، وفي كُتُب: كُتْب[6].

---

[1] المحتسب: 1/ 201.

[2] المحتسب: 1/ 170.

[3] المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، محمد سالم محيسن، دار محيسن للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط. 6، 1424- 2003م ص: 7.

[4] المحتسب:1: 330.

[5] المحتسب: 2/ 249.

[6] المصدر السابق: 1/ 205.

ويذكر أن ﴿الصُّنوان﴾ بالضم لتميم وقيس، وبالكسر لأهل الحجاز[1].

- الكشف عن المعاني الجديدة

إن ابن جني لا يقنع بالمعاني التي ألفها اللغويون قبله وتعارفوا عليها، بل نجده وظف مقدرته العلمية وبراعته في التحليل والتعليل، مما جعله يقف على أشياء في التوجيه لم يقف عليها غيره، ومن ذلك أن علماء التوجيه جروا على أن يوجهوا الفتح والإسكان في ياءات الإضافة على أنهما لغتان ولا يزيدون على هذا، ولكن ابن جني تفطن إلى توجيه آخر له علاقة بمشروعه الصوتي وأثر الحركة والسكون في المعاني، فقد قال:

"ومما يتلقاه عامة من يُسْأَل عنه بأنه أَخْذٌ باللغتين، وسعة باختلاف اللفظين: قراءة أبي عمرو: ﴿وتفقَّد الطير فقال ما لِي لا أرى الهدهد﴾ [النمل، 20] بسكون الياء من ﴿لِي﴾، وقراءته أيضًا: ﴿وما لِيَ لا أعبد الذي فطرني﴾[يس، 22] بتحريك الياء.

وعلة ذلك ليس الجمع بين اللغتين كما يُفتي به جميع من تسأله عنه؛ لكنه لما جاز الوقف على قوله تعالى: ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ﴾ ، وأن يُستأنَف فيقول: ﴿لا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ ، سكن الياء من ﴿لِي﴾؛ أمارة لجواز الوقوف عليها، ولما لم يحسن الابتداء بقوله: ﴿لا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ حرك الياء من ﴿لِي﴾، قبلها؛ أمارة لإدراج الكلام ووصله؛ وذاك أن الحركة من أعراض الوصل.[2]"

وما ذكره أبو الفتح هنا من أن الحركة من أعراض الوصل أفاد علماء التوجيه بعده في توجيه قراءة حمزة ﴿وما أنتم بمصرخيِّ﴾[إبراهيم، 22] بكسر الياء، حيث ذكروا من جملة عللها أنه كسرها لمجاورة كسرة ﴿إني﴾ إيذاناً أن الابتداء بما بعده غير جائز وأنه كفر.

قال أبو القاسم الكرماني (ت505هـ):

"والوجه الثالث: أنه كسرها لمجاورة كسرة ﴿إني﴾ إيذاناً أن الابتداء بما بعده غير جائز وأنه كفر، وهذا كما فتح أبو عمرو ﴿ما لي لا أعبد) [يس: ٢٢]، بعد أن كان مذهبه في الياءات التي لا تقعٍ بعدها الهمزة، السكون، كقوله: ﴿ما لي لا أرى الهُدْهدَ﴾ [النمل: ٢٠]، وأمثاله إعلاما أن الابتداء بما بعده لا يصح، وهو كفر. ولو فتح حمزة الياء لم يحصل غرضه.[3]"

- تضعيف بعض الحروف القرائية

---

[1] المصدر السابق: 1/ 351.

[2] المحتسب: 1/ 146.

(3) غرائب التفسير وعجائب التأويل، الكرماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة ومؤسسة علوم القرآن، بيروت: 1/575-576.

إن من منهج أبي الفتح في التوجيه أنه يحكم على بعض القراءات بالضعف، أو الشذوذ، أو الغرابة، أو القبح.

وهو في هذا مقتف بمن سبقه كسيبويه(ت180هـ)، ويحيى بن زياد الفراء(ت207هـ)، ومحمد بن زياد المبرد(ت285هـ)، وابن جرير الطبري(ت310هـ)، وأبي إسحاق الزجاج(ت311هـ)، وابن مجاهد البغدادي(ت324هـ)، وغيرهم، وهو مسلك سلكه الأئمة قديما ولا وجه للإنكار عليهم، ما دام حديثهم إنما هو عن اللغة والأسلوب الذي وردت عليه القراءة، والقراء أنفسهم سلكوا هذا المسلك، كما تجد ذلك عند شيخ المقرئين أبي بكر بن مجاهد البغدادي في كتاب "السبعة"[1].

مصطلحات تضعيف القراءة:

وقد استعمل أبو الفتح مصطلحات متنوعة في تضعيف القراءة، وهي:

ضعيف:

وقد وصف به عددا من القراءات القرآنية، وهو من المصطلحات التي كثرت في المحتسب، فقد قال في قراءة أبي عمرو﴿تَرَئِنَّ﴾[مريم، 26] ، بالهمز: الهمز هنا ضعيف[2].

ودرجات الضعف متفاوتة، وأضعف القراءات عنده قراءة أبي جعفر يزيد: ﴿لِلْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا﴾ التي وصفها بأنها ضعيفة جدا في موضعين من كتابه، فقال: هذا ضعيف عندنا جدًّا؛ وذلك أن ﴿الملائكة﴾ في موضع جر، فالتاء إذن مكسورة[3].

وسبب تضعيفه لها أنها لا تحتمل إلا وجهين:

أحدهما: أن تكون ضمة التاء إتباعا لضمة الجيم وهو ضعيف عنده لأن حركة الإعراب لا تستهلك لحركة الإتباع إلا على لغة ضعيفة كقراءة ﴿الحمدِ لِله﴾.

ثانيهما: أن يكون ألقى ضمة همزة الوصل التي تثبت في الابتداء على التاء وهو أضعف من سابقه؛ لأن همزة الوصل حذفت في الوصل فلم يكن إلى تخفيفها سبيل[4].

---

[1] ذكرت شيئا من هذا في بحث: "منهج نقد القراءات عند شيخ المقرئين أبي بكر بن مجاهد (ت 324هـ) من خلال كتابه "السبعة"، وهو عرض في الندوة الدولية: العلوم الإسلامية وسؤال النقد التي أقيمت برحاب كلية الآداب تطوان.

[2] المحتسب: 2/ 42.

[3] المصدر السابق: 1/ 71.

[4] المصدر السابق: 1/ 72.

ولم يكن أبو الفتح أول من ضعف هذا الحرف فقد سبقه إلى تضعيفه أبو إسحاق الزجاج(ت 311هـ) فقد قال: "قَرأتِ الْقُراءُ ﴿للملائِكةِ اسْجُدُوا﴾ بالكسر وقرأ أبو جعفر المدني وحده ﴿للملائكةُ اسْجدوا﴾ بالضم. وأبو جعفر من جِلَّةِ أهل المدينة وأهلِ الثَّبتِ في القَراءَةِ إلا أنه غلِط في هذا الحرف لأن ﴿الملائكة﴾ في موضع خفض فلا يجوز أن يرفع المخفوض ولكنه شبَّه تاءَ التأنيث بكسر ألف الوصل لأنك إذا ابْتدأتَ قلت: ﴿اسْجُدوا﴾. وليس ينبغي أن يقرأ القرآن بتوهم غيرِ الصواب.[1]"

ولحنها أبو جعفر النحاس (ت 338هـ)وقال فيها: وهذا لحن لا يجوز[2].

وكان الفارسي قد ألمح إلى ضعف هذه القراءة بقوله: "كما أن حركة الإعراب لا يبدل منها للإتباع، كما لا تسكن في حال السعة والاختيار، ألا ترى أن من قال: ﴿لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ لم يكن مصيبا.[3]"

ولا شك أن ابن جني قد تأثر بهؤلاء الذين سبقوه في تضعيف هذه القراءة وخصوصا شيخه أبا علي.

لغة مرذولة:

وقد وصف بها قراءة ابن محصين: ثم ﴿أطَّرُّه﴾ [البقرة، 126] بإدغام الضاد في الطاء.

قال أبو الفتح: "هذه لغة مرذولة؛ أعني: إدغام الضاد في الطاء؛ وذلك لما فيها من الامتداد والفشو: فإنها من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها.وهي المجموعة في قولهم:"ضم شفر"[4]".

وقال في قراءة الحسن وأبي عمرو ﴿لَتَرَؤُنَّ الْجَحِيمَ، ثُمَّ لَتَرَؤُنَّهَا﴾[التكاثر، 6]:

"هذا على إجراء غير اللازم مجرى اللازم، وله باب في كتابنا الخصائص، غير أنه ضعيف مرذول.[5]"

فيه نظر:

---

[1] معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط.1، 1408هـ /1988م : 1/ 112.

[2] إعراب القرآن، أبو جعفر ابن النحاس، تعليق، عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت،ط.1، 1421هـ: 1/ 45.

[3] الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ، الفارسي، تحقيق، بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، ط.2،ط.1413هـ1993: 1/ 65.

[4] المحتسب: 1/ 106.

[5] المحتسب: 2/ 371.

وقد وصف به عددا من القراءات كقراءة: ﴿عليهُمِي﴾ بهاء مضمومة وياء بعد الميم.[1]، وقراءة ﴿ما سِأَلْتم﴾[البقرة، 61] بكسر السين[2]. وقراءة ﴿ولا يُضارُّ﴾[البقرة، 282] بتشديد الراء وتسكينها.[3]

شاذ:

وصف به قراءة الأعمش: ﴿اثْنَتَا عَشَرَةَ﴾ بفتح الشين[4].

وقال في قراءة: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّي بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾[البقرة، 102]: هذا من أبعد الشاذ[5].

غريب:

وقد وصف به قراءة ﴿فَذَلِكَ نُجْزِيهُ﴾[الأنبياء، 29] ، برفع الهاء والنون[6].

ووصف به كذلك قراءة ﴿سِأَلْتم﴾ مكسورة السين مهموزة[7].

وكذا قراءة ﴿ يأتوك رُجَالًا﴾[الحج، 27] ، مضمومة الراء، خفيفة الجيم، منونة فغريب[8].

وحَكَمَ على قراءة ﴿إلى مَيْسُره﴾[البقرة، 280] بالغرابة؛ وعلل ذلك بأنه ليس في الأسماء شيء على مفْعُل بغير تاء؛ لكنه بالهاء[9].

قبيح:

وهو من المصطلحات التي استعملت في مواطن قليلة في "المحتسب"، وقد حكم بها على قراءة:﴿اشْتَرَءوُا الضَّلالَةَ﴾[البقرة، 16] بهمز الواو، قال: "وهذه لعمري قبيحة؛ لأن الساكنين من كلمتين.[10]"

---

[1] المحتسب: 1/ 45.

[2] المصدر السابق: 1/ 89.

[3] المصدر السابق: 1/ 148.

[4] المصدر السابق: 1/ 85.

[5] المصدر السابق: 1/ 103.

[6] المصدر السابق: 2/ 62.

[7] المصدر السابق: 1/ 89.

[8] المصدر السابق: 2/ 79.

[9] المصدر السابق: 1/ 144.

[10] المحتسب: 2/ 372.

وبعد أن ضعف قراءة أبي جعفر المدني بضم التاء من ﴿لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا﴾ وبين أنها لا تحتمل إلا وجهين قال: "فهذا أحد وجهي قبح قراءة أبي جعفر: ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾[1]."

وسبق معنا قريبا أنه وصفها في موضع آخر بأنها ضعيفة جدا، وبينا هناك أنه لم ينفرد بتضعيفه لهذا الحرف.

المطلب الثالث: قواعد التوجيه في المحتسب

لئن كنا قد ذكرنا في المنهج خطوات توجيه القراءة عند أبي الفتح، فإننا نبحث في هذا المطلب عن القواعد الكبرى التي بثها أبو الفتح في كتابه، وكانت تتحكم في منهجه، وهذه القواعد في جملتها قواعد لغوية، قد تقررت عنده حتى صارت موجهة لتوجيهه، وهذه القواعد هي التي كانت السبب في ترجيحاته، واختياراته، ونقده لبعض الحروف.

وإليك ما استطعنا جمعه من ثنايا الكتاب:

- القرآن يُتخير له ولا يتخير عليه.

لقد كان أبو الفتح مهموما في كتابه بهذه القاعدة، فهو يريد الدفاع عن الحروف الشواذ، إلا أنه كان ينزه القرآن عن بعض الأساليب التي يرى أنها لا تليق بفصاحة القرآن ولا ببلاغته.

ولذلك تجده يقول في قراءة ابن محيصن: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ احْدَى الطَّائِفَتَيْنِ﴾[الأنفال، 7] بوصل ضمة الهاء بالحاء وإسقاط الهمزة، وفي قراءة ابن كثير: "إنها لَحْدَى الكُبَر": أنه حذف على غير قياس، والشعر أَوْلَى به من القرآن[2].

وقال في قراءة ﴿يَسأَلونك الأَنْفَالَ﴾ [الأنفال، 1] في وجه حذف حرف الجر، وأن الأصل "عن الأنفال" فلما حذف حرف الجر نصب المفعول، قال: "هذا شاذ، إنما يحمله الشعر، فأما القرآن فيُختار له أفصح اللغات.[3]"

وقال في سياق احتجاجه لقراءة أبي جعفر وتضعيفها ﴿للملائكةُ اسجدوا﴾ بضم التاء: "من حيث كانت همزة ﴿اسجدوا﴾ مما لا يجوز في القرآن قطعه أصلًا؛ لخبث ذلك في الشعر فضلًا عن التنزيل، وما يجب فيه من تخير أفصح اللغات له.[4]"

---

[1] المحتسب: 1/ 241.

[2] المحتسب: 1/ 273.

[3] المصدر السابق: 1/ 272.

[4] المحتسب: 1/ 242.

وفي قراءة أبي عمرو: ﴿حَتَّى إِذَا إِدَّارَكُوا﴾[الأعراف، 38] بهمزة القطع وصلا يقول: "ولا يحسن أن تقول: إنه قطع همزة الوصل ارتجالًا هكذا؛ لأن هذا إنما يسوغ لضرورة الشعر. فأما في القرآن فمعاذ الله وحاشا أبي عمرو.[1]"

وفي قراءة:﴿وَآثَارُوا الْأَرْضَ﴾[الروم، 9] ، ممدودة. يقول: "وهذا لعمري مما تختص به ضرورة الشعر لا تخيُّر القرآن.[2]"

وفي قراءة:﴿أَلَمْ تَرْ كَيْفَ﴾[الفيل، 1] ، ساكنة الراء.يقول: "هذا السكون إنما بابه الشعر، لا القرآن؛ لما فيه من استهلاك الحرف والحركة قبله، يعني الألف والفتحة من "تَرَى".[3]"

فانظر إلى هذا الإمام كيف أنه جعل مقصده تنزيه القرآن عما لا يليق به، ومن ثم وجدناه ينتقد بعض الحروف؛ لأنها لا تناسب تخير القرآن، مع أنه أقام كتابه على الدفاع عن شواذ القراءات.

- العرب إذا نطقت بالأعجمي خلَّطت فيه.

هذه من القواعد التي حظيت باهتمام أبي الفتح، ولها تطبيقات وفيرة في ثنايا كتابه، ويندرج فيها القراءات الواردة في الأسماء الأعجمية، مثل ﴿جبريل﴾، و﴿ميكائل﴾، و﴿إبراهيم﴾، و﴿إسرائيل﴾.

وقد عبر عنها أبو الفتح بصيغ متعددة فتارة يقول: "الأعجمي يُتلَعَّبُ فيه بالحروف تَلَعُّبًا"، وتارة يقول: "تحريف العرب الكلمَ الأعجمي لأنه ليس من لغتها، فَتُقِلُّ الحَفْل به"

وتجد ابن جني يوجه هذه الألفاظ الأعجمية توجيها عاما فيقول:

"فأما الخلاف الذي في باب جبريل، وإسرافيل، وميكائيل، وإبراهيم، ونحو ذلك فالعذر فيها أنها أسماء أعجمية.[4]"

وقال في توجيه قراءة: ﴿ وإنَّ إِدْرِيس﴾[الصافات، 123] ، ﴿سَلامٌ عَلَى إِدْرَاسِينَ﴾[الصافات، 130] : "فيجب أن يكون من تحريف العرب الكلمَ الأعجمي لأنه ليس من لغتها، فَتُقِلُّ الحَفْل به.[5]"

ويكرر القاعدة نفسها في توجيه قراءة: ﴿إسْرابيل﴾ بلا همز[6].

---

[1] المصدر السابق: 1/ 248.

[2] المحتسب: 2/ 163.

[3] المصدر السابق: 2/ 373.

[4] المحتسب: 2/ 249.

[5] المحتسب: 2/ 225.

[6] المحتسب: 1/ 80.

- **حركة الإعراب لا تستهلك**

هذه القاعدة من القواعد التي أثرت في فكر أبي الفتح تأثيرا واضحا في توجيهه، وكانت من أسباب اختياراته ونقده.

وتطبيقات هذه القاعدة متوافرة عنده، تطالع القارئ في الباب الأول من الكتاب، فأبو الفتح يرى أن قراءة:﴿الْحَمْدُ لُله﴾ بضم الحرفين أسهل من قراءة ﴿الْحَمْدِ لِله﴾ ويفضل ضم الحرفين لوجهين: أنه إذا كان إتْبَاعًا فإن أقيس الإتْبَاع أن يكون الثاني تابعًا للأول.

والوجه الثاني: وهو الذي يهمنا أن ضمة الدال في ﴿الحمدُ﴾ إعراب، وكسرة اللام في ﴿لِله﴾ بناء، وحرمة الإعراب أقوى من حرمة البناء، فإذا قلت: ﴿الْحَمْدُ لُله﴾ فقريب أن يغلب الأقوى الأضعف، وإذا قلت: ﴿الْحَمْدِ لِله﴾ جنى البناء الأضعف على الإعراب الأقوى[1].

فأبو الفتح يرى كغيره من النحويين أن الإعراب له حرمة، وأن الحفاظ على حركة الإعراب أولى من حركة البناء، ومن ثم هيمنت هذه الفكرة على تفكيره حتى ضعف جملة من القراءات، وهذه الفكرة كانت السبب في تضعيفه لقراءة "للملائكة اسجدوا"، فقد قال فيها: "لأن حركة الإعراب لا تُستهلك لحركة الإتباع إلا على لغة ضعيفة."

وهذه القاعدة مرتبطة بفكرة أثرت في النحو العربي تأثيرا كبيرا، وهي أن "الحركة الإعرابية" أهم ما في النحو العربي، مع أن القرائن التي تساعد على فهم الكلام متنوعة، منها اللفظي والمعنوي، وأهم قرينة هي قرينة التعليق التي هي قرينة معنوية، ومن ثم صرح الدكتور تمام حسان قائلا: "ومن هذا نرى فداحة الخطأ الذي يمكن في اعتبار الحركات الإعرابية أهمَ ما في النحو العربي.[2]"

ولو سلمنا بهذه القاعدة أعني حرمة الإعراب لسقطت كثير من القراءات الصحيحة، ومنها إسكان أبي عمرو في نحو: ﴿بارئكم﴾، ﴿يأمركم﴾، ﴿ينصركم﴾، ﴿يشعركم﴾، وهي قراءة سبعية مجمع عليها عند القرأة، لكننا وجدنا أبا الفتح يضعف الإسكان في مثل هذا ويحمله على الاختلاس، مع أن الوجهين صحيحين عن أبي عمرو، ولكن أبا الفتح يعتقد أن الرواة أخطئوا في النقل عن ابن العلاء، قال: "وكذلك قوله عز وجل: ﴿ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤]، مختلَسًا غير ممكَّن كسر الهمزة، حتى دعا ذلك من لطُف عليه تحصيل اللفظ إلى أن ادَّعى أن أبا عمرو كان يُسكن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنًا. <u>ولم يُؤْتَ القوم في ذلك من ضعْف أمانة، لكن أُتُوا من ضعف دراية.</u>([3])"

---

[1] المحتسب: 1/ 37-38.

[2] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، ط5، 1427-2006. ص: 236.

[3] الخصائص: 73/1.

وقد غلَّط الأخفش[(1)] وجه الإسكان في ﴿ بَارِئكُمْ ﴾، وأما الزجاج فيرى أن الإسكان في مثل هذا لا يقع إلا في ضرورة الشعر.[(2)] وزعم المبرد أن الإسكان هنا لَحْنٌ، لا يجوز لا في كلام ولا شعر.[(3)] ويرى مكي أن الإسكان ضعيف مكروه.[(4)]

فانظر كيف أثرت حرمة الإعراب في الفكر النحوي حتى جعلتهم يضعفون قراءات صحيحة لأنها خالفت قاعدتهم.

ولذا تجد النحاة وقفوا موقفا مضطربا من قراءة حمزة ﴿ومكر السيّئْ﴾ بإسكان الهمزة وصلا، وأعدل آرائهم أنهم حملوا تسكين حركة الإعراب أو حذفها على الضرورة، والذين أنكروا هذا إنما أنكروه من أجل زوال حركة الإعراب، ولا خلاف بينهم أن حركة الإعراب قد تزول بالإدغام، والقراء على إدغام النون في قوله عز وجل: ﴿ما لَكَ لا تَأْمَنَّا﴾ والأصل لا تأمننا، فذهبت الضمة التي هي علامة الرفع.[(5)]"

وقد عقد صاحبنا بابا في "الخصائص" بعنوان "باب القول على الإعراب[(6)]. بين فيه منزلة الإعراب وفائدته.

ومناقشة هذه القاعدة يحتاج إلى أكثر من هذا غير أن هذه الورقة مبنية على الاختصار والاعتصار.

- توارد القراءتين على معنى واحد أولى من حملهما على معنيين مختلفين

كان أبو الفتح حريصا على إرجاع القراءات الشاذة إلى قراءة الجماعة؛ ليظهر الانسجام التام بين نصوص "المصحف الكبير"، الذي يضم القراءات المختلفة والمتنوعة.

وكثيرا ما يصادف قارئ "المحتسب" عبارات تؤسس لهذه القاعدة، منها قوله: "والمعنى واحد في القراءتين".

[(1)] معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط، الأولى، 1411هـ/1990م. :89/1.

[(2)] معاني القرآن وإعرابه:136/1.

[(3)] انظره رأيه في: إعراب القرآن للنحاس : 54/1.

[(4)]الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب، تحقيق، محي الدين رمضان ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط،5، 1418-1997. :241/1.

[(5)] شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق، أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، ط،1، 2008.: 5/ 75.

[(6)] الخصائص: 1/ 36.

وتراه ينص على أن الجمع بين القراءتين من الحسن والجمال فيقول: "وإذا تباعد معنيا قراءتين هذا التباعد وأمكن أن يُجمع بينهما كان ذلك جميلًا وحسنًا.[1]"

وهذا الكلام قاله في سياق توجيهه لقراءة: ﴿لَتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[الأنفال، 25] التي هي في معناها ضد قراءة الجماعة ﴿ لا تصيبن الذين ظلموا﴾ كما ترى ومن أجل أن يجمع بينهما أبو الفتح فقد سلك مسلكا بعيدا، وهو أن يكون المراد: لا تصيبن، ثم يحذف الألف من "لا" تخفيفًا واكتفاء بالفتحة منها، فقد فَعَلَت العرب هذا في أخت "لا" وهي أَمَا.[2]

وفي قراءة: ﴿رَبَّنَا لا تَزِغْ قُلُوبُنا﴾[آل عمران، 8] يقول: هذا في المعنى عائد إلى قراءة الجماعة: ﴿لا تُزِغْ قلوبنا﴾؛ وذلك أنه في الظاهر طلب من القلوب ورغبة إليها... ألا ترى أن القلوب لا تملك شيئًا فيطلب منها؟ فالمسئول إذن واحد وهو الله سبحانه.[3]"

وفي قراءة: ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أمثالَكم﴾[الأعراف، 194] يحمل "إنْ" على معنى النفي، فيكون المعنى: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم، فهم أقل منكم لأنكم عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم؟

ثم يطرح أبو الفتح سؤالا قائلا: فإن قلت: ما تصنع بقراءة الجماعة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ ؟ فكيف يُثبت في هذه ما نفاه في هذه؟.

وهذا يدل على اهتمامه بتحقق عنصر الانسجام بين القراءات .

ثم يجيب قائلا: بأن التقدير: أنهم مخلوقون كما أنتم أيها العباد مخلوقون، فسماهم عبادًا على تشبيههم في خلقهم بالناس، كما قال: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَان﴾[الرحمن، 6].[4]

ومن أجل أن يسلم له هذا الانسجام الذي ينشده، فإنك تجده يخطئ بعض الآراء التي تؤدي إلى خرق الانسجام،كما في قراءة: ﴿قالوا نعبُدُ إلهك وإلَه أَبِيكَ﴾[البقرة، 133] فقد نقل عن ابن مجاهد أنه زعم أن "أبيك" مفرد، ثم رد عليه بأنه لا وجه له؛ "وذلك أن أكثر القراءة:﴿وَإِلَهَ آبَائِكَ﴾ جمعًا كما ترى، فإذا كان

---

[1] المحتسب: 1/ 277.

[2] المحتسب: 1/ 278.

[3] المصدر السابق: 1/ 154.

[4] المحتسب: 1/ 270.

"أبيك" واحدًا كان مخالفًا لقراءة الجماعة؛ فتحتاج حينئذ إلى أن يكون "أبيك" هنا واحدًا في معنى الجماعة، فإذا أمكن أن يكون جمعًا كان كقراءة الجماعة، ولم يحتج فيه إلى التأول لوقوع الواحد موقع الجماعة.[1]"

ثم ساق الشواهد على أن "أبيك" جمع سالم صحيح، وأنه ليس مفردا كما توهم ابن مجاهد، والغرض في آخر المطاف المحافظة على الانسجام.

وهكذا يمضي صاحبنا في معظم الكتاب، وليس غريبا أن ينهج هذا المنهج، وهو الذي عقد بابين في "الخصائص" لبيان مناسبة الألفاظ لمعانيها، وهما: "باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"، و"باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، فإذا كان يبحث في مناسبة اللفظ العربي لمعناه، فأحرى أن يبحث عن التناسب بين القراءات القرآنية التي هي أرقى من كل نص عربي.

وهذه القاعدة قد استقرت عند بعض علماء التوجيه والقراءات بعد أبي الفتح، وعبر عنها السمين الحلبي(ت756هـ) بقوله:" إلا أن توافق القراءتين في معنى واحد أولى، هذا ما لا نزاع فيه.[2]"، وعبر عنها الإمام أبو إسحاق الشاطبي(ت790هـ) بقوله: "لأن اتفاق القراءتين وتواردهما على معنى واحد أولى من حملهما على معنيين مختلفين.[3]"

- المفتوح لا يسكن تخفيفا

يرى أبو الفتح أن التخفيف إنما هو في المضموم والمكسور دون المفتوح، واستمرار ذلك أدل دليل على ذوقهم الحركات واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر[4].

وقد وردت شواهد قرائية بالتخفيف في المفتوح، غير أن صاحبنا لم يحملها على التخفيف، ومنها قراءة ﴿في قلوبهم مَرْضٌ﴾، وقراءة ﴿حتى يلجَ الجَمْلُ﴾، وقراءة ﴿حَصْبُ جهنم﴾، وقراءة ﴿أَمْنَةً نعاسا﴾، وقراءة ﴿يحكموك فيما شَجْر بينهم﴾ .

ويقرر ابن جني في أول قراءة ورد فيها تخفيف المفتوح هذه القاعدة فيقول: "لا يجوز أن يكون "مَرْض" مخففًا من مَرَض؛ لأن المفتوح لا يخفف؛ وإنما ذلك في المكسور والمضموم كإِبِل وفَخِذ، وطُنُب وعَضُد. وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذ لا يقاس عليه.[5]"

---

[1] المصدر السابق: 1/ 112.

[2] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق،ط.1، 1408-1987.: 10/ 253.

[3] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق، مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط.1428،1-2007.:9/429.

[4] الخصائص: 1/ 76.

[5] المحتسب: 1/ 53.

وقد تأثر صاحبنا بما قرره أبو بشر في "الكتاب" حيث قال: "ويقولون في فخِذٍ: فخْذٌ، وفي عضدٍ: عضدٌ، ولا يقولون في جمَلٍ جمْلٌ ولا يخففون، لأن الفتح أخف عليهم.[1]"

ونص على هذا المبرد أيضا فقال: "ولا يجوز في مثل ذَهَبَ أن تسكن ولا في مثل جَمَل، لا يسكن ذلك اسما ولا فعلا: لخفة الفتحة وثقل الكسرة والضمة.[2]"

ويوجه أبو الفتح ما ورد من قراءات في هذا الباب بأن السكون لغة في المتحرك كالحَلْب والحَلَب، والطرْد والطرَد[3].

وهناك قواعد أخرى نسوقها على سبيل الإجمال، منها:

- يجوز مع طول الكلام ما لا يحوز مع قصره.

فقد استعملها أبو الفتح في مواطن عديدة[4].

- تركيب اللغات

وقد استعملها في مسائل منها توجيه قراءة: ﴿ولا تَرْكُنُوا﴾[5]، وفي قراءة: ﴿ما سِألْتم﴾[6]، وفي قراءة:﴿وَيَهْلَكُ﴾[7].

المطلب الخامس: هل استمر مشروع أبي الفتح أم اندثر.

كان لزاما علينا بعد أن وقفنا مع منهج ابن جني في كتابه، أن نبحث عن استمرارية مشروعه الذي ختم به حياته.

ولأهمية "المحتسب" فقد اعتنى به العلماء واختصروه، وممن اختصره ابن الفرس عبد المنعم بن محمد الغرناطي (ت 597هـ).[8]، ولأبي البقاء العكبري(ت616هـ) كتاب "المنتخب من كتاب المحتسب" [9].

والبحث عن مشروع أبي الفتح يقتضي منا البحث في مظان توجيه القراءات الشاذة، وهي: كتب التوجيه، وكتب معاني القرآن، وكتب إعراب القرآن الكريم، وكتب التفسير، وكتب النحو، وكتب المعاجم .

---

[1] الكتاب: 4/ 188.

[2] المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق، محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب بيروت.: 1/ 117.

[3] المحتسب: 1/ 54.

[4] المصدر السابق: 1/105- 236- 314.

[5] المصدر السابق: 1/ 329.

[6] المصدر السابق: 1/ 89.

[7] المصدر السابق: 1/ 121.

[8] البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروز أبادي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 1421-2000.ص: 190.

[9] معجم الأدباء: 4/ 1517.

ولنبدأ بما ضم التوجيه تبعا لا استقلالا:

أما كتب "معاني القرآن" فقد ضمت بين جنباتها توجيها كثيرا لبعض الحروف الشاذة، وأصحابها من أعلام اللغة، كيحيى بن زياد الفراء(ت207هـ)، وأبي إسحاق الزجاج(ت311هـ)، وأبي الحسن المجاشعي بالولاء، المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، ولكن كتب المعاني اهتمت بأشياء، منها التوجيه، فهي تهتم بتفسير المعاني، والغريب، وأحكام القرآن، والناسخ والمنسوخ، وبيان تصريف الكلمة واشتقاقها، وتوجيه القراءات، وإيراد بعض المسائل البلاغية.[1]

ثم أضف على هذا أن غالب كتب هذا الفن متقدم على ابن جني، ولم يؤلف في معاني القرآن بعده من المتقدمين غير محمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري أبي القاسم، نجم الدين (ت نحو 550هـ) صاحب "إيجاز البيان عن معاني القرآن".

وأما كتب إعراب القرآن فقد كانت مضمنة في كتب المعاني، وأول من نعلمه فصل بينهما الإمام أبو جعفر النَّحَّاس (ت 338هـ) الذي خص "معاني القرآن" بكتاب، و"إعراب القرآن" بكتاب آخر، ثم جاء بعده كتاب "إعراب ثلاثين سورة من القرآن". لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت 370هـ)، ثم "مشكل إعراب القرآنِ"، لمكي بن أبي طالب القيسيِّ (ت 437هـ)، ثم "البيان في غريب إعرابِ القرآنِ"، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري (ت 577هـ)، ثم "التبيان في إعراب القرآنِ"، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي (ت 616هـ)، ثم "الفريد في إعراب القرآن المجيد"، للمنتجب حسين بن أبي العزِّ الهَمَذاني (ت 643هـ)، ثم "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون"، للسمين الحلبيِّ (ت 756هـ).

ومناهج هذه الكتب مختلفة ، فمنها ما اقتصر على مشكل إعراب القرآن، ومنها ما اهتم بغريبه، وفيها علم التوجيه، إلا أنها تسوقه مساق الإعراب، وتعرب الكلمة فإن كان فيها قراءات استطردت في ذكر وجوه تلك القراءات.

ومنهم من ضمن كتابه خمسة علوم: علم الإعراب، وعلم التصريف، وعلم اللغة، وعلم المعاني، وعلم البيان.[2]

وقد غلب على هذه الكتب الاستطراد إلى ذكر فروع مسائل النحو، والانتصار لمذهب على آخر، حتى إنه ليخيل لقارئها أنه يقرأ كتابا في النحو[3].

---

[1] معاني القرآن ، النحاس، تحقيق، محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى. مكة المكرمة.ط.1، 1409.ص: 43.

[2] الدر المصون:1/ 4.

[3] أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، السعودية ط، 3، 1434هـ: 36.

والبحث عن مشروع أبي الفتح في هذه الكتب وارد، غير أنها كما رأيت ليست على نمط واحد، وليست على نهج واضح في إيراد شواذ القراءات، ويكفي أن نورد مثالا واحدا من "مشكل إعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب، حيث إنه في "الحمدُ لله" اكتفى بذكر إعراب الكلمة على قراءة الرفع[1]، ولم يعرج على باقي القراءات، مع أن قراءة "الحمدِ لله" أكثر إشكالا من قراءة الرفع، مما يدلك على أن تطلب مشروع أبي الفتح في كتب الأعاريب يحيل على أبعاضه وأجزاء منه.

وأما كتب التفسير فإن فيها كتب التفسير اللغوي التي عنيت بإعراب القرآن وبلاغته وتوجيهه، ومنها: "جامع البيان"، لابن جرير الطبري (ت 310هـ)، و"المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، لابن عطية الأندلسي (ت 542هـ)، و"البحر المحيط"، لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، و"الكشاف"، لمحمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، و" التحرير والتنوير " للطاهر بن عاشور (ت 1393هـ). وغيرها.

وفي هذه الكتب إيراد للقراءات الشاذة وتوجيهها، غير أن التركيز في التفاسير على القراءات التي لها أثر في الدلالة والمعاني[2].

وإن كان التفاوت حاصلا بين كتب التفسير في إيراد القراءات الشاذة، ويعتبر "البحر المحيط" من أجمعها وأوعبها، وقد وفى بما وعد به في خطبة كتابه حيث قال: "حاشدا فيها القراءات، شاذها ومستعملها، ذاكرا توجيه ذلك في علم العربية، ناقلا أقاويل السلف والخلف في فهم معانيها، متكلما على جليها وخفيها، بحيث إني لا أغادر منها كلمة، وإن اشتهرت، حتى أتكلم عليها.[3]"

إلا أن إيراده للقراءات عليه ملاحظات منهجية، فمن تلك الملاحيظ أنه خلط بين المتواتر والشاذ ولم يميز بينهما مما يجعل غير المتخصص في القراءات يقع في الحيرة، ومنها أنه كان يقتصر في بعض المواضع على السبعة، وفي بعضها يستوعب العشرة.

ومنها أنه نسب بعض القراءات العشرية إلى الشذوذ[4].

وهذه العيوب المنهجية في "البحر" تجعلنا نوقن بأن مشروع أبي الفتح لا يقوم به بحر أبي حيان ولا غيره من التفاسير.

---

[1] مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق، حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط،2، 1405هـ: 1/ 68.

[2] أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم: 129.

[3] البحر المحيط، أبو حيان، تحقيق، صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط،1420هـ: 1/ 12.

[4] أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسيره البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه، أحمد خالد شكري، دار عمار، الأردن،ط، 1، 1428-2007م ص: 213-214.

وأما كتب النحو، فإن بعضها يتعرض لبعض القراءات الشاذة ويوجهها.

وقد اهتم النحاة بالقراءات منذ نشأة النحو؛ لأن النحاة الأوائل كانوا قراء كأبي عمرو بن العلاء(ت 154هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي(ت149هـ)، ويونس بن حبيب الضبي(ت182هـ)، والخليل بن أحمد (ت170هـ)، وغيرهم.

ويعتبر كتاب سيبويه من أقدم المصادر التي اهتمت بتوجيه القراءات، وقد أثر "الكتاب" في الخالفين من النحاة فرأينا كتب النحو تهتم بالقراءات وتوجهها على تفاوت بينها، وتعتبر كتب ابن مالك الأندلسي(ت 672هـ)، وأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت761هـ) في طلائع كتب النحو التي تحتج بالقراءات وتحتج لها.

غير أنه بعد استقرار قواعد النحو، وظهور مدارسه البصرية، والكوفية، والأندلسية، اتجه أصحاب هذه المدارس إلى القراءات، محتجين بما يوافق أصولهم وقواعدهم من جهة، ومؤولين لما خالف قواعدهم من جهة أخرى.[1]

وأما كتب المعاجم العربية ففيها توجيه قليل لبعض الحروف الشاذة.

وكان لكتاب "العين" للخليل بن أحمد (ت170هـ) أثره في من جاء بعده؛ لأن صاحبه يعد من اللغويين ومن القراء، فقد ذكرت كتب التراجم[2] أنه أخذ القراءة عن عاصم بن أبي النجُود(ت 127هـ)، وعبد الله بن كثير(ت120هـ)، وهما من القراء السبعة، أولهما شيخ الإقراء في الكوفة، وثانيهما إمام أهل مكة في القراءة.

كما أنه انفرد ببعض الأحرف القرائية التي عُرف بها ونسبت إليه، مما يدل على أن له اختيارا في القراءات، وقد وظَّف علمه بالقراءات في معجمه "العين" فوصلت استشهاداته بالقراءات إلى أربعة وثمانين موضعا.[3]

ولا يخلو معجم من المعاجم العربية ، كـ "جمهرةِ اللغةِ" لابن دريد(ت:321هـ)، و"تهذيب اللغة" لأبي منصور الأزهري(ت:370هـ)، و"لسان العرب" لابن منظور الإفريقي (ت 711هـ) وغيرها من توجيه القراءاتِ، وإن كان الاختلاف إنما يكونُ في القلَّة والكثرةِ في إيرادِ القراءاتِ المختلفةِ وبيانِ معانيها[4].

---

[1] أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ط، 3، 1978م. ص: 55-56.

[2] معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1417-1997 : ص 51.

[3] انظر: القراءات القرآنية وتوجيهها في كتاب العين: جمع ودراسة، عبد الله بن محمد المسملي، مجلة الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد السابع،1430هـ: ص 228.

[4] التفسير اللغوي للقرآن الكريم، مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، السعودية، ط، 1، 1422هـ ص: 395.

إلا أن توجيه الشواذ في المعاجم لا يفي بمشروع أبي الفتح في نظرنا؛ لأن هذه التوجيهات إنما تذكر تبعا لا استقلالا، ولأنها توجيهات منثورة على حسب مواد العجم وجذور اللغة.

وأما كتب التوجيه التي جاءت بعد أبي الفتح، فقد غلب عليها الاهتمام بتوجيه القراءات السبع والاقتصار عليها، والسبب هو هيمنة تسبيع ابن مجاهد واختياره، ويهمنا منها ما ألف في توجيه الشواذ بعد أبي الفتح، وهي قليلة جدا لا تجاوز أصابع اليد الواحدة، ومنها:

- "إعراب القراءات الشواذ" لأبي البقاء العكبري (ت 616هـ)

يعد أبو البقاء من الشخصيات التي تأثرت بابن جني تأثرا كبيرا، فقد شرح بعض كتبه، ولخص بعضها، وأكمل بعض مشاريعه، فلأبي البقاء تلخيص التنبيه لابن جني، والمتَّبَع في شرح اللمع، والمنتخب من كتاب المحتسب[1].

وفي ضوء هذا التأثر ألف أبو البقاء كتابه "إعراب القراءات الشواذ" وفاء بالضرب الثاني الذي أغفله أبو الفتح في كتابه.

ويعتبر الزركشي أن كتاب أبي البقاء العكبري أوسع من كتاب "المحتسب"، ومن أجل أن نقارن بينهما مع المفاضلة لا بد من معرفة منهج أبي البقاء في كتابه.

وقد أبان العكبري عن منهجه في مقدمته فقال: "فإنه التُمس مني أن أملي كتابا يشتمل على تعليل القراءات الشاذة الخارجة عن قراءة العشرة المشهورين خاصة؛ لأن القراءات المشهورة قد اشتمل على تعليلها كتابنا في إعراب القرآن، فأجبته إلى ذلك، واجتهدت في تتبع ملتمسه، واقتصرت على حكاية ألفاظها دون من عزيت إليه، وذكرت وجوهها على الاستيفاء والاختصار.[2]"

وكلامه هذا تفاد منه فوائد، نجملها في الآتي:

- أنه عقد كتابه لتوجيه القراءات الشاذة فقط.
- أن مفهوم الشاذ عنده ما كان خارجا عن العشرة المشهورين.
- أنه جرى على عدم عزو القراءات ونسبتها.

---

[1] معجم الأدباء: 4/ 1516-1517.

[2] إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري، تحقيق، محمد السيد عزوز، دار عالم الكتب، بيروت، ط. 1، 1417هـ-1996م : 1/ 83-84.

هذا خلاصة منهجه، غير أن أبا البقاء لم يلتزم بما قاله في مقدمته، فقد أورد في كتابه حروفا لأبي جعفر المدني ويعقوب بن إسحاق الحضرمي وهما من العشرة، ولعله أوقعه في هذا الوهم تقليده لأبي الفتح، مع أن أبا الفتح -كما سبق معنا- جعل الشاذ ما كان خارجا عن سبعة ابن مجاهد، والتزم بذلك في كتابه[1].

ومصطلح القراءة العشر كان واضحا في زمن أبي البقاء، بخلاف أبي الفتح فلم يكن قد برز هذا المصطلح بعد.

وأما ما ذكره الزركشي من أن كتاب أبي البقاء أوسع من كتاب أبي الفتح، فهو صحيح من جهة إيراد القراءات الشاذة؛ لأن أبا الفتح اقتصر من الشواذ على ما لطفت صنعته وخفي توجيهه، ولكن من جهة الاحتجاج للقراءة وذكر عللها وشواهدها فإننا نرى أن "المحتسب" أوسع وأحكم، وأما من جهة ربط علل القراءة بأصول اللغة وقواعدها فقد كان أبو الفتح من بعج أحضانها وخلج أشطانها.

ويظهر تأثر أبي البقاء بأبي الفتح جليا في الكتاب في اختياراته وفي نقده للقراءات، وفي إيراده لبعض القراءات العشرية، مع أن منهجه أن يذكر ما وراء العشر.

- "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر" لأحمد بن محمد البنا الدمياطي (ت1117هـ).

يعد هذا الكتاب من كتب توجيه القراءات الشواذ؛ لأنه اشتمل على ذكر القراءات العشر المشهورة والقراءات الأربع الشاذة، وهي قراءة ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش، كما صرح بذلك في مقدمته[2].

وكما ترى فإنه اقتصر على قراءة أربعة من الشواذ، ولم يتوسع في الشواذ مما يبعده عن مشروع أبي الفتح.

وليس من كتب التوجيه كتاب "مختصر في شواذ القرآن" لابن خالويه كما زعم بعض الدارسين[3]، بل هو من كتب الرواية التي تقتصر على عزو القراءات فقط، ووجود مثال أو مثالين للتوجيه في الكتاب لا يدرجه ضمن مكتبة التوجيه.

وبعد هذا التطواف في تطلب مشروع أبي الفتح في كتب الخالفين له وفي مظانِّه، نرى أن مشروع أبي الفتح لا تقوم به إلا هذه العلوم التي مرت معنا متكاملة، فكتب التوجيه، ومعاني القرآن، وإعراب القرآن الكريم، والتفاسير، وكتب النحو، وكتب المعاجم تتضافر فيما بينها لتخدم مشروع أبي الفتح، كما أن

---

[1] إعراب القراءات الشواذ: 1/ 67.

[2] إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: 6.

[3] القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، عبد العلي المسؤول، دار ابن القيم - دار ابن عفان، ط.1429 هـ 2008 .ص: 167.

الناظر فيها يلحظ بوضوح تأثر أصحابها بفكر أبي الفتح وبالنقل عنه، بحيث إننا نستطيع القول بأنه لا يخلوا كتاب من هذه الكتب من النقل عن المحتسب، إن تصريحا أو تلميحا.

خاتمة

بعد أن عشنا برهة مع أبي الفتح في محتسبه، ووقفنا مع منهجيته فيه، وقواعد التوجيه التي قعدها، نرى أن نختم هذا العرض بذكر أهم نتائج البحث، وما يعتبر من آفاق مشروع أبي الفتح.

- أثبت البحث بالأدلة أن كتاب "المحتسب" يعتبر أهم كتب أبي الفتح لأنه بث فيه علومه ونتاجه الصوتي والصرفي والنحوي والبلاغي والأدبي،وهو من آخر ما ألفه.

- مصطلح الشاذ عند أبي الفتح يراد به : ما وراء السبعة التي أوردها ابن مجاهد في كتابه، أو ما انتقده ابن مجاهد في كتابه مما لم يوافق شرطه.

- تحديد مفهوم الشاذ عند أبي الفتح هو السبيل إلى فهم مشروعه في التوجيه، وعدم فهمه هو الذي أوقع بعض المعاصرين في لمز أبي الفتح واتهامه بتشذيذ قراءة أبي جعفر ويعقوب.

- لقد سلك أبو الفتح في كتابه منهجا علميا واضحا صار عليه في كتابه من أوله إلى آخره، فقد ذكر مصادره في رواية الشواذ، والتزم بعزو الحروف إلى أصحابها.

- لا يذكر أبو الفتح جميع الحروف الشاذة، بل قصر كتابه على الشاذ الذي لطفت صنعته وخفي توجيهه.

- كان أبو الفتح ناقدا للقراءات بصيرا بعيوبها اللغوية، ومن ثم وجدناه يستعمل مصطلحات متنوعة في الحكم على القراءة، بغية تصنيفها لغويا، ومن تلكم المصطلحات: ضعيف، لغة مرذولة، رديء، شاذ، فيه نظر، غريب، قبيح.

- لقد وضع أبو الفتح قواعد للتوجيه في كتابه، وهي قواعد لغوية كبرى كانت بمثابة الأسس التي اعتمد عليها في التوجيه، وكانت تتحكم في اختياراته ونقده، ومنها: القرآن يتخير له ولا يتخير عليه، حركة الإعراب لا تستهلك، العرب إذا نطقت اللفظ الأعجمي خلطت فيه، المفتوح لا يسكن تخفيفا، يجوز مع طول الكلام ما لا يجوز مع قصره، توارد القراءتين على معنى واحد أولى من حملهما على معنيين مختلفين.

- مشروع أبي الفتح في توجيه الشواذ يوجد مبثوثا ومفرقا في: كتب التوجيه، ومعاني القرآن، وإعراب القرآن الكريم، والتفاسير، وكتب النحو، وكتب المعاجم، ولا يوجد من نحى نحوه من المتقدمين إلا أبو البقاء العكبري(ت 616هـ) في "إعراب القراءات الشواذ"، وقد بينا الفروق بين الكتابين.

- وفاء بحق أبي الفتح علينا فإن البحث يقترح إنشاء موسوعة علمية تجمع القراءات الشواذ معزوة لأصحابها، مرفوقة بتعليلها وتوجيهها.

- يعتبر كتاب "معجم القراءات القرآنية" للدكتور عبد اللطيف الخطيب نواة لهذا المشروع، فقد أمضى فيه صاحبه خمسا وعشرين سنة في جمع مادته، وقد جمع فيه القراءات المشهورة والشاذة منسوبة إلى أصحابها، مدعمة بالمصادر، غير أن التوجيه فيه قليل جدا.

- إن إنشاء مثل هذا المشروع سيعود بفوائد على لغتنا العربية، وسيعيد الاعتبار للشواهد القرائية في بناء القواعد اللغوية، وسيفتح آفاقا للبحث والمعرفة في مجالات متنوعة.

والحمد لله رب العالمين.

المقاييس اللغوية للقراءات العَشْرِيَّة من خلال كتاب المحتسب لابن جني

د.رشيد الخلادي، مؤسسة محمد السادس للقراءات والدراسات القُرآنية، الرباط

قد هيمنت اللغة العربية بنظمها الفريد على فكر ابن جني فغاص في البحث عن أسرار تراكيبها واستكشاف سحر معانيها، وشغلت الكلمة القرآنية مفردة ومنظومة حيزا كبيرا من منجزاته اللغوية، ولم تكن القراءات القرآنية بمعزل عن اهتمام ابن جني، لذا خصص لها كتابا عظيما وسمه ب "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها" بين فيه وجه كل قراءة وانتصر لها من لغة العرب نظما ونثرا بأسلوب سهل المرام سلس المطلب، وكتابه صارت به الركبان، وأصبح عمدة من بعده في تبين وجوه القرآن.

وإن كنا لا ننكر أن يكون أبو الفتح قد أفاد من شيخه أبي علي فإن هذا لا يقلل من تراثه اللغوي الذي أعمل فيه عقله، وفتح المقفلات وحل المشكلات. وأبر بكتبه على المتقدمين وأعجز المتأخرين، فعلاقته بأبي علي علاقة التلميذ النابه المجدد بأستاذه.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث في كونه يميط اللثام عن كثير من القضايا في البحث القرائي: من ذلك مصطلح الشذوذ، ومفهومه عند ابن جني والمقاييس اللغوية التي اتبعها في توجيه القراءات العشرية.

فمن خلال النظر في عنوان "المحتسب " قد يُظن أن كل ما في الكتاب شاذ، خارج عن السبعة أو العشرة باعتبار أن المؤلف ذكر أنه سيوجه الخارج عنها، مما جعل كثيرا من الباحثين في توجيه القراءات يعزفون عن النظر في كتاب المحتسب؛ والواقع أنه تعرض بشكل كبير لتوجيه القراءات المتواترة من الثلاثة، ومن السبعة.

فهو أول كتاب وضع لتوجيه الشاذ، ومصدر مهم من المصادر التي جمعت القراءات الشاذة والمتواترة معا، أضف إلى ذلك ما يمتاز به مؤلفه ابن جني من براعة التعليل والتحليل ولطف الإشارة، والدفاع عن القراءات والرد على من ينتقصها ويطعن في عربيتها كل ذلك بالحجج الدامغة والبراهين الساطعة جامعا بين الرواية والدراية، ولذا قال: "غرضنا منه (أي من تأليف المحتسب) أن نري وجه قوة ما يسمى الآن شاذًا، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سَمت العربية مهلة ميدانه"[1].

وتحاول هذه الدراسة أن تقدم تصورا شاملا لمفهوم مصطلح القراءات الشاذة عند ابن جني، والمقاييس والضوابط التي بينها في كتابه المحتسب: ولما كان المقصود من الكتاب هو بيان وجه القراءة

---

(1) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: على النجدي، طبعة: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مصر، 1435هـ- 1999م، (32/1).

القرآنية ومدى اتفاقها مع قواعد النحو واللغة ومعرفة مستندها اللغوي والصرفي اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد في مفهوم الشذوذ وتطوره التاريخي

المبحث الأول: المقاييس اللهجية "تعدد اللغات".

المبحث الثاني: المقاييس النحوية.

المبحث الثالث: المقاييس الصرفية.

ثم ختمت بخاتمة أجملت فيها ما انتهى إليه البحث.

التمهيد: معنى الشذوذ وتطوره التاريخي

الشذوذ لغة: الانفراد، يقال شذ يشِذ ويشُذ شذوذا: انفرد عن الجمهور وندر، وكذلك كل شيء منفرد، فهو شاذ [1].

ويدور معنى الشذوذ في اللغة حول : الانفراد والندرة والتفرق والافتراق، قال ابن جني: "وأما مواضع "ش ذ ذ" في كلامهم .كلام العرب .فهو التفرق والتفرد" [2].

والقراءة الشاذة: ما صح سندها، ووافقت العربية، وخالفت الرسم، وقيل: القراءة الشاذة : هي كل قراءة فقدت الأركان الثلاثة أو واحدا منها[3].

ما هو الشاذ من القراءات؟ قسم العلماء القراءات من حيث التواتر وعدمه إلى ثلاثة أقسام: قسم متفق على تواتره وهو القراءات السبع، وقسم مختلف فيه وهو الثلاثة[4]؛ والصحيح المشهور أنه متواتر معلوم من الدين بالضرورة، وقسم متفق على شذوذه، وهو ما زاد على العشرة، قال القسطلاني (ت 923هـ):

---

(1) انظر: لسان العرب، ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت: 711هـ)، الناشر: دار صادر ، بيروت، الطبعة: 3،1414هـ (494/3).

(2) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، الناشر: الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة: 4، (1/ 97).

(3) منجد المقرئين ومرشد الطالبين محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (ت: 833 هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: 1، 1420هـ-1999م.

(4) القراءات الثلاث: هي قراءة أبي جعفر المدني (ت130هـ)، ويعقوب البصري (205هـ)، وخلف العاشر (229هـ).

"وأجمعوا على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على العشرة"[1]، وقال السبكي: "والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ"[2] وأجمع الأصوليون والقراء على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على العشر[3].

كما أجمعوا على أن الشاذ ليس بقرآن لعدم صدق حد القرآن عليه أو شرطه وهو التواتر[4]، والجمهور على تحريم القراءة به، وأنه إن قرأ به غير معتقد أنه قرآن بل لما فيه من الأحكام الشرعية، والأدبية، فلا كلام في جواز قراءته[5].

تطور الشاذ: كانت القراءات الصحيحة في القرون الأولى كثيرة والرواة لها أكثر؛ ثم ظهر بعد ذلك التخليط فيها وعسر الضبط، واشتبه الصحيح بالشاذ، فاقتصر الناس على القراءات التي توافق المصحف وعلى ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة به[6]، وكان وجود مصحف عثمان إيذانا بالحكم بالشذوذ على كل ما خرج عنه، ولم تعرف القراءات الشاذة على وجه التحديد إلا بعد وضع الضوابط للقراءة الصحيحة، وكان ذلك زمن إجماع الأمة على مصحف عثمان، فهو الحد الفاصل بين القراءات الشاذة والصحيحة.

هذا وقد مر مصطلح الشذوذ بمراحل عديدة، واشتهر في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، ولم يكن يخرج عن معناه اللغوي الذي هو الانفراد عن الجمهور، ولهذا كانوا يصفون القراءة بقراءة بعضهم، ومرة بالقراءة القليلة ومرة يخصون بها قارئا معينا. ثم أصبح مصطلح الشذوذ يطلق على القراءة التي يخالف بها القارئ ما أجمع عليه القراء، قال الفراء: وكان الكسائي يعيب قولهم: {فَلْيَفْرَحُوا} [يونس: 58] بالتاء لأنه وجده قليلا فجعله عيبًا[7].

---

(1) لطائف الإشارات، لفنون القراءات لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلّاني، تحقيق: مركز الدراسات طبعة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، المدينة المنورة، 1434هـ (1/ 137).

(2) انظر: شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد النويري، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 2003م، (89/2).

(3) المصدر السابق، (127/1).

(4) لطائف الإشارات، (1/ 132).

(5) التبيان في آداب حملة القرآن: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـ)، تحقيق: محمد الحجار، دار ابن حزم - بيروت - لبنان الطبعة: 3، 1994م (ص: 94).

(6) انظر: الإبانة عن معاني القراءات، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي تحقيق: عبد الفتاح شلبي، الناشر: دار نهضة مصر ، (ص: 86).

(7) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة: 1، (470/1).

وربما أقدم إشارة إلى الشذوذ بهذا المعنى ما جاء عن الإمام نافع بن أبي نعيم (ت169) عند ما قال: "قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شذ فيه واحد تركته"[1].

ولم يكن يسقطون مصطلح الشاذ على قراءات بعينها من قراءات القراء؛ فليس كل ما قرأ به ابن مسعود أو الأعمش شاذا؛ بل فيه ما هو شاذ وفيه ما هو موافق للجماعة[2].

وأيضا فإن حكم العلماء على بعض القراءات بالشذوذ إنما يريدون به الشذوذ النسبي بالنسبة إلى قارئ معين، مع أنها قد تكون صحيحة بالنسبة إلى قارئ آخر، مثل قراءة {وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ} [التوبة: 58] بضم الميم، فهي شاذة عن ابن كثير، وصحيحة مقروء بها بالنسبة إلى يعقوب [3].

وإذا انتقلنا إلى مطلع القرن الرابع نجد أن مصطلح الشذوذ بدأت تتضح معالمه وتنحصر أركانه. تمثل هذا في موقف إمام المفسرين أبي جعفر الطبري (ت: 310هـ)، حيث أطلق لفظ الشذوذ على ما خالف رسم المصحف أو الإجماع، ووصف قراءة ابن مسعود {وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ} بالدال بالشذوذ، فقال: "وغير جائز عندنا القراءة كذلك، لأن مصاحفنا بخلاف ذلك، وإنما خط مصاحفنا وإن كان بالنون لا بالدال ... فغير جائز لأحد تغيير رسم مصاحف المسلمين، وإذا لم يجز ذلك لم يكن الصحاح من القراءة إلا ما عليه قراء الأمصار دون من شذ بقراءته عنهم"[4].

وهكذا قام جهابذة الأمة وصناديد الأئمة فميزوا بين الصحيح والشاذ بأصول أصلوها وأركان فصلوها، وكان صحة الإسناد هو الأصل الأعظم والركن الأقوم في تلقي القراءات، قال أبو شامة (ت: 665هـ): "وذكر المحققون ضابطا حسنا في تمييز ما يعتمد عليه من القراءات وما يطرح، فقالوا: كل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختل أحد هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة"[5]، وبعد ما ألف ابن مجاهد كتاب السبعة بدأ الاهتمام جليا بتتبع القراءات الشاذة.

مصطلح الشذوذ عند ابن جني: يرى أن ما فوق السبعة هو الشاذ، وذكر في مقدمة كتابه أن القراءات على ضربين: ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه أبو بكر بن مجاهد كتابه

---

(1) المصدر السابق، (127/1).

(2) نقلا عن الإبانة لمي ابن أبي طالب القيسي، (ص: 38).

(3) انظر: النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (ت: 833 هـ) تحقيق: علي الضباع، الناشر: المطبعة التجارية، (279/2).

(4) جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: 1، 2000م، (17/ 42).

(5) إبراز المعاني من حرز الأماني، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف: بأبي شامة، الناشر: دار الكتب العلمية، (ص: 5).

الموسوم بقراءات السبعة، وضرب تعدى ذلك، فسماه أهل زمانه شاذًا؛ أي: خارجًا عن قراءة القراء السبعة، وهو الذي اعتنى بتوجيهه وتعليله في كتابه المحتسب: إذ يقول: "وأنا بإذن الله بادئ بكتاب أذكر فيه أحوال ما شذَّ عن السبعة" [1].

ويتضح أن ابن جني لم يكن مقتنعا بإطلاق مصطلح الشذوذ على كثير من القراءات التي اعتبرها من سبقه ضمن القراءات الشاذة، ولما كان مصطلح الشاذ مستهجنا والناس بطبعهم ينفرون منه لأنه يوحي بالخروج عما عليه الجمهور وحتى لا يظن أن هذا القسم من القراءات الذي سموه شاذا غير مستحسن ولا يؤخذ به نبه على أنه مع خروجه عن السبع صحيح الإسناد وكثير منه مساو في الفصاحة للمجمع عليه، وحاول أن يزيل هذا الوهم عن ذهن القارئ بقوله: "فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذًا، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبُّله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه، ومرضي من القول لديه"، ولهذا فالشاذ عنده على ضربين:

الأول: ما لم تثبت به رواية، يعني الضعيف الذي لم يصح سنده.

الثاني: ما خرج عن أقيسة التصريف التي يأخذ بها؛ فالشاذ عنده قد يكون من القراءات العشرية فقد ذكر في المحتسب كثيرا من القراءات العشرية من السبع ومن الثلاثة المكملة للعشر؛ وكان لقراءة أبي جعفر المدني الحظ الأوفر ثم قراءة يعقوب البصري[2].

كما أن ابن جني لم يذكر كل القراءات الشاذة لكثرتها وكثرة رواتها قال: "كتابنا هذا ليس موضوعًا على جميع كافة القراءات الشاذة عن قراءة السبعة؛ وإنما الغرض منه إبانة ما لطفت صفته، وأُغْرِبَتْ طريقته"[3].

المبحث الأول: المقاييس اللهجية "تعدد اللغات".

كان ابن جني معجبا بلسان العرب معظما للغة القرآن حاثا على التأمل في لطائفها وأسرارها يقول: "فانظر إلى هذه اللغة الكريمة وشرفها، وتلاقي هذه الأغراض اللطيفة وتعطفها، الأقدام تكاد تطؤها، والأفهام مع ثقوبها صافحة عنها" ويقول في وصف كلام العرب إنه "ألطف من السحر، وأنقى ساحة من مشوف الفكر، وأشد تساقطًا بعضًا على بعض، وأمس تساندًا نفلًا إلى فرض" [4].

---

(1) المحتسب، (34/1).

(2) ذكر للسبعة ما يزيد عن17 قراءة، ولأبي جعفر ما يزيد عن 35 قراءة، وليعقوب أكثر من 20 قراءة.

(3) المحتسب، (35/1).

(4) المحتسب، (1/ 93).

والقراءات القرآنية هي المرآة الصادقة التي تعكس الواقع اللغوي الذي كان سائدا في شبه الجزيرة العربية وهي أصل المصادر جميعها في معرفة اللهجات العربية[1] التي لا يمكن حصرها، يروى عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير"[2]، وقد وجه ابن جني كثيرا من القراءات اعتمادا على وجوه الاختلاف بين اللهجات العربية، وجمهور العلماء يستعملون كلمة لغة على ما يعبر عنه الان بلفظة لهجة فيقولن لغة تميم ولغة الحجاز ولغة طيء ...[3]

ومن ذلك {يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا} [الأعراف: 57] قرأ ابن عامر من السبعة: {نُشْرًا} بضم النون وجزم الشين، قال أبو الفتح: أما "نُشْرًا" فتخفيف "نُشُرًا" في قراءة العامة، والنُّشُر جمع نَشُور؛ لأنها تَنْشُر السحاب وتستدرُّه، والتثقيل أفصح؛ لأنه لغة الحجازيين، والتخفيف في نحو ذلك لتميم[4].

ومنه {فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ} [الأنعام: 108] قرأ يعقوب {عُدُوًّا} بضم العين، والدال، وتشديد الواو، مثل "عُلُوًّا" على وزن "فُعُول" فأدغمت الواو المدية في الواو التي هي لام الكلمة، قال ابن جني: العَدْوُ والعُدُوُّ جميعًا: الظلم والتعدي للحق، ومثلهما العدوان والعداء[5]؛ فهما لغتان في المصدر بمعنى واحد، يقال: عَدا فلان عَدْوًا وعُدُوًّا، إذا جاوَزَ الحَدَّ في الظلم.

ومنه أيضا: {وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كثيرا} [يس: 62] قرأ روح: {جُبُلًّا} بضم الجيم والباء، واللام مشددة[6]، وهذه لغة من اللغاتٌ في هذه اللفظةِ[7]، قال ابن أبي مريم: "والوجه أنها لغات: الجُبُلُ والجُبْل والجُبُلُّ والجِبِلُ ومعنى جميعها: الخلق، يقال: جبله الله، إذا خلقه فهو مجبول"[8]، ومثل ذلك "العدوة" بالضم والكسر، وقرأ: "بالعَدْوَةِ" قتادة والحسن وهي لغة ثالثة، كقولهم: في اللبن رِغوة ورَغوة ورُغوة. ولها نظائر مما جاءت فيها فُعْلة وفِعْلة وفَعْلة، منه قولهم: له صِفوة مالي وصَفوته وصُفوته[9].

(1) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، مكتبة المعارف الطبعة، 1، 1999م، (ص: 101).

(2) الخصائص، (386/1).

(3) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام النعيمي، وزارة الثقافة والاعلام العراقية، دار الرشيد، الطبعة:1، 1980م (261).

(4) المحتسب، (1/ 255).

(5) المحتسب، (1/ 226).

(6) اكتفى ابن جني بعرض القراءة فقط ولم يوجهها وأحال على لفظ الشعراء ولم يقل فيه شيء. المحتسب (2/ 216)، (2/ 132).

(7) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: 756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، (282/9)، لطائف الإشارات، (8/ 3474).

(8) الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أبي مريم، تحقيق: عمر الكبيسي، الناشر: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن جدة، الطبعة: 1، 1993م ، (3/ 1078).

(9) انظر: المحتسب، (1/ 280).

ومن ذلك قراءة أبي جعفر : {هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ} [المؤمنون: 36] بكسر التاء غير منونة، و{هَيْهَاتَ} اسم فعل بمعنى "بعد" وقرئت بفتح التاء وكسرها، أما الفتح -وهي قراءة العامة- فعلى أنه واحد، وهو اسم سمي به الفعل في الخبر، وهو اسم "بَعُدَ"، كما أن شتان اسم "افترق" وأوَّتَاه اسم "أتألم"... ومن كسر فقال: "هيهاتٍ" منونا أو غير منون فهو جمع هيهات وأصله هيْهيات: إلا أنه حذف الألف، لأنها في آخر اسم غير متمكن، كما حذفت ياء الذي في التثنية إذا قلت: اللذان وألف ذا إذا قلت: ذان[1]، والقراءة بالكسر لغة تميم وأسد، والقراءة بالفتح لغة أهل الحجاز [2].

* ومن ذلك قراءة: {أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ} [النجم: 19] حيث قرأ رويس عن يعقوب بتشديد التاء مع المد للساكنين.

قال أبو الفتح: روينا عن قطرب: كان رجل بسوق العكاظ يلت السويق والسمن عند صخرة، فإذا باع السويق والسمن صب على الصخرة، ثم يلت. فلما مات ذلك الرجل عبدت ثقيف تلك الصخرة، إعظاما لذلك الرجل صاحب السويق، فهو اسمُ فاعلٍ في الأصل غَلَبَ على هذا الرجلِ[3]، قال ابن عاشور: "وقرأه رويس بتشديد التاء وذلك لغة في هذا الاسم"[4].

ومما ورد من ذلك: {وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ} [هود: 114] قرأ أبو جعفر {وَزُلُفًا} بضم اللام، جمع زليف، لأنه قد نطق بزليف، وفعيل يجمع على "فُعُل" نحو: رغيف ورغُف وقضيب وقضُب [5]، ويجوز أن يكون واحده" زلفة" لغة، كبُسُرة وبُسُر، في لغة من ضم السين [6].

ومن ذلك قراءة أبي جعفر : {لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ} [النحل: 7] بفتح الشين {بِشَقِّ} قال أبو الفتح: الشَقّ، بفتح الشين بمعنى الشِقّ بكسرها وكلاهما المشقة، قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد لعمرو بن مِلْقَط وهو جاهلي:

---

(1) المحتسب، (2/ 91).

(2) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت: 745هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت الطبعة: 1420هـ، (404/6).

(3) المحتسب، (2/ 294)، الدر المصون، (10/ 92).

(4) التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت 1393هـ) الناشر: الدار التونسية للنشر، تونس: 1984، (27/ 104).

(5) انظر: التبيان في اعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري (ت: 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(718/2)، لطائف الإشارات، (2468/6).

(6) المحتسب ، (1/ 330).

والخيل قد تجشم أربابها الشّ *** قّ وقد تعتسف الراوية

بفتح الشين، وكلاهما من الشَّق في العصا ونحوها؛ لأنه آخذ منها وواصل إليها. كالمشقة التي تلحق الإنسان، فالشق بالكسر والفتح لغتان في معنى المشقة، قال ابن عاشور: "وقرأ أبو جعفر إلا بشق الأنفس- بفتح الشين- وهو لغة في الشق المكسور الشين" [1].

ومن ذلك قراءة يعقوب: **{وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ}** [النور: 11] بضم الكاف، فمن قرأ كذلك أراد عُظْمَهُ، ومن كسر فقال: "كِبْرَهُ" أراد وزره وإثمه، قال قيس بن الخطيم:

تَنَامُ عنْ كُبْرِ شَأْنِهَا فَإذَا ... قَامَتْ رُوَيْدًا تَكَادُ تَنْغَرِفُ

أي: عن معظم شأنها[2]، ويروى عن الكسائي ـ سابع السبعة ـ أنه قال: "لو قرأت على قياس العربية، لقرأت "كبره" برفع الكاف، لأنه أراد عظمه". فهما لغتان عند جمهور أئمة اللغة، وابن جني و معه الزجاج: يفرقان بينهما فالمكسور: بمعنى الإثم، أي: تولى الإثم بحديث الإفك، وقيل: البداءة بالإفك والمبادرة إليه والسبق والادعاء والإشاعة. والمضموم: معظم الشيء[3].

ومن مظاهر التنوع اللغوي: الاختلاف في المادة المعجمية للقراءة القرآنية الذي ينتج عنه التوسع اللغوي ويُخلِّف ثراء في المعاني المستنبطة من الآية فكل قراءة بمثابة آية. ومن ذلك قراءة أبي جعفر: **{اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ}** [الحج: 5] {وَرَبَأَتْ} بالهمز.

قال أبو الفتح: المسموع في هذا المعنى رَبَتْ؛ لأنه من ربا يربو: إذا ذهب في جهاته زائدا، وهذه حال الأرض إذا ربت. وأما الهمز فمن: رَبَأْتُ القوم: إذا أشرفتَ مكانا عاليا لتنظر لهم وتحفظهم.

وأما قراءة أبي جعفر أخذه من: ربأتُ القوم، أي: كنت لهم طليعة، فهذه القراءة راجعة بمعناها إلى معنى ما عليه قراءة الجماعة، وذلك أن الأرض إذا ربت ارتفعت، والرابئ أيضا كذلك؛ لأنه هو المرتفع. ومنه الربيئة، وهو طليعة القوم وذلك لشخوصه على الموضع المرتفع [4].

ومن ذلك قراءة أبي جعفر: **{وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ}** [النور: 22]

{يَأْتَلِ} بهمزة مفتوحة بين التاء واللام مع تشديد اللام مفتوحة على وزن يَتَفَعَّلُ، قال أبو الفتح: تأَلَّيْتُ على كذا إذا حلفتُ، والأَلْوَةُ والإِلْوَةُ والأُلْوَةُ والأَلِيَّةُ: اليمين، أي: ولا يحلف أُولُو الفضل منكم والسعة ألا

---

(1) التحرير والتنوير، (14/ 106).

(2) المحتسب، (2/ 104).

(3) التحرير والتنوير، (14/ 106).

(4) المحتسب، (2/ 74)، (2/ 247).

يؤتوا أُولي القربى. ومن قرأ: "وَلا يَأْتَلِ" فمعناه: ولا يقصر، وهو يفتعل من قولهم: ما أَلَوْتُ في كذا أي: ما قصرت [1].

فالآية على قراءة أبي جعفر تنهى أهل الفضل والسعة عن القسم والحلف بعدم الإحسان إلى ذوي القربى وغيرهم وإن كانت بينهم شحناء لجناية اقترفوها.

وعلى قراءة الجمهور تكون بمعنى قصر، ومنه لم آل جهدا أي: لم أقصر، فهي تنهى عن مجرد التقصير في الإحسان لذوي القربى وغيرهم.

ومن ذلك قراءة أبي جعفر: **{لَنَحْرُقَنَّهُ}** [طه: 97] بفتح النون وضم الراء، مضارع من حرق الثلاثي، من باب نصر، "يقال: حَرَقْتُ أحْرُق وأحْرِقُ إذا بردت الشيء" [2]، قال أبو الفتح: حرقْتُ الحديدَ: إذا بردتَه، فتحاتَّ وتساقَطَ. ومنه قولهم: أنه لَيَحْرُق عليَّ الأرَّم، أي: يحك أسنانه بعضها ببعض غيظًا عليَّ.

فكأن "لنَحْرُقَنَّه" على هذا: لنَبْرُدنَّه ولنَحُتَّنَّه حتًّا، ثُمَّ، لَنَنسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا، ومن ذلك عندي تسميتهم هذا الزورق حراقة، وهو كقولهم لها: سفينة؛ لأنها تَسْفِنُ وجه الماء، فكذلك تَحْرُقُه أيضًا [3].

ومن ذلك: **{وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ}** [يوسف: 23] بالهمز وضم التاء، قراءة سبعية قرأ بها ابن عامر من رواية هشام[4].

قال أبو الفتح: وأما "هِئْتُ" بالهمز وضم التاء فَفِعْل، يقال فيه: هِئْتُ أَهِيءُ هيئة كجئت أجيء جيئة؛ أي: تهيأت، من الهيئة، كأنها قالت: تهيأت لك[5]، وقالوا أيضًا: هِئْتُ أَهَاءُ كخفت أخاف، هذا بمعنى خذ [6].

---

(1) المحتسب، (2/ 106).

(2) معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري ، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311هـ) تحقيق: عبد الجليل شلبي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: 1، 1988 م، (3/375).

(3) المحتسب، (2/ 58).

(4) السبعة في القراءات، أحمد بن موسى أبو بكر ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف مصر، الطبعة: 2، 1400هـ، (ص: 347).

(5) انظر: معاني القرآن للفراء، (2/ 40).

(6) المحتسب، (1/ 337).

ورد بعض العلماء هذه القراءة بحجة أنها لم تسمع عن العرب، قال أبو عبيدة سئل أبو عمرو فقال نبسي أي: باطل، جعلها من "تهيأت" اذهب فاستعرض العرب حتى تنتهى إلى اليمن هل أحد يقول: هئت لك؟ [1].

ولم يلتفت كثير من المتقدمين وجميع المتأخرين إلى هذه الطعون وانتهوا إلى أن "هئت" تكون فعلا ماضيا والتاء فيه ضمير المتكلم بمعنى: تهيأت، "وهو على هذا فعل من هاء يهاء مثل: شاء يشاء، ويهيء مثل: فاء يفيء. والمعنى: تهيأت لك، أو خلقت ذا هيئة لك، واللام متعلقة بالفعل"[2]، وأبو حيان لا يستبعد أن تكون اسم فعل أمر على جميع القراءات. وذكر ابن الجزي أن القراءات "كلها لغات في هذه الكلمة، وهي اسم فعل بمعنى هلم، وليست في شيء منها فعلا، ولا التاء فيها ضمير متكلم ولا مخاطب"[3].

المبحث الثاني: المقاييس النحوية

اعتنى ابن جني عناية كبيرة بالقواعد الكلية والأبواب العامة، فكان ممن أسهم بجهد كبير في خدمة القراءات وتوجيهها بناء على قواعد اللغة العربية ومقاييسها النحوية، ولم يجعل النحو مقتصرا على أواخر الكلم بل درس نظام الجملة ودرس العلاقات المطردة بين الجمل فكانت نظرته للنحو نظرة شاملة؛ فقد عرف النحو بأنه "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره"[4] وأورد طائفة من أصول العربية وقواعدها العامة دعته دواعي الاحتجاج إلى إيرادها في مواطن شتَّى من كتابه المحتسب، مثل: العرب إذا نطقت بالأعجمي خلَّطت فيه، ويجوز مع طول الكلام ما لا يجوز مع قصره.

والمتتبع لكتاب المحتسب يلحظ أن أغلب التوجيهات كانت تقوم على المقاييس النحوية؛ ومرد ذلك تعدد الوجوه الإعرابية للقراءات العشرية.

ومن هنا عاب ابن جني على من يرد القراءات ويتوقف عن الأخذ بها اعتمادا على قوة الوجه اللغوي، فقال: "فأما أن نتوقف عن الأخذ به؛ لأن غيره أقوى إعرابًا منه فلا؛ وقال: "ليس ينبغي أن يُطلَق على شيء

---

(1) مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت: 209هـ) تحقيق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى، القاهرة، الطبعة: 1381هـ (1/ 306).

(2) التبيان في إعراب القرآن، (2/ 728).

(3) النشر ، (2/ 295).

(4) الخصائص (1/ 35).

له وجه في العربية قائم - وإن كان غيره أقوى منه- أنه غلط"[1]، والمنهج السليم في التعامل مع القراءات القرآنية أن ما خالف منها قواعدهم صححوا بها تلك القواعد [2]، ومن هذه:

العطف على الضمير: ومنه قراءة يعقوب: {**فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ**} [يونس: 71] مكسورة الميم ورفع "شركاؤكم.

فرفع عطفا على الضمير في "أَجْمِعوا" أي: أجمعوا أنتم وشركاؤكم، "وساغ عطفه عليه من غير توكيد للضمير في {أَجْمِعُوا} من أجل طول الكلام بقوله: {أَمْرَكُمْ} وعلى نحو من هذا يجوز أن تقول: قم إلى أخيك وأبو محمد، واذهب مع عبد الله وأبو بكر، فتعطف على الضمير من غير توكيد وإن كان مرفوعًا ومتصلًا؛ لما ذكرنا من طول الكلام بالجار والمجرور"[3] وحسن العطف في الآية للفصل بالمفعول.

ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف، تقديره: "وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم"[4]، فتغيير الحركة الإعرابية أدى إلى تغيير الإعراب دون المعنى.

ومن ذلك أيضا قراءة يعقوب: {**وَ اتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ**} [الشعراء: 111] {وَأَتبَاعُكَ} بقطع الهمزة وسكون التاء وألف بعد الباء ورفع العين، جمع تابع [5].

قال أبو الفتح: تحتمل هذه القراءة ضربين من القول مختلفي الطريق، إلا أنهما متفقا المعنى.

أحدهما: أن يكون "وأتباعك" مرفوع بالابتداء، والأرذلون خبر.

والآخر: أن يكون "وأتباعك" معطوفا على الضمير في "نؤمن"، أي: أنؤمنُ لك نحن وأتباعك الأرذلون؟ فالأرذلون إذًا وصف للأتباع، وجاز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد؛ لما وقع هناك من الفصل. وهو قوله: "لك"، فصار طول الكلام به كالعوض من توكيد الضمير بقوله: نحن، [6] لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ولا تأكيد، لا يجوز عند البصريين إلا ضرورة.

---

(1) المحتسب، (1/ 33)، (1/ 236)، لكنه لم يأخذ بهذه القاعدة فقد رد بعض القراءات ورماها بالقبح تارة، كما حكم بشذوذها تارة أخرى محتكما في ذلك إلى أصول التصريف ومقاييس اللغة وقواعد النحاة.

(2) فليست القراءة متوقفة على مذهب البصريين والكوفيين بل إذا صحت وتواترت فهي أكبر حجة على قواعدهم.

(3) المحتسب، (1/ 314).

(4) انظر: معاني القرآن للفراء، (1/ 473) والبحر المحيط، (179/5)، والدر المصون، (243/6).

(5) التذكرة في القراءات، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، الناشر: الزهراء للإعلام العربي، الطبعة: 2، 1991م، (2/ 580)، الموضح لابن أبي مريم، (2/ 943).

(6) المحتسب، (2/ 131).

ومن ذلك أيضا قراءة يعقوب: **{وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ}** [التوبة: 100] بالرفع في {وَالْأَنْصَارِ}.

استشكل بعضهم الرفع من الناحية الإعرابية، لأنه مرفوع بعد مجرور؛ فهل هو مبتدأ؟ وعلى أي شيء عطف إذا كان معطوفا.

قال أبو الفتح: الأنصار معطوف على قوله: "وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارُ"، فأما قوله: {وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ} فيجوز أن يكون معطوفًا على "الأنصار" في رفعه وجره، ويجوز أن يكون معطوفًا على "السابقون"، وأن يكون معطوفًا على "الأنصار" لقربه منه.

في حين ذهب ابن جرير إلى ترجيح قراءة الجر باعتبار المعنى، وأن السابق كان من الفريقين جميعًا، من المهاجرين والأنصار، وإنما قصد الخبر عن السابق من الفريقين، دون الخبر عن الجميع[1].

البناء للمفعول: يرى ابن جني أن الفعل إذا بُني للمفعول لم يلزم أن يكون ذلك للجهل بالفاعل؛ بل ليعلم أن الفعل قد وقع به، ويقول: إن قولنا: ضرب زيد ونحوه لم يترك ذكر الفاعل للجهل به، بل لأن العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل بزيد، عرف الفاعل بهن أو جهل[2]، فالغرض في نحو هذا أن الفاعل إذا بني للمفعول إنما هو الإخبار عن وقوع الفعل به حسب، وليس الغرض فيه ذكر من أوقعه به.

ومنه أيضا قراءة أبي جعفر: **{مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ}** [الفرقان: 18]، {نُتَّخَذَ} بضم النون، مبنيا للمفعول، قال أبو الفتح: أما إذا ضمت النون فإن قوله: "مِن أَولياء" في موضع الحال، أي: ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء، ودخلت "من" زائدة لمكان النفي، كقولك: اتخذت زيدا وكيلا، فإن نفيت قلت: ما اتخذت زيدا من وكيل. وكذلك أعطيته درهما، وما أعطيته من درهم، وهذا في المفعول [3]، فجاء جر الحال بمن الزائدة، والمعنى ما كان ينبغي "أن يتخذنا الناس أولياء لهم من دونك"، فموقع من دونك موقع الحال من ضمير نتخذ، والمعنى عليه: أنهم يتبرؤون من أن يدعوا الناس لعبادتهم، وهذا تسفيه للذين عبدوهم ونسبوا إليهم موالاتهم[4].

---

(1) جامع البيان، 14/ 439).

(2) المحتسب (2/ 284).

(3) المحتسب، (120/2).

(4) التحرير والتنوير، (18/ 340)

وتبدو قراءة أبي جعفر أوضح في السياق، إذ المطلوب ليس تبرئة المعبودات من عبادة غير الله، بل المطلوب تنزيه المعبود سبحانه من وجود شريك له [1].

ومن ذلك قراءة **{فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ}** [محمد: 22] قرأ رويس {تُوُلِّيتُمْ} بضم التاء والواو، وكسر اللام[2]، على البناء للمفعول، إن وليتم أمور الناس، بمعنى: الولاية على شئون العباد، يقال تَولَّيتُ فلانا ووَلَيته إذا صرت واليا عليه، قال أبو الفتح: قال أبو حاتم: معناه إن تولاكم الناس [3].

البناء للفاعل وإضماره : كثر إضمار الفاعل لدلالة الكلام عليه، حتى قال ابن جني: "إضمار الفاعل للدلالة عليه واسعٌ فاشٍ عنهم، منه أنهم يقولون: إذا كان غدًا فائتني؛ أي: إذا كان ما نحن عليه من البلاء في غد فائتني، ومثله أيضًا: "مَن كذب كان شرًّا له" أي: كان الكذب شرًّا له، فأضمر المصدر لدلالة المثال عليه" [4]، ومن أمثلة ذلك:

{فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ} [سبأ: 23] قرأ ابن عامر ويعقوب بفتح الفاء والزاي المشددة على البناء للفاعل[5]، قال ابن جني: فأما "فَزَّعَ" و"فَرَّغَ [6]" ففاعلاهما مضمران: إن شئت كان اسمَ الله تعالى، أي: كشفَ اللهُ عن قلوبهم. وإن شئت كان ما هناك من الحال، أي: فَرَّغَ أو فَزَّعَ حاضر الحال عن قلوبهم، وإضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثير واسع[7].

والتقدير : حتى إذا فزع الله عن قلوبهم، أي: أزال الفزع عنها، يقال رجل مفزع أي شجاع؛ كأنه أزيل الفزع عن قلبه[8]، وقراءة الجمهور: {فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ} أي: كُشِف عنها.

ومن ذلك قراءة يعقوب: **{وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ}** [البقرة: 269] بكسر التاء {يُؤْتِ} على أن الفاعل فيه اسم الله تعالى؛ أي: ومَن يُوت الله الحكمة، و"مَن" منصوبة على أنها المفعول الأول والحكمة المفعول الثاني، كقولك: أيَّهم تعطي درهمًا يشكرك [9].

---

(1) القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية، محمد حبش، الناشر: دار الفكر ، دمشق، الطبعة: 1، 1999م (ص: 213).

(2) التذكرة في القراءات ، (2/ 684).

(3) المحتسب، (2/ 272).

(4) المحتسب، (1/ 170)، (1/ 213)، (2/ 326).

(5) النشر، (351/2).

(6) فرغ بالغين قراءة شاذة خارجة عن العشرة. نسبها ابن جني للحسن وقتادة وأبو المتوكل.

(7) المحتسب، (2/ 192)

(8) الوضح لابن أبي مريم، (1054/3).

(9) المحتسب، (1/ 143).

فقراءة يعقوب بصيغة البناء للفاعل، والضمير الذي في فعل يؤت عائد إلى الله تعالى، وحينئذ فالعائد ضمير نصب محذوف والتقدير: ومن يؤته الله [1]، وإظهار في مقام الإضمار لإظهار الاعتناء بشأنها وللإشعار بعلة الحكم[2].

فوجه ابن جني هذه القراءة بأن الفاعل فيها اسم الله تعالى، و"من" منصوبة على أنها مفعول أول، و"الحكمة" مفعول ثاني.

الحذف: تحدث ابن جني كثيرا عن الحذف في اللغة وتناوله في باب شجاعة العربية استهله بقوله : "قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته، بل يرى أن المحذوف إذا دل الدليل عليه كان في حكم الملفوظ به[3]، والحذف عنده مشروط بدلالة اللفظ عليه مشيرا إلى عدم جوازه إذا كان سببا في غموض المعنى لتنافيه مع البيان القرآني[4]، ومن ذلك حذف المفعول به والمضاف والمبتدأ.

حذف المفعول به: لما كان حذف المفعول به: من أوجه الإعجاز الذي تفرد به البيان القرآني وبه تكثر لطائفه وتدق أسراره، احتفل به ابن جني كثيرا وكشف عن أسراره البلاغية وأغراضه البيانية بل جعله دليلا على قوة عربية الناطق به، فقال: "وحذف المفعول كثير، وفصيح، وعذب. ولا يركبه إلا من قوى طبعه، وعذب وضعه" [5].

وقال: "وعلى ذكر حذف المفعول فما أعرَبه وأعذَبه في الكلام! "وذلك إذا كان هناك دليل عليه" ألا ترى إلى قوله تعالى: {وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ} أي: تذودان إبلهما، ولو نطق بالمفعول لما كان في عذوبة حذفه ولا في علوه" [6].

ومن أمثلة ذلك في المحتسب: **{يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا}** [التوبة: 37] قرأ يعقوب {يُضِلُّ} بضم الياء وكسر الضاد مبنيا للفاعل، من أضل، وفي الفاعل وجهان: إن شئت كان الفاعل اسم الله تعالى مضمرًا؛ أي:

---

(1) التحرير والتنوير، (3/ 64).

(2) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: 982هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (1/ 262).

(3) الخصائص، (2/ 362)، (285/1).

(4) انظر: الخصائص، (2/ 362).

(5) المحتسب، (2/ 335).

(6) المحتسب، (333/1)،(1/ 125).

يُضل الله الذين كفروا، وإن شئت كان الفاعل "الذين كفروا" وعلى هذا فالمفعول محذوف، تقديره: يُضِل به الذين كفروا أولياءَهم وأتباعَهم[1].

ومنه أيضا ﴿تَنبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: 20] قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس، بضم التاء وكسر الباء متعد، والمفعول محذوف: تنبت ثمرها أو جناها[2]، قال أبو الفتح: "قد حذف مفعولها، أي: تنبت ما تنبته ودهنها فيها. وذهبوا في قول زهير:

حتَّى إذا أنْبَتَ البَقْلُ *** ...

إلى أنه في معنى نَبَتَ وأنها لغة: فَعَلْت وأفْعَلَت. وقد يجوز أن يكون على هذا أي: محذوف المفعول، أي: حتى إذا أنبتَ البقلُ ثمرَهُ. ويؤكد ذلك أيضا قراءة عبد الله: "تَخْرُجُ بالدُّهنِ". أي: تخرج من الأرض ودهنها فيها، وضعف القول بزيادة حرف الجر هنا فقال:

"فأما من ذهب إلى زيادة الباء، أي: تنبِت الدهن، فمضعوف المذهب، وزائد حرفا لا حاجة به إلى اعتقاد زيادته مع ما ذكرناه من صحة القول عليه"[3].

فقد وجه ابن جني هذه القراءة على حذف المفعول؛ أي: تنبت ما تنبته ودهنها فيها فيكون الجار والمجرور "بالدهن" في موضع نصب حال، ثم يختم بقوله: "وما أكثر وأعذب وأعرب حذف المفعول وأدله على قوة الناطق به".

ومن هذا القبيل ما جاء عنه في توجيه قراءة: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: 1] قرأ يعقوب {لَا تَقَدَّمُوا} بفتح التاء والقاف والدال، قال أبو الفتح: "لا تفعلوا ما تؤثرونه، وتتركوا ما أمركم الله به. وهذا هو معنى القراءة العامة: {لا تُقَدِّمُوا}، أي: لا تقدموا أمرا على ما أمركم الله به، فالمفعول هنا محذوف كما ترى[4].

فقراءة يعقوب: من تقدم فلان ضد تأخر، فهي نهي وأصله تتقدموا بتاءين فحذفت الثانية لاجتماعهما، والمعنى: لا تتسارعوا عنده بالقول أو بالفعل[5].

---

(1) انظر: لطائف الإشارات، (5/ 2318)، المحتسب، (1/ 289)، الموضح، لابن أبي مريم، (2/ 594).

(2) انظر: التبيان في إعراب القرآن، (2/ 952).

(3) المحتسب، (2/ 89)، وقال بزياده في توجيه: "يذهب بالأبصار" بضم الياء. المحتسب، (2/ 115).

(4) المحتسب، (2/ 278).

(5) الموضح، (2/ 278).

ومن ذلك قراءة حفص من السبعة، و يعقوب من العشرة، **{لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا}** [القصص: 82] {لَخَسَفَ} بفتح الخاء والسين مبنيًا للفاعل.

قال أبو الفتح في توجيهها "الفاعل اسم الله، والمفعول محذوف، أي: لخسف الله بنا الأرض، وقد كررنا ذِكر حُسن حذف المفعول به"[1].

قال ابن أبي مريم "والوجه أنه فعل سمي فاعله، وفاعله هو الله تعالى وتقدم ذكر الله في {لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ} فإسناده إلى فاعله الذي تقدم ذكره أولى، وخسف متعد يقال: حسف الله الأرض"[2].

حذف المضاف: كثر حذف المضاف في اللغة العربية حتى بات معروفا عند أهل اللغة، وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب إذ الغرض الدلالة على المعنى، وذكر ابن جني أن في القرآن منه زهاء الألف[3].

وقد جعل من ذلك قراءة أبي جعفر : **{حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهَ}** [النساء: 34] بنصب لفظ الجلالة، وقال: "هو على حذف المضاف؛ أي: بما حفظ دين الله وشريعة الله وعهود الله، ومثله: {إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ} أي: دين الله وعهود الله وأولياء الله، وحَذْفُ المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة، وأستغفر الله، وربما حَذفت العرب المضاف بعد المضاف مكررًا؛ أُنسًا بالحال ودلالة على موضوع الكلام، كقوله عز وجل: {فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ} أي: من أثر حافر فرس الرسول" [4].

فالمضاف محذوف على هذه القراءة، والتقدير: دين الله، أو أوامر الله، أو حق الله، وتقدير المضاف هنا متعين، لأن الذات المقدسة لا ينسب حفظها الى أحد[5].

حذف المبتدإ: ومن ذلك **{لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ}** [القيامة: 1] قرأ ابن كثير بحذف الألف التي بعد اللام، على أنه إجاب لا نفي، واللام لام الابتداء للتأكيد، أو جواب قسم مقدر، دخلت على مبتدأ محذوف، أي: لأنا أقسم.

قال أبو الفتح: وينبغي أن تكون هذه اللام لام الابتداء، أي: لأنا أقسم بيوم القيامة، وحذف المبتدأ للعلم به" وقال: فهذا هو الذي ينبغي أن تحمل عليه هذه القراءة، ولا ينبغي أن يكون أراد النون للتوكيد،

---

(1) المحتسب، (156/2).

(2) الوضح، (988/2).

(3) الخصائص، (1/ 193).

(4) المحتسب، (1/ 188).

(5) انظر: البحر المحيط، (3/ 625).

لأن تلك تختص بالمستقبل، لأن الغرض إنما هو الآن مقسم، لا أنه سيقسم فيما بعد، ولذلك حملوه على زيادة "لا" وقالوا: معناه: أقسم بيوم القيامة، أي أنا مقسم الآن، ولأن حذف النون هنا ضعيف خبيث" [1].

حذف حرف النداء: ومن ذلك **{وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ}** [الأنعام: 74] قرأ يعقوب {آزَرَ} بالضم، قال أبو الفتح: أما "آزَرُ" فنداء"[2]، يعني منادى حذف منه حرف النداء، "وآزر اسم علم فلذلك جاز حذف حرف النداء منه" [3].

ومنه قراءة أبي جعفر: {قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ} [الأنبياء: 112] بضم الباء، والألف ساقطة على أنه نداء مفرد.

قال أبو الفتح: هذا عند أصحابنا ضعيف، أعني حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفا لأي. ألا تراك لا تقول: رجل أقبل؛ لأنه يمكنك أن تجعل الرجل وصفا لأي فتقول: يأيها الرجل ... وعلى هذا جاء في المثَل، افتدِ مخنُوق، وأصبِحْ ليل، وأطرِقْ كَرا. يريد يا مخنوق، وياليل، ويا كروان [4].

واستبعده الشاطبي فقال: "وقد حمل ابن جني القراءة على أنها مثل: "افتدِ مخنُوق"، "وأصبِحْ ليل" (يعني منادى نكرة)، والأظهر خلافه" [5].

والحق أنها من اللغات الجائزة في مثل: ياغلامي وهي أن تنبه على الضم ناويا الإضافة فمعنى: رب "يارب"، قال السمين الحلبي: "ليس هذا من المنادى المفردِ، بل نَصَّ بعضُهم على أنَّ هذه بعضُ اللغاتِ الجائزةِ في المضافِ إلى ياء المتكلم حالَ ندائه"[6].

فتح إن وكسرها: ومن أمثلة ذلك قراءة أبي جعفر: **{وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ}** [يونس: 4] بالفتح في {أَنَّهُ} على تقدير اللام أو خبر لمحذوف، قال أبو الفتح: إن شئت كان تقديره: وعد الله حقًّا؛ لأنه يبدأ الخلق ؛ أي: من قدرَ على هذا الأمر العظيم فإنه غني عن إخلاف الوعد، وإن شئت كان تقديره: أي وَعَدَ الله وعدًا

---

(1) المحتسب، (2/ 341).

(2) المحتسب، (1/ 223).

(3) الموضح ، (256/1).

(4) المحتسب، (2/ 70).

(5) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي اسحاق الشاطبي، طبعة: معهد البحوث بجامعة أم القرى مكة، الطبعة: 1، 2007م، (337/5).

(6) الدر المصون، (8/ 218).

حقًّا أنه يبدأ الخلق ثم يعيده، فتكون "أنه" منصوبة بالفعل الناصب لقوله: "وعدًا"[1]، فوجه القراءة بتوجيهين:

الأول: على تقدير حرف الجر وهو اللام، قال الزجاج: "فمن فتح فالمعنى: إليه مَرْجعُكم جميعاً لأنه يبدأ الخلق"[2].

الثاني: منصوب بالفعل الناصب لقوله "وَعَدَ الله" فالمعنى: وعد الله وعدا فيكون وعد الله بدلا مطابقا أو عطف بيان.

ومن ذلك قراءة أبي جعفر: **{إِنْ يُوحَى إِلَيَّ إِلَّا أَنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ}** [ص: 70] بكسر ألف {إِنَّمَا} على الحكاية، أي: ما يوحى إليَّ إلا أن أقول لكم إنما أنا نذير، فجعل "إن" وما بعدها نائب فاعل .

قال أبو الفتح: هذا على الحكاية، حتى كأنه قال: إن يوحى، أي: إن يقال لي: إلا أنت نذير مبين، فإن قيل: فإذا كان حكاية فقد كان يجب أن يرد اللفظ عينه، وهو لم يقل له: أنا نذير مبين، فهلا أعاده البتة، فقال: إن يوحي إلا أنت نذير مبين؟ قيل: هذا أراد، إلا أنه إذا قال: إلا إنما أنا نذير مبين فكأنه قد قال: أنت نذير مبين، ألا تراك تقول لصاحبك: أنت قلت: إنك شجاع، فزدت الحرف، وهو لم يقل: إنك شجاع، وإنما قال: أنا شجاع.

وعلة تحريف هذا الحرف الواحد من الجملة المحكية أنك مخاطب له، فغلب لفظ الخطاب الحاضر اللفظ - المقتضي لقوة الحاضر على الغائب[3].

التذكيروالتأنيث: اعتنى علماء اللغة بظاهرة التذكير والتأنيث وجعلوا التذكير أصلا والتأنيث فرعا قال سيبويه : "واعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكنا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير..."[4]، وهناك قراءات عشرية تنوعت فيها القراءة بين التذكير والتأنيث، ومن هذا القبيل قراءة أبي جعفر: **{مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ}** [المجادلة: 7] {يَكُونُ} بالتاء، قال أبو الفتح: التذكير الذي عليه العامة هو الوجه؛ لما هناك من الشياع وعموم الجنسية، كقولك: ما جاءني من امرأة، وما حضرني من جارية، وأما

---

(1) المحتسب، (1/ 307).

(2) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، (3/ 7).

(3) المحتسب، (2/ 234).

(4) الكتاب لسيبويه، عمرو بن عثمان أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: 3، 1988م (1/ 22).

"تكون"، بالتاء فلا عتزام لفظ التأنيث، حتى كأنه قال: ما تكون من نجوى ثلاثة، كما تقول: ما قامت امرأة، ولا حضرت جارية وما تكون نجوى ثلاثة [1].

فالقراءة بالتاء مخالفة لحجة الجماعة موافقة للسواد، قال أبو جعفر النحاس، (ت338هـ): "وهذه القراءة وإن كانت مخالفة لحجة الجماعة فهي موافقة للسواد جائزة في العربية لأن نجوى مؤنثة باللفظ و "من" فيها زائدة، تقول: ما جاءني من رجل، وما جاءتني من امرأة" [2]، وجاز تذكير الفعل وتأنيثه لأن الفاعل مؤنث مجازيا، والمعنى: ما يوجد من تناجي ثلاثة، أو من ذوي نجوى.

ومنه {**وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ**} [المؤمنون: 21] قرأ أبو جعفر {تَسْقِيكُمْ} بفتح التاء على التأنيث والفاعل ضمير مستتر تقديره "هي" يعود على الانعام وهي مؤنثة ولذلك جاز تأنيث الفعل، قال أبو الفتح: ليس قوله: "تَسقيكم" صفة، لعبرة كقولك: لعبرة ساقية. ألا ترى أنه ليست العبرة الساقية، إنما هناك حض وبعث على الاعتبار بسقياها لنا أو بسقيا الله إيانا منها؟ فالوقف إذًا على قوله: "العبرة"، ثم استأنف "تعالى" تفسير العبرة، فقال: "تسقيكم" هي، أو {نُسْقِيكُمْ} نحن "مِمَّا فِي بُطُونِهَا""[3].

وضعف بعض العلماء هذه القراءة من ناحية المعنى "وهو أنَّ المقصودَ الامتنانُ على الخَلْقِ فنسبةُ السَّقْيِ إلى اللهِ تعالى هو الملائِمُ، لا نِسْبتُه إلى الأنعام"[4] ويجاب عن ذلك أن إسناد السقيا إلى الأنعام فيه إرشاد للإنسان إلى أن يحسن إليها فما دامت هي التي تسقيه مما في بطونها فعليه في المقابل أن يرأف بها.

كان التامة: ومنها {**إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً**} [يس: 53] قرأ أبو جعفر {صَيْحَةٌ} بالرفع في الموضعين على أن "كان" تامة، أي: ما حدثت أو وقعت إلا صيحة. وكان الأصل ألا تلحق التاء ... ولهذا أنكر أبو حاتم وغيره هذه القراءة، بسبب لحوق تاء التأنيث[5]، لأن القاعدة النحوية توجب ترك التاء في الفعل إذا كان الفعل مسندا إلى ما بعد إلا من المؤنث فيقال: ما قام إلا هند، قال أبو الفتح: "في الرفع ضعف؛ لتأنيث الفعل، وهو قوله: "كانت". ولا يقوى أن تقول: ما قامت إلا هند، وإنما المختار من ذلك: ما قام إلا هند؛ وذلك أن الكلام محمول على معناه، أي: ما قام أحد إلا هند. فلما كان هذا هو المراد المعتمد ذكر لفظ الفعل إرادة له، وإيذانا به. ثم إنه لما كان محصول الكلام: قد كانت صيحة واحدة جيء بالتأنيث؛ إخلادًا إليه، وحملا لظاهر اللفظ عليه"[6].

---

(1) المحتسب، (2/ 315).

(2) إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: 1، 1421هـ، (4/250).

(3) المحتسب ، (2/ 90)

(4) انظر: الدر المصون، (7/ 252).

(5) البحر المحيط، (7/ 317). اعراب القرآن للنحاس، (3/ 390).

(6) المحتسب، (2/ 206).

وهذا الإشكال الذي ذكره ابن جني وغيره مردود بأن القراءة قد تخرج عن القياس أو القاعدة النحوية، وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله:

والحذف مع فصلٍ بإلا فضلا *** كما زكا إلا فتاة ابن العلا

فبين أنه المفضل لا المتعين، وجوزه ابن مالك في النثر، وقرئ: "إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةٌ"[1].

وسر الرفع هنا أنه نظر إلى ظاهر اللفظ؛ وأن الصيحة في حكم فاعل الفعل؛ إذ المعنى: حدثت أو وقعت صيحة، ثم إنه لما كان محصول الكلام: قد كانت صيحة واحدة جيء بالتأنيث؛ إخلادًا إليه، وحملا لظاهر اللفظ عليه كما تقدم[2].

ومن ذلك: **{كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ}** [الحشر: 7] قرأ هشام وأبو جعفر {يَكُونَ} بالتاء و{دُولَةٌ} بالرفع.

"وتكون" هنا هي التامة، ولا خبر لها، أي: كي لا تقع دولة أو تحدث دولة بين الأغنياء. وإن شئت كانت صفة لـ"دولة"، وإن شئت كانت متعلقة بنفس "دولة"، تداول بين الأغنياء، وإن شئت علقتها بنفس "تكون" أي: لا تحدث بين الأغنياء منكم، وإن شئت جعلتها "كان" الناقصة، وجعلت "بين" خبرها، والأول الوجه، ومعناه: كي لا تقع دولة فيه أو عليه، يعني على المفاء من عند الله [3]، ففي قراءة أبي جعفر كان تامة بمعنى حدث وحصل، ودولة فاعل مرفوع وأنث الفعل لتأنيث لفظ الدولة[4].

زيادة حرف الجر في الفعل المتعدي: ومن أمثلة ذلك **{يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ}** [النور: 43] قرأ أبو جعفر {يُذْهِبُ} بضم الياء وكسر الهاء، على أن الباء زائدة، أي: يذهِبُ الأبصار. ومثله زيادة الباء في نحو هذا قوله: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} هذه الباء إنما تزاد لتوكيد معنى التعدي[5].

واستشكل بعضهم هذه القراءة لأن الفعل فيها متعديا غير محتاج إلى واسطة حرف جر وكان الأصل "يذهب الأبصار" لكن حرف الجر بقي وهذا في الظاهر مخالف لقواعد النحو ولهذا ذهب الأخفش وأبو حاتم إلى تخطئة أبي جعفر ، قالا: لأن الباء تعاقب الهمزة، ولا يجوز أن يجتمع أداتا تعدية.

---

(1) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر ، (2/99).

(2) المحتسب ، (2/ 207).

(3) المحتسب، (2/ 316).

(4) انظر: الكشف عن وجوه القرارات وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: محي الدين رمضان، الناشر: مكتبة الرسالة الطبعة: 5، 1997م، (2/ 316).

(5) المحتسب، (2/ 115).

وقد أخطئا في ذلك؛ لأن أبا جعفر لم يكن ليقرأ إلا بما روى، وقد أخذ القراءة عن سادات التابعين الآخذين عن جلة الصحابة كأبي بن كعب وغيره[1]، هذا من ناحية النقل، أما من ناحية التوجيه فيمكن أن تخرج على عدة أوجه:

. أن الباء هنا زائدة لتوكيد معنى التعدي كما تقدم.

. أن تكون الباء بمعنى "من" ومفعول "يذهب" محذوف تقديره: يذهب النور من الأبصار[2].

. أن "يذهب" ضمن معنى "يلوي" يعني: "يلوي بالأبصار" قال أبو الفتح "وإن شئت حملته على المعنى. حتى كأنه قال: يكاد سنى برقه يلْوِي بالأبصار أو يستأثر بالأبصار" [3].

المبحث الثالث: المقاييس الصرفية:

الصرف: معرفة القواعد التي يمكن صياغة الأبنية المختلفة عليها وأحوال هذه الأبنية، وعرفه ابن جني بقوله: "هو أن تجيئ إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى" [4]، فهو تغيير للكلمة على أوجه مختلفة، ومما هو جدير بالذكر أن ابن جني كان أول من أدرك أن الصرف ينبغي أن يسبق درسه درس النحو، قال: "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة ... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف"[5].

ويعد ابن جني . بحق . خاتمة الصرفيين فلم يأت بعده من له باع في فتح المقفلات وشرح المشكلات وتذليل الصعاب والكشف عن دفائن هذا العلم مثله، ولئن صاغ في كتابيه . الخصائص والمنصف . القوانين الكلية للتصريف؛ فإن كتابه المحتسب يعد بمثابة تطبيق لهذه القوانين الكلية على النص القرآني بقراءته المتعددة [6].

وفي القراءات القرآنية من الاختلافات الصرفية ما هو جدير بالبحث عن عللها وأصولها الصرفية.

---

(1) البحر المحيط، (6/ 427). والدر المصون، (8/ 424).

(2) النشر ، (2/ 332).

(3) المحتسب، (2/ 115).

(4) المنصف ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: دار إحياء التراث، الطبعة: الأولى 1373هـ / 1954م، (ص: 3)

(5) المنصف (ص: 4).

(6) انظر: أثر المحتسب في الدراسات الصرفية، خالد محمد عيال سليمان، طبعة دار الحامد، عمان الطبعة، 1، 2011م، (ص: 11).

ومن أمثلة ذلك {وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ} [المائدة: 60] قرأ حمزة بضم الباء وفتح الدال {وَعَبُدَ} على وزن "فَعُل" بناءٌ يراد به الكثرة والمبالغة؛ وليس بجمع "عبد" لأنه ليس في أبنية الجمع مثله، وجاء هذا البناء في عبد لأنه في الأصل صفة وإن كان قد استعمل استعمال الأسماء فلا يزول عنه حكم الوصف كالأبطح[1].

قال أبو الفتح: وأما "وعَبُد الطاغوتِ" فاسم على فَعُل. جاء به نحو حَذُر وفَطُن[2]، وهذا ما قاله مكي أيضا: "وحجة من ضم الباء وكسر التاء أنه جعل {عَبُدَ} اسما يبنى على "فعُل" كعضد، فهو بناء للمبالغة والكثرة ك "يقظ وندس"، وأصله الصفة، ونصبه ب "جعل" أي: جعل منهم عبدا للطاغوت، وأضاف {عَبُدَ} إلى {الطَّاغُوتِ} فخفضه، والمعنى: وجعل منهم من يبالغ في عبادة الطاغوت، وليس "عبد" بجمع، لأنه ليس من أبنية الجموع"[3].

ومنه {إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ} [آل عمران: 140] قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف بضم القاف {قُرْحٌ} على وزن "فُعْل". قال أبو الفتح: "ظاهر هذا الأمر أن يكون فيه لغتان: قرْح، وقرَح، كالحلْب والحلَب، والطرْد والطرَد، والشل والشلل. وفيه أيضًا قُرْح على "فُعْل"، يقرأ بهما جميعًا[4].

فالفتح لغة الحجاز، والضم لغة غيرهم، فهما كالضعف والضعف والكره والكره[5].

ومن ذلك قراءة يعقوب: {أَنْ لَنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا} [الجن: 5] بفتح القاف والواو مشددة على وزن "تفعل"، و"تقول": من التقول، وهو الكذب والادعاء على الإنسان ما لم يقل، "والعرب تقول: قَوَّلتني ما لم أقل، وتقولت علي ما لم أقل"[6]، ونظيرها قوله تعالى: (وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا) قال أبو الفتح: "كذبا" -في هذه القراءة- منصوب على المصدر من غير حذف الموصوف معه، وذلك أن "تقول" في معنى تكذب.

وأما من قرأ {تَقُولَ} بوزن: "تقوم" فإنه وصف مصدر محذوف، أي: أن لن تقول الإنس والجن على الله قولا كذبا، فكذب هنا وصف لا مصدر، كقوله: {وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ}، أي: كاذب. فإن جعلته هنا مصدرا نصبته نصب المفعول به، أي: لن تقول كذبا، كقولك: قلت حقا، وقلت شعرا، وقلت سجعا. ولا يحسن أن تجعله مع "تقول" وصفا، أي: تقولا كذبا؛ لأن التقول لا يكون إلا كذبا، فلا فائدة إذا فيه[7].

---

(1) لطائف الإشارات، (5/ 1959).

(2) المحتسب، (1/ 215).

(3) الكشف، (414/1).

(4) المحتسب، (1/ 166).

(5) انظر: الموضح، (1/ 363)، لطائف الإشارات، (4/ 1757).

(6) الموضح، (1305/3).

(7) المحتسب، (2/ 333).

ومن ذلك قراءة أبي جعفر: {وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ} [المرسلات: 11] بواو خفيفة القاف، {وُقِتَتْ} قال أبو الفتح: أما "وُقِتَتْ" خفيفة، ففعلت، من الوقت، كقوله تعالى: {كِتَابًا مَوْقُوتًا}، فهذا من وقت.

ويجوز أن تهمز هاتان الواوان، فيقال: أقتت، كما قرؤا "أقتت"، بالتشديد، وأوقتت، فتكون بلفظ أفعلت، وبمعنى فوعلت [1].

ومن ذلك أن يقال لك: ما علة قلب واو "أقتت" همزة؟ فتقول: علة ذلك أن الواو انضمت ضمًّا لازمًا. وأنت مع هذا تجيز ظهورها واوًا غير مبدلة، فتقول: وقتت [2]، وقال في المنصف: "وجملة القول في هذه الواو أنها متى انضمت ضما لازما غير عارض، فهمزها جائز حسن، نحو: "أُعِدَ" في "وُعِدَ" ومنه: {وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ}، في "وُقِّتَت" وهي "فُعِّلَت" من الوقت" [3].

ومن ذلك قراءة أبي جعفر يزيد: {إِنَّ إِلَيْنَا إِيَّابَهُمْ} [الغاشية: 25] بالتشديد.

وقد اضطربَتْ أقوالُ التصريفيين [4] في هذه اللفظة وهذا الاختلاف ناتج عن اشتقاق الكلمة، فابن جني يرى أن هذا مما جاء من المصادر على فيعال، "وذلك أن يكون بني من آب فيعلت، وأصله أيوبت، فقلبت الواو ياء؛ لوقوع الياء ساكنة قبلها، فصارت أيبت، ثم جاء المصدر على هذا إيابا، فوزنه فيعال إيواب - فقلب بالواجب"؟

ثم يوجهها توجيها آخر وأنها مصدر على وزن "فيعال" مصدر: أيب بوزن فَيْعل من الأوب مثل: حوقل. فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فقيل: إياب [5].

وقد أنكر بعضهم هذه القراءة قال مكي (ت 437هـ): "قرأه أبو جعفر بتشديد الياء وفيه بعد؛ لأنه مصدر آب يؤوب إيابا وأصل الباء واو؛ ولكن انقلبت ياء لانكسار ما قبلها وكان يلزم من شدد أن يقول إوابهم لأنه من الواو أو يقول إيوابهم فيبدل من الأول المشدد ياء كما قالوا ديوان وأصله دوان [6]، والأصل في ثبوت

---

(1) المحتسب، (2/ 345).

(2) الخصائص، (1/ 165).

(3) المنصف، (ص: 212).

(4) الدر المصون، (10/ 772).

(5) انظر: المحتسب، (2/ 359).

(6) مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت: 437هـ)، تحقيق: حاتم الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة: 2، 1405 (816/2).

القراءة الرواية وليس القياس، قال أبو الفتح: "فللقُرّاء الرواية، وإذا عَضَدها قياس فحسبك به من إينَاس"[1].

ومنه {أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا} [البلد: 6] قرأ أبو جعفر {لُبَّدًا} جعله وصفا على فُعَّل: كالجباء، والزمل، واللبد: الكثير يركب بعضه بعضا، حتى يتبلد من كثرته[2]، ويرى أنه يكون بلفظ الواحد نحو زمل وجباء، ويكون جمع "لابد"، كقائم وقوَّم وصائم وصوَّم.

ومما ورد على وزن "فُعَال" {أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} [التوبة: 19] قرأ ابن وردان {سُقَاة} بضم السين، وحذف الياء بعد الألف جمع ساق، {وَعَمَرَةَ} بفتح العين وحذف الألف، جمع عامر.

قال أبو الفتح: أما "سُقاة" فجمع ساقٍ، كقاضٍ وقضاة وغازٍ وغزاة. و"عَمَرَة" جمع عامر، ككافر وكفرة وبارّ وبررة".

فسقاة على وزن "فعال" ويكون جمعا لفاعل، وعلل ابن جني ذلك بقوله : وكأن الذي آنس مَن قرأ "سُقاة" و"عَمَرَة" وعدل إليه عن قراءة الجماعة: {سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ} هربه من أن يقابل الحدث بالجوهر؛ وذلك أن السقاية والعمارة مصدران، و"مَن آمن بالله" جوهر، فلا بد إذن من حذف المضاف؛ أي: أجعلتم هذين الفعلين كفعل من آمن بالله؟ فلما رأى أنه لا بد من حذف المضاف قرأ: "سقاة" و"عَمَرَة" و"سُقاية" على ما مضى[3].

ف"سقاة جمع ساق والأصل فيه سقية على فعلة كذا الجمع المعتلّ من هذا نحو قاض وقضاة وناس ونساة فإن لم يكن معتلا جمع على فعلة نحو ناسئ ونسأة"[4].

ومن ذلك أيضا {أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ} [الحشر: 14] قرأ أبو عمرو وابن كثير {جِدارٍ} على وزن "فعال"، قال أبو الفتح "وأما من قرأ: "جِدَار" فيحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون واحد وقع موقع الجماعة، كقوله تعالى: {يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا 4}، أي: أطفالا، وفيه وجه آخر لطيف وهو : أن يكون "جدار" تكسير جدار أيضا، فتكون ألف جدار في الواحد، كألف كتاب وحساب،

---

(1) انظر: المحتسب، (2/ 200).

(2) المحتسب، (2/334) (2/361).

(3) المحتسب،(1/ 286).

(4) إعراب القرآن للنحاس، (2/ 113).

وفي الجماعة كألف ظراف وكرام، ومثله مما كسر من فعال على فعال قولهم: ناقة هجان ونوق هجان، ودرع دلاص وأدرع دلاص[1].

ويرى النحاس أن الوجه الأول أشبه بنسق الآية؛ لأن قبله "إِلَّا فِي قُرىً" ولم يقل: إلّا في قرية،[2] فسياق الآية هو الذي أضفى معنى الجمع على صيغة جدار.

الخاتمة:

بعد هذا يمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها البحث وهي:

1 ـ أن الإمام ابن جني لم يؤلف كتاب المحتسب، لصرف الناس عن القراءات السبع، وإنما ألفه، لبيان صحة هذا القسم الخارج عنها، من حيث الرواية ومن حيث اللغة.

2 ـ لم يقتصر على توجيه القراءات الشاذة، بل وجه غيرها، حيث تعرض لتوجيه قراءات الأئمة السبعة، بالإضافة، إلى قراءة أبي جعفر المدني ويعقوب البصري.

3 ـ يرى الباحث أن ابن جني كان غير مقتنع بشذوذ ما فوق السبعة كما توحي عبارته "غرضنا منه أن نرى وجه قوة ما يسمى الآن شاذًّا" ويعزز هذا انتصاره لبعض القراءات والدفاع عنها وتقديمها على ما في السبعة، ويرى وجوب الأخذ بها شرعًا ولغة، واستحباب اعتمادها في الاحتجاج للعربية لفصاحتها وقوة روايتها.

4 ـ حكم على بعض الوجوه اللغوية، التي جاءت عليها قراءات متواترة بالضعف؛ فهو إذا لم يجد للقراءة وجهًا إما لشذوذه في اللغة، وإما لحاجته في الاحتجاج إلى ضرب من التكلف، لم يتحرج أن يردها أو يضعف القراءة بها.

5 ـ القراءات العشر : أصل اللغة والنحو، ولا يجوز لأحد أن يشكك فيها بحجة أنها تخالف أصول اللغة وقواعد النحو ؛ فالقراءة إذا صحت كانت حاكمة على قواعدهم، وحجة عليها، فهي حجة يحتج بها لا لها.

---

(1) المحتسب،(1/ 286).

(2) إعراب القرآن للنحاس، (264/4).

مَرْكَزِيَّةُ ابْنِ جِنّي في مَشْروعِ تَوْثيقِ القِراءاتِ القُرْآنِيَّةِ- دِراسَةٌ في المُحْتَسَب-

د. نَصْرُ الدِّينِ وَهّابي، جامِعَةِ الشَّهيدِ حَمّه لخضر، الوَادي، الجَزائر

- **تَمْهيدٌ:** نُؤسِّسُ كَلمَتَنا هذِهِ على القَصْدِ إلى غايةٍ بعَيْنِها؛ هيَ إظْهارُ أنَّ اللّغويّينَ الذينَ ظَفِروا بمَقامِ الإمامةِ في التّراثِ اللّغويِّ العربيِّ بخاصّةٍ، والثّقافةِ الإسْلاميّةِ، بعامّةٍ، ما كانَ لهم أنْ يَبْلُغوا الإمامةَ إلّا بما خَدموا العِلْم، وطَوّروا المَعْرفةَ؛ إمّا بالإجابةِ عَنِ الأَسْئلةِ الأَساسيّةِ فيها، أَوْ بجمْعِ مَقولاتِها القاعِديّةِ ضِمْن كتابٍ عُمْدةٍ يَرْجِعُ إليهِ كُلُّ مُنْتسِبٍ إلى ذلك العِلْم، أو بوَضْعِ أُصولٍ، وضوابِطَ تَضْبطُ عِلْمًا مِن العُلومِ، وتُوجّهُ اشْتِغالَ العُلماءِ فيه، أَوْ غَيْرِ ذلك مِنْ وُجوهِ العملِ العِلميّ التي تَسْمو بصاحِبِه إلى مَرْتبةِ الإمامة، والكلامُ، هُنا، مِنْ وادي الكلامِ عَن الخليلِ، وسِيبويهِ، وابْنِ جِنّي، وأبي عليٍّ القالي، وابنِ الطّراوة، والسُّهَيلي، وأبي حَيّانٍ، وابنِ مَضاءِ القُرْطبيّ، وغَيْرِهِم.

ثُمّ إنّ أبا الفَتْحِ بْنِ جِنّي هو ممن كانَتْ له إمامةٌ مُحَقّقةٌ في العملِ اللّغويّ العربيّ، وهوَ ما تَقومُ مُصَنّفاتُهُ الرّائدةُ مَقامَ الآياتِ الدّالّةِ عليه؛ فكتابُهُ "الخصائصُ" قلّما اسْتَغْنى عنهُ باحثٌ، وكتابُهُ في "صِناعة الإعْراب" مَرْجِعٌ أساسٌ، وأمّا "المُحْتسَب" فعَلَيْهِ مَدارُ الكَلام.

لَمْ يكنِ ابنُ جِنّي في "المحتسَب" لُغويًّا يَتّخذُ مِن اقْتِدارِهِ على تَوْجيهِ القِراءاتِ مَجالًا لإبْرازِ مَكانَتِهِ مِن العِلْمِ باللّغةِ، وعُلومِها، بقَدْر ما كانَ في "المحتسَب" عالِمَ قُرْآنٍ يُوجّهُ تَفْكيرَهُ فيه مُسْلمٌ غَيورٌ على كِتابِ الله تعالى، فجَعَلهُ يُسَخِّرُ تَمَكُّنَه مِن الآلةِ اللّغويّةِ لخدْمةِ القُرْآنِ الكريمِ عَبْر المُشاركةِ في أعْمالِ مَشْروعٍ عِلْميٍّ جليلِ القَدْر، شَريفِ المَرْمى؛ هو مَشروعُ تَوْثيقِ القِراءاتِ القُرْآنيّة. وقدْ كان هَذا سَعْيًا إلى حَسْمِ مادّةِ الاضْطرابِ الشّديدِ في قِراءةِ القُرآنِ الكريمِ مِنْ بَعْد ما كَثُر القُرّاءُ في الأَمْصارِ الإسْلاميّة، واخْتَلَفَتْ مَوازينُ تَصْحيحِ القِراءةِ عِنْدهم؛ فمِنْهم مَنْ غَلَّبَ الرّوايةَ والرّسم، ولَمْ يَأْبَهْ باللّغة، ومِنْهم مَن اعْتَنى بمُوافقةِ العَربيّة فيما يَقْرأ وإنْ لَمْ يُؤَيّدْ مَقْروءضه رِوايةٌ ونَقْل، وهَكذا. وقَد كانَ مَشْروعًا قَيّضَ الله له تَعالى ما يَلي:

- **سُلْطانٌ يَرْعاهُ:** وهو خَليفةُ المُسْلمين، في أيّامِ دَوْلةِ بني العَبّاس، ومَنْ مَعهُ مِن الوُزراءِ والمُسْتشارين الذين أيّدوا ابْنَ مُجاهِدٍ في عَمَله التّوْثيقيّ الجليلِ بمُجابهةِ مَنْ ناوَأهُ مِن القُرّاءِ الذين امْتَنَعوا عَنْ أنْ يَأْتَمُّوا بابْنِ مجاهِدٍ في أمْرِ القُرْآن؛ وهما ابْنُ شَنَبوذٍ وابْنُ مِقْسَمِ العَطّار.
- **مُنَفّذٌ يُخْرِجُهُ للنّاس:** وهو الإمامُ الجليلُ أبو بَكْرٍ بنُ مجاهِدٍ صاحبُ التَّسْبيعِ المَعْروف.
- **مُشاركٌ في تَمامِهِ: وهُو ابنُ جِنّيَ مِن خِلالِ العملِ على بَيانِ أنّ ما وَراءِ تَسْبيعِ ابْنِ مُجاهِدٍ قُرْآنٌ يَنْبغي تَصْحيحُ القِراءةِ بِهِ بفَحْصِ وُجوهِهِ في العَربيّة مِنْ جِهتِه، ثُمّ إحالةِ ناتِجِ الفَحْصِ اللّغوي على عُلماءِ الرّو ايةِ، والرّسم، يُتِمّون فيهِ النّظر.**
- **مُتَمّمٌ لأعْمالِه:** وهُم جمعٌ مِنَ العُلَماءِ الذين واصَلوا ما مَهّدَ له ابْنُ جنيّ فانْتَهَوْا إلى اسْتِدْراكِ ثلاثِ قِراءاتٍ على سَبْعةِ ابْنِ مجاهدٍ فصِرْن بسَبْعتِه عَشْرًا، ومِنْ هؤلاءِ ابنُ الجَزريّ صاحبُ "النّشْر في القِراءاتِ العَشْر".

وقدْ كانتْ مُشاركةُ ابنِ جِنّي مُشاركةً مَرْكزيّةً مِن حيثُ وقوعُهُ بمحلٍّ وَسطٍ بَين اللّغويّين والقُرّاء؛ وذلك عَبْر اشْتِغالِه على التَّمْييزِ بينَ التَّشْذيذِ اللُّغويِّ المُفْضي إلى انْتِفاءِ القُرْآنيَةِ، وبينَ التَّشْذيذِ اللّغويّ الذي لا انْتِفاءَ للقُرْآنيَةِ به. ولَقَدْ بَنى تَمْييزَه هذا على مايَلي:

- إفْهامِ النّاسِ أنّ الخروجَ عَن القياسِ النّحويّ غَيْرُ مُرادفٍ للخُروجِ عن العَربيّة، ومِنْ ثَمَّ فهُو غَيْرُ مُنْتِجٍ لانْتِفاءِ القُرْآنية.
- إفْهامِ النّاسِ أنّ القراءةَ قدْ تخرجُ عنِ القِياسِ النّحويّ ثمّ يكونُ لها -معَ ذلك- حظٌّ مِن العربيّة حين يَكونُ خُروجُها عَنِ القِياسِ مِنْ بابِ:
  1- تَغايُرِ اللُّغات.
  2- تَغايُرِ التّراكيب، أو الإعْرابِ على القياسيّ، فالأَقْيَس.
  3- الحمْلِ على المَعْنى.
  4- الحمْلِ على الاخْتِلاس.
  5- تَنَوُّعِ الأَدوات.
  6- ابْتِغاءِ ضَرْبٍ مِن التَّخْفيف.
- إفْهامِ النّاسِ أنّ القِراءةَ كما لا تَشِذُّ مع الخروجِ عَنِ القياس، فإنّها قدْ تَشِذُّ مَع مُوافقَةِ القِياس؛ وذلك حِين تَكونُ مِنْ باب:
  1- تَغايُرِ المَعاني (=وَضْعُ لفظٍ مَوْضعَ مُرادِفِه)
  2- تَغايُرِ التَّراكيبِ المُتَساويةِ في القِياس.
  3- تَغايُرِ المَعاني حِين يكونُ اللَّفظُ المَقْروءُ به على أَكْثَرَ مِنْ نُطْقٍ ومَعْنى.

ثُمّ لا يُؤَيّدُها نَقْلٌ، أَوْ لا يُوافِقُها رَسْمُ المُصْحفِ الإمام.

وخُلاصةُ هذا أَنَّ ابْنَ جِنّي يَقعُ بينَ الفريقين مَوْقِعًا دَقيقًا جِدًّا حِين يُقَرِّرُ بإجْراءاتِه حَقائِقَ عِلْمِيّةً تُؤَصِّلُ للعَلاقةِ بَيْنَ اللّغةِ، والقِراءة؛ أَهَمُّها:

- أنّ النّحويَّ حِين يُشَذِّذُ القِراءةَ فقدْ يكونُ لها وَجْهٌ عَرَبيٌّ وَراءَ القِياس.
- أنَّ اللُّغويَّ إذا كَشَفَ عَن وَجْهٍ لِما خالَفَ القِياسَ النَّحْويَ، فقَدْ هَيَّأَ القِراءةَ لتَكونَ قُرْآنًا.
- أنَّ القِراءةَ المُصَحَّحَةَ لُغَويًّا على وَجْهٍ مِن وُجوهِ اللّغةِ ثُمّ أَيّدَها النَّقْلُ، ووافَقَها المُصْحفُ الإمامُ، فهِيَ قُرْآنٌ يُبْنى عَلَيْها ما يَتَعَيَّنُ لِكَلامِ الله تَعالى مِنَ التَّعَبُّدِ والتَّدَيُّن.

وبمُوجَزٍ مِن القَوْل؛ إنّ ابْنَ جِنّي يَكونُ بمُحْتَسَبِه قَدْ فَسَّرَ كَيْفَ يَتِمُّ الفَحْصُ اللّغويُّ للقِراءة، كما يَكونُ قَدْ هَيَّأَ لتَمامِ مَشْروعِ تَوْثيقِ القِراءاتِ القُرْآنيّة (=النّقل+الرّسم) وهو بهذا وذاك يَكونُ قَدْ أَفْلَحَ في أَنْ يَصوغَ لنَفْسِهِ، ولِكِتابِهِ، مَكانًا ضِمْنَ مَشْروعٍ عَظيمٍ، لا أَقَلَّ مِن أَنْ يُقالَ إنّه مِن خَيْرِ الأَدِلَّةِ على: **[مَرْكَزِيَّةِ ابْنِ جِنّي في الدَّرْسِ اللُّغَويِّ العَرَبِيّ]**

- **المَبْحثُ الأَوّلُ: أرْكانُ القِراءةِ الصّحيحَة:** جُمْهورُ عُلَماءِ المُسْلِمين على أنّ أَرْكانَ القِراءةِ الصّحيحةِ ثَلاثةٌ:

– صِحّةُ السّنَد.

– مُوافَقةُ رَسْمِ المُصْحفِ العُثْمانيّ، تحقيقًا أو تَقْديرًا.

– مُوافَقةُ العربيّة، ولو بِوَجْهٍ[1].

وهُمْ، كذلك، على أنّ القِراءةَ التي نَقَصَ مِنها رُكْنٌ، أَوْ أَكْثر، مِن الثّلاثَةِ المَذْكورةِ فهِيَ **شاذّة**[2]؛ فلا يُقْرأُ بها في الصّلاة، ولا يُعَوّلُ علها في إثْباتِ دينٍ، أو اسْتِنْباطِ حُكْمٍ[3]. والنّاظِرُ في كُتُبِ القِراءاتِ يجدُ أنّ الكلامَ في هذِهِ الأَرْكانِ مَنْسوبٌ إلى فَتْرةٍ مُتَأَخّرة[4]، وفي عَمَلِ سَيّدِنا عُثْمانَ ما يُثبتُ اعْتِمادَ هذِهِ الشُّروطِ الثّلاثة في اعْتبارِ صِحّةِ القِراءة، وفي ما يَلي اجْتِهادٌ في بَيانِ ذلك:

1- **صِحَّةُ السَّنَد:** ففي المَنْقولِ أنّ الذين عُهِدَ إليهم جمعُ القُرْآنِ على مُصْحَفٍ إمامٍ لَمْ يكونوا يَأْخذون إلّا عَمّن ثَبتَ سَماعُه المُباشِرُ مِن النّبي صلّى الله عَلَيْه وسلّم، بصورةٍ مِن صُوَرِ التّبليغِ المُباشِر[5].

---

[1] يُنْظرُ مُفَصّلًا في: **النَّشْرُ في القِراءاتِ العَشْر**، للحافِظِ ابنِ الجَزَريّ، صَحّحَهُ، وَراجَعَهُ الأُسْتاذُ عَليّ مُحمّد الضّبّاع، دَارُ الفِكْرِ للطِّباعَةِ والنَّشْرِ والتَّوْزيع، مِصْر، (دت) 9/1، **والإتْقانُ في عُلومِ القُرْآن**، لجَلالِ الدّينِ السُّيوطيّ، تَحْقيقُ عَبْدِ الرّحْمن فَهْمي الزّواوي، دَارُ الغَدِ الجَديدِ، القاهِرَة، الطَّبْعةُ الأُولى 1427هـ، 2006، 210/1، **ومَناهِلُ العِرْفانِ في عُلومِ القُرْآن**، لِعَبْدِ العَظِيمِ الزّرْقاني، دَارُ الفِكْر، الطَّبْعةُ الثّالثة، (دت)، 418/1، **وأعْلامُ القِراءاتِ العَشْرِ وأُصُولُهُم**، د. عَبْدُ القَادِرِ مَنْصور، دَارُ الرّفاعيّ للنَّشْر، دَارُ القَلَمِ العَرَبيّ، حَلَب، سُوريا، الطَّبْعةُ الأُولى 1425هـ، 2004، ص: 272، **ومَنْهَجُ سِيبَوَيْهِ في الاِحْتِجاجِ بالقِرَاءاتِ ولَها**، د. إدْريسُ مَقْبول، عَالَمُ الكُتُبِ الحَديث، أَرْبَد، الأُرْدُنّ، الطَّبْعةُ الأُولى، 1431هـ، 2010، ص: 171.

[2] يُنْظَر: **الإتْقانُ في عُلُومِ القُرْآن**، 210/1، **ومُنْجِدُ المُقْرِئين ومُرْشِدُ الطّالِبين**، لابْنِ الجَزَرِي، اعْتَنى بِهِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمّدٍ العِمْران، دَارُ الكُتُبِ العِلْمِيّة، الطَّبْعةُ الأُولى، 1420هـ، 1999، ص:91، **ولَطَائِفُ الإشَاراتِ في فُنُونِ القِراءات**، للقَسْطلّاني، تَحْقيقُ عَامِرِ السَّيّدِ عُثْمان وعَبْدِ الصَّبورِ شَاهِين، المَجْلِسُ الأَعْلى للشُّؤُونِ الإسْلامِيّة، الطَّبْعةُ الأُولى، 1392هـ، 1972، 67/1، **والقِراءاتُ القُرْآنِيَةُ، تَاريخُها، ثُبُوتُها، حُجِّيَّتُها وأَحْكامُها**، د. عَبْدُ الحَليمِ قَابة، دَارُ الغَرْبِ الإسْلاميّ، الطَّبْعةُ الأُولى، 1999، ص:202.

[3] **القِراءاتُ القُرْآنِيَةُ، تاريخُها، ثُبُوتُها، حُجِّيَّتُها وأَحْكامُها**، د. عَبْدُ الحَليمِ قَابة، ص: 202.

[4] **مَنْهَجُ سِيبَوَيْهِ في الاِحْتِجاجِ بالقِرَاءاتِ ولَها**، د. إدْريسُ مَقْبُول، ص: 171.

[5] يُنْظَرُ في تَفَاصِيلِ الأَخْذِ عَنْ رَسُولِ الله صَلّى الله عَلَيْهِ وسَلّم، وفي صُوَرِ تَبْليغِهِ القُرْآنَ الكَريمَ لِصَحابَتِهِ: **وَثاقةُ نَقْلِ النَّصِّ القُرْآنِيّ الكَريمِ مِنْ رَسُولِ الله، صَلّى الله عَلَيْهِ وسَلّمَ، إلى أُمّتِه**، للدُّكْتورِ مُحَمّدٍ حَسَن حَسَنٍ جَبَل، مَكْتَبَةُ الآدابِ، القَاهِرة، الطَّبْعةُ الأُولى، 1431هـ، 2010، ص: 83. **ومِنَ القَضايا الكُبْرى في القِراءاتِ القُرْآنِيّة**، د. مُحَمّدٍ حَسَنٍ حَسَنٍ جَبَل، مَكْتَبَةُ الآدابِ، القَاهِرَةُ، الطَّبْعةُ الأُولى، 1433هـ، 2012، ص: 97.

2- **موافَقةُ الرّسم:** ويَظْهرُ في حَمْلِ عُثمانَ النّاسَ على اتِّباعِ مُصْحفٍ إمامٍ، وأَمْرِهِ بحرقِ ما خالَفهُ ممّا في أيْديهم مِن المَكْتوبِ قَبْلَ مُصْحَفِه الإمامِ الذي كانَ أَرْسلَ بنُسخٍ مِنه إلى أَمْصارِ الإسْلامِ، يَوْمَئذٍ[1].

كما أنّه أَرْسلَ مع كلِّ مُصْحفٍ قارِئًا يُشْرِفُ على أَخْذِ النّاسِ مِن صُورةِ مُصْحَفِهم الذي أَرْسَلَ بِهِ إليهم[2].

3- **موافَقةُ العَربيّة:** ونحنُ نجدُ هذا في رَدّ كَتَبَةِ المُصْحَف، عِندَ الخِلاف، إلى لُغةِ قُرَيْش[3]، وفي هذا الرّدّ عِنْد الخلافِ دَليلٌ على جَوازِ ما جاءَ مخالفًا لِلُغةِ قُرَيْشٍ في حالِ لَم يَكُنْ خِلافٌ، وهذا مَعْناهُ ضرورةُ مُراعاةِ أنْ يُوافِقَ المَقْروءُ لغةً مِنْ لُغاتِ العَرب، بقَطْعِ النَظر عَن مَرْتَبةِ الفَصاحة؛ فقَدْ تُوافِقُ القِراءةُ الأَفْصحَ الرّاجحَ: أم الفَصيحَ المُجْمَعَ عَلَيْه، أم المُخْتَلَفَ فيهِ اخْتلافًا لا يَضُرّ[4]، وكلُّ ذلك مَقْصودٌ بِهِ إلى التَّيْسير[5]. ومَع هذا، فنحنُ نَرى أنَّ الشَّرْطَ المُتعلّقَ باللّغةِ في عَمَلِ عُثْمانَ بنِ عفّان لَمْ يكنْ يُقْصدُ به إلى دَرْءِ اللّحْنِ عنِ القِراءة: فالفِتْرةُ لَيْست فِتْرةَ لحنٍ فيُخْشى أنْ يَقَعَ في القُرْآنِ مِنْه شَيْء، وإذَنْ؛ فإنَ رُكنَ العَربيّة مَعْناهُ شَيْئانِ، هُما:

1- مُوافقةُ لهجةٍ مِن لهجاتِ العَرب، مَع مُراعاةِ الرَّدّ إلى لهجةِ قُرَيشٍ باعْتِبارِ الغالبِ في نُزولِ القُرْآن. وهذا ما كانَ مَقْصودًا إلَيْه في عَملِ عُثْمان.

2- مُوافقةُ وَجْهٍ منَ المَقاييسِ النّحويّةِ التي قَرّرها النُّحاةُ في مَنْظومةِ قواعِدِهم، بوَسيلةٍ مِنْ وَسائِلِ الرَّدّ إليها، كالتَّقْدير والتّأْويل، وغَيْرِ ذلك، ممّا يكونُ لَهْجةً؛ فإنّ اللّهجةَ لا تُردُّ إلى القِياس: لأنّها أصْلٌ بذاتِها[6].

---

(1) يُنْظرُ في: **كِتابُ المَصَاحِف**، لابْنِ أبي دَاوُد السِّجِسْتاني، حَقَّقَهُ أبُو أُسَامةَ سَلِيمُ بنُ عِيدٍ الهِلاليّ، مُؤَسَّسةُ غِراسٍ للنَّشْرِ والتَّوْزيع، الطَّبْعةُ الأُولى، 1427هـ، 2006، ص: 166، و**المُقْنِعُ في رَسْمِ مَصَاحِفِ الأَمْصار**، لأَبي عَمْرٍو الدّاني، ص: 19. ويُراجَعُ مُفصَّلًا في: **وَثَاقةِ نَقْلِ النّصِ القُرْآنيّ الكَريمِ مِنْ رَسُولِ الله، صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم، إلَى أُمّتِه**، للدُّكْتورِ مُحمَّدٍ حَسَنٍ حَسَنٍ جَبَل، ص: 237، ومَا بَعْدَها.

(2) **وَثاقةُ نَقْلِ النّصِ القُرْآنيّ الكَريمِ مِنْ رَسُولِ الله، صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ، إلى أُمّتِه**، للدُّكْتورِ مُحمَّدٍ حَسَنٍ حَسَنٍ جَبَل، ص: 287، ومَا بَعْدَها.

(3) يُنْظَرُ: **صَحِيحُ البُخاري**، كِتابُ فَضَائِلِ القُرآن، الحَدِيث 4984. دَارُ ابن الجَوْزي، القَاهِرَة، 1432هـ، 2011، 465/2، و**المُقْنِعُ في رَسْمِ مَصَاحِفِ الأَمْصار، مَعَ كِتَابِ النَّقْط**، لأبي عَمْرٍو الدَّاني، تَحْقيقُ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ قَمْحاوي، مَكْتَبةُ الكُلّيَاتِ الأَزْهَرِيّة، القَاهِرة، 1978، ص: 16، ويُرَاجَعُ تَفْصِيلُهُ في: **مِنَ القَضَايَا الكُبْرى في القِراءاتِ القُرْآنيّة**، د. مُحَمَّدُ حَسَنٍ حَسَنٍ جَبَل، ص: 34. و**لُغَةُ القُرْآنِ الكَريم**، د. عَبْدُ الجَليلِ عَبْدُ الرَّحيم، مَكْتَبَةُ الرِّسالَةِ الحَديثة، الأُرْدُن، (دت)، ص: 42.

(4) يُنْظَرُ: **النَّشْرُ في القِراءاتِ العَشْر**، لابنِ الجَزَري، 10/1.

(5) **مِنَ القَضايا الكُبْرى في القِراءاتِ القُرْآنِيَة**، د. مُحَمَّدُ حَسَنٍ حَسَنٍ جَبَل، ص: 59. و **مَنْهَجُ سِيبَوَيْهِ في الاحْتِجاجِ بالقِراءاتِ ولَها**، د. إدْريسُ مَقْبُول، ص: 171

(6) **التَّوْجِيهُ النَّحْويُّ للشّاذِّ في لُغةِ القُرْآنِ الكَريم، المَتْبوعُ مِنْهُ والمَدْفُوع**، نَصْرُ الدِّينِ وَهّابي، سَامي للطِّباعَةِ والنَّشْرِ والتَّوْزيع، الوَادي، الجَزائر، الطَّبْعةُ الأُولى، 2016، ص: 07.

وهَذا المَعْنى الأَخيرُ مُتَأَخِّرٌ عَنْ زَمنِ عُثْمانَ لارْتباطِهِ بمنظومَةِ القَواعِدِ النَحويّةِ، وهِي مُرْتبطةٌ، في ظُهورِها، بظاهِرةِ اللّحن. وقَدِ ارْتبطَ بتعليلِ القِراءاتِ تَعْليلًا نحويًّا شَيْءٌ بالغُ الخطورةِ نحسَبُ أنّه كان السَّببَ في كثيرٍ مِن الاِضْطرابِ في دِراسةِ القِراءاتِ دِراسةً لُغويّة؛ وهو أنّ النُّحاةَ يُسَمّونَ كلَّ ما خَرجَ عَنْ مَقاييسِهِم شاذًّا؛ فإنَ مَقاييسَهم مَبْنِيَّةٌ على المُطَّرِدِ الغالِب، وعلى رَدّ الشّاذِ إِلَيه بشتّى صُوَرِ الرّدّ والتّأْويل[1]، فهُم حين يجدونَ القِراءةَ على خِلافِ المُطّرِدِ الذي تُعَبِّرُ عَنْه مَقاييسُهم سَمَّوْها شاذّةً، وهي، وإنْ كانتْ شاذَّةً شُذوذًا نحويًّا، إلّا أنّها عَربيّة؛ لأَنّ كلامَ العربِ أَوْسَعُ مِن قَواعِدِ النّحاة[2]، ومِنْ ثمّ، فهِي قُرْآنٌ، إذا اتّفقَ لها مُوافَقةُ السّندِ، والرّسْم، وذلك لأَنّها قد تَكونُ لهجةً، كمَا تَقدّم، أَو أَنّها تكونُ على بابٍ مِن سُنَنِ العربِ التي تَحِيدُ فيها عَنِ القِياس كالتَّوَهُّم[3]، وكالحمْلِ على الجِوار، وغَيرِ ذلك، ممّا هو خُروجٌ عنِ القِياس، وإنْ لَمْ يكنْ لهْجة، **لكنّ هذا المَعْنى يَبْدو أنّه كان مَحْصورًا بين النّحْويّين، فحَسْب**؛ وآيَةُ ذلك أَنّ غَيْرَ النُّحاةِ كانوا يَحْسَبون أنّ نَعْتَ النُّحاةِ للقِراءةِ حين تَخرجُ عَنْ مَقايِيسِهم بالشُّذوذِ مَعْناه أَنّها تَخْرجُ عَنِ العَرَبية، ومِنْ ثمّ عنِ القُرْآنيّة. فيَكونُ

---

(1) يُنْظَرُ مَثَلًا: **الاقْتِراحُ في أُصُولِ النَّحْو وجَدَلِه**، للسُّيُوطيّ، تَحْقيقُ أ.د. مَحْمودِ بنِ يُوسُفَ فَجّال، مَكْتبةُ الثَّقافةِ الدِّينيّة، القَاهِرة، الطَّبْعةُ الأُولى، 1435هـ، 2014، ص: 171، و**مَنْهَجُ سِيبَوَيْهِ في الاسْتِشْهادِ بالقُرْآنِ الكَريمِ وتَوْجِيهِ قِرَاءَاتِهِ ومَآخِذِ بَعْضِ المُحْدَثِينَ عَلَيْهِ، دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ تَحْليلِيَّةٌ نَحْوِيَّةٌ وصَرْفِيَّة**، د. سُلَيْمانُ يُوسُفَ خَاطِر، مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ نَاشِرون، المَمْلَكة العَرَبِيَّةُ السُّعُودِيّة، الطَّبْعَةُ الأُولى، 1428هـ، 2008، ص: 184، و **التَّوْجِيهُ النَّحْوِيُّ لِوُجُوهِ القِراءاتِ القُرْآنِيَةِ المُشْكِلَةِ في كِتابِ سِيبَوَيْهِ ومَواقِفُ النُّحَاةِ والمُفَسِّرِين مِنْه**، د. سُلَيْمانُ يُوسُفَ خَاطِر، مَكْتَبةُ الرُّشْدِ نَاشِرون، المَمْلَكةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُودِيّة، الطَّبْعةُ الأُولى، 1429هـ، 2009، ص: 183، و**التَّعْليلُ النَّحْويُّ في الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ القَديمِ والحَديث**، خالِدُ بنُ سُلَيْمانَ بنِ مَهَنّا الكِنْديّ، دَارُ المَسِيرةِ للنَّشْرِ والتَّوْزِيعِ والطِّباعَة، الأُرْدُنّ، الطَّبْعةُ الأُولى، 1427هـ، 2007، ص: 23، و**أُصُولُ النَّحْوِ العَرَبِيّ، أُصُولُهُ وأُسُسُهُ وقَضاياهُ وكُتُبُه، مَع رَبْطِهِ بالدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ الحَدِيث**، د. مُحَمَّدُ إِبْراهِيمَ عُبَادة، مَكْتَبةُ الآداب، القَاهِرة، الطَّبْعةُ الأُولى، 1430هـ، 2009، ص: 33.

(2) يُنْظَرُ: **التَّوْجِيهُ النَّحْويُّ للشَّاذِّ في لُغةِ القُرْآنِ الكَرِيم، المَتْبوعُ مِنْهُ والمَدْفُوع**، نَصْرُ الدِّينِ وَهَابي، ص: 07.

(3) يُنْظَر: **التَّوَهُّمُ، دِراسَةٌ في كِتابِ سِيبَوَيْه**، د. رَاشِدُ أَحْمَدَ جَرّاري، المَجَلَّةُ العَرَبِيَّةُ للعُلومِ الإِنْسانِيَّة، الكُوَيْت، العَدَدُ 66، 1999، ص: 76، و**التَّوَهُّمُ عِنْدَ النُّحَاة**، د. عَبْدُ الله أَحْمَدُ جَادُ الكَرِيم، مَكْتَبةُ الآداب، القَاهِرة، 1422هـ، 2001، ص: 34.

مِنَ الإِنْكارِ على النُحاةِ ما تُحَدِّثُنا بِهِ كُتُبُ النّحوِ وأُصولِه[1]، وحتّى كُتُبُ القِراءات[2]، ومِنْ هُنا، يَتَعَيَّنُ أَنْ نَعْرِفَ شَيْئًا هامًّا؛ هو أَنَّ بحثَ مُوافَقَةِ العَرَبِيّةِ، بهذا المَفْهومِ، قَدْ تَمَّتْ مُمارَسَتُه على مَراحِل:

***

- **المَبْحثُ الثّاني: مَراحِلُ بَحْثِ مُوافَقةِ العَرَبِيَّة: (=الاِحْتِجاجُ للقِراءاتِ):**

- **مَرْحلةُ الاحْتجاجِ الفَرْديّ:** وهِيَ فِتْرةٌ مُبكّرةٌ، تَبْدأُ بالمَنْقولِ عَنِ ابنِ عبّاسٍ، ويَنْبغي الانْتِباهُ إلى أَنّها الفِترةُ التي عاشَ فيها أبو الأَسْودِ الدُّؤَليّ؛ بما مَعْناهُ بَدْءُ الكلامِ في مُواجَهةِ اللَّحْنِ عَقِبَ الفُتوحِ الإِسْلاميّة:

- قَرأَ ابنُ عبّاسٍ (ت 68هـ) (نَنْشُرُها) مِن قَوْلِه تعالى: **(وانْظُرْ إلى العِظامِ كَيْفَ نَنْشُرُها)** [البَقَرة: 259] مُحْتجًّا بقَوْلِه تَعالى: (ثُمّ إذا شاءَ أَنْشَرَه) [عَبَس:22][3].

- ورَوَوْا عَنْ عاصِمٍ الجحْدَريّ (ت128هـ) أَنّه كانَ يَقْرأُ: (مَلِك يومِ الدِّين) [الفاتِحَة: 02]؛ بغَيْرِ أَلِفٍ، واحْتجَّ على مَنْ يَقْرأُها مالِكِ؛ بأَلِفٍ؛ فقال: يَلْزَمُه أَنْ يَقْرأَ: (قُلْ أَعوذُ بربِّ النّاسِ مالِك النّاس) [النّاس:1-2][4].

- ورَوَوْا عَن عِيسى بنِ عُمَرَ الثّقفي (ت149هـ)، أنّه قَرأَ: (يا جِبالُ أَوِّبي مَعَهُ والطَّيْرَ)، [سَبَأ: 10] بنَصْبِ الطّير، وفَسّرَه بأَنّه على النِّداء[5].

---

(1) يُنْظَرُ مَثَلًا: **أُصولُ النَّحْوِ، دِراسَةٌ في فِكْرِ الأَنْباري**، د. مُحَمَّدُ سالِمٍ صالِح، دارُ السَّلامِ للطِّباعَةِ والنَّشْرِ والتَّوْزيعِ والتَّرْجَمة، مِصْر، الطَّبْعةُ الأُولى، 1427هـ، 2006، ص: 166، ، و**مَنْهَجُ سِيبَوَيْهِ في الاسْتِشْهادِ بالقُرْآنِ الكَرِيمِ وتَوْجِيهِ قِراءاتِهِ ومَآخِذِ بَعْضِ المُحْدَثِينَ عَلَيْهِ، دِراسَةٌ نَقْدِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ نَحْوِيَّةٌ وصَرْفِيَّة**. د. سُلَيْمانُ يُوسُفَ خاطِر، ص: 251، و **وأُصولُ النَّحْوِ العَرَبِيّ، أُصُولُهُ وأُسُسُهُ وقَضاياهُ وكُتُبُه، مَع رَبْطِهِ بالدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ الحَدِيث**، د. مُحَمَّدُ إبراهِيمَ عُبادة، ص: 23، و**الدِّراساتُ اللُّغَوِيَّةُ عِنْدَ العَرَبِ إلى نِهايَةِ القَرْنِ الثّالِث**، د. مُحَمَّدُ حُسَيْنِ آلُ ياسِين، مَنْشوراتُ دارُ مَكْتَبَةِ الحَياة، بَيْروت، الطَّبْعةُ الأُولى، 1400هـ، 1980، ص: 349.

(2) قالَ ابنُ الجَزَرِيّ يَنْقُلُ عَنْ أَبي عَمْرٍو الدّاني: **"و أَئِمَّةُ الإِقْراءِ لا تَعْمَلُ في شَيْءٍ مِنْ حُروفِ القُرْآنِ عَلى الأَفْشى في اللُّغَةِ والأَقْيَسِ في العَرَبِيَّة، بَلْ عَلى الأَثْبَتِ في الأَثَر، والأَصَحِّ في النَّقْلِ والرِّوايَة، إذا ثَبَتَ عَنْهُم لَمْ يَرُدَّها قِياسُ عَرَبِيَّةٍ، ولا فُشُوُّ لُغَة". النَّشْر، 1/10-11.**

(3) **مَعاني القُرْآن**، للفَرّاء، تَحْقيقُ أَحْمَدَ يُوسُفِ النَّجاتي ومُحَمَّدِ عليِّ النَّجّار وعَبْدِ الفَتّاحِ إِسْماعِيلَ شَلَبِيّ، الدّارُ المِصْرِيَّةُ للتَّأْليفِ والتَّرْجَمة، مِصْر، الطَّبْعةُ الأُولى، (دت)، 1/426.

(4) **طَبَقاتُ القُرّاء**، لشَمْسِ الدِّينِ الذَّهَبِيّ، تَحْقيقُ الدُّكْتورِ أَحْمدَ خَان، الطَّبْعةُ الأُولى، 1418هـ، 1997، 1/349.

(5) يُنْظَرُ: **مِنْ أَعْيانِ الشِّيعَة، أبو عَلِيٍّ الفارِسِيّ، حَياتُهُ ومَكانَتُهُ بَيْنَ أَئِمَّةِ العَرَبِيَّةِ و آثارُهُ في القِراءاتِ والنَّحْو**، د. عَبْدُ الفَتّاحِ إِسْماعيلُ شَلَبِي، دارُ نَهْضةِ مِصْرَ للطَّبْعِ والنَّشْر، الفُجالة، القاهِرة، 1388هـ، 1958، ص: 155

وممّا يُرى في هَذِه المَرحلةِ بالذّات اقْتِرانُ الاحْتجاجِ فيها بثقافةِ النَّحْويّين مِنَ البَصْريّين[1]. ويَنْبغي مُلاحَظةُ أنّ التَّخْريجَ، هُنا وهُناك، مَبْناهُ على مَعْنَيَيْن: هُما: بَيانُ أنّ القِراءةَ تجدُ لها نَظائِرَ في القُرآنِ؛ كمِثْلِ الاحْتِجاجِ لقِراءةِ (نَنْشُرُها)، وبَيانُ أنّ القِراءةَ تجدُ لها وجهًا في كلامِ العَرب؛ بما مَعْناهُ أنّها تَجري على مَقاييسِ النُّحاةِ المُسْتَنْبطةِ مِنْ كلامِ العَرب؛ كالذي رَأَيْناهُ في احْتِجاجِ عِيسى لنَصْبِ الطَّيْر.

- **مَرْحلةُ التَّأْليفِ في الاِحْتِجاج:** ولعلّ مُؤَسّسَ العملِ فيها هُوَ هارونُ بنُ مُوسى الأَعْوَرُ (ت 170هـ)، فقَدْ قالَ عَنْهُ السِّجِستانيّ: **"أوّلُ مَنْ سمعَ بالبصْرةِ وُجوهَ القِراءات، وألّفها، وتَتَبّعَ الشّاذَّ مِنْها"**[2]، كَما نَقَلُوا أنّ يَعْقوبَ الحَضْرَميّ صَنَعَ كِتابًا سَمّاهُ "الجَامِع" جَمَعَ فِيهِ وُجُوهَ اخْتِلافِ القِراءاتِ[3]، ومِثْلُهُ ما صَنَعَ أَبُو عُبَيدٍ القَاسِمُ بنُ سَلّامٍ (ت 224هـ): قالَ عَنْهُ حاجِي خَلِيفَةَ: "أَوّلُ إمامٍ جَمَعَ القِراءَةَ في كِتابٍ، وجَعَلَها -فِيما أَحْسَبُ- خَمْسًا وعِشْرينَ قِراءَةً مَعَ السَّبْعة"[4]، ويَنْبغي التَفَطُّنُ، إلى أنّ لَفْظَ "السَبعَةِ" هُنا، هُو مِنْ عِبارةِ "حَاجي خَليفَة"، لا مِنْ قَصْدِ أبي عُبَيْد؛ فإنّها لَمْ تُسَبَّعْ، بَعْدُ، في زَمانِهِ. وللمُبَرّدِ أَيْضًا، كتابٌ في الاِحْتِجاجِ سَمّاهُ "احْتِجاجُ القِراءة"[5]، ولابْنِ دُرُسْتُوَيْهِ، مِثْلُهُ، مَوْضوعًا واسمًا[6]، ولَعَلّ آخِرَ مَن يُشارُ، في هَذِهِ المَرحلةِ، هو أبو القاسِمِ الهُذَليّ المَغْرِبيّ البَسْكَريّ، صاحِبُ "الكامِلُ في القِراءاتِ الخَمْسين"[7]، والمُلاحَظُ على كُلّ هَؤُلاءِ هو جَمْعُهم في الاِحْتِجاجِ بَيْنَ السَبعةِ، وغَيْرِ السَّبْعة[8].

- **مَرْحلةُ التَّأْليفِ في السَبْعة:** وزَعيمُها **أَبو بَكْرِ بنُ مُجاهِدٍ**، بلا مُنازِع، ونحسَبُ أنّ الرّجلَ إنّما كانَ يَصْدُرُ، فيما صَنَعَ، مِنْ أَمْرِ التَّسْبيعِ، عَنْ تَوْجيهٍ رَسْميّ مِن السُّلْطان[9] الذي شَعرَ بواجِبِ إصْلاحِ

---

[1] يُنظَرُ: مِنْ أَعْيانِ الشّيعَة، أَبو عَليّ الفَارِسيّ، **حَيَاتُهُ ومَكانَتُهُ بَيْنَ أَئِمّةِ العَرَبِيَّةِ و آثارُهُ في القِراءاتِ والنَّحْو**، د. عَبْدُ الفَتّاحِ إسْماعيلُ شَلَبي، ص: 155.

[2] يُنظَرُ: **مِنْ أَعْيانِ الشّيعَة، أَبو عَليّ الفَارِسيّ، حَيَاتُهُ ومَكانَتُهُ بَيْنَ أَئِمّةِ العَرَبِيَّةِ و آثارُهُ في القِراءاتِ والنَّحْو**، د. عَبْدُ الفَتّاحِ إسْماعيلُ شَلَبي، ص: 155.

[3] **طَبَقاتُ النَّحْويّينَ واللُّغَويّين**، للزّبيديّ، تَحْقيقُ مُحَمَّد أبو الفَضْلِ إبْراهِيم، دَارُ المَعَارِف، مِصْر 1984، ص: 22.

[4] **كَشْفُ الظُّنونِ عَنْ أَسَامي الكُتُبِ والفُنون**، حَاجي خَلِيفة، مَكْتبَةُ المُثَنّى، بَغْداد، 1941، 220/2.

[5] **الفِهْرِسْت**، لابنِ النَّدِيم، حَقّقَهُ الدُّكْتور مُصْطفى الشّويمي، الدّارُ التُّونُسِيَّةُ للنَّشْر، المُؤَسَّسَةُ الوَطَنِيَّةُ للكِتاب، الجَزائِر، 1406هـ، 1985، ص: 267.

[6] **الفِهْرِسْت**، لابنِ النَّدِيم، ص: 285.

[7] يُنظَرُ مُفَصَّلًا في: **الإمَامُ الهُذَليُّ ومَنْهَجُهُ في كِتَابِهِ الكَامِلُ في القِراءاتِ الخَمْسِين**، د. عَبْدُ الحَفِيظِ بنُ مُحَمَّدٍ نُورُ الهِنْدي، رِسالَةُ دُكْتوراه مَخْطُوطة، جامِعةُ أُمّ القُرى، كُلّيّةُ أُصُولِ الدّين، قِسْمُ الكِتاب والسُّنَّة. شُعْبةُ التَّفْسيرِ وعُلُومِ القُرآن، العامُ الجَامِعيّ، 1428هـ، 1429هـ، 2007، 2008، ص: 134.

[8] **يُنظَرُ: مِنْ أَعْيانِ الشّيعَة، أَبو عَليّ الفَارِسيّ، حَيَاتُهُ ومَكانَتُهُ بَيْنَ أَئِمّةِ العَرَبِيَّةِ و آثارُهُ في القِراءاتِ والنَّحْو**، د. عَبْدُ الفَتّاحِ إسْماعيلُ شَلَبي، ص: 155.

[9] ونَحْنُ نَجِدُ هَذا في تَدَخُّلِ السُّلْطان، واسْتِجابَتِهِ لابنِ مُجَاهِدٍ؛ رَئِيسِ المَشْروعِ التَّوْثِيقيّ؛ حِينَ نَازَعَهُ الأَمْرَ قارِئانِ عَمَدَا إلى القِراءةِ بِغَيْرِ كَمالِ شَرْطِ القِراءَة؛ وهُمَا ابنُ شَنَبوذٍ وابنُ مِقْسمٍ العَطّار؛ يُراجَعُ مُفَصّلًا في: **المُحْتَسَبُ في تَبْيِينِ شَوَاذّ القِراءاتِ والإيضاحِ عَنْها**، لابنِ جِنّي، تَحْقيقُ الدُّكْتور عَليّ النَّجْدي ناصِفٍ والدُّكْتورِ عَبْدِ الفَتّاحِ إسْماعِيل شَلَبيّ، دَارُ

حالِ القِراءةِ مِنَ الخَلْطِ الواقِعِ في مَفْهومِ الشُّذوذِ بَيْنَ وُجوهٍ شَتَّى مِنه؛ مِنْها الخروجُ عَنِ الرَّسمِ، والرِّوايةِ، على المَعْمولِ بهِ مِنْ عَهْدِ عُثْمانَ بنِ عُثْمان، ومِنْها الخروجُ عَنْ مَقاييسِ النّحاة، ومِنْها الخروجُ عَنْ سَبعةِ ابنِ مجاهِد، وسَيَأْتي، وقَدْ نَجَمَ هذا الوَضْعُ عَنْ عامِلٍ أساسِيٍّ هوَ كَثْرةُ القُرّاءِ مَعَ تَفاوُتِ عِلْمِهم بضَوابطِ القِراءة؛ فمِنْهم المُتْقِنُ، ومِنْهم مَنْ يَتَجاوَزُ في شَيْءٍ ممّا يجبُ لصِحّةِ القِراءةِ؛ كالنَّقْل، أو الرّسم، أو العَربيّة، وفي هَذا يَقولُ ابْنُ مجاهِد: **"فمِنْ حَمَلَةِ القُرْآنِ المُعْرِبُ العالِمُ بوُجوهِ الإعْرابِ، والقِراءاتِ، العارِفُ باللُّغاتِ، ومَعاني الكَلامِ البَصيرُ بعَيْبِ القِراءاتِ المُنْتقِدُ للآثارِ، فذَلك الإمامُ الذي يَفْزعُ إلَيْه حُفّاظُ القُرْآنِ، في كُلِّ مِصْرٍ مِنْ أَمْصارِ المُسْلِمين، ومِنْهم مَنْ يُعْرِبُ، ولا يَلْحَنُ، ولا عِلْمَ له بغَيْرِ ذلك فذَلِك كالأَعْرابِيِّ الذي يَقْرأُ بقِراءَتِه، ولا يَقْدِرُ على تَحْويلِ لِسانِه، فهُو مَطْبوعٌ على كَلامِهِ، ومِنْهم مَنْ يُؤدّي ما سَمِعَهُ ممَّن أَخِذَ عَنْه ليسَ عِنْده إلّا الأَداءُ لما تَعَلَّم، لا يَعْرِفُ الإعْرابَ، ولا غَيْرَه، فذَلِك الحافِظُ فلا يَلْبَثُ مِثْلُه أنْ يَنْسى إذا طالَ عَهْدُه فيَضِيعُ الإعْرابُ لشِدَّةِ تَشابُهِه، وكَثْرةِ فَتْحِه، وضَمِّهِ، وكَسْرِه في الآيَةِ الواحِدةِ؛ لأَنَّه لا يَعْتَمِدُ على عِلْمٍ بالعَرَبِيَّةِ، ولا بِهِ بَصَرٌ بالمَعاني يَرْجِعُ إليه؛ وإنّما اعْتِمادُهُ على حِفْظِهِ، وسَماعِه، وقَدْ يَنْسى الحافِظُ فيَضِيعُ السَّماعُ، وتَشْتَبِهُ عَلَيْه الحُروفُ فيَقْرأُ بلَحْنٍ لا يَعْرِفُه، ....، ومِنْهم مَنْ يُعْربُ قِراءَتَه، ويُبْصِرُ المَعاني، ويَعْرفُ اللّغاتِ، ولا عِلْمَ له بالقِراءاتِ، واخْتِلافِ النّاسِ، والآثار؛ فرُبّما دَعاهُ بَصَرُهُ بالإعْرابِ إلى أنْ يَقْرأَ بحَرْفٍ جائزٍ في العَرَبيّةِ لَمْ يَقْرأْ بِهِ أَحَدٌ مِن الماضِينَ فيَكونُ بذَلك مُبْتَدِعًا"**[1] وقَدِ اتَّسَعَ الأَمْرُ اتِّساعًا لَيْسَ أَقلَّ مِنْ أَنْ تُجابِهَهُ الدّولة، ويَتَولّاهُ سُلْطانُ المُسْلِمين.

وفي تَقْديري، أَنّنا لا نُفْلِحُ في فَهْمِ عملِ ابْنِ مجاهِدٍ إلّا إذا رَبَطْناهُ بالمَشْروعِ الرّسميِّ الذي قامَتْ عَلَيْه الدّولة، اسْتِشْعارًا لواجِبِها تُجاهَ الأُمّةِ، وكتابِ الأمّة، ومِنْ هُنا، فقدْ عَمِلَ ابنُ مجاهِدٍ على تَأْسيسِ حَرَكةٍ تَوْثيقيّةٍ يتِمُّ فيها اخْتِيارُ أئمّةِ القِراءةِ الكِبار، مِنْ مَشاهيرِ الإقْراءِ بالأَمْصار، ممّنْ لَمْ يَقعْ شَيْءٌ مِن الخلافِ في إمامَتِهم، وفي وَثاقةِ ما عُرِفوا بهِ مِنَ القِراءة، ثمّ حملُ النّاسِ على اتِّباعِهم صَوْنًا للدِّين، وحمايَةً للوَحْي[2]. فكانَ أنْ اخْتارَ سَبْعةً أئِمَّةً ضِمْنَ كِتابِهِ الشّهير "السّبعةُ في القِراءات". لكنّهُ بعَمَلِهِ هذا كانَ قَدْ زادَ شَيْئًا مِنَ الإضْطِرابِ في الأَمْرِ حين وَهِمَ النّاسُ فاعْتَبَروا ما وَراءَ السَّبْعةِ الذين اخْتارَهم ابْنُ مجاهِدٍ شاذًّا[3]؛ لأَنَّ هذا

سِزْكين للطِّباعةِ والنَّشْر، الطَّبْعةُ الثّانية، 1406هـ، 1986، 32/1، **غايةُ النِّهايةِ في طَبَقاتِ القُرّاء**، لابنِ الجَزَرِيّ، عُنِيَ بنَشْرِهِ برْجِسْتراسَر، مَكْتَبةُ ابنِ تَيْمِيّة، 1351هـ، 54/2، **والنَّشْرُ في القِراءاتِ العَشْر**، لابنِ الجَزَرِيّ، 40/1، **وأَعْلامُ القِراءاتِ العَشْرِ وأُصُولُهُم**، د. عَبْدُ القَادِرِ مُحَمَّدٌ مَنْصُور، ص: 36، **والسَّبْعةُ في القِراءَات**، لابنِ مُجاهِدٍ (مُقدِّمَةُ المُحَقِّق)، تَحْقيقُ الدُّكْتور شَوْقي ضَيْف، دارُ المَعارِف، مِصْر، الطَّبْعةُ الثّانية، 1400هـ، ص: 15، **و مِنْ أَعْيانِ الشِّيعَة**، **أبو عَلِيٍّ الفَارِسِيّ، حَيَاتُهُ ومَكانَتُهُ بَيْنَ أئِمَّةِ العَرَبِيَّةِ و آثارُهُ في القِراءاتِ والنَّحْو**، د. عَبْدُ الفَتَّاحِ شَلَبي، ص: 171.

[1] **السَّبْعَةُ في القِراءات**، ص:45-46

[2] يُنْظَرُ: **مِنْ أَعْيانِ الشِّيعَة، أبو عَلِيٍّ الفَارِسِيّ، حَيَاتُهُ ومَكانَتُهُ بَيْنَ أَئِمَّةِ العَرَبِيَّةِ و آثارُهُ في القِراءاتِ والنَّحْو**، د. عَبْدُ الفَتَّاح إسْماعيلُ شَلَبي، ص: 158.

[3] يُنْظَرُ: **النَّشْرُ في القِراءَاتِ العَشْر**، لابنِ الجَزَرِيّ، 35/1، **السَّبْعةُ في القِراءات**، لابنِ مُجَاهِد، (مُقَدِّمةُ المُحَقِّق)، ص: 19، **والمُحْتَسَبُ**، لابنِ جِنّي (مُقدِّمةُ المُحَقِّق)، 11/1، **والإتْقانُ في عُلومِ القُرْآن**، للسُّيُوطيّ، 212/1، **ومِنْ أَعْيانِ**

الوَجْهَ الثّالثَ مِنَ التَّشْذيذِ قدْ صادَفَ المَفْهومَ الغالِبَ عِنْدَ النّاسِ المَأْخوذَ عَنِ النُّحاة. ومِنْ هُنا، بَدَأَتْ مَرْحلةٌ أُخْرى، احْتِيجَ فيها إلى حَرَكةٍ تَصْحيحيَّةٍ تَضْبِطُ مَفْهومَ التَّشْذيذِ بَيْن الخروجِ عَنِ الرُّكْنِ مِنَ الرُّكْنَيْنِ الذيْنِ قَرّرهما عُثْمان، وبَيْن الخروجِ عَنْ قِياسِ النّحاةِ المَظْنونِ مِنْه انْتِفاءُ العَربيّة المُفْضي إلى انْتِفاءِ القُرْآنيّة، وبينَ الخروجِ عَنْ سَبْعةِ ابْنِ مجاهِدٍ المَظْنونِ مِنه ما ظُنَّ مِن الخروجِ عَنْ قِياسِ النّحاةِ بما أنّ تَشْذيذَ النَّحْويّين كانَ هو الغالبَ على أَفْهامِ النّاس. وسَوْفَ يَظْهرُ الاشْتِغالُ في القِراءاتِ على ثَلاثةِ وُجوهٍ:

- الأَوّلُ حَصْرُ الاحْتجاجِ في السّبعة؛ كمِثْلِ ما نَعْرِفُ عَنْ:

1- الحُجّة للقُرّاء السّبعة، لأَبي عَليٍّ الفارِسيّ.

2- الحُجّة للقِراءاتِ السّبعة، لابْنِ خالَوَيْه.

3- الحُجّة للقِراءاتِ السّبعة، لأَبي زَرْعةَ ابنِ زَنْجِلة.

- والثّاني تَوْسيعُ الاحْتجاجِ اللّغويّ ليشْمَلَ ما وَراءَ السّبعة، لإزالةِ التّخليطِ بَيْن تَشْذيذِ سُقوطِ الرّكنِ مِنَ الرّكنين، وبَينَ تَشْذيذِ الخروجِ عَنِ القِياسِ النّحويّ، وبَيْن تَشْذيذِ الخروجِ عَنِ السّبعة. وهو ما سَوْفَ يَنْبري له اثْنانِ هما تِلْميذُ ابْنِ مجاهِدٍ وتِلْميذُ تِلْميذِ ابْنِ مجاهِد؛ أَعْني أبا عليّ[1] وابْنَ جِنّي[2].

- والثّالثُ تَصْحيحُ قُرْآنيَةِ ما وَراءَ السّبعةِ ممّا صَحَّحَ ابْنُ جِنّي لُغَتَه ثُمّ اتَّفَقَ له مُوافَقةُ رُكْنَي الرّسمِ، والنّقل، فاسْتَكْملَ شَرْطَ السَّبْعة، وهو التَّصْحيحُ الذي انْتَهى إلى زِيادَةِ قِراءاتٍ ثلاثةٍ صِرْنَ مع السّبعةِ عَشَرةً[3]

ومِنْ هُنا نُلاحِظُ أنّ حاصِلَ الخروجِ على التَّسْبيعِ ظَهَرَ في اتِّجاهَيْن: **الأَوّلُ:** حركَةٌ رَسْمِيَّةٌ تَعْملُ على نَفْيِ الشّذوذِ اللّغوي (=القُرْآنيّ) عمّا وَراءَ السّبعةِ باعْتِمادِ مَنْهجٍ عِلْميٍّ أَوّلُهُ تَصْحيحُ لُغَتِه، ثم بَحْثُهُ مِنْ جِهَتَي النّقلِ، والرّواية. **والثّاني:** حَرَكةٌ تَعْملُ على نَفْيِ الشُّذوذِ القِرائيِّ عمّا وَراءَ السّبعة، ممّا صَحَّتْ لُغَتُه باحْتِجاجِ ابْنِ جِنّي، وأَضْرابِهِ لَه، ثُمّ تَصْحيحُ رُكْنَي النّقلِ، والرّسم فيه، وهو ما انْتَهى إلى إِلْحاقِ القِراءاتِ الثّلاثةِ الأُخْرى[4].

ولكنّ ثمّةَ ما يَنْبغي العِلمُ بِه وهُو أَنّ الحَرَكَتَين (التَّصْحيحُ اللّغويُّ بزَعامَةِ ابْنِ جِنّي+ التّصحيحُ القِرائيّ بالنَّقْلِ، والرّسم) يُمَثّلان عَملَ السُّلْطانِ في المَسْألةِ الإِقْرائيّةِ، ولَسَوْف تُوازيهِ حَرَكةٌ أُخْرى تَتّسِمُ بالعملِ

الشِّيعَة، أَبُو عَليّ الفَارِسيّ، حَيَاتُهُ ومَكَانَتُهُ بَيْنَ أَئِمّةِ العَرَبِيَّةِ و آثَارُهُ في القِرَاءَاتِ والنَّحْو، د. عَبْدُ الفَتّاحِ إِسْماعِيل شَلَبِيّ، ص: 329.

[1] مِنَ المَنْقولِ عَنْ أَبي عَليّ أَنَّهُ كانَ اعْتَزَمَ تَأْليفَ كِتابٍ في الاحْتِجاجِ للشَّواذِّ لَكِنَّ الأَجَلَ عاجَلَهُ فَلَمْ يَصْنَعْهُ؛ يُنْظَر: **المُحْتَسَبُ**، لابنِ جِنّي، 1/ 34، ومِنْ **أَعْيانِ الشِّيعَةِ، أَبُو عَليّ الفَارِسيّ، حَيَاتُهُ ومَكَانَتُهُ بَيْنَ أَئِمَّةِ العَرَبِيَّةِ و آثَارُهُ في القِراءاتِ والنَّحْو**، د. عَبْدُ الفَتَّاحِ إِسْماعِيلُ شَلَبي، ص: 331.

[2] يُنْظَرُ تَصْريحُ ابنِ جِنّي بِبِنائِهِ المُحْتَسَبِ على تَشْذيذِ ما وَراءَ السَّبْعةِ في: آخِرِ **مُقَدِّمةِ المُحْتَسَب**، 34/1.

[3] يُنْظَرُ في: **القِراءاتِ القُرْآنيَة، تَاريخُها، ثُبُوتُها، حُجّيَّتُها وأَحْكامُها**، د. عَبْدُ الحَليم قَابة، ص: 192.

[4] يُنْظَر: **النَّشْرُ في القِراءاتِ العَشْر**، لابنِ الجَزَريّ، 45/1، و**القِراءاتُ القُرْآنِيَة، تَاريخُها، ثُبُوتُها، حُجّيَّتُها وأَحْكامُها**، د. عَبْدُ الحَليم قَابة، ص: 192.

الفَرْديّ الخارجِ عَنْ مَشْروعِ الدَولةِ الرّسميّ، فكانَتْ هذِهِ الحركةُ اتّجاهًا آثَرَ أنْ يخْرُجَ عَنْ مَشْروعِ الدّوْلة الرّسميّ دونَ انْتِهاجِ نهجٍ علميٍّ في القِراءةِ تُصَحِّحُ عَبْرَهُ اللّغةُ، ثمّ الرّوايةُ والرّسم؛ فشاعَ عَنْهم –مِنْ ثَمّ- التّجوُّزُ في أرْكانِ القِراءةِ فقرأوا بغَيْرِ نَقْلٍ تارة، وربّما يُخالِفُ الرّسمَ تارةً أُخْرى. وأصْحابُ هذا الإتّجاهِ غَيْرِ الرّسميّ هُمْ ابْنُ شَنَبوذ[1] وابْنُ مِقْسَم[2] ومَنِ انْتَمَ بِهما، ولَقَدْ نَبّه ابنُ جِنّي على هذا فقالَ في مَوْضعٍ ممّا احْتَجَّ للُغَتِه: "ومِنْ ذَلك قِراءَةُ أَبِي السِّمالِ "فحَاسُوا"؛ بالحاء؛ قالَ أَبو الفَتْح: قالَ أبو زَيْدٍ، أو غَيْرُه، قُلْتُ له: إنّما هُو فجَاسُوا، فقَال: حاسُوا وجاسُوا واحِدٌ، وهذا يَدُلُ على أنّ بَعضَ القَرَأَةِ يَتَخَيّرُ بلا رِواية، ولِذلك نَظائِر"[3]

وما دامَ عَمَلُنا هذا قائِمًا على بَيانِ مَكانِ ابْنِ جِنّي مِن الحركةِ التي أَسّسَ لها ابْنُ مجاهِدٍ فقَدْ تَعيّن أنْ نُشَقِّقَ الإحْتجاجَ اللّغويَّ للقِراءة إلى الوُجوهِ المَفْهومةِ مِن التّطوّرِ الذي قَدّمْنا مُوجَزًا عَنْه هُنا؛ فنَقُول: إنّه يحتجّ للقِراءةِ مِنْ جِهةِ لُغَتِها:

1- إمّا على مَعنى بَيانِ مُوافَقَتِها للَهْجةٍ مِنْ لَهَجاتِ العَرب.

2- إمّا على مَعْنى بَيانِ مُوافَقَتِها للمَقاييسِ التي اسْتَنْبَطَها النُّحاةُ مِن الغالِبِ المُطَّرِدِ في كلامِ العَرَب.

أيْ:

- إمّا أنْ تكونَ مِنْ جِهةِ لُغَتِها على مَعْنى ما قَرَّرَه عُثْمانُ بنُ عفّانَ حينَ قَيّدَ رَدَّ القِراءةِ إلى لُغةِ قُرَيْشٍ بحالِ وقعَ خِلافٌ في احْتِمالها لُغَتَيْن؛ لغةِ قُرَيْشٍ، ولغةٍ أُخْرى، ومُقْتَضاهُ تَرْكُها على لَهْجَتِها في حالِ لَمْ يَكُنْ خِلافٌ.

- وإمّا على مَعْنى ما قَرّرهُ النّحْويّون مِنْ أنّ القِراءةَ حين تَكونُ خارجَةً عَنِ القِياسِ فهِيَ شاذّةٌ تُحْفظُ، ولا يُقاسُ عَلَيْها.

وحتّى نَفْقَهَ مكانَ ابنِ جِنّي، وشَيْخِه مِنْ قَبْلِهِ، وشَيْخِ شَيْخِهِ مِنْ قَبْلِهما[4]، مِنْ هذا المَشْروعِ الكَبيرِ يَلْزَمُ التّنبيهُ إلى أنّ هذا المَعنى الثّاني كانَ مَوْطِنًا لحصولِ الخَللِ في مَسْألةِ التّشذيذ؛ حين ذاعَ في النّاسِ أنّ الخروجَ عَنْ مَقاييسِ النّحاةِ المَبْنيّةِ على الاطِّرادِ مَعْناه الخروجُ عنِ العربيّة، ومِنْ ثَمّ عنِ القُرآنيّة؛ والقُرآنُ عربيّ. فلمّا زادَ ابنُ مجاهِدٍ بابًا آخرَ للتّشذيذ وافَقَ اعْتِقادَ النّاسِ المَبْنيّ على أنّ الشّاذّ هو ما خَرجَ عنِ القِياسِ النّحويّ ومِنْ ثمّ عنِ العَربيّة، ومِنْ ثمّ عنِ القُرْآنيّة. **فقَدْرُ ابنِ جِنّي في المَشْروعِ يُرى في أنّه سَعى إلى التّمْييزِ بَيْن الشُّذوذِ الذي هو خُروجٌ عَنِ القُرْآنيّة بسببٍ راجعٍ إلى الرّوايةِ، أو إلى الرّسم، وبَيْن الشُّذوذِ**

---

(1) يُنْظَرُ: **الفِهْرِسْت**، لابنِ النَّدِيم، ص: 154، و**أعْلامُ القِراءاتِ العَشْرِوأُصُولُهُم**، د. عَبْدُ القَادِرِ مُحَمّد مَنْصور، ص: 35.

(2) يُنْظَر: **أعْلامُ القِراءاتِ العَشْرِوأُصُولُهُم**، د. عَبْدُ القَادِرِ مُحَمَّدٌ مَنْصُور، ص: 108.

(3) **المُحْتَسَب**، 15/2.

(4) يُرَاجَعُ تَفْصِيلُ هَذِهِ الحَرَكَةِ التَّوْثِيقِيَّةِ في: **مِنْ أَئِمَّةِ الشِّيعَةِ، أَبُو عَلِيِّ الفَارِسِيّ**، د. إسْماعِيلُ عَبْدُ الفَتّاحِ شَلَبِيّ، ص: 329، ومِنْ عَجَبٍ أَنّ الدُّكْتُور شَلَبِي يَجْعَلُ ابنَ جِنّيّ مُؤَيِّدًا لحَرَكَةِ ابنِ شَنَبوذٍ وابنِ مِقْسَمٍ في الخُرُوجِ عنْ مَشْروعِ ابنِ مُجاهِدٍ الرَّسْمِيّ!!!! ، يُنْظَرُ كِتابُهُ، ص: 330.

الذي هو خُروجٌ عَنْ مَقاييسِ النّحاة، ولا نَفْيَ للقُرْآنيَة فيه؛ إذْ إنَ منه في السّبعةِ مَواضعَ لَيْستْ قَليلة. والشّذوذُ الذي هو خُروجٌ عَنْ كلامِ العَربِ بكُلِّ لُغاتِه. وفِيهِ نَفْيٌ للقُرْآنيّة؛ لأَنَّ القُرآنَ عَربِيٌّ.

وممّا يَصحُّ الاسْتِدْلالُ به على أنّ ابنَ جِنّي كان صاحِبَ مَشْروعٍ تَصْحيحيٍّ لِقُرْآنيّةِ ما وَراءَ السّبعةِ عدمُ إغْفالِه ما باجْتِماعِهِ تصِحُّ القُرْآنيّةُ مِنَ الفَصاحةِ، والنّقلِ، والرّواية، وذلِك في أَثْناءِ احْتِجاجِهِ في "المُحْتَسب"؛ فيقولُ في النّقل، وهو يُوَجِّهُ قِراءةَ أَنَسٍ في (يَجْمَحون،) فقدْ قَرَأ (يَجْمَزون)، وهي تَخْتَلفُ عنْ أُخْتِها بما هو لَفْظٌ مُرادف: "ظاهِرُ هذا أنّ السّلفَ كانوا يَقْرأونَ الحرفَ مَكانَ نَظيرِهِ مِنْ غَيْرِ أنْ تتَقدّم القِراءةُ بذلك؛ لَكِنّه لِمُوافقَتِه صاحِبَه في المَعْنى، وهذا مَوْضعٌ يجدُ الطّاعنُ به، إذا كانَ هَكَذا، على القِراءةِ مَطْعنًا؛ فيَقولُ: لَيْستْ هذِهِ الحروفُ كُلُّها عَنِ النّبيّ صلّى الله عَلَيْهِ وسَلّم، ولَوْ كانَتْ عَنْه لَما ساغَ إبْدالُ لَفْظٍ؛ إذْ لَمْ يَثْبُتْ التَّخْييرُ في ذَلك عَنه، ولمّا أَنْكرَ عَلَيْه أَيْضًا (يَجْمَزون)، إلّا أنّ حُسْنَ الظّنّ بأَنَسٍ يَدْعو إلى اعْتقادِ تَقَدّمِ القِراءةِ بهذِهِ الأَحْرُفِ التي هِي: (يَجْمَحون) و (يَجْمَزون) و (يَشْتدّون)، فيَقولُ: اقْرأْ بأَيّها شِئْت، فجَميعُها قِراءةٌ مَسْموعةٌ عنِ النّبيّ ...، فإنّ قيلَ: لوْ كانت هذِهِ الأَحْرفِ مَقْروءًا بجميعِها لَكانَ النّقلُ بذَلِك قَدْ وَصَلَ إلَيْنا، قِيلَ: أَوَلَا يَكْفيك أَنَسٌ مُوَصِّلًا لها إلَيْنا؟ فإنْ قيلَ: إنّ أنَسًا لَمْ يَحْكِها قراءةً وإنّما جَمَعَ بينَها في المَعْنى، واعْتلّ في جوازِ القِراءةِ في ذلك، لا بأَنّه رَواها قِراءةً مُتَقدّمةً قِيل: قدْ سَبقَ مِنْ حُسْنِ الظّنّ ما هو جَوابٌ عَنْ هذا"[1]. ومِثْلُه ما قالَهُ في تَوْجيهِ قراءةٍ مَنْسوبةٍ لأبي عَمْرٍو؛ قال: "ولابُدّ مِنْ إحْسانِ الظّنّ بأبي عَمْرٍو؛ لا سِيّما وهُو القُرْآن، وما أَبْعَدَهُ عنِ الزّيغِ والبُهْتان"[2]، وقالَ في مَعْرضِ ذِكْرِ مَنْ يَسْتَدِلُّ لقِراءَتِهِ بالمُصْحفِ: "هكَذا رَأَيْتُها في الإمامِ: مُصْحفِ عُثْمان"[3]

كمَا احْتجّ لقُرشيّةِ لُغةِ القُرْآنِ بهذِهِ الرّواية: "**ومِنْ ذلك ما رُوِيَ عَنْ عُمرَ أنّه سَمعَ رَجُلًا يَقْرأ: "عَتّى حِين"، فقال: مَنْ أَقْرَأَك؟ قال: ابنُ مَسْعود، فكتَبَ إلَيْه: "إنَ الله، عزّ وجلَ، أَنْزلَ هَذا القُرْآنَ فجعلَهُ عَرَبيًّا، و أَنْزلَهُ بلُغةِ قُرَيْشٍ فأَقْرِئِ النّاسَ بلُغةِ قُرَيْشٍ، ولا تُقْرِئْهم بلُغَةِ هُذَيْلٍ**"[4]

هَذا، وغَيْرُه، ممّا يدلُّ دلالةً قاطعَةً على أنّ ابنَ جِنّي إنّما كان يَرْمي إلى التّمْهيدِ إلى تَوْثيقِ القِراءاتِ الصّحيحةِ بَدْءًا بتَصْحيحِ لُغَتِها، وهو ما نَراهُ في تَنْبيهِهِ المُلِحّ على صِحّةِ روايةِ ما وَراءَ سَبْعةِ ابنِ مجاهِد؛ يقولُ، بَعْد تَقْسيمِهِ القِراءاتِ إلى ضَرْبَيْن: سَبْعةِ ابنِ مجاهِدٍ، وما وَراءها: "... **وضَرْبًا تعدّى ذلك فسمّاهُ أَهْلُ زَمانِنا شَاذًّا؛ أيْ خارجًا عَنْ قِراءاتِ السّبعةِ المُقدّمِ ذِكْرُها** إلّا أنّه مع خُروجِهِ عَنْها نازعٌ بالثِّقةِ إلى قُرّائِه، محفوفٌ بالرّواياتِ مِنْ أَمامِهِ ووَرائِه"[5]

---

(1) **المُحْتَسَب**، 296/1.

(2) **المُحْتَسَب**، 272./2.

(3) **المُحْتَسَب**، 309/2.

(4) **المُحْتَسَب**، 343/1.

(5) **المُحْتَسَب**، 32/1.

وهُو ما دامَ مُؤَيَّدًا بالرّواية، وإنْ خَرَجَ عَنْ سَبْعةِ ابنِ مجاهِدٍ، وزادَ فتقَوّى بالتّوجيهِ اللّغويّ، فقَدْ وَجَبَ المَصيرُ إليه، والتّسليمُ بأنّه قُرْآنٌ كَريم، يَقول: "ولَسْنا نَقولُ ذَلِك فَسْحًا بخلافِ القُرّاء، المجتمَعِ في أهْلِ الأَمْصارِ على قِراءَتِهِم، أو تَسْويغًا للعُدولِ عمّا أَقَرَّتْهُ الثِّقاتُ عَنهم، لكنّ غَرضَنا مِنْهُ أنْ نُرِيَ وَجْهَ قُوَّةِ ما يُسَمّى الآنَ (=ما بَعْدَ التَّسْبيع) شاذًّا، وأنّه ضارِبٌ في صِحّةِ الرّواية بِجِرانِه، آخِذٌ مِنْ سَمْتِ العَرَبِيَّةِ مُهْلةَ مَيْدانِهِ لِئَلّا يُرَى مُرًى أنَ العُدولَ عَنْهُ إنّما هو غَضٌّ مِنْه، أو تُهْمةٌ له، ومَعاذَ الله، كيفَ يكونُ هَذا والرّوايةُ تَنْمِيهِ إلى رَسولِ الله صلّى الله علَيْهِ وسلّم، والله تَعالى يَقولُ: "وما آتاكُمُ الرَّسُولُ فخُذُوهُ"[1]

فلْيُتَأَمَّلْ كيفَ أنّه يَكْشِفُ، بما لا مَدْفعَ فِيهِ عَنْ أنَهُ يَقْصِدُ بكتابِهِ إلى القُرْآن، لا إلى البَيان، وإلى الوَحْي، لا إلى النَّحْو.

- **المَبْحَثُ الثّالثُ: مُسْتَوياتُ لُغَةِ القِراءةِ عِنْدَ النُّحاةِ:** إنّ ممّا يَتعيّنُ المُرورُ بِهِ أنّ القانونَ النَّحْويَّ مَبْناهُ على الشّائِعِ اسْتِعْمالُه؛ وهو المُطّرِد، وهذا المُطَّرِدُ في كلامِ العربِ تُمثِّلُهُ لغةُ قُريشٍ لأنّها اللّغة الأَكْثَرُ اسْتِعْمالًا بما أَنّها كانتْ لغةَ العربِ الجامعَةَ في السّياسةِ، والإقْتِصادِ، والثّقافةِ، والدّين ، ...،[2] ومِن هُنا كانَتْ لغةُ القُرْآنِ الكريمِ مادّةَ النّحاةِ الأُولى بمُوافَقَتِها للمُطّرِدِ الذي هو لُغةُ قُرَيش. ولَقَدْ عَلِم هذا سَيّدُنا عُثْمانُ، ومَنْ معه؛ فإنّه لمّا عَرَف أنّ الأَصْلَ في لغةِ القُرْآنِ أَنّها لغةُ قُرَيْشٍ ردّ إلَيْها عِنْد الخِلاف[3]. ونُفرّعُ على هذا أنّ النُّحاةَ أمامَ القِراءةِ على اعْتِبارَيْن؛ أنْ تُوافِقَ لُغةَ قُرَيْشٍ فتُوافقَ بذَلِك المُطَّرِدَ فتُبْنى عَلَيْها القاعِدةُ النّحويّة. وأَنْ تخرجَ عَنْ لغةِ قُرَيْشٍ؛ فتَخْرجَ عنِ المُطّرِد، فتَشِذّ، فتُحْفَظُ، ولا يُقاسُ عَلَيْها، ثمّ إنّ المَعْهودَ إلى هذا النّحويّ أنْ يَفْحَصَ في القِراءةِ ثَلاثةَ مُسْتَوياتٍ؛ هِي:

  - مُسْتوى القُرْآنيّة، ومَرْجِعُهُ السّنَد.
  - مُسْتوى العَربيّة، ومَرْجِعُهُ لَهَجاتُ العَرب، وسُنَنُها في كلامِها.
  - مُسْتوى النّحويّة، ومَرْجِعُه الاطّرادُ، والجَرَيانُ على القِياس.

وبِهذا قَدْ يَتَيَسَّرُ أنْ نَفْهَمَ أنّ اعْتِراضَ النَّحويّ على القِراءةِ إنّما يَقَعُ في المُسْتوى النّحويّ، فحَسْبُ؛ مِنْ أَجْلِ أنّه مُرْتَبِطٌ بالتّأويلِ النّحويّ الذي مَبْناهُ على بِناءِ القَواعِدِ على الكَثِير، وتَرْكِ القِياسِ على الشّاذّ، ولَوْ كانَ قُرْآنًا؛ فإنّ ما شَذّ عنِ القِياسِ مِنَ القُرآن فإنّهُ يُقاسُ عليه في مِثْلِ وَجْهِهِ فَقَط[4]؛ فهو لا يَرى أنْ تُبْنى عَلَيْها

---

[1] **المُحْتَسَب**، 32/1.

[2] يُنْظَر: **لُغَةُ القُرْآنِ الكَريم**، د. عَبْدُ الجَليلِ عَبْدُ الرَّحِيم، ص: 53.

[3] يُنْظَر: **مِنَ القَضايا الكُبْرى في القِراءاتِ القُرْآنِيَّة**، د. مُحَمَّدُ حَسَنِ حَسَنِ جَبَل، ص: 5، ومَا بَعْدَها.

[4] يُنْظَرُ مُفَصَّلًا في: **التَّوْجيهُ النَّحْويُّ لوُجُوهِ القِراءاتِ القُرْآنِيَّةِ المُشْكِلةِ في كِتابِ سِيبَوَيْهِ ومَو اقِفُ النُّحاةِ والمُفَسِّرِينَ مِنْها**، د. سُلَيْمانُ يُوسُفَ خاطِر، ص: 183، ومَا بَعْدَها. و**مَنْهَجُ سِيبَوَيْهِ في الاسْتِشْهادِ بالقُرْآنِ الكَريمِ وتَوْجيهِ قِراءَاتِهِ ومَآخِذُ بَعْضِ المُحْدَثِينَ عَلَيْهِ، دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ نَحْوِيَّةٌ وصَرْفِيَّة**، د. سُلَيْمانُ يُوسُفَ خاطِر، ص: 184، وما بَعْدَها.

القاعِدةُ النَحويّةُ التي هِيَ مَناطُ القِياس، والاطّرادُ مَناطُ القِياس[1]، وإنْ كانَ يُسَلِّمُ بقُرْآنِيَّتِها، وبعَرَبِيَّتِها. وبهذا قَدْ يَتَيَسَّرُ أَيْضًا أَنْ نَفْهمَ اعْتراضَ القُرّاءِ على ردّ النّحاةِ للقِراءة؛ فإنّ وَصْفَ النّحاةِ للقِراءة بالشّذوذِ مَبْناهُ على مُخالَفَةِ القِياسِ النّحويّ، لَيْسَ إلّا. لَكِنّ القُرّاءَ وغالبَ النّاسِ فهِمُوا أنّ تَشْذيذَ النُّحاةِ مَبْناهُ على مُخالَفةِ العَربيّة، والحقُّ أنّ هذا الأَمْرَ يُفَسِّرُهُ عِنْدنا شَيْءٌ واحِدٌ هو أنّ التّشْذيذَ النَحويَّ القائمَ على مُخالَفةِ الاطِّرادِ هو مَعْنًى محصورٌ في بِيئةِ النّحويّين فحَسْبُ؛ فهو كانَ مَنْهجًا ضِمْنَ ثَقافةٍ تخصّصيّةٍ، وهُو ما هَيّأَ لأَنْ يَظُنَّ القُرّاءُ، والنّاسُ مَعَهم، أنّ نَعْتَ النّحويّ للقِراءةِ بالشّذوذِ مَعْناهُ مخالفَتُها للعَربيّة، ومِنْ ثمّ انْتِفاءُ قُرْآنيّتِها، كما قدّمْنا.

ولكنّ النُّحاةَ، مَعَ هذا المِيزانِ، مُسَلَّمٌ لهم فِيهِ مِنْ وَجْهٍ، ومُعْتَرَضٌ عَلَيْهِم فِيهِ مِنْ آخَر:

- فأمّا وَجْهُ التّسْليمِ فاعْتِمادُ القِراءةِ المُوافِقةِ للمُطَّرِدِ مِنْ كلامِ العَربِ في القِياسِ النّحويّ؛ فإنّما النّحوُ قِياسٌ يُتَّبَع.
- وأمّا وَجْهُ الاعْتِراضِ فردُّ القِراءةِ الصّحيحةِ، سَنَدًا ورَسْمًا، مَع مُوافَقَةِ لُغةٍ مِنْ لُغاتِ العَربِ إلى القِياسِ النَّحْويّ؛ فإنّ في هذا غَيْرَ قَليلٍ مِنَ التّعسُّفِ في حقّ لُغةِ القُرْآنِ الكَريم؛ لأنّ فيهِ حملًا لِما جاءَ على لهجةٍ على لُغةِ قُرَيشٍ، والحقُّ **أنّ كلّ لهجةٍ أَصْلٌ بذاتِها**، وأنّ مَنْ يَقيسُ على لُغةٍ مِنْ لُغاتِ العَربِ مُصيبٌ غَيرُ مُخْطِئٍ[2].

والذِي يَنْتَهِي إِلَيهِ الكلامُ، في هذا، هوَ وُجوبُ التّصدّي لهذهِ الحالةِ من "الفَوْضى" في قِراءةِ القُرْآنِ بأنْ يَنْبَرِيَ عالِمٌ مِنَ العُلَماءِ للأَمْرِ فيَجْتَهِدُ فِيهِ بسَدّ مادّةِ الاضْطِراب، ولَقَدْ كانَ ابنُ مجاهِدٍ رَجُلَ هذهِ المَرْحلة، عَلى ما قَدّمْنا. لكنّ الذي يَنْبغي التّفطُّنُ إلَيْهِ هو أنّ الغَلَطَ الحاصِلَ في حَصْرِ الشُّذوذِ في الخروجِ عَنْ قِياسِ النّحاةِ عائِدٌ إلى عَدمِ التّصْريحِ بالنّظريّةِ في مَعْرفةِ القِراءةِ الصّحيحة، وبَقاءِ العَملِ بالأَرْكانِ الثّلاثةِ مُضمّنًا يَتَناوَلُهُ العُلَماءُ بصُورةٍ عَمَلِيّة[3]. هذا أَوّلًا، وعَدمِ اهْتِمامِ القُرّاءِ، وعامّةِ المُسْلِمين، بنَظَريّةِ النُّحاةِ في تَشْذيذِ القِراءة؛ يَنْقُلُ ابنُ الجَزَرِيّ عَنْ الدّاني قَوْلَهُ: **"و أَئِمّةُ القُرّاءِ لا تَعْملُ في شَيْءٍ مِنْ حُروفِ القُرْآنِ على الأَفْشى في اللُّغةِ، والأَقْيَسِ في العَرَبيّة، بَلْ على الأَثْبَتِ في الأَثَرِ، والأَصَحّ في النّقل. والرِوايةِ إذا ثَبَتَ عَنْهم لَمْ**

---

(1) يُنْظَرُ: **الأُصُولُ. دِراسةٌ إِبِسْتِمُولوجيّةٌ لأُصُولِ الفِكْرِ اللُّغَوِيّ العَرَبِيّ**. د. تَمّامُ حَسّان، ص: 144، و**التَّوْجِيهُ النَّحْوِيُّ للشّاذّ في لُغَةِ القُرْآنِ الكَريم، المَتْبوعُ مِنْهُ والمَدْفُوع**، نَصْرُ الدِّينِ وَهّابي، ص: 37، ويَجْمُلُ العِلْمُ، هُنا، بأنّ سِيبَوَيْهِ يَكونُ قَدْ رَسَمَ، في كِتابِهِ، مَنْهجَ اعْتِمادِ القِياسِ في فَحْصِ لُغةِ القِراءَة، يُنْظَرُ: **مِنْ أئِمّةِ الشِّيعَة، أَبُو عَلِيّ الفارِسِيّ**، د. عَبْدُ الفَتّاحِ إِسْماعِيلُ شَلَبي، ص: 161.

(2) **الاقْتِراحُ في أُصُولِ النَّحْوِ وجَدَلِه**، للسُّيُوطِيّ، ص: 465، ويُنْظَرُ مُفصّلًا في: **القَواعِدُ النَّحْوِيَّةُ، تَأْصِيلًا وتَفْصِيلًا**، عَبْدُ الواحِدِ مُحَمّدُ النَّحْو، ص: 98.

(3) إنّ التّصْريحَ بالأَرْكانِ الثّلاثةِ تَأَخَّرَ إلى ما بَعْدَ ابنِ مُجاهِدٍ، ونَحْسَبُ أنّهُ مِنْ عَمَلِ فَريقٍ مِنْ مُتَأَخّرِي العُلَماءِ؛ كابنِ عَمّارٍ المَهْدَوِيّ (ت430هـ)، ومَكّيّ القَيْسِيّ (ت437هـ)، والدّانيّ (ت444هـ)، وأَبي شامَةَ (ت665هـ)، وابنِ الجَزَرِيّ (ت833هـ)، وعِنْدَ ابنِ الجَزَرِيّ أنّ الدّانيّ هُوَ مَنْ صَرّحَ بِها، يُنْظَرُ: **النَّشْرُ في القِراءاتِ العَشْر**، لابنِ الجَزَرِيّ، 9/1.

يَرُدّها قياسُ عَربيّةٍ، ولا فُشُوُّ لغةٍ؛ لأنّ القِراءةَ سُنّةٌ مُتّبعةٌ يَلْزَمُ قَبولُها، والمَصيرُ إلَيْها"[1]؛ وهذا ثانيًا؛ أيْ على ما مَفْهومُهُ أنّ النّحاةَ يُمَيّزون بَيْن ما وافَقَ القِياس، وبَيْن ما خالفَ القِياسَ في بِناءِ القانونِ النّحويّ. وهُوَ أمْرٌ مُتَفَرّعٌ عَنْ مَسْألةٍ عامّةٍ تَتَعلّقُ بممارَسةِ النّحاةِ أُصولَهُم بصورةٍ ضِمْنيّةٍ محصورةٍ في بِيئَتِهم[2].

- **المَبْحثُ الرّابعُ: ابنُ جِنّي ومُحْتَسَبُهُ:** نحبُّ أنْ نُوَطِّئَ بَيْنَ يَدَي هذا المَبْحثِ بالتّذْكيرِ بأنّ تَسْميةَ النّاسِ- وهُمًا- ما وَراءَ سَبْعةِ ابنِ مجاهِدٍ شاذًّا قدْ صادَفَ عِنْدَهم مَفْهومًا قارًّا لَدَيْهم عنِ الشُّذوذ؛ وهُو المُسْتفادُ مِن بيئةِ النّحاةِ بصورةٍ خاطئةٍ مِنْ أنَّ القراءةَ الشّاذّةَ عنِ النّحوِ والقِياسِ هِيَ قراءةٌ شاذّةٌ عنِ العَربيّة، ومِنْ ثمّ فقدْ سَقطَ مِنْها رُكْنٌ مِنَ الأَرْكانِ التي تُعْتَبَرُ بها قُرْآنيّتُها. فحَصَلَ مِن هذا اعْتِقادٌ خاطئٌ بأنّه لا قُرْآنَ في ما زاد عَلى السّبعة. وهو انحرافٌ خطيرٌ جِدًّا يَتطلّبُ تَدَخُّلًا عاجلًا لمُداواتِه، وقَدْ كان في ابْنِ جِنّي مَزيّةُ الشّعورِ بواجِبِ الوَقْت، كما يُعَبّرُ الفُقَهاء، ونحبُّ، بَعْدَ هذا، أنْ نُناقِشَ عَملَ ابْنِ جِنّي مِنْ وُجوهٍ؛ هِي:

– **أوّلًا: مَفْهومُ الشُّذوذ:** الشّذوذُ قبلَ "المُحْتَسبِ" حمّالُ وُجوهٍ ثلاثةٍ:

1- ما خالَفَ رُكْنَيْنِ هُما النَقلُ، أَو الرّسم:[3] وهُوَ المَفْهومُ مِن عَمَلِ سَيّدِنا عُثْمان، **واسْتَثْنَيْنا فيه مُوافقةَ العَرَبيّة؛ لأنّها مَرْحلةٌ سابِقةٌ على اللّحن، والقِراءةُ فيها بَيْن أنْ تكونَ قُرَشِيّةَ اللّغة، وهُوَ غالبُ لغةِ القُرْآنِ الكَريمِ الذي اسْتَصْحَبَهُ سَيّدُنا عُثْمانُ حِينَ أَوْصى بالرّدّ إلَيْه في حالِ الخِلاف، وبَيْن أنْ تَكونَ لهجةً مِنْ لهجاتِ العَرب. والقِراءةُ بِكِلا الوَجْهَيْن مُوافِقةٌ للعَرَبيّة. أمّا أنْ تخرجَ القِراءةُ عَنِ القُرشِيَّةِ، وعَنْ أنْ تُوافِقَ لُغةً مِنْ لُغاتِ العَربِ فَلا وُجودَ لها في زَمَنِ عُثْمان؛ لأنّها قِراءةٌ لاحِنة، ولا لَحْنَ في زَمَنِ عُثْمانَ، بَعْد.**

وهَذا الرُّكْنانِ هُما اللّذان أَصّلَهما ابْنُ مُجاهِدٍ في سَبْعَتِه[4]، وبِهذا الاعْتبارِ سُمّيَ شاذًّا ما قُرِئَ بِهِ مُخالِفًا للمُصْحفِ الإمام؛ كقِراءةِ ابنِ عَبّاسٍ: (لَيْسَ عَلَيْكم جُناحٌ أَنْ تَبْتَغوا فَضْلًا مِنْ رَبّكُم (في مَواسِمِ الحجّ)[5] ، وكاخْتِيارِ أَبي سَعيدٍ أَبَانَ بنِ عُثْمان، وشَيْبةَ بنِ نِصاحٍ، وأبي جَعْفرٍ يَزيدَ بنِ القَعْقاعِ المَدنيّ، وغَيْرِهم مِنْ أَهْلِ المَدينة[6] ، وحُمَيْدِ بنِ قَيْسٍ، وغَيْرِه مِنْ أَهْلِ مَكّة[7]، وعَبدِ اللهِ بنِ أبي إسْحقَ الحضرميّ مِنْ أهلِ البَصْرة[8] وغيرِهم كَثِير. ولمّا كانَ تَوْحيدُ القِراءةِ أَظْهرَ ما يُفْهمُ مِنْ حملِ النّاسِ على مُصْحفٍ واحدٍ كانَتْ

---

(1) **النَّشْرُ في القِراءاتِ العَشْر**، 1/10-11.

(2) يُنْظَرُ: **أُصولُ النَّحْوِ، دِراسَةٌ في فِكْرِ الأَنْباريّ**، د. مُحَمَّدُ سَالِمِ صَالِح، ص: 43.

(3) يُرى ذَلكَ في تَنَوُّعِ تَعْريفِ الشَّاذِّ؛ فقَالَ السُّيُوطِيّ: "الشَّاذُّ، وهُوَ ما لَمْ يَصِحَّ سَنَدُه" **الإتقان**، 1/214.

(4) يُنْظَرُ: **السَّبْعَةُ في القِراءاتِ، (مُقَدِّمَةُ المُحَقِّق)**، ص:17.

(5) **مُعْجَمُ القِراءاتِ القُرْءانِيَّةِ مَعَ مُقَدِّمَةٍ في القِراءَاتِ وأَشْهَرِ القُرّاء**، مَطْبوعاتُ جَامِعةِ الكُوَيْت، الطَّبْعةُ الثَّانِيَة، 1408هـ، 1988، د. عَبْدُ العَال سَالمٌ مَكْرَم، ود. أَحْمَدُ مُخْتارٍ عُمَر، 1/154.

(6) **الفِهْرِسْت**، ص: 150.

(7) **الفِهْرِسْت**، ص: 151.

(8) **الفِهْرِسْت**: ص: 151.

مُخالَفةُ المُصْحَفِ أَبْرزَ ما يُعدُّ بِهِ الشّاذُّ شاذًّا؛ حتى قِيل في تَعْريفِ الشّاذّ: "هِي التي تُروى آحادًا وتخالِفُ خَطَّ المُصْحفِ العُثْمانيّ الإمام، ولا يَمْنَعُ مِنْ وَصْفِها بالشّذوذِ أَنْ تكونَ صَحيحةَ السَّنَدِ، ومُوافِقةً للعَرَبِيّة"[1]

-2 ما خالَفَ الاطِّرادَ والقياسَ؛ وهُوَ الوَجْهُ المُعْتَبَرُ في بِيئةِ النّحاة؛ إذ المَعْروفُ عَنْ هَؤُلاءِ أنّ القانونَ النّحويَّ إنّما يُبْنى على الأَكْثَرِ اسْتِعْمالًا، كما قَدَّمْنا. ولمّا كان النّحوُ مَحْصورًا في القِياس، عُلِمَ مِنْه **أنّ النَّحْوَ أَقَلُّ مِن العَرَبِيّة، وأنّ كلامَ العربِ أَوْسعُ مِنْ قَواعِدِ النّحاة، وأَنَّ شُيوعَ القاعِدةِ لا يُفَسِّرُ سُلوكَ اللُّغة**[2] لذَلِك تفطّنَ المحقِّقون مِنْ عُلَماءِ الإقْراءِ إلى التَّمْييزِ بين مُوافَقةِ القِياس، وبَيْنَ مُوافقةِ لغةٍ مِن لُغاتِ العَرب، ونَبَّهوا إلى أنّ مُخالَفةَ القِياسِ لا تَنْفي العَرَبيّة، ومِنْ ثمّ فهِيَ لا تَنْفي القُرآنيّة؛ وجُمْلةُ الأَمْرِ أنّ القُرآنَ لَيْسَ قِياسًا نحويًّا؛ وأنّه لَيْسَ نحوًا؛ قالَ الدّاني فِيما يَنْقلُه ابنُ الجَزَرِيّ: ""و **أَئِمَّةُ القُرّاءِ لا تَعْملُ في شَيْءٍ مِنْ حُروفِ القُرْآنِ على الأَفْشى في اللُّغةِ، والأَقْيَسِ في العَرَبِيّة، بَلْ على الأَثْبَتِ في الأَثَر، والأَصَحِّ في النّقل، والرّوايةِ إذا ثَبَتَ عَنْهم لَمْ يَرُدَّها قياسُ عَربِيّةٍ، ولا فُشُوُّ لغةٍ؛ لأنّ القِراءةَ سُنّةٌ مُتَّبعةٌ يَلْزَمُ قَبولُها، والمَصيرُ إِلَيْه**[3]

-3 ما خالَفَ سَبْعةَ ابنِ مجاهِدٍ؛ والذي تَرتَّبَ على هذا هو حُصولُ حَصْرٍ للقُرآنيّةِ في القُرّاءِ السّبعةِ الذين انْتَخَبَهم ابنُ مجاهِد، وهو مُخالَفٌ؛ ومخالَفَتُه جَعَلَتِ العُلَماءَ يَنْبرون لدَفْعِ الوَهْمِ عمّا وراء السّبعة، عَبْرَ التّصريح بالأَرْكانِ الثّلاثةِ المَعْروفة؛ فاعْتُبِرَ ما وافقَها قُرْآنًا يجبُ المَصيرُ إِلَيه، ولَوْ كانَ في غَيْرِ سَبْعةِ ابنِ مجاهِدٍ؛ قالَ ابنُ الجزريّ: "كلُّ قراءةٍ وافقتِ العَربيّة، ولَوْ بوَجْهٍ، ووافَقَتْ أَحَدَ المَصاحفِ العُثْمانيّة، ولَوْ احْتِمالًا، وصحَّ سَنَدُها، فهِيَ القِراءةُ الصّحيحةُ التي لا يَجوزُ رَدُّها، ولا يحلُّ إِنْكارُها، بَلْ هِيَ مِن الأَحْرُفِ السَّبْعةِ التي نَزَلَ بها القُرآنُ، ووَجَبَ على النّاسِ قَبولُها، سَواءٌ أكانتْ عَنِ الأَئِمّة السّبعة، أَمْ عنِ العَشَرة، أم عَنْ غَيْرِهم من الأَئِمَّةِ المَقْبولِين" [4]

والمَفْهومُ مِنْ هذا أنّ المُعَوّلَ عليه في القِراءةِ لَيْسَ نِسْبَتَها إلى إمامٍ بعَيْنِه إنّما هو اسْتِجْماعُها الأَوْصافَ الثّلاثةَ المُتَّفقَ عَلَيْها. قالَ أبو شَامة: **"لا يَنْبغي أنْ يُغْتَرَّ بكُلِّ قراءةٍ تُعْزى إلى كلِّ واحدٍ مِن هؤلاءِ الأَئِمّةِ السَّبْعةِ، ويُطْلَقُ عليها لَفْظُ الصِّحّة، وأنّها أُنْزِلتْ هَكذا، إلّا إذا دَخَلتْ في ذلك الضّابط، وحِينئذٍ لا يَنْفردُ بنَقْلِها مُصَنِّفٌ عَنْ غَيْرِه، ولا يَخْتصُّ ذلك بنَقْلِها عَنْهم، بَلْ إنْ نُقِلتْ عَنْ غَيْرِهم مِن القُرّاء، فذلكَ لا يُخْرِجُها عَنِ الصّحّة؛ فإنّ الاعْتمادَ على اسْتِجْماعِ تِلك الأَوْصافِ، لا عَمّن تُنْسبُ إِلَيْه"**[5]

---

[1] **الجَمْعُ الصَّوْتِيُّ الأَوّلُ للقُرآن، أو المُصْحَفُ المُرتَّل، عَرْضٌ ودراسَةٌ لِبَواعِثِ المَشْروعِ ومُخَطَّطاتِه**، لَبيبٌ السَّعِيد، دارُ المَعارِف، مِصْر، الطَّبْعةُ الثّانِيَة، 1978، ص: 221.

[2] **القَاعِدةُ النَّحْوِيَّةُ، دِراسَةٌ نَقْدِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّة**، د. أَحْمَدُ عَبْدُ العَظيم عَبْدُ الغَنِيّ، ص: 17.

[3] **النَّشْر**، 1/10-11، **والإتْقانُ في عُلومِ القُرآن**، 1/211.

[4] **النَّشْرُ في القِراءاتِ العَشْر**، 1/9، **والإتْقانُ في عُلُومِ القُرآن**، 1/210.

[5] **المُرْشِدُ الوَجيزُ إلى عُلُومٍ تَتَعَلَّقُ بالكِتابِ العَزيز**، ص: 135، **والإتْقانُ في عُلومِ القُرآن**، 1/210.

وهَكذا رَأَينا العُلماءَ تَتَضافرُ كَلِماتُهم، وتَتظاهَرُ على دَفْعِ هذا الوَهْمِ الكَبيرِ؛ فقالَ مَكِّيٌّ القَيْسيّ مَثَلًا: "**مَنْ ظَنَّ أنَّ هؤلاءِ القُرّاءِ؛ كنافعٍ، وعاصِمٍ، هيَ الأَحْرفُ السَّبعةُ التي في الحديثِ فقَدْ غَلِطَ غَلَطًا عَظيمًا؛ قالَ: ويَلْزمُ مِنْ هذا أنَ ما خَرَجَ عَنْ قِراءةِ هَؤُلاءِ السَّبعةِ ممّا ثَبَتَ عنِ الأئِمَةِ، وغَيْرِهم، وو افَقَ خطَّ المُصْحف، ألّا يكونَ قُرْآنًا، وهذا غَلَطٌ عَظيمٌ**"[1]

- **ثانيًا: الثُّنائِيَّةُ الضِدِّيَّة: (الاِحْتِساب/الشّذوذ):**

وتأسيسًا على الذي قَدّمنا فإنّنا نَحْسبُ أنَّ ابنَ جِنّي يُقدِّمُ كتابَه "المُحْتَسب" بَدْءً مِن عُنْوانه؛ فقَدْ كانَ مَسْعى الرّجلِ أنْ يُبْطِلَ المقابلَة الضّدّية بَيْن القِراءةِ السّبعيّةِ، والقِراءةِ الشّاذّة؛ لأنّ القُرّاءَ السّبعةَ الذين انْتَخَبَهم ابنُ مجاهِدٍ لَيْست قِراءاتُهم هِي القِراءاتِ السّبعةَ التي في الأَثَرِ النّبويّ المَعْروف. قالَ القَرّابُ في "الشّافي": "**التّمسُّكُ بقراءةِ سَبعةٍ منَ القُرّاء دون غَيْرِهم لَيْسَ فِيه أثَرٌ، ولا سُنّة، وإنّما هُو جَمْعُ بعضِ المُتأخِّرين، فانْتَشَرَ، وأَوْهَم أنّه لا تجوزُ الزّيادةُ على ذَلك، وذَلِك لَمْ يَقُلْ بِهِ أحَدٌ**"[2].

ولَقَدْ عَتَبَ بعضُهم على ابنِ مجاهِدٍ نَفْسِه، وودّ لَوْ أنّه إِذِ اقْتَصرَ زادَ على السّبعِ، أو نَقَص: لِئَلّا يَقعَ التَّخْليطُ عِنْدَ الجهلةِ، والعَوامّ؛ قالَ ابنُ عَمّارٍ: "**لَقَدْ نَقَلَ مُسَبِّعُ هذهِ السّبعةِ ما لا يَنْبغي له، وأُشْكِلَ الأمرُ على العامّةِ بإيهامِهِ كُلَّ مَنْ قلَّ نظرُهُ أنّ هذهِ القِراءاتِ هِيَ المَذْكورةُ في الخَبر، ولَيْتَهُ إِذِ اقْتَصرَ نَقَصَ عنِ السّبعةِ، أَوْزاد؛ لِيُزيلَ الشُّبْهة**"[3]

- **ثالثًا: احْتِسابُ ما وَراءَ تَسْبيعِ ابْنِ مُجاهِدٍ:**

والمَنْهجُ، في هذا الاحْتِسابِ، هو ما قَدَّمْنا هُناك، فقُلْنا: إنه يُرى في أنّه سَعى **إلى التّمييزِ بَيْن الشّذوذِ الذي هو خُروجٌ عَنِ القُرْآنية بسَببٍ راجِعٍ إلى الرّو ايةِ، أو إلى الرّسم، وبَيْن الشّذوذِ الذي هُو خُروجٌ عَنْ مَقايِسِ النّحاة، ولا نَفْيَ للقُرْآنيّةِ فيه؛ إذْ إنّ مِنْه في السّبعةِ مَواضِعَ لَيْستْ قَليلة. والشّذوذِ الذي هو خُروجٌ عَنْ كلامِ العَربِ بكلِّ لُغاتِه، وفِيهِ نَفْيٌ للقُرْآنِيّة؛ لأنَ القُرْآنَ عَرَبِيّ**. والذي يُؤكِّدُ، عِنْدنا، ما قَدّمْنا في سَعْيِ ابنِ جِنّي إلى التّفْريقِ بينَ المُحْتَسَبِ قُرْآنًا، والشّاذِ عنِ القُرآنِ أنّه:

أ- لَمْ يَعْرضْ، في شيءٍ ممّا في "مُحْتَسَبِه" إلى القِراءاتِ السّبعة؛ هَذا أَوَّلًا.

ب- وأنّه اشْتغلَ في ما وَراءَ السّبعةِ، ممّا احْتَسَبهُ، ببَيانِ مَرْتَبَتَيْن لُغَويَّتَيْن فِيه تُبْقِيانه ضِمْنَ المُحْتَسبِ قُرْآنًا؛ وهُما:

ت- الكَشْفُ عَنْ مُوافَقةِ القِياسِ في الذي وَافَقَ القِياس، وإنّما كانَ اخْتِلافُهُ مِنْ جِهةِ تَغايُرِ التّراكيبِ القِياسيّة.

---

[1] **الإتْقانُ في عُلُومِ القُرآن**، 222/1.
[2] **الإتقَانُ في عُلُومِ القُرآن**، 223/1.
[3] **الإتْقَانُ في عُلومِ القُرآن**، 222/1.

ث- الكشْفُ عَنْ مُوافقةِ العَربيّة مِنْ خِلالِ مُوافَقةِ لُغةٍ مِنْ لُغاتِها في الذي كان اخْتِلافُهُ مِنْ جِهةِ تَغايُرِ اللُّغاتِ.

ج- الكشْفُ عنِ الشّاذِّ قِياسًا، و المُنْكرِ عَربيّة. على قِلَّتِه؛ قَصْدًا إلى إظْهارِ أنَّ تَصْحيحَهُ اللّغويّ لتَشْذيذِ ابْنِ مجاهِدٍ لا يَصْدُرُ فيه عَنْ رغبةٍ في تَصْحيحِ كلّ ما وَراءَ السّبعة، إنّما هُو: **تَصْحيحٌ عِلْميٌّ مَبْناهُ على عَرْضِ محصولِ التَّصْحيحِ اللّغويّ على السّندِ، والرّسم.**

وفي التّعليقِ عَلى مَا دَرَسهُ ابنُ جِنّي، في المُحْتَسَب، نَقولُ: إنّه لَيْس فيه شَيْءٌ ممّا يُنْسَبُ إلى السّبعة، سِوى ما ذُكِرَ في مَعْرضِ مُقارنةٍ بينه وبَيْن ما رُوِيَ مِن الشّاذِّ في مَوْضِعِه مِن القِراءة، أوْ **أنّه مَرويٌّ عَن غَيْرِ راوِيَي كلِّ قارئٍ مِن السّبعة**؛ فإنّه مَعْدودٌ في الشّاذّ أَيْضًا[1]. وإنّه لَيْسَ شَيءٌ ممّا جاء هُنا إلّا وهُوَ ذو وجْهٍ مِن العَربيّة على نَحْوٍ مِنْ أَنْحاءَ ثَلاثةٍ:

1- مُوافقةُ القِياسِ مِنْ غَيْرِ حاجةٍ إلى سَبيلٍ مِنْ سُبُلِ الرّدّ إلَيْه.

2- مُوافَقةُ القِياسِ مَع الحاجةِ إلى سَبيلٍ مِنْ سُبُلِ الرّدّ.

3- البُعْدُ الشّديدُ عنِ القِياسِ، والإيغالِ في الشّذوذِ مَعَ إبْداءِ الرَّأْيِ في تأْويلِه.

ونَحْنُ نرى أنّ ابنَ جِنّي قَدْ أَخَذَ مِمّا شَذَّذَهُ تَسْبيعُ ابنِ مُجاهِدٍ كلَّ وَجْهٍ؛ وتَفْسيرُهُ، عِنْدنا، أنّ ابْنَ جِنّي إنما قَصَدَ إلى إظْهارِ أنّ ما وَراءَ السّبعةِ غَيْرُ مَحْصورٍ شُذوذُهُ في مُخالَفةِ القِياسِ اللُّغويّ، فقط، إنّما قَصدَ إلى تَوْسيعِ مَفْهومِ الشّذوذِ عَنْ أنْ يَنْحَصرَ في القِياسِ النّحويّ، فحَسْبُ، هذا مِنْ وَجْهٍ، ومِنْ وَجْهٍ آخَرَ نَرى أنّ ابنَ جِنّي قَصَدَ إلى غايةٍ عِلْميّةٍ عاليةٍ جِدًّا: هِيَ أنّه لَمْ يُرِدْ إبْطالَ تَقْسيمِ ابْنِ مجاهِدٍ؛ **إنّما أرادَ تَصْحيحَ ما نَجَمَ عنِ التّسْبيعِ مِنِ اتّحادِ التّشذيذِ فيه بتَشْذيذِ النُّحاةِ الذي شاعَ في النّاسِ أنّه مُرادفٌ للخُروجِ عنِ العَربيّة، ومِنْ ثمّ عنِ القُرْآنيّة.**

رَابعًا: عَدَمُ احْتساب ما شذَّ في السَّبْعَة:

كمَا يَنْبَغي أنْ نَنْتَبِهَ إلى عَدَمِ تَعرُّضِ أَبي الفَتْحِ لِما شَذّ في السَّبْعة عَنِ القِياسِ النَّحْويّ؛ وقدْ أَشارَ إلَيْهِ في مُقَدّمَتِهِ، في سِياقِ بَيانِ أنْ لَيْسَ المُعوّلُ في القِراءةِ على القِياس، إنّما على النّقل، ولَوْ كانَ على القِياسِ لَتُرِكَ بَعْضُ ما في السّبعة؛ قالَ ابنُ جِنّي: "**فإنْ كانَ هذا (= الشّذوذُ اللّغويّ) قادحًا فيهِ، ومانِعًا مِنَ الأَخْذِ به فَلَيَكونَنْ ما ضَعُفَ إعْرابُهُ ممّا قَرأَ بهِ السّبعةُ هذِهِ حالُهُ، ...، وهُوَ، أيْضًا، مَأْخوذٌ بِه**"[2]، وهُوَ لَمْ يَعْرِضْ إلَيْهِ لأنّه:

- غَيْرُ مَشْمولٍ بالتّشذيذِ الذي أُريدَ بِهِ ما وَراءَ السّبْعةِ، هَذا أَوّلًا.

---

[1] وأمّا الوَاردُ في المُحْتَسَبِ مِنَ المَعْزُوّ إلى السَّبْعةِ فهُوَ مِنْ سَبيلٍ غَيْرِ سَبيلِ الرّاوِيَيْنِ الذَيْن قَيّدَ ابنُ مُجاهِدٍ تَوْثيقَهُ عَنْهُما، وهُوَ مَعْدودٌ مِنَ الشّاذِّ عَنِ التّسْبيعِ كَذَلك؛ فإنَّ التَّسْبيعَ غَيْرُ مُتَعلّقٍ بأَسْمائِهِم، إنّما بالمَنْقولِ عَنْهُم مِنَ الطُّرُقِ المَحْصورةِ في تَوْثيقِ ابنِ مُجَاهِدٍ؛ قالَ ابنُ عَمّارٍ: "**وَوَقَعَ لَهُ، في اقْتِصارِهِ عَنْ كُلّ إمَامٍ، عَلى رَاوِيَيْن أَنّهُ صارَ مَنْ سَمِعَ قِراءةَ رَاوٍ ثالثٍ أبْطلَها، وقَدْ تَكونُ هِيَ أَشْهَرَ، وأَصَحَّ، وأَظْهَرَ**"، **الإتْقَان**، 222/1.

[2] **المُحْتَسَبُ**، 33/1.

- لأنّه مُحَقِّقُ القُرآنيّةِ، ثانِيًا.

وهُو لَمْ يَعْرِضْ إلَيْهِ رَغمَ ظُهورِ الحاجةِ فيهِ إلى التَّوْجيهِ اللّغوي، وإنّ مِنْ شاذِّ السّبعةِ ما إنّ تَوْجيهَ لَيَعْسُرُ حَصْرُ أَقْوالِ العُلَماء فِيه، بلْ، إنّ مِنْهُ الذي احْتَدّتْ عِبارَتُهم في تَوْجيهِهِ، و في الْتِماسِ وُجوهِهِ مِنْ كلامِ العَرب؛ وهُوَ دليلٌ على أنّ الرّجلَ إنّما كانَ يَصْدُرُ عَنْ رَغْبةٍ في **الإسْهامِ في مَشْروعٍ عِلْميّ كَبيرٍ جِدًّا، ولَمْ يَكنْ يَرْغبُ في اسْتِعْراضِ إمْكاناتِهِ اللّغويّة، ومَلَكاتِهِ التَّعْليليّة**، ومِنْ هُنا، جَعلْنا عَدَمَ احْتِسابِ ما شَذّ في السّبْعةِ آيةً على غَرضٍ نَبيلٍ يَرْمي إلَيْه الرّجل، وإنْ كانَ مرّ بِهِ في غَيْرِ "المُحْتَسَبِ"، وأَبْدى الرّأْيَ في بَعْضِهِ، ومِنْ هذِهِ المَسائِلِ قِراءةُ حَمْزةَ؛ بجَرّ الأَرْحام[1] مِنْ قَوْلِهِ تَعالى: **"و اتّقوا الله الذِي تَسَاءَلونَ بِهِ والأَرْحامَ"** [النِّساء: 01]؛ فقدْ عَرضَ إلى قِراءةِ الرّفع، وأَخَذَ على المُبَرّدِ في إنْكارِها[2]، واجْتهدَ في بَيانِ وَجْهِها مِن العَربيّة؛ قالَ، بَعْدَ أنْ تَكلّمَ في البابِ الذي تَتنزّلُ فِيهِ؛ وهُو **"بابٌ في أنّ المَحْذوفَ إذا دَلّتْ الدّلالةُ عَلَيْه كان في حُكْمِ المَلْفوظِ بِهِ: "وعَلى نَحوِ مِنْ هذا تَتوَجّهُ، عِنْدنا، قِراءةُ حَمْزةَ؛ وهِي قَوْلُه: "و اتّقوا الله الذِي تَسَاءَلونَ بِهِ والأَرْحامِ"، لَيْستْ هذِهِ القِراءةُ، عِنْدنا، مِنَ الإبْعادِ، والفُحْشِ، والشّناعةِ، والضُّعْفِ، على ما رَآهُ فيها، وذَهبَ إليهِ أبو العَبّاس، بَلِ الأَمْرُ فيها دُونَ ذلك، و أَقْربُ وأَخفُّ، وأَلْطفُ؛ وذَلك أنّ لحَمْزةَ أنْ يقولَ لأبي العَبّاس: إنّي لَمْ أَحْمِلِ الأَرْحامَ على العَطْفِ على المَجْرورِ المُضْمَر، بَل اعْتَقَدْتُ أنْ تكونَ فيهِ باءٌ ثانِية، حتّى كأنّي قُلتُ: وبِالأَرْحامِ، ثمّ حَذفْتُ الباء، لتَقَدُّمِ ذِكْرِها، كما حُذِفتْ لتَقَدُّمِ ذِكْرِها في نَحْوِ قولك: بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُر، وعلى مَنْ تَنْزِلْ أَنْزِلْ، ولَم تَقُلْ: أَمْرُرْ بِهِ، ولا أَنْزِلْ عَلَيْهِ، لكنْ حَذَفْتُ الحَرْفِينِ لِتَقدُّمِ ذِكْرِهما"**[3]

فانْظرْ إلى الرّجلِ كَيْفَ يُسَخِّرُ عِلْمَه لنُصْرةِ كلامِ الله تَعالى، ويَأْبى أَنْ تُقَدَّمَ الصّنعةُ النَّحْويّةُ على القِراءةِ الصّحيحة؛ **فإنّ القِراءةَ سُنّةٌ**؛ أيْ: نَقْلٌ وسَنَدٌ، رِوايةٌ وتَحَمُّلٌ.

- **خاتمةٌ:**

يَتَهيّأُ لَنا مِنْ مُجْمَلِ ما تَقدَّمَ أنْ نَفْهَمَ أنّ ابنَ جِنّي إنّما كانَ يَصْدُرُ، في مُحْتَسَبِهِ، عنْ نَظريّةٍ شامِلةٍ، وعَنْ عَملٍ مَنْهجيّ في الاعْتِلالِ للقِراءاتِ الشّاذّةِ عَنْ سَبْعةِ ابنِ مُجاهِدٍ؛ ولَمْ يَكُنْ رَجلَ لغةٍ ساعِيًا في إبْرازِ ما يَتَوَفّرُ عليهِ

---

[1] **السّبْعةُ في القِراءاتِ**، لابنِ مُجَاهِدٍ، ص: 226، وكِتابُ **مَعاني القِرَاءات**، للأَزْهَري، تَحْقيقُ مُحَمّدِ بن عِيدِ الشّعْباني، دَارُ الصّحابَةِ للتُّراثِ، طَنْطا، مِصْر، 2007، ص: 122، **وحُجّةُ القِراءات**، لابنِ زَنْجلة، تَحْقيقُ سَعيدِ الأَفْغَاني، مُؤَسّسةُ الرّسَالة، بَيْروت، الطَّبْعةُ الخَامِسَة 1418هـ، 1997، ص: 188، **ومُشْكِلُ إعْرابِ القُرآن**، لِمَكّيّ بن أَبي طَالِبٍ القَيْسيّ، حَقّقَهُ، وعَلّقَ عَلَيْهِ يَاسِينُ مُحَمّدِ السّوّاس، اليَمامَةُ للطِّباعَةِ و النَّشْرِ والتَّوْزيع، دِمَشْق، بَيْروت، الطَّبْعةُ الثّالِثَة، 1423هـ، 2002، ص: 167، **وكَشْفُ المُشْكِلاتِ و إيضاحُ المُعْضِلاتِ في إعْرابِ القُرْآنِ وعِلَلِ القِراءات**، لنُورِ الدِّينِ البَاقولي، 366/1، **والبَيَانُ في غَريبِ إعْرابِ القُرآن، لابنِ الأَنْباري**، دِراسَةُ وتَحْقيقُ الدُّكْتورِ جُودةَ مَبْروكِ مُحَمّدٍ، مَكْتَبةُ الآدابِ، القَاهِرة، الطَّبْعةُ الثّانِية، 1431هـ، 2010، 218/1.

[2] يُنْظَرْ: **الكامِلُ في اللُّغَةِ والأَدَب**، لأَبي العَبّاسِ المُبَرّد، تَحْقيقُ الدُّكْتور عَبْدِ الحَميدِ هِنْداوي، دارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّة، بَيْروت، لُبْنان، الطَّبْعةُ الأُولى، 1419هـ، 1999، 344/2.

[3] **الخصَائِص**، تَحْقيقُ مُحَمّدِ عليّ النَّجّارِ، المَكْتَبةُ العِلْمِيَّة، (دت)، 285/1.

مِن اقْتِدارٍ مَعْرِفيّ في اللّغةِ، وأحْكامِها، ثمّ إنّ نَظَرِيّتهُ، ومَنْهَجَهُ لَيْسا إلّا امْتِدادًا لِمَشْروعٍ رَسْميّ، تُوَجّهُهُ الدّولة، غَرضُهُ حَسْمُ الفَوْضى في قِراءةِ القُرآنِ الكَريمِ النّاجِمةِ عنِ اضْطِرابِ مَقاييسِ التَّصْحيحِ والتَّشْذيذ، وهُوَ مَشْروعٌ جَنّدتْ له الدّولةُ **أبا بَكْرِ بنَ مُجاهِدٍ** فعَمَدَ ابنُ مُجاهِدٍ إلى اخْتِيارِ أئِمّةٍ سَبْعةٍ مُوزّعينَ على الأَمْصارِ الإِسْلاميّة، تَلْتَزِمُ الأُمّةُ بِقِراءاتِهم طَلَبًا لتَوْحيدِ القِراءة، وحَسْمًا لِمادّةِ الاضْطِراب. على أنّ ابنَ مُجاهِدٍ اشْتَغلَ على شَيْئَيْنِ؛ هُما عَدمُ نَفْيِ القُرْآنيّة عمّا وَراء اخْتِياره، وإنْ لَمْ يَعِ كثيرٌ مِمّن جَهِلَ مُرادَهُ هذا الأَمْر، فحَصروا القُرْآنيّةَ في السّبعة، وهُوَ ما تَصَدّى العُلَماءُ لَه بالتّنْبيه، والشّيءُ الثّاني هُوَ تَسْمِيةُ ما وَراءَ سَبْعتِهِ شاذًّا وإنْ لَم يَنْفِ عَنْه القُرْآنيّة، وإنْ لَمْ يَعِ كثيرٌ ممّن جَهِلَ مَعنى تَشْذيذِهِ فحَسِبَ أنّه الخُروجُ عنِ العَربيّةِ، ومِنْ ثَمّ عَنِ القُرْآنيّة.

ومِنْ هُنا افْتَقرَ مَشْروعُ ابنِ مُجاهِدٍ إلى امْتِدادٍ تَكْميليّ في اتّجاهاتٍ مُخْتَلِفةٍ؛ هِي:

– العَملُ على بَيانِ أنّ ما شَذَّ عنِ السّبعةِ إنّما هُوَ خُروجٌ عَنْها، لا عَنِ العَرَبيّة.

– العَملُ على بَيانِ أنّ ما شَذَّ عنِ السّبعةِ رُبّما خَرجَ عَنْ قِياسِ النُّحاة، لكِنّه باقٍ على عَرَبيّتِهِ بالدُّخولِ في لَهْجة، أو بالجَرَيانِ على سُنّةٍ مِنْ سُنَنِ العَربِ في كَلامِها مِمّا لا يُراعى في القِياسِ النّحْويّ.

– العَملُ على بَيانِ أنّ ما شَذّ عنِ السّبعة، ممّا لَمْ يَعْدَمْ وَجْهًا في العَربيّةِ فهُو مُحالٌ على حَركةٍ أُخْرى تُصَحّحُ فيه النّقلَ والرّسمَ لتَنْتَهِيَ إلى ثُبوتِ قُرْآنِيّتِهِ.

ونَبْني على هَذا أنّ عَملَ ابنِ جِنّي، في المُحْتَسَب، إنّما تُرى مَرْكَزِيّتُهُ في هذا المِنْوالِ الذي يَرْصُدُ تَطوُّرَ الاِحْتِجاجِ اللّغويّ للقِراءات، المِنْوالِ الذي نَعْرِضُ مُفْرَداتِهِ هُنا:

1- فَحْصُ لُغةِ القِراءةِ في فَتْرةِ ما قَبْلَ اللّحنِ [=فَتْرةُ العَملِ العُثْمانيّ]

2- فَحْصُ لُغةِ القِراءةِ في فَتْرةِ شُيوعِ اللّحْنِ، والعَملِ على مُجابَهَتِهِ بتَقْييسِ اللّغةِ [=فَتْرةُ التّشذيذِ النّحويّ لِما خَرَجَ عنِ المُطّرِد]=[فَتْرةُ الْتِباسِ التّشْذيذِ القِياسيّ بالتَّشْذيذِ القُرْآنيّ].

3- **فَحْصُ لُغةِ ما شَذَّ عَنِ السَّبْعةِ تَمْهيدًا لتَصْحيحِ قُرْآنِيّةِ ما صَحَّ مِنْهُ لُغةً [=فَتْرةُ ابْنِ جِنّي]**

4- تَلَقّي ما صَحَّحَهُ ابنُ جِنّي ثُمّ عَرْضُهُ على تَصْحيحِ الرّوايَةِ والرّسم [=فَتْرةُ تَعْشيرِ العَشْرة]

هَذا، وإنّ الكَلامَ في قُرْآنيّةِ ما وَراءَ العَشْرةِ، وتَشْذيذِهِ لَمِمّا لَهُ بَحْثٌ آخَرُ. يَبْعُدُ عَنْ أَنْ يَتَعلّقَ بابْنِ جِنّي فتَعَيّنَ الاِكْتِفاءُ، والحَمْدُ لله رَبّ العالَمين.

من ملامح التفكير العلمي في النحو العربي: كتاب سيبويه، وخصائص ابن جني أنموذجين.

دة. ربيعة العمراني الإدريسي، جامعة القاضي عياض، كلية اللغة العربية، مراكش

تقديم:

يتناول المقال ملامح التفكير العلمي في النحو العربي، متخذا كلا من كتاب سيبويه وخصائص ابن جني أنموذجين لذلك. والمقارنة بين العالمين راجعة إلى كون سيبويه إمام النحاة و كتابه أول مدونة لغوية وصلتنا في التراث العربي، " **شكل البحث الميداني المعتمد على الاستقراء الناقص، ففيه نماذج من الاستقراء ووصف للمستقرأ وتقعيد له وتعليل للوصف والتقعيد**"[1] ،أما ابن جني فيلسوف العربية وأكبر أئمة النّحو[2] بعد سيبويه، فقد فهم تراث هذا الأخير وتمثله واستثمره أحسن استثمار؛ وكان سباقا إلى التأليف في علم أصول النحو الذي يعد لبنة رئيسة في التفكير النحوي ونظريته، ومؤلفه الخصائص " أول كتاب اختص بجمع أشتات ما تناثر في كتب المتقدمين من أصول، تم من خلالها استقراء كلام العرب واستنباط قواعده، فكانت بمثابة المبادئ التي استند إليها التفكير اللغوي، عند علماء العربية، والأسس التي تحددت من خلالها موضوعات النحو ومسائله، وتبينت معالم منهجه"[3]، وفي الكتابين معا ملامح التفكير العلمي في النحو العربي سيعمل البحث على تجليتها.

1) خطوات التفكير العلمي في النحو العربي بين الاستقراء والتعليل

التفكير العلمى أسلوب عقلي منهجي لتناول الظواهر والأفكار، يعتمد أدلة تجريبية قابلة للقياس تخضع لمبادئ منطقية محددة ف" يحول الإحساس بمشكلةٍ علمية ما إلى عملٍ معرفي علمي يبدأ من تحديد المشكلة، ثم تحليل معطياتها وجزئياتها، ثم تفسيرها"[4] "وخطوات التفكير العلمي متشابهة في مناهج البحث العلمي مع وجود بعض الاختلافات البسيطة تقتضيها طبيعة البحث وتفاصيله. وتتمثل هذه الخطوات في الشعور بمشكلة أو بسؤال يحير الباحث، يفترض له إجابات محتملة ، ثم يكون اختبار صحة الفروض والوصول إلى نتيجة معينة. وتتخلل هذه المراحل خطوات تنفيذية "مثل تحديد المشكلة وجمع البيانات التي تساعد في اختبار الفروض المناسبة، وكذلك البيانات التي تستخدم في اختبار الفروض والوصول إلى تعميمات، واستخدام هذه التعميمات

---

[1] نظرية التعليل في النحو العربي: الاستقراء التحليل التفسير: 41 ، حسن خميس الملخ ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 2002م.

[2] من مؤلفاته في النحو والصرف: اللمع ف العربية، سر صناعة الإعراب، والمنصف في شرح تصريف أبي عثمان المازني.

[3] مبادئ لسانية في التراث النحوي العربي، كتاب الخصائص لابن جني -نموذجا- مقاربة تأصيلية في ضوء المنهج البنيوي الأوربي: 6، كمال قادري، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد السادس عشر، ديسمبر 2012م.

[4] التفكير العلمي في النحو العربي : الاستقراء التحليل التفسير:13، حسن خميس الملخ ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 2002م.

تطبيقيا وهكذا يسير المنهج العلمي على شكل خطوات أو مراحل لكي تزداد عملياته وضوحا "[1]. وبذلك يمكن الحديث عن خمسة عناصر في التفكير العلمي وهي:

1. الإحساس بمشكلة علمية:

"تعرف المشكلة في البحث العلمي بأنها: جملة سؤالية تسأل عن العلاقة القائمة بين متحولين أو أكثر، وجواب هذا السؤال هو الغرض من البحث العلمي"[2] أو بعبارة أخرى إنها انحراف الواقع عما كان يجب أن يكون عليه. وتحديد المشكلة بدقة مرحلة مهمة ورئيسة للوصول إلى الحلول الناجعة.

أما المشكلة التي دفعت النحاة إلى التفكير في التقعيد للنحو العربي، فهي المعبر عنها تاريخيا بأسباب نشأة هذا العلم، ولا الشك أن منها ما هو غير مباشر كالأسباب الدينية والقومية للدولة العربية الإسلامية، ثم المباشر الذي تكاد تجمع الروايات على أنه يعود إلى لحن في قراءة النص القرآني أو في اللغة التي بها أنزل، منها اللحن في قوله عز وجل:"**لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ "(الحاقة: 37) إذ قرئت بالنصب، أو قوله تعالى :" ... أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ"(التوبة:3)، بالجر، فقال الأعرابي: أوَ قد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله تعالى برئ من رسوله فأنا أبرأ منه . إضافة إلى قصة بنت أبي الأسود التي كانت تود إخباره عن مدى شدة الحر؛ لكنها رفعت "أشد" وجرت " الحرّ" في عبارة: (ما أشدُّ الحرِّ) فاعتقد الأب أنها تسأله فأجابها : القيظ، وهو ما نحن فيه يا بنية، أو قال: إذا كانت الصّقعاء من فوقك، والرمضاء من تحتك. حسب تعدد الرو ايات.**[3]

2. الملاحظة:

يقصد بها:" توجيه الذهن والحواس إلى ظاهرة حسية ابتغاء الكشف عن خصائصها، توصلا إلى كسب المعرفة الجديدة" [4]، وهي بذلك تصحب البحث في جميع مراحه؛ إذ تكون قبل الافتراض وأثناءه وبعده، وتقود إلى صياغة الفرضيات والنظريات. تقتصر أحيانا على الحواس . وتحتاج أحيانا أخرى إلى وسائل وأدوات. تمكن من استنباط الفروض واستقراء النظريات واستخراج القوانين، ومن التحقق من مدى صحتها أو خطئها. وقد انطلقت الملاحظة في النحو العربي من **عينة نواة** وهي النص القرآني؛ لتنتقل إلى **عينة أوسع** باعتماد الرحلة إلى البوادي بحثا عن مواطن الفصاحة أو استقبال الأعراب الوافدين على المدن.

3. وضع الفرضية:

---

[1] البحث العلمي مناهجه وتقنياته: 47، محمد زيان عمر، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة – جدة، الطبعة الأولى: 1983م، مطبعة خالد حسين الطرابيشي.

[2] البحث العلمى أساسياته النظرية وممارسته العملية:107، رجاء وحيد دويدري، دار الفكر المعاصر-بيروت-لبنان-دار الفكر-دمشق-سورية، الطبعة: الأولى : 1421 هـ/ 2000م.

[3] **للمزيد من التفاصيل انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة :51/1، لعلي بن يوسف القفطي (ت 646هـ).المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1982م، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:23، لمحمد الطنطاوي تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي،الطبعة: الأولى 2005م-1426هـ.**

[4] البحث العلمى أساسياته النظرية وممارسته العملية:31.

الفرضية إجابة محتملة على المشكلة المطروحة، وتفسير مؤقت قابل للاختبار لمعرفة مدى صحته ليتحول إلى قانون أو قاعدة، أو مدى حاجته إلى التعديل، أو التغيير الجذري لوضع فرضية جديدة. إنه "عبارة عن تخمين أو استنتاج يتوصل إليه الباحث، ويأخذ به بشكل مؤقت، أي أنها أشبه برأي مبدئي للباحث في حل المشكلة " [1]

وفروض علم النحو هي مبادئ التقعيد التي ترتبط بشكل كبير بمبادئ التعليل ، وهي التي مكنت من معرفة نظام اللغة العربية.

4. التجربة أو فحص الفرضية :

وسيلة رئيسة للتأكد من الفرضيات؛ ووضع القواعد والتنبؤ بالنظريات؛ إذ توظف في مرحلة أولى لاختبار الفرضية المناسبة، ثم تكرر قصد التطبيق على عينات جديدة من أجل التعميم وصوغ القوانين والنظريات. تعتمد في العلوم الإنسانية أساليب متعددة للتحقق من صلاحية العينة، وبالنسبة لعلم النحو يتطلب التحقق من الفرضية شروطا في مَن تؤخذ عنهم اللغة مباشرة (الفصاحة) ،وأخرى في الراوي الناقل لهذه اللغة، تكون شبيهة بما عرف بالجرح والتعديل لدى المحدّثين (الصدق، العدل، الوثوقية) .

5. صياغة القاعدة أو القانون:

إذا تأكدت سلامة الفرض وصلاحيته في التطبيق على نماذج وعينات مختلفة ، عممت على باقي النظام اللغوي، وذلك بعد خضوعها لعملية القياس القائم على التعليل والتفسير، فتصير قاعدة أو قانونا يقدم حلا للمشكلة . و"القاعدة: هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة تمييز القاعدة عن التقعيد الذي يقصد به عملية وضع القواعد، وإذا كان حسن خميس يميز بين النحو المتغير كما هو الشأن في اللغة الإنجليزية، والنحو الثابت كما في اللغة العربية بسبب ارتباطها بالنص القرآني المقدس، فإن المتغير في هذا النحو الثابت هو التقعيد "وهو الجانب النظري- في الموروث النحوي – من السماع والقياس، وهو الذي ينتمي إلى نظرية النحو ومناهجه؛ فيكون مناط الاجتهاد ومدخل التيسير "[3]

---

[1] المصدر نفسه :109.

[2] التعريفات :171(باب القاف). الشريف الجرجاني ، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م

[3] التفكير العلمي في النحو العربي:40.

وبرى أحمد مختار عبد الحميد أن وضع القواعد " بدأ متأخرًا عن جمع اللغة؛ لأنه لا يمكن القيام به من دون مادة، توضع تحت تصرف النحوي، وبعبارة أخرى لأن تقعيد القواعد ما هو إلا فحص لمادة لغوية تم جمعها بالفعل ، ومحاولة لتصنيفها واستنباط الأسس والنظريات التي تحكمها"[1].

وتعدد القواعد هو الذي يفضي إلى النظرية، وهي في النحو العربي ذات ضوابط منهجية: تشمل الاستقراء والقياس والتعليل، وأخرى معرفية تتعلق بنظرية العامل والأصل والفرع ومراعاة البعد الخارجي في التحليل النحوي [2].

وهكذا نخلص إلى أن التفكير العلمي في النحو العربي يزاوج بين المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل في مرحلتي الإحساس بالمشكلة والملاحظة، والمنهج المعياري المعتمد التفسير والتعليل والقياس في الفروض وفحصها للوصول إلى القاعدة التي تحفظ العربية وتصونها من اللحن.

فما ملامح الاستقراء ؟ في كتاب سيبويه إمام النحاة، وخصائص ابن جني فقيه اللغة. وكيف نظر كل منهما إلى القياس والتعليل؟ لكونهما خطوتين رئيستين نحو تعميم الفروض ثم القواعد للوصول إلى نظرية في النحو العربي.

2) الاستقراء في النحو العربي بين سيبويه و ابن جني وملامح علميته.

اتخذ العلماء الاستقراء منهجاً لجمع المادة اللغوية، واستخلاص القواعد الكلية منها، ويقصد به " الحكم على كليٍّ بوجوده في أكثر جزئياته، وإنما قال: في أكثر جزئياته؛ لأن الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراءً، بل قياسًا مقسمًا، ويسمى هذا: استقراء؛ لأن مقدماته لا تحصل إلا بتتبع الجزئيات" [3]، وللنحو العربي ارتباط قوي بالاستقراء، بل " إنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة"[4]. ويقول ابن السراج:" النحو إنما أريد أن **ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب**، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من **استقراء كلام العرب**"[5]. والاستقراء نوعان:

- الاستقراء التام: وهو تتبع جميع جزئيات الكلي المطلوب لمعرفة حكمه، ومن أمثلته جمع مفردات اللغة، إذ لا يسجل إلا ما سمع عن العرب، ولذلك يلاحظ أن مؤلف "العين" المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي،

---

[1] البحث اللغوي عند العرب : 81، أحمد مختار عبد الحميد ، عالم الكتب، الطبع: الثامنة 2003م.

[2] انظر ضوابط الفكر النحوي(دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم) ، لمحمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، 2006م.

[3] كتاب التعريفات: 18(باب الألف).

[4] الخصائص:190/1.

[5] الأصول في النحو:35/1 ، لأبي بكر ابن سراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة. بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ/ 1985م.

وهو أول معجم عربي جمع ألفاظ اللغة، استطاع حصر هذه المفردات بوساطة نظام التقليبات وكان يتحدث عن المهمل منها والمستعمل. وهذا النوع من الاستقراء نادر جدا.

❖ الاستقراء الناقص: يقصد به تتبع بعض جزئيات الكلي المطلوب لمعرفة حكمه. ومنه استقراء التراكيب موضوع علم النحو، التي يصعب حصرها لما تعرفه من ظواهر كالحذف والذكر والتقديم والتأخير والإيجاز والإطناب.

وقد تحدث جلال الدين السيوطي عن الفرق بين الاستقراء اللغوي والنحوي فقال:" قال عبد اللطيف البغدادي في شرح الخطب النباتية: اعلم أن اللغوي شَأنُه أن يَنْقُل ما نطقت به العربُ ولا يتعداه، وأما النَّحوي فشأنُه أن يتصرف فيما ينقُله اللغوي ويقيس عليه، ومِثَالُهما المحدِّث والفقيه: فشأنُ المحدث نقلُ الحديث برُمَّته. ثم إن الفقيهَ يتلقَّاه ويتصرَّفُ فيه ويبسط فيه عِلَله ويقيسُ عليه الأمثال والأشباه"[1].

يقوم الاستقراء على عنصرين رئيسين هما:

▪السماع: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب ، قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظما ونثرا"[2]، وهو عنصر أساس في المنهج الوصفي، وأداة ضرورية لجمع اللغة ، إذ كان علماء العرب القدامى، يرحلون إلى أماكن الفصاحة البعيدة عن اللحن والتأثر باللغات الأجنبية، لمشافهة الأعراب والوقوف على أساليب العرب في الكلام. فجمعوا المادة اللغوية ثم قاموا بتصنيفها إلى فروع مختلفة منها ما يتعلق بالمعجم ، ومنها ما يختص بقواعد اللغة من صرف ونحو ومنها ما يعنى بالأساليب من نقد وبلاغة . ثم كان التصنيف داخل كل علم على حدة ومنه علم النحو.

▪الرواية: أي أخذ لغة العرب بطريقة غير مباشرة بوساطة الراوي .

- **الاستقراء عند سيبويه:**

✓ أكد سيبويه أن القرآن الكريم نزل بلغة العرب: إذ يقول: "فإنما أُجري هذا على كلام العباد، وبه أُنزل القرآن"[3]، وقد وظف ستين وأربعمائة شاهد قرآني؛ كرر منها أربعة وستين[4]، كما وضح موقفه من القراءات بقوله: "فأما قوله عزّ وجل: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[5]؛ فإنّما هو على قوله: زيداً ضربتُه، وهو عربيٌّ كثير. وقد

---

[1] **المزهر في علوم اللغة و أنواعها: 48/1 - 49. جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ/ 1998م.**

[2] الاقتراح في أصول النحو:67. لجلال الدين السيوطي ،حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق ، الطبعة: الأولى، 1409 - 1989 م.

[3] **الكتاب:332/1. (هذا بابٌ من النكرة يَجرى مجرى ما فيه الألفُ واللام من المصادر والأسماء)، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. دار الجيل. بيروت، الطبعة الأولى: بدون تاريخ.**

[4] **انظر الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه: عرض وتوجيه وتوثيق:2، لمحمد ابراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2002م.**

[5] **القمر:29.**

قرأ بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[1] إلاّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّ القراءة السُنَّةُ"[2]، وبذلك يرد على المتهمين إياه بالطعن في القراءات القرآنية.

✓ أورد عبارات من الأحاديث النبوية دون نسبتها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ربما يرجع ذلك[3] إلى أن النحو العربي إنما وضع لفهم النص القرآني، الذي أنزل بلسان عربي مبين، والشعر ديوان العرب به يستعينون على إدراك معاني هذا النص وأساليبه، وقد كان هذان المصدران محفوظين في صدور المسلمين، يسهل الاستشهاد بهما والاحتجاج بمقتضياتهما، عكس الحديث الذي لم تكن كتبه الستة قد ألفت بعد، يؤكد ذلك قول أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل (ت 212هـ):"كان دهرنا الأدب والشعر وأيام العرب، وإنما وقعنا إلى الأحاديث اليوم"[4]. فعدم انتشار الحديث النبوي: كان سببا في عدم الاحتجاج به. وهذا ما أكده ابن الطيب الفاسي أيضا[5].

✓ أقر ابن جني بتنوع المادة التي جمعها سيبويه، وهو يرد على من تحدث عن فوانته فقال:" **وإن إنسانًا أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتحجر أذراءها المترامية، على سعة البلاد، وتعادي ألسنتها اللداد، وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر وباد، حتى اغترق جميع كلام الصرحاء والهجناء، والعبيد والإماء، في أطرار الأرض، ذات الطول والعرض، ما بين منثور إلى منظومٍ، ومخطوب به إلى مسجوع، حتى لغات الرعاة الأجلاف، والواعي ذوات صرار الأخلاف، وعقلائهم والمدخولين، وهذاتهم الموسوسين، في جدهم وهزلهم، وحربهم وسلمهم، وتغاير الأحوال عليهم، فلم يخلل من جميع ذلك -على سعته و انبثاثه وتناشره واختلافه- إلا بأحرف تافهة المقدار، متهافتةٍ على البحث والاعتبار-ولعلها أو أكثرها مأخوذة عمن فسدت لغته، فلم تلزم عهدته- لجدير أن يعلم بذلك توفيقه، وأن يخلي له إلى غايته طريقه**"[6]

---

[1] فصلت:17.

[2] **الكتاب: 148/1.**

[3] **تعددت تفسيرات قلة الاستشهاد بالحديث لنبوي لدى النحاة الأو ائل منها الرو اية بالمعنى. للمزيد من التفاصيل انظر: الاقتراح في أصول النحو:86/1، ضو ابط الفكر النحوي: 339/1. الحديث النبوي الشريف ، و أثره في الدراسات اللغوية والنحوية: 305، محمد ضاري حمادي، الطبعة الأولى: 1402هـ/1982م، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري بغداد ،العراق.**

[4] طبقات النحويين واللغويين:54، لأبي بكر الزبيدي الأندلسي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف.

[5] إذ يقول:" وأيضا في الصدر الأول لم تشتهر دواوين الحديث، ولم تكن مستعملة استعمال الأشعار العربية والآي القرآنية وإنما اشتهرت وكثرت دواوينه بعد": فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح:77، تحقيق: محمود يوسف فجال، الطبعة الثانية، 1423هـ/2002م.

[6] الخصائص:186/3.

✓ تحدث عن **سماعه عن العرب مباشرة: ومن عباراته الدالة على ذلك:** "سمعنا العرب يقولون"[1] ثم "سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب"[2] ثم "قال قوم من العرب ترضى عربيتهم"[3].

✓ لم تشر كتب التراجم إلى رحلته إلى البادية للسماع عن العرب ومشافهتهم، غير أن شوقي ضيف مثلا اعتبر أن العبارات المذكورة سابقا مما يدل "على أنه رحل إلى بوادي نجد والحجاز مثل أستاذه الخليل. والكتاب يفيض بسيول من أقوال العرب وأشعارهم، لا يرويها عن شيوخه، وهي بدورها تؤكد، بل تحتِّم، أنه رحل إلى ينابيع اللغة والنحو يستمد منها مادة وعتادا فصيحا صحيحا بشاراته في النطق وهيئاته"[4]. وأنا أرجح أنه سمع من أفواه الأعراب الوافدين إلى المدن والأمصار.

✓ أخذ عن الشيوخ : ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) الذي كان قد جمع كما كبيرا من اللغة طوال حياته، وقد تكرر ذكره في الكتاب ستمائة وثماني مرات(608)[5]، ويونس بن حبيب (ت 183 هـ)، وقد ذكره مائتين وسبع عشرة مرة(217)[6]. يقول سيبويه مثلا: "وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونس عن العرب"[7] ومن شيوخه الذين أخذ عنهم أيضا أبو زيد الأنصاري (ت 215 هـ)

✓ أقر بصعوبة معرفة كلام العرب كله، فقال " وكل شيء جاء قد لزم الألف واللام فهو بهذه المنزلة. فإن كان عربيا نعرفه ولا نعرف الذي اشتُق منه، فإنما ذاك لأنا جهلنا ما علم غيرُنا، أو يكون الآخِر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمي"[8]

✓ **استفاد من الحركة العلميّة العربية التي نشأت في مناخ عام،أساسُه النقل والرو اية كما هو** الشأن في رواية القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فاستثمر منهج المحدثين في ضبط الرواية واشتراط الصدق والثقة في المروي عنهم ، يقول مثلا:" **وحدثني من لا أتهم، عن رجل من أهل المدينة موثوق به**"[9]، ويقول أيضا:"**حدثنا بذلك يونس و أبو الخطاب عمن يوثق به من العرب**"[10]،"**وحدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته**"[11]

✓ اكتفى في كثير من الأحيان بنسبة الكلام أو الشعر إلى القبيلة عوض الشاعر إيمانا منه أن لغة الشخص من لغة قبيلته .

---

[1] الكتاب: 3 /604.

[2] الكتاب: 1 /405.

[3] المصدر نفسه: 182/1.

[4] المدارس النحوية: 58، لشوقي ضيف، دار المعارف.

[5] ضوابط الفكر النحوي:57.

(6) المصدر والصفحة نفسهما.

[7] الكتاب: 2 /214.

[8] الكتاب:2 /102-103"باب ما يكون فيه الشيء غالبا عليه اسم، يكون لكل من كان من أمته، أو كان في صفته، من الأسماء التي يدخلها الألف واللام، وتكون نكرتُه الجامعة لما ذكرتُ لك من المعاني"

[9] الكتاب: 152/3.

[10] الكتاب: 83/2.

[11] الكتاب: 110/2.

✓ **ميز بين الاستعمالات اللغوية الحقيقية والأمثلة المصنوعة** التي اقترحها من أجل التفسير والتوضيح وأسماها التمثيل إذ يقول:" وهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به"[1] **وانتصر للاستعمال اللغوي حين تعارضه مع القواعد**، وقبّح أقوال النحاة حين تخالف الاستعمال، وما نطقت به العرب، إذ يقول :"وكذلك: مررت برجلٍ معه الفرسُ راكب بِرذَوْناً، إن لم ترد الصفة نصبتَ، كأنك قلت: معه الفرسُ راكبا برذونا. فهذا لا يكون فيه وصفٌ ولا يكون إلا خبرا. ولو كان هذا على القلب كما يقول النحويون لفَسَدَ كلامٌ كثير"[2].

✓ إن تتبع جغرافية الشعراء المحتج بهم في كتاب سيبويه؛ يؤكد أنه استشهد "بشعراء ينتمون إلى ست وعشرين قبيلة من قبائل العرب ... وهؤلاء شعراء يمثلون مجموعة كبيرة من القبائل التي احتج اللغويون والعرب بلغتها، وهم من شعراء عصور الاحتجاج"[3]. وبذلك تنتفي أسطورة القبائل الست التي تحدث عنها الفارابي[4]، ونقلها عنه السيوطي[5] مع شيء من التزيد في التنصيص على غير المحتج بهم.

✓ يرى سيبويه أن لغة الحجاز أقدم اللغات وأفصحها إذ يقول : "ودعاهم سكون الآخر في المثلين أن بيَّن أهل الحجاز في الجزم فقالوا: ارددْ ولا ترددْ. وهي اللغة العربية القديمة الجيدة"[6]. وتليها في الفصاحة لغة تميم التي كان يقومها وفق هذه اللغة، يقول سيبويه:" والدليل على أن لا رجلَ في موضع اسم مبتدأ، وما من رجل في موضع اسم مبتدإ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضل منك"[7].

● **الاستقراء عند ابن جني:**

✓ نحا ابن جني في تصنيفه الخصائص منحى مختلفا عما ألفه النحاة، فهو يتجاوز الإعراب إلى البحث في الأسس والقوانين والمبادئ "وليكون هذا الكتاب ذاهبًا في جهات النظر؛ إذ ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم؛ لأن هذا أمر، قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه. وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادي، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي"[8]. فالمؤلف إذن في "أصول النحو"، وقد كان له أثر كبير على مصنفات هذا الفن، منها لمع الأدلة في أصول النحو والإغراب في جدل الإعراب للأنباري(ت577هـ)، وكتابا الاقتراح في أصول النحو وجدله، والأشباه والنظائر اللذان يمثلان مرحلة النضج والاكتمال وكلاهما للسيوطي (ت911هـ).

✓ وضح ابن جني دواعي تأليفه لمؤلف الخصائص فقال:" وذلك أنا لم نر أحدًا من علماء البلدين، تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه. فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن

---

[1] الكتاب: 83/1.

[2] المصدر نفسه: 50/2.

[3] شواهد الشعر في كتاب سيبويه:295-296، لخالد عبد الكريم جمعه، الدار الشرقية الطبعة الثانية 1409هـ/1989م.

[4] انظر كتاب الحروف: 146-147، حققه وقدم له وعلق عليه: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان. وللمزيد من التفاصيل انظر: ضوابط الفكر النحوي:226/1، والتفكير العلمي في النحو العربي: 71.

[5] انظر الاقتراح في أصول النحو: لجلال الدين السيوطي، حققه وشرحه: محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق ، الطبعة: الأولى، 1409 - 1989 م.

[6] الكتاب:4 /473.

[7] الكتاب: 275/2-276.

[8] الخصائص:1 /32.

عليه، إلا حرفًا أو حرفين في أولهن وقد تُعلق عليه به. وسنقول في معناه، على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيبا، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه، وكفيناه كُلفة التعب به"[1]

- ✓ أثنى على كتاب سيبويه في "**باب في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة**" **فقال** :"حسبنا من هذا حديث سيبويه، وقد حطب بكتابه -وهو ألف ورقة- علما مبتكرا ووضعا متجاوزا لما يسمع ويرى، قلما تسند إليه حكاية، أو توصل به رواية "[2].

- ✓ تحدث عن أهمية المشاهدة العينية" فقال:" ليس المخبر كالمعاين"...وليست كل حكاية تروى لنا ، ولا كل خبر ينقل إلينا، يشفع به شرح الأحوال التابعة له، المقترنة -كانت- به. نعم ولو نقلت إلينا لم نفد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها"[3]

- ✓ قسم المسموع إلى نوعين: المطرد والشاذ، أما المطرد فاسم فاعل من الاطراد الذي من معانيه اللغوية التتابع والاستمرار[4] ؛ وفي لسان العرب:" اطَّرد الكلام: تَتَابَعَ، واطَّرد الماء: تتابع سيلانه " [5] وأما الشذوذ فيقصد به **التفرق التفرد**[6]. وبعد أن عرف ابن جني الكلمتين لغويا قال :" هذا أصل هذين الأصلين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سمته وطريقه في غيرهما، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا، حملًا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما"[7]

- ✓ خص كتابه بباب" **في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة**"[8] ' تحريا لصحة المسموع . **وفي هذا يقول سعيد الأفغاني** :"إن علماء العربية احتذوا **طريق المحدثين**؛ من حيث العناية بالسند، ورجالاته، وتجريحهم، وتعديلهم، وطرق تحمُّل اللغة، وكانت لهم نصوصهم اللغوية، كما كان لأولئك نصوصهم الدينية، ثم **حذوا حَذْو المتكلمين** في تطعيم نحوهم بالفلسفة والتعليم، ثم **حاكوا الفقهاء أخيرًا** في وضعهم للنحو أصولًا **تشبه أصول الفقه، وتكلَّموا في الاجتهاد** كما **تكلم الفقهاء**، وكان لهم طرازهم في بناء القواعد **على السماع، والقياس، والإجماع**، وذلك أثر واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة [9]"

- ✓ كان ابن جني يختبر من يرد عليه من العرب أو الرواة إذ يقول :" وسألت مرة الشجري أبا عبد الله ومعه ابن عمٍّ له دونه في فصاحته، وكان اسمه "غصنا"، فقلت لهما: كيف تحقِّران "حمراء"؟ فقالا: حميراء، قلت:

---

[1] الخصائص:2/1.

[2] الخصائص:312/3.

[3] الخصائص:247/1

[4] الخصائص:96/1.

[5] لسان العرب: مادة [طرد].

[6] الخصائص:96/1.

[7] الخصائص:97/1.

[8] الخصائص:313/3.

[9] في أصول النحو: 104، لسعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، 1414هـ/1994م.

فسوداء، قالا: سويداء. وواليت من ذلك أحرفًا وهما يجيئان بالصواب، ثم دسست في ذلك "عِلْبَاء" فقال غصن: "عليباء"، وتبعه الشجري. فلما همَّ بفتح الباء تراجع كالمذعور ثم قال: آه! عليبيَ ، ورام الضمة في الياء؛ فكانت تلك عادة له إلّا أنهم أشد استنكارًا لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة؛ لأن بعضهم قد ينطق بحضرته بكثير من اللغات فلا ينكرها"[1].

✓ أوضح في " **باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر**"[2]، أن المعيار المعتمد هو الفصاحة، فإذا ثبتت لدى أهل الحضر أخذ عنهم، كما إذا انتفت عن أهل الوبر لم يؤخذ عنهم.

✓ وضع بابا أسماه:" **اختلاف اللغات وكلها حجة**"[3]، أكد فيه أن جميع اللغات يحتج بها، ولا يجوز ردها ، وإن كانت تتفاوت من حيث الفصاحة.

✓ يرى أن العربي الفصيح إذا انتقل لسانه من لغة إلى أخرى فصيحة، وجب أن يؤخذ بلغته الجديدة؛ فإن انتقل إلى لغة فاسدة لم يؤخذ بها، ويؤخذ بالأولى وذاك في "**باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه**"[4].

✓ - إذا سُمع من العربي الفصيح شيء لم يُسمع من غيره: فإن كان هذا الفصيح ثقة، ولم يخالف القياس أخذ به[5].

✓ إذا ورد شيء من ذلك عن ظنين أو متَّهم أو من لم ترق به فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته كان مردودًا غير متقبَّل[6].

✓ إذا ورد عن العربي الفصيح ما هو مخالف للقياس كرفع المفعول وجر الفاعل فهو مردود.

✓ إذا كان المسموع فردًا لا نظير له، مع إطباق العرب على النطق به ، فهذا يحتج به ويقاس عليه، مثل: شنئيَ نسبة إلى شنوءة. [7]

✓ أشار إلى أن اختلاف **اللغات** قليل و **في الأمور الفرعية لا الأصول**، كما في "ما " الحجازية، والتميمية ، فقال:" هذا القدر من الخلاف **لقلته** ونزارته، **محتقر غير محتفل به، ولا معيج عليه**، وإنما هو في شيء من الفروع يسير. **فأما الأصول** وما عليه العامة والجمهور، **فلا خلاف فيه** ولا مذهب للطاعن به"[8]. والدليل على

---

[1] الخصائص:26/2.

[2] الخصائص:5/2

[3] الخصائص:10/2.

[4] الخصائص:12/2.

[5] الخصائص:21/2، **باب في الشيء يسمع من العربي الفصيح، لا يسمع من غيره** .

[6] الخصائص:25/2.

[7] الخصائص:115/1.

[8] الخصائص:243/1- 244.

ذلك أنه لم يرد عنهم " جر الفاعل ورفع المضاف إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم"[1].

✓ السماع سيد الأدلة، وإذا تعارض مع القياس رجح عليه كما سنرى لاحقا.

✓ استشهد ابن جني بشعراء العصر الجاهلي والإسلامي، وبالشاهد المجهول قائله المنقول عن علماء البصرة والكوفة، وعد الفصاحة أساس هذا الاستشهاد مع أهل الوبر والحضر.

✓ كما استدل بأشعار المولدين في المعاني خصوصا المتنبي إذ يقول" ولا تستنكر ذكر هذا الرجل -وإن كان مولدًا- في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ولطف متسربه؛ فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون. وقد كان أبو العباس -وهو الكثير التعقب لجلة الناس- احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه"[2]

- **ملامح علمية الاستقراء النحوي عند سيبويه و ابن جني :**

يتضح بعد الوقوف على الاستقراء عند كل من سيبويه وابن جني أن من ملامح علميته:

✓ إنه **استقراء ناقص**: "إن النحاة باعتمادهم الاستقراء الناقص منهجا أصابوا حقيقة علمية، إذ يعتبر العلماء والمناطقة أن الاستقراء الناقص هو الاستقراء الوحيد المعتمد في البحث العلمي؛ لأنه ينقلنا من المعلوم إلى المجهول، ويكسبنا علما جديدا، فهو ضروري للعلوم، وهو الذي يساعد على تقدمها لما يوفر لها من حالات التجدد"[3]

✓ **الموضوعية:** اعتمد علماء العربية نصوصا من العصر الجاهلي أثناء التقعيد للغة القرآن تجنبا لشبهة صنع هذه القوانين، وذلك لأن استمداد "القوانين النحوية والصرفية من النصوص الجاهلية، التي سبقت في الزمان النص القرآني الكريم، يجعل منها شاهدة شهادة صدق على أن النحاة لم يتصرفوا في إعراب النص القرآني، وان تعددت قراءاته"[4]

✓ **تحديد العينة بدقة** : كان فهم النص القرآني سببا رئيسا لتحديد مستوى لغوي معين؛ وتعيين زمان ومكان لهذا المستوى. فالنحاة لم يكن هدفهم التقعيد للغة التخاطب التي تتخذ مظاهر مختلفة باختلاف المكان والزمان "وإنما هم يؤكدون أنهم يقعدون لهذه العربية التي تصلح لفهم لغة القرآن"[5] ، ولذا درسوا اللغة التي

---

[1] الخصائص:244/1.

[2] الخصائص:24/1.

[3] جدل النص و القاعدة: قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج و الاستعمال: 105، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة، إعداد: الأمين ملاّوي، إشراف: السعيد هادف، جامعة باتنة، كلية الآداب العلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية و آدابها، الموسم الجامعي: 1430 هـ/ 2009هـ.

[4] الحجاج في الدرس النحوي: 126، حسن خميس الملخ، مجلة عالم الفكر، المجلد 40، العدد:2، 2012م.

[5] النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج: 51، لعبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1979م.

بها أنزل، ولم يشيروا من اللهجات إلا إلى ما ورد بالنص القرآني،"ولو أن النحاة استخرجوا النحو من لغة التخاطب لما وصلوا إلى ما يريدون، ولكان ذلك منهم خيانة للغاية التي سعو إليها، وإجهاضا للغرض النبيل الذي عملوا من أجله[1]".

✓ **الانسجام والترابط:** إذا قارنا اللغة الأدبية بلغة التخاطب نجد"...أن لغة التخاطب كانت أكثر اختلافا وتشعبا على ألسنة القبائل من اللغة الأدبية، فلم يكن من الممكن أن ينشأ لها نحو واحد"[2]. "فجدير بالنحويين تهذيب النحو من اللغات المهجورة، لأنه قوانين تحتذى، وجدير بهذه اللغات أن تجد مكانها في علوم أخرى، كتاريخ اللغة أوفقه اللغة"[3].

✓ **التراكمية :** دليل على تطور العلم ونضجه، وقد أكد ابن جني الاستثمار الجيد لما وصل إليه العلم في القرن الرابع الهجري، لينتقل من النحو إلى أصول النحو، وهي خطوة رئيسة في البحث عن نظرية النحو العربي. واحترام قواعد اللغة وقوانينها التي استنبطها سيبويه وابن جني وغيرهما من كلام العرب؛ يسمح باستمرار التواصل بين ماضي اللغة وحاضرها، ويجعلنا نتفاعل مع قصائد أبي تمام، والبحتري، والمتنبي، كما نتفاعل مع أشعار البارودي، وأحمد شوقي، ونقرأ القرآن كأنه أنزل فينا.

3) القياس في النحو العربي بين سيبويه و ابن جني وملامح علميته:

يعرف القياس اصطلاحا بأنه :"حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان؛ وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب" "[4]، وهو الجانب التطبيقي لمبدأ الحتمية الذي يجبر "النقص" في الاستقراء غير التام : لأنه وسيلة تجريد القاعدة وتقنين الظواهر، فهو ضبط " لعملية الاستقراء عن طريق حصر النماذج المستقرأة في أصناف، للحصول على الصيغة المجردة الجامعة لها كلها، وبعبارة أخرى : تجريد القواعد من العينات ، لتكون القاعدة سبيل التعرف على النماذج الجديدة ، بعدما كانت النماذج هي وسيلة بناء القاعدة ، وهذا هو معنى الانتحاء، إذ عن طريقها يمكن أن ننحو نحو العرب في كلامها .وهذه العملية هي النحو

---

[1] الأصول: دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، البلاغة: 97 ، لتمام حسان، عالم الكتب، 1420هـ/ 2000م.

[2] الأصول: دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، البلاغة: 97

[3] المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل:114، لعبد العزيز عبده، الكتاب والتوزيع والإعلان والمصانع، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى:1391هـ/1982م.

[4] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: 45-46، لأبي البركات عبد الرحمان بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني مطبعة الجامعة السورية،1377هـ/1957م.

نفسه"[1]؛ لذا قال أبو علي الفارسي معرفا النحو :" **النّحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب** "[2]. وقصر الكسائي النحو على القياس فقال[3]:

إِنَّمَا النَّحْو قِيَاسٌ يُتَّبَعْ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ

وهو "وسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم و الجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب و منظومها "[4].

وقال صاحب المستوفى : "وكل علم فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص، وبعضه بالاستنباط والقياس، وبعضه بالانتزاع من علم آخر" [5].

و إذا كان سعيد جاسم الزبيدي يرى أن القياس قد مر بثلاث مراحل[6] وهي :

أ- **مرحلة النشأة**: حيث ارتبط مصطلح القياس ب عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي " أول من بعج النحو ومد القياس والعلل ".[7]

ب- **مرحلة المنهج** : حيث بلغ القياس نضجه مع الخليل وأصبح أصلا في الدرس النحوي تقوم عليه قواعد اللغة وقوانينها.

ج- **مرحلة التنظير**: يمثلها أبو البركات الأنباري(ت577ه)، صاحب لمع الأدلة في أصول النحو والإغراب في جدل الإعراب.

فإننا نرى أن لخصائص ابن جني أثرا كبيرا على كتابي الأنباري؛ لأنه أول من تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه.

- **أنواع القياس:**

---

[1] جدل النص و القاعدة: قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج و الاستعمال: 127.

[2] التكملة" الجزء الثاني من الإيضاح العضدي":3، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شادلي فرهود، الطبعة الأولى، 1401ه/1981م.

[3] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:158/1، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى:1426ه/2005م.

[4] القياس في اللغة العربية:24، لمحمد لخضر حسين، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، الطبعة الثانية:1983م.

[5] الاقتراح:177، نقلا عن المستوفي.

[6] القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره: 19 ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1997م.

[7] طبقات فحول الشعراء: 30، لمحمد بن سلام الجمحي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422ه/2001م.

القياس أنواع منها القياس المنطقي والفقهي واللغوي ثم النحوي، ويهمنا في عرف النحاة النوعين الأخيرين:

✓ **القياس اللغوي:**

ويسمى أيضا القياس الاستعمالي ، يعرفه إبراهيم أنيس بقوله: "فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال رغبة في التوسع اللغوي، وحرصا على إطراد الظواهر اللغوية"[1]. ووضح ابن الأنباري أهميته بقوله "وذلك أنا أجمعنا على أنه إذا قال العربي: كتَب زيدٌ، فإنه يجوز أن يسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى، تصح منه الكتابة نحو: عمرو وبشر وأزدشير إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال" [2].

✓ **القياس النحوي:**

ويسمى أيضا قياس الأحكام، لا يمارسه المتكلم بل الباحث وهو المقصود ب " حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه" الذي سبق إيراده.

و القياس ثلاثة أقسام: قياس العلة وقياس الشبه ثم قياس الطرد.

- أولا: قياس الشبه: وهوما لم تراعَ فيه العلة: أي أن يحمل الفرع على الأصل، لضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، ومن أمثلته إعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل، دون علة تذكر، إلا مجرد هذا الشبه، أي وجود شبه بينهما في مطلق الحركات والسكنات.

- ثانيا: قياس العلة: أي حمل الفرع على الأصل لوجود علة مشتركة بينهما، يبنى عليها الحكم في الأصل، وبذلك تكون هذه العلة مناسبة لهذا القياس والحكم. ومن أمثلة ذلك: رفع نائب الفاعل قياسا على الفاعل لعلة الإسناد.

- **ثالثا: قياس الطرد:** وهو ما لم تكن فيه العلة مناسبة.

✓ يتوفر القياس على أربعة عناصر رئيسة، تسمى أركان القياس، وهي: الأصل وهو المقيس عليه ، والفرع وهو المقيس، والحكم و وهو العلة الجامعة.

✓ "أن القياس كالمجاز اللغوي بحاجة إلى علاقة تربط بين طرفيه إما أن تكون عقلية (كما في المجاز المرسل) أو تخييلية (كما في الاستعارة). فالعلاقة العقلية في القياس قد تكون "مناسبة" العلة أو "الطرد" الحكم، والعلاقة التخييلية إنما تكون هي "الشبه" بين المقيس و المقيس عليه"[3].

● **القياس عند سيبويه:**

---

[1] من أسرار اللغة:10، لإبراهيم أنيس، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1978م.

[2] لمع الأدلة:98.

[3] الأصول: دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو، فقه اللغة، البلاغة: 155 ،لتمام حسان، عالم الكتب، 1420هـ، 2000م

✓ عبر سيبويه عن القياس بألفاظ كثيرة منها:" فكذلك فقس هذه الأشياء"[1]."فعلى هذا فقس"[2]، وإن أضفت إلى عرفاء قلت: عريفيٌّ. فكذلك ذا وأشباهه. وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب"[3]

✓ في التراث كتب عرفت بالأشباه والنظائر في الفقه وكذا النحو، تقوم على القواعد الكلية أو القوانين أو الأصول العامة المستنبطة من استقراء كلام العرب ، وهي من أهم صور القياس، بل إنها القياس الأكثر استعمالا لدى متقدمي النحويين، ومنهم سيبويه .

✓ اشترط سيبويه في القياس الكثرة والاطراد، وإلا اكتفي بالحفظ إذ يقول مثلا:" فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"[4].

✓ يرى سيبويه أنه إذا تعارض السماع مع القياس رجح عليه.

- **القياس عند ابن جني:**

✓ يقول محقق كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي:" ويأتي كتاب الخصائص العظيم لابن جني في رأس الكتب التي يمكن أن تعد بحق في حيز كتب الأشباه، ولذلك نرى السيوطي يُغير عليه ويسلخ منه فصولا برمتها، ويضمنها هذا الجزء من كتابه، وإن نظرة واحدة في فهرس الأعلام أو فهرس الكتب التي وردت في الكتاب لتدل دلالة ذات مغزى على اعتماد السيوطي على ابن جني وعلى كتابه الخصائص في شتى مباحثه"[5] .

✓ قسم ابن جني المسموع باعتبار الاطراد والشذوذ وفي علاقته بالقياس إلى أربعة أنواع[6]:

- مطرد في السماع والقياس معا : وهذا هو الغاية المطلوبة، نحو :قامَ زيدٌ، وضربت عمرًا، ومررت بسعيدٍ.

- ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال. وذلك نحو الماضي من: يدر ويدع. وكذلك قولهم "مكان مبقل " هذا هو القياس، والأكثر في السماع باقل، والأول مسموع أيضًا.

- مطرد في الاستعمال وشاذ في القياس، نحو: استصوبت الأمر، واستحوذ، واستنوق الجمل.

- شاذ في القياس والاستعمال: ومنه تتميم اسم المفعول فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون، وفرس مقوود.

✓ خص كتابه ب"**باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب**" وضمنه ورد قوله: "ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول؛ وإنما سمعت

---

(1) الكتاب: 400/3.

(2) الكتاب: 426/3.

(3) الكتاب: 378/3.

(4) الكتاب:8/4.

(5) مقدمة تحقيق الأشباه والنظائر: 30، بقلم عبد العال سالم مكرم.

(6) الخصائص:97/1- 98.

✓ البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعتَ: قام زيدٌ ، أجزتَ ظرُف بشرٌ، وكرُم خالدٌ"[1]

✓ أقر ابن جني بفضل القياس على معرفة اللغة، ويرى " **أن مسألة واحدة من القياس، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس**"[2]، اقتداء بشيخه أبي علي الفارسي الذي كان يردد:" **أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس**".

✓ عد القياس أمرا شائعا سهلا، يغني عن سماع كل كلام العرب ، يتمكن منه الأحداث في صناعة النحو كما الشيوخ ؛ إذ يقول "هذا موضع كأنَّ في ظاهره تعجرفًا، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلق بهذه الصناعة، فضلًا عن صدور الأشياخ. وهو أكثر من أن أحصيه في هذا الموضع لك... ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع: إن ما كان من الكلام على "فَعْلٍ" فتكسيره على "أفْعُل"، ككلب وأكلب، وكعب وأكعب، وفرخ وأفرخ. وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في القلة على أفعال نحو: جبل وأجبال، وعنق وأعناق ... **فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره**، ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفردًا، أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسر عليه نظيره. لا، بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه، وذلك كأن يحتاج إلى تكسير الرجز الذي هو العذاب، فكنت قائلًا لا محالة: أرجاز قياسًا على أحمال، وإن لم تسمع أرجازًا في هذا المعنى"[3]

✓ يرى أن مبدأ القياس يستمد شرعيته من العرب، إذ يقول: "إذا تركت العرب أمرا من الأمور لعلة داعية إلى تركه ، وجب اتباعها عليه، ولم يسَعْ أحدا بعد ذلك العدولُ عنه"[4]

✓ وضع بابا أسماه :"**باب في تعارض السماع والقياس**" أكد أن الترجيح للمسموع، ومثل لذلك بقوله تعالى :"اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ"[5] معقبا بقوله: "فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام: استقوم ، ولا في استباع: استبيع"[6]

✓ أشار إلى أن العربي إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته، تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به، وإن كان التصرّف ضمن حدود أقيسة المسموع "باب في الشيء يسمع من العربّي الفصيح. لا يسمع من غيره"[7]

✓ أخذ برأي أبي علي الفارسي فيما وافق كلام العرب، وفيما عُدل به عنه في قوله: **"كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم. فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا"**[8] .

---

[1] الخصائص:357/1.

[2]

[3] الخصائص:40/2-41.

[4] الخصائص:362/1.

[5] المجادلة: 19.

[6] الخصائص:117/1.

[7] الخصائص:21/2.

[8] الخصائص323/1.

✓ دفع مفهوم التشابه إلى أقصاه فولد منه مفهوم القياس، إذ يقول في "باب في مقاييس العربية": "واعلم أن العرب تؤثر **من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل**، ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال"[1]

- **من ملامح علمية القياس عند سيبويه و ابن جني:**

✓ القياس وسيلة **للتجريد والتعميم** الذي تشترطه العلوم :" **ويقوم هذا النوع من القياس على مبدأ أساس هو التعميم**؛ لأن الاستقراء هو الانتقال من الجزئي إلى الكلي وصولا إلى قانون عام ، يحكم أفراد الظاهر، ولما كان الباحث لا يستطيع سوى ملاحظة عدد قليل من الأمثلة أو الحالات الخاصة، فإنه يميل إلى تعميم ملاحظاته ، ويغلب على ظنه أن القانون الذي ينطبق على الأمثلة الجزئية التي يلاحظها أو يجري التجارب عليها هو نفس القانون الذي تخضع له جميع الحالات والأمثلة الشبيهة ، **لذلك عد التعميم روح المنهج العلمي**"[2].

✓ تأكيد سيبويه وابن جني على أهمية القياس إلى جانب الاستعمال ، يكسب اللغة تجديدا وقدرة على تحقيق التواصل دون قطع الصلة بلغة التراث.

4) التعليل في التفكير النحوي بين سيبويه وابن جني وملامح علميته :

"إذا كان القياس وسيلة منهجية بفضله تبنى القواعد لتعمم من خلال نماذج من السماع ،فإنه لا يحقق اتساق النظرية النحوية لانتفاء استمرار الاطراد في كل القواعد ، فكان على النحاة الالتجاء إلى وسائل أخرى تجبر ذلك النقص، وتكمل بناء النظرية بما يحقق لها الوحدة والانسجام، فكان التعليل سبيلهم إلى ذلك"[3] . فهو وسيلة لاستكمال بناء النظرية النحوية ، لأنه" تعويض عن نقص الاستقراء من جهة ، وبرهنة على صحة القاعدة من جهة أخرى"[4] بما يحقق لها من الانسجام والاتساق ويبعد عنها التناقض، ويضمن لها شروط الصحة والسلامة.

فالتعليل هو بيان علة الظواهر اللغوية، وأما العلة فـ:" هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح: هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة"[5] . وهي من فعل النحاة وليست من كلام العربي، وقد أكد ذلك الخليل في بداية هذا النص حين سئل إن كان عن العرب أخذها أم اخترعها من نفسه؟ مشبها عمله ب**"رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء ، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها ، قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له ، وخطرت بباله محتملة لذلك . فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي**

---

(1) الخصائص:111/1.

(2) جدل النص و القاعدة: قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج و الاستعمال: 126.

(3) جدل النص و القاعدة: قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج و الاستعمال: 142.

(4) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: 99 ، حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000م.

(5) النحو العربي العلة النحوية، نشأتها وتطورها:90، المكتبة الحديثة،1965م.

ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة . إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنحت لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها "[1].

وإذا كان الزجاجي قد عقب على هذا النص بقوله:" وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه"[2]؛ فإن عبد القادر المهيري يرى أن الخليل " كان ينظر إلى العلل باعتبارها مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي قصد تفهم ما يمكن أن نسميه اليوم " "نظام" اللغة العربية وتناسق عناصرها ، كل ذلك بغض النظر عن كون ما يهتدي إليه النحوي منها هو ما يقصده المتكلمون باللغة على السجية والطبع أولا ، المهم أنه أمر محتمل لا يمكن رفضه إلا إذا عوض بما هو أليق منه"[3]

والعلة النحوية عربية إسلامية ، لم تتأثر بالمنطق اليوناني وهذا ما أكده أكد تمام حسان إذ يقول :" فهل لنا في ضوء هذا التشابه بين منهج الفقهاء ومنهج النحاة أن نقول إن كلتا الطائفتين تغترف من معين ، يمكن أن نطلق عليه "المنهج الإسلامي"، ونجعله رداً على الذين يحلو لهم أن يذيعوا باتهام الأخذ عن اليونان "[4].

والتعليل النحوي أربع مراحل [5] وهي:

- مرحلة النشوء والتكوين :

تبدأ هذه المرحلة مع تاريخ وضع النحو العربي في القرن الثاني الهجري، ويعد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117) " أول من بعَّج النحو ومدّ القياس والعلل ".[6]. وذكر ابن جني (ت 392هـ) أن أبا عمرو بن العلاء(ت 154) أول من نقل استعمال التعليل عند العرب ، فقد روى نصا عن الأصمعي (ت116 هـ) عن أبي عمرو انه قال : ((سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لغوب – جاءته كتابي فاحتقرها – فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ قال : نعم أليس بصحيفة) [7] ، فحمله على المعنى.

2- مرحلة النمو والارتقاء :

بدأت هذه المرحلة منذ النصف الثاني من القرن الثاني الهجري على يد الخليل بن احمد الفراهيدي (ت175هـ) الذي" استنبط من العَرُوض ومن عِلَل النحو ما لم يستنبط أحدٌ، وما لم يسبقه إلى مثله سابق "[8] ، وقد سئل

---

[1] الإيضاح في علل النحو: 65-66، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق : مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة: 1399هـ/1979م.

[2] المصدر والصفحة نفسهما.

[3] **نظرات في التراث اللغوي العربي:118، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى: 1993م.**

[4] الأصول ، تمام حسان 14/1.

[5] انظر نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين:35.

[6] طبقات الشعراء: 30، لمحمد بن سلام الجمحي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ/2001م.

[7] الخصائص:149/1.

[8] طبقات النحويين واللغويين: 47، (سلسلة ذخائر العرب 50)،أبو بكر الزبيدي الأندلسي ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة: الثانية.

عن مصدر العلل كما رأينا سابقا، فأشار إلى أنه من فعله وليست من كلام العرب[1]؛ وبهذا فتح الخليل باب التعليل أمام العلماء فاقتفوا أثره.

3-**مرحلة النضج والازدهار:**

تمتد هذه المرحلة من القرن الثالث إلى نهاية الخامس الهجري ، وفيها صار التعليل علما له معاييره ومصطلحاته وأصوله. شهدت هذه المرحلة محاولات لخلق نظرية التعليل في النحو العربي ، وحصر أصولها ومصطلحاتها وألفت فيها كتب مستقلة[2] : **فابن السراج(ت316هـ)** [3] يرى أن اعتلالات النحويين نوعان: **نوع** يعلمنا **كيف نتكلم كما تكلم العرب**، كقولنا: كل فاعل مرفوع، ونوع آخر يسمى **علة العلة**، نستخرج منه حكمة العرب في القواعد التي وضعتها مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا .**و أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ)** في كتابه "الإيضاح في علل النحو" قسم العلل إلى ثلاثة أقسام : **علل تعليمية ،وأخرى قياسية ، وثالثة جدلية نظرية . فالعلل التعليمية: "**ما يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ومن أمثلتها أن يعلل سبب نصب "زيدا" في عبارة: "إنَّ زيدا قائم" بأنَّ؛ لأنَّها تنصب الاسم وترفع الخبر...**وأما العّلل القياسية** فهي أن يسأل سائل عن عَلة نصب زيد ب"أنَّ "في قولنا : "إنَّ زيدا قائم." والجواب في ذلك أن يقال :لأنَّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فعملت عمله . فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله. وأما العلل الجدلية النظرية فهي كل ما يعتل به في باب "إنَّ" بعد هذا "[4].

4-**مرحلة المناهضة والنقض :**

تتمثل هذه المرحلة في القرنين السادس والسابع الهجريين ، فقد تأثر النحو بالفلسفة والمنطق والجدل الكلامي ، وبالأسلوب الفقهي، ونتيجة لهذا الاتصال ظهرت نزعات مناهضة للتعليل منها هجوم ابن حزم الأندلسي (ت546هـ) الظاهري على علل النحويين إذ يرى أنهم يتكلفون في إخراج العلل ، وقد تبعه في ذلك ابن مضاء القرطبي (ت592هـ) الذي ميز بين العلل الأول والثواني[5] ورفض العلل الثواني والثوالث الشبيهة بعلة العلة عند ابن السراج أو العلة القياسية والجدلية عند الزجاجي. أو شرح العلة وتفسيرها عند ابن جني.

5- **مرحلة المراجعة والاستقرار:**

تمتد هذه المرحلة منذ بداية القرن السابع الهجري. ومن أعلامها ابن يعيش (ت643هـ) في "شرح المفصل"، والرضي (ت688هـ) في" شرح الكافية "، وابن هشام (ت761هـ) في "قطر الندى وشذور الذهب" والسيوطي (ت911 هـ) في "همع الهوامع".

---

[1] انظر الإيضاح في علل النحو: 65-66.

[2] منها الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، مطبوع.

[3] الأصول في النحو:35/1.

[4] الإيضاح في علل النحو: 64-65.

[5] الرد على النحاة: 128 ، **أبو العباس ابن مَضَاء القرطبي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة: الأولى: 1399 هـ / 1979 م**

- **التعليل عند سيبويه:**

✓ ينتمي عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه (ت180هـ) إلى **مرحلة النمو والارتقاء في التعليل النحوي** .

✓ لم يكن سيبويه يصرح دائما بمصطلح العلة وهو يبرر القواعد اللغوية والأحكام، بل كان يستعمل روابط مثل: "لأنه" ، أو" وذلك لأن"، كما أورد السبب إلى جانب العلة.[1]،

✓ وقد نقل في كتابه تعليلات كثيرة عن علماء النحو الأوائل ، ولاسيما شيخه الخليل الذي كان كثيرا ما يسأله عن علل الأحكام النحوية ، فيبسط له الخليل الإجابة عنها .

✓ وقد حذا حذو الخليل في ربط الأشباه بالّنظائر ، وجعل الّلغة بناء كليا تحكمه قواعد عامة، لا أشتاتا يّتجه إلى الفروع بمنأى عن الأصول، فقد كان كشيخه يناظر بين الّنصوص، فيقرن بين الّنظير والّنظير آلذي يشبهه.

✓ الّتعليل الّنحوي في الكتاب مستمد من روح الّلغة، عفوي فطري، ومنهجه **الّتناظر**، يقول سيبويه:"فإنما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعد، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفردا، فإذا طال وأضيف شبهه بهما مضافين إذا كان مضافا، لأن المفرد في النداء في موضع نصبٍ، كما أن قبلُ وبعدُ قد يكونان في موضع نصب وجر ولفظُهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتَهما إلى الأصل. وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت، صارت بمنزلة المضاف" [2]،

✓ الّتعليل الّنحوي في الكتاب ينبني أيضا على كثرة الاستعمال والمعنى ومراعاة سياق الحال وفي هذا يقول سيبويه:"ومما يَنتصب على إضمار الفعل المستعمَل إظهارُه، أن ترى الرجلَ قد قَدِمَ من سفرٍ فتقولَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ... وإن شئت قلت: خيرُ مَقْدَمٍ... أمّا النَّصبُ فكأنّه بناه على قوله قَدِمْتُ، فقال: قَدِمْتَ خيرَ مَقْدَمٍ، وإن لم يُسَمَعْ منه هذا اللفظُ، فإنَّ قدومَه ورؤيتَه إيّاه بمنزلة قوله: قدمتُ.... وأمّا الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبنيٌ على مبتدأ ولم يرد أن يحمله على الفعل"[3]

✓ "ثبّت سيبويه جذور التعليل في النحو والصرف ومدها في جميع قواعدهما ومسائلهما، فليس هناك شيء لا يعلل، بل لكل شيء علته يمسك بها في يمينه"[4]،

✓ لم يقتصر سيبويه على التعليل لما يكثر من كلامهم فقط، بل كان يعلل لما يخرج عن تلك القواعد . يقول :"وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها " [5] .

- **التعليل عند ابن جني:**

✓ ينتمي لغوينا ابن جني إلى مرحلة النضج والازدهار في التعليل النحوي، ويرى أن علماء العربية القدماء كانوا محقين في ذهابهم إلى ضرورة إيجاد علة لكل ما يسمعون.

---

[1] الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:356، لخديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى 1394هـ / 1974.

[2] الكتاب:199/2.

[3] الكتاب:270/1-271.

[4] المدارس النحوية: 86.

[5] الكتاب : 65/1.

✓ يرى أن العلة النحوية أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء "اعلم أن علل النحويين، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين- أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا " [1].

✓ من الأبواب المتعلقة بالتعليل في كتاب الخصائص:

- **باب في تخصيص العلل،**
- **باب ذكر الفرق بيت العلة الموجبة، وبين العلة المجوزة،**
- **باب في تعارض العلل،**
- **باب في أن العلة إذا لم تتعد لم تصح،**

- **باب في العلة وعلة العلة:** في هذا الباب رفض لتقسيم ابن السراج للعلة إلى علة وعلة العلة ، إذ رأى أن علة العلة تفسير وتبيين للعلة.

- **باب في دور الاعتلال.**

-**باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو نفسه عن أحكام العلة:** في هذا الباب رد جميل على من يعتقد تناقض تعليلات النحويين كورود الفاعل غير مرفوع حسب زعمهم في " **ضُرب زيدٌ فنرفعه وإن كان مفعولا به، ونقول: إن زيدًا قام فننصبه وإن كان فاعلًا ونقول: عجبت من قيام زيد فنجره وإن كان فاعلا...** ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلًا في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، لَسقط صداع هذا المضعوف السؤال"[2].

✓ خلاف النحاة في مجمله اختلاف في تفسير القاعدة وتعليلها ، وليس في القواعد، وهذا ما أشار إليه ابن جني " فالخلاف إذًا بين العلماء أعم منه بين العرب. وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضًا فيما اختفلت العرب فيه وكل ذهب مذهبًا، وإن كان بعضه قويًا وبعضه ضعيفًا"[3]

✓ قسم ابن جني العلة على ضربين : موجبة للحكم ، كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وعلل مجوزة للحكم، وهي في حقيقتها أسباب تجوز الحكم ولا توجبه ، كالأسباب الداعية للإمالة.

✓ كان ابن جني سابقا لابن مضاء القرطبي في حملته على العلل الثواني و ما بعدها . فقد كان من أوائل النّحاة ألّذين أنكروا هذا الإسفاف في الّتعليل والإلحاح في تتبع العلل.

- **ملامح العلمية في التعليل النحوي عند سيبويه و ابن جني:**

✓ التعليل قريب من التفسير في النحو التوليدي، شكل أسمى أهداف علماء النحو العربي، لأن الوقوف عند الوصف والتحليل:" غير كاف **لاكتساب صفة العلم**؛ لأن الوصف إنما يعتمد الشكل أو المظهر

---

[1] الخصائص: 48/1.

[2] الخصائص:184/1-185.

[3] الخصائص:168/1.

والمظهر ليس دالا بالضرورة على الجوهر، كما أن القاعدة تجريد للوصف، لأنها تعيد إنتاجه، وإذا كان الوصف خادعا، كانت القاعدة كذلك، أما التفسير فإنه يتجاوز الوصف والقاعدة معا؛ لأن هدفه الجوهر لا المظهر"[1] .

- ✓ التفسير والتعليل سمتان من سمات البحث العلمي في العلوم الطبيعية والإنسانية . لذلك تسمى العلة باسم العلم الذي تنتسب إليه، وتتميز بخصائصه كالعلة المنطقية والعقلية والأصولية و النحوية .

[1] القاعدة في الدرس النحوي العربي بين الوصف والتأويل: 311-312، لخضر بلخير، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 37/36.

خاتمة : خلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات منها:

- ✓ التفكير العلمي أسلوب عقلي منهجي لتناول الظواهر والأفكار، وهو في النحو العربي، يزاوج بين المنهج الوصفي القائم على **الاستقراء والتحليل** في مرحلتي الإحساس بالمشكلة والملاحظة، والمنهج المعياري المعتمد **التفسير والتعليل والقياس في تحليل لفروض وفحصها للوصول إلى القاعدة التي تحفظ العربية** وتصونها من اللحن.

- ✓ اشترط النحاة ومنهم سيبويه وابن جني ضوابط رئيسة في **السماع** رغبة منهم في **علمية المنهج** وسلامة القاعدة، كما اعتمدوا نصوصا من العصر الجاهلي سابقة للنص القرآني أثناء التقعيد للغة القرآن **تحقيقا للموضوعية** و تجنبا لشبهة **صنع هذه** القوانين.

- ✓ كان فهم النص القرآني سببا رئيسا وراء تحديد سيبويه وابن جني، ومعهما علماء العربية **لمستوى لغوي معين وهو" اللغة الأدبية " أو" لغة القرآن": وتعيين زمان ومكان** لهذا المستوى؛ مما حقق **الانسجام** للنظرية النحوية، ولم يكن هدفهم التقعيد للغة التخاطب التي تتخذ مظاهر مختلفة باختلاف المكان والزمان، ولم يشيروا من اللهجات إلا إلى ما ورد بالنص القرآني.

- ✓ القياس، عند سيبويه وابن جني وغيرهما من علماء العربية، وسيلة **للتجريد والتعميم** الذي تشترطه العلوم، ولاستكمال بناء النظرية النحوية؛ لأنه تعويض عن **نقص الاستقراء** من جهة، وبرهنة على **صحة القاعدة** من جهة أخرى.

- ✓ **التفسير والتعليل** سمتان من سمات **البحث العلمي** في العلوم الطبيعية والإنسانية، لذلك توجد العلة المنطقية والأصولية والنحوية.

- ✓ **التعليل النحوي أمر اجتهادي** ومحتمل، يكشف ذكاء العلماء العرب وسلامة أسلوبهم في الكشف عن خفايا لغتهم ؛ **لذا فإنه لا يعوض إلا بما هو أليق منه**، كما أشار إلى ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي.

- ✓ **النحو في اللغة العربية نحو ثابت لارتباطه بالنص القر آني،** و **المتغير فيه هو التقعيد**، وهو الجانب المرتبط بالضوابط المنهجية للنظرية النحوية **استقراء وقياسا و تعليلا**، فيكون بذلك مجال الاجتهاد والتيسير.

- ✓ التفكير النحوي **تفكير علمي** تؤطره **نظرية شمولية**، وكل محاولة لنقده دون إحاطة بخصائص هذه النظرية يكون مآلها الفشل.

نحو تصوُّرٍ نظريّ لأصول النحو عند ابن جني

د. عدنان أجانة، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب، تطوان

يعد ابن جني -رحمه الله- إماما كبيرا من أئمة العربية، وله في تاريخ الفكر النحوي واللغوي أثر عميق بارز. وذلك لمنزعه الفريد في دراسة اللغة وشدة عارضته في الإبانة عما يريده بكلام فصل وبيان جزل، وقوته على إثارة المعاني الكامنة وملاحظة الظواهر الخفية وراء تراكيب العربية وأوضاعها. والتهدي إلى مباحث كانت غائبة عن مجال النظر والدرس، أو مغفلة لدقتها وتشعبها عن التحصيل والتأصيل.

وقد كان ذا نزعة تأصيلية في العلوم التي كان ينتحلها، وقدرة على الاستهداء إلى الأصول العامة الثاوية خلف المسائل والكشف عن الأبواب الجامعة لمفردات المباحث، ثم قدرته على جمع شتاتها ومنتشر شعاعها وإلحاق النظائر والفصل بين الأشباه، ونحو ذلك من ضروب النظر التي تؤسس لما يمكن تسميته بالصناعة الأصولية في النحو.

وقد ألف في النحو والتصريف واللغة والعروض والقراءات، وقاربت كتبه السبعين[1]، وكلها على طراز عال من التحقيق والتدقيق والتأمل والنظر، والفحص عن الدفائن المنثورة في كلام العرب.

ومن ثم قالوا فيه بأنه "ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له. ومن تأمل مصنفاته وقع على بعض صفاته[2]، وأنه "صنف كتبا أبر بها على المتقدمين وأعجز المتأخرين"[3]. وأنه "كان أعلى علماء العربية كعبا في جميع عصورها وأغوصهم عامة على أسرار العربية وأنجحهم في الاهتداء إلى النظريات العامة فيها"[4].

وعلى كثرة كتبه فإن كتابه الخصائص له منزلة خاصة فيها، وهو في فنه وموضوعه واسطة العقد، لأنه قصد به إلى الإبانة عن حكمة العرب ووجه تصرفهم في الكلام شعرا ونثرا، واقتدح به زناد النظر في هذه الحكمة، وحشد له من الأمثلة قرآنا وحديثا وشعرا وكلام العرب ما أغنى المادة تطبيقا والنظر تأصيلا، وقد

---

[1] ينظر: ابن جني النحوي. فاضل السامرائي. ص83.

[2] دمية القصر وعصرة أهل العصر. الباخزري. 1481/3.

[3] معجم الأدباء. ياقوت الحموي. 1585/4.

[4] في أصول النحو. سعيد الأفغاني. 91.

ألفه وهو مشرف على الخمسين[1]، بعد تأليف غالب كتبه[2]، فكان له فيه اجتماع المادة ووفور النظر واكتمال التأهل.

وقد كان يحدث بهذا الكتاب نفسه منذ زمن، وأعد له العدة اللازمة لذلك تصورا وتأصيلا، وإبانة وتحصيلا، واحتفل لذلك غاية الاحتفال، إلى أن استوى تصور المادة في نفسه وقامت تفاصيلها في خاطره، فانبرى يؤلف شارحا وموضحا ومفصلا، وقد حدثنا عن بعض ما كان من فكرة هذا الكتاب ومشروعه وعنايته به ورغبته فيه، فقال: "هذا كتاب لم أزل على فارط الحال وتقادم الوقت ملاحظا له، عاكف الفكر عليه، منجذب الرأي والروية إليه، وادا أن أجد مهملا أصله به، أو خللا أرتقه بعمله، والوقت يزداد بنواديه ضيقا، ولا ينهج لى إلى الابتداء طريقا، هذا مع إعظامي له وإعصامي بالأسباب المنتاطة به وإعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب وأذهبه في طريق القياس والنظر وأعوده عليه بالحيطة والصون وآخذه له من حصة التوقير والأون وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة"[3].

وقد تحدث الناس قديما وحديثا عن الخصائص وأكثروا[4]، وتحدثوا عن مشروعه في أصول النحو، إلا أنهم أغفلوا قسما كبيرا من أصول النحو على الوجه الذي أراده ابن جني، واقتصروا منها على جانب فقط، لأسباب ستذكر. ويثير هذا البحث بعض القضايا المتعلقة بأصول النحو في كتاب ابن جني، من مدخلين، الأول في فكرة المشروع، والثاني في آفاقه.

سائلا من المولى التوفيق والإعانة. إنه سميع مجيب.

---

[1] ألف ابن جني كتابه الخصائص كما قال في مقدمته (الخصائص 1/1.) للملك المؤيد بهاء الدولة ابن بويه. وقد تولى الملك سنة 379هـ (ينظر: الكامل في التاريخ. ابن الأثير. 426/7.) وتوفي ابن جني سنة 392هـ وولادته قبل 330هـ (ينظر وفيات الأعيان. ابن خلكان. 248/3). فعلى هذا يكون قد ألف الخصائص وهو على مشارف الخمسين.

[2] أشار في كتابه الخصائص إلى مجموعة من كتبه، وهي: شرح المقصور والممدود ليعقوب بن السكيت والتعاقب، وسر صناعة الإعراب، والتمام في تفسير أشعار هذيل، والمعرب في تفسير قوافي أبي الحسن، والمنصف في شرح تصريف المازني وتفسير أبيات الحماسة. وينظر فهرس الكتب في الخصائص 379/3.

[3] الخصائص. ابن جني. 1/1.

[4] ينظر:

- ابن جني النحوي. فاضل صالح السامرائي. دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع. 1969.
- ابن جني عالم العربية: لحسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى 1990.
- ابن جني وأثره في البحث اللغوي الغربي. حازم الحلي
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني. تأليف : حسام سعيد النعيمي. منشورات وزارة الثقافة والإعلام.
- أثر المحتسب في الدراسات الصرفية ، المؤلف : خالد محمد عيال سلمان ، دار الحامد للنشر والتوزيع
- ابن جني ناقدا لغويا ، إسراء عريبي الدوري ، دار أسامة للنشر والتوزيع

أصول النحو في الكتاب.

كان ابن جني دقيق الملاحظة ذا قدرة فريدة على تأمل الظواهر اللغوية وانتزاع النظائر منها والأشباه ورد المختلف إلى أصول جامعة؛ وضبط المنتشر تحت قواعد مطردة؛ وإبداء الحكمة الكامنة وراء تصرف العرب، وذلك لتمرسه بالقياس وإنعامه النظر وملكته في تجريد الأصول والقواعد.

وكان النحو في زمانه قد استوى على سوقه أبوابا ومفاهيم ومصطلحات، إلا أنه كان محتاجا إلى تأصيل مباحثه وتقرير فصوله والدفاع عن اختياراته والقول في علله وتناسقها وقياسه وقوته، وكان النحاة على تمرسهم وإتقانهم للمسائل يقصرون في الدلائل، ويعوزهم القول في هذه الأصول، ولا يجدون مستندا لهم سوى إشارات مبثوثة وعبارات متفرقة.

ومن كان اعتلالهم للاختيارات النحوية موضع استشكال، وكان التأليف في العلة لا ينفصل عما يرد على العلة النحوية من إشكالات بأجوبة ظاهرة مقنعة. وكان لغير النحاة عليهم فيها مقال ومغمز، وظهرت عبارات يفهم منها عدم وفاء العلة النحوية بالتفسير، واشتهر بين الناس ضعف علل النحاة؛ وقالوا في التنظير بين عجز الفقيه عن التعليل وعجز النحوي عنه: "إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال: هذا تعبدي وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع"[1].

وصدر عن ابن فارس (وهو من طبقة شيوخ ابن جني) بيت شعري تلقفه الناس من بعده وصار مثلا، وهو قوله:

مرت بنا هيفاء مجدولة *** تركت تنمى لتركي

ترنو بطرف فاتر فاتن *** أضعف من حجة نحوي[2].

فانتهى هذا كله إلى ابن جني. ورأى ما فيه من اللجاج وكثرة القول، وعلم أن الإجابة عن التعليل لا تكون جزئية خاصة بكل موضع علة، بل لا بد لها من إطار نظري جامع، يبين كيفية التعليل وموقعه من البناء النحوي.

---

[1] الاقتراح في أصول النحو. السيوطي. 224.

[2] وقد صارت مثلا، ينظر: شرح درة الغواص في أوهام الخواص. أحمد بن محمد الخفاجي. ص80.

وقال ابن مضاء: "وإني رأيت النحويين رحمة الله عليهم قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أوردوه منها، فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها، حتى قال شاعر فيها:

ترنو بطرف ساحر فاتر *** أضعف من حجة نحوي". الرد على النحاة. ابن مضاء. ص64.

وكانت المعارف الأخرى كعلم الكلام وعلم الأصول قد استقرت على منهج لاحب من النظر، وبلغت مبلغا من التنظيم والتبويب والعلمية، واستتب لها الهيكل العام الناظم لها، وصار لها أصول جامعة مهيمنة على كل ما يندرج تحتها من مسائل.

فاستهدى ابن جني بهذين العلمين، وكان قد نظر فيهما نظرا مكنه من استيعاب نسقهما النظري، والبنية المفهومية والاصطلاحية لهما، فأخذ منهما البناء الكلي العام ثم قام بإجراء ذلك على النحو العربي أبوابا وقضايا ومسائل. وجمع أصول النحو الواقعة في كلام من تقدمه كالأخفش وابن السراج، وفي كلام شيخه أبي علي الذي كان أشهر شيوخ ابن جني وإليه انتهى علم النحو وطرائقه[1]. ثم في ثنايا كلام العلماء وغيرهم، وأعاد ترتيب المادة وتبويبها على ما يقتضيه النظر، فكان عمله بذلك فاتحة عهد جديد في الدرس النحوي العربي، وبابا من التأليف الذي لم يعهد مثله النحاة. كما صرح بذلك ابن جني فقال: "لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه"[2].

وكان من مقتضيات هذا الاقتراض ما بين النحو والعلم الكلام والفقه من المناسبة في النظر والمتقارب في المنهج والتوارد في المصطلح، وكان التداخل بين هذه العلوم سمة منهجية واضحة، ومن مظاهر ذلك قول الجرمى: "أنا منذ ثلاثون أفتى الناس في الفقه من كتاب سيبويه"[3]. ويقال إن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أخذ من ابن جني أسماء كتبه فإن له المهذب والتنبيه واللمع والتبصرة في أصول الفقه[4].

وألف النحاة كتبا في العلل والقياس والاحتجاج: مثل كتاب البرهان فى علل النحو لعلى بن محمد بن عبدوس وكتاب العلل فى النحو لقطرب وكتاب المقاييس فى النحو للأخفش وغيرهم[5].

وعندما انتهى هذا التراث الكبير المترامي الأطراف إلى زمن ابن جني، وقف عليه ووجد فيه كلاما كثيرا في العلة والقياس والاحتجاج، ووقف على انتقاد أقوام نزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم وتأخرت عن إدراكه أقدامهم، وطعنهم على أبي الحسن الأخفش والقدح في احتجاجاته وعلله"[6]. وعقد بابا في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة[7].

---

[1] للتوسع في أخبار أبي علي وأثره ينظر: أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو.

عبد الفتاح إسماعيل شلبي. دار المطبوعات الحديثة – جدة. الطبعة 3. 1409 – 1989.

[2] الخصائص. ابن جني. 2/1.

[3] ينظر: الجامع لأحكام القرآن. القرطبي. 21/1.

[4] وفيات الأعيان. ابن خلكان. 247/3.

[5] ينظر الفهرست لابن النديم

[6] الخصائص ابن جني. 2/1.

[7] الخصائص. ابن جني. 185/1.

فرأى أن التراث النحوي في صورته التي انتهى بها إليه لا ينفصل عن الإيرادات التي قد ترد عليه، وأنه يحتاج إلى وضع أصول حاكمة وأبواب جامعة تنبئ عن منهج النحاة وحكمة العرب، وأن ما كتبه المتقدمون على جلالته وأهميته واقع دون الموقع المطلوب، ولذلك عندما ذكر الأخفش قال بأنه كان صنف في شئ من المقاييس كتيبا إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه وكفيناه كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا"[1].

في هذا السياق المعرفي الحافل وفي غمرة النظر والجدال والتأصيل، ينبري ابن جني ليحقق القول في العلل وليبني أصولا نحوية على أصول كلامية وفقهية، يأخذ منها المفاهيم والمصطلحات والبناء العام، ويعيد صياغة ذلك كله بما يتناسب مع طبيعة النحو العربي وبنيته وهيكله العام. فيخرج لنا كتابا لم ينسج على منواله لغة وعبارة، وتبويبا وتقريرا، وشرحا وتحريرا.

وقد ذهبت جملة من الباحثين إلى أن ابن جني واضع أصول النحو على نحو من التقنين والضبط والتحديد لا على أنه مخترعه[2]. وذلك أن هذه القواعد لم تكن قبله مجموعة في ديوان، وإنما أخذ بعضها من نصوص شيوخه وعلى رأسهم أبو علي الفارسي، وهو يكثر من ذكر آرائه في كتابه الخصائص وغيره، وقد استضاء به في كثير من الأصول الكلية التي حررها"[3]. وأكثر الأصول التي اعتمدها ابن جني في كتابه الخصائص إنما استمدها من إملاءات أبي علي أستاذه وملاحظاته.[4]. كقوله في باب في تلاقي اللغة: "هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئا إلا لأبي على رحمه الله"[5]، وقوله في باب التجريد: "اعلم أن هذا فصل من فصول العربية طريف حسن. ورأيت أبا علي رحمه الله به غريا معنيا ولم يفرد له بابا لكنه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السمة فاستقريتها منه وأنقت لها"[6]. وتأثر ابن جني واضح بأستاذه في الأصول النحوية واللغوية، وفي طريقة التدليل بالتزامه مسائل المنطق وقضاياه.

إلا أن ابن جني وإن كان أثر شيخه حاضرا في الكتاب فهو قد ألبس هذه الأصول من عبارته، ومثل لها بشواهد، وذكر امتدادها في أبواب العربية، وشرحها على جهة من البيان والتبين، مما يجعل كلامه في وزان كلام شيخه وعمله في مقدار عمل أستاذه.

---

[1] الخصائص ابن جني. 2/1.

[2] نظرية الأصل والفرع في النحو العربي. حسن مليخ الخمس. 59.

[3] المدارس النحوية. شوقي ضيف. 257.

[4] نفسه. ص259.

[5] الخصائص. 321/1.

[6] نفسه. 473/2.

وقد قصد بكتابه الإبانة عن "حكمة العرب التي تشهد بها العقول وتتناصر إليها أغراض ذوى التحصيل"[1]. والاستدلال "على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة"[2].

والمدخل إلى بيان هذه الحكمة هو إقامة منهج في التعليل، وإبداء وجه الحكمة على طريقة مقنعة موفية. وقد أدار الكتاب على إبراز هذه الحكمة على جهة من التنسيق والضبط المنهجي تكون كفيلة بالإعراب عن هذه العلل وبيان مدى نسقيتها وانسجامها النظري. لذا كان مبحث التعليل النحوي من أغنى مباحث الكتاب وأكثرها أمثلة وتقريرا وإيضاحا وتحريرا. وأقواها تنظيرا وتأطيرا.

والإبانة عن حكمة العرب والاستدلال عليها إطار عام في الكتاب، ومدخل أساس من مداخل النظر فيه، ومنهج في النظر موجه لجمهرة الأبواب الواردة في الكتاب، وقد استعان بالنظر في الأصلين أصول الكلام وأصول الفقه من أجل البيان عن مواضع هذه الحكمة والدفاع عنها بما يقتضيه الاستدلال.

وعقد بابا في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها، وقال فيه: "اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مسكة وعصمة؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب من أنها أرادت كذا لكذا وفعلت كذا لكذا، وهو أحزم لها وأجمل بها وأدل على الحكمة المنسوبة إليها؛ من أن تكون تكلفت ما تكلفته من استمرارها على وتيرة واحدة وتقريها منهجا واحدا تراعيه وتلاحظه وتتحمل لذلك مشاقه وكلفه وتعتذر من تقصير إن جرى وقتا منها في شيء منه، وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم وعند كل قوم منهم حتى لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر على كثرتهم وسعة بلادهم وطول عهد زمان هذه اللغة لهم وتصرفها على ألسنتهم اتفاقا وقع حتى لم يختلف فيه اثنان ولا تنازعه فريقان: إلا وهم له مريدون وبسياقه على أوضاعهم فيه معنيون"[3].

ولكن تعليل النحاة المتقدمين لم يكن على الوجه الدي ينبئ عن هذه الحكمة ويسفر عن قوتها ونسقيتها، إما لضعف النحاة عن ذلك وإما لتقصير عبارتهم عن المراد وإما لتفرقه في المسائل كما في تعليلات أبي علي.

فكان النظر يقتضي التفكير في إطار جامع تنتظم فيه مسائل العلة ومباحثها، وهو ما وجده ابن جني في علم الكلام والأصول، حيث طريقة المتكلمين في التعليل أنهج وأقوم، وهي طريقة ينبغي للتعليل النحوي أن يطمح إليها.

---

[1] نفسه. 166/2.

[2] نفسه.. 1/1.

[3] الخصائص. 238/1.

وقد كان ابن جني ذا ثقافة أصولية متينة، ينبئ عنها حسن تعامله مع الإطار الأصولي العام، وحسن تنزيله على المادة النحوية أبوابا ومسائل.

فأما أصول الكلام فقد كان ابن جني من رجال المعتزلة[1]، وكان له مشيخة في علم الكلام وتحقق بمسائله ومقالاته، وكان يذاكر بمسائل كتابه الخصائص بعض مشايخه المتكلمين، وقد أشار إلى ذلك بقوله "وذاكرت بهذا الموضع بعض أشياخنا من المتكلمين فسر به وحسن في نفسه"[2] ونقل عن أبي الحسن الأخفش في مواضع من كتابه في أبواب القياس والعلل والتوجيه، وكان الأخفش على مذهب المعتزلة، وكان أعلم الناس بالكلام وأحذقهم بالجدل كما قال المبرد[3].

وقد كان للمعتزلة في القرن الرابع تراث ضخم في علم الكلام، يمتد لأكثر من قرنين من النظر والجدال والتأصيل والتأليف، وقف عليه ابن جني وانتخب منه وعقد أبوابا في الخصائص أدارها على مصطلحات كلامية كالعادة والسبب والوجوب والجواز والعلة والاتصال والانفصال والامتناع والتناهي والدور والتعارض والاعتراض والنقض والصحة والفساد والأحسن والأقبح والحكمة والاسم والمسمى والمنزلة بين المنزلتين.

ومن أكثر المواضع التي فزع فيها إلى مذهب المتكلمين حديثه عن العلة في الكتاب، وذلك أن ابن جني كان يروم من كتابه أمرين، أولها بيان حكمة العرب وثانيهما الاستدلال عليها، وقد نبه على هذه الحكمة في مواضع من كتابه، وجعلها مناط النظر في كلامه، واستدل عليها باطراد أمر هذه اللغة اطرادا لا يختلف ولا ينتقض ولا يتهاجر، على كثرتهم وسعة بلادهم وطول عهد زمان هذه اللغة لهم وتصرفها على ألسنتهم[4].

وقد حاول من خلال إلحاقه علل النحاة بعلل المتكلمين، أن يجعل العلل النحوية متناسقة مطردة، وعقد لذلك بابا قال فيه: "باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟ اعلم أن علل النحويين وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين؛ أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا"[5]. وليستتب له ذلك استكثر من التعليل النفسي، والرجوع إلى الحس والإحالة على الطبيعة، ليقوي العلة ويبين وثاقة بنيتها وقوتها في نفسها. وغير خاف أن العلة متى ما اتسمت بهذه السمات صحت وقويت، وإن اعترض عليها

---

[1] ينظر: طبقات المعتزلة. ابن المرتضى. ص131.

[2] الخصائص. 266/3.

[3] بغية الوعاة للسيوطي 590/1.

[4] الخصائص. 238/1.

[5] الخصائص. ابن جني. 48/1.

معترض واعتقد فسادها فذلك لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة[1]. وقد أطال ابن جني في تقرير العلة النحوية في الكتاب، وذلك لكونه يراها أصلا من أصول النحو الكبرى، وموقعها داخل البناء النحوي يكتسي أهميته من وظيفتها وطبيعتها، فهي علل كاشفة عن حكمة العرب، دالة على شفوف نظرهم ومعيار اختيارهم، تتجانس فيما بينها مشكلة منهجا متناسقا، ولكن يشترط في هذا أن تكون هذه العلل صادرة من المتقن للنحو الحاذق فيه، وإلا فإن علل ألفاف النحاة ضعيفة في نفسها بعيدة عن تحقيق مقاصد التعليل التي يرومها ابن جني.

ومن ثم فهو يجعل العلة النحوية في منزلة بين العلة الكلامية والعلة الفقهية، ويدفع بالعلة إلى أن تكون أقرب إلى العلة الكلامية وإن لم تبلغ مبلغها وقدرها. وقد أكد على هذه الصلة في مواضع من كتابه كقوله: "واعلم أنا مع ما شرحناه وعنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه وإلحاقها بعلل الكلام لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ولا عليها براهين المهندسين"[2].

وأغلب الأصول العقلية في الكتاب من علم الكلام، وهي أصول عقلية أعمل فيها النظر واستخرجها من صنيع المتكلمين، وفسر بها صنيع العرب والنحاة في كلام العرب، بحيث صارت هذه المصطلحات قواعد للتوجيه كما سيأتي.

ومن الأبواب التي بناها على أصول المتكلمين باب ذكر الفرق بين العلل الموجبة وبين العلل المجوزة وباب في دور الاعتلال وباب في الاعتراض وباب في الامتناع من تركيب ما يخرج عن السماع، وباب في نقض العادة وباب في وجوب الجائز وباب في الامتناع من نقض الغرض وباب في التراجع عند التناهي وباب في نقض الأوضاع ونحوها.

وقد أثبت في كتابه "تأخر علل النحويين عن علل المتكلمين وإن تقدمت علل المتفقهين". وينبني على هذا أن التعليل النحوي لما كان مبينا عن مقاصد الحكمة في كلام العرب كاشفا عن حيثيات التصرف ووجوه الاستعمال، اطردت فيه العلل ولم يبق فيه جانب غير معلل كما هو الشأن عند الفقهاء[3]. وهو بالمقابل ليس

---

[1] نشير هنا إلى قول ابن جني: باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة. الخصائص، 184/1.

[2] نفسه، 87/1.

[3] ينبغي التنبيه إلى أن ابن جني في تعليله يتجاوز تعليل المستعمل إلى تعليل المهمل، ويضع لذلك مقاصد عليا تتوخاها العرب. ومن فصول الكتاب الدالة على هذا قوله: "فإن قلت فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصلة لا نعرف لها سببا ولا نجد إلى الإحاطة بعللها مذهبا فمن ذلك إهمال ما أهمل وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله وهذا أوسع من أن يحوج إلى ذكر طرف منه ومنه الاقتصار في بعض الأصول على بعض المثل ولا نعلم قياسا يدعو إلى تركه ومنه أن عدلوا فعلا عن فاعل في أحرف محفوظة وهي ثعل وزحل وغدر وعمر وزفر وجشم وقثم وما يقل تعداده ولم يعدلوا في نحو مالك وحاتم وخالد وغير ذلك فيقولوا ملك ولا حتم ولا خلد ولسنا نعرف سببا أوجب هذا العدل في هذه

تعليلا برهانيا ولا على شاكلة تعليلات المهندسين، لكون المعلل يعتمد على مخايل الحس والطبيعة، وليس على البرهان والحساب.

وبذلك يكون ابن جني قد رسم مسارا للتعليل النحوي، جاعلا له خصوصية ينماز بها عن التعليل في الأصلين، وهو بذلك يضمن خصوصيته ويسمها بسمة الاطراد والاتساق والقوة.

وبهذا يرتقي التعليل إلى أن يكون صناعة، له مقدماته ونسقه ومنهجه. وهذه النحو من الصنعة كما يقول ابن جني "موجود في أكثر الكلام وفرش اللغة، وإنما بقي من يثيره ويبحث عن مكنونه، بل من إذا أوضح له وكشفت عنده حقيقته طاع طبعه لها فوعاها وتقبلها. وهيهات ذلك مطلبا وعز فيهم مذهبا! وقد قال أبو بكر: من عرف ألف ومن جهل استوحش"[1].

وأما أصول الفقه فقد كان ابن جني مقتبسا من أصول فقه الحنفية[2]، وذكر بابا في الاستحسان[3] وهم من أبرز القائلين به[4] وذكر محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبا حنيفة، وأن كتبه ينتزع أصحابه منها العلل[5]. وقد كان محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله ضمن كتابه المعروف بالجامع الكبير في كتاب الأيمان منه مسائل فقه تبتنى على أصول العربية، لا تتضح إلا لمن له قدم راسخ في هذا العلم[6].

وعلم الأصول في القرن الرابع الهجري كان قد خطا خطوات واسعة في الدرس والتنظير، وإذا نظرنا في مؤلفات الأصول في هذا القرن وجدنا من أشهرها وأحفلها كتاب الفصول في الأصول للجصاص، وهو من طبقة أبي علي الفارسي شيخ ابن جني، وكان بغداديا وتوفي سنة: (370هـ).

الاسماء التي أريناكها دون غيرها فإن كنت تعرفه فهاته. فأول ذلك أنا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية وإذا حكمنا بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحس فقد وفينا الصنعة حقها وربأنا بها أفرع مشارفها وقد قال سيبويه وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك فتستضئ به وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه ونحن نجيب عما مضى ونورد معه وفي أثنائه ما يستعان به ويفزع فيما يدخل من الشبه إليه بمشيئة الله وتوفيقه" الخصائص. 53/1.

[1] الخصائص. ابن جني. 12/1.

[2] ينظر: في أصول النحو. الأفغاني. 100. والاصل والفرع

[3] الخصائص. ابن جني. 133/1.

[4] إرشاد الفحول في تحقيق الحق من علم الأصول. الشوكاني. 182/2.

[5] قال ابن جني: "وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله، إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق، ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة. وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة غير منكور. الخصائص. ابن جني. 163/1.

[6] شرح المفصل لابن يعيش 60/1.

وثمة تشابه كبير بين كتاب هذا الكتاب تتشابه مباحثه مع مباحث الخصائص في المضامين وفي العبارة أحيانا، والمقارنة بين أبواب الكتابين تنبئ الناظر بالتقارب بينهما منهجا وعبارة.

وقد اعتمد ابن جني على مصطلحات أصول الفقه وعقد عليها أبوابا من الكتاب، ومن أهمها مصطلح القياس والعلة والسماع،والإجماع والاستحسان.

كما عقد بابا في الخصائص في تركيب اللغات[1] وتركيب المذاهب[2]، ويشبهه في أصول الفقه إحداث قول ثالث والتلفيق بين المذاهب[3].

ونقل السيوطي في الاقتراح قول ابن جني: "إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه" قال السيوطي: "وهذا يشبه من أصول الفقه نقض الاجتهاد إذا بان النص بخلافه"[4].

وأصول الفقه في كتاب الخصائص تنقسم إلى أصول نقلية، وهي السماع والإجماع، وأصول عقلية، وهي الاستحسان والقياس والعلة. وعلى هذه المباحث الخمسة انعقدت الأبواب الأولى من الكتاب، وقد عرف أصول الفقه بأنه: يفيد في عرف الفقهاء النظر في طرق الفقه على طريق الإجمال وكيفية الاستدلال بها وما يتبع كيفية الاستدلال بها"[5]. فيكون معنى أصول النحو؛ أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد يفاع الاطلاع على الدليل[6].

وبين بأن السماع والإجماع والقياس والاستحسان أدلة كلية تتفرع منها أبواب النحو وفروعه، وترجع إليها مسائله ومباحثه، وتدور في فلكها أنظار النحاة.

آفاق المشروع

ثم إننا إذا نظرنا في سياق أبواب الخصائص ووجه نظمها في الكتاب، أسفر النظر عن منهج دقيق في ترتيب المادة وعرضها، وذلك أن الكتاب تضمن مائة واثنين وستين (162) بابا، أولها "باب القول على الفصل

---

[1] الخصائص 376/1.

[2] نفسه. 74/3.

[3] الاقتراح للسيوطي. 166.

[4] نفسه. 436.

[5] المعتمد في أصول الفقه. أبو الحسين المعتزلي. 5/1.

[6] لمع الادلة. ابن الأنباري. ص80.

بين الكلام والقول"[1]. وآخرها "باب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول"[2]. وبينهما أبواب تناولت النظر النحوي في الأصول والفروع والمسائل الصرفية واللغوية.

وقد عالجت هذه الأبواب قضايا كثيرة متشعبة، توزعت على ستة مباحث كبرى وهي:

مباحث المداخل المفهومية، كمفهوم القول واللغة والكلام والنحو وما يتصل بذلك.

ومباحث العلة،

ومباحث القياس،

مباحث السماع،

مبحث الإجماع،

مبحث الاستحسان.

مباحث في مسائل متفرقة، يسمها السيوطي بأدلة شتى وهي تندرج ضمن ما يسمى قواعد التوجيه[3].

وقد عولج بعض هذه المباحث في باب مفرد مبحث الاستحسان[4] ومبحث الإجماع[5]، وعولج الباقي في عدة أبواب كمباحث العلة والقياس.

وهذه المباحث الكبرى يقتسمها مدخل عام وأصلان كبيران.

أما المدخل فهو ما نجده في الأبواب الستة الأولى من الحديث عن القول والكلام واللغة والنحو والإعراب والبناء. وهي مفاهيم كبرى ينتظم بها مجال النظر النحوي. ويضبط بها الفرق بين أنماط الخطاب وصنوف التراكيب.

---

[1] الخصائص. ابن جني. 5/1.

[2] نفسه. 328/3.

[3] كان الدكتور عبد الرحمن السيّد أوّل من وقف مع هذه القواعد في كتابه مدرسة البصرة، وقد وضعها في أحد مباحث كتابه تحت مسمى الأصول ليفرق بين المدرستين البصرية والكوفية من خلالها، ولكنّه لم يقدّم تعريفًا لها أو تفصيلًا. ثم أتى بعده الدكتور تمام حسّان في كتابه الأصول، فقدّم تعريفا لها، وقام بذكر بعض هذه القواعد المنتشرة في بعض الكتب النحوية، وتقسيمها، وكانت هذه الوقفة من الأستاذ تمام فاتحة للباحثين الذي تحدثوا بعده عن هذه القواعد. ولعل من أبرز الباحثين الذين خصّوا هذه القواعد في دراستهم إن لم تكن الدراسة الوحيدة التي كانت مختصة بهذه القواعد هو الدكتور/ عبدالله الخولي في دراسته التي بعنوان (قواعد التوجيه في النحو العربي) فكشف النقاب عن إرثٍ عظيم كان موزعا في كتب النحاة المختلفة. فبسط القول فيها، وأبدع في تجميعها وتصنيفها. المبادئ النحوية كما يسمها أستاذنا الدكتور عبد الرحمن بودرع.

[4] الخصائص. ابن جني. باب في الاستحسان. 133/1.

[5] نفسه. باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة. 189/1.

والأصل الأول: هو الأصول النحوية التي بناها على الأصول الكلامية عند المعتزلة والأصول الفقهية عند الأحناف، والحديث فيها عن الأدلة الكلية التي تتفرع عليها مسائل جزئية، وهي السماع والإجماع والقياس والاستحسان والعلة. ومعنى الأصول هنا الأدلة الكلية، للمسائل النحوية.

والأصل الثاني: قواعد التوجيه أو المبادئ النحوية، وهي غالب مادة الكتاب، وتمثل أبوابها ضعف أبواب العلة والقياس والاستحسان والإجماع والسماع مجتمعة. ومعنى الأصول هنا، القواعد الكبرى الموجهة للأدلة الكلية. وهي المسماة قواعد التوجيه، والمقصود بها الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعا كانت أم استصحابا أم قياسا) التي تستعمل لاستنباط الحكم. وقد أصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم ومقاييس لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما تصل بمفردات المسائل[1].

ولم يعن الباحثون كثيرا بقواعد التوجيه[2]، ومن أحسن من فصل فيها الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول، غير أن نظره كان منصرفا إلى موقع هذه القواعد من البناء النحوي العام، وأثرها في تأطير القواعد النحوية المرتبطة بالأبواب، وجعل قواعد التوجيه دائرة في فلك مبدأ عام تكونه ثلاثة قواعد كبرى. وهي قاعدة الصواب وقاعدة أمن اللبس وقاعدة الفائدة، وهذه الثلاثة تشكل مبدأ عاما يحكم كل نشاط قام به النحاة. والغرض من قواعد التوجيه تفصيل الطرق الموصلة إلى هذه الغايات الثلاث[3].

وهذه القواعد لا تدور حول الأمور الفرعية وقضايا المسائل المقررة، وإنما تحاول تنظيم الإطار العام لأنواع الاستدلال بالكثرة والقلة والندور والشذوذ ونحو ذلك من الظواهر النحوية العامة التي لا تحد بباب نحوي بعينه وإنما يصدق كل منها على عدد من الأبواب.[4]. لأنها إطار عام يحتكم إليها في توجيه المسائل

---

[1] الأصول. تمام حسان. 221.

[2] كان الدكتور عبد الرحمن السيد من أوائل من وقف مع هذه القواعد في كتابه مدرسة البصرة، وقد وضعها في أحد مباحث كتابه تحت مسمى الأصول ليفرق بين المدرستين البصرية والكوفية من خلالها، ولكنّه لم يقدّم تعريفًا لها أو تفصيلًا.

ثم أتى بعده الأستاذ الفاضل/ تمام حسّان- أطال الله في عمره- في كتابه الأصول، فقدّم تعريفا لها،وقام بذكر بعض هذه القواعد المنتشرة في بعض الكتب النحوية، وتقسيمها، وكانت هذه الوقفة من الأستاذ تمام فاتحة للباحثين الذي تحدثوا بعده عن هذه القواعد.

ولعل من أبرز الباحثين الذين خصّوا هذه القواعد في دراستهم إن لم تكن الدراسة الوحيدة التي كانت مختصة بهذه القواعد هو الدكتور/ عبدالله الخولي في دراسته التي بعنوان (قواعد التوجيه في النحو العربي) فكشف النقاب عن إرثٍ عظيم كان موزعا في كتب النحاة المختلفة، فبسط القول فيها، وأبدع في تجميعها وتصنيفها.

[3] الأصول. تمام حسان. 220.

[4] الأصول. تمام حسان. 222.

النحوية التي هدت إليها الأصول. وهي في عمومها تشكل إطارا للصناعة النحوية لا بد أن تخضع له قواعد الأبواب سواء منها ما كان أصليا أو فرعيا[1].

والفرق بين قواعد التوجيه، والقواعد النحوية أن قواعد التوجيه ضوابط منهجية عامة وقواعد النحو قواعد الأبواب فقواعد التوجيه عامة وقواعد الأبواب خاصة[2].

وإذا كانت كتب النحو قد جمعت قواعد الأبواب جمعا مقصودا ومتعمدا فإن قواعد التوجيه لا يرد ذكرها إلا لماما لأن النحاة لم يعنوا بجمعها وتصنيفها. وترد هذه القواعد أكثر ما ترد في كتب الخلاف النحوي وكتب أصول النحو[3]. إلا أن المؤلفين في أصول النحو لم يعنوا أثناء عرض أفكارهم بتنظيمها في صورة نظرية متكاملة يشد بعضها بعضا أو يأخذ بعضها بحجز بعض، وإنما ساقوا من ذلك كلاما مفرقا وعبارات منثورة أثناء مناقشتهم للمسائل الفرعية، ولو قد جمعوا هذه العبارات لبنوا بها هيكلا نظريا ضخما التزم النحاة بمضمونه وإن لم يعنوا بصياغته، ولا يكاد متن من متون النحو أو شرح من شروحه يخلو من هذه العبارات كأصل الوضع وأصل القاعدة والعدول والرد والوجه والتفسير والتأويل والتخريج والسبك والأصل والفرع وحشد آخر من المصطلحات التي فهمها القراء بمواقعها في الجمل ولكنهم لا يستطيعون تمييز أماكنها الصحيحة من البناء النظري للنحو العربي[4].

والناظر في كتاب الخصائص يجد فيه مجموعة من المفاهيم المؤطرة لأصول النحو، وقد يسهل عليه أن يفهم معنى هذه المفاهيم في سياق كلام ابن جني، لكن في مقابل ذلك يصعب عليه أن يضع كل مفهوم في موضعه الملائم له في إطاره النظري[5].

وقواعد التوجيه عند ابن جني تمثل أساس الكتاب وأصل الأصول النحوية، والملاحظ أن من جاء بعده قصر مفهوم أصول النحو على الأول دون الثاني، فابن الأنباري في كتابه لمع الأدلة جعل أصول النحو في السماع والقياس والاستحسان والاستصحاب ووزعها على ثلاثين فصلا وختم بفصل الاستدلال، فكان كتابه في الأصول النقلية والعقلية على مذهب الأصوليين، ولم يحل ابن الأنباري في كتابه على ابن جني ولا أشار إليه، مع أنه ترجم له في كتابه نزهة الألباء في طبقات الأدباء وذكر أنه صنف في النحو والتصريف كتبا أبدع فيها كالخصائص والمنصف وسر الصناعة[6].

---

[1] الأصول. تمام حسان. 149.

[2] تمام حسان في كتابه الأصول

[3]

[4] الأصول. تمام حسان. ص6.

[5]

[6] نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ابن الأنباري. 244.

والسيوطي في كتابه الاقتراح بناه على سبعة كتب، وهي كتاب السماع والإجماع والقياس والاستصحاب والكتاب الخامس في أدلة شتى والكتاب السادس في التعارض والترجيح والكتاب السابع في أحوال مستنبط هذا العلم. وهذا التقسيم لا يتصل منه بالنوع الثاني من أصول النحو سوى المبحث الخامس والسادس، وقد وقف السيوطي على كتاب الخصائص واستمد منه كثيرا كما قال[1].

وصنيع ابن الأنباري والسيوطي وغيرهم كان مبنيا على نظرهم في أصول الفقه وقياسهم الأبواب على الأبواب، واعتبروا غالب مادة كتاب الخصائص لا تنتظم ضمن أبواب أصول الفقه المعروفة، ولما لم يجدوا بابا من أصول الفقه يشبه باب قواعد التوجيه، ولم تكن هذه القواعد مما يندرج في الأبواب السابقة، اختصروها في باب واحد أو ذكروها في عنوان عام. ومعنى هذا أنهم أغفلوا جانبا مهما من أصول النحو كان حقه أن يذكر ويقتدحه زناد النظر لكن طوي جانبه.

وانبنى على هذا الإغفال رأي ردده السيوطي، حيث زعم أن كتاب الخصائص لابن جني وإن كان موضوعا في أصول النحو فإن "أكثره خارج عن هذا المعنى ليس مرتبا وفيه الغث والسمين والاستطرادات"[2]. وقد تبعه في هذا بعض المتأخرين[3].

وهذا حكم جائر على الكتاب وبخس لحقه وإغفال لموضوعه، إذ لا يلزم أن تكون أبواب أصول النحو على نمط أبواب أصول الفقه، وإنما المعنى أن يكون لها مثل هيكله ومصطلحاته ومفهومه، وليس إلباس أصول النحو لبوس أصول الفقه، وهنا يكمن إبداع ابن جني ويظهر تقصير غيره الذين حملوا أصول النحو على أصول الفقه حملا من غير استحضار مقاصد العلمين.

وبهذا الصنيع يكون المتأخرون قد اقتصروا على بعض مشروع ابن جني، وهو الأصول بمعنى الأدلة الكلية التي ينبني عليها النحو العربي، وأما مقاصد هذه الأصول ووجه الحكمة في تصرفات العرب فيها، وبناء تعليل منهجي لذلك فهذا ما تحامى المتأخرون "طريق الإلمام به والخوض في أدنى أوشاله وخلجه فضلا عن اقتحام غماره ولججه لامتناع جانبه وانتشار شعاعه وبادى تهاجر قوانينه وأوضاعه"[4].

---

[1] الاقتراح في أصول النحو. السيوطي. 15.

[2] نفسه. 15.

[3] ومن ذهب إلى رأي السيوطي طاهر سليمان حمودة، قال: ويعد وصف السيوطي لعمل ابن جني في الأصول أصدق الأوصاف " وهذا غريب. وقال أيضا: كثير من مباحث الكتاب تخرج عن مباحث علم الأصول وتتناول موضوعات أخرى متصلة باللغة، بل إن حديث ابن جني عن الموضوعات التي أشرنا إليها لم يكن حديثا مركزا، وبالرغم من وقوفه على كثير من الحقائق الهامة في الأصول فإن كتابته تعد بداية لمن بعده. ينظر: جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي. طاهر سليمان حمودة. ص345.

[4] الخصائص. 2/1

وقواعد التوجيه في كتب الخصائص تمثل القسم الأكبر من الكتاب، وهي المقصود الأعظم من أصول النحو الذي أبدع فيه ابن جني، وهو الذي كان ابن جني يمدح به كتابه، وأنه "من أشرف ما صنف في علم العرب وأذهبه في طريق القياس والنظر وأعوده عليه بالحيطة والصون وآخذه له من حصة التوقير والأون وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة"[1]. وأنه "مبنى على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادي وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي"[2]. وأنه "ليس مبنيا على حديث وجوه الإعراب وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام وكيف بدئ وإلام نحى، وهو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتاب والمتأدبين التأمل له والبحث عن مستودعه"[3]. وأنه في "تقرير الأصول وإحكام معاقدها والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها وبه وبأمثاله تخرج أضغانها وتبعج أحضانها ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه ومرزون إليه فاعرفه فإن أحدا لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل واستعمال ما استعمل"[4].

فهذه الأوصاف وغيرها صادق على قواعد التوجيه بوصفها أصولا للنظر النحوي، أما الحديث عن السماع والقياس والإجماع ونحو ذلك فهذا لا يقتضي من ابن جني أن يقول عنه ويصفه الوصف الذي ذكره في الكتاب، لأن الكلام على هذه الأصول قريب المأخذ سهل التناول، من نظر فيه استوفى مسائله وأشرف على مواضع النظر فيه. ولكن الجهد الأعظم والعمل المضني هو في تتبع الظواهر اللغوية واستقرائها وفحص ما تكرر من أنماط استعمالها ثم التجريد من هذا النظر قواعد عامة وقضايا كلية، وصياغتها في قواعد وأبواب جامعة تكون لها قدرة التوجيه والتعليل والتفسير لهذه الظواهر.

وهذا هو الذي انفرد به ابن جني دون الناس، وهو الذي أبدع فيه في هذا الكتاب، وهو الذي لم يكمله من جاء بعده من النحاة.

ولم يبن أحد أصول النحو على هذا النمط الذي قصده ابن جني. ولا حام حوله المؤلفون في هذا الباب، ولا شك أن هذا المنزع صعب وبعيد المنال، لأنه يحتاج قدرة تجريد كبيرة وقوة ملاحظة واستقصاء، وتنبها إلى الأشباه والنظائر، وجمع المترادفات تحت أبواب جامعة.

---

[1] الخصائص. 1/1.

[2] نفسه. 32/1.

[3] نفسه. 67/1.

[4] نفسه. 77/1.

وأسهم هذا التصور لأصول النحو عند المتأخرين في انتقال الاهتمام بقواعد التوجيه من مباحث الأصول إلى مسائل الخلاف والتوجيه، حيث برزت هذه الأصول في كتب توجيه القراءات وفي كتب الخلاف النحوي.

وبذلك انتقل الاهتمام بها من الناحية النظرية إلى الناحية العملية، فأغنوا هذه القواعد تطبيقا وإعمالا وبقي جانبها النظري صدى يتردد في الخصائص.

وعندما ألف تمام حسان كتابه الأصول وقف على أهمية هذه المادة وحيويتها في النحو، وقام بجهد كبير فجمع ما انتشر من شعاعها وما تفرق من قواعدها في كتب الخلافيات وأصول النحو، وأعاد تركيب ذلك في أنموذج يضم ثلاثة أنواع من القواعد.

قواعد استدلالية كالسماع والقياس.

وقواعد معنوية كالتمسك بالظاهر والتقدير.

وقواعد بنيوية تحليلية كالإعراب والبناء والأصالة والزيادة، وقواعد بنيوية تركيبية كالإعمال والحذف والاختصاص[1].

وقد أدرج في هذا التقسيم؛ أصول النحو بمعنى الأدلة الكلية، وأصوله بمعنى قواعد التوجيه، وإن كان النظر يقتضي التفريق بينهما، لما لكل واحد منهما من الخصوصية المنهجية والوظيفية داخل البناء النحوي.

وهنا يمكن الحديث عن نوعين من الأصول:

النوع الأول: أصول لها خاصية البناء والإنتاج. وهي الأصول التي افتتح بها كتابه من السماع والإجماع والقياس والاستحسان وهذه عند تنزيلها على كلام العرب تنتج لنا القواعد التي قعدها النحاة،

النوع الثاني: أصول لها خاصية التوجيه والترتيب داخل النسق النحوي.

ومهمة النوع الأول بيان مرجعية القاعدة النحوية وقوتها ووجه بنائها واستخراجها. ومهمة النوع الثاني المحافظة على نسقية هذه القواعد بعضها مع بعض، وتوجيهها بما يضمن منهجيتها وتكاملها.

ومخرجات النوع الأول، قواعد جزئية، ومخرجات النوع الثاني قواعد كلية.

---

[1] الأصول. تمام حسان 223.

والأصل الثاني يتجاوز تأصيل الدليل النحوي إلى تأصيل قواعد كبرى تتحكم في الأبواب النحوية والتراكيب، وذلك أن المستوى الأول من النظر، يتجه إلى تقوية الأصول النحوية من حيث الاستدلال لها وإيراد الأمثلة وذكر ابن جني ما له تعلق بهذه الأبواب من السماع والقياس والإجماع والاستحسان. واحتج له ودافع عنه، ولكن يرد على هذا المستوى أن إعمال الأصول النحوية أدى إلى بروز ظواهر لغوية كانت مثار استشكال وموضع قلق في الصناعة النحوية، بحيث اقتضت الإجابة عنها توجيهها توجيها مناسبا لما دلت عليه الأصول، وهنا ينتقل ابن جني إلى مستوى أعمق من النظر، بحيث يفرد في الخصائص أزيد من مائة وعشرة أبواب للحديث عن قواعد التوجيه، وهي قواعد حاكمة تعنى بالتنسيق المنهجي بين التراكيب اللغوية والأصول النحوية.

فالأصل الأول له خصوصية التأصيل والتدليل، وهو مؤسس للقاعدة وبان لها،

والأصل الثاني له خصوصية التوجيه والتعليل. وهو موجه للقاعدة ومعلل لها.

وإذا كان ابن جني قد عني بتسجيل الأصول النحوية فإنه لم يعن بربطها في بناء نظري، ولم يعرضها هذا النوع من العرض[1]. وإنما سردها في الأبواب، واحتج لها بالشواهد والأمثلة.

وهذه الأصول التي ذكرها ابن جني مما يمكن جمعه تحت قواعد التوجيه يمكن تأطيرها بنظر كلي جامع، وذلك بأن ينظر إليها بوصفها تشكل المبادئ والإطار العام الذي يحدد طريقة اشتغال القواعد والقيود لإخراج الجملة إلى حيز الظهور والتحقق، والمبادئ مقاصد واتجاهات عليا وقوانين عامة تحكم وظيفة القواعد وتراعى في إنجاز الجمل حتى توافق أوضاع الواضع الذي يروم تحقيق مقاصد الخفة والسهولة ومطابقة اللفظ لمقتضى الحال في التخاطب ودفع اللبس في المعنى ودفع الاستثقال في اللفظ والروم إلى الإيجاز والاختصار، وتعمل المبادئ على ترجيح وجوه تركيبية في الاستعمال على وجوه أخرى، لأن الوجوه الراجحة تعينت بموجب المبادئ والمعايير المتحكمة في التداول اللغوي[2].

وقد تردد في النوع الثاني من أصول النحو ثنائيات استثمرها ابن جني في بناء تصور عام، وهي: الاطراد والشذوذ والثقل والخفة والصحة والفساد والقوة والضعف والأصل والفرع واللفظ والمعنى والسماع والقياس والنظير والنقيض والأخذ بالظاهر والعدول عنه والنقض والإنشاء والقلة والكثيرة والزيادة والنقصان والضرورة والاختيار والإعمال والإهمال.

---

[1] الأصول. تمام حسان. ص7.

[2] في اللسانيات واللغة العربية قضايا ونماذج. عبد الرحمن بودرع. ص137.

وهذه الثنائيات المتقابلة، تضبط وجوه التعليل المحتملة في تصرفات العرب، وتفسر جملا من المظاهر اللغوية، وهي بعد ذلك دالة على حكمة العرب وشفوف نظرهم، وتضبط جهة تصرف العرب في الألفاظ.

ويقابل هذه الثنائيات مفاهيم أخرى تحيل على تصرفات العرب في كلامهم، وذلك مثل الحمل والاحتياط والعدول والإجراء والاكتفاء والامتناع والإنابة والحذف والاتساع والاقتصار والتغيير والتقديم والتأخير والمراجعة والمراعاة والاستعمال والاستحسان والتخصيص والاستغناء والتقدير والإصلاح والتدريج.

فهذه جملة تصرفات العرب في الكلام وقد تتبعها ابن جني وجمعها، والتصور الذي يكمن خلف هذه المصطلحات، يقوم على بناء أصول للتعليل تقابل الاستعمال اللغوي، وهذه الأصول يسند إليها ثلاثة وظائف كبرى، وهي:

وظيفة التأويل ووظيفة التنزيل ووظيفة التعليل.

أما وظيفة التأويل؛ فيقصد بها تفسير التراكيب والأنحاء المخالفة لما اقتضته الأصول النحوية القاعدية، وذلك أن الأصول النحوية من سماع وقياس ونحو ذلك، قد تفرز لنا تراكيب تخالف القاعدة المقررة، وهذا يظهر كثيرا في باب السماع، حيث يرد الشاهد النحوي مخالفا لما تقرر في القاعدة، وهنا تتدخل قواعد التوجيه وتفسر المخالفة تفسيرا قائما على وجه من وجود التوجيه التي ذكرها ابن جني.

وهذا التأويل يناسب الأصول، ويتحقق به النسق المنهجي، وينسحب على كل تركيب لغوي، فإن كان التركيب منسجما مع ما تقتضيه الأصول فذلك، وإلا فإن قواعد التوجيه تنظر في وجه إلحاقه بالأصول حتى لا يشذ شيء من التراكيب عن أوضاع كلام العرب ومقاصدهم وأغراضهم.

وأما وظيفة التنزيل، فيقصد بها بيان وجه تنزيل القواعد على التراكيب، وهو يشبه تخريج الفروع على الأصول عند الأصوليين، ومبناه على بيان القيود التي تصاحب تنزيل القاعدة على التركيب، وذلك أن القاعدة النحوية العامة تحتاج عند الإعمال إلى تقييد أو تخصيص وهنا تتكفل قواعد التوجيه بالأمر.

وأما وظيفة التعليل، فيقصد بها بيان العلل الكامنة في تصرفات العرب، ونسبة ما وصلنا منهم إلى نسق منهجي ثاو بالقوة في تصرفاتهم. بحيث تكون وظيفة التعليل مسؤولة عن بيان النسق المنهجي للنحو، وأن أبوابه تطرد على أصول محكمة وعلل بينة، وأن مباحثه ووجوه تراكيبه تخرج على نسق منهجي، لا إخلال فيه. فكأن الظواهر اللغوية إذا وقع فيها ما يخالف أصلا من الأصول النحوية، فإن السؤال يتوجه حينها عن سبب الحمل أو العدول أو الاحتياط أو نحو هذا فتكون الإحالة على علة من العلل التي استخرجها وأبداها.

وغير خاف أن هذه الوظائف الثلاثة تمكن من تأهل فيها وأنس بها من قوة الباع في العربية، والقدرة على استكشاف أنساقها والغوص في مسائلها، والدفاع عن اختياراتها.

وهذه الثنائيات مستقراة من كلام العرب، دال عليها مناحي استعمالهم. ولها حضور بارز في أبواب كثيرة.

والسبب في انتشار شعاع هذه المادة راجع إلى طبيعتها، فهي قواعد معقولة من الأصول المنقولة، وهي ترجع إلى ملاحظة سمات متكررة تخص الجانب الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي والتداولي في اللغة، بحيث يكون لكل جانب سمات راعتها العرب في تصرفاتها.

وهذه السمات على قسمين:

سمات عامة يعلل بها في كل المستويات، كالثقل والخفة، فإنه ملاحظ في الجانب الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي والتداولي. ولنسمها السمات المطردة.

سمات خاصة، يعلل بها مستوى دون آخر، كالاطراد والشذوذ، فإنه ظاهر في الجانب التداولي. ولنسمها السمات المنفردة.

ومن ثم فإن المفاهيم التي ترددت في الكتاب، يمكن رَجْعُها إلى مستويين،

الأول: مستوى تأصيل الدليل النحوي. ولنسمه البنية القاعدية. وفيه تجتمع الأصول المعقولة والمنقولة من أجل صياغة القاعدة النحوية. فيتكفل السماع بتوفير المادة ويتدخل القياس والاستصحاب والاستقراء في صياغة القاعدة.

والثاني: مستوى توجيه التركيب النحوي. ولنسمه البنية التوجيهية. حيث تتكفل مجموعة من القواعد والقيود التداولية والدلالية بالتنسيق بين التركيب وبين مقتضى القاعدة، وذلك من خلال ثلاثة مسالك.

الأول التأويل

الثاني: التعليل

الثالث: التنزيل.

وهذه الأصول لها مقاصد عليها، فهي من جهة دالة على حكمة العرب، لكونها يطرد بها التعليل بها في كل الظواهر التي تقتضي ذلك. ولنسمها بمقصد التدليل.

وهي من جهة تعطي للنحو أصولا عامة يحتكم إليها خصوصا في باب التعليل، ولنسمه بمقصد التأصيل.

وبذلك يكون للنحو أصلان متقابلان، أحدهما أصل لبناء القاعدة، والثاني أصل لإعمالها.

الأول ينظر في أدلة النحو وقواعده الإجمالية، وهو ما يقابل علم أصول الفقه وأصول الدين.

والثاني، ينظر منزع العرب ومقاصدهم في الخطاب، وهو ما يقابل علم المقاصد في أصول الفقه، والدليل على ذلك أن اين جني كرر كثيرا في كتابه الحديث عن حكمة العزب، وجعل كتابه مبينا عن هذه الحكمة كاشفا عن سرها.

وقد استطاع ابن جني أن يستشرف بذهنه الواعي الوقاد هذه المقاصد، وأن يجمع شتات المسائل النحوية تحت أصول جامعة[1].

وابن جني لم يضع أصولا للنحو فقط، بل وضع أيضا أصولا للصرف، وهو العلم الذي كان له فيه قدم راسخة، وأصول الصرف لم يتنبه لها وحقها أن تلحق بعلم الصرف وأن تصدر بها كتبه وكثير من قواعد التوجيه يتقاسمه النحو والصرف.

وإذا كانت أصول النحو قد حظيت ببعض الاهتمام بعد ابن جني، فإن أصول الصرف لا زالت تحتاج إلى استخراج ونظر. وجمعه بين النحو والصرف واللغة، دال على أن الأصول واحدة والنظر واحد، وأن هذه الأصول كما روعيت في جانب التركيب والتأليف روعيت في جانب البنية والمثال.

والدعوة متوجهة الآن إلى إعادة إحياء مشروع ابن جني في أصول النحو، من خلال إعادة بناء مفاهيمه وتنسيق أبوابه واستخراج قواعده وصياغتها في منهج عام، تتوزع فيه المفاهيم والمصطلحات على جهة من التنسيق النظري والضبط الاصطلاحي والبناء المعرفي.

والله أعلم وأحكم. والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع:

[1] وهو من هذا الباب يشبه كتاب الموافقات للشاطبي، فقد قال ابن جني: وهذا باب طويل جدا وإنما أفضى بنا إليه ذرو من القول أحببنا استيفاءه تأنسا به وليكون هذا الكتاب ذاهبا في جهات النظر إذ ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه وإنما هذا الكتاب مبنى على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والبمادي وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي الخصائص. 32/1. وقال الشاطبي: لا يسمح للناظر في هذا الكتاب أن ينظر فيه نظر مفيد أو مستفيد؛ حتى يكون ربان من علم الشريعة، أصولها وفروعها، منقولها ومعقولها، غير مخلد إلى التقليد والتعصب للمذهب. الموافقات. الشاطبي. 124/1.

- ✓ أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو. عبد الفتاح إسماعيل شلبي. دار المطبوعات الحديثة – جدة. الطبعة 3. 1409 – 1989.
- ✓ ابن جني النحوي. فاضل صالح السامرائي. دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع. 1969.
- ✓ الأصول دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي. تمام حسان. دار الثقافة الدار البيضاء. الطبعة الأولى. 1981.
- ✓ الاقتراح في أصول النحو وجدله. السيوطي. تح: محمود فجال. دار القلم، دمشق. الطبعة: الأولى، 1409 - 1989 م
- ✓ جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي. طاهر سليمان حمودة. المكتب الاسلامى - بيروت الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1989م
- ✓ الخصائص. ابن جني. تح: محمد علي النجار. عالم الكتب - بيروت
- ✓ دمية القصر وعصرة أهل العصر. الباخزري. دار الجيل، بيروت الطبعة: الأولى، 1414 هـ
- ✓ الرد على النحاة. ابن مضاء. تح: محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام. الطبعة: الأولى، 1399 هـ - 1979 م
- ✓ في أصول النحو. سعيد الأفغاني. المكتب الإسلامي. 1407 – 1987
- ✓ في اللسانيات واللغة العربية قضايا ونماذج. عبد الرحمن بودرع. دار كنوز المعرفة 2015
- ✓ لمع الادلة. ابن الأنباري. تح: سعيد الأفغاني. دار الفكر. الطبعة. 2. 1391 - 1971.
- ✓ المدارس النحوية. شوقي ضيف. دار المعارف. الطبعة السابعة.
- ✓ معجم الأدباء. ياقوت الحموي. تح: إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي. رقم الطبعة: 1. 1993
- ✓ نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ابن الأنباري. تح: إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار. الطبعة: 3 1985 - 1405
- ✓ نظرية الأصل والفرع في النحو العربي. حسن مليخ الخمس. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان – الأردن. الطبعة الأولى.2001.

أثر ابن جني في حركة التأليف في أصول النحو، كتاب الاقتراح للسيوطي أنموذجا

دة. السعدية مجدولي، أستاذة التعليم الثانوي التأهيلي من الدرجة الممتازة، أكاديمية أكادير

تمهيد:

يجمل بنا في البدء توضيح دلالة مصطلح "أصول النحو". فهو مصطلح مركب تركيبا إضافيا، المضاف هو "أصول" والمضاف إليه هو "النحو". فما دلالة كل واحد منهما؟ وماذا أفادت إضافة مصطلح النحو إلى الأصول؟ أي ما معنى المصطلح المركب "أصول النحو"؟

الأصل **لغة** "أسفل كل شيء"[1]، وبدايته وحقيقته[2]، و"ما يُبْنى عليه غيره"[3]. و**اصطلاحا** يراد به "الحالة التي تكون للشيء قبل عروض العوارض عليه"[4]. فتخرجه عن حالته الأولى أو الأصلية، وضدُّهُ الفرعُ، وهو "ما يُبْتَنى على غيره"[5]. ولا تتحدد الدلالة الاصطلاحية للأصل إلا بمعرفة مفهوم المضاف إليه أو الموصوف، أي أن الأصل بالمفرد أو الأصول بالجمع، يحتاج دائما إلى استعماله في تعبير اصطلاحي مركب، يكون فيه الأصل مضافا إلى غيره نحو أصل اللغة[6]، وأصل الوضع[7]، وأصول النحو وسيأتي هذا المصطلح لاحقا.

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، اعتنى بتصحيحه أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط3، 1419هـ/1999م، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان: 155/1 (أ.ص.ل).

[2] أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت.538هـ)، تحقيق عبد الرحيم محمود. 1399هـ/1979م، دار المعرفة، بيروت – لبنان: 7 (أ.ص.ل).

[3] التعريفات، الشريف الجرجاني (ت.816هـ)، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، 2006/1427م، مؤسسة الحسني، الدار البيضاء. المغرب: 30. وانظر أيضا: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي. تحقيق د.علي دحروج، تقديم وإشراف و مراجعة: د.رفيق العجم. نقل النص الفارسي إلى العربية د.عبدالله الخالدي. الترجمة الأجنبية د.جورج زيناتي. سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، 1996. مكتبة لبنان .ناشرون: 122/1، حيث عرف التهانوي الأصل بقوله: الأصل: "ما يُبْتَنى عليه غيره من حيث أنه يُبتنى عليه غيره"، و"قِيل: الأصل المحتاج إليه، والفرع محتاج" (نفسه: 123/1).

[4] موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 123/1.

[5] نفسه: 122/1.

[6] يراد به البحث في منشإ اللغة أاصطلاح هي أم توقيف، وانظر في هذا الشأن الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت.392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العربية: 40/1، 46/1-47.

[7] يرادبه تخصيص الألفاظ للمعاني واستعمالها للدلالة على معانيها الحقيقة، ويقابل ذلك الخروج عن أصل الوضع وهو المجاز.

وأصول الفقه، أو وصفا لغيره مثل الحروف الأصول[1]. ومن ثمة للأصل في اصطلاح اللغويين مفاهيم مختلفة لا يتسع المقام لبسط القول فيها[2]، لذا سنكتفي بالمصطلح الذي يعنينا هنا ألا وهو أصول النحو.

أما النحو، فمعناه في **اللغة**القصد من "نحوْتُ نَحْوَهُ"[3] ، وفي الاصطلاح النحو علم من علوم اللسان العربي، وسُمّي نَحْواً قياسا على المعنى اللغويّ للنحو الذي هو القصد، "لأنه يقصد أصول الكلام فيُتكلَّمُ على حسب ما العرب تتكلم به"[4]، قال ابن جني في "باب القول على النحو": "هو انتحاء سَمْتِ كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العر بية بأهلها في الفصاحة"[5]. وتجدر الإشارة إلى أن علم النحو في أول الأمر كان يجمع بين الإعراب الذي يهتم بالموازين العاملية، والصرف[6] الذي يُعنى بالموازين الصرفية. و"كان هذان العلمان يُجمَعان في مؤلفات واحدة تسمّى بكتب النحو، ومع مرور الزمن مال النحاة إلى الفصل بينهما، ونتج عن ذلك تخصيص مصطلح النحو بالمستوى التركيبي الإعرابي، فصارت لدينا ثنائية النحو/الصرف التي عوضت ثنائية الإعراب/ الصرف"[7].

وجوابا عن السؤال الآنف نقول إن إضافة مصطلح النحو إلى مصطلح الأصل أفادت التخصيص والتقييد، فليس المقصود أصل أيِّ شيء أو أي علم كأصول الفقه مثلا، ولكن المراد هو أصول علم النحو تحديدا، وهي أدلته التي تفرعت منها فروعه وفصوله حسب ابن الأنباري[8]، وأساسه أركان ثلاثة أجملها

---

[1] الأصول بمعنى الحروف الأصلية التي تتكون منها المفردات وضدها حروف الزيادة. قال ابن جني: "وكانت **الأصول** وموادّ الكلم مُعرِضة لهم، وعارضة أنفسها على تخيرهم، جرت لذلك عندهم مجرى مال مُلْقى بين يدي صاحبه، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعض، فميز بين رديئه وزائفه، فنفاه البتة" (الخصائص: 65/1).

[2] للمزيد من التفصيل في الدلالات الاصطلاحية للأصل انظر أطروحتنا: مصطلح اللغة في القرن الرابع الهجري تأسيسا على الصاحبي لابن فارس والخصائص لابن جني وفقه اللغة للثعالبي، للطالبة الباحثة السعدية مجدولي، تحت إشراف الأستاذ الدكتور أحمد الهاشمي، نوقشت الأطروحة برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر بأكادير سنة 2013م: الباب الثالث: الوضع اللغوي، الفصل الأول: أصل الوضع.

[3] معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس(ت.395هـ)، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت: 403/5 (ن.ح.و).

[4] نفسه.

[5] الخصائص: 34/1.

[6] وهو علم يُعنى بدراسة مفردات اللغة من حيث "صورها وهيآتها" (موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 18/1)، وقال ابن جني في تعريفه والحاجة إليه، وسماه علم التصريف: "وهذا القبيل من العلم، أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمَّ الحاجة، وبهم إليه أشدُّ فاقة، لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به" (المنصِف: شرح أبي ابن جني لكتاب التصريف للمازني : 31).

[7] مدخل إلى علوم اللسان العربي ، د. أحمد الهاشمي (قيد النشر).

[8] الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت.911هـ)، تحقيق أ.د. محمود بن يوسف فجّال، الطبعة الأولى، 2014م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (الاقتراح لاحقا): 135.

السيوطي في الحد التالي: "أصول النحو علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفيةِ الاستدلال بها، وحالِ المستدِل"[1]، والمراد بهذه الأدلة السماعُ والقياسُ والإجماعُ واستصحابُ الحال[2]. وبناء عليه يمثل علم أصول النحو بالنسبة للنحو ما يمثله علم أصول الفقه بالنسبة للفقه، فبه يعرف القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة، وقياس الشَّبه، وقياس الطَّرد، إلى غير ذلك[3].

وقد شُرع في التأليف في أصول النحو بشكل مستقل عن كتب النحو التي ضمت جملة من القواعد العامة منذ مطلع القرن الثالث الهجري مع أبي الحسن الأخفش (ت.210 هـ) واضع كتاب المقاييس، ثم تلاه كتاب الأصول لأبي بكر بن السراج (ت.316هـ) في أوائل القرن الرابع الهجري، هذا القرنُ الذي أُلِّف فيه أيضا كتاب الخصائص لابن جني. فما المكانة التي يحتلها كتاب الخصائص في هذا العلم؟ وما أثره في ما ألف في أصول النحو لاحقا وخاصة في كتاب الاقتراح للسيوطي؟

1. التعريف بكتاب الخصائص وبيانُ أهميته في حركة التأليف في أصول النحو:

قدّم الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم للطبعة الثانية الكاملة للخصائص سنة1371هـ/1952، ووضح في هذا التقديم أنه في البداية نشرت المكتبة العلمية الجزء الأول فقط من الخصائص، وذلك سنة 1913م، ومنعها من نشر الجزأين الثانيَ والثالثَ عدم اكتمال النسخ الضرورية واللازمة لنشرهما. ثم أعادت نشر الخصائص كاملا بعد أن حققه الأستاذ محمد علي النجار.

واختُلف في تحديد موضوع كتاب الخصائص إذ اعتبره البعض كتابا في أصول النحو، وعدَّه آخرون كتابا في فقه اللغة. فمن الفريق الأول نذكر السيوطي الذي صرَّح بأنه اعتمد في كتابه الاقتراح في علم أصول النحو على كتاب الخصائص، حيث قال: "واعلم أني استمدَدْت في هذا الكتاب كثيرا من كتاب الخصائص لابن جني، فإنه وضعه في هذا المعنى، وسماه **أصول النحو**، لكن أكثره خارج عن هذا المعنى، [...]، فلخَّصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى بأوجز عبارة..."[4]،ومنهم أيضا د.زكي مبارك في قوله: "إن ابن جني أراد أن يسمو على ما شُغل به الكوفيون والبصريون وأن يعمل في أصول النحو ما عمله الذين سبقوه في أصول الفقه"[5]. كما نذكر منهم د.تمام حسان الذي قال: "ومن أشهر من عُني بتسجيل الأصول أبو الفتح بن جني في الخصائص، فقد تناول معظم أصول النحو بالدراسة، غير أنه لم يُعن بربطها في بناء نظري ولم يعرضها هذا النوع من العرض"[6].

---

[1] نفسه: 131.

[2] نفسه.

[3] نفسه: 125.

[4] نفسه: 123-124

[5] النثر الفني في القرن الرابع، د.زكي مبارك، 1975، دار الجيل: 48/2.

[6] الأصول، دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: النحو، فقه اللغة، البلاغة، د.تمام حسان. 1401هـ /1981م، دار الثقافة، الدار البيضاء: 7.

أما الفريق الثاني القائل إن كتاب الخصائص كتاب في فقه اللغة فعلى رأسهم د.صبحي الصالح الذي قال: "الخصائص، كما يعلم كل لغوي،أهم مباحث فقه اللغة"[1]، وأنه أجدر الكتب أن يسمى فقه اللغة[2]، لكن "ضَنَّ عليها مؤلفها بهذا الاسم"[3].

فهل كتاب الخصائص كتاب في أصول النحو أو أنه كتاب في فقه اللغة؟

بناء على قراءتنا الخاصة لكتاب الخصائص تبيّن لنا أن كل واحد من الفريقين يجد سنده في هذا الكتاب، فقد تناول فيه ابن جني الأصول العامة للغة، وهي التي سمَّاها "الخصائص"[4]، أي خصائص اللغة العربية المميزة لها، ومن ثمة جمع فيه بين وضع أصول علم النحو، ووضع أصول اللغة وضعا واستعمالا، وهو فقه اللغة. ونوضح ذلك من الخصائص على النحو الآتي:

أ- الخصائص كتاب في أصول النحو:

بين ابن جني في عدة مواضع أنه وضع كتاب الخصائص في أصول النحو على غرار أصول الكلام والفقه، وأنه لم يسبقه أحد من علماء البلدين: الكوفة والبصرة إلى ذلك لوعورته وصعوبته، فلم يقدروا على الإحاطة بالنزر اليسير منه فضلا عن الإلمام بجميع جوانبه كما يتضح من قوله عن كتابه الخصائص: "واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر، وأعوده عليه

---

[1] دراسات في فقه اللغة، د.صبحي الصالح، ط.13، 1997، دار العلم للملايين: 8.

[2] نفسه: 23.

[3] نفسه: 23.

[4] ورد مصطلح الخصائص في ثمانية مواضع من كتاب الخصائص: بصيغة المفرد مضافا إلى اللغة في موضع واحد: **خاص اللغة** (الخصائص: 125/2)، وبصيغة الجمع في ثلاثة مواضع، مضافا إلى اللغة أو ما يتعلق بها في موضعين: **خصائص اللغة** (الخصائص: 1/1، 121/2)، **وخصائص الحكمة** التي أودعتها اللغة العربية (الخصائص: 1/1)، ومعرفا بـ"ال" في عنوان الكتاب: **الخصائص**. إضافة إلى صيغة الفعل الماضي **خَصُّوا** (أي العرب) في موضع واحد: (الخصائص: 146/2)، ومبنيا للمجهول في موضعين: **خُصَّ** (الخصائص: 148/2، 161/2)، وصيغة الفعل المضارع مسبوقا بأداة النفي في موضع واحد: لم **يخُصُّوا** (الخصائص: 77/1). وذلك في سياقات نذكر منها قول ابن جني عن كتابه الخصائص: "كتاب لم أزل على فارط الحال، وتقادم الوقت، ملاحظا له، عاكف الفكر عليه، منجذب الرأي والروية إليه [...] هذا مع إعظامي له، وإعصامي بالأسباب المنتاطة به، واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب [...] وأجمعه للأدلّة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة: من **خصائص الحكمة**، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة" (الخصائص: 1/1). وقال ابن جني في موضع آخر: "فهذا ونحوه من **خصائص هذه اللغة الشريفة اللطيفة**. وإنما يسمع الناس هذه الألفاظ فتكونُ الفائدة عندهم منها، إنما هي علم معنيّاتها. **فأمّا كيف، ومن أين، فهو ما نحن عليه**. وأحجِ به أن يكون عند كثير منهم نيّفا لا يحتاج إليه، وفضلا غيره أولى منه" (الخصائص: 125/2). وقال: "فالتأني والتلطف في جميع هذه الأشياء وضمها وملاءمة ذات بينها هو **خاص اللغة وسرها، وطلاوتها الرائقة وجوهرها**. فأما حفظها ساذجة، وقمشها محطوبة هرجة ، فنعوذ بالله منه" (الخصائص: 125/2). وقال أيضا: "من ذلك [أي تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني] قول الله سبحانه: "ألم تر أنّا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤُزهم أزّا"، أي تزعجهم وتقلقهم. فهذا في معنى تهزّهم هزّا، والهمزة أخت الهاء؛ فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنهم **خصوا** هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أقوى في النفوس من الهزّ؛ لأنك قد تهزّ ما لا بال له؛ كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك" (الخصائص: 146/2).

بالخَيطة والصون، وأخذِه له من حصة التوقير والأون، وأجمعه للأدلة على ما أودِعَتْهُ هذه اللغة الشريفة: من خصائص الحكمة، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة، فكانت مسافر وجوهه، ومحاسر أذرعه وسُوقه. تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره، و[تَحِي][1] إليَّ بما خِيطت عليه أقرابه وشواكله، وتريني أن [تعريد][2] كل من الفريقين: البصريين والكوفيين، وتحامِيَهم طريق الإلمام به، والخوض في أدنى أوشاله وخُلُجه، فضلا عن اقتحام غِماره ولُججه، إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شَعاعه، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه. **ذلك أنا لم نرَ أحدا من علماء البلدين تعرَّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه**"[3]. كما يرى ابن جني أن ما أُلِّف في هذا الشأن قبل الخصائص لا يفي بالمطلوب، من ذلك "كُتَيِّب" أبي الحسن الأخفش (ت.210هـ) في المقاييس، ويفيد التصغير التقليل من شأن هذا الكتاب، وهذا ما نلمسه من قول ابن جني: "على أن أبا الحسن قد كان صنَّف في شيء من المقاييس كتيبا، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نُبْنا عنه فيه، وكفيناه كلفة التعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا..."[4]، ويريد بالمقاييس الأصول: ومنه كتاب الأصول لأبي بكر بن السراج (ت.316هـ)[5].

ويشير ابن جني إلى أن وضع أصول النحو هو غاية العلماء المنشودة، ولكن آراءهم ظلت متناثرة ومتفرقة، وهنا يتواضع ابن جني ويَقْصر عمله على لمّ تلك الأشتات المتناثرة وضم بعضها إلى بعض اقتداء بعمل محمد بن الحسن في أصول الفقه، فهذا الأخير تحدث عن تلك الأصول في كتبه ولم يُعْن بجمعها في كتاب كما يظهر من قول ابن جني: "واعلم أن هذه المواضع التي ضممتها، وعقدت العلة على مجموعها، قد أرادها أصحابنا وعَنَوْها، وإن لم يكونوا جاؤوا بها مقدَّمة محروسة، فإنهم لها أرادوا، وإياها نَوَوْا [...] فهذا الذي يرجعون إليه فيما بعد متفرقا قدّمناه نحن مجتمِعا. وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيُجمَع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق"[6].

ومما يدعِّم ويعزز اعتبار الخصائص كتابا في أصول النحو كثرة الأبواب التي تناولت أدلة النحو، كباب علل العربية أكلامية هي أم فقهية[7]، وباب مقاييس العربية[8]، وباب تقاود السماع وتقارع الانتزاع[9]،

---

[1] تَحِي: تُوحي، ورد في لسان العرب: 240/15 (و.ح.ي): "وحى إليه وأوحى: كلَّمه بكلام يخفيه عن غيره".

[2] التعريد: الفِرار (لسان العرب: 123/9 (ع.ر.د)).

[3] الخصائص: 1/1-2.

[4] نفسه: 2/1.

[5] نفسه.

[6] الخصائص: 162/1-163.

[7] نفسه: 48/1.

[8] نفسه: 109/1.

[9] نفسه: 100/1.

وباب تعارض القياس والسماع[1]، وباب جواز القياس على ما يقل ورفضه فيما هو أكثر منه[2]، وباب في الاستحسان[3]، وباب تعارض العلل[4]، وباب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة[5]، وباب في أن العرب أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها[6]...إلخ، فهذه الأبواب، وغيرها مما لم نذكره، كلها تتعلق بأدلة النحو الإجمالية كالسماع والقياس وأركانه خاصة العلة، وتعارض السماع والقياس، والإجماع، فابن جني دافع عن كون العرب أرادت من العلل ما نَسَبه النحويون إليها وحملوه عليها، مستندا في ذلك إلى قول سيبويه: "وما من شيء يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[7].

ب- الخصائص كتاب في فقه اللغة:

رأينا في الفقرة السابقة أن موضوع كتاب الخصائص هو الأصول العامة للنحو، غير أن متصفح هذا الكتاب لا يتردد في اعتباره كتاب فقه اللغة، وذلك بناء على مجوعة من النصوص الدالة. من ذلك قول ابن جني: "إن هذا الكتاب ليس مبنيا على حديث وجوه الإعراب، **وإنما هو مقام القول على أوائل هذا الكلام، وكيف بُدئ وإلام نُحيَ**. وهو كتاب يتساهم ذوو النظر: من المتكلمين، والفقهاء، والمتفلسفين، والنحاة، والكتاب، والمتأدبين التأمل له، والبحث عن مستودعه"[8]. وهذا النص يوضح سبب جمع ابن جني بين النحو وفقه اللغة في كتاب واحد، فواضح أنه كتاب في أصول النحو، لكن القول في أصل اللغة أمر مشترك بين جميع المجالات، ومن ثمة خاض فيه ابن جني من موقعه باعتباره نحويا وفقيه لغة. وفي هذا رد على ادعاء السيوطي بأن "أكثره خارج عن هذا المعنى"[9]، يريد بالمعنى: أصول النحو.

ومن الأدلة التي تعضد القول بأن الخصائص كتاب في فقه اللغة قول ابن جني عنه: "واعتقادي فيه أنه من أشرف ما صنف في علم العرب [...] **وأجمعه للأدلّة على ما أُودِعته هذه اللغة الشريفة**: من خصائص الحكمة، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة"[10]، ثم قال: "موضع الغرض فيه: **تقرير الأصول**، وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها [...] فإن أحدا لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل، واستعمال ما استعمل"[11]. فمن هذين النصين يتضح أن موضوع

---

[1]نفسه: 117/1.

[2]نفسه: 115/1-116.

[3]نفسه: 133/1.

[4]نفسه: 166/1.

[5]نفسه: 189/1.

[6]نفسه: 237/1.

[7]نفسه: 214/2.

[8]الخصائص: 67/1.

[9]الاقتراح: 18.

[10]الخصائص: 1/1.

[11]نفسه: 77/1.

الخصائص هو القضايا المتصلة بأصل اللغة وخصائصها وعلة استعمال ما استعمل منها وإهمال ما أهمل. وهذا هو موضوع فقه اللغة الذي اعتبره من أشرف ما ألف في علم العرب، وسماه ابن فارس أصل علم العرب في قوله: "...وأما الأصل، فالقول على **موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها**، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها، وما لها من الافتنان تحقيقا ومجازا"[1]، فأضاف سنن العرب في كلامها. وبذلك أكّد ابن جني "أن لهذه اللغة أصولا وأوائل قد تخفى عنا وتقصر أسبابها دوننا كما قال سيبويه: أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر"[2].

نخلص إلى أن ابن جني ألف كتابه الخصائص في الأصول العامة للغة، وأنه جمع في كتابه أصول النحو وفقه اللغة، واضعا بذلك الأصول العامة الضابطة للغة على كافة المستويات وضعا واستعمالا وفق ما تعارفت عليه العرب من سنن كلامها.

وقد كان لكتاب الخصائص أثر جلي في الدراسات اللغوية العربية على مرّ العصور لا سيما ما يتعلق بأصول النحو، واخترنا كتاب الاقتراح في أصول النحو للسيوطي (ت.911 هـ) نموذجا لإبراز هذا التأثير خاصة أن السيوطي يُصرح بأنه غرف من كتاب الخصائص ونَهَل منه المادة العلمية لكتابه الاقتراح كما يظهر من قوله المتقدم: "واعلم أني **استمدَدْت في هذا الكتاب كثيرا من كتاب الخصائص** لابن جني، فإنه وضعه في هذا المعنى، وسماه أصول النحو"[3].

فما هي تجليات أثر كتاب الخصائص في كتاب الاقتراح في أصول النحو للسيوطي؟ وما أشكال هذا التأثير؟

2. مركزية كتاب الخصائص في كتاب الاقتراح:

تتجلى مركزية كتاب الخصائص لابن جني في كتاب الاقتراح للسيوطي في كونه يُعَدُّ من أهم الروافد المعرفية التي استمد منها السيوطي المادة العلمية لكتابه هذا كما تقدم في كلامه السالف الذكر، ويمكن رصد أبرز تجليات ذلك في المظاهر الآتية:

1. استهل السيوطي كتابه الاقتراحَ بنص من الخصائص وختمه أيضا بنص منه، وبين البداية والنهاية نصوص كثيرة منقولة من الخصائص، وقد تتبعنا تلك المواضع وجردنا الصيغ التي استعملها السيوطي في النقل عن ابن جني في كتابه الخصائص، فوجدنا أنها تقارب المائة نص، وبالضبط بلغ مجموعها سبعةً وتسعين موضعا كما يلخصها ويوضحها الجدول الآتي:

---

[1] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس(ت.395هـ)، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، 1418هـ/1997م، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان: 11.

[2] الخصائص: 164/2.

[3] الاقتراح: 123.

أشكال الاستشهاد	التفريع	الصيغة	الصفحة
ذكر الكاتب والكتاب	اسم ظاهر	قال ابن جني في الخصائص	394
ذكر الكاتب والكتاب	اسم ظاهر	قال ابن جني في الخصائص	307
ذكر الكاتب والكتاب	اسم ظاهر	قال ابن جني في الخصائص	161
ذكر الكاتب والكتاب	اسم ظاهر	قال ابن جني في الخصائص	132
ذكر الكاتب والكتاب	اسم ظاهر	لخصتها من متفرقات كلام ابن جني في الخصائص	202
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	517
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	490
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	482
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	478
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	471
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	470
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	464
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	451
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	447
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	423
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	421
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	350
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	348
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	345
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	339
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	322

ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	279
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	277
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	253
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	214
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	196
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	150
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	146
ذكر الكاتب والكتاب	ضمير	قال في الخصائص	140
ذكر الكاتب وتحديد الباب	ضمير	وقال في موضع آخر: باب في الحمل ...	473
ذكر الكاتب وتحديد الباب	تحديد الباب	وقال في موضع آخر: باب في الحمل ...	473
ذكر الكاتب وتحديد الباب	تحديد الباب	وأورد بابا آخر في كلمات من الغريب...	240
ذكر الكاتب وتحديد الباب	تحديد الباب	وأورد بابا آخر في أن لغة أهل الوبر أصح من لغة أهل المدر	240
ذكر الكاتب والكتاب وتحديد الباب	تحديد الباب	وقد عقد له ابن جني بابا في الخصائص	259
ذكر الكاتب وتحديد الباب	تحديد الباب	قال في موضع آخر: باب في أن سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه	346
ذكر الكاتب والكتاب وتحديد الباب	تحديد الباب	قال في الخصائص: باب في الشيء ...	472
ذكر الكاتب والكتاب وتحديد الباب	تحديد الباب	ابن جني أورد بابا في كتاب الخصائص	240
ذكر الكاتب والكتاب والموضع	موضع آخر	قال في موضع آخر من الخصائص	300
ذكر الكاتب والموضع	موضع آخر	وقال في موضع آخر: باب في الحمل...	473
ذكر الكاتب والموضع	موضع آخر	قال في موضع آخر: باب في أن سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه	346
ذكر الكاتب والموضع	موضع آخر	قال في موضع آخر	340
ذكر الكاتب والموضع	موضع آخر	قال في موضع آخر	325

ذكر الكاتب والموضع	موضع أخر	قال في موضع أخر	323
ذكر الكاتب والموضع	موضع أخر	قال في موضع أخر	254
ذكر الكتاب وتحديد الباب	تحديد الباب	وقد ترجم عليه في الخصائص باب الاعتلال لهم بأفعالهم	301
ذكر الكتاب والموضع	موضع اخر	وفي موضع أخر من الخصائص	308
ذكر الكتاب وتحديد الباب	تحديد الباب	وقد ترجم عليه في الخصائص باب الاعتلال لهم بأفعالهم	301
ذكر الكتاب والموضع	موضع أخر	وفي موضع أخر من الخصائص	308

يكشف الجدول السابق عن النتائج التالية:

- الحرص على توثيق المنقول عن ابن جني من الخصائص بذكر **اسم الكاتب والكتاب** في سبعة وأربعين موضعا بالصيغ التالية: صيغة "**قال ابن جني في الخصائص**" في أربعة مواضع وتُلحَق بها صيغتا"**كلام ابن جني في الخصائص**"و"**تبعا لابن جني في الخصائص**" كل منهما في موضع واحد. وترددت صيغة "**قال في الخصائص**" باستعمال ضمير عائد على الكاتب دون ذكر اسمه في أربعة وعشرين موضعا، **وتحديد الباب المقصود** في الخصائص في عشرة مواضع.يضاف إلى ذلك صيغة "**قال في موضع آخر**" في سبعة مواضع.

- الاكتفاء بذكر اسم الكاتب دون ذكر الكتاب في ستة وأربعين موضعا، منها خمسة وعشرون موضعا ذكر فيها اسم ابن جني: "**قال ابن جني**" (19 مرة)، و"**روى ابن جني**"(مرة واحدة)، و "**ولا قصد إلى ذلك ابن جني**"(مرة واحدة). و"**ذكره ابن جني**"(مرة واحدة)، و"**مال إلى هذا القول ابن جني**" (مرة واحدة)، و"**استحسنه ابن جني**" (مرة واحدة)، و"**هو الذي اختاره ابن جني**" (مرة واحدة)، و"**ابن جني الآية**"(مرة واحدة).أما الواحد والعشرون موضعا المتبقية فاستُعمل فيها ضمير عائد على ابن جني ممثَّلا في صيغة"**قال**".

- الاكتفاءبذكر الكتاب، أي الخصائص، دون ذكر الكاتب في أربعة مواضع: "**وفي الخصائص**" (مرة واحدة)، "**وفي موضع آخر من الخصائص**" (مرة واحدة)، و"**قد ترجم عليه في الخصائص باب الاعتلال لهم بأفعالهم**" (مرة واحدة)، و"**انتهى كلام الخصائص ملخصا**" (مرة واحدة).

2. تلخيص كلام ابن جني في الخصائص سواء صرح السيوطي بذلك كما في قوله "انتهى كلام الخصائص **ملخصا**"[1]، وقوله "**لخصتها** من متفرقات كلام ابن جني في الخصائص"[2]، أو لم يصرح به وهو

[1] الاقتراح : 495.

[2] نفسه: 202

كثير في كتاب الاقتراح وغالبا ما يشير المحقق[1] إلى ذلك ويضبط مواضعه من الخصائص، من ذلك المسألة الثالثة[2] من الفصل الذي عقده للمقيس عليه المتعلقة بجواز القياس على القليل إذا وافق القياس، فرغم أن السيوطي في البداية لم يشر إلى النقل عن ابن جني إلا أن الكلام له، ثم استدرك فقال: "قال في الخصائص"[3].

3. من مظاهر مركزية كتاب الخصائص في كتاب الاقتراح وجود **فصول بأتمها** عبارة عن نص منقول عن ابن جني، نذكر على سبيل المثال حديث السيوطي عن مناسبة **الألفاظ للمعاني**[4]، **والدلالات النحوية**[5]، **والمطرد والشاذ** من كتاب السماع[6]، والكتاب الثاني الذي أفرده السيوطي **للإجماع**[7] كله عبارة عن نصوص منقولة من الخصائص، ومثله **تداخل اللغات**[8]، ومسألة **اجتماع ضدين**[9]، والمسألة الثانية من مسائل **التعارض والتراجح** الذي هو الكتاب السادس، وهي **اختلاف اللغات وكلها** حجة[10] إلا عبارة واحدة أخذت من شرح التسهيل هي قول أبي حيان: "كل ما كان لغة لقبيلة قِيسَ عليه"[11]. والمسائل الخامسة والسادسة والسابعة من الكتاب الخامس المخصص لأدلة شتى، وهي على التوالي: **تعارض القياس والسماع**[12]، **وتعارض قوة القياس وكثرة السماع**[13]، **ومعارضة مجرد الاحتمال للأصل الظاهر**[14]، كلها عبارة عن نصوص منقولة من كتاب الخصائص، ومن هذا القبيل أيضا المسائل المتعلقة بكل من **تعارض أصلين**[15]، **وتعارض قبيحين**[16]، **وتعارض قولين لعالم واحد في مسألة واحدة**[17]، وجميعها من الكتاب ذاته

---

[1] يستعمل المحقق في هذه الحالة عبارات من قبيل: "ملخصا من الخصائص: 1/303-311"، هـ 2 ص 290، و"كل ما تقدم مأخوذ من الخصائص .." هـ 5 ص 279، وانظر أيضا: هـ 8 ص329، وهـ2 ص 286 ...إلخ.

[2] الاقتراح: 278-280.

[3] نفسه: 279.

[4] نفسه: 146-149.

[5] نفسه: 150-152.

[6] نفسه: 196.

[7] نفسه: 253-256.

[8] نفسه: 259-260

[9] نفسه: 423.

[10] نفسه: 464-465.

[11] نفسه: 466.

[12] نفسه: 470.

[13] نفسه: 771.

[14] نفسه: 472-474.

[15] نفسه: 478.

[16] نفسه: 482-485.

[17] نفسه: 490-495.

(أدلة شتى)، مما يعني أن ستَّ مسائلَ من مجموع ستَّ عشْرةَ مسألةً مأخوذةٌ من كتاب الخصائص، وهي تمثل ما يزيد عن ثلث الباب.

4. تؤدي أقوال ابن جني في كتاب الاقتراح وظيفتين اثنتين، أولاهما **وظيفة التعريف** حين ينطلق منها السيوطي لتحديد مفهوم من المفاهيم، نذكر من ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، حد ابن جني للنحو كما في قول السيوطي: "للنحو حدود شتى، **وأليقها بهذا الكتاب قول ابن جني في الخصائص**: انتحاء سمْت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، وغير ذلك ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة"[1]، ومثله حد اللغة إذ انطلق السيوطي من حد ابن جني للغة باعتباره حدا عاما لها[2] قبل أن يتناول مذاهب العلماء في أصلها[3]، وهذا ما يبرر استهلال عدد كبير من أبواب كتاب الاقتراح وفصوله بكلام ابن جني.

والوظيفة الثانية هي **وظيفة الشرح والتوضيح**، فقد يقدم السيوطي حدَّ دليل من أدلة أصول النحو ثم يوضحها بأمثلة من الخصائص، فمثلا جميع أمثلة السبر والتقسيم[4] الذي هو رابع مسالك العلة من الخصائص، لا سيما وأنها تتعلق بمسائل علم التصريف الذي لا منازع لابن جني فيه، ومن هذا الصنف توظيف كلام ابن جني لتعليل رأي سيبويه في مسألة من المسائل المتعلقة بأصول النحو وأدلته، من ذلك التمثيل للقولين لعالم واحد في مسألة واحدة باختلاف قول سيبويه في تاء "بنتٍ" و"أختٍ" إذ ذهب مرة إلى أنها للتأنيث، ورأى مرة ثانية في "باب ما لا ينصرف" أنها ليست للتأنيث معللا قوله بأن ما قبلها ساكن خلافا لتاء التأنيث التي لا يكون ما قبلها ساكنا إلا إذا كان ألفا نحو فتاة وقناة وحصاة، وما دون ذلك فما قبل التاء يكون مفتوحا، ثم أورد السيوطي قول ابن جني عن المذهب الثاني لسيبويه قائلا: "قال ابن جني فمذهبه الثاني وقوله إنها للتأنيث محمول على التجوز، لأنها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث، وتذهب بذهابه، لا لأنها زائدة للتأنيث، بل أصل كتاء عفريت وملكوت، فإنها بدل لام أخ وابن، إذ أصلها: أَخَوٌ وبَنَوٌ"[5].

5. تناول بعض المسائل اللغوية في كتاب الاقتراح اقتداء بابن جني في الخصائص، من ذلك مسألة حد اللغة التي لها فائدتان حسب السيوطي: الأولى فقهية، والثانية نحوية، وأنه إنما أوردها في كتاب الاقتراح سيرا على نهج ابن جني، وهذه الفائدة النحوية هي القول بجواز قلب اللغة، يقول السيوطي عن هذه الأخيرة: "والأخرى نحوية، ولهذا ذكرتُها في أصوله **تبعا لابن جني في الخصائص**، وهي جواز قلب اللغة، فإن قلنا إنها اصطلاحية جاز وإن لا فلا"[6]. أي أن قلب اللغة أساسه القول بأنها اصطلاح وتواضع، أما مَن يذهب إلى أنها توقيف ووحي فلا قلب فيها.

---

[1] الاقتراح: 136.

[2] نفسه: 140.

[3] نفسه: 140-145.

[4] نفسه: 367.

[5] نفسه: 491-492.

[6] الاقتراح: 142.

3.مقارنة بين حضور كل من ابن جني و ابن الأنباري في كتاب الاقتراح:

إلى جانب الحضور المكثف لابن جني في كتاب الاقتراح ممثلا في كتاب الخصائص لفت انتباهنا كثرة النقل عن ابن الأنباري، مما يسمح بالقول إنهما يمثلان دعامتين أساسيتين في هذاالكتاب. وقد بين السيوطي في مقدمة كتابه الاقتراح أنه لم يطلع على كتابَي ابن الأنباري "لمع الأدلة في أصول النحو" الذي ألفه في أصول النحو، و"الإعراب في جدل في الإعراب" الذي وضعه في جدل الإعراب، إلا بعد فراغه من كتابه الاقتراح لكنه بعد حصوله عليهما أضاف منهما ما يناسب موضوع كتابه منسُوبا إلى مؤلفهما ابن الأنباري كما في قوله: "فتطلَّبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما، فإذا هما لطيفان جدا، وإذا في كتابي هذا من القواعد المهمة والفوائد، ما لم يَسبِق إليه، ولم يعرّج في واحد منهما عليه [...] وقد أخذت من الكتاب الأول [أي لمع الأدلة] اللبابَ، وأدخلته مَعْزُواً إليه في خلَل هذا الكتاب، وضممت خلاصة الثاني [يقصد الإعراب في جدل الإعراب] في مباحث العلة"[1]. ومن ثمة توقعت أن ينافس ابن الأنباري بكتابيه هذين كتاب الخصائص لابن جني ، فإلى أي حد يصح هذا الافتراض؟

أسفرت دراستنا لمركزية كتاب الخصائص في كتاب الاقتراح مقارنةً بكتابَي ابن الأنباري السالفَي الذكر عن جملة من النتائج نجملها في ما يلي:

1. إن حضور ابن جني في الاقتراح يمثله كتاب الخصائص إلا موضعا واحدا أحال فيه السيوطي على كتاب المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، وإن كان ممكنا الإحالة على كتب أخرى لابن جني مثل كتاب المحتسب عند تناول الاحتجاج بالقراءة الشاذة في كتاب السماع[2]، كما كان ممكنا الإحالة على كتاب سر صناعة الإعراب [3] أثناء الحديث عن لغات العرب المستقبحة[4]. وتجدر الإشارة إلى أن ابن جني تناول في كتابه الخصائص مجموعة من المسائل لكن لم يشر إليها السيوطي مثل الكلام العجمي المنقول إلى

---

[1] نفسه: 125-128 (بتصرف).

[2] نفسه: 171-172.

[3] سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د.حسن هنداوي،1405هـ -1985م، دار القلم- دمشق. يحتوي كتاب على مجموعة من اللغات التي اعتُبِرت مستقبحة أو مذمومة وردت في نص لثعلب حول كون قريش أفصح العرب : (229/1-230)، وانظر أيضا: إبدال لام التعريف ميما، وهو الطمطمانية في: 431/1، وقلب الجيم ياء، وهو العجعجة في: 175/1-178، والعجرفية في: 299/1، وإبدال الهمزة عينا، وهو العنعنة في: 235/1، والكسكسة في: 230/1-231 و202/1-203، والكشكشة في 207/1، وإبدال السين تاء في نحو الناس وأكياس، وهو الوتْم في: 155/1-155.

[4] الاقتراح: 496.

لغة العرب الذي عقد له باب "ما قِيس على كلام العرب فهو من كلام العرب" في الخصائص[1]، وما رجحت به لغة قريش على غيرها[2] الذي تناوله ابن جني في باب اختلاف لغات العرب وكلها حجة[3]...إلخ.

أما ابن الأنباري فيحضر من خلال ثلاثة مصنفات هي: الإعراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، يضاف إليهما الإنصاف في مسائل الخلاف وإن لم يذكره السوطي مع الكتابين الآخرين في مقدمة كتابه الاقتراح. ويستعمل السيوطي عدة صيغ يوضحها الجدول الآتي:

أشكال الاستشهاد	التفريع	الصيغة	الصفحة
تحديد الكتاب	الإعراب في جدل الإعراب	قال في الجدل	386
تحديد الكتاب	الإعراب في جدل الإعراب	قال ابن الأنباري في جدله	267
تحديد الكتاب	الإعراب في جدل الإعراب	قال ابن الأنباري في جدله	384
تحديد الكتاب	الإعراب في جدل الإعراب	قال ابن الأنباري في جدله	398
تحديد الكتاب	الإعراب في جدل الإعراب	قال في جدله	434
تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (مختصرا في: الأصول)	قال ابن الأنباري في أصوله	132
تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (مختصرا في: الأصول)	قال ابن الأنباري في أصوله	434
تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (مختصرا في: الأصول)	قال في أصوله	384
تحديد الكتاب	الإنصاف في مسائل الخلاف	قال ابن الأنباري في الإنصاف	190
تحديد الكتاب	الإنصاف في مسائل الخلاف	قال في الإنصاف	431
تحديد الكتاب	الإنصاف في مسائل الخلاف	قال في موضع أخر منه	432
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	قال ابن الأنباري	392
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	قال ابن الأنباري	135
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	قال ابن الأنباري	340
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	قال ابن الأنباري	369

[1] الخصائص: 357/1.

[2] الاقتراح: 496-501.

[3] الخصائص: 11/2.

عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	قال ابن الأنباري	378
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	قال ابن الأنباري	378
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	قال ابن الأنباري	378
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	قال ابن الأنباري	413
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	قال ابن الأنباري	431
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	قال ابن الأنباري	439
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	قال ابن الأنباري	441
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	قال ابن الأنباري	443
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	قال ابن الأنباري	454
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	قال ابن الأنباري	461
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	قال ابن الأنباري	468
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	ذكره ابن الأنباري، قال...	376
تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	ذكره ابن الأنباري في كتابه	481
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	هذا جميع ما ذكره في الفصل الأول بجميع حروفه	135
عدم تحديد الكتاب	لمع الأدلة في أصول النحو (المحقق)	وجدت ابن الأنباري قال: ...	135
عدم تحديد الكتاب	الإعراب في جدل الإعراب (المحقق)	قال ابن الأنباري	400
عدم تحديد الكتاب	الإعراب في جدل الإعراب (المحقق)	قال ابن الأنباري	407
عدم تحديد الكتاب	الإعراب في جدل الإعراب (المحقق)	قال ابن الأنباري	409
عدم تحديد الكتاب	الإعراب في جدل الإعراب (المحقق)	قال ابن الأنباري	411
عدم تحديد الكتاب	الإعراب في جدل الإعراب (المحقق)	قال ابن الأنباري	414
عدم تحديد الكتاب	الإعراب في جدل الإعراب (المحقق)	قال ابن الأنباري	416
عدم تحديد الكتاب	الإعراب في جدل الإعراب (المحقق)	قال ابن الأنباري	431

عدم تحديد الكتاب	الإعراب في جدل الإعواب (المحقق)	ذكره ابن الأنباري في كتابه	481

2. نسشف من الجدول أن لابن الأنباري حضورا مهما في كتاب الاقتراح، غير أنه لم يصل إلى حد منافسة أهمية ابن جنيفيه (38 موضعا لابن الأنباري مقابل 97 موضعا لابن جني)، وأن هذا الحضور تمثل في ثلاثة كتب في مقدمتها كتاب لمع الأدلة في أصول النحو في اثنين وعشرين موضعا، وكتاب الإعراب في جدل الإعراب في ثلاثة عشر موضعا، وكتاب الإنصاف في ثلاثة مواضع فقط.

3. يكشف الجدول أيضا أن السيوطي يحدد الكتاب المقصود في بعض الأحيان، **وقد جردنا تلك المواضع فوجدناها بلغت أحد عشر موضعا** (الإعراب في جدل الإعراب مختصرا في الجدل:1 أو في "جدله": 4، ولمع الأدلة في أصول النحو مختصرا في "الأصول" : 3، والإنصاف: 3)،مما يعني أن الغالب هو عدم تحديد الكتاب المقصود إذ يكتفي بصيغ عامة من قبيل "قال ابن الأنباري" (15 موضعا قصد بها لمع الأدلة في أصول النحو، و7 مواضع أراد بها الإعراب في جدل الإعراب)، و "ذكره ابن الأنباري قال" في موضع واحد، و"ذكره ابن الأنباري في كتابه" أيضا في موضع واحد ولا يُعلم أي كتاب من كتبه، لكن المحقق أحال على كتابي ابن الأنباري لمع الأدلة وجدل الإعراب، ومنه كذلك قوله "وجدت ابن الأنباري قال"، فيتدخل المحقق مرة أخربليحدد في الهامش الكتاب المقصود من كتب ابن الأنباري، و"هذا جميع ما ذكره في الفصل الأول بجميع حروفه"(موضع واحد)[1].

4. قد يحيل السيوطي على مؤلَّفين من هذه المؤلفات في المسألة الواحدة: لمع الأدلة في أصول النحو والإنصاف مرة[2]، ولمع الأدلة في أصول النحو والإعراب في جدل الإعراب مرة أخرى[3]، ونجد ذلك في الكتاب الرابع الذي عقده للاستصحاب، أي أنه في الدليل الواحد أحال على ثلاثة مصادر لابن الأنباري.

5. المقارنة بين قول كل من ابن جني وابن الأنباري في بعض الأحيان ثم بناء رأي خاص به يجمع بين قوليهما كما هو الشأن في أدلة النحو إذ جعلها ابن جني ثلاثةً، هي : السماع والإجماع والقياس، وأيضا ابن الأنباري جعلها ثلاثةً، هي: النقل، وهو السماع عند ابن جني، والقياس، واستصحاب الحال، فلم يذكر الإجماع وفي المقابل زاد استصحاب الحال، ثم قال السيوطي: "وقد تحصَّل مما ذكراه أربعة، وقد عقدت لها أربعة كتب"[4]، يقصد السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، أي وفق بين قوليهما. ومن هذا القبيل أيضا قوله عن الاستدلال بعدم النظير: "لم يذكره ابن الأنباري وذكره ابن جنيّ"[5].

خاتمة:

---

[1] انظر الصفحات التي وردت بها هذه الصيغ والمواضع في الجدول أعلاه.

[2] الاقتراح: 431، و434.

[3] نفسه: 434.

[4] نفسه: 132.

[5] الاقتراح: 447.

أفضت الدراسة السابقة، التي توخينا منها الكشف عن أثر ابن جني في حركة التأليف في أصول النحو، إلى القول بامتداد تأثيره في ما أُلِّف في هذا المجال في القرون اللاحقة، وخير دليل على قولنا هذا كتابُ الاقتراح في أصول النحو الذي استمد مؤلفُه معظم مادته العلمية من كتاب الخصائص، وقد يلمس القارئ ذلك من ملاحظة بداية كتاب الاقتراح ونهايته، إذ استُهل بنص من الخصائص وخُتِم بنص منه، وبين البداية والنهاية نصوص كثيرة منقولة عن ابن جني، وقد يصل الأمر إلى نقل فصول كاملة من الخصائص كشفنا عنها سابقا. وبناء على ذلك نستنتج أن السيوطي اعتمد بشكل بارز على كتاب الخصائص، لأنه "فتح في العربية أبوابا لم يتسنَّ فتحها في سواه، ووضع أصولا لم تكن في غيره"[1]، ولم ينازعه في أهميته هذه عالم حتى وإن كان ابن الأنباري الذي ألف كتابا خاصا في أصول النحو هو "لمع الأدلة في أصول النحو"، بل أكثر من ذلك لم يكتف السيوطي بهذا المؤلَّف وإنما استشهد بنصوص من مؤلَّفين آخرين لابن الأنباري هما "الإعراب في جدل الإعراب " و"الإنصاف في مسائل الخلاف"، ورغم ذلك وبلغة الأرقام أثبتنا في هذا المقال مركزية كتاب الخصائص في كتاب الاقتراح دون منازع.

لائحة المصادروالمراجع:

أ. المصادر:

.**الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت.392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العربية.

.**الاقتراح في علم أصول النحووجدله**، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت.911هـ)، تحقيق أ.د. محمود بن يوسف فجَّال، الطبعة الأولى، 2014م، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

ب. المراجع:

. **أساس البلاغة**، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت.538هـ)، تحقيق عبد الرحيم محمود، 1399هـ/1979م، دار المعرفة، بيروت – لبنان.

. **الأصول، دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: النحو، فقه اللغة، البلاغة**، د.تمام حسان، 1401هـ/1981م، دار الثقافة، الدار البيضاء.

. **التعريفات**، الشريف الجرجاني (ت.816هـ)، اعتنى به مصطفى أبو يعقوب، 2006/1427م، مؤسسة الحسني، الدار البيضاء. المغرب.

.**دراسات في فقه اللغة**، د.صبحي الصالح، ط.13، 1997، دار العلم للملايين.

. **سر صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت.392هـ)، دراسة وتحقيق: د.حسن هنداوي،1405هـ -1985م، دار القلم- دمشق.

---

[1] مقدمة محقق الاقتراح: 94.

. **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، أبو الحسين أحمد ابن فارس(ت.395هـ)، علق عليه ووضع حواشيه **أحمد حسن بسج**، 1418هـ/1997م، دار الكتب العلمية بيروت. لبنان.

. **القاموس المحيط**، الفيروز ابادي، ضبط وتوثيق يوسف الشيخ البقاعي، إشراف مكتبة البحوث والدراسات، 1420هـ/1999، دار الفكر، بيروت. لبنان.

. **لسان العرب**، ابن منظور، اعتنى بتصحيحه أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط3، 1419هـ/1999م، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

. **مدخل إلى علوم اللسان العربي**، د.أحمد الهاشمي (قيد النشر).

. **مصطلح اللغة في القرن الرابع الهجري تأسيسا على الصاحبي لابن فارس والخصائص لابن جني وفقه اللغة للثعالبي**، للطالبة الباحثة السعدية مجدولي، تحت إشراف الأستاذ الدكتور أحمد الهاشمي، نوقشت الأطروحة برحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر بأكادير سنة 2013م.

. **معجم مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس(ت.395هـ)، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت.

. **المنصِف: شرح أبي الفتح عثمان بن جني** (ت.392هـ) لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني البصري (ت.247هـ)، تحقيق وتعليق: محمد عبد القادر عطا، 1419هـ/1999م، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

. **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، محمد علي التهانوي. تحقيق د.علي دحروج، تقديم وإشراف و مراجعة: د.رفيق العجم. نقل النص الفارسي إلى العربية د.عبدالله الخالدي. الترجمة الأجنبية د.جورج زيناتي. سلسلة موسوعات المصطلحات العربية والإسلامية، 1996. مكتبة لبنان. ناشرون.

. **النثر الفني في القرن الرابع**، د.زكي مبارك، 1975، دار الجيل.

ابن جني صرفيا

د. عبد الرحيم بودلال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول وجدة

توطئة:

إن ظهور كتاب سيبويه يعد في الفكر اللغوي العربي مرحلة تاريخية حاسمة في مسار هذه الثقافة، فقد أَصّل الكتاب لمن جاء بعده برسم منهج خاص في التأليف، وأصبح كل من أراد أن يعمد إلى عملية التأليف في اللغة العربية أن يستحضر منهج الكتاب، ويعتمد أسلوبه، وأسسه تقعيده، مما جعل اللاحقين لسيبويه يجتهدون في أن يقدموا فكره بشكل أوضح، وبطرق تناسب كل مرحلة، فالكتاب ظهر في وضع خاص، وضعٍ يمثل فيه أهل اللغة المقعد لها درجة خاصة من حيث الوضع اللغوي ومن حيث الاستعمال، وقد عملوا على أن يؤصلوا لطرق التعامل مع هذه الدرجة من الفصاحة، بل إن التجربة اللغوية في هذه المرحلة كادت أن تقول بعدم قدرة القواعد على استيعاب كفاية المتكلم اللغوية، مما جعل لغويّ المرحلة يعتبرون أن أي تقعيد لهذه اللغة لا بد أن لا يتجاوز إرادة المتكلمين، خصوصا بعد أن أصبحت هذه اللغة تمثل النموذج الأمثل الذي لا يقدر الناس على مماثلته بله الإتيان بمثله، ولذلك كما سيتبين تردد في جل الكتابات اللغوية بعض العبارات المعبرة عن تجاوز اللغة لقواعد المنطق ويبقى للاستعمال وحده حق الحصر والاعتماد والحذو والاستعمال.

لقد استقر في أذهان اللغويين بعد سيبويه أن الكتاب حصر القواعد العامة ووضع النموذج الأمثل للتقعيد، وأن التعامل معه يجب أن يبنى على أسس الفهم السليم لما سطره سيبويه من قواعد، ثم توسيع بعض ما جاء به ثم شرحه لمن بعده، وتقديم قواعده في أشكال تناسب العصور ومستعملي اللغة، وهكذا عمل اللغويون أن تكون مؤلفاتهم مناسبة لأصول الكتاب ومحيطة بقواعده بنهج يناسب المستعملين، فجاءت عملية التأليف متنوعة، بل إننا سنجد بعد نشوء مذهبين نحويين نشوء مدارس لغوية نحوية انتشرت في كل حواضر العالم الإسلامي، فالمذهبان البصري والكوفي فتحا باب الاجتهاد، في الأصول التي وضعاها، على نشوء المدارس البصرية والبغدادية والمصرية والأندلسية والمغربية و... كما برز نحويون ولغويون يمثلون هذه المدارس ويجتهدون في المذهبين، وقد كان اجتهاد هؤلاء النحويين مسايرا للتطور الذي كان يطبع الثقافة الإسلامية، فبعد مرحلة التأسيس التي أشرف عليها لغويون لهم مواصفات لغوية خاصة، بحيث إن الفصاحة كانت السمة البالغة على جلهم لما لهم من خصائص جنسية لغوية تربطهم بطبيعة اللغة المقعد لها، فهم يتكلمون العربية سليقة ويفهمون من يتكلمها سليقة، فاجتمعت فيهم خصائص السليقة والفصاحة المطلوبة في مرحلة التأسيس، ويكفي أن تذكر أسماء مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت 117هـ) ويحيى بن يعمر (129هـ) وعيسى بن عمر (149هـ) وأبو عمرو بن العلاء (154هـ) والخليل بن أحمد (175هـ) ويونس بن حبيب (189هـ)و... الواضعون للأصول التي سيعمل سيبويه على جمعها وتنظيمها في الكتاب ليعلم كيف امتزجت عملية التقعيد بعملية معرفة اللغة المستعمل لها.

هذه المرحلة عرفت وضع أصول التقعيد وظلت هذه الأصول متحكمة في النظام النحوي العربي، لكن المستجد مع تطور القواعد المنهجية في خصوص قضية التعليل، ومنهجية الكتابة النحوية، جعل التأليف النحوي يعرف منعطفا مهما في الكتابة النحوية في القرن الرابع الهجري وما بعده.

من المعلوم لمن درس النحو العربي في مرحلة التأسيس أن قضية التعليل خاصة، وسيكون لها حديث في هذه المقالة عن ابن جني، قد سلم بها الجيل المؤسس واعتبر أنها كامنة في إرادة العرب في كلامها، وأن الذي فعله النحوي هو أنه استنبطها، ونص الخليل وهو من المؤسسين واضح في الموضوع يقول الخليل: "وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال:" إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق والبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون هذا الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[1]

هذه العلل التي بين أصولها الخليل ومصدر استنباطها ستصبح في العصور اللاحقة محط نقاش بين النحويين، وكان ابن جني موضوع الدراسة أحد المساهمين في دراستها ومناقشة نسبتها إلى العرب، وأود في مقدمة هذه المقالة أن أبين أن التعليل عند ابن جني يعد مدخلا رئيسيا لفهم نموذجه النحوي والصرفي جزء منه، لقد خص ابن جني أبوابا في كتبه لقضية التعليل واحتل التعليل الصرفي حيزا واسعا في هذه الحديث، ولذلك لا بد من اعتماده مقدمة للدراسة الصرفية عند ابن جني.

قبل ذلك لا بد من القول إن ابن جني ويكنى أبا الفتح من لغويي القرن الرابع ولد على الراجح في سنة 320 من أب رومي مملوك لسليمان بن فهد الأزدي نشأ نشأة علمية واسعة على يد شيخه أبي علي الفارسي الذي كان سببا في اهتمامه باللغة عموما والصرف بوجه خاص حيث تروي بعض الروايات أن أبا علي مر عليه وهو يقرأ النحو فسأله عن مسألة في التصريف فقصر عنها فقال له أبو علي: زببت قبل أن تحصرم يعني استعجلت التدريس فأثار فضوله فسأل عنه فلزمه يأخذ عنه العلم أكثر من أربعين سنة ولما توفي

[1] ـ الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي تحقيق الدكتور مازن المبارك دار النفائس الطبعة الخامسة 1406هـ 1986م ص 66

أبوعلي سنة 377هـ خلفه في التدريس إلى أن توفي سنة 392هـ مخلفا تراثيا لغويا وأدبيا متعددا حقق منه شيء مهم، هذا التراث يعبر عن ثقافة متنوعة في الأدب واللغة والقراءات القرآنية[1]

ابن جني وقواعد التعليل الجامعة:

ناقش ابن جني طبيعة علل النحويين وجعلها واحدة وجعلها أقرب إلى علل المتكلمين وأبعد عن علل الفقهاء، لكن الذي يدعو إلى الاهتمام في التقعيد عند ابن جني هو محاولة التأصيل لعملية التعليل تأصيلا بنيويا فالعلل مهما تعددت فإن أهم وظيفة لها هي:

أنها تحيل على الحس وتهدف إلى إبراز الخفة والثقل على النفس، يقول: "(وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس" [2]. فهذا أصل كل تعليل.

وقد أسهب في ذكر نماذج صرفية في الاستدلال على التأصيل لهذه الوظيفة للعلل وهذا دأب ابن جني في كل كتاباته وقد كانت العلة الصرفية محورية في هذا التأصيل، وسأمثل بنموذجين مما ذكر في الخصائص الجزء الأول "باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية"[3].

1 - فبعد أن استطرد في شرح الأصل السابق قال: "ومن ذلك قولهم : إن ياء ميزان، وميعاد، انقلبت عن واو ساكنة؛ لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا أمر لا لبس في معرفته، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به. وكذلك قلب الياء في موسر ، وموقن واوا، لسكونها وانضمام ما قبلها. ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة، لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة؛ وهذا -كما تراه- أمر يدعو الحس إليه ويحدو طلب الاستخفاف عليه."[4]

2 - ومن ذلك قولهم في سيّد وميّت، وطويت طيّا، وشويت شيّا: إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيّد وميّت، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شيّا وطيّا، فهذا أمر هذه سبيله أيضا ألا ترى إلى ثقل اللفظ بسيْود وميْوت وطوْيا وشوْيا وأن سيّدا وميّتا وطيّا وشيّا أخف على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الأول منهما"[5]

1_ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية صيدا بيروت ط ج 2 ص132.

[2] _ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر بيروت الطبعة الثانية ج1 ص 48.

[3]_ نفسه.

[4]_ نفسه ج 1 ص 49.

[5]_ نفسه ج 1 ص 49 - 50.

إذن هذا أصل التعليل عن ابن جني وهذه نماذج صرفية لهذا الأصل، وأود أن أضيف أن ما جاء مخالفا للقواعد الصرفية خارجا عن أصولها يرجع عند ابن جني إلى هذا الأصل الذي راعى فيه العربي الحس والخفة وتجنب الثقل. وقد استطرد ابن جني في الدفاع عن هذا الأصل مما يجعله يمزج بين الأمثلة النحوية والصرفية والصوتية، ومما يدل على أن أصول التقعيد واحدة وأن هذا الأصل متحكم في كل أصول التقعيد.

عبارة الإحالة على الحس وإرادة الخفة وتجنب الثقل لها دلالة خاصة، تجعل النظر إلى هذه اللغة، والتقعيد لها، قائمة على العبارة المشهورة التي تتردد في المصادر النحوية والصرفية وكتب اللغة عموما، هذه العبارة هي حكمة العرب في كلامها، ولذلك فإن أي تقعيد في الدرس اللغوي القديم لا يمزج بين هذا الأصل والقياس يعد مردودا من حيث التأصيل ووضع القواعد.

وفق هذه الأصل سيعالج ابن جني ما عرف في أصول النحو بقضية السماع والقياس، وقسم كلام العرب إلى:

1- مطرد في القياس والاستعمال جميعا
2 - مطرد في القياس شاذ في الاستعمال
3 - المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس
4 - الشاذ في القياس والاستعمال جميعا [1].

هذه الأقسام لها دلالة خاصة في علم أصول النحو بحيث، إنها تحدد أولا درجات الاستعمال، وثانيا لا تلغي أي نوع من أنواع الكلام. وحرص ابن جني على التقسيم لم يمنعه من وضع تراتبية الاستعمال والتقعيد معا، بحيث إن الصنف الأول هو أعلى المراتب، وقد لا يتخلف كحال رفع الفاعل ونصب المفعول، فقد وجدوا في هذا الصنف معبرا للحكم على قياسية اللغة ذلك أنه لم يجدوا إلا جملتين تخلف فيهما هذا القياس وهما خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر، وقد كان المعنى في الجملتين أبين فكانت هاتان الجملتان دليلا على أن وظيفة الإعراب هي الإبانة عن المعاني التي دافع عنها ابن جني[2] وقبله الزجاجي[3] في حديثها عن التعليل النحوي.

لا أريد أن أقف عند طبيعة التعليل لكني حسبي ما يناسب الموضوع وهو أن ابن جني حين يتحدث عن نموذجه الصرفي كما فعل في فقه اللغة والنحو عمل على المزج بين:

---

1 _ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار دار الهدى للطباعة والنشر بيروت الطبعة الثانية ج1 ص 97 وما بعدها

2_ نفسه ج 1 ص 35

3_ الإيضاح في علل النحو ص 64

إرادة حكمة العرب في كلامها وموافقة هذه الإرادة وبين القياس في اللغة مما يجعل السماع باعتباره أصل الحكمة اللغوية معتبرا في وضع القواعد. بل قد يكتفى به في بناء القاعدة، لأن السماع عند العرب قائم على الحكمة العقلية لهذه اللغة، فالسماع بهذا المعنى قياس ينسج على منواله، وكل ما فعله النحويون أنهم حولوا هذا السماع إلى أقيسة نحوية

لقد أجهد ابن جني نفسه وهو يبحث في لغة العرب عن هذا المزج بين حكمة العرب في كلامها وقواعد العقل المنطقية لبناء النموذج اللغوي للغة العربية.

إرادة العرب في كلامها

قد يبدو العنوان نوعا ما مثيرا لأن اللغويين جعلوا السماع وهو ما نطقت به العرب أصلا من أصول النحو فما الفرق بينه وبين إرادة العرب في كلامها؛ الشائع في كتب أصول النحو أن ما سمع عن العرب هو أصل كل تقعيد وأن استنباط القواعد واقع على هذا المسموع. لكن الذي جعلني أثير الموضوع بهذا العنوان هو النص الذي سأنقله من كلام ابن جني ثم ما يعرف في كلامهم بالتنبيه على الأصل[1] أو الأصل المهجور أو الأصل المرفوض[2] وكذلك اعتماد ابن جني عبارة الجفاة الفصحاء[3] في كلامها، إن المقصود من إرادة العرب هو أن النص يصبح دليلا استنباطيا نعتمده في تقرير أصل ولا نكتفي فيه بأن نبي قواعد على شواهد.

حينما يقول ابن جني: "ألا ترى أن استقام بوزن استخرج فقياسه أن يكون استقوم إلا أن الواو قلبت ألفا لتحركها الآن وانفتاح ما قبلها في الأصل، أعني قوم ويدلك على ذلك أيضا ما يخرج من المعتلات على أصله. ألا ترى إلى قولهم استروح، واستنوق الجمل، واستتيست الشاة، فدل ذلك على أن أصل استقام استقوم وقال الشاعر:

صددت فأطولت الصدود وقلما   وصال على طول الصدود يدوم

فقوله (أطولت) يدل على أن أصل (أخاف) أخوف وقد قالوا أطال وقالوا أحوجتُ زيدا إلى كذا وكذا وأغيلت المرأة وغير ذلك فهذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبيه على أصول ما غُيِّر، وأنه لولا ما لحقته من العلل العارضة، لكان سبيله أن يجيء على غير هذه الهيئة المستعملة"[4]

---

[1] _ الخصائص ج 1 ص 156

[2] _ نفسه ج 1 ص 259

3 _ المنصف شرح التصريف لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ج 2 ص 76 - 77

4 _ نفسه ج 1 ص190 _ 191

النص يبين أن إرادة العرب في كلامها جارية على القياس، وأن الاستعمال قد يراد به الخفة، وظلت مجموعة من الشواهد العربية محافظة على القياس، بل إنه لولا الخفة لبقي الاستعمال على الأصل.

ثم إن النص يستعمل ألفاظ التنبيه على الأصل والعلة العارضة والهيئة المستعملة وكلها ألفاظ تحيل على أن هذه الإرادة عملية استنباطية ولست مجرد نصوص نعود إليها لنضع من خلالها القواعد فهي إرادة واعية[1]

فعملية التغيير بهذا المعنى كما سبق ترجع إلى إرادة الخفة، وإلا فالقياس هو أصل كل تقعيد ثم إن كل ما وقع من تغييرات في بنية الكلمة قد نهت العرب في كلامها عليه، ولذلك حين نتحدث عن قضية المعتل وتصرفه، نجد ابن جني يعود إلى هذا الأصل فيقرر أن الواو الواقع بين ياء وكسرة تحذف يقول واضعا أصلا تقعيديا وهو "حملهم الشيء على حكم نظيره": "حذفوه في قولهم (أعد ونعد وتعد) وإن لم تكن هناك ياء لأنهم لو قالوا (أنا أوعد وهو يعد) لاختلف المضارع، فكان يكون مرة بواو وأخرى بلا واو. فحمل ما فيه علة على ما فيه علة"[2] إلى أن يقول: " وقد جاء في كلامهم مثل "يؤفعل" أنشدوا

فإنه أهل لأن يؤكرما

فجاء به على الأصل ضرورة، وقالت ليلى الأخيلية تصف قطا:

تدلَّت على حُصٍ ظِلماء كَأنها كُراتُ غُلامٍ في كِساءٍ مُؤَرْنَبِ

أي مُتَّخذ من جلود الأرانب فقولها (مؤرنب) على حد قوله (يؤرنب) ومثاله (مؤفعل) وهو كـ(يؤكرم)"[3]

هذه نصوص تظهر نظر ابن جني للتقعيد، وقد استغرقت جل المباحث الصرفية.

النموذج الصرفي: أصول وقواعد

لا بد في البداية من أن أبين أن النموذج الذي وضعه ابن جني لوصف القواعد يقوم على أمرين أساسين، هما:

_ وضع نموذج متكامل يبدأ من الحرف وينتهي إلى الجملة.

---

1 _ أسس منهج البحث في اللغويات العربية مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس العدد الأول 1398هـ - 1978 ص 36. لأحمد العلوي

2 _ المنصف شرح التصريف ج 1 ص101 _ 192

3 _ نفسه ج1 ص 192

ـ يهدف النموذج إلى المزج بين الوصف والتوليد

الكتب التي يمكن النظر فيها من أجل الحديث عن البناء اللغوي العام هي "سر صناعة الإعراب" و"المنصف شرح التصريف" و"اللمع في اللغة العربية" و"الخصائص"وتبقى الكتب الأخرى مكملة ومبنية لأصول التقعيد.

المقدمات:

بعد أن تم حصر الدلالة اللغوية لمادة تصريف التي تكاد تنحصر في معنى التحويل والتغيير والتقليب انتقل ابن جني إلى التعريف الاصطلاحي:"التصريف أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى كلمة ضرب فتبني منه مثل جعفر فتقول ضربب ومثل قمطر فتقول ضرب ومثل درهم ضربب ومثل عِلِم ضرِب ومثل ظرُف ضرُب أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه شتى ..."[1] ويقول: "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة"[2].

هذا التحديد يجمع بين أمرين يحددان طبيعة التعريف:

الأول اعتماد كلمة أصل وهي مجال التصريف.

الثاني عملية توليد كلمات فروع من هذا الأصل.

والأمر المتعلق بقضية الفصل بين دراسة الكلمة صرفيا ودراستها نحويا هو ما عبر عنه حين ميز بين معرفة الكلمة الثابتة ومعرفة أحوالها المتنقلة في علاقتها مع باقي الكلمات، فبهذا التحليل يكون ابن جني قد وضع الدراسة التركيبية للكلمة في مجالين متكاملين لا بد من العبور إلى الثانية عبر الأولى، فقبل دراسة الكلمة في علاقتها مع غيرها (أحوالها المتنقلة) لا بد من دراستها مستقلة وهو مجال التصريف(أحوالها الثابتة).

فمجال التصريف بلغة ابن جني هو (معرفة أنفس الكلم الثابتة) أي هو الدراسة التركيبية للكلمة في حال الإفراد، فكيف نظر ابن جني إلى هذه الدراسة.

لقد سعى ابن جني إلى أن يضع نموذجا تصريفيا لهذه الدراسة مجاله نوعان من أنواع الكلم الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة، وكلاهما يعود إلى بنية أصل تؤسس على نواة تتكون من حروف ثلاثة هي الفاء والعين واللام مركبة ب:

---

[1]_ نفسه ج 1 ص3و4

[2]_ نفسه ج1 ص4

فعل: هذه البداية تعد أصل كل تقعيد وشرطها أن تكون بنية توليدية تقبل التصريف والدخول في أحوال وأحكام تمنح اللغة ألفاظا متعددة الدلالة.

هذه البنية النواة تتلقى الحركات الإعرابية فتعطي الإمكانات الاستعمالية في اللغة العربية وتعطي ما يسمى بالبنية المجردة، وهي التي تسمح بتوليد بنيات فرعية تأخذ دلالتها الاستعمالية وفق وظائفها التصريفية، وهنا لا بد من توضيح أمرين ينى عليهما كل تحليل تصريفي:

الأول يتعلق بالفصل بين بنية الفعل وهي أصل كل تصريف وبنية الاسم وهي تابعة تصريفيا للأفعال كما سيتضح.

الثاني أن التصريف في العربية عموما وقد كان ابن جني سباقا إلى التأصيل له وهو الفصل بين بنية خالية من حروف العلة، وبنية يكون إما أحد حروفها من هذه الحروف أو تكون من حرفين منها.

هذه الثنائية: _ فعل// اسم

_ صحيح// معتل

معتبرة في بناء النموذج التصريف عند ابن جني يضاف إليها الأصلان المؤسس لقواعد النموذج:

_ الفعل أصل كل تصريف ويتم ذلك عبر المراحل الآتية"

1 _ فعل ⟵ تحريك ⟵ أصول

2 _ فعل ⟵ زيادة ⟵ فروع

3 _ فعل ⟵ تغيير ⟵ قواعد

كما أن النموذج يراعي قواعد الإنتاج الآتية:

فعل ⟵ قواعد توليد أو اشتقاق ⟵ صيغ صرفية

هذا الترتيب معتبر في النموذج الصرفي ولا يجوز الحياد عنه، فلكل بنية أصل، والأصل يخضع لزيادة، فيمنحنا فروعا، والفروع المعلة بعد الزيادة تلحقها تغييرات، مع تنبيه أن ما كان من حروف أصول معلا يظهر في البنية بالحرف الأصلي فلا اعتبار بالتغيير العارض فإنه في تقدير الثابت[1]. ثم تأتي قواعد اشتقاقية لتمنح اللغة صيغا تصريفية لها وظائف خاصة.

[1] _ التصريف الملوكي لابن جني ص5

يكثر الحديث عن الفعل في التصريف، وسيظهر أن الاسم في أصوله تابع للفعل ولذلك أود أنبه إلى أن:

_ الاسم تابع للفعل في التصريف وما يلحقه من تغييرات فلعة ترجع إلى الفعل.

_ الزيادة في الأسماء لها قواعد تصريفية يكثر فيها الشبه بالفعل.

ولذلك فإن ابن جني وضع تبويبا خاصا في معالجة القضايا التصريفية، وهو تبويب قائم على الفصل بين:

_ تصريف الأفعال وتصريف الأسماء

_ تصريف الصحيح وتصريف المعتل

فجاءت الأبواب الصرفية فيما وضعه ابن جني من كتب على الشكل الآتي:

مقدمة عن التصريف وموقعه من النظام اللغوي العربي
مبحث الأصول
مبحث الزيادة
مبحث الإعلال

وهي الأبواب التي ستضع البناء اللغوي والنموذج المعتمد في التحليل الصرفي لأي بنية في اللغة العربية.

المقدمة:

بدأ ابن جني في التقديم لعلم الصرف بعنوان عام "علم التصريف والحاجة إليه" بين فيه أن أهل العربية في أمس الحاجة إلى علم التصريف لأسباب ثلاثة:

_ لأنه ميزان العربية

_ به يعرف الزائد من الأصلي في الكلام

_ به يعرف الاشتقاق الذي يؤدي إلى القياس في اللغة[1]

---

[1]_ المنصف ج1 ص 1

هذا التقديم إظهار لمقومات النموذج الصرفي عند ابن جني لأن كل عناصر هذا النموذج مسطرة فيه، فالصرف ميزان؛ والميزان به يعرف الأصل من الزائد أو الفرع، وبالميزان سنقيس على كلام العرب، ولأن في كلام العرب ما يعتمد في القياس وما يؤخذ ولا يقاس عليه لأن مجاله محدود، ثم أردف ابن جني حديثه عن هذا الباب بذكر الكلمات التي يدخلها التصريف والكلمات التي لا يدخلها، فما لا يدخله التصريف من المبنيات والكلمات الأعجمية وما هو في حكم الأصوات والحروف مجهولة الأصول، فلا يدخلها التصريف، فتبقى أهم سمة محددة لتصريف الكلمات هي الكلمات التي يلحقها التغيير، والتي يعبر عنها بمصطلحين مؤسسين في النحوي بصفة عامة والتصريف جزء منه:

_ المتصرف من الأفعال

_ المتمكن من الأسماء

المتصرف من الأفعال: التصرف مصطلح اعتمده النحوي المعرب والصرفي المحدد لمفهوم الكلمة، وهو من المادة صرف التي يؤخذ منها الفرع تصريف الدال على التحويل والتغيير[1] حيث يذكر المهتمون شواهد من القرآن الكريم (تصريف الرياح)[2] ومنه كذلك التقليب من صرف الزمان[3] أي تقلبه وهي الدلالات التي توحي أن الكلمة حين تتصرف تتحول وتتغير عن حالها، ووظيفة اللغوي التقعيد لهذا التغيير والتحويل، والفعل يلحقه هذا التغيير بتنقله في الأزمنة[4]، وتحويله بالضمائر وهما من أهم ميزات الفعل التصريفية.

فعل: فَعَلَ يَفْعَلُ افْعَل صيغ الأزمنة

فعل فعلت فعلتما فعلتم فعلتن تصريف الضمائر

أما الاسم المتمكن فمن الدلالات التي تعتمد، ما ألح عليه ابن يعيش وهو يدرس الأسماء المتمكن دلالة الرسوخ[5] أي الاستقرار في الشيء حيث إن الحركات التي تلحق الاسم تجعله راسخا ومتمكنا، وهذا التمكن له صور يجمعها في عرف النحويين لحوق الاسم التنوين، وذلك حين أراد ابن مالك أن يعرف التنوين قال:

---

[1] _ التعريفات للجرجاني تحقيق إبراهيم الأبياري دار الكتاب العربي الطبعة الأولى 1985 ص 82

[2] _ سورة البقرة 163

[3] _ المعجم الوسيط تحقيق إبراهيم مصطفى أحمد حسن الزيات حامد عبد القادر محمد علي النجار دار الدعوة استانبول تركيا 1406 هـ – 1986م مادة تصريف.

[4] _ المنصف شرح التصريف ج1ص 32

[5] _ شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش النحوي عالم الكتب بيروت ج 1 ص 57

الصرف تنوين أتى مبينا   معنى به يكون الاسم أمكانا[1]

فالصرف بمعنى التنوين هو دلالة التمكن اللاحق للأسماء.

وقد ارتبط مفهوم التمكن بالحركات الإعرابية لأنها تجعل الاسم متمكنا من الإعراب، والإعراب تغيير لاحق لآخر الاسم.

الجامع بين المتصرف والمتمكن هو التغيير، فكان على الصرفي أن يقعد لهذا التغيير، ولذلك انطلق من الحديث عن الأصل ليحدثنا عن هذا التغيير.

الأصل في الصرف

للأصل دلالات لغوية تكاد تجمع في معنى المصدر أي الذي يصدر منه الشيء ويبدو أن هذا المعنى قريب من معنى أصل الكلمة أي المادة التي تصدر منها لذلك اعتبر الصرفيون أن للكلمة أصلا يعد مصدر كل ما يلحقها من زيادة وتغيير وقد حصر ابن جنى هذا المعنى في الحروف الثلاثة المكونة لأصل كل بناء كلمة يقول: "اعلم أنه يريد بقوله (يقصد المازني) الأصل: الفاء والعين واللام"[2] في مقابل الزائد كما سيتبين الذي "ما لم يكن فاء ولا عينا ولا لاما"[3]. هذه الحروف أصل كل مادة تصريفية.

هذه المادة ستكون أصل كل زيادة وعماد كل تغيير في التصريف العربي. ولأن الزيادة تظهر مع الأصل وهي معروفة بأنها زائدة قد يعتريها من التغيير ما لا يلحق الأصل.

وبهذا المعنى سيكون توليد الكلمة العربية مؤسسا على هذا الأصل.

وقد اقترن مفهوم الأصل بمفهوم الزائد في التصريف العربي لما يعترض للأصل من زيادة تصريفية لها مفهوم صرفي محض، قد يكون في الزيادة دلالة وقد تكون الزيادة لغرض لفظي ولذلك حصر الصرفيون معنى الزيادة في التصريف مع معنى الأصل، وابن جني أصل لهذا التوجه الصرفي حين نبه على المقصود من الزيادة وعلى أنواعها؛ يقول: "وليس يعنون بقولهم زائد أنه لو حذف من الكلمة لدلت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها"[4]، وقد مثل بالزائد في المشتقات من مادة ضرب مثل ضارب ومضروب فالزيادة فيها ليست من قبيل أخذ مادة ضرب وزيادة الألف والميم والواو عليها ثم تحذف لتدل على المعنى بل الزيادة خاضعة لقانون سيتولى الصرفي التقعيد له والتمثيل لقواعده.

---

1 _ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين عبد الله بن عقيل ج 2 ص320.

2 _ المنصف ج 1 ص 11

3_ نفسه

4_ نفسه

الأصل أو المجرد كما أحصاها ابن جني وهي في "الأسماء ثلاثية ورباعية وخماسية وفي الأفعال ثلاثية ورباعية"[1]

أصول عامة لبناء النموذج الصرفي

من الأصول التي تعد مدخلا لبناء النموذج بعد تحديد الأصول التي تبنى عليه الكلمة وهي حروف البنية كما سبق وهي الفاء والعين واللام وتركيبها تحدث الصرفيون عن بعض قواعد هذا البناء استنادا إلى السماع وهي أن تركيب هذه الحروف يقتضي أن تكون:

_ قواعد تركيب الكلمة تبنى من حروف المعجم ويشترط أن يكون التباعد في المخارج ليؤدي إلى الانسجام الصوتي في التركيب وهنا أسجل ملاحظة ترجع إلى اختيار حروف الميزان حيث سجل الصرفيون أن اختيار الفاء والعين واللام قائم على مراعاة أمرين:

_ المعنى وهو عام ويوجد في كل الأفعال فكل فعل في أصله يدل على حدث هو بمثابة فعل

_ الحروف تمثل جهاز النطق الفاء الأمامي واللام الوسط والعين الخلف

_ الفاء متحركة وأن حركتها لا تكون ساكنة لأنه لا يجوز الابتداء بالساكن والغالب في حركتها الفتح.

_ العين حركتها في الأفعال ثلاثة: فَـعَـِـُل وهي أساس تغيير الأبنية. بل هي أقوى حروف الميزان كما صرح بذلك ابن جني يقول: "مع أن العين أقوى من اللام"[2] وقال أيضا "وقد تقلب في الأقوى وهو العين"[3] وفي الأسماء تكون ساكنة ومتحركة بالحركات الثلاث فـعْـَـِـُل

حركة اللام غير معتمدة في التقعيد لأنها حركة بناء وإعراب والأصل في الأفعال أن تكون حركة اللام مبنية. ولا يراعي الصرفي حركتها إلا إذا كانت لها علاقة مع العين أصل التحريك لمعرفة البنية في العربية، وبهذا كما بين جني أن الفاء متحركة والغالب فيها الفتح، وهي الابتداء ولا يجوز أن يبتدأ بسكان، ومن الخفة أن يتم الابتداء بالفتحة وما جاء مضموما أو مكسورا فلعة البنية.

هذا النظام يمارسه كل صرفي ولا يخص صرفيا دون آخر.

_ الحركات الإعرابية ناشئة عن حروف: وهي قصيرة وطويلة، وهذا يحتاج إلى فقرة توضيحية:

1_ نفسه ج 1ص18

2_ المنصف ج 2 ص 136

3_ نفسه ج 2 ص 137

حروف العلة أصل التقعيد في النحو والصرف

ابن جني من الصرفيين الذين خصوا الحروف العربية بالدراسة الصوتية والتركيبية وقد أسهب في هذه الدراسة في جل كتبه منها كتاب "سر صناعة الإعراب" و"المنصف شرح التصريف"وهما من الكتب المستوعبة للموضوع، وسأقف عند حروف العلة لما لها من دور في عملية التأصيل للقواعد، وسأورد النصوص التي تلامس موضوع الزيادة يقول: "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث. وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمّون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة، ألا ترى أن الألف والياء والواو التي هي حروف توام كوامل، قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتم منهن في بعض...."[1] وفي نص ثان يشرح ابن جني قول المازني"أمهات الزوائد" يقول: "معنى قوله: أمهات الزوائد يريد به أنه يكثر تصرفها في الكلام وهي فاشية وليست كالسين واللام اللتين لا تكثر زيادتهما، ولا يكاد الكلام يخلو من الألف والواو والياء، أو من بعضهن - وبعضهن الحركات - لأنه ليس في كلامهم لفظة تخلو من الحركات، فلذلك قدم الألف والياء والواو على ما ذكره"[2]، لقد حاول ابن جني أن يجمع بين كون حروف العلة أصل الحركات وكونها حروفا، ولذلك وضع لها تقديما خاصا في كتابه سر صناعة الإعراب، وبين أن كونها تجمع بين خصائص الحرف وأصل للحركات يعد من خصائصها الصوتية، وحين ننظر في هذه الصفة التي خصها ابن جني بهذه الحروف فإننا نكون أمام حروف تتمتع بـ:

_ أنها أصل الحركات الإعرابية.

_ أنها أصل كل زيادة إعرابية في الصرف وفي النحو.

_ في التصريف أصل حروف الزيادة وفي النحو تعد الحركات الإعرابية زيادة.

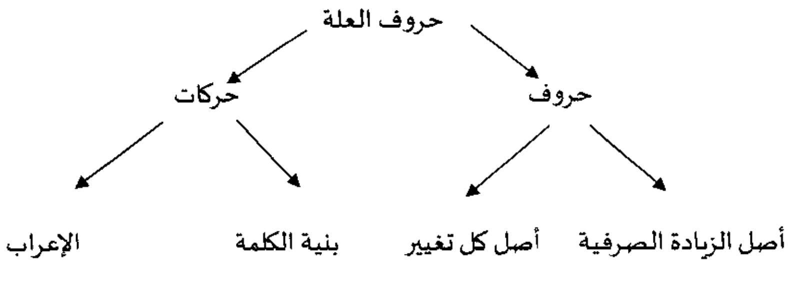
_ أنها أصل كل تغيير كما سيتبين.

مما يوحي أن هذه الحروف أصل كل تقعيد، ويدعو إلى البحث في البناء التجريدي للنظام النحوي ومنه الصرفي العربي.

---

1 ـ سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق حسن هنداوي دار القلم دمشق الطبعة الأولى 1405هـ 1985م ج1 ص 17

2 ـ المنصف ج 1 ص 153



هذا النموذج سيمارس في كل تقعيد ولا يحيد عنه النحوي ولا الصرفي.

الزيادة الصرفية وقانون بنية الكلمة

للزيادة فوائد ذكرها الصرفيون وحصروها في خمسة أنواع لكن حسب طبيعة التحليل يجوز إرجاعها إلى نوعين:

_ زيادة لضبط بنية الكلمة وهي لمعنى وللمد ومن أصل الوضع، وهي وصف تحليلي لبنية الكلمة في العربية.

_ زيادة لتوليد أبنية ملحقة وقد تعتمد في تطوير اللغة وأبنية جديدة للاستعمال، وهي من أصول تطوير اللغة.

فالصرف ليس خاصا بتحليل ووصف الإنجاز فقط، بل إن دراسة الكفاية اللغوية للكلمة يعد من الأهداف الأساسية لهذا العلم، ولذلك سيطرح الصرفي على نفسه سؤالا جوهريا سأخصه بفقرة في هذا المقال، وقد ساهم ابن جني في الإجابة عنه، وهو قضية ما يقاس على كلام العرب هل هو من كلامها أم ليس من كلامها؟ .

حين نكون أمام الزيادة في الصرف فإننا نكون أمام قانون عام لبنية الكلمة وكيف تصورها الصرفي العربي، وقبل أن أورد قواعد الزيادة في الأفعال مادامت هي أصل كل زيادة وقواعد الزيادة في الأسماء، أود أن أبدي بعض الملاحظات الأولية المرتبطة بأصول الزيادة ذكرها ابن جني متفرقة لكنها تحكم كل زيادة تصريفية:

_ الأصول تختلف بحركة العين في الأفعال فَعَلِ وفي الأسماء بحركة الفاء والعين فَعْلُ وفِعْلَ وفُعْلُ

_ الزيادة بابها الأفعال

_ الاسم لا تلحقه زيادتان من الأول إلا إذا كان شبيها بالفعل

_ الاسم الخماسي لا تلحقه الزيادة لأنه من الشبه بالفعل أبعد

_ حروف العلة الياء والواو والألف هي أمهات الزوائد

_ الزيادة في الأفعال تكون من الأول وفي الأسماء تكون من الآخر إلا ما شابه الأفعال فإن زيادته تكون من الأول.

_ أصل سيبويه لحروف الزيادة تحت عنوان "هذا باب علم حروف الزوائد"[1] اعتبرها عشرة ووضع فيه قواعد زيادة كل حرف دون أن يفصل في قواعد الزيادة، لكنه في باب " ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال وهو الذي يسميه النحويون التصريف"[2]، فصل في قواعد الزيادة وذكر قواعدها العامة والخاصة، واجتهد المتأخرون في شرح هذه القواعد فنتج عن هذا الاجتهاد بناء نموذج تصريفي متكامل.

_ حروف الزيادة "اليوم تنساه" مراتب من حيث الزيادة: أصول، وفروع، وفرع للفرع وحسب هذه التراتبية تقع الزيادة وقد مارس ابن جني هذه التراتبية فيما كتبه في علم الصرف على خلاف في التنظيم ففي الملوكي في التصريف وضع القواعد، وفي شرح المنصف وضع القواعد ضمن المنهج العام، وقد انتهى التأصيل لهذا النموذج مع ابن عصفور حين وضع أصول هذه التراتبية معتبرا إياها قائمة على أصول ثلاثة[3]:

الأول زيادة حروف العلة وهي	أصل كل زيادة كما سبق
الثاني الهمزة والميم والنون والتاء	شبيه بالحروف الأصول
الثالث السين والهاء واللام	مشبهة بالمشبه.

الأصل الأول جعل الصرفيين يجعلون حروفا العلة تزاد في كل المواقع، وحكم عليها ابن جني بقاعدة عامة لا توجد في غيرها من حروف الزيادة، فقال: "فأما الألف والواو والياء، فالحكم عليهن أنهن متى كانت واحدة منهن مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدا ولم يكن هناك تكرير، فلا تكون إلا زائدة"[4] هذا لا يوجد في غيرها من الحروف.

---

1 _ الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تحقيق عبد السلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الثالثة 1408هـ 1988م ج 4 ص 235

2 _ نفسه ج4 ص 242

3 _ الممتع في التصريف لابن عصفور تحقيق فخر الدين قباوة منشورات دار الآفاق الجديدة ط4 ج1 ص 207

4 _ التصريف الملوكي لأبي الفتح عثمان بن جني شركة التمدن الصناعية مصر الطبعة الأولى ص 7 - وشرح الملوكي في التصريف لموفق الدين أبي البقاء ابن يعيش تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة الطبعة الثانية 1408هـ 1988م ص 122

طبيعة هذه الحروف أنها أصل كل زيادة، وأنها تتمتع بحرية الزيادة في كل المواقع، فبعد الأصول الثالثة قد نحتاج إلى قواعد لمعرفة مواقع زيادة باقي الحروف، أما حروف العلة باعتبارها أصل الزيادة فإنها ذات حرية تجعلها أكثر زيادة من غيرها.

فلو أخذنا الهمزة مثلا في كلمة "أبيض" لوجدنا أن القاعدة التي تحكمها هي وجودها أولا مع ثلاثة حروف أصول[1]

أما كلمة مثل أيدع فرغم وجود الهمزة في هذا الموقع فإن وجود الياء معها ولقوة زيادة الياء فقد احتاج أهل التصريف إلى قاعدة تبين زيادة الهمزة أولا كما فعل ابن جني فحكم على الهمزة بالزيادة ارتباطا بقياس موقعها ثم بأدلة الزيادة التي هي الاشتقاق فلا يكفي بالحكم على زيادة الهمزة بالموقع فقط مع وجود الياء من بين ثلاثة أحرف أصلية لأنه يجوز أن تكون الياء هي الزائدة لقوة زيادتها مع ثلاثة أحرف[2]، أما في غير هذا الموقع مثل شمأل فإن السماع هو المتحكم في زيادتها[3] ولا تتجاوز هذه القاعدة فلا يجوز أن تعتبر زائدة مع أربعة حروف لأن الأصل كما يقول الصرفيون أن بنات الأربعة لا تكون فيها الهمزة زائدة[4] بل إن ابن جني يصرح أن غير حروف العلة لا يقع في مرتبة حروف العلة يقول: "اعلم أن النون والتاء لم تكثر زيادتهما في الكلام كثرة زيادة الياء والواو والهمزة" قال هذا الكلام وهو يقرر في عنوان أن "النون والتاء في أول الكلمة لا تعدان زائدتين إلا بثبت"[5]

لا أريد أن أعرض لمبحث الزيادة في كتب الصرف ويكفي أن أضع القواعد العامة لها.

هناك منهجان في دراسة الزيادة في باب الصرف اعتمدهما الصرفيون:

الأول الفصل بين الزيادة في باب الأفعال عن الأسماء باعتبار الأفعال أصلا لهذه الزيادة وفي هذه الحال تذكر أوزان الأفعال بتفصيل ثم يذكر زيادة الحروف في باب الأسماء وهذا منهج يفصل بين الأفعال والأسماء.

الثاني يعتمد منهجا واحدا مبنيا على موقع زيادة كل حرف وهذا يعتمد على زيادة الحروف حسب الأصل والفرع في هذه الزيادة وهو منهج اختاره ابن جني، وهو منهج سيبويه في الحديث الزيادة. ويبدو أن الحديث عن زيادة الحرف والحديث عن موقعه من حيث الزيادة يجعل باب الزيادة لفظيا دون التفات إلى الدلالة الصرفية. وهذا منهج يناسب مرحلة التأسيس التي ركزت على الضبط القالبي واعتماده أسلوبا في

---

1 _ المنصف ج1ص 101

2_ نفسه ج1ص100

3 نفسه ج1ص105

4 _ شرح الملوكي لابن يعيش ص 141

5 _ المنصف ج 1 ص 102

بناء القواعد لكن الاهتمام بالحدود في المراحل المتأخرة خاصة في القرن الخامس وما بعده جعل ربط الزيادة بدلالتها منهجا معتمدا إلى جانب المنهج الأول، ولذلك فالنحاة الصرفيون أمثال الزمخشري وابن يعيش وابن عصفور وأبي حيان وابن الحاجب سينظرون إلى الدلالة الصرفية في الأفعال ثم يضعون الدلالة الصرفية لكل وزن.

ابن جني اعتمد منهج سيبويه ونظر إلى زيادة كل حرف وأثناء حديثة عن الزيادة كان يفصل بين الزيادة في الأفعال والزيادة في الأسماء لكن بعض الإشارات الواردة في باب الزيادة تبين أن الصرفي كان على وعي بهذا الفصل فحين يتحدث ابن يعيش عن الميم يقول: "ولا تزاد في الأفعال"[1] مع العلم أن ابن جني كان من الأوائل الذي نظروا في وزن: "تمفعل" حين ناقش معد التي اعتبرها المازني أصلية لأن العرب تقول تمعددوا بناء على الشاهد[2]:

ربيته حتى إذا تمعددا كان جزائي بالعصا أن أجلدا

قال أبو الفتح اعلم أنه إنما كان معد من معنى تمعدد، لأن تمعدد تكلم بكلام معد أي كبر وخطب، هكذا كان أبو علي يقول، ومنه قول عمر رضي الله عنه، "اخشوشنوا وتمعددوا"...فإن كانت الميم من تمعدد فاء فهي في معدّ فاء. ولا ننظر إلى "تمسكن وتمدرع" فتقول أحمل "تمعدد" على أنه تمفعل بمنزلة تمدرع وأجعل مَعَدَاً مفعلا لأن تمدرع قليلة والجيدة "تدرّع"، و"تسكن""[3]

الزيادة في الأفعال

باب الزيادة في الأفعال له قواعد تحدد الأوزان أولا ثم يتحدث بعض الصرفيين عن معانيها لأنها ولدت أوزانا مزيدة محصورة ذات دلالة صرفية عامة، وقد ذكرها ابن جني في كتبه، وذكر قواعدها وأصولها دون أن يفصلها عن الأسماء. لكن الناظر في البناء الصرفي العربي يلحظ أن قواعد الفعل في الزيادة هي الأصل أولا ثم إن الاسم تابع لها. فأثناء حديث ابن جني عن موقع كل حرف من الزيادة يذكر أن طبيعة الزيادة في الفعل هي غير الزيادة في الأسماء، لأن الزيادة في الأفعال أصل بينما هي في الاسم فرع، ويكفي أن يبدأ ابن جني حديثه عن الزيادة في كتابه المنصف في شرح التصريف بوضع عنوان يقول: "الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال"[4] ويفصل في هذا العنوان قواعد أذكر بعضها ليتبين أن الزيادة في الصرفية مبنية على أصول عامة يقول: "ويدل على أن الزوائد بابها الأفعال، أن أبا عثمان ذهب إلى أن الألف والنون الزائدتين في آخر فعلان بابها أن تكون في آخر غضبان وعطشان ونحوهما من الصفات التي تشبههما قال لأن غضبان صفة

---

1 _ شرح الملوكي ص 150

2 _ المنصف ج1 ص 129

3 _ المنصف ج1 ص 129 _ 130. شرح الملوكي في التصريف ص 254.

4 _ المنصف ج 1 ص 29

والصفة قريبة من الفعل والزيادة بالفعل وما شابهه أحق، ومن ذلك أيضا أنك لا تجد اسما اجتمع في أوله زيادتان إلا أن يكون جاريا على الفعل نحو منطلق ومستخرج فلولا أنهما جاريان على الفعل الذي هو أحق بالزيادة لما جاز وقوع زائدين في أولهما، وكذلك ما أشبههما من أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والأمكنة"... فقد علمت أن الفعل في الزوائد أقعد، وقد حمل هذا قوما على أن قالوا: إن انْقَحْلا في معنى قَحَلَ وليس من لفظه، وأنه لا زيادة في أوله، كذا حكى أبو علي عن بعضهم، فاحتملت الزوائد في الأسماء الخماسية لقوة الأسماء، ولأن الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تمكنها وكثرتها في الأفعال، فكأن الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا يعبأ بها"[1] هذا نص يحمل أكثر أصول الزيادة في باب الأفعال وهو من الناحية التجريدية يؤصل لنموذج صرفي في باب الزيادة يحتاج إلى تتبع عند ابن جني لأنه سيحضر بدلالاته التقعيدية في كل مباحث الزيادة، ولذلك حصرت كل أوزانه المزيدة كما حصرت دلالتها التصريفية وأصبح أصل كل تطور للغة فالأوزان: أفعل، وفعّل، وفاعل، وانفعل، وافتعل، وتفعّل، وتفاعل، وافعلّ، واستفعل، وافعوعل، وافعوّل وافعالّ، وفعلل، وتفعلل، وافعنلل، وافعلل.

هذه الأوزان أصول أبنية الفعل في العربية وقد تحدث بعض الصرفيين عن الملحقات بهذه الأوزان[2] ولذلك عد الصرفيون الفعل قياسا صرفيا لما عداه من الأصول والقواعد وسيظهر ذلك جليا في قواعد التغيير المعنونة عندهم ب"الإعلال".

أصول وقواعد التغيير في الصرف

باب التغييرات التي تلحق بنية الكلمة من أهم المباحث الصرفية التي اعتنى بها الصرف العربي وقد كان لابن جني نظر مهم يستحق البحث والدراسة؛ فابن جني من اللغويين الذين خصوا الحروف بكتب ومباحث في كتب أخرى لأن لخصائص الحرف دَخْلٌ في بناء الكلمة ولذلك نجده وسع من الحديث عن بعض الحروف ودقق في صفاتها وخصائصها، ففي كتابه "سر صناعة الإعراب" مثلا يضع مدخلا مهما لحروف العلة، فالحركات الإعرابية منها، وهي المسؤولة عن كل تغيير يلحق الكلمة، ولما تبين أنها تتحكم في قواعد الزيادة، كما سبق، يبقى الحديث عن علاقتها بقواعد تغيير الكلمة، وقبل ذلك أود أن أشير إلى ظواهر هي من باب العمل على ما سماه ابن جني نفسه بتغيير "عن استخفاف"[3]، وهو يقصد أنه ليس من باب التغيير الصناعي الذي تقتضيه الأصول والقواعد، لكنه تغيير يزيد في باب الخفة حسنا وجمالا، وعادة ما يراد به ما سيدرسه الصرفيون واللغويون في باب "الإبدال"، الذي وسع فيه بعضهم من أمثال أبي الطيب اللغوي[4]،

---

[1]- المنصف ج 1ص 30

2 _ ينظر الممتع في التصريف ج 1 ص 167

[3] _ التصريف الملوكي ص 33 شرح الملوكي لابن يعيش ص 333.

[4] _ كتاب الإبدال عبد الواحد أبي الطيب بن علي اللغوي الحلبي تحقيق عز الدين التنوخي دمشق 1480 هـ 1961م.

والزجاجي[1]، هذا النوع جعل الصرفيين يميزون بين الإعلال والإبدال خلاف اللغويين الذي قد يجمعون بين المبحثين.

ابن جني اهتم بالموضوع بشكل يجعل الدارس يلحظ أن التغيير في حروف العلة هو غير التغيير في باقي الحروف، فبعد أن اعتبرها أصل كل زيادة، سيجعل التغيير الذي يلحق الكلمة بسببها قياسيا[2].

لقد خص ابن جني حروف العلة في علاقتها ببنية الكلمة بتقعيد نظر فيه إلى أمرين:

- ورودها في بنية الكلمة والفعل خاصة.

- أصول وقواعد الإعلال (التغيير) الذي يصيب بنية الكلمة بسببها.

حروف العلة وبنية الكلمة

لا بد من التذكير إلى أن الصرف العربي قائم على قضية موقع كل حرف من الميزان الصرفي "فعل"، وهو تصور جعل لكل حرف قواعده في بناء الكلمة، ولا شك أن ورود حرف من حروف العلة الثلاثة في أي موقع سيغير من بنية الكلمة، ويجعلها على غير صورة أصل الاستعمال، لذلك نجد ابن جني يهتم بهذه الحروف في حال وقوعها فاءات[3]، وفي حال وقوعها عينات[4]، وفي حال وقوعها لامات[5]، وهذا الحديث يحدد بنية كل فعل فمثلا ما كانت فاؤه واوا يكون من باب:

فعَل يفعِل وعد يوعِد وضع يوضِع = يعد ويضع

تغيير يقع بحذف فاء الفعل وهي الواو لورودها بين ياء وكسرة في أصل البنية:

يوعِدُ يَعِدُ

يوْضِعُ الأصل يَوَضَعُ اللام حرف حلقي ففتح يَضَعُ

هذا الوزن ستتولد عنه قواعد تغيرية مهمة سينظر فيها الصرفي ويؤصل لكل تغيير، ففي وقوع العين من هذه الحروف يتحدث ابن جني عن معنى أصل الوزن ويميز بين مفهوم الأصل والاستعمال، يقول ابن جني في عنوان"معنى قولهم الأصل في قام وباع قوم وبيع : "وينبغي أن يعلم أنه ليس معنى قولنا إنه كان الأصل

---

[1] _ كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائرلأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي تحقيق عز الدين التنوخي دمشق 1481هـ 1962م.

[2] _ الملوكي في التصريف شرح الملوكي لابن يعيش ص 333.

3_ المنصف شرح التصريف ج1 ص 211.

4 _ نفسه ج 1ص 233.

5 _ نفسه

في قام وباع قوَم وبيَع، وفي أخاف وأقام أخوَف وأقوَم، وفي استعان واستقام استعوَن واستقوَم، أننا نريد به أنهم كانوا نطقوا مدة من الزمان بقوَم وبيَع ونحوهما مما هو مغير ، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد، وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل :" قوَم وبيَع واستقوَم واستعوَن"[1]

والذي أوجب هذا القياس هو الاستعمال نفسه فقول العرب على السماع استروَح واستنوَق واستتيَس دل على هذا القياس[2]، وهنا لا بد من التذكير بما أصل له ابن جني ومارسه أهل أصول النحو وجعلوه من أعلى مراتب الاستدلال، وهو ما أرادته العرب في كلامها كما سبق.

أصول عامة تحكم عملية التغيير الصرفي عند ابن جني:

يبقى الأصل العام الذي سبق ذكره، وهو أن الفعل أصل كل تصريف متحكما في عملية التقعيد، مما ينبثق عنه، أنه أصل الزيادة، وأنه أصل الإعلال (التغيير)، وأن الاسم يرجع إليه في كل ما يلحقه من تغيير، وأود في هذه الفقرة أن أذكر ما تفرع عن هذه القواعد العامة من أصول منها:

_ الألف أصل الإعلال_ (أخف حروف العلة الألف ثم الياء ثم الواو).

_ إعلال الماضي لإعلال المضارع.

_ إعلال المضارع لإعلال الماضي.

_ الأسماء الجارية على الأفعال تعل لإعلال أفعالها.

_ لا يجتمع إعلالان على كلمة واحدة.

1_ الألف أصل الإعلال:

يقول ابن جني: " إنما جرت الواو والياء لمّا سكن ما قبلهما مجرى الصحيح لأن أصل الاعتلال فيهما إنما هو لشبهها بالألف، وإنما يكونان كذلك إذا سكنتا وكان قبل الياء كسرة وقبل الواو ضمة، فإذا سكنَ ما قبلهما خرجتا عن شبه الألف، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا"[3]

هذا أصل متحكم في باب الإعلال، وعليه تبنى القواعد وتنظم جل أبوابه ومنها التراتبية في القلب، ومنها أنه لا يكون الألف حرفا صحيحا أبدا بل يكون دائما معتلا، وإنما يبقى أن يكون إما زائدا ،كتاب، وإما

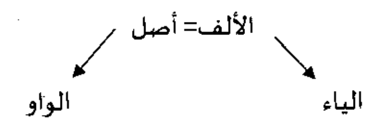
---

1 _ المنصف شرح التصريف ج1 ص 190

2_ نفسه ج1 ص 190

3 _ نفسه ج 2 ص122.

منقلبا عن واو أو ياء مما يوجب قلب جميع حروف العلة ألفا قال وباع، ومنها أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة، ولذلك اعتبرت أخف الحركات وأخف حروف العلة ولا تصح.



هذه الأصول الفرعية عن الأصلين العامين التصرف والثقل في الفعل، أوجب أن أي تغيير قياسي يصيب الكلمة راجع إلى الفعل ثم إن التغيير الذي يصيب الكلمة يكون بـــــ:

بالحذف

والنقل

والقلب

ومنهم من يضيف التسكين وهو ذو وجهين تسكين حاصل بعد النقل، وتسكين إعرابي يكون في آخر الكلمة مثل يدعو ويرمي والنادي.

وتكون هذه الأنواع من الإعلال للخفة وهي مطلب كل تقعيد لأن الفعل يتسم بالثقل، ولما كان الثقل يخالف الخفة والعرب في كلامها، كما سبق تتوخى الخفة في كل شيء، أصبح هذا الثقيل الفعل لتصرفه محل كل تغيير.

الفعل الثقل التصرف التغيير

فكل ثقيل يرجع إلى الفعل وكل خفيف يرجع إلى الاسم، وبهذا أصبح الفعل لثقله محل كل تغيير، ولما كانت حروف العلة أخف الحروف وهي ثلاثة، ومنها يتوخى الخفة، فإنها رتبت ترتيبا داخليا نتج عنه أن أخفها لا يصح، وأن أثقلها يقلب إلى أخفها، ومادامت الياء تلي الألف في الخفة فإن الواو تقلب كثيرا واوا، وأما الواو تقلب ياء فقليل، ولعلة ترجع إلى بنية الكلمة لا إلى خفة الواو.

وقد درس ابن جني مظاهر هذا الإعلال وفصل في قواعده مبينا ما يطرد فيه القلب وما لا يطرد بناء على ما خرج عن الأصول والقواعد، فحين بين أن والياء والواو إذا انفتحا وتحرك ما قبلهما تقلبان ألفا جعله أصلا لذوات الياء باع أصلها بيع ولذوات الواو سواء مثل قال قول أو خاف من الخوف، هذا النوع من الإعلال عممه ابن جني على الأفعال والأسماء فقال: " الاسم والفعل في هذا سواء لأن أصل باب ودار بَوَبٌ

ودَوَرٌ كما أن أصل قال قَوَلَ وقام قَوَمَ، فكل واحد منهما كصاحبه في أن قلبت عينه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها"[1]

وما خرج عن الباب فشاذ مثل القود والحوكة فالأصل فيهما القلب وعدمه شذوذ[2].

الحديث عن الإعلال غالبا ما ينحصر أساسا في:

قلب الواو والياء ألفا

قلب الواو والياء والألف همزة

قلب الواو ياء

قلب الياء واوا

هذه الأنواع تبدو منسجمة حين يتم الحديث عن القلب في حروف العلة، فقد تقلب الواو والياء ألفا لخفة الألف وثقل الواو والياء، وتقلب الواو ياء لخفة الياء وثقل الواو، وتقلب الياء واوا لقوة الواو وجلبها لوضع تصريفي يرجع إلى التحريك والبنية، وتصبح البنية أخف من ورود الياء في وزنها.

السؤال الجوهري لماذا ارتبطت الهمزة بهذه الحروف فتصبح عنصرا له وضع تغييري في التصريف، خاصة وأن التغيير الذي تعد الهمزة أحد عناصره، ارتبط بحروف الإعلال وآلت هذه الحروف إلى الهمزة.

ابن جني واحد ممن عادوا إلى الأصول لدراسة الظاهرة فربط بين الهمزة والألف، واعتبر الهمزة في الحقيقة ألفا محققة، وسيرا على النهج الذي سرت عليه في هذه المقالة أورد النص المؤصل يقول ابن جني: " اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة في الحقيقة، وإنما كتبت الهمزة واوا وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف، ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال."[3] ويقول: " وفيه دلالة أخرى، وهي أن كل حرف سميته لفظه بعينه، ألا ترى أنك إذا قلت(جيم) فأول حروف الحرف(جيم) وإذا قلت (دال) فأول حروف الحرف (دال)... وكذلك إذا قلت (ألف) فأول الحروف التي نطقت بها همزة. فهذه دلالة أخرى غريبة على كون صورة الهمزة مع التحقيق ألفا"[4].

فليس بعيدا أن تقلب حروف العلة همزة مادامت الهمزة في أصلها ألفا، ثم إن ابن جني يقدم تأصيلا عاما لقضية قلب حروف العلة همزة، ويعتبر أن هذه الحروف الواو والياء تقلب في الأصل ألفا مادامت هذه الهمزة في أصلها ألفا يقول: "فلما وقعت الياء والواو طرفين بعد ألف زائدة ضعفتا لتطرفهما ووقعهما بعد الألف الزائدة المشبهة لفتحة في زيادتها. فكما قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما ووقوعهما بعد الفتحة في نحو

---

[1]_ المنصف شرح التصريف ج 1ص 332

[2]_ نفسه

3 _ سر صناعة الإعراب ج1 ص41

4 _ نفسه ج 1 ص 42

عصى ورحى، كذلك قلبتا ألفا أيضا لتطرفهما وضعفهما وكون الألف زائدة قبلهما في نحو كساء ورداء، فصار التقدير: قضاا وسِقاا وشفاا وكساا وشقاا وعلاا فلما التقى ساكنان كرهوا حذف أحدهما فيعود الممدود مقصورا، فحركوا الآخرة لالتقائهما، فانقلبت همزة، فصارت قضاء وسقاء وشفاء وكساء وشقاء وعلاء، فالهمزة في الحقيقة إنما هي بدل من الألف والألف التي أبدلت الهمزة عنها بدل من الياء والواو، إلا أن النحويين إنما اعتادوا هنا أن يقولوا إن الهمزة منقلبة من ياء أو واو، ولم يقولوا من الألف لأنهم تجزوزوا في ذلك، ولأن تلك الألف التي انقلبت عنها هي بدل من الياء أو الواو، فلما كانت بدلا منهما جاز أن يقال إن الهمزة منقلبة عنهما، فأما الحقيقة فإن الهمزة بدل من الألف المبدلة عن الياء أو الواو، وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة، وعليه حذاق أصحابنا، فاعرفه"[1]

النص دقيق من حيث النظر ويحتاج إلى قول يفصل الجانب التنظيري عند اللغويين العرب والصرفيين تحديدا ولأهميته أفرد له فقرة.

تبين سابقا أن الألف أخف حروف العلة، وأن الهمزة في أصلها آيلة إلى الألف، وأن الألف لا تقع أصلا في كلام مما جعلها أصل الإعلال، وأن إبدال الواو والياء همزة في أصلها إبدال إلى الألف، يبقى أن هذا الإبدال اللغوي أو الإعلال الصرفي في أصله يرجع إلى الألف، مما يجعل القول في الباب أن الألف هي أصل كل إعلال.

هذا التصور يحيل على نظرة ابن جني لأصول التقعيد خصوصا وأنه يشير إلى أهل النظر الصحيح، من هنا يجوز القول إن المادة الصرفية المعروضة في كتب ابن جني، وهي من أوائل الكتب الصرفية، قد بنت تصورا نظريا قريبا بل مؤسسا لما يشهده البحث اللساني المعاصر، فالإعلال وهو فرع من النموذج التصريفي العربي مبني على تصور الأصل التقعيدي القائل أن كل تغيير يرجع إلى الألف، وأن الزيادة آيلة كما سبق إلى حروف العلة لأنها أصل للحركات، تبقى الزيادة والإعلال، المبحثان الصرفيان، يرجعان إلى هذه الحروف وهذه الحروف ستظهر في الإعراب باعتبارها أصل الحركات والحركات تفصل بين الأوزان والأبنية في العربية، فلا سبيل إلى الحديث عن هذا التقعيد في كليته دون هذه الحروف والحركات.

لا يجتمع إعلالان في الصرف العربي

أصل من أصول التقعيد اعتمده الصرفيون وجعلوه علة لصحة حالات كثيرة من حروف العلة، فرغم أن كل القواعد مثلا تستوجب قلب الواو ألفا في طوى فإنها بقيت دون قلب وهي أثقل حروف العلة، فكان الأصل أن نقول وفق قواعد الإعلال طاي لكن قلب الياء قبلها ألفا طوي طوى منع قلبها أي الواو هنا، وذلك راجع إلى هذا القانون وهو عدم اجتماع إعلالين على كلمة واحدة[2] وسيرا على السابق أورد نصا مؤصلا

---

[1] _ سر صناعة الإعراب ج1 ص 93 - 94

[2] _ شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية بيروت طبعة 1982 ج 3 ص 112

لابن جني يؤسس فيه للظاهرة يقول: "فإن قلت: فقد قالوا:(أوعد يوعد، وأوقد يوقد) وما أشبه ذلك، فهلا قالوا: (وعد يَوْعِد على قياس أوعد يُوْعِد أثقل لأن ياءه مضمومة وياء يَوْعِد مفتوحة فالجواب: أن يُوْعِد أصله يُؤَوْعِد مثل يُؤَكْرِم فلما حذفوا الهمزة لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضا، وبعد لم يُحذف منه شيء غير الواو فجاز ذلك، وهذا الفصل بينهما"[1] فقوله لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء هو المقصود بعدم الجمع بين إعلالين كما شرح ذلك، ابن يعيش حين قال: "فأما قولهم: أورد يورد وأوعد يوعد فثبوت الواو فيهما مع وقوعها بين ياء وكسرة، إنما كان من أجل أنك إذا قلت في المضارع (أُوعد) فأصله أُؤَوْعد بهمزتين. فحذفوا الهمزة الثانية لاجتماع همزتين، وحملوا سائر الباب عليه كما قلنا في أُكْرِمُ الباب واحد، فلم يجمعوا عليه حذف همزته وحذف الواو التي هي الفاء فيتوالى عليه إعلالان وهو إجحاف..."[2]

وهذا الأصل مرادف لقول المعربين لا يجتمع عاملان على معمول واحد، فالتأصيل في العلمين واحد، وهذا التأصيل يوجب القول بوجود تصور نظري مؤسس للقواعد في العلمين التصريف والإعراب، هذا التصور قائم على البعد النسقي المطلوب في النظر اللغوي ومادام الأمر مرتبطا في الموضوع، بالمجال الصرفي فأكتفي بإبراز النسقية في علم الصرف وقواعده.

الفعل أصل الإعلال

هذا أصل بنيت عليه أصول فرعية وقواعد الإعلال، فالفعل كما يقرر الصرفيون أثقل من الاسم[3] وثقله يستوجب إعلاله بحثا عن الخفة، فكان الإعلال فيه صفة أصلية بحكم أن من أهم أهداف الإعلال إحداث وزن مناسب للاستعمال، وقد استطرد ابن جني في ذكر أوزان المعتل وأنها تابعة للصحيح، وفي هذه الفقرة أود أن أذكر بعض قواعد الإعلال التي بسطها ابن جني، ولا بد أن أبين أولا أن ابن جني سعى من خلال نصوص متعددة في "المنصف" خاصة، أن يبين أن الفعل وما يلحقه من تغيير مؤسس على مقاييس عقلية أوجبتها الصناعة وفق إرادة العرب في كلامها، وأما أن الفعل أصل الإعلال فإنه لا يحتاج إلى تعليل لأن مبدأ الثقل أوجبه، لكننا حين نذكر الفعل فإننا لا بد أن نبين أي نوع من الفعل: ابن جني من الصرفيين الذين يعتبرون أن الفعل بحكم كونه فعلا أصل للإعلال، فقد يكون هذا الفعل ماضيا أو مضارعا وقد جعل الماضي أصل إعلال المضارع؛ يقول: "ومعنى قوله: اعتلتا في يفْعَل يحتاج إلى فسر، وذلك أن هذه الأفعال المعتلات أعْيُنا إنما وجب فيها الإعلال في المضارع لأجل اعتلال الماضي، ولولا اعتلال الماضي لم يجب الاعتلال في المضارع. ألا ترى أن أصل (يقول ويبيع) (يَقْوُلُ ويَبْيِعُ)، وأصل (يخاف ويهاب) (يَخْوَفُ ويَهْيَبُ) وأصل (يَطُول يَطْوُل) وهذه الصيغ لا توجب إعلالا، لأن الواو والياء إذا سَكَن ما قبلها جرتا مجرى الصحيح. ولكن لمّا كان أصل الماضي من هذه ونظائرها إنما هو قَوَم وبَيَع وخَوِف وهَيِب وطَوُل اعتلت العينات لتحركهن

[1]_ المنصف شرح التصريف ج 1ص 194

[2] _ شرح الملوكي لابن يعيش ص 338

[3] _ الممتع في التصريف لابن عصفور تحقيق فخر الدين قباوة منشورات دار الأفاق الجديدة ط4 ج 2 ص749.

وانفتاح ما قبلهن، فسلبن ما فيهن من الحركات هربا من جمع المتجانسات، فقلبن ألفات لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن الآن". فلما جاء المضارع أعلوه إتباعا للماضي لئلا يكون أحدهما صحيحا والآخر معتلا"[1]؛ هذا التقعيد من ابن جني يحيل على المبدإ العام وهو أن الشيء يأخذ حكم غيره ليتحد الحكم، واتحاد الحكم في الأفعال عند ابن جني لا يقف عند الفعل المضارع لاعتلال الفعل الماضي بل قد يقع العكس فيعل الماضي لاعتلال المضارع؛ يقول ابن جني: "كرهوا أن يقولوا (أغزوت) فلا يقلبوا الواو إلى الياء وهم يقولون يُغْزِي فيقلبونها ياء للكسرة قبلها، فأرادوا المماثلة، وأن يكون اللفظ واحدا، فأعلوا الماضي لإعلال المضارع، كما أعلوا المضارع نحو يقول يبيع لإعلال الماضي:"[2] ثم يعلل ابن جني لهذا النوع من الاستدلال فيقول: "فهذا يدلك على تقارب هذه الأمثلة وتناسبها. فإذا كانوا أعلوا اسم الفاعل لاعتلال الفعل. فإعلال الماضي للمضارع، والمضارع للماضي أجدر"[3]. هذا النوع من الاستدلال يبين أن التعليل عندهم يأخذ شكلا دائريا وليس خطيا بمعنى ما كان أصلا يصبح فرعا وما كان فرعا يصبح أصلا، وهذا شائع في الدرس العربي القديم فقد جمع بين علة الإعراب في الفعل وعلة المنع من الصرف في الاسم، بناء على هذا النوع من الاستدلال، ولذلك فإننا أمام تقعيد ينظر إلى الأصول ثم يبني الفروع بشكل لا يخرج عن الاستعمال عند العرب.

_ الأسماء الجارية على الأفعال تعل لإعلال أفعالها

من أهم ما يبين نظامية البناء الصرفي هو ذلك الربط بين الفعل والاسم في التصريف، كما ربط بين الفعل والاسم في الإعراب، والصرف العربي هنا ينطلق دائما من الأصل العام وهو أن الفعل أصل كل إعلال، فبعد ما سبق من قواعد الإعلال في الفعل وكيف تم بناؤها يأتي دور الاسم ذو صفة الخفة والارتجال، ليدرسه الصرفي بناء على تصوره للعلاقة بينه وبين الفعل، وأود بداية أن أقول: إن التصريف العربي في خانة الاسم يميز بين نوعين من الأسماء وهي الاسم والصفة، والفاصل بينهما هو ما يعرف بالجمود والاشتقاق أو الجريان على الفعل وعدم الجريان، فالأسماء القياسية هي ما تجري على الفعل والمقصود ما يؤخذ من الفعل عن طريق الاشتقاق الصغير، وهذا النوع من الأسماء يدرس في كتب الصرف باسم الصفات أو المشتقات، وغالبا ما يستعمل الصرفي كلمة صفة، وحين يدرس قواعد الإعلال يختار كلمة جريان، لأن ما يجري على الفعل سيجرى على الاسم إذن فالمقصود بالأسماء الجارية على الفعل التي تشتق من الفعل فتأخذ أحكامه التصريفية وأهمها الإعلال، وجريا على نهج أخذ الفرع لحكم الأصل سيبني الصرفي العلاقة بين إعلال الفعل والأسماء التي تجري مجراه.

ابن جني من الصرفيين المؤصلين للباب يقول: "اعلم أن جميع الأسماء الجارية على الأفعال المعتلة العينات يجب إعلالها، بتسكين الواو والياء منها، ونقل حركتها إلى ما قبلها لا فصل بين الأسماء في هذا

[1] _ المنصف شرح التصريف ج 1 ص247

[2] _ المنصف شرح التصريف ج 1 ص247.

[3] _ نفسه ج2 ص 166

والأفعال. وأسماء الفاعلين في هذا والمفعولين والظروف والمصادر سواء، لأنها كلها جارية على الأفعال فيجب إعلالها لاعتلال أفعالها، فاسم الفاعل (مخيف ومبين) فقد جريا مجرى يخيف ويبين والظروف، قولك: "هذا مقام شأز إذا أخذته من أقام فجرى مقام مجرى يقام ..... وكذلك المصادر، لأنه إذا كان هذا الاعتلال سائغا في الظرف فالمصدر أحق به، وذلك قولك: (عجبت من مقامك على زيد، وقمت مقاما كما تقول (قمت قياما)"[1]

إن ربط هذه الأسماء بالفعل جعلها تعل لإعلاله وتصح لصحته، وهذا من قواعد التأصيل في الصرف، فالاسم من خصائصه في التراث اللغوي العربي أنه أول، وأنه خفيف، وأنه أسبق في الوجود، وأنه مسموع في غالبه، وهذا ما جعل الصرفيين يضبطون أبنيته ولا يربطونه بقياس في الاستعمال إلا على المسموع من كلام العرب، لكن الفعل لثقله وأنه مشتق من المصدر، وأن أوزانه محدودة، وأنه متصرف في الأزمنة، ومع الضمائر جعل الصرفيين يضبطون أوزانه وقواعده بالزيادة والتغيير: فأصبح مقياس كل زيادة كما سبق، ومعيار كل تغيير كما تبين، ولذلك حين نكون أمام أسماء جارية عليه، فإن هذه الأسماء يلحقها ما يلحق الفعل من تغيير ، فقال المعتلة يعل اسم فاعلها قائل ومقول ....

ما قيس على كلام العرب:

عنوان فتح بابه المازني ووسع في التأصيل له ابن جني والأمر يعود إلى لغويي القرن الثاني وبداية الثالث، ونحاته الخليل بن أحمد وسيبويه من جهة وأبو الحسن الأخفش سعيد ابن مسعدة، وقد اجمعوا على ضرورة القياس على كلام العرب، واختلفوا في كيفية هذا القياس وهل هو قياس عام على رأي الأخفش، أو قياس يقوم على أمثلة كلام العرب دون غيرها على رأي الخليل وسيبويه، ابن جني شارح كتاب التصريف فصل في الموضوع، ووضع على أساسه عناوين متعددة في المنصف، بل ميز بين القياس على الصحيح وبين القياس على المعتل. والقاعدة العامة التي تحكم هذا القياس نحوية وهي رفع الفاعل وهي أن قولك قام زيدٌ برفع الفاعل يمكن أن تبني عليها جملا متعددة ظرف بشرٌ وكرم خالد وإن لم تنطق بذلك العرب[2] هذا الأصل العام سيعممه ابن جني وخاصة على مثال جَعْفَر المثال الرباعي المجرد نطقت به العرب ويبنى على مثاله فقط، رافضا البناء على مثال جَعْفِر وجَعُفُر لأن العرب لم تنطقه وهذا رأي سيبويه والخليل، خلافا للأخفش الذي يرى البناء على أي مثال وقد أطال ابن جني في الاستدلال على هذا القياس، موردا أراء شيخه أبي علي الفارسي يقول في نص جامع: "قال والقياس ألا يجوز إلا أن تبني على أمثلة العرب، لأن في بنائك إياه إدخالا في كلام العرب، والدليل على ذلك أنك تقول الخشكنانُ، فترفعه وإن كان أعجميا، لأن كل فاعل عربي مرفوع، فإنما نقيس على ما جاء وصح....ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثال جَعْفِر بكسر الفاء ولا مثلُ وجَعْفُر

---

[1] _ المنصف شرح التصريف ج 1 ص 270

2 _ الخصائص ج 1 ص 357 والمنصف شرح التصريف ج 1 ص 180

بضمها..."[1]، وقد أورد رد رأي أبي علي على الأخفش الذي عمم القياس على الأمثلة التي جاءت عن العرب والتي لم تأت[2]، وبالمناسبة فإن ابن جني أطال في ذكر أمثلة البناء على الصحيح وعلى المعتل في أبواب متعددة من المنصف، حيث تحدث طويلا عن بناء افعوعل من الصحيح والمعتل، وأطال في المعتل لأن المازني كان يرى أن افعوعل لا يكون القياس عليه إلا من الصحيح، يقول في باب: "هذا باب ما قيس من المعتل ولم يجيء مثاله إلا من الصحيح: "يقول لك (يقصد المازني) إنما نقيص ما لم يأت على ما أتى من كلام العرب والغرض في صناعة الإعراب والتصريف: إنما هو أن يقاس ما لم يجيء على ما جاء. فقد وجب هذا أن يتبع ما عملوه، ولا يعدل عنه لأنه هو المعنى المقصود والسبب الذي وضع له هذا العلم واخترع"[3].

إن ابن جني في توجهه اللغوي العام كان مقعدا بشكل يتسم بالاهتمام بالكليات والبحث لها عن تعميم في العربية، ومهتم كذلك بالنظر إلى أن التقعيد لا بد أن يمزج بين وصف الكفاية اللغوية المنتجة، وقد ظهر ذلك جليا في توجهه المعجمي والصرفي، فالقياس على أمثلة العرب عند ابن جني غرض من أغراض الصرف، وكأنه يجعل من هذا القياس ومن النسج على منوال العرب والملحق من باب التوليد اللغوي الذي يؤدي إلى تطور اللغة فقد أصل لثلاثة أصول كبرى تؤدي الغرض:

_ الإلحاق.

_ حصر الأبنية والأوزان للنسج على منوالها.

_ القياس على أمثلة العرب الصحيحة.

والقواعد في عمومها باعتبارها مستنبطة من كلام العرب تجمع في المنهج الاستنباطي بين الوصف والتوليد.

فالإلحاق الذي دبج به كتابه المنصف يكون من إغراضه إلحاق بناء ببناء[4] وإلحاق بناء غير معروف ببناء مستعمل إغناء للغة هذا ما عبر عنه ابن جني صراحة وهو يتحدث عن قضيه الزيادة للمد يقول: بعد أن أورد شواهد العرب:

أقيموا بني النعمان عني صدوركم وإلا تقيموا صاغرين الرؤوسا

وقول قطري بن فجاءة

لعمرك إني في الحياة لزاهد وفي العيش ما لم ألق أم حكيم

1- المنصف شرح التصريف ج1ص 180 - 181

2_ نفسه ج1ص 180 - 181

3_ نفسه ج 2 ص 242

4_ نفسه ج1ص 13

وقول آخر:

جــزوني بــما ربـيتهــم وحمـلـتهـم   كـذلك ما إن الـخطوب دوال

بعد ذكر هذه الشواهد يقول: "فلهذا ونحوه ما زيدت هذه المدات وللحاجة إلى الاتساع في كلامهم لأنهم قد يعبرون عن المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة، وهذا يضطر إلى الاتساع فمن هنا احتيج إلى الزوائد المكثرة للكلام"[1]

وبهذا يكتمل البناء اللغوي عند ابن جني وهو بناء قائم على وصف لكلام العرب واستنباط للكليات والقواعد المولدة عن هذه الكليات، ثم ترتيب لعملية الإنتاج اللغوي لتطوير اللغة والاتساع في الكلام بذكر شروط التوليد اللغوي الجدي،د كل هذا وفق ما أرادته العرب في كلامها.

وبالنظر إلى ما سبق عرضه وتفصيله يجوز الحديث عن نموذج تصريفي قائم على أصول وهي الكليات التي تؤسس للبناء، وتلخص في الوزن(الفاء والعين واللام) والحركات التي هي من جنس حروف العلة وهي تحقق لهذه لحروف الميزان البنية التوليدية للكلمة، وعلى أساس هذه البينة المجردة سيقع ما يمكن اعتباره تحويلات، وتجمع في أصلين اثنين تبنى عليه كل القواعد وهما الزيادة والتغيير. والزيادة في أصولها لا تكون إلا من حروف العلة وما يشبهها من حروف، وتقع وفق قانون الموقع بحيث أن الزيادة التي هي حروف عشرة تعرف بالموقع الذي تقع فيه بعد تحقيق البنية المجردة، ثم يقع على هذه البنية الأصلية أو الزائدة تغيير حروف بالإعلال، يرجع مرة أخرى إلى حروف العلة التي هي أساس كل تغيير.

فالنموذج هو فعل(حروف الميزان الأصلية) + تحريك بالإعراب.
ثم فعل (حروف الميزان الأصلية محركة) + زيادة = البنية الاستعمالية.
البنية الاستعمالية+ تغيير بحروف العلة =المحققة في الاستعمال.

1 _ المنصف شرح التصريف ج1ص 14 - 15

عَنْعَنَةُ ابنِ مَنْظُورٍ ومَرْكَزِيَّةُ ابنِ جِنِّي في بِنْيَةِ اللفظِ العَرَبِي، " إِحْصَاءٌ وَتَحْلِيل "

د. علي نجار محمد حسن، كلية الآداب . جامعة جازان . المملكة العربية السعودية

مقدّمة

الحمد لله وحده، صَرف قلوبنا إلى حُبِّ لغة كتابه، والصلاةُ والسلام الأتمَّانِ الأكملانِ على مصدر الأنوار، ومَجْمَعِ الأسرار، رسولِ مُقَلِّبِ القلوبِ والأبصار، حَسَنِ الأفعال، وكاملِ الأسماء والصفات؛ محمدٍ . صلى الله عليه وسلم . وبعد ...

فمما لا يخطئه القارئُ للتراث اللغوي العربي . أن هناك أفذاذا من علماء السَّلَفِ مثَّلوا محطاتٍ لا يمكن تجاوزها بحالٍ؛ مثل الخليل وتلميذه سيبويه، وابني مالك وهشام، وغيرهم . رحمهم الله جميعا !

ومن أولئك الأفذاذ عبقريُّ العربية العلامة أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)؛ ولا غَرْوَ! فهو وسام بارز على صدرِ الفكر اللغوي العربي بمستوياته جميعها، وله " أثر محمود عند جمهور العلماء والأدباء والباحثين والمشتغلين باللغة العربية وفقهها، والمعنيين بأصول اللغات وعقد الصلات فيما بينها، بل إنه فتح آفاقا جديدة للبحث، وأنشأ فصولا طريفة تداولها الباحثون بالتمحيص والتوليد والدرس، ووقف الناسُ منه على عالم منقطع القرين".

ولهذا الأثر المحمود صار ابن جني ذا مركزية لغوية يرجع إليها كل من جاء بعده إلى يوم الناس هذا؛ فهو يعد بحق فيلسوفَ العربية وباقرَها. وقد بدا فضله وعلمه في كتبه التي توفر عليها وأحسن عرضها، ونقل عنها لاحقوه نقولا لا يمكن حصرها.

وهذه الورقة العلمية تعرض شيئا من مركزية ابن جني في الدرس اللغوي العربي لا سيما في بنية الألفاظ العربية، من خلال المعجمي الأشهر ابن منظور صاحب لسان العرب؛ إذ إنه رجع في لسانه إلى كثير ممن سبقوه، ولكن من يقرأ اللسان يجد فيه ظاهرة يَرِدُ في سياقها حديثٌ متكرر عن ابن جني؛ إذ يذكر ابنُ منظورٍ الحديثَ عن اللفظة، ثم يفردها ببنيةٍ جديدة، ويُذَيِّلُها قائلا:" عن ابن جني ".

وقد ورد هذا التذييل في اللسان في ثمانية وسبعين موضعا حسب الحصر الإلكتروني، ثم حصرت ثلاثة أخرى نسبها ابنُ منظور إلى ابن جني بقوله:" عنه"؛ فتم الحصرُ واحدا وثمانين موضعا؛ منها خمسة وثلاثون خَصَّت المعاني الدَّلالية، وستةٌ وأربعون خصت البنية . هي موضوع البحث . فوجدتُ في ذلك مركزية ظاهرة لابن جني انفرد فيها بإضافة بنًى جديدة إلى الألفاظ العربية، وهذه البنَى تفتح الباب على مصراعيه للشعراء والأدباء واللُّسْنِ في اختيار ما يناسب مقامات أحاديثهم وكتاباتهم بشتى صنوفها؛ لذا قمت بتحليل مواضع البنية من الناحية الصرفية، ومن جهة ثبوت مركزية ابن جني فيها وعدم ثبوتها بالأدلة والبراهين التي أُتيحت للبحث.

وقد جعلته تحت عنوان: عَنْعَنَةُ ابنِ مَنْظُورٍ ومَرْكَزِيَّةُ ابنِ جِنِّي في بِنْيَةِ اللفظِ العَرَبِي " إِحْصَاءٌ وَتَحْلِيل "، وبَنَيْتُه على المنهج الوصفي القائمِ على الإحصاء والتحليل، في ضوء خطة عمادها جمع النظير إلى النظير من تلك الألفاظ التي أفردَ بها صاحبُ اللسان أبا الفتح، وقد نتج عن ذلك بعد المقدمة خمسة مباحث:

المبحث الأول . عنعنة ابن منظور ومركزية ابن جني في بنية المصادر.

المبحث الثاني ـ عنعنة ابن منظور ومركزية ابن جني في بنية الأسماء والصفات.

وفيه مطلبان:

الأول ـ عنعنة ابن منظور ومركزية ابن جني في بنية الأسماء.
الثاني ـ عنعنة ابن منظور ومركزية ابن جني في بنية الصفات.
المبحث الثالث ـ عنعنة ابن منظور ومركزية ابن جني في بنية الجموع.
المبحث الرابع ـ عنعنة ابن منظور ومركزية ابن جني في بنية اللفظ إبدالا وقلبا.
المبحث الخامس ـ عنعنة ابن منظور ومركزية ابن جني في بنية الأفعال.

ثم جاءت خاتمة جمعت خلاصة النتائج التي نَضِحَت عن هذه البحث، وأخيرا ثَبَتُ المصادر والمراجع.

وعلى الله قَصْدُ السَّبيل!

المبحث الأول ـ عنعنة ابن منظور ومركزية ابن جني في بنية المصادر

المصادر جمع: مصدر، وقد عرَّفه ابنُ مالك ـ رحمه الله ـ بقوله:" المصدر اسم دالٌ بالأصالة على معنى قائمٍ بفاعل، أو صادر عنه حقيقةً أو مجازا، أو واقعٍ على مفعول، وقد يسمى فعلا وحَدَثًا وحَدَثانًا، وهو أصل الفعل لا فرعه خلافا للكوفيين"[1].

وقد حكى ابن منظور في اللسان سِتَّ عنعنات عن ابن جني، توحي بإضافة صور بنيوية جديدة إلى مصادر معروفة البنَى: وذلك الآتي:

الأول ـ وَدًّا:

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" وتوَدَّدَ إِليه: تَحَبَّبَ. وتوَدَّده: اجْتَلَبَ وِدَّه؛ عَنِ ابْنِ الأَعرابي ... وَفُلَانٌ وُدُّكَ ووِدُّكَ وَوَدُّكَ، بِالْفَتْحِ، الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنِّي"[2].

والود هنا مصدر بمعنى المشتق؛ إذ المعنى:" الوَديد؛ مثل: الحِبّ وَهُوَ الحبيب"[3].

ويفهم من نص ابن منظور أن ما كان مشهورا في واو (الود) هو الضم والكسر، ثم أضاف إليهما أبو الفتحِ الفتحَ؛ وعليه أصبحت الكلمة من المثلثات.

---

[1] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: المؤلف: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ): المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر: سنة النشر 1387هـ - 1967م: ص 87.

[2] لسان العرب: المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ): دار صادر ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة 1414هـ: 3/ 455.

[3] الفروق اللغوية: المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو 395هـ): حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم: الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر: ص 122.

وقد ذكر صاحب (شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكُلُوم) أن "الوَدّ ـ بالفتح ـ لغة في الوُدّ"[1].

والحق أنه مسبوق في ذلك بالفارابي في معجمه (ديوان الأدب) إلا أن المحقق الدكتور/ أحمد مختار عمر قد اعتمد الكسر في الواو؛ فقال:" الوِدُّ: لغة في: الوُدّ"[2].

واعتماد الكسر منه ـ رحمه الله ـ يمنح بحثَنا فائدتين:

الأولى ـ التأكيد على أن فتح الواو ليس مشهورا؛ لذا لم يتعرض له.

الثانية ـ التوقُّف عند هذا الشكل (الكسر)، والذَّهاب إلى تخطئته؛ أي: الشَّكْل، وأن الصواب هو الشَّكْل بالفتح؛ إذ إن الضم والكسر مشهوران في المصدر محل الدراسة، وهما على درجة واحدة في الفصاحة، ولا يُدرَى أيهما لغة في الآخر؛ فلم يبقَ سوى الفتح.

ومن الوجهة الصرفية فإن (وَدًّا) على زِنَةِ (فَعْل)، وهذا مصدر قياسي من الثلاثي المكسور العين المتعدي؛ إذ من المعلوم أن" للماضي الثلاثي ثلاثةَ أوزان: (فَعَل) بفتح العين، ويكون متعدِّيًا: كـ (ضَرَبَه)، ولازمًا: كـ (قَعَد)، و(فَعِل): بكسر العين، ويكون متعديًا أيضًا؛ كـ: فَهِم الدَّرس، ولازمًا؛ كـ (رضِيَ)، و(فَعُل): بضم العين، ولا يكون إلا لازمًا. فأما فَعَل بالفتح، وفَعِل بالكسر المتعدِّيان، فقياس مصدرهما: (فَعْل)"[3].

وبناء على ما مرَّ من تحليل نستنبط خلاصتين:

إحداهما ـ أن فَتْحَ فاءِ هذا المصدر قياس.

الأخرى ـ الظاهر أن حكاية بنية الفتح في المصدر لم تكن معروفة قبل ابن جني؛ لذا لم يتطرق أحدهم للفتح قبله ـ حسب بحثي واطلاعي ـ، وأما لاحقوه فقد اعتمدوا التثليث في الواو؛ وهنا تتجلَّى مركزية ابن جني ـ رحمه الله ـ في بنية هذا المصدر.

---

[1] شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم؛ المؤلف: نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: 573هـ)؛ المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله؛ الناشر: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية) الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م: 11/ 7033.

[2] معجم ديوان الأدب؛ المؤلف: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (المتوفى: 350هـ)؛ تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر؛ مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس؛ طبعة: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة؛ عام النشر 1424هـ - 2003م: 3/ 213.

[3] شذا العرف في فن الصرف؛ المؤلف: أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: 1351هـ)؛ المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله؛ الناشر: مكتبة الرشد الرياض: ص 57.

ومن أقربِ أولئك اللاحقين لابن جني زمنا بل المعاصرين له ـ الهروي (372 ـ 433هـ) الذي قال:" وودِدْتُ الرجلَ: أَوَدُّه بفتح الواو، وُدًّا بضمها، ومودة: إذا (أحببتَه). ووَدِدْتُ أن ذاك كان: إذا (تمنيتَه): أَوَدُّه بفتح الواو أيضا: وُدًّا بضمها. ووَدًّا، ووَدَادة، ووَدَادًا ـ بفتح الواو فيها ـ وهو من المحبة أيضا"[1].

وأما أبعدهم عنه زمنا فهو معجمنا المعاصر المعجم الوسيط الذي شَكَّلَ الواو بالحركات الثلاث[2].

ثانيًا ـ نَشَرًا:

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" وَقَوْلُهُ ـ تَعَالَى ـ "وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ نُشُرًا بَيْنَ يَدَيْ رحمته"[3]. وَقُرِئَ[4]: نُشْرًا ونَشْرًا. والنَّشر: الْحَيَاةُ. وأَنشر اللهُ الريحَ: أَحياها بَعْدَ مَوْتٍ وأَرسلها نَشْرًا ونَشَرًا، فأَما مَنْ قرأَ:" نُشُرًا" فَهُوَ جَمْعُ (نَشُور)؛ مِثْلُ: رَسُولٍ ورسُل. وَمَنْ قرأَ:" نُشْرًا" أَسكن الشينَ؛ اسْتِخفافًا. وَمَنْ قرأَ:" نَشْرًا" فَمَعْنَاهُ: إِحْياءُ بِنَشْر السَّحَابِ الَّذِي فِيهِ الْمَطَرُ الَّذِي هُوَ حَيَاةُ كُلِّ شَيْءٍ. ونَشَرًا شَاذَّةٌ؛ عَنِ ابْنِ جِنِّي، قَالَ: وَقُرِئَ بِهَا"[5].

يلاحظ في النص أن ابن منظور فسر معنى كل قراءة ذكرها ما عدا القراءة محل شاهد الدراسة (نَشَرًا)، وكما ذَكَرَ وخرَّجْتُ هي قراءة شاذة، واللفظة عند ابن جني مصدر، وأعربها حالا على تقدير مضاف، وجعلها من باب المجاز؛ إذ قال:"(نَشَرًا) على حذف المضاف؛ أي: ذواتَ نَشَرٍ: والنَّشَر أن تنتشر الغنم بالليل فترعى؛ فهذا على تشبيه السحاب في انتشاره وعمومه من هاهنا ومن هاهنا بالغنم إذا انتشرت للرعي"[6].

والحق أن اللفظة بالفتحتين مذكورة في المعاجم قبل ابن جني، ولكنه هو الذي نقل القراءة وفَسَّرَها في محتسبه؛ وممن ذكرها قبله الفارابي؛ إذ قال في باب (فَعَلٍ) بفتح الفاء والعين:" ويُقال: رأيتُ القَوْمَ نَشَرًا؛ أي: مُنْتَشِرِين"[7]؛ فقد جعلها حالا، وأَوَّلَ المصدر بالمشتق.

وعليه فإن ابن جني ليس له فضل في مركزية هذه البنية سوى نَقْلِ قراءة مسروق؛ مما جعل للفظة شاهدا فصيحا.

ثالثًا ورابعًا ـ إمْلًا وأَمْلًا:

---

[1] إسفار الفصيح: المؤلف: محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (المتوفى: 433هـ)؛ المحقق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش؛ الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية؛ الطبعة الأولى 1420هـ: 1/ 361.

[2] ينظر: المعجم الوسيط؛ مجمع اللغة العربية بالقاهرة؛ مكتبة الشروق الدولية؛ الطبعة الرابعة 1425هـ ـ 2004م: 2/ 1020.

[3] سورة الأعراف: من الآية 57.

[4] " قَرَأَ عَاصِمٌ بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَضَمِّهَا، وَإِسْكَانِ الشِّينِ ... وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِالنُّونِ وَضَمِّهَا، وَإِسْكَانِ الشِّينِ، وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ بِالنُّونِ وَفَتْحِهَا، وَإِسْكَانِ الشِّينِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنُّونِ وَضَمِّهَا وَضَمِّ الشِّينِ". النشر في القراءات العشر؛ المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833 هـ)؛ المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380هـ)؛ الناشر: المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]: 2/ 269، 270.

وأما القراءة محل الشاهد بفتح النون والشين فهي لمسروق، وهي شاذة. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها؛ المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)؛ الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1420هـ ـ 1999م؛ 255/1.

[5] لسان العرب 5/ 207.

[6] المحتسب 1/ 256.

[7] معجم ديوان الأدب 1/ 213.

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ" أَمَل: الأَمَل والأَمْل والإِمْل: الرَّجاء؛ الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنّي، وَالْجَمْعُ آمَال. وأَمَلْتُه آمُلُه، وَقَدْ أَمَلَه يَأْمُلُه: أَمْلًا؛ الْمَصْدَرُ عَنِ ابْنِ جِنّي"[1].

في النص عزا ابنُ منظور مصدرين مختلفي البنية لابن جني؛ وهما: إِمْلًا وأَمْلًا، وهما للفعل المتعدي (أَمَلَ: يَأْمُل)، وهذا العزو يوحي بمركزية ابن جني من دون غيره في بنية هذين المصدرين اللذين على زنة (فِعْلٍ وفَعْلٍ) بكسر الفاء وفتحها، وسكون العين فيهما، ولعل ما دعا ابن منظور إلى ذلك أن ما كان مشهورا في المعاجم قبل ابن جني هو بنية (الأَمَل) على زنة (فَعَلٍ) بالفتح في الفاء والعين؛ يقول صاحب معجم العين [ت170هـ]:" أمل: الأَمَلُ: الرَّجاءُ؛ تقول: أَمَلْتُهُ: آمُلُهُ، وأَمَّلْتُه: أُؤَمِّلُه تأميلًا"[2]. وقد وردت البنية ذاتها بالمعنى ذاته عند صاحب تهذيب اللغة[3] [ت 370هـ].

ولعل إتيان اللفظة ببنيتها مفتوحة الفاء والعين في القرآن الكريم ـ كان له أثرٌ في التركيز على استخدامها وشهرتها بهذه البنية لدى المُعْجَمِيِّينَ الأوائل؛ فقد وردت في موضعين من القرآن الكريم؛ الأول قوله ـ تعالى ـ"وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا "[4]. والثاني قوله ـ عز وجل ـ" ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ"[5].

وإتيان مصدر الثلاثي مفتوح العين المتعدي على (فَعْلٍ) بفتح فسكون؛ هو القياس ـ كما سبق في تحليل بنية (وَدّ) ـ، وأما (فِعْل) بكسر فسكون فالظاهر أنه من المسموع الذي حكاه ابن جني؛ وعليه فإن مركزيته في هاتين البنيتين ثابتة في حدود ما رأى البحث، وقد عَبَرَتْ هذه المركزيةُ جسر الأيام والدهور بما يقارب الألف سنة؛ لتجعل مُعِدِّي المعجم الوسيط في زماننا يقولون عن مصدر الفعل (أَمَلَ) بكل ثقة:" (أَمَلَهُ)أَمْلًا وأَمْلًا وإِمْلًا: رجاه وترقبه"[6].

خامسًا ـ صُلَةٌ:

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ" وَصَلَ الشيءَ بِالشَّيْءِ يَصِلُه وَصْلًا وَصِلَةً وصُلَةً؛ الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنّي، قَالَ: لَا أَدري أَمُطَّرِدٌ هُوَ أَم غَيْرُ مطَّرد؟ قَالَ: وأَظنه مُطَّرِدًا؛ كأَنهم يَجْعَلُونَ الضَّمَّةَ مُشْعِرة بأَن الْمَحْذُوفَ إنما هِيَ الْفَاءُ الَّتِي هِيَ الْوَاوُ"[7].

هذا النص منقول بقَضِّه وقضيضه من المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، وقد زاد هناك كلاما لأبي علي الفارسي أستاذ ابن جني؛ فقال:" الوَصْلُ خلافُ الفَصْل. وصَلَ الشيءَ بالشيءِ وَصْلاً وصِلَةً وصُلَةً: الأخيرةُ عن ابنِ جِنّي: قال: لا أدري أَمُطَّرِدٌ هو أم غيرُ مطَّرِدٍ؟ وأظنُّه مُطَّرِدًا؛ كأنهم يجعلونَ الضمَّةَ مُشْعِرَةً بأن المحذوفَ إنما هي الفاءُ التي هي الواوُ، وقال أبو عليّ: الضَّمَّةُ في الصُّلَة ضَمّةُ الواو المحذوفةِ من الوُصْلَةِ، والحَذْفُ والنَّقْلُ في الضَّمَّة شاذٌّ كشُذوذِ حذفِ الواوِ في يَجُدُ ..."[8].

---

[1] لسان العرب 11/ 27.

[2] كتاب العين؛ المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)؛ المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال؛ 8/ 347.

[3] تهذيب اللغة؛ المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)،

المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ الطبعة: الأولى 2001م؛ 15/ 284.

[4] سورة الكهف: من الآية 46.

[5] سورة الحِجْر: الآية 3.

[6] المعجم الوسيط: 1/ 27.

[7] لسان العرب 11/ 726.

[8] المحكم والمحيط الأعظم: 8/ 374.

والنص الذي وقعت عليه لابن جني عن هذه البنية هو قوله:" ولم تحذف الواو فاءً من "فُعْلة" إلا في حرف شاذ حكاه أبو الحسن، ولا نظير له، وهو قولهم في "الصِلة": "صُلة" ولولا المعنى، وأنَّا قد وجدناهم يقولون في معناه "صُلة" وهي محذوفة الفاء بلا محالة؛ لأنها من (وَصَلْتُ) ـ لما أجزنا أن تكون "صُلة" محذوفة الفاء"[1].

وبالجمع بين النصوص نستنبط النتائج الآتية:

الأولى ـ ابن جني متأثر في رأيه في المسألة بأستاذه أبي عليّ؛ وعليه فإن مركزيته ليست خالصة فيها.

الثانية ـ البنية عنده شاذة وليست مطردة كما ذكر ابن منظور، ومن قبله ابن سيده.

الثالثة ـ ما جعل ابن جني يحكم بأن (صُلة) محذوف الواو ـ هو المعنى، ثم فسَّر الحذف بعلة صوتية: وهي كون الضمَّة مُشْعِرَةً بأن المحذوفَ إنما هي الفاءُ التي هي الواوُ.

سادسًا ـ لَقَاةٌ:

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" ولَقِيَ فُلَانٌ فُلَانًا لِقاءً ولِقاءةً، بِالْمَدِّ، ولُقِيًّا ولِقِيًّا ـ بِالتَّشْدِيدِ ـ ولُقْيانًا، ولِقْيانًا، ولِقْيانةً وَاحِدَةً، ولُقْيةً وَاحِدَةً، ولُقًى ـ بِالضَّمِّ وَالْقَصْرِ ـ ولَقَاةً: الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنِّي، واستضعفها"[2].

اختلف اللغويون في قبول هذه الصيغة (لَقَاة) مصدرا للفعل (لَقِيَ)؛ فمنهم من ردَّها، ومنهم من قبلها.

قال ابن السِكِّيت ـ رحمه الله ـ:" ولا تقل: لَقَاة فإنها مولدة ليست من كلام العرب"[3].

وقال ابن دريد:" وَقَول العامَة: لَقيتُه لَقاةً وَاحِدَة ـ خطأ"[4].

وقال صاحب التهذيب:" وَلَا تقل لَقَاةٌ فَإِنَّهَا مولّدةٌ لَيست بفصيحة عربيَّة"[5].

وقد رد ابن دَرَسْتَوَيْه ذلك محللا البنية بقوله:" وأما قوله[6]: ولا تقل: لقاة مقصورة، فإنه خطأ؛ فليس كما قال، ولكنه مما قل استعمال العرب إياه: فظُنَّ لذلك أنه خطأ، وليس كل ما قل استعمالهم إياه أو تركوه خطأ... فقولهم: لقاة

---

[1] سر صناعة الإعراب؛ المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)،
الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت، لبنان ـ الطبعة الأولى 1421هـ ـ 2000م: 250/2.

[2] اللسان 15/ 253.

[3] إصلاح المنطق؛ المؤلف: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: 244هـ)
تح: محمد مرعب؛ الناشر: دار إحياء التراث العربي؛ الأولى 1423هـ ـ 2002م؛ ص 222.

[4] جمهرة اللغة؛ المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ)؛
المحقق: رمزي منير بعلبكي؛ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ الطبعة الأولى 1987م؛ 2/ 977.

[5] تهذيب اللغة 9/ 228.

[6] المقصود ثعلب صاحب الفصيح صراحةً، وضمنا ابن السكيت ومن ذهب مذهبه قديما وحديثا؛ ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه؛ المؤلف: أبو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (المتوفى: 347هـ)؛ المحقق: د. محمد بدوي المختون؛ الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة] عام النشر 1419هـ - 1998م: ص 468.

إنما هي كاللَّقْيَة، بسكون القاف للمرة الواحدة من اللَّقْى؛ كأنه خرج مخرج قَذِيَتْ عينُه قَذًى وقَذَاةً، وهي اسم في موضع المصدر، ولم يجيء على فَعْلَة بسكون العين، وإن كان ذلك الأصل في المرة الواحدة"[1].

وعلى ضوء هذه النصوص السابقة على ابن جني - أستطيع الجزم بأن ابن جني ليست له مركزية في بنية المصدر (لَقَاة)، وإنما قد نقل ابن منظور من ابن سيده من دون تحقيق - رحمه الله -، بل إن ابن سيده قد صرح في نصه بلفظ الحكاية عن ابن جني؛ إذ قال:" ... وَلَا تقُلْ: لَقاةً؛ فَإِنَّهَا مولّدة. وَقد حَكَاهَا ابْن جني، واستضعفها"[2].

المبحث الثاني - عنعنة ابن منظور ومركزية ابن جني في بنية الأسماء والصفات

وفيه مطلبان: الأول - مركزيته في بنية الأسماء، والثاني - مركزيته في بنية الصفات.

جاء في المزهر[3]:" وقال العلامة عز الدين بن جماعة[4] في شرح جمع الجوامع: حكى الشيخ القاضي أبو بكر بن العربي بسنده عن أبي علي الفارسي: قال: كنتُ بمجلس سيف الدولة بحلَب وبالحضرة جماعة من أهل اللغة وفيهم ابن خالويه؛ فقال ابن خالويه: أحفظ للسيفِ خمسين اسما؛ فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلا اسما واحدا وهو السيف؛ قال ابن خالويه: فأين المُهَنَّد، والصَّارِم، وكذا وكذا؛ فقال أبو علي: هذه صفات. وكأن الشيخ لا يفرقُ بين الاسْمِ والصِّفة!".

فقد فرق أسلافنا بين الاسم والصفة؛ وخلاصة ذلك أن يقال:" يفترق الاسم والصفة: فيمتاز الاسم عن جميع الأقسام الأخرى بأنه يدل على مُسَمًّى؛ فالاسم المُعيّن مسمّاه هو المُعيَّن، واسم الحدث مسماه هو الحدث، واسم الجنس مسماه الجنس، والميميات مسماها زمان الحدث أو مكانه أو آلته، والاسم المبهم يدل على مسمًّى غير معين. أما الصفة فلا تدل على مسمًّى، وإنما تدل على موصوف بالحدث"[5].

المطلب الأول - عنعنة ابن منظور ومركزية ابن جني في بنية الأسماء:

ويندرج تحت هذا المطلب خمسة أسماء؛ هي:

الأول - المَجُوبَة:

---

[1] السابق ذاته.

[2] المخصص؛ المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: 458هـ)، المحقق: خليل إبراهيم جفا؛ الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م؛ 3/ 465.

[3] المزهر في علوم اللغة وأنواعها؛ المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م: 1/ 318.

[4] هو عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (694 - 767هـ) تولى قضاء الديار المصرية في حياة شيوخه بعد عزل جلال الدين القزويني في ثامن جمادى الآخرة سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة، وحسنت سيرته. وتوفي بمكة المكرمة. ينظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي؛ المؤلف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: 874هـ)؛ حققه ووضع حواشيه: دكتور محمد محمد أمين، تقديم: دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور؛ الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب 7/ 300 - 302.

[5] اللغة العربية معناها ومبناها؛ المؤلف: تمام حسان عمر، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الخامسة 1427هـ -2006م؛ ص 95.

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ" الإجابةُ والاستِجابةُ، بِمَعْنًى؛ يُقَالُ: اسْتَجابَ اللَّهُ دعاءَه. وَالِاسْمُ الجَوابُ والجابَةُ والمَجُوبةُ، الأَخيرةُ عَنِ ابْنِ جِنِّي، وَلَا تَكُونُ مَصْدَرًا؛ لأَنَّ المَفْعُلةَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ لَيْسَتْ مِنْ أَبنية الْمَصَادِرِ. وَلَا تَكُونُ مِنْ بَابِ المَفْعُول؛ لأَنَّ فِعْلَها مَزِيدٌ"[1].

المَجُوبة اسم بمعنى الجواب؛ وجواب الكلام رَدِيدُه[2].

وقد حكتها المعاجم متقدمة ومتأخرة عن ابن جني؛ مما يؤكد على مركزيته الخالصة ـ رحمه الله ـ في بنية هذه اللفظة؛ فقد نقل ابن منظور نصه السابق عن ابن سيده[3]، وهو سابق عليه بما يزيد عن قرنين ونصف قرن من الزمان، ثم حكاها صاحب التاج[4] في مطلع القرن الثالث عشر عن ابن جني أيضا، ثم أصبحت متداولة في معاجمنا المعاصرة؛ كالمعجم الوسيط وغيره؛ فقد جاء فيه:" المجوبة: الْجَواب"[5].

واللفظة على زنة (مَفْعُلَة)، وليست مصدرا، ولا اسمَ مفعولٍ؛ لما ذكر ابن منظور من علة في نصه؛ فلم يبقَ إلا أن تكون اسمًا بمعنى الجواب.

الثاني ـ الزِّئْبُرُ:

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ" زَأْبَرَ: الزِّئْبِرُ، بِالْكَسْرِ مَهْمُوزٌ: مَا يَعْلُو الثَّوْبَ الْجَدِيدَ؛ مِثْلَ مَا يَعْلُو الخَزَّ. ابْنُ سِيدَهْ: الزِّئْبِرُ والزِّئْبُرُ، بِضَمِّ الْبَاءِ، مَا يَظْهَرُ مِنْ دَرْزِ الثَّوْبِ؛ الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنِّي"[6].

بالبحث في معاجم السابقين على ابن جني ـ وجدت نصين؛ أولهما قد ينفي مركزية ابن جني في بنية اللفظة، وثانيهما ينفيها لا محالة؛ أما النص الأول فقد ورد في العين؛ إذ جاء:" الزِّئْبُرُ: زِئْبُرُ الخزِّ. والقَطيفةِ، والثَّوْبِ، ونحوه"[7].

واللفظة مشكولة بضم الباء، وليس هناك ما يدل على قصد هذا الشكل من صاحب النص، بل إن الراجح هو الكسر؛ إذ إنه لا خلاف عليه.

وأما النص الثاني فهو ما ورد في تهذيب الأزهري؛ إذ قال:" وَقَالَ اللَّيْث: الزِّئبُرُ بِضَم الْبَاء: زِئْبُرُ الخزِّ، والقَطيفة، وَالثَّوْب، وَنَحْوه"[8].

---

[1] اللسان 1/ 283، 284.

[2] ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 2/ 1215.

[3] المحكم والمحيط الأعظم 7/ 568.

[4] تاج العروس من جواهر القاموس؛ المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين،

الناشر: دار الهداية؛ 2/ 203.

[5] المعجم الوسيط 1/ 145. وينظر: معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة)؛ المؤلف: أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، الناشر: دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ عام النشر 1377 – 1380هـ؛ 1/ 596.

[6] اللسان 4/ 314.

[7] العين 7/ 401.

[8] تهذيب اللغة 13/ 136.

فقد صرح بأن الاسم مضموم الباء، وهنا سقطت مركزية أبي الفتح، وتأكد عدم تحقيق ابن منظور.

الثالث - الخِرْفُع:

قال ابن منظور:" خَرْفَعَ: الخُرْفُع والخِرْفِع والخِرْفُع - بِكَسْرِ الْخَاءِ وَضَمِّ الْفَاءِ - الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنّي: القُطْنُ. وَقِيلَ: هُوَ الْقُطْنُ الَّذِي يَفْسُد فِي بَراعِيمه ..." [1].

أورد ابن منظور اللفظة بثلاثِ بنًى: الخُرْفُع: بضم الخاء والفاء. والخِرْفِع: بالكسر فيهما. ثم لفظتنا محل الدراسة بكسر الخاء وضم الفاء.

وبالبحث في المتاح لديَّ من المتقدم والمتأخر من كتب اللغة والمعاجم - ثبتت مركزية ابن جني - رحمه الله - في هذه البنية؛ إذ إنها تعتمد الضم مع الضم غالبا، والكسر مع الكسر أحيانا، ولا تذكر الكسر مع الضم؛ قال الخليل:" الخُرْفُعْ: القُطْن الذي يَفسُدُ في براعيمه"[2].

وقال العسكري[ت395هـ] المعاصر لابن جني:" والقُطنُ، ويُسمَّى البِرْسَ والكُرْسُفَ. ويُقالُ لِقِطْنِ البَرْدِيّ: الخُرْفُعُ"[3].

ثم يأتي صاحب القاموس في القرن التاسع مصرحا بضم الحرفين وكسرهما؛

فيقول:" الخُرفُعُ؛ كقُنْفُذٍ: القطنُ الفاسدُ في بَراعيمِهِ ... والخِرْفِع: كزِبْرِجٍ"[4].

وأما عن الوزن الصرفي للصيغة فهو (فِعْلُل)، وما من ريبٍ أن الضم مع الضم، والكسر مع الكسر - أخفُّ من الكسر مع الضم، والذي سوَّغ ذلك وقوع الساكن بينهما، وقد عبَّر ابن جني عن ذلك وعن كلمة (زِئْبُر) السابقة بقوله:" ... وكذلك ما امتنعوا من بنائه في الرباعي -وهو فِعْلُل- هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم. وإن كان بينهما حاجز؛ لأنه ساكن؛ فضعف لسكونه عن الاعتداد به حاجزًا، على أن بعضهم حكى: زِئْبُر، وضِئْبُل، وخِرْفُع. وحكيتُ عن بعض البصريين: "إِصْبُع ". وهذه ألفاظ شاذة لا تعقد بابًا، ولا يُتَّخَذُ مثلُها قياسًا"[5].

الرابع - القَيْفَاة:

---

[1] اللسان 8/ 70.

[2] العين 2/ 285.

[3] التَّلخِيص فِي مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء؛ المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد ابن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو 395هـ)؛ عُني بتَحقيقِه: الدكتور عزة حسن؛ الناشر: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الثانية 1996م: ص139.

[4] القاموس المحيط؛ المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)؛ تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة: بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي: الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان - الطبعة الثامنة 1426هـ / 2005م؛ ص 713.

[5] الخصائص؛ المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب؛ الطبعة الرابعة: 1/ 69.

قال ابن منظور:" فَيَفَ: الفَيْفُ والفَيْفَاة: المَفازة لَا مَاءَ فِيهَا؛ الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنّي. وبالفَيْفِ اسْتَدَلَّ سِيبَوَيْه[1] عَلَى أَن أَلف فَيْفَاة زَائِدَةٌ، وَجَمْعُ الفَيْف أَفْيَافٌ

وفُيُوفٌ، وَجَمْعُ الفَيْفَاة: فَيافٍ"[2].

جاء نص في تهذيب اللغة ينفي مركزية ابن جني في اللفظة؛ إذ قال الأزهري:" وَقَالَ أَبُو زيد: المَفَازةُ والفَلاةُ: إِذا كَانَ بَين المَاءَين رِبْع من وِرْدِ الْإِبِل وغِبٌّ مِن وِرْدِ سائرِ الْمَاشِيَة، وَهِي الفَيْفَاةُ. وَلم يعرف الفَيْف"[3].

وأما عن التخريج الصرفي للفظة فقد بينه أبو علي الفارسي بتعليقه على كلام سيبويه السابق فيها؛ إذ قال:" قال سيبويه: وأمّا قولهم: الفَيْفاةُ؛ فالألف زائدة؛ لأنهم يقولون: (الفَيْفُ) في هذا المعنى.

قال أبو علي: يقول ـ أي: سيبويه ـ: فقد اشتقوا من (الفَيْفا) ما سقطت فيه الألف، ولو كانت الألف منقلبة عن أصل، والكلمة مضاعفة مثل (القَمْقام) لم تحذف الألف كما تحذف الميم من (قمْقام)، لكن (الفَيْفاة) ثلاثي من باب (سَلِسَ وقَلِقَ)، وألحق بالألف الرباعي، كما ألحق (أرطى) بالألف به"[4].

الخامس ـ النِّصْف:

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" نصف: النِّصْفُ: أَحد شقَّي الشَّيْءِ. ابْنُ سِيدَهْ: النِّصْفُ والنُّصف، بِالضَّمِّ، والنَّصِيفُ، والنَّصْفُ؛ الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنّي: أَحد جزأَي الْكَمَالِ"[5].

المعاجم المتقدمة على ابن جني تذكر (النِّصْف) بكسر النون، وتصف لغة الضم (النُّصْف) بالرداءة: يقول الأزهري:" قَالَ اللَّيث: النِّصف: أحدُ جُزْأَيِ الكمالِ. ونُصْف: لغةٌ رَدِيئَة"[6].

ومن هنا نستطيع الحكم بمركزية ابن جني في حكاية (النُّصْف) بضم النون.

---

[1] الكتاب؛ المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة
الطبعة: الثالثة 1408هـ - 1988م؛ 4/ 394.

[2] اللسان 9/ 274.

[3] تهذيب اللغة 13/ 181.

[4] التعليقة على كتاب سيبويه؛ المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م؛ 5/ 101.

[5] اللسان 9/ 330.

[6] تهذيب اللغة 12/ 142.

المطلب الثاني ـ عنعنة ابن منظور ومركزية ابن جني في بنية الصفات:

حكى ابن منظور عن ابن جني عَشْرَ بنًى في الصفات؛ على النحو الآتي:

الأولى ـ شِطْبَة:

قال ابن منظور:" الشَّطْبُ مِنَ الرِّجَالِ والخَيْلِ: الطويلُ، الحَسَنُ الخَلْقِ. وجاريةٌ شِطْبةٌ وشَطْبةٌ: طَويلةٌ، حَسَنَةٌ، تارَّةٌ، غَضَّةٌ؛ الْكَسْرُ عَنِ ابْنِ جِنّي، قَالَ: وَالْفَتْحُ أعلى"[1].

بإمعان النظر في كتب اللغويين المتقدمين نجدهم يذكرون (الشَّطْبَة) بالفتح؛ فمثلا يقول صاحب تهذيب اللغة:" قَالَ اللَّيْث: جَارِيَة سَيْفانةٌ، وَهِي الشَّطْبَة، كَأَنَّهَا نَصْلُ سَيْف، وَلَا يُوصَف بِهِ الرجُل"[2].

وأما المعاجم المتأخرة فتنسب كسر البنية لابن جني ـ كما فعل ابن منظور سابقا ـ؛ يقول الزبيدي:" الشَّطْبَةُ بالفَتْح و (بالكَسْرِ: الجَارِيَةُ الحَسَنَةُ) التَّارَّةُ (الغَضَّةُ)، وَقيل: هِيَ (الطَّوِيلَةُ)، والكَسْر عَن ابْن جِنّي، قَالَ: والفَتْحُ أَعْلَى"[3].

وبالجمع بين المتقدم والمتأخر تثبت مركزية ابن جني ـ رحمه الله ـ في نقل بنية اللفظة بكسر فائها، وتكون من الجهة الصرفية على وزن (فِعْلَة).

الثانية ـ مَفْرُوح:

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" الفَرَحُ: نَقِيضُ الحُزْن؛ وَقَالَ ثَعْلَبٌ: هُوَ أَن يَجِدَ فِي قَلْبِهِ خِفَّةً. فَرِحَ: فَرَحًا. وَرَجُلٌ فَرِحٌ وفَرُحٌ وَمَفْرُوحٌ، عَنِ ابْنِ جِنّي"[4].

والمتقدمون على ابن جني يثبتون اشتقاق (مَفْروح: من: فَرِحَ)، ولكن الاختلاف الذي أحدثه ابن جني هو دلالة الكلمة؛ فالسلف يرونها اسم مفعول، ولا يجوز أن نقول إلا: مَفْرُوحٌ به، وإسقاط القيد مما تَلْحَنُ فيه العامّة.

وأما ابن جني فيأتي بها بلا قيد الجار والمجرور (به)؛ فيقول: مَفْرُوح مجردةً.

قال ابن دَرَسْتَوَيْهِ:" والمفروح معناه: المفروح به، ولكن حذفت "به" من الكلام اختصارا؛ تقول: فرحت به؛ فهو مفروح به"[5].

وقال الأزهريُّ:" والمُفْرِحُ: الشَّيْء الَّذِي يُفْرِحُني. أَبُو حَاتِم عَن الْأَصْمَعِي: يُقَال: مَا يسرني بِهِ مُفْرِحٌ. وَلَا يجوز مَفْرُوحٌ، وَهَذَا عِنْده مِمَّا يَلْحَنُ فِيهِ العامَّة"[6].

---

[1] اللسان 1/ 496.

[2] تهذيب اللغة 13/ 66.

[3] تاج العروس 3/ 130.

[4] اللسان 2/ 541.

[5] تصحيح الفصيح وشرحه؛ ص479.

[6] تهذيب اللغة 15/ 16.

والعلة في هذا اللحن هي أن الفعل (فرِحَ) لازم، ويتعدّى غالبا بحرف الباء؛ مثل قوله ـ تعالى ـ" وَفَرِحُوْا بِالحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَا الحَيَاةُ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلَّا مَتَاعٌ"[1] وغيرها من الآيات، وقد حصرتها في ثلاثَ عشرةَ آية[2] سوى الآية المذكورة.

وقد فَقِهَ ابن سيده هذا الاختلاف بين ابن جني وغيره؛ فقال:" مَا يسرُّنِي بِهِ مُفرح ومفروحٌ بِهِ. ابْن قُتَيْبَة: والعامَّة تسْقط بِهِ وَهُوَ لحن. ابْن جني: رجل مفروح وفرِح. لَا يسوغ إلاَّ أَن يكون على وضع مفعول مَوْضِع فَاعل"[3].

وعليه فإن مركزية ابن جني في هذه الصفة ليست في البنية، وإنما في الدلالة.

الثالثة ـ المُتْلَد:

قال ابن منظور:" تَلَدَ: التَّالِدُ: المَالُ الْقَدِيمُ الأَصلِيُّ الَّذِي وُلد عِنْدَكَ، وَهُوَ نَقِيضُ الطَّارِفِ. ابْنُ سِيدَهْ: التَّلْدُ والتُّلْدُ والتِّلَادُ والتَّلِيدُ والإِتْلادُ كالإِسْنامِ والمُتْلَدُ، الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنِّي: مَا وُلد عِنْدَكَ مِنْ مَالِكَ أَو نُتج"[4].

بالبحث في كتب اللغة السابقة على ابن جني ـ يتبيَّن وجود الصيغة محل الدراسة فيها؛ مما يسقط مركزيته ـ رحمه الله ـ التي عَنْعَنَها ابن منظور.

جاء في غريب الحديث لأبي عبيد:" تَلَدَ: ... التِّلاد: كلّ مَال قديم يَرِثهُ الرجل عَن آبَائِهِ، أَو مَال استخرجه؛ كالدابة ينتجها، أَو الرَّقِيق يولدون فِي ملكه وَمَا أشبه ذَلِك ... قَالَ أَبُو عبيد: والتَّالد أَيْضا هُوَ التِّلاد، وَهُوَ المُتْلَد. وَالرجل مُتْلِد"[5].

واللفظة من الجهة الصرفية اسم مفعول من الرباعي (أَتْلَدَ).

الرابعة ـ السُّيَرَة:

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" والسَّيْرَةُ: الضَّرْبُ مِنَ السَّيْرِ. والسُّيَرَةُ: الْكَثِيرُ السَّيْرِ؛ هَذِهِ عَنِ ابْنِ جِنِّي"[6].

تعرَّض ابن جني للحديث عن اللفظة في معرض حديثه عن عدم قلب الياء واوا في نحو: عُيَبَة وسُيَرَة[7].

وهذه الصيغة حكاها ابن سيده[8] عن ابن جني، ثم ابن منظور، ثم الزبيدي في تاج العروس[9]، ولم أجدها فيما بين يديَّ من مصادر السابقين على ابن جني؛ مما يوحي بمركزيته ـ رحمه الله ـ فيها.

---

[1] سورة الرعد: من الآية 26.

[2] هذه الآيات هي: سورة آل عمران (120، 170، 188)، وسورة الأنعام(44)، وسورة التوبة (81)، وسورة يونس (22، 58)، وسورة الرعد(36)، وسورة الروم(4، 36)، وسورة غافر(83)، وسورة الشورى(48)، وسورة الحديد(23).

[3] المخصص 4/ 86.

[4] اللسان 3/ 99.

[5] غريب الحديث: المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: 224هـ)؛ المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد ـ الدكن ـ الطبعة الأولى 1384هـ - 1964م: 4/ 310.

[6] اللسان 4/ 389.

[7] سر صناعة الإعراب 1/ 37.

[8] المحكم 8/ 572.

[9] تاج العروس 12/ 116.

وهي على وزن (فُعَلَة)؛ مثل: هُمَزَة ولُمَزَة،" والتاء فيهما للمبالغة في الوصف ... وبناء (فُعَلَة) بضم الفاء وفتح العين لمبالغة الفاعل؛ أي: المكثرة لمأخذ الاشتقاق، وبناء (فُعْلَة) بضم الفاء وسكون العين لمبالغة المفعول؛ يقال: رجلٌ لُعَنَة ـ بضم اللام وفتح العين ـ لمن كان يكثر لعن غيره، ولُعْنَة ـ بضم اللام وسكون العين ـ إذا كان ملعونا للناس يكثرون لَعْنَه"[1].

الخامسة ـ قَمِير:

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" قامَرَ الرجلَ مُقامَرَةً وقِمارًا: رَاهَنَهُ، وَهُوَ التقامرُ. والقِمارُ: المُقامَرَةُ. وتَقامَرُوا: لَعِبُوا القِمارَ. وقَمِيرُكَ: الَّذِي يُقامِرُكَ؛ عَنِ ابْنِ جِنِّي، وَجَمْعُهُ أَقْمارٌ؛ عَنْهُ أيضًا، وَهُوَ شَاذٌّ؛ كَنَصِيرٍ وأَنصار"[2].

هذه الصيغة محكية عن ابن جني في محكم[3] ابن سيده، واللسان، وتاج العروس[4]؛ مما يبين مركزية ابن جني في اللفظة.

واللفظة صفة على زِنة(فَعيل) بمعنى فاعل ومفعول؛ فهو يقامرك، وأنت تقامره.

السادسة ـ فَاضَة:

قال ابن منظور:" ودِرْعٌ فَيُوضٌ ومُفاضةٌ وفاضةٌ: واسعةٌ؛ الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنِّي"[5].

ويقال في هذه اللفظة ما قيل في سابقتها؛ إذ لم أعثر عليها إلا منسوبة لابن جني

في المحكم[6]، واللسان، والتاج[7]؛ مما يؤكد مركزيته فيها ـ رحمه الله ـ.

وهي صفة على زنة (فَعَلَة)؛ إذ الأصل: فَيَضَة؛ تحركت الياء وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفا.

السابعة ـ رَغْراع:

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" والرَّعْرعةُ: حُسْنُ شَبابِ الغُلام وتحرُّكه. وشابٌّ رُعْرُعٌ ورُعْرعة؛ عَنْ كُرَاعٍ، ورَعْرَعٌ ورَعْراعٌ؛ الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنِّي: مُراهِق

حسَن الاعْتِدال، وَقِيلَ مُحْتَلِم، وَقِيلَ قَدْ تَحَرَّكَ وكَبِرَ، وَالْجَمْعُ الرَّعارِع"[8].

---

[1] إعراب القرآن وبيانه: المؤلف: محي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى: 1403هـ)؛ دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، الطبعة الرابعة 1415هـ؛ 10/ 574. وينظر: فقه اللغة وسر العربية؛ المؤلف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: 429هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي؛ إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م: 1/ 247.

[2] اللسان 5/ 115.

[3] 6 / 406.

[4] 13/ 466.

[5] اللسان 7/ 212.

[6] 8/ 234.

[7] 18/ 505.

[8] اللسان 8/ 128.

زَغْراع: صفة على وزن (فَعْلال)، وهذا الاشتقاق للفظة لا تثبت مركزيته لابن جني؛ لأنها وردت بالمعنى ذاته في تهذيب اللغة[1] للأزهري السابق على ابن جني باثنتين وعشرين سنةً في تاريخ الوفاة.

الثامنة ـ زُغْزُوع:

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" وريحٌ زَعْزَعٌ وزَعْزاعٌ وزُعْزُوعٌ: شَدِيدَةٌ؛ الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنّي"[2].

هذه الصفة على زنة (فُعْلول)، ونتيجة البحث تؤكد مركزية ابن جني فيها: إذ إنني لم أعثر عليها إلا محكية عنه؛ كما جاء عند ابن سيده[3]، واللسان، والتاج[4].

التاسعة ـ قَلَال:

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" قَلَلَ: القِلَّةُ: خِلاف الْكَثْرَة. والقُلُ: خِلَافُ الكُثْر، وَقَدْ قَلَّ يَقِلُّ قِلَّة وقُلًّا: فَهُوَ قَليل، وقُلال، وقَلال ـ بِالْفَتْحِ ـ عَنِ ابْنِ جِنِّي"[5].

قَلَال: صفة على وزن (فَعَال)، ومن خلال البحث لم أجدها عند غير ابن جني من السابقين؛ فمركزيته فيها ثابتة.

العاشرة ـ عِزْهاء:

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" عَزه: رَجُلٌ عِزْهاةٌ وعِنْزَهْوَةٌ وعِزْهاءةٌ وعِزْهًى، مُنَوَّن: لَئِيمٌ، وَهَذِهِ الأَخيرة شَاذَّةٌ؛ لأَن أَلف فِعْلى لَا تَكُونُ للإِلحاق إِلا فِي الأَسماء نَحْوَ: مِعْزًى، وإِنما يَجِيءُ هَذَا الْبِنَاءُ صِفَةً وَفِيهِ الْهَاءُ ... وَرَجُلٌ عِزْهاةٌ وعِزْهاءَةٌ وعِزْهًى وعِزَةٌ وعَزِهٌ وعِزْهِيٌّ وعِزْهاءُ، بِالْمَدِّ؛ عَنِ ابْنِ جِنّي، قُلِبَتِ الْيَاءُ الزَّائِدَةُ فِيهِ أَلفاً لِوُقُوعِهَا طَرَفاً بَعْدَ أَلف زَائِدَةٍ، ثُمَّ قُلِبَتِ الأَلف هَمْزَةً"[6].

ذكر ابن جني ـ رحمه الله ـ اللفظة ببنيتها في معرض حديثه عن إبدال الهمزة من الواو والياء المزيدتين؛ فقال:" وأما إبدالها منهما وهما زائدتان فنحو قولهم: علباء وحرباء. وجاء عنهم: رجل عزهاء، وأصل هذا كله علباي وحرباي وعزهاي، ثم وقعت الياء طرفا بعد ألف زائدة، فقلبت ألفا، ثم قلبت الألف همزة، كما تقدم من قولنا في: كساء ورداء"[7].

ولم أجدها عند غيره في المتداول من مصادر السابقين، وهذا يؤكد على مركزيته في حكايتها.

---

[1] 1/ 78.

[2] السابق 8/ 142.

[3] المخصص 2/ 414.

[4] 21/ 152.

[5] اللسان 11/ 563.

[6] السابق 3/ 514.

[7] سر صناعة الإعراب 1/ 111.

المبحث الثالث ـ عنعنة ابن منظور ومركزية ابن جني في بنية الجموع

من المعلوم لدى علماء الصرف أن جمع التكسير هو" ما دل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر؛ كـ (رَجُل ورجال) أو مقدر؛ كـ (فُلْك) للمفرد والجمع؛ والضمة التي في المفرد كضمة: قُفْل. والضمة التي في الجمع كضمة: أُسْد"[1]

وهو على قسمين: قلة وكثرة؛ فالكثرة ثلاثة وعشرون بناء؛ منها ستة عشر لغير صيغ منتهى الجموع. والبقية لصيغ منتهى الجموع .[2]

وجموع القلة لها أربعة أوزان هي: أَفْعُل – أَفْعال – فِعْلَة – أَفْعِلَة. وما دون ذلك فهو كثرة.

وقد نسب ابن منظور إلى ابن جني أربعَ عشرةَ بنية في الجموع؛ على النحو الآتي:

الأول ـ حِرَار: جمع (حُرّ):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" الحُرُّ، بِالضَّمِّ: نَقِيضُ الْعَبْدِ، وَالْجَمْعُ أَحْرَارٌ وحِرارٌ؛ الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنِّي"[3].

لم تأت بنية (حِرار) ـ حسب اطلاعي وبحثي ـ جمعًا لكلمة (حُرّ) في مصادر اللغة التي بين يدي والسابقة على ابن جني ـ وهي كثيرة ـ؛ مما يثبت مركزيتها عند ابن جني.

وحُرّ صفة على (فُعْل)، وجَمعها على (فِعَال) خلاف القياس؛ إذ إن (فِعَال) يطرد في ثماني مفردات، من بينها (فُعْل)، ولكن بشرط أن يكون اسمًا غيرَ واويّ العين، ولا يائيّ اللام؛ كرُمْحٍ ورِماح، وجُبّ وَجِباب[4]. والقياس في جمع هذه الصفة ومثيلاتها (أَفْعال)[5].

الثاني ـ سُؤُور: جمع (سِوَار ـ سُوَار):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" والسِّوارُ والسُّوَارُ :القُلْبُ: سِوَارُ المرأَة، وَالْجَمْعُ أَسْوِرَةٌ وأَساوِرُ، الأَخيرة جَمْعُ الْجَمْعِ، وَالْكَثِيرُ سُوْرٌ وسُؤُورٌ؛ الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنِّي، وَوَجَّهَهَا سِيبَوَيْهِ عَلَى الضَّرُورَة"[6].

ومركزية ابن جني ثابتة في بنية هذا اللفظ؛ إذ لم يرد هذا الجمع منسوبا إلا إليه؛ يقول الزبيدي:"وسُؤُورٌ؛ كقُعُودٍ هكذا فِي النُّسَخ، وعَزَوْه لِابْنِ جِنّي"[7].

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ دار التراث، القاهرة 1420هـ ـ 1999 م؛ 4/ 114 .

(2) السابق ذاته، والنحو الوافي؛ المؤلف عباس حسن (ت: 1398هـ) ط. الخامسة عشرة ـ دار المعارف؛ 4 / 627.

(3) اللسان 4/ 181.

(4) شذا العرف؛ ص90.

(5) السابق؛ ص86، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب؛ للرضي 2/ 105.

(6) اللسان 4/ 387.

(7) تاج العروس 12/ 103.

وهذا الجمع من الجهة الصرفية غير قياسي؛ لأن (فُعُول) "يطرد في اسم فَعِل، بفتح فكسر: ككَبِد وكبُود، وَوَعِل ووُعَول، ونَمِر وَنُمور. وفى فَعْل اسما ثلاثيًّا ساكن العين، مثلث الفاء؛ نحو: كَعْب وكعُوب، وَجُنْد وَجُنود، وضِرْس وَضُرُوس"[1].

الثالث ـ عِبَر: جمع (عَبْرَة):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" العَبْرة: الدَّمْعة، وَقِيلَ: هُوَ أَن يَنْهَمِل الدَّمْعُ وَلَا يُسْمَعَ الْبُكَاءُ، وَقِيلَ: هِيَ الدَّمْعَةُ قَبْلَ أَن تَفيض، وَقِيلَ: هِيَ تردُّد الْبُكَاءِ فِي الصَّدْرِ، وَقِيلَ: هِيَ الْحُزْنُ بِغَيْرِ بُكَاءٍ، وَالصَّحِيحُ الأَول ... وَالْجَمْعُ عَبَرات وعِبَر: الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنِّي"[2].

وقد ذكر ابن جني هذا الجمع في شطر بيت من الرَّجز للعجاج، وهو يتحدث عن معنى الفعل (أَنْزَفَ)؛ فقال:" وقال العجاج: وَأَنْزَفَ العَبْرَةَ مَنْ لاقَى العِبَرْ"[3].

فهذا الجمع عند ابن جني مبني على شاهد فصيح، وقد جاءت اللفظة في السياق نفسه عند صاحب الجمهرة[4]، وهو سابق على ابن جني.

وما أُراه في البيت أن (العِبَر) جمع (عِبْرَة) بكسر العين، وليس بفتحها؛ وعليه فإن مركزية ابن جني ليست في ذكر الجمع جمعا لـ (عِبْرَة)، وإنما مركزيته في جعلها جمعا لـ (عَبْرة)، وهذا ما لم أجده عند غيره ـ حسب اطلاعي ـ.

وهو جمع غير مطرد؛ إذ إن " فِعَل بكسر ففتح يطَّرد فى اسمٍ على فِعْلة بكسر فسكون؛ كحِجَّة وحِجج، وكِسْرة وكِسَر، وفِرْية وفِرًى"[5].

الرابع ـ أَغْوَار: جمع (غَوْر):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" والغَوْرُ: الْمُطْمَئِن مِنَ الأَرض. والغارُ: الجُحْرُ الَّذِي يأْوي إِلَيْهِ الْوَحْشِيُّ، وَالْجَمْعُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ: الْقَلِيلُ: أَغوارٌ؛ عَنِ ابْنِ جِنِّي، والكثيرُ: غِيرانٌ"[6].

ذكر هذا الجمع الخوارزمي [387هـ]، وهو معاصر لابن جني؛ فقال:" الغَوْر لأهل خوارزم وهو اثنا عشر سُخًّا، والغار لهم وهو عشرة أغوار"[7]؛ وعليه فإن ابن جني يفقد المركزية في هذا الجمع.

---

[1] شذا العرف؛ ص 90، وينظر: شرح الشافية 2/ 117.

[2] اللسان 4/ 532.

[3] المحتسب 2/ 308.

[4] 2/ 821.

[5] شذا العرف؛ ص88.

[6] اللسان 5/ 35.

[7] مفاتيح العلوم؛ المؤلف: محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (المتوفى: 387هـ)؛ المحقق: إبراهيم الإبياري، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية؛ ص 93.

وهذا الجمع قياس في المفردين المذكورين (غَوْر وغار) وأمثالهما[1].

الخامس ـ أقْمار: جمع (قَمِيْر):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" وقامَرَ الرجلَ مُقامَرَةً وقِمارًا: رَاهَنَهُ، وَهُوَ التقامرُ. والقِمارُ: المُقامَرَةُ. وتَقَامَرُوا: لَعِبُوا القِمارَ. وقَمِيرُك: الَّذِي يُقامِرُك؛ عَنِ ابْنِ جِنِّي، وَجَمْعُهُ أَقْمارٌ؛ عَنْهُ أَيضًا، وَهُوَ شَاذٌّ كَنَصِيرٍ وأَنصار "[2].

وبالبحث حول هذا الجمع لم أجده منسوبًا لغير ابن جني، ولم أعثر عليه عند من سبقوه؛ مما يؤكد على مركزيته فيها؛ فقد حكاها عنه ابن سيده في مُحكمه[3]، ومُخَصَّصِه[4]، ونقلها عنه ابن منظور بالفصّ والنصّ، ومن بعدهما الزبيدي في تاج العروس[5].

وهو جمع شاذ؛ كما ذكر ابن منظور في النص؛ وبيان ذلك أن كلّ اسمٍ مذكَّر رُباعيّ قبل آخره مدّ: كطعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة ـ قياس جمعه على (أَفْعِلَة) [6].

السادس ـ بِئْزَان: جمع(بَأْز):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" بأز: البَأْزُ: لُغَةٌ فِي الْبَازِي، والجمع: أَبْؤُزٌ وبُؤُوزٌ وبِئْزانٌ؛ عَنِ ابْنِ جِنِّي، وَذَهَبَ إِلى أَن هَمْزَتَهُ مُبْدَلَةٌ مَنْ أَلف لِقُرْبِهَا مِنْهَا، وَاسْتَمَرَّ الْبَدَلُ فِي أَبْؤُزٍ وبِئْزانٍ كَمَا استمرَّ في أَعياد"[7].

قال ابن جني في المحتسب[8]:" وحدثني أبو علي قال: قال أبو بكر في نوادر اللحياني: إنه لا يَتَرَقَّى بهما السماع إليه، وعلى أنه قد يمكن في (الباز) ما ذكرناه فلما سُمع فيه (بَأْز) بالهمزة أشبه في اللفظ، وإلا فقيل في تكسيره: بئزان، كما قيل: رئلان.

وإذا جاز استمرار البدل في نحو عيد وأعياد، وإجراؤه مجرى قِيْل وأَقْيَال مع أن البدل في حرف المد الذي لا يكاد يعتد البدل فيه للضعف؛ فأن يجوز استمرار هذا في الهمزة: لأنها أقوى؛ فالأمر لذلك فيها أثبت وأحرى وأجدر ".

ولابن جني هنا مركزية وسيطة في نقل الجمع عن شيخه الذي نقل عن شيخه أيضا، وله مركزية أصيلة في التعليل للبنية.

---

[1] شذا العرف: ص 86.

[2] اللسان 5/ 115.

[3] 6/ 406.

[4] 4/ 18.

[5] 13/ 466.

[6] المقتضب؛ المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)؛ المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة؛ الناشر: عالم الكتب ـ بيروت ـ

2/ 206،

[7] اللسان 5/ 309.

[8] 1/ 49.

السابع ـ ضَعَاقَى: جمع (ضَعيف):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" وَقَدْ ضَعُفَ يَضْعُفُ ضَعْفًا وضُعْفًا وضَعَفَ؛ الْفَتْحُ عَنِ الِلّحْيَانِيِّ، فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالْجَمْعُ: ضُعَفاء، وضَعْفَى، وضِعافٌ، وضَعَفةٌ، وضَعَاقَى؛ الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنِّي"[1].

هذه الصيغة الجمعية لكلمة (ضَعيف) لم أجدها محكية عن غير ابن جني ـ حسب بحثي واطلاعي ـ؛ فقد حكاها عنه ابن سيده[2]، ونقلها ابن منظور، ثم أصبحت المعاجم المتأخرة[3] عنه تثبتها في جموع اللفظة من دون تعليق.

الثامن ـ أُيَّل: جمع (آيِل):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" وآلَ اللبنُ إيالًا: تَخَثَّر فَاجْتَمَعَ بَعْضُهُ إلى بَعْضٍ، وأُلْتُهُ أنا. وأَلْبانٌ أُيَّل؛ عَنِ ابْنِ جِنِّي"[4].

هذا الجمع محكي عن ابن جني في مُخصَّص[5] ابن سيده،

ومعاجم المتأخرين[6]، ولم يرد في كتب المتقدمين من المفرد (آيِل)؛ مما يثبت مركزيته فيه.

ومن الناحية الصرفية علق ابن سيده على هذا الجمع بقوله:" وَهَذَا عَزِيزٌ مِنْ وَجْهَيْنِ: أحدهما أن تُجْمَعَ صِفَةُ غَيْرِ الْحَيَوَانِ عَلَى (فُعَّل) وإن كَانَ قَدْ جَاءَ مِنْهُ نَحْوَ عِيدان قُيَّسٌ، وَلَكِنَّهُ نَادِرٌ. والآخَرُ أنه يَلْزَمُ فِي جَمْعِهِ أُوَّل؛ لأنه مِنَ الْوَاوِ بِدَلِيلِ آلَ: أَوْلًا، لَكِنَّ الْوَاوَ لَمَا قَرُبت مِنَ الطَّرَفِ احْتَمَلت الإعلال كَمَا قَالُوا: نُيَّم وصُيَّم"[7].

التاسع ـ خُبُول: جمع (خَبْل):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" خَبَلَ: الخَبْلُ، بِالتَّسْكِينِ: الفسادُ. ابْنُ سِيدَهْ: الخَبْل فَسَادُ الأَعضاء حَتَّى لَا يَدْري كَيْفَ يَمْشِي فَهُوَ مُتَخَبِّل خَبِلٌ مُخْتَبَل. وبَنُو فُلَانٍ يُطالبون بَنِي فُلَانٍ بِدِمَاءٍ، وخَبْلٍ؛ أي: بِقَطْعِ أيد وأرجل؛ وَالْجَمْعُ خُبُول؛ عَنِ ابْنِ جِنِّي"[8].

بالبحث والتقصِّي تأكدت مركزية ابن جني في هذا الجمع؛ إذ نسبه إليه ابن سيده[9]، ونقله عنه ابن منظور، وأثبتته المعاجم المتأخرة[10] من دون نقد أو نفي.

---

(1) اللسان 9/ 203.

(2) المحكم 1/ 411، والمخصص 1/ 198.

(3) يراجع على سبيل المثال: القاموس المحيط؛ ص829، ومعجم اللغة العربية المعاصرة؛ 2/ 1363.

(4) اللسان 11/ 34.

(5) 1/ 458.

(6) ينظر مثلا: تاج العروس 28/ 39.

(7) المخصَّص 1/ 458.

(8) اللسان 11/ 197.

(9) المحكم 5/ 209.

(10) ينظر مثلا: القاموس المحيط؛ ص990، ومعجم الفقهاء؛ ص193، ومعجم متن اللغة 2/ 223. علما بأن ممن ذكروا هذا الجمع قديما الجوهري في الصحاح 4/ 1682، وهو معاصر لابن جني، لكنه توفي بعده بسنة.

وهو جمع مطرد؛ إذ إن "فُعُول: - بضمتين - يَطرِد في اسم فَعِل، بفتح فكسر، ككَبِد وكبُود، وَوَعِل ووُعول، ونَمِر وَنُمور. وفي فَعْل اسما ثلاثيًا ساكن العين، مثلث الفاء؛ نحو: كَعْب وكعُوب، وَجُنْد وَجُنود، وضِرْس وَضُرُوس"[1].

العاشر - مَعَازِيل: جمع (عُزْل وأَعْزَل):

قال ابن منظور - رحمه الله -:" والعُزْل والأَعْزَلُ: الَّذِي لَا سِلاحَ مَعَهُ فَهُوَ يَعْتَزِل الحَرْبَ ... وجَمْعهما أَعْزَالٌ وعُزْلٌ وعُزْلانٌ وعُزَّلٌ ... وَيُقَالُ فِي جَمْعِهِ أَيضًا: مَعازِيلُ عَنِ ابنِ جِنِّي"[2].

هذا الجمع وارد في أشعار مَنْ يُحتَجُّ بهم: يقول عَبْدَةُ بن الطبيب:

إذ أشْرَفَ الدِّيكُ يَدْعو بَعْضَ أُسْرَتِهِ ... إلى الصَّباحِ وهُمْ قَوْمٌ مَعازيلُ[3].

وقد ورد هذا الجمع في كتب اللغة السابقة على ابن جني؛ كالعين الذي ورد فيه شاهد شعري آخر؛ قال:" لَا مَعَازِيلَ فِي الْحُرُوبِ وَلَكِنْ ... كُشُفًا لَا يُرَامُونَ يَوْمَ اهْتِضَامِ"[4].

وقد تعرض ابن فارس [395هـ] وهو من معاصري ابن جني لهذا البيت؛ فقال:" الْأَعْزَلُ: الَّذِي لَا رُمْحَ مَعَهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَعْزَلُ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ السِّلَاحِ يُقَاتِلُ بِهِ، فَهُوَ يَعْتَزِلُ الْحَرْبَ، ذَكَرَه الْخَلِيلُ، وَأَنْشَدَ: ..."[5] وذكر البيت.

وعليه فمركزية ابن جني في هذا الجمع مفقودة، ولا أساس لها.

ومن الناحية الصرفية هذا الجمع على زنة (مَفَاعِيل) من صيغ الجمع الأقصى.

الحادي عشر - أَقْفُل: جمع (قُفْل وقُفُل):

قال ابن منظور:" والقُفْل والقُفُل: مَا يُغلَق بِهِ الْبَابُ مِمَّا لَيْسَ بِكَتِيفٍ وَنَحْوِهِ، وَالْجَمْعُ أَقْفال وأَقْفُل، وقرأَ بَعْضُهُمْ: (أَم عَلَى قُلُوبٍ أَقْفُلُها)[6]؛ حَكَى ذَلِكَ ابْنُ سِيدَهْ

عَنِ ابْنِ جِنِّي"[7].

---

[1] شذا العرف؛ ص 85.

[2] اللسان 11/ 442.

[3] ديوان عبدة بن الطبيب؛ ص 79، والبيت من بحر البسيط.

[4] العين 1/ 354.

[5] معجم مقاييس اللغة: المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)؛ المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر: عام النشر: 1399هـ - 1979م: 4/ 307.

[6] سورة محمد: من الآية 24. والقراءة شاذة، ولم أهتدِ إلى صاحبها.

[7] اللسان 11/ 562.

وقد حكى ابن جني القراءة المذكورة، ولكنه لم ينسبها لقارئ؛ فقال:" ومعنى الإشكال في التكسير أنك تجد المثال المكسر عليه تخرج آحاد كثيرة إليه ... كذلك أيضًا (أفعُل) يخرج إليه أمثلة جماعة؛ نحو: (كَعْبٌ وأكْعُب) و(زَمَنٌ وأزْمُن)، و(قُفْل وأَقْفُل) قرأ بعضهم: (أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفُلُها)" [1].

والجمع مذكور في كتب اللغة بلا غرابة؛ وعليه فإن مركزية ابن جني هنا ليست في إضافة بنية جديدة، وإنما في إيراد شاهد قرآني عليها.

وقد عدّه ابن مالك في الجموع الشاذة[2].

الثاني عشر ـ أكُم: جمع (أَكَمَة):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" أكم: الأَكَمَة القُفُّ مِنْ حِجَارَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقِيلَ: هُوَ دُونَ الْجِبَالِ، وَقِيلَ: هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي هُوَ أَشدُّ ارْتِفاعًا ممَّا حَوْلَه وَهُوَ غَلِيظٌ لَا يَبْلُغُ أَن يَكُونَ حَجَرًا، وَالْجَمْعُ: أَكَمٌ، وأُكُمٌ، وأُكْمٌ، وإِكامٌ، وآكامٌ، وآكُمٌ كأَفْلُسٍ؛ الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنّي"[3].

ذُكرت عدة جموع للمفرد (أَكَمَة) في المعاجم السابقة[4] على ابن جني ليس من بينها (أَكُم)، وقد نسبه ابن منظور لابن جني ـ كما في النص ـ ومن قبله ابن سيده[5]،

ومن بعده الزبيدي[6]؛ مما يؤكد على مركزيته في هذا الجمع.

وهو جمع قلة على وزن (أَفْعُل)، وقد عدّه ابن مالك في الجموع الشاذة[7].

الثالث عشر ـ أَجْنَان: جمع (جَنَان):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" والجَنانُ، بِالْفَتْحِ: القَلْبُ لاستِتاره فِي الصَّدْرِ، وَقِيلَ: لِوَعْيه الأَشْياء وجَمْعِه لَهَا، وَقِيلَ: الجَنانُ رُوعُ الْقَلْبِ، وَذَلِكَ أَذْهَبُ فِي الخَفاءِ،

وَرُبَّمَا سُمِّيَ الرُّوحُ جَنانًا ... وَالْجَمْعُ أَجْنانٌ؛ عَنِ ابْنِ جِنّي"[8].

---

[1] سر صناعة الإعراب 2/ 254.

[2] ينظر: شرح الكافية الشافية؛ المؤلف: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ): المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة؛ الطبعة الأولى؛ 4/ 1817.

[3] اللسان 12/ 21.

[4] ينظر مثلا: العين 5/ 420، وتهذيب الغة 10/ 222.

[5] 7/ 98.

[6] تاج العروس 31/ 223.

[7] شرح الكافية الشافية 4/ 1817.

[8] اللسان 13/ 93.

لم أجد في المصادر السابقة على ابن جني ذكر هذا الجمع جمعا لـ (جَنَان)؛ وهذا يثبت مركزية ابن جني ـ رحمه الله ـ في حكايته هذا الجمع.

وهو قلة على زنة (أَفْعال) مخالفا للقياس؛ إذ قياسه (أَجِنَّة) على (أَفْعِلَة) الذي " يطَّرد في كل اسم مذكَّر رُباعيّ قبل آخره مدّ؛ كطعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة"[1].

الرابع عشر ـ شِئَان: جمع (شَأن):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" شَأَنَ: الشَّأْنُ: الخَطْبُ والأَمْرُ والحال، وجمعه شُؤونٌ وشِئانٌ؛ عَنِ ابنِ جِنِّي عَنْ أَبي عَلِيِّ الْفَارِسِيِّ"[2].

من خلال البحث والتنقيب عن هذا الجمع فيما بين يدي من مصادر اللغة ـ وليست قليلة ـ لم أجده إلا في اللسان وتاج العروس[3] ناقلين من المحكم[4] نِسْبَتَه إلى ابن جني عن أستاذه أبي عليّ؛ وهذا يؤكد على المركزية الوسيطة لابن جني في بنية هذا الجمع؛ إذ الأصل عند أستاذه الفارسيّ.

وهو على زنة (فِعال) قياسا؛ إذ إنه جمع "يطرد في ثمانية أنواع؛ [منها]: فَعْل وفَعْلة بفتح فسكون، اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فاؤهما ياء؛ مثل: كَلْب وكَلْبَة وكِلاب، وصَعْب وصَعْبة وصِعاب"[5].

المبحث الرابع ـ عنعنة ابن منظور ومركزية ابن جني في اللفظ إبدالًا وقلبًا

حكى ابن منظور الإبدال والقلب في خمسة ألفاظ عن ابن جني؛ وذلك الآتي:

الأول ـ الفِرْت: مقلوب (الفِتْر):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" والفِرْتُ: لغةٌ فِي الفِتْر؛ عَنِ ابْنِ جِنِّي؛ كأَنه مقلوب عنه"[6].

والفِتْر: هو" مقدار ما بين طَرَف الإبْهام وطَرَف المُشيرة، وفَتَرتُ الشَّيءَ فَتْرًا بفِتري، وشَبَرْته شَبْرًا بشِبري"[7].

والعلاقة بين لفظتي (الفِرْت) و(الفِتْر) هي القلب المكاني؛ فالأول على زنة (فِعْل)، والثاني (فِلْع)، وإذا كان ابن منظور قد بنى علاقة القلب هنا على التشبيه؛ فقال:" كأنه مقلوب عنه)؛ فإن صاحب التاج[8] صرح بها؛ فقال:" والفِرْتُ، بالكَسْرِ) ، لُغَة فِي (الفِتْر) ، عَن ابنِ جِنّي، مقلوبٌ مِنْهُ".

---

[1] شذا العرف؛ ص 87.
[2] اللسان 13/ 230.
[3] 35/ 253.
[4] 8/ 91.
[5] شذا العرف؛ ص90.
[6] اللسان 3/ 72.
[7] العين 8/ 114.
[8] 5/ 25.

ومركزية ابن جني ثابتة في حكاية هذه اللغة المقلوبة؛ فلم أجد ذلك محكيًّا عن غيره ـ حسب اطلاعي ـ.

الثاني ـ أسَدَ: مقلوب (أسْأَدَ):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" وَآسَدْتُ الكَلْبَ وأوسدته: أغريته بِالصَّيْدِ، وَالْوَاوُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الأَلِف. وأَسَدَ السيرَ كَأَسْأَدَهُ؛ عَنِ ابْنِ جِنِّي؛ قَالَ ابْنُ سِيدَه: وَعَسَى أَن يَكُونَ مَقْلُوبًا عَنْ: أَسأَدَ"[1].

يقال:" أَسْأد ليلَه؛ أي: أَدْأَبَ السَّيرَ فيه"[2].

وبالبحث في مصادر اللغة التي بين يديَّ السابقة على ابن جني ـ لم أجد بنية (أَسَدَ) المقلوبة، ثم وجدتها محكية عن ابن جني عند ابن سيده[3]، ونقلها عنه اللسان، ثم التاج[4]؛ مما يؤكد على مركزية ابن جني فيها.

وبتطبيق القلب على البنيتين؛ يكون وزن الأصلية (أَفْعَلَ)، والمنقلبة (أَعْفَلَ).

الثالث ـ مَغْدَان: بدل (بَغْدَان):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" ومَغْدانُ: لُغَةٌ فِي بَغْدانَ؛ عَنِ ابْنِ جِنّي. قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: وإِن كَانَ بَدَلًا فَالْكَلِمَةُ رُبَاعِيَّةٌ"[5].

قال ابن جني ـ رحمه الله ـ:" بابٌ في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدًا ... ومن ذلك قولهم: بغداد، وبغدان، وقالوا أيضًا: مغدان"[6].

والحق أن ابن جني مسبوق في ذلك، ومركزيته الأصيلة مفقودة؛ فقد جاء في تصحيح الفصيح وشرحه[7]:" أما قوله: تقول: هي بغداد وبغدان، ويذكر ويؤنث؛ فإنه يعني اسم البلدة المشهورة بمدينة السلام. وهو اسم أعجمي، عربته العرب، فغيرت حروفه العجمية، على ألفاظ مختلفة، لتقارب أسماء العرب؛ فقال بعضهم: بغداد، بدالين غير معجمتين، على وزن فعلال، بفتح أوله. وليس هذا البناء بمعروف في أبنية كلام العرب، ولكن جعلت الذال المعجمة التي في آخره "دالا" لتشبه كلام العرب. وقال بعضهم: بغدان؛ فأبدل من الدال النون؛ ليكون على مثال فَعْلان، فتوافق حروف العرب، وأمثلة أسمائها، فهذان الوجهان اللذان حكاهما "ثعلب"- رحمه الله- فيه. وقد حكى لنا فيه "محمد بن يزيد" أيضا: "مغدان" بإبدال الباء ميما، وهو أيضا على فعلان، وهو أشبه هذه الحروف بكلام العرب؛ لأن "المغد" معروف في كلامهم، و"البغد" غير معروف".

الرابع ـ البَأْز: بدل(الباز):

---

(1) اللسان 2/ 66.

(2) العين 7/ 286.

(3) المحكم 8/ 541.

(4) 7/ 388.

(5) اللسان 3/ 408.

(6) الخصائص 1/ 373.

(7) ص 454.

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ" بأز: البَأْزُ: لُغَةٌ فِي الْبَازِي، والجمع أَبْؤُزٌ وبُؤُوزٌ وبِئْزانٌ؛ عَنِ ابْنِ جِنّي، وَذَهَبَ إِلى أَن هَمْزَتَهُ مُبْدَلَةٌ مَنْ أَلف لِقُرْبِهَا مِنْهَا، وَاسْتَمَرَّ الْبَدَلُ فِي أَبْؤُزٍ وبِئْزانٍ؛ كَمَا استمرَّ فِي أَعياد"[1].

قد ذكر ابن جني هذا البدل، وفسره في غير موضع من كتبه؛ ومن ذلك قوله في المحتسب[2]:" ومن طريف حديث إبدال الألف همزة ما حكاه اللحياني من قول بعضهم في الباز: البأز بالهمزة؛ ووجه ذلك: أن الألف ساكنة، وهي مجاورة لفتحة الباء قبلها، وقد أرينا في كتاب الخصائص وغيره من كتبنا: أن الحرف الساكن إذا جاور الحركة فقد تُنْزِله العربُ منزلة المتحرك بها، من ذلك قولهم في الوقف على بكر: هذا بَكُر، ومررت ببكِر، آلا ترى حركتي الإعراب لما جاورتا الراء صارتا كأنهما فيها".

وهذا النص على براعته ووضوحه من ابن جني؛ يفقده مركزيته الأصيلة، ويثبت مركزيته الوسيطة في البنية المذكورة؛ لأنه صرح بحكاية غيره لها؛ وهوز اللحياني.

وتسقط أيضا مركزية ابن جني الأصيلة في هذه البنية؛ لأن أبا بكر بن الأنباري قبله ذكر الهمزة لغةً في (الباز)؛ فقال:" قال أبو بَكْر: في الباز لغة ثالثة لم يذكرها في هذا الكتاب، وذكرها لنا في بعض أماليه، قال: ويقال: هو البأْز، بهمز الألف؛ مثل: الفأْس

والكأْس"[3].

الخامس ـ الهِجْرَع: بدل(الإجْرَع):

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ" الهِجْرَع: الجَبان، هِفْعَل مِنَ الجَزَع، هَاؤُهُ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ؛ عَنِ ابْنِ جِنّي؛ قَالَ: وَنَظِيرُهُ هِجْرَعٌ وهِبْلَع فِيمَنْ أَخذه مِنَ الجَرْع والبَلْع، وَلَمْ

يَعْتَبِرْ سِيبَوَيْهِ ذَلِكَ"[4].

قال ابن جني في سر الصناعة[5]:" وذهب أبو الحسن إلى أن الهاء في "هِجْرَع" و"هِبْلَع" زائدتان؛ لأنهما عنده من "الجَرَع" و"البَلْع" وذلك أن "الهِجْرَع" هو الطويل، و"الجَرَع": المكان السهد المنقاد، و"الهِبْلَع": الأكول، فهذا من البَلْع؛ فمثالهما على هذا (هِفْعَل)".

ومركزية ابن جني في هذه اللفظة وسيطة؛ لأنه نسب الكلام إلى أبي الحسن الأخفش[215هـ] قبله.

---

[1] اللسان 5/ 309.

[2] 1/ 47.

[3] الأضداد؛ المؤلف: أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (المتوفى: 328هـ)؛ المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية ـ بيروت ـ لبنان ـ عام النشر 1407هـ - 1987م؛ ص 173.

[4] اللسان 8/ 47.

[5] 2/ 220.

ولابن جني ـ رحمه الله ـ رؤية في هذه البنية، تتمركز تمركزًا أصيلا في بنيتها؛ فقد خالف السابقين عليه في زنتها؛ فهو يرى أن الهاء هنا بدل من الهمزة؛ وعليه فإن (هِجْرَع) وزنها (فِعْلَل)، وقد نص الرضيُّ على ذلك حين قال:" وأكثر الناس على ما قال ابن جني؛ وهو أن الهِجْرَع والهِبْلَع: فِعْلَل"[1].

المبحث الخامس ـ عنعنة ابن منظور ومركزية ابن جني في بنية الأفعال

حكى ابن منظور عن ابن جني سِتَّ بِنًى للأفعال؛ على النحو الآتي:

الأول ـ خَطَرَ: يَخْطُر:

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" قَدْ خَطَرَ بِبَالِهِ وَعَلَيْهِ: يَخْطِرُ ويَخْطُرُ، بِالضَّمِّ؛ الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنِّي، خُطُورًا: إِذا ذَكَرَهُ بَعْدَ نِسْيَانٍ"[2].

بالبحث في مصادر اللغة المشهورة[3] قبل ابن جني؛ وجدتهم يذكرون صيغة واحدة للفعل (يخطر)، وحركة العين فيها إما مكسورة، وإما مضمومة؛ تبعًا لاجتهاد المحقق.

والحق أن وجود صيغة واحدة يرجح كون ضم العين من مركزيات ابن جني في هذه البنية؛ لأن أصحاب المعاجم السابقة لم ينصوا على حركة العين في الفعل؛ لذا لا يذهب الظَّنُّ إلا إلى المشهور فيها.

الثاني ـ أَعاضَ:

قال ابن منظور ـ رحمه الله ـ:" العَوْضُ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ: عاضَه عَوْضًا وعِياضًا ومَعُوضةً، وعَوَّضَه وأَعاضَه؛ عَنِ ابْنِ جِنِّي"[4].

وردت بنية هذا الفعل عند ابن دريد في الجمهرة[5]؛ إذ قال:" وعاضَه خيرا وأعاضه وعوَّضه"؛ مما يسقط مركزية ابن جني في هذا الفعل.

وهذا الفعل مما جاء فيه (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْتُ) بمعنًى واحد[6].

---

[1] شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفى عام 1093 من الهجرة؛ المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)؛ حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، مجموعة من الأساتذة. الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ عام النشر 1395 هـ ـ 1975م: 2/ 385، وينظر: المنصف؛ لابن جني: ص 36.

[2] اللسان 4/ 249.

[3] ينظر من ذلك مثلا: العين 4/ 214، والجمهرة 1/ 587، ومعجم ديوان الأدب3/ 336، والتهذيب 7/ 103.

[4] اللسان 7/ 192.

[5] 3/ 1257.

[6] ما جاء على فعلْتُ وأفعلتُ بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم؛ المؤلف: موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور بن الجواليقي (المتوفى: 540هـ)، المحقق: ماجد الذهبي، الناشر: دار الفكر ـ دمشق ـ ص55.

الثالث - تَأَلَّق:

قال ابن منظور - رحمه الله -:" أَلَقَ البرقُ يأْلِق أَلْقًا، وتأَلَّق وائْتلَق يَأْتَلق ائْتلاقًا: لمَعَ وأَضاء؛ الأَول عَن ابْنِ جِنِّي"[1].

قول ابن منظور:" الأول عن ابن جني" فيه لبس؛ إذ لم يحدد ما صيغة الفعل المقصودة بوصف (الأول)؛ وما أراه هو أنه يقصد (تَأَلَّقَ) لسببين:

الأول - أن (أَلَقَ) التي وردت أولا هي أصل الصيغة، ولا خلاف فيها.

الثاني - قول ابن سيده:" تَأَلَّق وائتلق: برق؛ لابن جني"[2].

وبالبحث في قديم مصادر اللغة لم أحصل على الصيغة على زنة (تَفَعَّل)؛ مما يثبت مركزية ابن جني فيها.

الرابع - تَعَوَّق:

قال ابن منظور - رحمه الله -:" وَتَقُولُ: عاقَني عَنِ الْوَجْهِ الَّذِي أَردتُ عائِقٌ وعاقَتْني العَوائِقُ، الْوَاحِدَةُ عائقةٌ، قَالَ: وَيَجُوزُ عاقَني وعَقاني بِمَعْنًى وَاحِدٍ. والتَّعْوِيقُ: تَرْبِيثُ النَّاسِ عَنِ الْخَيْرِ. وعَوَّقَه وتَعَوَّقه؛ الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنِّي"[3].

تعوَّقَ على (تَفَعَّل) بتضعيف العين، وهي صيغة لم أجدها محكية عن غير ابن جني - رحمه الله -، ولم أعثر عليها في المصادر القديمة - حسب اطلاعي -؛ مما يثبت مركزية ابن جني فيها.

الخامس - تَصَوَّن:

قال ابن منظور:" الصَّوْنُ: أَن تَقِيَ شَيْئًا أَو ثَوْبًا. وصانَ الشيءَ صَوْنًا وصِيانةً وصِيَانًا ... وَقَدْ تَصاوَنَ الرجلُ وتَصَوَّنَ؛ الأَخيرة عَنِ ابْنِ جِنِّي"[4].

يقال في هذه الصيغة ما قيل في التي قبلها من الجهة الصرفية، وكذلك مركزية ابن جني فيها؛ فقد حكاها عنه ابن سيده، وعنه ابن منظور، ثم الزبيدي قائلا:" ... وتَصَوَّنَ؛ الأَخيرَةُ عَن ابنِ جنيّ؛ ونَقَلَها الزَّمخْشرِيُّ أَيْضًا"[5].

السادس - تَعازَى:

قال ابن منظور - رحمه الله -:" عزا: العَزَاءُ: الصَّبْرُ عَنْ كُلِّ مَا فَقَدْتَ، وَقِيلَ: حُسْنُه ... وَتَقُولُ: عَزَّيْتُ فُلَانًا أُعَزِّيه تَعْزِيَةً؛ أَي: أَسَّيْته وضَرَبْت لَهُ الأُسى، وأَمَرْتُه بالعَزاء فتَعَزَّى تَعَزِّيًا؛ أَي: تَصَبَّرَ تَصَبُّرًا. وتَعازى القومُ: عَزَّى بَعْضُهُمْ بَعْضًا؛ عَنِ ابْنِ جِنِّي"[6].

---

(1) اللسان 10/ 8.

(2) المخصص 1/ 206.

(3) اللسان 10/ 279.

(4) السابق 13/ 250.

(5) تاج العروس 35/ 321، وينظر: الكشاف 2/ 296.

(6) تاج العروس 15/ 52.

تَعَازَى على (تَفاعَل)، وقد رأى البحث عدم مركزية ابن جني في هذه الصيغة؛ إذ جاء عند ابن عبدربه قوله:" تعازِي الملوك"[1]؛ وهذه صيغة المصدر للفعل (تَعَازَى).

الخاتمة ـ أسألُ اللهَ حُسْنَها ـ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات؛ فقد رَسَتْ سفينة البحث رافعةً رايتَها بالنتائج الآتية:

1 ـ حصرَ البحثُ سِتًّا وأربعين بنية متعددة عَنْعَنَها ابنُ منظور لابن جني، وقد جاءت مقسمة في خمسة مباحث بين المصادر، والأسماء والصفات، والجمع، والإبدال والقلب المكاني، والأفعال.

2 ـ أثبتَ البحثُ سقوطَ مركزيةِ ابن جني في سبعة عشرَ لفظا؛ إذ كانت مركزيته فيها وسيطةً لا أصيلة؛ وهذه الألفاظ هي:

ـ نَشَرًا ـ صُلَة ـ لَقَاة (من المصادر).
ـ الزِّنْبُر ـ الفَيْفَاة (من الأسماء).
ـ مَفْرُوح ـ المُتْلَد ـ زَغْزاع (من الصفات).
ـ أَغْوار ـ بِنْزَان ـ مَعازيل ـ أَقْفُل (من الجموع).
ـ مَغْدَان ـ البَأْز ـ الهِجْرَع (من الإبدال).
ـ أعاضَ ـ تَعَازَى (من الأفعال).

3 ـ أحيانا كان يُسقط البحثُ مركزية أبي الفتح في بنية اللفظة، ولكن يكتشف له فيها مركزية أخرى من حيث دلالتُها، أو إثبات شاهد لها؛ كما في لفظتي (مَفْرُوح، وأَقْفُل).

4 ـ كَشَفَ البحثُ عن قصور ابني سيده ومنظور في تحقيق بعض ما حَكَيَاه عن ابن جني؛ كما في لفظة (الزِّنْبُر).

5 ـ أضاف ابن جني ـ رحمه الله ـ بنًى جديدة إلى الألفاظ العربية؛ إما عن طريق الحكاية، أو الرواية، أو النقل عن شيخه أبي عليّ، أو إعمال القياس، وهذه البنَى تفتح الباب على مصراعيه للشعراء والأدباء واللُّسُنِ في اختيار ما يناسب مقامات أحاديثهم وكتاباتهم بشتى صنوفها؛ إذ الغاية من تَعَدُّدِ البنَى توليدُ ألفاظٍ حاملةٍ دلالات جديدة.

وبعد، فهذا غَيْضٌ من فَيْضٍ من علم العلامة ابن جني ـ رحمه الله ـ، أرجو له القبولَ والرضا في نفس من يَطَّلع عليه!

والحمد لله ربِّ العالمين!

---

[1] ينظر: العقد الفريد؛ المؤلف: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: 328هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى 1404 هـ: 3/ 260.

موقف ابن جني من بعض كتب اللغة وأعلامها، "دراسة تحليلية نقدية"

د. عبدالله بن محمد بن جارالله النغيمشي، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

المقدمة:

الحمدلله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، والصلاة والسلام على أفضل رسله وخاتم أنبيائه نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

فلا يخفى على كل دارس للغة العربية أن ابن جني عالم عبقري فذ، ظهرت عبقريته من خلال مؤلفاته المتنوعة، أصول، نحو، صرف، أصوات، عروض، قراءات، دلالة، وصدق من قال: "ومن تأمل مصنفاته، وقف على بعض صفاته[1]"، وقد أخذ هذا العالم العبقري نصيبه الوافر من الدراسة، فأقيمت حوله المؤتمرات، وناقشت فكره وجهوده مئات الدراسات، وأقر له الجميع سابقين ولاحقين بالفضل والتقدم، وهو ممن إذا قال سمع قوله، وإذا حكم نفذ حكمه، وقد لفت نظري وأنا أقرأ فيما خلده من كتب أحكام عامة تحمل مدحا أو قدحا أطلقها أوارتضاها تجاه كتب أو أعلام فرأيت أن أدرس أحكامه تلك، وأتعرف على أثر ذلك الحكم في دراسة ابن جني اللغوية، ثم بيان موقفي من ذلك الحكم من خلال ما لدي من نصوص لعلماء آخرين.

وهذه الدراسة ستقوم – بإذن الله تعالى - على تتبع الأحكام العامة التي أطلقها ابن جني أو ارتضاها تجاه من ينتقدهم أو يثني عليهم، ولا يدخل فيها تلك الأحكام الخاصة بمسائل فردية معينة، فهذا مما يطول بحثه، لكثرته في كتبه، وقد أفرد له ابن جني بابا خاصا في كتابه الخصائص سماه"سقطات العلماء[2]"؟، وكذلك لا يدخل فيه آحكامه العامة تجاه بعض الكتب أو الأعلام المتفق عليها عند العلماء قبولا أو رفضا، كحديثه عن كتاب سيبويه وثنائه عليه ثناء لم يثنه على كتاب آخر غيره[3]، وكثنائه على نوادر أبي زيد ووصفه لها بأنها محشوة بالنكت والأسرار[4]، وكثنائه على كتاب "التصريف" لأبي عثمان المازني وعده له بأنه أنفس كتب التصريف وأتمها[5]، وكحديثه عن شيخه أبي علي الفارسي وإجلاله له وتعظيمه لكتبه[6]،

---

(1) ينظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي:تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي ، ط1 1993م، 1587/4، إنباد الرواة، إنباد الرواة على أنباد الرواة، أبوالحسن التفطي:تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة)، ط (1)، 338/2.

(2) ينظر: الخصائص، الخصائص، أبوالفتح عثمان بن جني:تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 282/3-309.

(3) ينظر: الخصائص 308/1-309، 186/3، 312/3.

(4) ينظر: سر الصناعة، سرصناعة الإعراب، أبوالفتح ابن جني:تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط (2) 1413هـ- 1993م، 14/2.

(5) ينظر: المنصف، أبوالفتح ابن جني: تحقيق إبراهيم مصطفى و عبدالله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، 1373هـ - 1954م، 5/1.

(6) ينظر: الخصائص 208/1، 331، وبقية الخاطريات، ابن جني: تحقيق د. محمد أحمد الدالي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1413هـ، 44-45.

وكوصفه لأبي الحسن الأخفش بالصدق والأمانة وسعة الرواية[1]، وكتوثيقه لكثير من علماء العربية ونقلة اللغة في الباب الذي عقده في الخصائص وعنونه بـ: باب في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة[2]، ففي هذا الباب وثق كثيرًا من علماء اللغة ورواتها وأثنى عليهم، فأثنى على أبي عمرو بن العلاء، والأصمعي، والكسائي، وأبي زيد، والأخفش، وأبي عبيدة، وأبي حاتم، وثعلب، وغيرهم، ووصفهم بالعقل والعفة، والزهد، والنزاهة، ونتيجة لهذا التوثيق فقد روى عنهم كثيرا من الروايات والأخبار والشواهد والأبنية، وموقف ابن جني من هؤلاء وتوثيقه لهم هو محل اتفاق بين أهل العلم فلم أجد بعد بحث وتتبع أحدا من العلماء قدح في أحد من هؤلاء أو اتهمهم بل الجميع ينص على ثقتهم وإمامتهم وعلمهم وفضلهم.

وفي المقابل تنقص كما تنقص غيره كتاب مسائل الغلط لأبي العباس المبرد[3] لأنه كما يقول: "أمر وضع من أبي العباس، وقدح فيه، وغض كل الغض منه[4]"، ووصف المبرد بأنه في مخالفاته لسيبويه إما غالط، قال:"وهي من عادته معه[5]"، وإما واهم. والخلاصة أن ابن جني نقل عن المبرد كثيرا من المسائل التي خالف فيها سيبويه نقضها كلها ولم يوافقه على شيء منها إلا فيما ندر، هذا موقفه من مخالفات المبرد لسيبويه، أما موقفه من المبرد نفسه فإنه أثنى عليه ثناء عاطرا ومما قاله فيه:"يعد جبلا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقررها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها[6]"،ونقل عنه قوله معتذرا عن ما كتبه في مسائل الغلط:"هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة فأما الآن فلا[7]"، ويظهر أن المبرد يقصد رجوعه عن تخطئة سيبويه عندما قال فيما يرويه عنه تلميذه علي بن سليمان الأخفش: "سمعت أبا العباس المبرِّد يقول: إن الذي يغلط ثم يرجع لا يعد ذلك خطأ، لأنه قد خرج منه برجوعه عنه، وإنما الخطأ البَيِّن الذي يصر على خطئه ولا يرجع عنه[8]".

المبحث الأول: اعتدال ابن جني وتوثقه مما يقول وعدم تحيزه:

ابن جني في أحكامه معتدل بعيد عن الهوى والتعصب لمذهب على مذهب، أو لشخص ضد شخص، فهو بصري المذهب والهوى وقد نص على ذلك في مواضع كثيرة من كتبه ومع ذلك لم يمنعه هذا من أن يقول في شيخ الكوفيين الكسائي: "وكان هذا الرجل كثيرا في السداد والثقة[9]"، ووصفه بالعقل والعفة

---

(1) ينظر: سر الصناعة 361/1، و الخصائص 311/3، وبقية الخاطريات 44.

(2) ينظر: الخصائص 309/3-313.

(3) ينظر بعض انتصاراته لسيبويه ضد المبرد في: الخصائص 75/1، و206/3، 287، 289 ، والمحتسب 110/1، وسر الصناعة 200/1.

(4) الخصائص 289/1.

(5) سر الصناعة 200/1.

(6) سر الصناعة 130/1.

(7) الخصائص 206/1، 287/3.

(8) المزهر للسيوطي 320/2.

(9) الخصائص 89/2.

(10) ينظر: الخصائص 311/3.

ولام ابن درستويه عندما قسا في رده على ثعلب، قال: "ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى في هذا الموضع من كتابه الموسوم بشرح الفصيح. وظلمه. وغصبه حقه، والأمر عندي بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه في كثير مما ألزمه إياه، وما كنت أراه بهذه المنزلة. ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها وإن كان من أصحابي وقائلا بقول مشيخة البصريين في غالب أمره، وكان أحمد بن يحيى كوفيا قلبا. فالحق أحق أن يتبع أين حل وحيث صقع[1]". ونص في أكثر من موضع على أن للعالم المطلع أن يختار من المذاهب ما يراه الأقرب إلى الصواب، ومما قاله في ذلك:"ومن وجد قولا قاله، والله عز وجل يعين على الصواب بقدرته[2]"، وقال: "للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع[3]".

أما مظاهر توثقه مما يرويه وينقله فهي كثيرة جدا، منها:

1- **تحرزه وتثبته فيما يرويه عن غيره:**

وإليك شيئا مما قاله في مقدمة بعض مروياته:"وحكى لي بعض أصحابنا أراه عن أبي علي ولم أسمعه منه[4]". "وأخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى أحسبه عن ابن الأعرابي[5]". "وقرأته على أبي بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى فيما أظن[6]". "وروينا فيما أظن عن محمد بن سلام الجمحي[7]". "وحدثنا أبو علي رحمه الله فيما حكاه أظنه عن خلف الأحمر[8]"، "وصاحب هذا القول ابن كيسان أو ابن دريد: أحد الرجلين[9]"، "وأخبرني أبو علي قال: قال الأصمعي أو أبو زيد أشك أنا[10]". وهذا التحرز الذي سار عليه ابن جني في كثير من مروياته هو من أثر شيخه أبي علي الفارسي عليه فقد كان الفارسي كثيرا ما يستعمل مثل هذا الأسلوب في مروياته، مما جعل ابن جني يثني عليه ويعجب به ويسير على منهجه، قال ابن جني: "وهذا أبو علي رحمه الله، كأنه بعد معنا، ولم تبن به الحال عنا، كان من تحو به وتأنيه، وتحرجه كثير التوقف فيما يحكيه، دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه، فكان تارة يقول، أنشدت لجرير فيما أحسب، وأخرى: قال لي أبو بكر فيما أظن، وأخرى في غالب ظني كذا، وأرى أني قد سمعت كذا[11]".

2- **ذكره المكان وتحديده الزمان الذي سمع فيه المعلومة، أو ذكره أحدهما:**

---

(1) سر الصناعة 568/2.

(2) سر الصناعة 56/1.

(3) الخصائص 189/1.

(4) المنصف 231/1.

(5) الخصائص 332/1.

(6) المحتسب، ابن جني:تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية(القاهرة) 1386هـ 129/1.

(7) الخصائص 301/3.

(8) الخصائص 262/1، وينظر كذلك مثل هذا الأسلوب في: الخصائص 358/1، 267، والمحتسب 150/1.

(9) الخصائص 203/3.

(10) سر الصناعة 234/1.

(11) الخصائص 313/3.

ودونك نماذج من أقواله مقدما لبعض مروياته: "حدثنا به أبو علي سنة إحدى وأربعين[1]"،"وأنشدنا أبو علي سنة إحدى وأربعين بالموصل[2]، " وسألت أبا علي عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعا[3]"، "قال لي أبو علي بالشام[4]".

3- ذكر النسخة التي اعتمد عليها من كتب المتقدمين وتوثيقها إن احتاج الأمر إلى ذلك:

ومن نماذجه: قوله: "وهذا الذي حكيته لك عن أبي الحسن موجود في نسخ كتابه في التصريف، وهكذا قرأته على أبي علي، ووجدته أيضا في نسخة أخرى مقروءة عليه، وفي نسخة أخرى كان يستجيدها، ويصف صحتها، وكذلك كانت، وكان يقول: هذا مصحف جيد، يثني بذلك على النسخة، وقد كثر التخليط في كتابه هذا، وزيد فيه ما ليس من قول أبي الحسن، وألحق بمتونه، فصار كأنه من الكتاب[5]".

4- التأكيد على ما يرويه إن كان باللفظ نص على ذلك وإن كان بالمعنى نص كذلك:

من أمثلة الأول قوله: "وهو رأي أبي علي رحمه الله وعنه أخذته لفظا ومراجعة وبحثا[6]"، وقوله:"الظرف يعمل فيه الوهم مثلا، كذا عهد إلي أبو علي -رحمه الله- في هذا، وهذا لفظه لي فيه البتة[7]"، ومن أمثلة الثاني قوله: "فهذا معنى قول أبي علي وقريب من لفظه[8]"، وقوله: "هذا محصول ما كان يقوله أبو علي فيه وإن لم يحضرني الآن صورة لفظه[9]"، وقوله:"وهذا كله رأي أبي علي، وعنه أخذته، وقد أتيت في هذا الفصل من الاشتقاق وغيره، بما هو معاني قوله، وإن خالفت لفظه[10]"، وقوله:"وهو رأي أبي علي ومذهبه، وعنه علقت ما كتبته هنا، فإن اختلفت الألفاظ فإن المعاني متفقة[11]".

المبحث الثاني: موقف ابن جني من كتاب العين[12]:

رأي ابن جني وموقفه من معجم العين يتلخص في الآتي:

لم أجد نقلا واحدا لابن جني في سائر كتبه المطبوعة من معجم العين، وذلك لكونه يرى أن في الكتاب تخليطا وخللا، ويشتمل على القول المرذول، واللغات الضعيفة، والتصريف الفاسد، وترتيبه للحروف

---

(1) المحتسب 73/1، وينظر مثل هذا الأسلوب لروايات أخرى في: الخصائص 7/1، 88/2، 249/3، 251، 263، والمحتسب 83/1، 133، 187، 235، 258.

(2) المحتسب 340/1، وينظر هذا اللفظ نفسه لشواهد أخرى في: الخصائص 74/1، 174/2، 184.

(3) المنصف 43/1.

(4) الخصائص 121/1، وينظر مثل هذا الأسلوب في: المنصف 181/1، والمحتسب 366/1.

(5) سر الصناعة 751/2-752.

(6) الخصائص 120/1.

(7) الخصائص 20/2.

(8) المنصف 113/1.

(9) المحتسب 86/2، وينظر: الخصائص 18/2.

(10) سر الصناعة 40/1.

(11) سر الصناعة 267/1.

(12) تنظر مواضع نقد ابن جني لمعجم العين في: سر الصناعة 45/1، 568/2، والخصائص 197/3، 288.

حسب المخارج فيه خطل واضطراب ومخالفة لما نقله سيبويه عن الخليل ولما استقر عليه وارتضاه جمهور النحويين، لهذه الأوصاف ودفاعا عن الخليل ذي العلم الجم والمعرفة الثاقبة خلص ابن جني إلى ما يأتي:

1- نفي نسبة الكتاب إلى الخليل جملة وتفصيلا.
2- نفي نسبته إلى أصغر تلامذة الخليل – قاله على سبيل المبالغة[1]-.
3- قد تكون فكرة الكتاب وطريقة ترتيبه لما فيها من الجدة والابتكار التي اشتهر بها الخليل من اقتراح الخليل لكن دون أن يكون له علاقة في مادته العلمية، قال: "إن كان للخليل فيه عمل فإنما هو أنه أومأ إلى عمل هذا الكتاب إيماء، ولم يله بنفسه، ولا قرره، ولا حرره، ويدل على أنه قد كان نحا نحوه أني أجد فيه معاني غامضة، ونزوات للفكر لطيفة، وصنعة في بعض الأحوال مستحكمة[2]".
4- دعا إلى أن ينبري أحد للكتاب فيصححه ويصلح من شأنه، لينال بذلك الأجر والثواب من الله.
5- وعد بأن يقوم هو بإصلاحة إن تيسر له الوقت[3]، لكن هذا الأمر لم يحصل.
6- مؤلف معجم العين بالنسبة لابن جني مجهول لا يعرف، قال: "وأما عياهم[4] فحاكيه صاحب العين، وهو مجهول[5]".
7- ذكر أن رأيه في كتاب العين والقدح فيه لا يختلف عن رأي شيخه أبي علي الفارسي[6].
8- ذكر أنه لا يمكن لعالم مهما كبر شأنه أن يدافع عن كتاب العين لما فيه من الأخطاء الواضحة، قال:"وأما "تأمهت أما"[7] فإنما حكاها صاحب العين، وفي كتاب العين من الخطل والاضطراب ما لا يدفعه نظار جلد[8]".
9- رأى أن هذا الكتاب إنما يرجع إليه كما يقول: "من ضاق عطنه، واستروح من كلفة الحفظ إلى دعة النسيان والترك[9]".

هذا موقف ابن جني من كتاب العين، ولي تعليق يسير، أقول فيه:

معجم العين تناولته العديد من الدراسات قديما وحديثا. ومما تحدثت عنه مسألة نسبته إلى الخليل بن أحمد، ومسألة القدح في مادته العلمية، وهما الأمران اللذان تحدث عنهما ابن جني كما تقدم، أما مسألة النسبة إلى الخليل فللعلماء فيها عدة أقوال، أذكرها موجزة:

---

(1) ينظر: الخصائص 288/3.
(2) الخصائص 288/3.
(3) ينظر: سر الصناعة 568/2-569.
(4) يقال: رجل عُيَاهم، أي ماض سريع.
(5) ينظر: الخصائص 197/3.
(6) ينظر: سر الصناعة 568/2، والخصائص 197/3، 288.
(7) تأمّهت: أي أصبحت أُمًّا.
(8) ينظر: سر الصناعة 568/2.
(9) سر الصناعة 568/2.

الأول: إنكار نسبة العين إلى الخليل جملة وتفصيلا، وهو قول النضر بن شميل (203هـ) أحد تلامذة الخليل، حيث سئل عن الكتاب فأنكره، فقيل له: "لعله ألفه بعدك، فقال: أو خرجت من البصرة حتى دفنت الخليل بن أحمد[1]"، وهو أيضا قول ابن جني كما سبق، واختاره أبو حيان في التذييل والتكميل حيث قال: " أما ما في كتاب العين من "أرض محواة" فلا يوثق به، لأن مؤلفه مجهول[2]"، وممن أنكر نسبته إلى الخليل أو شكك فيها متأثرا بما قاله ابن جني: ابن السيد حيث قال:"ولو كان الكتاب تأليف الخليل كما زعموا لم يكن مخالفا لما رواه سيبويه وغيره من أصحابه[3]))، وابن يعيش حيث يقول:"وفي كتاب العين من الاضطراب والتصريف الفاسد ما لا يدفع عنه[4]"، وابن إياز، والمرادي، والأشموني، وخالد الأزهري[5].

الثاني: إقرار نسبته إلى الخليل جملة وتفصيلا، وهؤلاءعلى نوعين:

1- منهم من نص على أن الكتاب من تأليف الخليل ورد على من خالف ذلك، ومنهم ابن دريد في مقدمة الجمهرة[6]، وعبد الله بن جعفر بن درستويه، الذي ألف في ذلك كتابا سماه:"الانتصار لكتاب العين" وأنه من تصنيف الخليل[7]، وأبو بكرالزبيدي محمد بن الحسن الإشبيلي الأندلسي، وله كتاب رد فيه على من طعن في الكتاب وفي نسبته[8]، وابن ولاد في كتابه المقصور والممدود[9]، والسهيلي في نتائج الفكر[10].

2- ومنهم من ينقل عن الخليل ويعزو النقل إلى كتاب العين متبعا في ذلك ظاهر النسبة دون أن يكون له اهتمام في إثباتها أو نفيها، وهم كثير من علماء اللغة ممن ألفوا في المعاجم، وأبرزهم ابن فارس في معجمه"مقاييس اللغة" حيث جعل العين أحد أهم أصوله الخمسة التي اعتمد عليها، قال في

---

(1) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، تحقيق:: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 – 1980، 383/29، ومعجم الأدباء 2257/5.

(2) التذييل والتكميل، أبوحيان الأندلسي: تحقيق د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الرياض، 265/14.

(3) رسائل في اللغة ، ابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. وليد محمد السراقبي، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية – الرياض، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م، الرسالة الثالثة عشرة في تحقيق أن لفظ أمهات جمع ما هي؟، ص 271.

(4) شرح المفصل، ابن يعيش: عالم الكتب، بيروت. 343/5.

(5) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: شرح المفصل343، شرح التعريف بضروري التصريف، ابن إيّاز (المتوفى: 681 هـ)، تحقيق: أ. د. هادي نهر - أ. د. هلال ناجي المحامي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2002 م، ص 96، وتوضيح المقاصد، أبو محمد بدر المرادي، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، لناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 1428هـ - 2008م، 1547/3، شرح الألفية، علي بن محمد الأشموني: تحقيق د. عبدالحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، 70/4، التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م، 677/2.

(6) ينظر: جمهرة اللغة، أبوبكر محمد بن الحسن بن دريد: تحقيق د. رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، ط (1) 1987م، 40/1.

(7) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، . الفيروز أبادي: تحقيق د. محمد المصري، منشورات مركزالمخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت، ط (1) 1407هـ، ص 168.

(8) ينظر: الدر الثمين في أسماء المصنفين، علي بن أنجب، تاج الدين ابن السَّاعي، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبين - محمد سعيد حنشي، لناشر: دار الغرب الاسلامي، تونس، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009م، ص 206.

(9) ص 2.

(10) ص 302.

مقدمته[1]معددا مصادره: "فأعلاها وأشرفها كتاب أبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد، المسمى كتاب العين"، وقد تردد اسم كتاب العين منسوبا إلى الخليل في كتاب ابن فارس في مئات المواضع، وفي بعضها نقد لكتاب العين، وفي هذه الحالة لا يوجه النقد إلى الخليل وإنما يستخدم هذا الأسلوب"الكتاب المنسوب إلى الخليل"، وهذا يشير إلى تردده في مسألة نسبة كل ما في الكتاب إلى الخليل[2].

الثالث: إثبات أن فكرة المعجم وخطته ومنهجه من وضع الخليل، وأما حشو المادة فهو لغيره، دون تسمية هذا الغير، ومن هؤلاء: ثعلب في قصة طريفة ذكرها ياقوت في ترجمة القاسم بن محمد الأنباري[3]، وأبو الطيب اللغوي، ووأبو عمر الزاهد[4]، وأبو سعيد السيرافي قال عن الخليل:"عمل أول كتاب العين المعروف المشهور الذي به يتهيأ ضبط اللغة[5]".

الرابع: إثبات أن فكرة المعجم وخطته ومنهجه من وضع الخليل. وأما حشو المادة فهو لليث بن المظفر أحد تلامذة الخليل، وممن جزم بهذا أبو منصور الأزهري(370هـ)، وادعى الإجماع على ذلك. قال في تهذيب اللغة[6]:"ولم أر خلافا بين اللغويين أن التأسيس المجمل في أول كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد، وأن ابن المظفر أكمل الكتاب عليه بعد تلقفه إياه عن فيه".

الخامس: إثبات أن الخطة والمنهج من وضع الخليل، وأما حشو المادة فهو لتلامذته ومنهم الليث بن المظفر، والنضر بن شميل، ومؤرج السدوسي ونصر بن علي الجهضمي وغيرهم من تلامذة الخليل، وممن جزم بهذا بعض أصحاب التراجم كابن خلكان في وفيات الأعيان[7].

وأما مسألة كثرة الأغاليط في كتاب العين الذي ذكره ابن جني فهو أمر لا ينكر وقال به كثيرمن علماء اللغة بل جميعهم كما يقول الإمام النووي (676هـ) قال:" أجمع العلماء على كثرة الأغاليط في كتاب العين[8]"، وذكر السيوطي أنه قرأ كتاب العين قراءة فاحصة من أوله إلى آخره فرأى أن"وجه التخطئة فيما خطئ فيه غالبه من جهة التصريف والاشتقاق، كذكر حرف مزيد في مادة أصلية أو مادة ثلاثية في مادة رباعية ونحو ذلك، وبعضه ادعي فيه التصحيف، وأما أنه يخطأ في لفظة من حيث اللغة بأن يقال: هذه

---

(1) 4-3/1.

(2) ينظر: معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس: تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، 1399هـ، 346/1، 353، 437.

(3) ينظر: معجم الأدباء 2228/5.

(4) ينظر: معجم الأدباء 2254/5.

(5) ينظر: أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي: تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط (1) 1405هـ، ص 31، وينظر كذلك: فوائت كتاب سيبويه للسيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، المحقق: د. محمد عبد المطلب البكاء، لناشر: دار الشؤون الثقافية العامة «أفاق عربية» - بغداد، الطبعة: الأولى، 2000 م، ص 77.

(6) 35/1.

(7) وفيات الأعيان، أحمد بن خلكان:تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر (بيروت)، 2/246-247.

(8) تهذيب الأسماء واللغات، النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 178/1.

اللفظة كذب أو لا تعرف فمعاذ الله، لم يقع ذلك[1]"، وانتهى إلى أن ما في كتاب العين من الأخطاء مما يندر خلو كتاب منه، وأنها ربما تقلل من الوثوق في نسبته إلى الخليل وأن مقام الخليل أرفع من أن تنسب له مثل تلك الأخطاء لكنها لا تمنع الاستفادة منه والاعتماد عليه في نقل اللغة.

المبحث الثالث: موقفه من كتاب النوادر لأبي الحسن اللحياني[2]:

النوادر في اللغة ألف فيها عدد كبير من العلماء، وقلما نجد عالما لغويا من علماء القرنين الثالث والرابع الهجري إلا ونجد ضمن مؤلفاته كتابا في النوادر، وقد فقد أغلب تلك المؤلفات ولم يصلنا منها إلا كتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري (215هـ)، وكتاب النوادر لأبي مسحل الأعرابي (230هـ)، وكتاب النوادر لأبي علي القالي (356هـ)، وممن ألف في النوادر أبو الحسن علي بن المبارك وقيل: ابن حازم اللحياني (بعد 207هـ)، وقد فقد كتابه ضمن ما فقد، إلا أن ما وصل إلينا منه من خلال نقول العلماء من أصحاب المعاجم اللغوية كثير جدا، ويكفي أن أقول: إن اسم اللحياني تكرر في تهذيب اللغة للأزهري أكثر من خمسمائة وستين مرة، وفي مقدمة الكتاب قال الأزهري:"ما وقع في كتابي للحياني فهو من كتاب النوادر[3]"، ونقل عنه ابن سيده في كتابيه المحكم والمحيط الأعظم في أكثر من ألف وخمسمائة موضع، أما في لسان العرب لابن منظور فقد تكرر اسم اللحياني أكثر من ألف وستمائة وخمسين مرة، وهذا يعطينا تصورا عن مدى اهتمام علماء اللغة بنوادر أبي الحسن اللحياني ورضاهم عنها وثقتهم بصاحبها. قال عنه الفراء: اللحياني "أحفظ الناس للنوادر[4]"، وقال الأزهري: "كان اللحياني من أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي والفراء والأحمر[5]"، وقال القفطي:"وللحيانى كتاب فى النوادر حسن جليل[6]".

أما ابن جني فهو غير راض عن كتاب النوادر للحياني، ويذكر أن فيه تصحيفا وتحريفا وأخطاء كثيرة[7]، وأن فيه من اللغات الشاذة والقبيحة والمتروكة ما يجب أن يلغى ويطرح ولا يقاس عليه[8]، ويذكر أنه ذاكر مرة شيخه الفارسي فيه فرآه غير راض عنه[9]، وأنه وصف اللحياني بأنه كناش[10]، أو كناسة[11]،

---

(1) المزهر، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمدأحمد جاد المولى وزميليه،دار الجيل،بيروت، 68/1.

(2) تنظر مواضع نقد ابن جني لنوادر اللحياني في الخصائص 206/3، وسر الصناعة 330/1، 331، 559/2، والمحتسب 49/1.

(3) تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري:تحقيق عبدالسلام هارون، الدار المصرية، مطابع سجل العرب، 20/1.

(4) ينظر: إنباه الرواة 255/2، والبلغة 206.

(5) تهذيب اللغة 19/1.

(6) إنباه الرواة 255/2.

(7) ينظر: سر الصناعة 330/1، 331.

(8) ينظر: سر الصناعة 559/2.

(9) ينظر: سر الصناعة 331/1.

(10) هكذا أثبتها محقق الخصائص 206/3 نقلاً عن نسخة واحدة من النسخ المخطوطة، والكُنَاشَةُ، أوْرَاقٍ تُجْعَل كالدَّفْتَرِ يُقَيَّدُ فِيهَا الفَوائِدُ والشَّوَارِدُ للضَّبْطِ. ينظر: تاج العروس 368/17 (كنش).

(11) هكذا هي في أربع نسخ خطية من نسخ الخصائص كما ذكر المحقق، وهكذا نقلها عن الخصائص ابن عصفور في الممتع في التصريف، ابن

ونقل عن شيخه الفارسي عن أبي بكر ابن السراج[1] أنه كان يتنقص الكتاب ويقلل من شأنه، ويرى أن ما فيه لم يأت به اللحياني بطريق الرواية والسماع[2]، وإنما من طريق النقل عن الكتب، وينسب ابن جني إلى أصحابه أنهم في كثير مما يحكيه اللحياني كالمتوقفين[3]. ويظهر أنه يقصد بأصحابه الفارسي وابن السراج لا كما فهم البغدادي في الخزانة[4] بأنهم جميع البصريين، إذ لم أر لأحد من البصريين المتقدمين قدح في نوادر اللحياني، ونتيجة لموقف ابن جني السابق فإنه لم ينقل عن كتاب النوادر للحياني إلا في أربعة عشر موضعا فقط، اعترض عليه في ثمانية منها، واحتج بنقله في ستة مواضع فقط.

المبحث الرابع: موقفه من كتاب جمهرة اللغة لابن دريد[5]:

معجم جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (321هـ) ظهر بعد معجم العين وهو أشهر كتب ابن دريد على الإطلاق، ورأي ابن جني وموقفه من هذا المعجم يتلخص في الآتي:

بعد استقرائي لكتب ابن جني المطبوعة وجدته ينقل عن ابن دريد ويروي عنه في مواضع عديدة لكنه لم ينص على النقل عن كتاب الجمهرة في موضع واحد منها، وأغلب نقوله عنه هي مرويات عن أحمد بن يحيى ثعلب بواسطة ابن دريد، وقد رجعت إلى كتاب الجمهرة لأتأكد من نقول ابن جني وهل يوجد فيه شيء منها فلم أجد فيه مما نقله ابن جني عنه إلا ستة مواضع فقط رد عليه في اثنين منها[6]، واستشهد بكلامه في موضع واحد فقط[7]، وثلاثة منها نقلها عنه نقلا خاليا من التعليق[8].

ما سبق نتيجة لكونه يرى أن في الكتاب خللا في ترتيب المواد ووضع لكثير منها في غير محالها[9]، وفسادا في التصريف أداه إليه قصر باعه فيه، وعد الكتاب سقطة من سقطات ابن دريد[10]، قال ابن جني:" وأما كتاب الجمهرة ففيه أيضا من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أعذر واضعه فيه، لبعده عن معرفة

عصفور الإشبيلي :تحقيق د . فخرالدين قباوة ، دار المعرفة ،(بيروت) ، ط (1) 1407هـ- 1987م، 107/1، وياقوت في معجم الأدباء 1844/4، و والكُنَاسَةُ: مَا كُنِس، وأيضاً مُلْقى القُمَامِ. ينظر: تاج العروس، محب الدين محمد مرتضى الزبيدي:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،دولة الكويت، 454/16 (كنس).

(1) اكتفى ابن جني في الخصائص 206/3، والمحتسب 49/1. بقوله نقلاً عن الفارسي: قال أبو بكر، فرجحت أنه شيخ الفارسي ابن السراج، لكون الفارسي ينقل عنه كثيرًا مكتفيًا بكنيته، ويرى ابن عصفور في الممتع 107/1 أنه أبو بكر بن دريد. ويرى ياقوت الحموي في معجم الأدباء 1844/4 أنه أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم تلميذ ثعلب، وهذا الأخير يرده ما في سر الصناعة 236/1وفيه قال ابن جني: " أخبرنا بذلك ابن مقسم، عن ثعلب، عن اللحياني"، ثم عقب بقوله: " وقرأت على أبي علي، عن أبي بكر ..."، فدل على أن أبا بكر المذكور ليس ابن مقسم، فابن مقسم روى نوادر اللحياني عن شيخه ثعلب وهو عنها راض.

(2) ينظر: الخصائص 206/3، والمحتسب 49/1.

(3) ينظر: سر الصناعة 330/1، 331.

(4) ينظر: الخزانة، عبدالقادر البغدادي:تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (4). 492/6.

(5) تنظر مواضع نقد ابن جني لمعجم الجمهرة في: سر الصناعة 569/2، والخصائص 197/3، 288.

(6) ينظر: الخصائص 255/1، 215/3.

(7) ينظر: 199/3.

(8) ينظر: المحتسب 53/1، والمنصف 135/1، 147.

(9) ذكر هذا في الخصائص 200/3، 288، 291.

(10) أورد نقده لهذا المعجم في عدة مواضع منها ما ذكره عنه في باب سقطات العلماء في كتابه الخصائص 288/3.

هذا الأمر، ولما كتبته وقعت في متونه وحواشيه جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته، ثم إنه لما طال علي أومأت إلى بعضه وأضربت البتة عن بعضه[1]".

هذا موقف ابن جني من كتاب الجمهرة، ولي تعليق يسير، أقول فيه:

يكاد يتفق المترجمون لابن دريد على سعة حفظه وغزارة علمه، حتى قيل فيه هو: "أعلم الناس في زمانه باللغة والشعر وأيام العرب وأنسابها[2]"، وقيل عنه: "روى من أخبار العرب وأشعارها ما لم يروه كثير من أهل العلم[3]"، وقال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين[4]عند ذكره ابن دريد: "هو الذي انتهت إليه لغة البصريين، وكان أحفظ الناس، وأوسعهم علما، وأقدرهم على الشعر، وكان يقال: ابن دريد أشعر العلماء وأعلم الشعراء(")، ولكنهم يختلفون في أمانته وتوثيقه، فهو متهم لدى بعض علماء العربية بوضعه للألفاظ وافتعالها[5]، ونسبة كثير منها إلى اللغات خاصة اليمانية، سئل عنه الدارقطني أثقة هو أم لا؟ فقال: تكلموا فيه[6]، وقال الأزهري:"سألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه عنه فاستخف به، ولم يوثقه في روايته[7]"، ونفطوية من أقران ابن دريد وكان بينهما خصومة مشتهرة، وقد تقرر عند العلماء أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدح[8]، وذكر الأزهري أنه تصفح كتاب الجمهرة فلم يره دالا على معرفة ثاقبة، وأنه عثر فيه على حروف كثيرة أزالها ابن دريد عن وجوهها، وأنه وجد فيه ألفاظا كثيرة منكرة لا تعرف إلا من طريق ابن دريد دون غيره من أئمة اللغة[9]، واتهمه أحمد بن فارس الذي اتخذ معجم الجمهرة مصدرا من مصادره الخمسة التي اعتمد عليها في معجمه مقاييس اللغة بوضع اللغة من تلقاء نفسه ونسبتها إلى اللغة اليمانية، وسمى هذا تدليسا، قال ابن فارس: "وأعجب منه اللغة اليمانية التي يدلسها أبو بكر محمد بن الحسن الدريدي-رحمه الله - وقوله: إن العزيق مطمئن من الأرض، لغة يمانية،ولا نقول لأئمتنا إلا جميلا[10]"، وقد دافع السيوطي عن ابن دريد ونفى عنه تهمة الكذب وافتعال العربية، قال: "معاذ الله هو بريء مما رمي به ومن طالع الجمهرة رأي تحريه في روايته[11]"، ومن نماذج ما ذكره السيوطي قول ابن دريد في الجمهرة: "أملى

---

(1) الخصائص 288/3.

(2) طبقات النحوين واللغوين، أبوبكر الزبيدي:تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط (2)، ص184.

(3) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي. تحقيق د. محمود محمد الطناحي، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ، 139/3.

(4) ص 135-136، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

(5) ينظر: تهذيب اللغة 27/1.

(6) ينظر: إنباه الرواة 95/3، وبغية الوعاة، جلال الدين السيوطي:تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية)1419هـ، 77/1، ونزهة الألباء، أبوالبركات الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار (الأردن)، ط (3) 1405هـ ص 192.

(7) تهذيب اللغة 27/1.

(8) ينظر: المزهر 73/1.

(9) ينظر: تهذيب اللغة 27/1.

(10) مقاييس اللغة 307/4.

(11) المزهر 72/1.

علينا أبو حاتم قال: قال أبو زيد: ما بني عليه الكلام ثلاثة أحرف، فما زاد ردوه إلى ثلاثة وما نقص رفعوه إلى ثلاثة ... قال أبو بكر: لا أدري ما معنى قوله: فما زاد ردوه إلى ثلاثة، وهكذا أملاه علينا أبو حاتم عن أبي زيد ولا أغيره[1]"، ويجب أن ننبه هنا إلى أن ابن جني حينما انتقد كتاب الجمهرة انتقده من ناحيتين، الخلل في ترتيب المواد، والفساد في التصريف، ولم يتعرض البتة إلى القدح في أمانة ابن دريد، ولو ثبت ذلك عنده لقاله، بل إنه نقل عن عدد غير قليل من كتبه غير الجمهرة، وما كان ليفعل ذلك لو كان يرى عدم ثقته وأمانته، وقد تأملت فيما ذكره بعض العلماء في ابن دريد واتهامهم له فظهر لي أن هناك أشياء أخذت عليه، سأذكرها وأذكر الإجابة عنها، محاولا تبرئة ساحة ابن دريد منها، من ذلك:

1- انقطاع السند في بعض مروياته، مثل روايته عن أبي زيد، وروايته عن الأصمعي مع كونه لم يدركهما، قال ابن القوطية: "ولولا حسن الظن بأهل العلم لترك كثير مما حكاه ابن دريد[2]"، وهذا الأمر في نظري ليس قادحا ويصنعه كثير من علماء اللغة من باب التساهل.

2- تفرده برواية شيء عن العرب لم ينقله أحد غيره، وتقدم اتهام الأزهري له بأنه وضع في كتاب الجمهرة ألفاظا كثيرة منكرة لا تعرف إلا من طريقه، وأقول: إن التفرد ليس مشكلا وقد تقرر في علم الأصول أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، ويمكن أن يقال: إن الألفاظ التي أنكرت عليه وجعل مفتعلا لها هي ألفاظ يمانية عرفها ابن دريد لكونه من أهل تلك الديار فنقلها وجهلها غيره فأنكرها.

3- اتفاق من ترجم له على أنه كان مسرفا على نفسه، وقد اشترط بعض العلماء في ناقل اللغة أن يكون عدلا، فإن كان فاسقا لم يقبل نقله كما ذكر ذلك الأنباري والسيوطي[3]، وقد لاحظت أن الأزهري أتبع قوله متحدثا عن ابن دريد:"ودخلت يوما عليه فوجدته سكران لا يكاد يستمر لسانه على الكلام من غلبة السكر عليه" بالقدح في كتاب الجمهرة واتهام ابن دريد بوضع بعض ألفاظ اللغة، والذي أراه أن تدين الرجل وعدم تدينه لا علاقة لها في هذا الأمر، وما ذكره الأنباري والسيوطي ليس محل اتفاق بين العلماء بل خالف فيه بعضهم فذكروا أن المعتبر في النقل صدق الناقل وضبطه دون عدالته وتقواه[4].

المبحث الخامس: موقفه من أبي علي محمد بن المستنير المعروف ب"قطرب"(206هـ):

نقل ابن جني عن ثعلب عن ابن السكيت قدحه في أمانة قطرب وأنه غير ثقة فيما ينقله، قال في الخاطريات[5]:"قال أبو العباس أحمد بن يحيى: قلت لأبي يوسف يعقوب بن السكيت: أكان قطرب يتهم في روايته؟، فقال: وأي تهمة، عندي عنه قمطر سماعا، ولا أجسر أن أروي عنه حرفا"، علق ابن جني بقوله:

---

(1) جمهرة اللغة 1306/3.

(2) المزهر 88/1.

(3) ينظر: لمع الأدلة، أبوالبركات الأنباري، تحقيق د . عطية عامر، ص 85، والمزهر 138/1، والاقتراح، لاقتراح (الإصباح في شرح الاقتراح) جلال الدين السيوطي :تحقيق د . محمود فجال ، دار القلم (دمشق) ،ط (1) 1409هـ - 1989م، ص 154.

(4) ينظر: البلغة إلى أصول اللغة، أبو الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي، تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات - جامعة تكريت، الناشر: رسالة جامعية - جامعة تكريت، ص 90.

(5) ص 47.

"ليس هذا رأي أصحابنا في قطرب، وما هو عندهم بحمد الله إلا ثقة[1]"، ونتيجة لهذا التوثيق فقد روى عنه كثيرا من الشواهد واللغات، وكتبه عامة وسر الصناعة خاصة مليئة بالنقل عنه، وقد تجاوزت نقوله عن قطرب دون حذف المكرر منها مائة نقل ورواية، بل إنه نص في مقدمة المحتسب على أن كتاب قطرب في القراءات مصدر من مصادره، قال: "ورويناه أيضا في كتاب أبي علي محمد بن المستنير قطرب من هذه الشواذ صدرا كبيرا[2]"، وذكر في الخصائص[3] أن شيخه أبا علي الفارسي اعتمد في كتابه الذي يفسر فيه القرآن على كتاب قطرب في الرد على الملحدين.

هذا موقف ابن جني من قطرب، ولي تعليق يسير، أقول فيه:

تبين لي من خلال البحث أن مصدر الطعن في قطرب هو يعقوب ابن السكيت الذي كان تلميذا لقطرب ويروي عنه ثم إنه توقف عن الرواية عنه بحجة عدم الوثوق فيه، وسار على دربه الإمام ثعلب، حيث ذكر قطرب في مجلسه فهجنه ولم يعبأ به[4].

وممن قدح في قطرب متابعة منه لابن السكيت وثعلب أبو الفضل محمد بن أبي جعفر المنذري (329هـ) [5]، وأبو عمر الزاهد المعروف بغلام ثعلب (345هـ) [6]، وابن القوطية محمد بن عمر(367هـ) [7]، وأبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (370هـ) الذي قال التهذيب:"محمد بن المستنير المعروف بقطرب، وكان متهما في رأيه وروايته عن العرب[8]"، وابن الحداد سعيد بن محمد المعافري (بعد400 هـ) [9]، ووافقهم عدد من أصحاب كتب التراجم[10]، ووصفه أبو إسحاق الأعلم البطليوسي (637هـ) بأنه ممن يصنع الأبيات وينحلها[11]، ووصفه السيوطي في المزهر[12]بأنه كثير النوادر والغرائب.

وأظن أن ابن جني هو أول من دفع تلك التهمة عن قطرب صراحة، وسار على خطاه في النص على توثيق

---

(1) بقية الخاطريات ص 47.

(2) المحتسب 36/1.

(3) 255/3.

(4) ينظر: تهذيب اللغة 26/1.

(5) ينظر: تهذيب اللغة 26/1.

(6) ينظر: تهذيب اللغة 26/1.

(7) ينظر: كتاب الأفعال، ابن القوطية، تحقيق: علي فوده، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الثانية، 1993م، ص170.

(8) تهذيب اللغة 26/1.

(9) ينظر: كتاب الأفعال، ابن الحداد، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، الناشر: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، 1395 هـ - 1975م، 239/3.

(10) ينظر: بغية الوعاة 242/1، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، عام النشر: 2010 م، 266/3، وطبقات المفسرين للداوودي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، 256/2، والوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، 1420هـ-2000م، 15/5.

(11) ينظر: المزهر 144/1.

(12) 347/2.

قطرب عدد من أصحاب كتب التراجم، فقال عنه ابن النديم (438هـ):"من علماء البصريين ثقة فيما يحكيه[1]"، وقال فيه الخطيب البغدادي (463هـ): "كان موثقا فيما يحكيه[2]"، وقال جمال الدين القفطي (646هـ):"وكان موثقا فيما يمليه[3]"، وقال الفيروز أبادي (817هـ):"كان عالما ثقة[4]"، ووصفه المبرد(284هـ) فيما نقل عنه بأنه أحد ثلاثة هم أحفظ من أخذ عن سيبويه[5].

وقد فكرت في علة طعن ابن السكيت في قطرب فترجح عندي احتمالات عدة، هي:

الأول: كون قطرب بصريا وابن السكيت كوفيا، ولكن الذي يضعف هذا الاحتمال أن هناك علماء بصريين كثر وثقهم ابن السكيت وروى عنهم ولم يلمزهم في أمانتهم وثقتهم في ما يروونه.

الثاني: بحكم تلمذة ابن السكيت لقطرب أقول: ربما يكون هناك موقف خاص حصل بينهما أغضب ابن السكيت فجعله يقول ما قاله، وربما أن قطربا كثر الخطأ عنده في بعض نقوله فاتهمه ابن السكيت بتعمد الوضع والكذب فيما ينقله.

الثالث: وهو الأقوى عندي كون قطرب معتزليا، أخذ عن إمام النظامية المعتزلة أبي إسحاق إبراهيم بن سيار النظام (231هـ) مذهبه[6]، وقطرب فسر القرآن الكريم وفق هذا المذهب الاعتزالي الذي يقدم فيه العقل على النص فلما فرغ منه أخفاه عن الناس خوفا من إنكارهم عليه[7]. أما ابن السكيت فكان موصوفا بالتدين[8]، وكان هو ومن روى عنه كالإمام ثعلب وأبي عمر الزاهد وأبي منصور الأزهري على منهج السلف ممن يقدمون النص على العقل، أقول: ربما أن قدح هؤلاء في عقيدة الرجل أدى بهم إلى القدح في أمانته وصدقه فيما ينقله من علوم اللغة، يلحظ هذا من قول الأزهري فيه: "كان متهما في رأيه وروايته عن العرب[9]"، فقرن بين الرأي والرواية، ولا شك عندي - إن كان هذا الاحتمال الذي ذكرته صحيحا- أنهم مخطئون في ذلك فلا علاقة بين صدق الرجل وأمانته وبين ما يعتقده، وبعد أن حررت هذا وجدت ممن كتب في أصول النحو كالأنباري في لمع الأدلة[10] والسيوطي في الاقتراح[11] وأبي الطيب القنوجي في البلغة إلى

---

(1) الفهرست، محمد بن إسحاق بن النديم:اعتنى بها وعلق عليها إبراهيم رمضان، دار المعرفة (بيروت)، ط2. 75.

(2) تاريخ بغداد، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1، 1422هـ - 2002 م، 480/4.

(3) إنباه الرواة 219/3.

(4) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة 284.

(5) ينظر: معجم الأدباء 1376/3.

(6) أغلب المصادر التي ترجمت لقطرب ذكرت هذا، وقد ألفت كتب كثيرة في الرد على النظام وفيها تكفير له وتضليل ينظر: الأعلام، الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002م. 43/1.

(7) ينظر: معجم الأدباء 2646/6.

(8) ينظر: إنباه الرواة 56/4.

(9) ينظر: تهذيب اللغة 26/1.

(10) ص 87.

(11) ص 154.

أصول اللغة[1]ينصون على قبول نقل أهل الأهواء إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب، والنظامية المعتزلة الذين ينتمي لهم قطرب ليسوا كذلك.

وإكمالا لهذه الفكرة أقول: ربما أن ابن جني أيضا كان دافعه في الدفاع عن قطرب وتوثيقه له كونه هو أيضا ينتمي إلى المذهب الاعتزالي، يقوي هذا ثناؤه على كتاب قطرب "الرد على الملحدين في متشابه القرآن"، وإعجابه به، والذي يظهر أنه يقصد بالمتشابه ما فيه حديث عن أسماء الله عزوجل وصفاته، قال في الخصائص[2]:"ولله قطرب! فإنه قد أحرز عندي أجرا عظيما فيما صنفه من كتابه الصغير في الرد على الملحدين، وعليه عقد أبو علي -رحمه الله- كتابة في تفسير القرآن[3]".

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة أن تقدم تصورًا وافيًا وكافيًا لنقد ابن جني لبعض كتب اللغة وأعلامها، وقد توصلت – بحمد الله – إلى نتائج عديدة ، أهمها ما يلي:

1- ابن جني في أحكامه ونقده معتدل بعيد عن الهوى والتعصب لمذهب على مذهب، أو لشخص ضد شخص، وقد بين البحث ذلك وبينه ببعض الأدلة الملموسة، وببعض نصوص ابن جني.

2- ابن جني نفى نسبة كتاب العين إلى الخليل جملة وتفصيلا، ولم ينقل عنه في سائر كتبه حرفًا واحدا، وعدم نقله عنه ليس لأجل أنه ليس للخليل، وليس لأجل أن مؤلفه مجهول لا يعرف، وإنما لكونه يرى أن في الكتاب تخليطا وخللا، ويشتمل على القول المرذول، واللغات الضعيفة، والتصريف الفاسد.

3- معجم العين تناولته العديد من الدراسات قديما وحديثا، ومما تحدثت عنه مسألة نسبته إلى الخليل بن أحمد، ومسألة القدح في مادته العلمية، أما مسألة النسبة إلى الخليل فللعلماء فيها خمسة أقوال، ذُكرت في البحث بشكل موجز. وأما مسألة كثرة الأغاليط في كتاب العين الذي ذكره ابن جني فقد قال به عامة أهل اللغة، قال الإمام النووي (676هـ):" أجمع العلماء على كثرة الأغاليط في كتاب العين".

4- يرى الإمام السيوطي أن ما في كتاب العين من الأخطاء مما يندر خلو كتاب منه، وأنها ربما تقلل من الوثوق في نسبته إلى الخليل وأن مقام الخليل أرفع من أن تنسب له مثل تلك الأخطاء لكنها لا تمنع الاستفادة منه والاعتماد عليه في نقل اللغة.

5- ابن جني لم يكن راضيًا عن كتاب النوادر للحياني، وذكر أن فيه تصحيفا وتحريفا وأخطاء كثيرة،

---

(1) 138/1.

(2) 255/3.

(3) الخصائص 255/3، ربما قصد كتاب الفارسي التتبع لكلام أبي علي الجُبَّائي في التفسير، وهو من كتب الفارسي المفقودة ذكره ياقوت الحموي في معجم الأدباء 241/7 ، وذكر أنه في نحو مائة ورقة .

وأن فيه من اللغات الشاذة والقبيحة والمتروكة ما يجب أن يلغى ويطرح ولا يقاس عليه

6- نقل ابن جني عن كتاب النوادر للحياني أربعة عشر موضعا فقط، اعترض عليه في ثمانية منها، واحتج بنقله في ستة مواضع فقط.

7- لم ينص ابن جني على النقل عن كتاب الجمهرة لابن دريد في موضع واحد من كتبه، وأغلب نقوله عنه هي مرويات عن أحمد بن يحيى ثعلب بواسطة ابن دريد، وقد رجعت إلى كتاب الجمهرة لأتأكد من نقول ابن جني وهل يوجد فيه شيء منها فلم أجد فيه مما نقله ابن جني عنه إلا ستة مواضع فقط رد عليه في اثنين منها، واستشهد بكلامه في موضع واحد فقط، وثلاثة منها نقلها عنه نقلا خاليا من التعليق.

8- يرى ابن جني أن في كتاب الجمهرة خللا في ترتيب المواد ووضع لكثير منها في غير محالها، وفسادا في التصريف أداه إليه قصر باع صاحبه فيه، وعد الكتاب سقطة من سقطات ابن دريد.

9- قدح في أمانة أبي علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب مجموعة من العلماء، ودافع عنه ابن جني، قال رادًّا على من طعن فيه وفي أمانته: "ليس هذا رأي أصحابنا في قطرب، وما هو عندهم بحمد الله إلا ثقة"، ونتيجة لهذا التوثيق فقد روى عنه كثيرا من الشواهد واللغات، وكتبه عامة وسر الصناعة خاصة مليئة بالنقل عنه، وقد تجاوزت نقوله عن قطرب مائة نقل ورواية.

10- تبين لي من خلال البحث أن مصدر الطعن في قطرب هو يعقوب ابن السكيت الذي كان تلميذا لقطرب ويروي عنه ثم إنه توقف عن الرواية عنه بحجة عدم الوثوق فيه، وسار على دربه الإمام ثعلب.

11- رجحت أن ابن جني هو أول من دافع عن قطرب صراحة ونفى عنه ما اتهمه به ابن السكيت، وسار على خطاه في توثيق قطرب عدد من أصحاب كتب التراجم.

هذه جملة من أبرز ما توصل إليه البحث، وهناك أشياء أخرى تراها منثورة فيه، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تفسير النص عند ابن جني في كتاب التنبيه، من خلال تحليل مواضع الإعلال

د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم ،
ذة. نجوى بنت فهد بن جهيّم الحربي
جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

المقدمة

الإعلال مبحث صرفي عُنيت مباحثه بالجانب الصرفي، بمعناه الأخص المتمثل بتغيير بناء الكلمة تبعًا لاختلاف الدلالة، كما أنه مبحث صوتي، من حيث كون علله قائمة على الاستثقال وطلب الخفة.

ولا يدعى الإعلال أو يحكم به، إلا من خلال النظر في جذر الكلمة، فالاشتقاق والإعلال متلازمان عند تحليل لفظ لتحديد مبناه وبيان معناه.

وعند تناول نص ما، بالشرح والتفسير، تستوقف المتناول بعض المواضع التي تحتاج تحليلاً اشتقاقيًا لاستكشاف المعنى، وكثيرًا ما يكون بافتراض وجود الإعلال، قلبًا، أو حذفًا، أو تسكينًا، يكون هذا مع توفر الشروط وانتفاء الموانع، فيكون موافقًا للقاعدة، أو يكون مخالفًا للقاعدة، فيحمل على شذوذ، أوجبه - اضطرارًا- المعنى، وتظافر الدلالات الأخرى.

وقد تميز ابن جني بعلم التصريف عامة، وبباب الإعلال خاصة، من خلال مصنفاته المنصف، وسر صناعة الإعراب، والتصريف الملوكي، هذا من جانب التنظير، كما عُني بهذا الباب أيضًا في الجانب التطبيقي في كتبه المحتسب، والتنبيه، والمبهج، وغيرها، فأردت في هذا البحث تتبع مواضع الإعلال التي استعان بها ابن جني في تفسير النص، وقد اخترت كتاب التنبيه، عينة تبنى عليه مادة هذا البحث.

وقد حدد ابن جني غرضه من تأليف هذا الكتاب، كما حدد من استهدفه فيه، فأما الغرض فهو بيان ما في الحماسة من إعراب، واشتقاق وتصريف وعروض وقواف، وذلك على ضربين:

أحدهما: ظاهر الإشكال، والثاني: واضح في الظاهر، لكنه ليس على ظاهره، فتحته دفائن وأسرار إذا عرفت أثارت العجب.

وأما الفئة المستهدفة فهم المتقدمون في هذا العلم، الذي تدرب فكرهم، وقوي نظرهم فيه، ولم يعمله لمبتدئ ولا متوسط[1].

---

(1) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لابن جني 6، 7. تحقيق: أ.د. حسن محمود هنداوي. ط:1. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1430هـ.

وقد أردنا في هذا البحث تتبع مواضع الإعلال لتبيُّن مدى اعتماد ابن جني عليها في تفسير النص، وذلك من خلال أربعة مباحث، كان الأول منها لتناول الإطار النظري لدلالة الإعلال، إذا مثلنا لما يكتنف الإعلال من أبعاد دلالية.

أما المبحث الثاني فقد تعرضنا فيه لتفسير الإعلال الشاذ، وأثر ذلك في تفسير النص.

وتناولنا في المبحث الثالث والرابع توظيف بيان الإعلال في تفسير النص، وكان الأول لما كان المعنى فيها غامضًا، والثاني لما كان المعنى فيها واضحًا، وإنما كان التبيين لغرض آخر.

وختمنا البحث بالخاتمة التي تضمنت أبرز النتائج.

المبحث الأول: قواعد الإعلال والدلالة

عرف ابن الحاجب الإعلال في الاصطلاح بأنه: ((تغيير حرف العلة للتخفيف بالقلب أو الحذف أو التسكين))[1]، فحصر مسمى الإعلال بالتغيير الذي يكون للتخفيف، فالغرض إذن صوتي محض، وهكذا قالوا في الإبدال، قال النيلي: ((وأما البدل فالغرض به تسهيل اللفظ))[2]، وفسر التسهيل العصام الإسفراييني فجعل غرضه التخفيف، أو مشاكلة الحروف بعضها لبعض في المخرج أو الصفة[3].

فما كان التغيير فيه لغير تخفيف، كأن يكون مراعاة للمعنى، فليس إعلالاً، وقد صرح بذلك القوشجي، إذ جعل الإعلال مما يحصل لأغراض لفظية، وقال في تعريفه: ((هو تغيير حرف العلة تغييرًا له اختصاص به، لا بقصد تغيير في المعنى))[4]، وعلى هذا سار المحدثون، قال د. عبد الصبور شاهين: ((ومن الحقائق المسلمة أن ظاهرة الإبدال بصفة عامة لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة، وأن الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة))[5].

وهم في ذلك قد راعوا الغالب في هذا الباب، ونظروا على الأصل، دون ما يحفه وما يحيط به من

---

(1) الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب 94. تحقيق: حسن أحمد العثمان. ط:1. مكة المكرمة: المكتبة الملكيّة، 1415هـ.

(2) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفيّة، للنيليّ 556/2. تحقيق: د. محسن بن سالم العميريّ. ط:1. مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلاميّ في جامعة أم القرى، 1420هـ.

(3) شرح الفاضل العصام للشافية 191 (في حاشية شرح الشافية لنقرة كار). مصر: دار إحياء الكتب العربيّة.

(4) عنقود الزواهر في الصرف، لعلاء الدين القوشجيّ 443. تحقيق: أ.د. أحمد عفيفي. ط:2. القاهرة: دار الكتب والوثائق القوميّة، 1431هـ.

(5) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربيّ، د. عبد الصبور شاهين. 186. ط:1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ.

دلالات، وقد تتبعت ذلك في بحث خاص بعنوان: البعد الدلالي في مسائل الإعلال[1]، وظهر أن أكثر مواضع الإعلال ترتبط بدلالة معينة، من رفع اللبس، والفرق، والحمل على المعنى، وعلي هنا أذكر بعض الأمثلة من ذلك.

1) الإعلال بالقلب:

أ) قلب حرف العلة همزة:

يقلب حرف العلة همزة في عدد من المواضع، ومن ذلك: إذا تطرف بعد ألف زائدة، نحو: سماء، وبناء، وصحراء.

ففي هذا الموضع تحرك حرف العلة، وليس بينه وبين الفتحة إلا الألف، وهو حاجز غير حصين، فالأصل أن يقلب حرف العلة ألفًا، فإذا قلب ألفًا اجتمع ألفان، ولا بد من التخلص من اجتماع ألفين؛ لتعذر النطق بهما، ويكون التخلص في نظير هذا بالحذف، فإنَّ القاعدة أنه إذا التقى ساكنان أولهما حرف مد حُذف حرف المد[2]، ولو طُبِّقت القاعدة هنا لحصل اللبسُ، فالحذف يؤدي إلى كون الممدود مقصورًا[3]، فيلتبس بناء ببناء[4]؛ ولذا قلبوا الألف الثانية همزة، قال المازني معللاً هذا القلب: ((فهمزوا الثانية؛ لئلا يجتمع ساكنان، ولم يحذفوا فيكون الممدود مقصورًا، وتذهب الياء فيلتبس))[5].

ب- قلب الواو ياء:

من مواضع قلب الواو ياءً أن تلتقي الواو والياء في كلمة، ويسكن السابق منهما، وهو أصليٌّ ذاتًا وسكونًا، فتقلب الواو ياء، وتدغم بالياء[6].

---

(1) منشور في مجلة كلية الآداب جامعة الملك سعود، المجلد 29 العدد 1. ربيع الأول 1438هـ.

(2) انظر: كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان 505/3. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:3. بيروت: عالم الكتب، 1403، والتكملة، للفارسيّ 189. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. ط:2. بيروت: عالم الكتب، 1419هـ، وشرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذيّ 147/3. تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلميّة، 1402هـ.

(3) المنصف، لابن جني 137/2، 138. تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين. ط:1. مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبيّ، 1373هـ، وشرح الملوكي، لابن يعيش 277. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:1. حلب: المكتبة العربيّة، 1393هـ، وشرح الشافية، للرضي 102/3.

(4) شرح الشافية، للرضي 174/3.

(5) المنصف 137/2.

(6) انظر: الكتاب 365/4، والتكملة 598، والمنصف 17، الشافية 102، وشرح الملوكي 461، وتسهيل الفوائد، لابن مالك 308. تحقيق: محمد كامل بركات. القاهرة: دار الكاتب العربي، 1387هـ، وشرح الشافية، للرضي 139/3.

فخرج بذلك ما إذا كان السابق منقلبًا، نحو سُوير، وتُبُوِيع، من سايَرَ، وتبايَع، فلا تقلب الواو، والعلة من ذلك اجتناب اللبس؛ فإن القلب يؤدي إلى التباس فُوعِل، وتُفُوعل بـ(فُعِّل) و(تُفُعِّل)[1].

ج) قلب الواو والياء ألفًا:

إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا، وقد ذكروا لذلك عللاً صوتية[2]. وشرطوه بشروط يعود أكثرها إلى علل معنوية، ومن تلك الشروط ألا تكون الواو عينًا لـ(افتعل) الدال على المشاركة، نحو: اجْتَوَرُوا، واعْتَوَنُوا، وازْدَوَجُوا؛ لأنه محمول على (تَفاعَلَ) منه، وهو مصحح، فصحح لتصحيحه، تقول: تجاوروا، وتعاونوا، وتشاوروا[3]، قال ركن الدين الاستراباذي: ((فأجروا ما كان في معناه عليه تنبيهًا على كونه بمعناه))[4].

فإن لم يكن للمشاركة أعلّ، وإن كان الجذر واحدًا، وفي ذلك تحديد للدلالة، تقول: ازدَوَرَ القوم، أي زار بعضهم بعضًا، وازدار فلان أخاه، أي زاره، قال مؤرِّج السلمي:

إلا كعهدِكمُ بذي بقَرِ الحمى   هيهاتَ ذو بَقَرٍ من المُزدارِ[5]

2) الإعلال بالنقل:

الإعلال بالنقل: هو نقل حركة العين المعتلة إلى الساكن الصحيح قبلها، لئلا يثقل الحرف المعتل بالحركة، ويبقى الحرف القوي الجلد عاريًا منها.

والأصل أن يجري هذا الإعلال في كل موقع تحقق فيه هذا مما كان أجوف من الأسماء والأفعال، إلاّ أنهم شرطوا شروطًا يرجع معظمها إلى نظر دلالي، فعلى سبيل المثال اشترطوا في الفعل أن يكون الساكن

---

[1] انظر: الكتاب 368/4، والتكملة 599، والمقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجانيّ 1467/2. تحقيق: د. أحمد بن عبد الله الدويش. ط:1. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، 1428هـ.

[2] انظر: المنصف 116/2، وشرح الملوكي 220، والممتع في التصريف، لابن عصفور 2438. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. ط:1. بيروت: دار المعرفة، 1407هـ، وشرح الشافية، للرضي 95/3، وشرح شافية ابن الحاجب في التصريف والخط، للخضر اليزديّ 829/2. تحقيق: د. حسن أحمد العثمان. ط:1. بيروت: مؤسسة الريان، 1429هـ.

[3] انظر: الكتاب 344/4، والتكملة 587، والمنصف 260/1، وشرح الشافية، للرضي 99/3، ولليزدي 846/2.

[4] شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاستراباذي 761/2. تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود. ط:1. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينيّة، 1425هـ.

[5] البيت في مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى 544/2. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:5. القاهرة: دار المعارف، وسر صناعة الإعراب، لابن جني 186/1. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، 1405هـ، وخزانة الأدب، للبغداديّ 469/4. تحقيق: عبد السلام هارون. ط:3. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1409هـ.

صحيحًا[1]، فإن كان معتلاً لم ينقل، نحو: قاوَل وساير؛ لأنه بعد النقل سيفسد البناء[2] بالقلب والحذف، قال سيبويه في معرِض حديثه عن هذا الإعلال: ((ولا يعتل في فاعلتُ: لأنهم لو أسكنوا حذفوا الألف والواو والياء في فاعلت، وصار الحرف على لفظ ما لا زيادة فيه، من باب قُلتُ وبِعتُ، فكرهوا هذا الإجحاف بالحرف والالتباس))[3].

3) الإعلال بالحذف:

أكثر علل الحذف ترجع إلى الاستثقال وحسب، إلا أنهم أشاروا إلى مسائل لها بُعد معنوي، فمن ذلك أن القاعدة أنه إذا وقعت الواو بين ياء مفتوحة حذفت، للاستثقال، وذلك في (فعَل) يفعِل) من الواوي، فإذا كان الفعل من باب (فعُل يفعُل)، فإن علة الاستثقال ثابتة في المضارع، نحو: وضُؤَ يَوضُؤُ، كما هي في (يَوْعِد)، إلا أنَّهم عللوا التصحيح بتماثل حركة عين الماضي والمضارع، فلما استويا بالضم، واختلف ما كان على (فعَل) حيث جاء مضارعه مكسور العين ومضمومها، خولف بينهما في هذا الحكم، فصحح ما كان سبيله عدم التغيير، وأعل ما كان سبيله التغيير[4]، وما عللوا به هنا راجع إلى المعنى، فإنهم أرادوا أن تبقى هذه الصيغة دون تغييرٍ مشاكلة لمعناها الدال على الصفات اللازمة، قال الرضي عن هذا التصحيح: ((ولكنها [أي الواو] لم تحذف تطبيقًا للفظ بالمعنى، إذ معنى فعُل للطبائع اللازمة المستمرة على حال))[5].

هذه جملة من القواعد، ذكرناها هنا تمثيلاً، وقد استُقصِيَت في البحث المشار إليه، وفي المباحث التالية نرى كيف فسر ابن جني النص في ضوء مسائل الإعلال.

المبحث الثاني: تفسير النص من خلال بيان موضع الإعلال الشاذ

للخروج عن القاعدة أسباب متعددة، يرجع بعضها إلى الدلالة، كالفرق، والحمل على المعنى والنظير والضد، مما يستدعي التفسير، ولذا فقد عني ابن جني في كتابه في بيان هذا النوع من الإعلال، سواء أكان ثم غموض في المعنى أم لم يكن.

---

(1) انظر: أوضح المسالك، لابن هشام 402/4. شرح: محمد محيي الدين عبد الحميد. صيدا-بيروت: المكتبة العصريّة، والمقاصد الشافية، للشاطبيّ 286/9. تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين. ط:1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1428هـ.

(2) انظر: المقاصد الشافية 287/9.

(3) الكتاب 345/4.

(4) انظر: الكتاب 52/4، وشرح كتاب سيبويه، للسيرافي 130/15. تحقيق: د. رمضان عبد التواب وآخرين. الهيئة المصريّة للكتاب، 1990م، والمنصف 209/1، والمقاصد الشافية 393/9.

(5) شرح الشافية، للرضي 90/3.

ومن أمثلته، ما فسر به قول جابر بن الثعلب الطائيّ:

وَيُـزْرِي بِظَـرْفِ الـمَرْءِ قِلَّـةُ مالِـهِ وَإِنْ كَـانَ أَقْـوى مِـنْ رِجَـالٍ وَأَحْـوَلا[1]

فـ(أحولا) وردت في البيت بالواو فهذا هو الأصل، لكنَّ ابن جني ذكر رواية أخرى، وهي الياء، فذكر بعد البيت كلمة: أحيلا. فكأنَّه لمّا رأى الواو في (أحولا) تذكر رواية الياء وهي شاذة، ففسَّر الكلمة من جهة القياس والشذوذ، فقال: ((أمّا من رواها بالواو فأمره ظاهر، وذلك أنَّ العين في الأصل واو... وأمّا الياء في (أحيلا) فشاذة؛ وسببها أنَّه قد كثُر عنهم حِيْلة وحِيَل، فجنحوا إلى الياء لخفتها ولاعتيادهم إيّاها))[2].

وقال جابر بن حَريش:

إذْ لا تَخـافُ حُـدُوجُنا قَـذْفَ قَبْـلَ الفَسـادِ إقامـةً وَتَـدَيُّرا[3]

وكذلك أشار ابن جني هنا إلى اللجوء إلى غير القياس لكثرة الاستعمال، فأشار إلى كلمة (تَدَيُّر)، وكان القياس أنْ يقول: تَدَوُّر، قال: ((التدَيُّر: تَفَعُّل من الدار، وقياسها: تَدَوُّر؛ لأنَّ عينها واو بدلالة قولهم: دُور، غير أنَّهم لمّا كثُر استعمالهم (دَيْر) و(دِيَار) و(دِيَرة) و(دِيَارات) أنِسُوا بالياء، ووجدوا جانبها أَوْطأ جَسًّا وألينَ مسًّا، فاجترؤوا عليها، فقالوا: تَدَيَّرنا دارًا...))[4]. والتديُّر نزول الدور[5].

وقال ابن أخت تأبَّط شرًّا يرثي خاله:

وَفُتُـوٍّ هَجَعُـوا، ثُـمَّ أَسْـرَوا لَـيْلَهُمْ، حتى إذا انْجَـابَ حَلُّـوا[6]

نظر ابن جني هنا إلى كلمة (فُتُوّ) لترك الشاعر القياس واللجوء إلى الشاذ؛ وذلك لأنَّ لام الكلمة ياء، إذ إنَّ الأصل: (ف ت ي)، بدليل قول الله تعالى: (ﮑ ﮒ ﯙ ﯚ) [يوسف:36]، وجمعه القياسيّ للقلة: فِتْيَة على وزن فِعْلة، والشاعر جمعه جمع كثرة وزن: فُعُول، أي: فُتُويٌ، ثم قلب الياء واوًا، فقال: فُتُوٌّ، وهذا على غير

---

(1) التنبيه 137.

(2) التنبيه 137-138.

(3) التنبيه 237.

(4) التنبيه 237.

(5) شرح ديوان الحماسة، للتبريزيّ 233/1. بيروت: دار القلم.

(6) التنبيه 276.

قياس، قال ابن جني: ((وفُعُول إذا كان مُكسَّرًا ولامه واو قُلِبَتْ إلى الياء، وذلك نحو: عِصِيّ ودِلِيٍّ وحِقِيّ، فأمّا أنْ تكون ياء ثم تُقلب في التكسير واوًا فقلب القضية ونقض الطريقة، غير أنَّ هذا يتخرَّج على مذهب أبي الحسن، وذلك أنَّه يذهب إلى أنَّ لام فتى تصلح أنْ تكون واوًا وأنْ تكون ياء، ولا قاطع عليه في فِتْيَة ولا فِتْيَان؛ لأنَّ له أنْ يقول: إنَّه كصِبْيَة وصِبْيَان))[1].

وقد عدَّ ابن جني هذا من طريف التصريف، ففيه جمع على غير قياس، ومعاملة ما جمع على فُعُول بخلاف قاعدتها، فهذا من غريب التصريف.

وقال يزيد بن الحكم يعظ ابنه بدرًا:

قَـــدْ يُقْتِـــرُ الحَـــوِلُ التَّقِـــــيُ، وَيُكْثِـــرُ الحَمِـــقُ الأثِـــيمُ[2]

فسَّر ابن جني في هذا البيت كلمة (الحَوِل) بأنَّها على غير قياس والوجه إعلالها، قال: ((صحة الواو من (حَوِل) شاذة، والوجه إعلالها وقلبها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، كقولهم: كَبْشٌ صافٌ، وأصله: صَوِفٌ، ويومٌ راحٌ، أي: رَوِحٌ... وكله شاذ))[3]. قال المرزوقي: الحول الكثير الحيلة[4].

قال أبو النميري:

رَمَتْــهُ أَنَــاةٌ مِــنْ رَبِيعَــةِ عَــامِرٍ نَــؤُومُ الضُّـحى في مـأْتَمٍ أيِّ مـأْتَمِ[5]

فسَّر ابن جني كلمة (أناة) على أنَّ أصل الهمزة واو، أي: وَناة؛ لأنَّه فَعَلة من الوُنِيّ، قال: ((لأنَّها تُوصف بالفتور وأنَّها كسول، وتلقَّى أصحابنا هذه الهمزة بأنَّ قلبها عن الواو على غير قياس))[6].

---

(1) التنبيه 276.

(2) التنبيه 386.

(3) التنبيه 386.

(4) شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي 1194/2. تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون. ط:1. بيروت: دار الجيل، 1411هـ.

(5) التنبيه 424.

(6) التنبيه 424.

وابن جني يرى أنَّ (أناة) صفة، والصفة تشبه الفعل والمصدر، كما أنَّ كل واحد منهما يشبهها، ومصدر (أناة) الوُنِيُّ، وواوه مضمومة وهمزها حسن جائز، فيُقال: الأُنيّ، فلما كان ذلك سائغًا في المصدر أُجريت (أَناة) عليها، وشبه هذه الحالة باعتلال عين الماضي في (قام) فإنَّها كذلك تُعَلُّ في المضارع.

المبحث الثالث: تفسير غامض المعنى ببيان الإعلال القياسي

قال العبّاس بن مِرْداس:

إِذَا طَالَـتِ النَّجْـوى بِغَيْـرِ أُولـي أَضَـاعَتْ وَأَصْـغَتْ خَـدَّ مَـنْ هـو قَـارِدُ[1]

قد يتبادر إلى الذهن أنْ (أصغت) هنا من الإصغاء بمعنى الإنصات، وهو وإنْ كان من جذره إلا أنَّ معناه هنا الإمالة، ولذا بين ابن جني هذا المعنى فقال: ((ينبغي أن تكون أصغت في هذا البيت منقولة من صغيتُ إلى الشيء، وصغوت، أي ملتُ ... وأما قولهم: قد أصغيت إلى هذا القول واستمعته فإنه أيضًا منقول من صغا إليه سمعي، غير أن المفعول محذوف، أي أملت إليه سمعي...))[2].

وقال الشاعر:

يُشَـبَّهونَ سُـيوفًا في صَـرَامَتِهِمْ وَطُـولِ أَنْضِـيَةِ الأَعْنَـاقِ وَالأُمَـمِ[3]

الأنضية جمع النَضِي، قال المرزوقي: ((وهو مركب النص في السيف في الأصل، والمراد به هنا مركب الرأس في العنق))[4]، وقال ابن جني: ((لام النضي واو، وذلك أنه ما بين الرأس إلى الكاهل، والتقاؤهما أنه كأن ذلك الموضع نُضِيَ مما فوقه ومما تحته، فأبرز عنهما، فهو إذن من نضوت الشيء إذا استخرجته...))[5] فبيانه للام، إشارة إلى الجذر، وفيه إشارة إلى موضع الإعلال، حيث التقت الواو والياء وسبقت الأولى ساكنة فقلبت الواو ياء.

كما أن الواو قلبت في (الأنضية) لما تطرفت بعد كسر.

---

(1) التنبيه 176.

(2) التنبيه 176-177.

(3) التنبيه 506.

(4) شرح ديوان الحماسة 1611/2.

(5) التنبيه 506.

وقال المُنَخَّل اليَشْكُريّ:

أَلْفَيْتَنــــي هَـــــشَّ اليَدَيْـــــــن بمَــرْيِ قِــدْحِي أو شَــجيري[1]

بيَّن ابن جني معنى كلمة (مَري) وأصل اللام فيها، قال: ((لام المري ياء؛ لأنَّه من مَرَيْتُ الناقةَ، أي: احتلبْتَها بمسح يدك على ضرعِها، وكذلك هذه القداح عندهم؛ لأنَّها في غالب الأمر تُجال وتُحرَّك لتكون سببًا إلى نحر الإبل في الميسر))[2].

وقال الفضل بن الأَخْضَر الضَّبّيّ:

عَلـى ذاكَ وَدُّوا أَنَّنـي فـي رَكِيَّــةٍ تُجَــذُّ قُــوَا أَسْــبَابِها دُونَ مائِهــا[3]

بيَّن ابن جني معنى كلمة (رَكِيَة) وأصل اللام فيها، قال: ((لام (رَكِيَة) واو، وهي فَعيلة في معنى مفعولة، قالوا: ركوتُ الحوضَ، أي: مدرْتُه وأصلحْتُه، قال:

قَدْ دَكَّتِ المَرْكُوَّ حتى ابْلَنْدَحَا))[4]

فبيانه للام الكلمة إشارة منه أيضًا إلى جذر الكلمة، وبيان للإعلال فيها، فلما التقت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء، فصارت: رَكِيّة. قال التبريزيّ: الرَّكِيّة البئر، أي: ودوا لو أني أسقط في بئر بعيدة القعر فأهلك فيها[5].

وقال الشاعر:

وَقَــدْ كُنْــتُ أَرْجُــو أنْ أُمَــلَّاكَ حِقْبَــةً فَحَـــالَ قَضَـــاءُ اللهِ دُونَ رَجائِيَـــا[6]

---

(1) التنبيه 204.

(2) التنبيه 204.

(3) التنبيه 236.

(4) التنبيه 236.

(5) شرح ديوان الحماسة 230/1.

(6) التنبيه 309.

بيّن ابن جني معنى (أُمَلَّاك) عن طريق الإعلال فيها بقلب الواو ألفًا، قال: ((لام أُمَلَّاك واو، وهو من المَلَوين، وهما الليل والنهار))[1].

وقال مسافع بن حذيفة العبسيّ:

سَــلامٌ بَنــي عَمْــرٍو عَلــى حَيْــثُ   جَمــالَ النَّــدِيّ وَالقَنَــا وَالسَّــنَوَّرِ[2]

أشار ابن جني إلى معنى (النديّ) عن طريق الإعلال، قال: ((ولام النديّ واو؛ لأنَّه فعيل من الندوة، وهي موضع جلوس النادي والنديّ))[3]، أي: أذكر جمال المجلس يوم الحفل، وزين السلاح غداة الروع، والندِيّ والنادي: المجلس[4].

ففيه إعلال بقلب الواو ياء لما اجتمعتا في كلمة واحدة، وأدغمت بياء فعيل.

وقال طرفة بن العبد:

وَأنــتَ عَلــى الأَدْنــى شَــمَالٌ عَرِيَّــةٌ   شــآمِيَةٌ، تَــزْوِي الوُجُــوهَ، بَلِيــلُ[5]

أشار ابن جني إلى معنى (عَرِيّة) ببيان أصل اللام فيها، قال: ((العريّة: الباردة، ولامها عندي واو؛ لأنّها من العُرَواء، وهي نافض الحُمّى))[6]. أي: أنت على أقاربك في سوء اعتقادك لهم وسَوْقك الشر إليهم بمنزلة الريح الشمال الباردة المحرقة للوجوه[7].

وببيانه أصل هذه اللام إشارة إلى الإعلال في هذه الكلمة، فحصل الإعلال من قلب الواو ياء؛ لاجتماعهما في كلمة واحدة وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمت الياء المنقلبة عن واو بياء فعيلة.

وقول عمرو بن الإطْنابة:

---

(1) التنبيه 309.
(2) التنبيه 333.
(3) التنبيه 333.
(4) شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي 990/2.
(5) التنبيه 459.
(6) التنبيه 459.
(7) شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي 1442/2.

المــــانعينَ مِـــنَ الخَنَــا جـــارَاتِهِمْ وَالحاشـــدينَ عَلــى طَعـــامِ النَّـــازِلِ[1]

قال: إنَّ لام (الخنا) واو، من خنا يخنو، وقد قيل: خنا يخنى، وهذا لا دلالة فيه، وإنَّما الدلالة في (خنا) يخنو[2].

ففرَّق بين المعنى إذا كانت اللام واوًا أو ياء، والشاعر يقصد الفحش، والمعنى الذي يؤدي إليه هو جعْل اللام واوًا، أمّا جعْلها ياء فسيكون المعنى: الهلاك أو القطع[3].

---

(1) التنبيه 515.

(2) التنبيه 515.

(3) القاموس المحيط، للفيروزأبادي، مادة (خ ن ي) 1281/1. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة. ط:8. بيروت-لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1426هـ.

المبحث الرابع: تفسير واضح المعنى ببيان الإعلال القياس:

قد يعمد ابن جني إلى مواضع لا تحتاج إلى تفسير، لوضوح المعنى، لكنه يبين الإعلال فيها:

1- **إما لأنَّه قد يخفى مأخذه،** كقول محمد بن عبد الله الأزْديّ:

وَلَكِنْ أُوَاسِيه وَأَنْسى كُلُومَهُ   لِتَرْجِعَهُ يَوْمًا إِلَيَّ الرَّوَاجِعُ[1]

لفظ (المواساة) ظاهر المعنى، لكن ابن جني فصل الإعلال فيه لبيان الجذر، وما طرأ على الكلمة بعد ذلك، فقال: ((لام أواسيه واو، وذلك أنَّه أفاعله من الأُسوة، والأصل: أؤاسيه، فقلبت الهمزة الثانية واوًا لاجتماع الهمزتين، وانضمام الأولى، وكون الثانية حشوًا غير طرف...))[2] ثم استطرد فقال: ((ولو كانت طرفًا لقلبت ياء، وذلك نحو قولك في فُعْلُلٍ من قرأتُ قُرْءٍ، وأصله قُرْؤُؤٌ))[3].

والأسوة في هذا البيت بمعنى أجعله أسوة لنفسي[4].

وكذا قول المُتلمِّس:

أَلَـم تَـرَ أنَّ الجَـوْنَ أَصْـبَحَ   تُطِيْـفُ بِـه الأَيّـامُ، مـا

قال ابن جني في قوله: ما يتأيس: ((أي: ما يؤثر فيه الدهر، ومنه قوله:

إنْ كُنْـتُ جُلْمُـودَ بِصْـرٍ لا أُوَيِّسُـهُ   أُوْقِـدْ عَلَيـهِ، فَأَحْمِيـهِ، فَيَنْصَـدِعُ[6]

فالواو إذن في قوله: (لا أُوَيِّسُهُ) ليست أصلًا، وإنَّما هي همزة مبدلة لاجتماع الهمزتين، وانضمام الأولى، فليس إذن من لفظ (ويس) وذلك مما رُفض منه الفعل...))[7].

---

(1) التنبيه 170.

[2] التنبيه 170

[3] التنبيه 170.

[4] شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي 404/1.

[5] التنبيه 365-366.

[6] البيت في إصلاح المنطق، لابن السكيت. 30، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون. ط: 4. القاهرة: دار المعارف، والرواية فيه: لا أوبسه.

[7] التنبيه 365.

وقال حَزاز بن عمرو:

هَــلَّا عَلـى زَيــدِ الفَــوَارِسِ زَيـــ ـــدِ الـــلَّاتِ، أو هَـــلَّا عَلـــى

سأل ابنُ جني أستاذَهُ أبا عليّ عن اشتقاق (اللات)، فقال: هي على فَعْلة من لويتُ على الشيء، إذا أقمتَ عليه: لأنَّهم كانوا يعبدون آلهتهم، ويقيمون عليها[2]، والأصل: لَوْيَة، فحذفت اللام تخفيفًا، فبقيت: لَوَة، فانقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، صارت: لاة، ثم نقل عن الأخفش أنَّه يجعل التاء في (لات) بدلًا من الياء التي هي لام الفعل كالتاء في كَيْت وذَيْت، فالكلمة مبدلة اللام لا محذوفها[3].

2- **وإما لأنَّه يحتمل وجهًا في الظاهر، وهو غير صحيح**، كقول بُرْج بن مُسْهِر الطائيّ:

فَـإنَّ الغَـدْرَ قَـد أَمْسى وَأَضْحى مُقيمًـا بَيْنَ خَبْتَ إلى المَسَاتِ

(المسات) موضع[5]، قال ابن جني: ((لا يخلو أنْ يكون فَعالاً أو فَعَلة، ففعال لا يجوز؛ لأنَّه ليس في الكلام تركيب (م س ت)، فوجب أنْ تكون الألف لامًا...))[6].

ومنه أيضًا قول قيس بن زهير:

تَعَلَّـمْ أنَّ خَيـرَ النَّـاسِ مَيْـتٌ عَلى جَفْرِ الهَبَاءَةِ لا يَرِيمُ[7]

يرى ابن جني أنَّ ظاهر لام كلمة (الهباءة) همزة، وأنَّها ليست بدلًا من أحد حرفي العلة، ولا يُعرف تركيب (هـ ب ء)، ولكنه يُعرف (هـ ب و)، ومنها الهَبْوة، وهَبَا الغُبارُ يَهْبُو، ثم قال: ((وهذا يُوهم أنَّ لام الهباءة من الواو، وظاهر الأمر يقود إلى أنَّها من الهمز، ولو كانت واوًا لكانت محقوقة أنْ تخرج على الأصل في بعض الحال، كعباءة وعباية... وفي هذا بقية نظر، وهي موكولة إلى الخاطر))[8].

ومنه أيضًا قول الشاعر:

---

(1) التنبيه 339-340.

(2) الإغفال 535/2.

(3) التنبيه 340.

(4) التنبيه 161.

(5) شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي 361/1.

(6) التنبيه 161.

(7) التنبيه 173.

(8) التنبيه 173.

لَعَمْـرُكَ مـا مُعَـاذُ عَنْـك ... بِـدَارَاءَ الا أنْ تُبِيـتَ حَبُـوبُ[1]

فسَّر ابن جني كلمة (داراء)، ووضع لوزنها ثلاثة احتمالات حسب الظاهر:

أمّا الوزن الأول فهو: فاعال، فيكون الجذر: (د ر أ)، قال: ((فأمّا فاعال فقليل، والحمل عليه مع وجود مندوحة عنه لا وجه له))[2]. فهذا يدخل في قولنا: غير صحيح؛ لأنَّه لا يُحمل على هذا الوجه مع وجود وجه آخر.

أمّا الوزن الثاني فهو: فَعَلاء، وجعل فيه ابن جني أمرين مكروهين:

الأول: أنَّ هذا المثال قليل.

الثاني: أنَّه لو كان على (فَعَلاء) لوجب تصحيح العين، فقيل: دَوَراء؛ لأنَّ (فَعَلاء) مما آخره ألف التأنيث الممدودة فأُخْرِج من شبه الفعل، فبعُد عن الاعتلال، كما صحَّت العين في (صَوَرى) و(حَيَدى)، لمَا لحقتهما ما يبعدهما عن شبه الفعل من ألف التأنيث، ثم قال: إنَّه يمكن أنْ يكون على (فَعَلاء) وأُعلَّت عينها حتى إنْ لحقها ما يُبعدها عن شبه الفعل كما أعلت داران وماهان... تشبيهًا للألف والنون بتاء التأنيث في (دارة) و(جارة) و(فارة)، وكذا تشبه ألف التأنيث بالألف والنون كما شبهت الألف والنون بألفي التأنيث في باب سكران وغضبان[3].

أمّا الوزن الثالث فهو: فَعْلاء، قال: ((وإنْ جعلت (داراء) (فَعْلاء) كان قياسه دوْراء، وإنْ شئت قلت: قلب الواو عينًا –وإنْ كانت ساكنة- كما جاء عنهم قول الشاعر:

قَـدْ صُـمْتُ رَبِّي، فَتَقَبَّـلْ ... وَقُمْـتُ لَيلي، فَتَقَبَّـلْ قـامَتي

أراد: صَوْمَتِي وقَوْمَتِي...))[4].

3- **وإما لأنَّه يحتمل وجهًا آخر، وهو صحيح**، كقول رجل من بلعنبر، وقد تُروى لأبي الغول الطُّهويّ:

لَـو كُنْـتُ مِـنْ مَـازِنٍ لَـم تَسْـتَبِحْ إِبِلِي ... بَنُـو اللَّقِيطَـةِ مِـنْ ذُهِـلِ بْـنِ شَـيبانا[5]

---

[1] التنبيه 417-418.

[2] التنبيه 417.

[3] التنبيه 417-418.

[4] التنبيه 418-419.

[5] التنبيه 8.

قال: ((هذا البيت مما كنت قدَّمت إليك أنّه في الظاهر ساذج لا يحتمل السؤال...))[1].

فقد وجَّه ابن جني كلامه هذا على كلمة (شيبان)، وأنَّ ظاهره أنْ يكون على وزن: فَعْلان، من شاب يشيب، ثم انتقل إلى احتماليّة أنْ تكون واوًا من شاب يشوب بمعنى الخلط مع صحة كونها ياء، وبيَّن الإعلال لو كانت من الواو بأنَّها لو كانت واوًا فستكون: شوبان كحَوْران وخَوْلان، فقال: ((يمكن أنْ يكون (فَيْعَلان) منه، كهيَّبان، وتيَّحان، وأصله على هذا: شَيْوَبان، فلمّا اجتمعت الياء والواو على هذه الصورة قُلبت الواو ياء وأُدغمت فيها الياء، فصار: شَيَّبان، ثم إنَّ العين حُذفت تخفيفًا كحذفهم إيّاها من هَيِّن ومَيِّت، فبقيت: شَيْبان))[2].

وكذا قول الشاعر:

لَعَمْــرُكَ مــا أَلِيَّــاءُ بْــنُ عَمْــرٍو ... بِــذِي لَــونَينِ مُخْتَلِــفِ الفَعَــالِ[3]

كان كلام ابن جني في كلمة (أَلِيَاء) وأنَّها (فَعِيلاء)، ولامها تحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: أنَّها ياء من الأليّة.

الثاني: أنَّها همزة، والأصل: أَلِيْئَاء، فأُلزمت الهمزة التي هي لام الكلمة التخفيف، فأُبدلت إلى ما قبلها، فصارت ياء: أَلِيَاء.

الثالث: أنَّها واو من ألوتُ[4]، أي: أَلِيْوَاء، فالتقت ياء وواو وسُبقت إحداهما بالسكون فقُلبت الواو ياء فأدغمت الياء في الياء.

وقال المُنَخَّل اليَشْكُريّ:

وَفَــــوارِسٍ كَـــأُوارِ حَــــــــ ... ــــــرِّ النَّـــارِ أَحْـــلاسِ الـــذُّكُورِ[5]

بيَّن ابن جني أنَّ ظاهر لفظ (أُوار) أنَّه من (أ و ر)، غير أنَّ الكسائيَّ يرى أنَّه من (و أ ر)، أي: وأرْتُ النارَ،

---

[1] التنبيه 8.

[2] التنبيه 8.

[3] التنبيه 198-199.

[4] التنبيه 199.

[5] التنبيه 201-202.

فكان الأصل: وُأار، فخُفِّفت الهمزة، فانقلبت واوًا، فصارت: وُوَار، وأجرى الواو العارضة للتخفيف مجرى الواو اللازمة، ولما صارت الواو الثانية كأنَّها أصل وغير بدل همزَ الأولى، فصارت: أُوَار؛ لاجتماع الواوين في أول الكلمة.

قال ابن جني: ((ويحتمل عندي أنْ تكون طريقه غير هذا، وهو أنْ تقدره همزة على الأصل: وُأار كما قال، غير أنَّه أبدل الواو الأولى لانضمامها ضمًّا لازمًا همزة كأُجْوه وأُقِّتَتْ ونحو ذلك، فصار تقديره: أُأار، فوجب قلب الثانية لانضمام الأولى قبلها واوًا، فصار: أُوَار))[1].

وقال صخر بن عمرٍو أخو الخنساء:

إذا ذُكِرَ الإخْوانُ رَقْرَقْتُ عَبْرةً   وَحَيَّيْتُ رَمْسًا بين لِيَّة ثاوِيا[2]

قال: إنَّ (لِيّة) لها وجهان صحيحان:

الأول: أنْ تكون على فِعْلة من لويتُ كالطِّيَّة من طويتُ، والنِّيَّة من نويتُ.

الثاني: أنْ تكون على فِعْلة لكن من لأيتُ، فيكون أصلها: لِئْية، ثم خُفِّفت الهمزة فأُبدلت ياء، ثم صار الإدغام، فصارت: لِيّة.

ثم استطرد وقال: ((لا يجوز أنْ تكون لية فيمن جعلها من لويت (فُعْلة) قياسًا على قولهم: قَرْن أَلْوى، وقُرُون لِيٌّ، من قِبَل أنَّهم قد قالوا في ذلك: لُيٌّ ولِيٌّ بالضم والكسر، ولو كانت لِيَّة فُعْلة لسُمِع فيها الضم...))[3].

وقال قِرْواش بن حَوْط القَيْنِيّ:

فَمَتى أُلاقِكُما البَرازَ تُلاقِيا   عَرِكًا نَهِيكَ الحَدِّ شَاكًا مُعْلَمَا[4]

قال: إنَّ (شاكًا) له وجهان:

الأول: أنْ يكون محذوف العين، فيكون على وزن: فالًا، من (فاعل).

---

[1] التنبيه 202.

[2] التنبيه 352.

[3] التنبيه 353.

[4] التنبيه 472.

الثاني: أنْ يكون تامًّا على (فَعِل)، مثل: كبش صاف[1].

فتكون قبل الإعلال: شَوِك مثل صَوِف، فلما تحركتا وانفتح ما قبلهما قُلبتا ألفًا.

4- وإما لأنَّه أراد رفع اللبس بين المتشابهات، كقول ابن السُّليمانيّ:

لَــو أنَّ صُــدُورَ الأَمْــرِ يَبْــدُونَ لِلْفَتـى كَأَعْقَابِــــهِ لَــــمْ تُلْفِــــهِ يَتَنَــــدَّمُ[2]

بين ابن جني القصد من كلمة (يَبْدُونَ) عن طريق الإعلال، قال: ((مثال (يَبْدُون) هنا (يَفْعُلْنَ)، كيَدْخُلْنَ ويَخْرُجْنَ، وإذا قلت: الرجالُ يَبْدُونَ كان على مثال يَفْعَلُونَ، وأصله: يَبْدُوُونَ كيَدْخُلُونَ ويَخْرُجُونَ، فأُسكنت الواو الأولى التي هي لام، وحُذفت لسكونها مع ما بعدها، ومثاله على اللفظ بعد الحذف: يَفْعُونَ، ومثال (يَبْدُونَ) في البيت قول الله سبحانه: (ئا ئه ئه) [البقرة:237]))[3].

فأشار إلى ما ورد في البيت إلى أنَّ الواو الظاهرة في البيت هي لام الكلمة، والنونُ نونُ النسوة، وليست الواو الظاهرة في البيت هي واو الجماعة، التي كانت سببًا في حذف لام الكلمة في قولهم: الرجالُ يَبْدُون، فحصل إعلال بالحذف.

الخاتمة:

من خلال النظر في مواضع الإعلال التي تناولها ابن جني في كتاب التنبيه، وتوظيفها في تفسير النص، يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

1- أن للإعلال وضده (التصحيح) وظيفة دلالية، في كثير من المواضع، تصحب وظيفته الصوتية، تتمثل في الفرق وأمن اللبس، والحمل على المعنى، وغير ذلك.

2- أن لبيان موضع الإعلال أثرًا ظاهرًا في تفسير النص. وقد اعتمد عليه ابن جني في هذا الكتاب كثيرًا.

3- تفسير الإعلال يأتي بعد بيان الجذر، فهو المعتمد في تفسير النص، ثم يبين ما آلت إليه الكلمة من خلال بيان ما حصل من إعلال.

4- لم يكن غموض النص، والحاجة إلى تفسيره ببيان موضع الإعلال سببًا في جميع ما فسره،

---

(1) التنبيه 472.

(2) التنبيه 242.

(3) التنبيه 242.

وإنما قد يعمد ابن جني إلى بيان موضع الإعلال دون حاجة معنوية.

5- لابن جني عدد من الأغراض في تفسيره لمواضع الإعلال، من أهمها توجيه الشذوذ، وبيان المحتمل، واختيار الوجه الصحيح صناعة، أو الأَوجَه، وإيضاح الخلاف، وقد يذكره لطرافة مأخذه، وقد يستطرد أحيانًا.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

حضور ابن جني لدى من كتبوا عن شعر المتنبي

(ابن وكيع و ابن فورجة أنموذجا)، الاستمداد والانتقاد

د. الشيخ أحمد البان، معجم الدوحة التاريخي للغة العربية، الدوحة، قَطَر

تمهيد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

تبحث هذه الورقات في طبيعة الصدى والأثر الذي أحدثته كتابات أبي الفتح عثمان بن جني عن ديوان أبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبي، وهي كتابات كان لها الدور الريادي في إطلاق المعركة النقدية التي ثارت حول المتنبي، وما نتج عنها من ثمار طيبة مباركة خطت بالنقد العربي خطوات كبيرة. ذلك بأن كل شارحي ومتناولي ديوان المتنبي كان ابن جني حاضرا في ذواكرهم إما باعتباره مستهدفا بالنقد والتقويم أو باعتباره مرجعا في الشرح وتوجيه المعاني.

ولما كان المدى الزمني (بضعة أشهر) والسياق الوقتي (مؤتمر في يومين) المتاح للباحث لا يمكن فيه التتبع الاستقصائي لصدى وأثر ابن جني فيما كتب عن المتنبي شرحا لديوانه أو انتقادا لنهجه الشعري أو مقارنة له مع غيره من الشعراء؛ فقد اقتصر هذا البحث على رصد ذلك الصدى والأثر لدى أديبين ناقدين هما ابن وكيع التنيسي (393هـ) وابن فورجه البروجردي (455هـ)، ولكل واحد من الرجلين اعتبارات تجعل دراسة ما كتبه في الموضوع مُهِمَّةً علمية.

يشترك الرجلان في أنهما كانا صدى مباشرا لما كتبه ابن جني، وجاء إنتاجهما ردا على آرائه ومواقفه من شعر ابن الحسين، وإن تفاوتا في التصريح والتضمين في الرد عليه، فبينما سلك ابن وكيع منهج الكناية في عنوان كتابه ومضمونه؛ سلك ابن فورجه منهج التصريح الواضح في عناوينه ومضامينه.

ابن وكيع هو الوحيد الذي اهتم ابن جني بما كتبه عن المتنبي في (المنصف للسارق والمسروق منه)، ورد عليه في كتاب ما يزال مفقودا وهو كتاب (النقض على ابن وكيع في شعر المتنبي وتخطئته)، وهو معاصر له وقد توفي بعده بسنة واحدة، وإذا كان ابن جني اهتم بكتابه فإن دراسة أثره وصداه عنده لا يكون مجرد ملحة علم.

أما ابن فورجه فيتميز بأنه لم يؤلف سوى كتابين كانا في الرد على ابن جني في الفسر الكبير والفسر الصغير، وهو قريب من عصره، بل معاصر له في بعض الروايات (لم نرجخ تلك الرواية كما سيأتي في صلب البحث)، لكن ميزته الفضلى هي أنه أديب فاخر ترك أثره فيمن جاء بعده، ولذلك السبب اخترناه من بين من كتبوا عن المتنبي وناقشوا ما كتبه عنه ابن جني.

وقد اتبعت لمعالجة موضع هذا البحث الخطة الآتية:

أولا: ابن جني والمتنبي: تآلف العبقريتين:

1. في البدء كانت حلب
2. حلقة حمزة البصري
3. الفسران: كتابان عن شاعر واحد
4. صدى ابن جني أو صدى المتنبي؟

ثانيا:ابن وكيع التنيسي: يطبخ ابن جني في مرجل المتنبي:

1. **من المنتصف منه في منصف ابن وكيع؟**
2. **مآخذ ابن وكيع في المنصف على ابن جني**

ثالثا:ابن فورجه: المنفق عمره في تتبع ابن جني:

1. **الفتح والتجني: وقفة على العتبات**
2. **دلائل تأثير ابن جني في منهج فتح ابن فورجه**
3. **مأخذ ابن فورجة في الفتح على ابن جني**

رابعا: خاتمة وخلاصات

***

أولا: ابن جني والمتنبي: تآلف العبقريتين

كانا عبقريي زمانهما، وجد كل منهما في الآخر نُشدته، كان ابن جني يبحث عن شاعر يفتق اللغة فوجده في المتنبي، وكان المتنبي يبحث عن عالم واسع العطن يؤطر أبنيته وتراكيبه الغريبة في متن اللغة الفصيحة فوجده في ابن جني.

الغريب –إذن- هو أن لا تتوطد بينهما تلك العلاقة.

هناك أمر آخر، لم يتبع ابن جني في آرائه اللغوية أيًا من المدرستين السائدتين، بل اختط لنفسه مذهبا سماه شوقي ضيف في أخريات الدهر بـ"مذهب البغداديين"، ولم يكن المتنبي آخذا نفسه بما درج عليه الشعراء قبله من سنن في التعبير والتركيب بل كان مذهبه قريحتَه، تلك الروح الثورية الطُّلَعة للتجديد مما يمكن أيضا أن يمثل أحد أسرار الألفة وقوة العلاقة بين الرجلين اللذين لا يردان نفس المنهل في ظاهر الأمر، فماذا يجمع شاعرا يتنقل بين البلاطات وعالما منقطعا لمباحثه اللغوية!

1-في البدء كانت حلب

"اجتمع ابن جني بالمتنبي بحلب عند سيف الدولة بن حمدان"[1]، ولا تحفظ كتب التاريخ والتراجم –حسب ما اطلعت عيه- للمتنبي وابن جني لقاء قبل ذلك، وقد دخل ابن جني حلب أيام سيف الدولة رفقة شيخه أبي علي الفارسي الذي "كان قدومه عليه في سنة إحدى وأربعين وثلثمائة "[2]، وإذا صح ما قاله ابن خلكان في شأن تاريخ وفود أبي علي الفارسي على سيف الدولة فإن عمر المتنبي حينها سيكون 38 سنة، ولا ريب أن صيت المتنبي في ذلك الإبّان قد وصل مختلف حواضر الإسلام، وأصبح حديث مجالس العامة والخاصة.

لا جرم إذن أن ابن جني سيكون قد سمع بشاعر مثل المتنبي طار صيته في كل مكان، وليس من الغريب أن يكون المتنبي سمع عن أبي الفتح عثمان بن جني أَنْبَهِ تلامذة أبي علي الفارسي الذي انتهت إليه إمامة النحو في أيامه، لعل كل واحد من الرجلين عرف عن الآخر سماعا ما أعجبه فعلق به، ولما التقيا كانت دواعي الصحبة والألفة قائمة، وتوثقت بينهما عرى المودة والثقة، واطلع ابن جني على ضلاعة المتنبي في علم العربية فزاد ذلك من قدره عنده، غير أنه لم يكن حينها قد وثق فيه بما يجعله يشهر تلمذته عليه، خوفا من إزراء ذلك به لدى أكابر النحاة واللغويين من رواد مجلس سيف الدولة، فكان "يحضر بحلب عند المتنبي كثيرا ويناظره في شيء من النحو من غير أن يقرأ عليه شيئا من شعره أنفة وإكبارا لنفسه"[3].

وليس غريبا ما ذكره ياقوت من أن ابن جني كان يتطلع إلى التعرف على شخصية المتنبي الشعرية واستكناه أشياء عن منهجه في التعبير، دون أن يظهر تلمذة عليه، فكان يتخذ لذلك أسلوبا ملغزا لم يكن في غالب الأحيان يفوت على المتنبي، وقد ذكر ابن جني في كتبه بعضا من تلك المكايدة الذهنية التي كانت تجري بينهما، فمن ذلك ما أورده في فصل **(شجاعة العربية)** عند حديثه على الفصل بين بعض الصلة وبعضها بالبدل، وطالبه بمثال من شعره حتى يكون المتنبي هو الكاشف عن اللحن الذي وقع فيه، ففهم المتنبي ذلك وعدل عن بيته محتجا لنفسه ببيت شعر قديم ذهب فيه الشاعر ذلك المذهب.

قال ابن جني: "ذاكرت المتنبي شاعرنا نحوًا من هذا، وطالبته به في شيء من شعره فقال: لا أدري ما هو إلا أن الشاعر قد قال:

لسنا كمن حلت إيادٍ دارها[4]

---

[1]. مقدمة محمد علي النجار لتحقيق كتاب الخصائص لابن جني، دار الكتب المصرية، القسم الأدبي، المكتبة العلمية، 1/ 21

[2].

[3]. معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي الرومي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1993، 4/ 1588

[4]. وتمام البيت:

تكريت ترقب حبها أن يحصدا

فعجبت من ذكائه وحضوره مع قوة المطالبة له، حتى أورد ما هو في معنى البيت الذي تعقبته عليه من شعره، واستكثرت ذلك منه. والبيت قوله:

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه*بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه[1].**

ولم تكن ثقة ابن جني في المتنبي وإعجابه به مقتصرا على عبقريته الشعرية وضلاعته في اللغة بل تجاوزت ذلك إلى الثقة فيما ينقله ويقوله، وقد منحه درجة (الصدق)، وليس ذلك بالشيء القليل من عالم ثقة رزين مثل أبي الفتح يعيش ذلك القرن الذي استوى فيه الإسناد وعلم الرجال على سوقه، ويدرك خطر التوثيق في النقل وما يترتب عليه، وقد نقل هو نفسه عن المتنبي أشياء من كلام الأعراب واحتج به في بعض مقارباته اللغوية، قال: "حدثني المتنبي شاعرنا -وما عرفته إلا صادقًا- قال: كنت عند مُنصرَفي من مصر في جماعة من العرب وأحدهم يتحدث، فذكر في كلامه فلاة واسعة فقال: يَحِيرُ فيها الطرف، قال: وآخر منهم يلقنه سرًّا من الجماعة بينه وبينه، فيقول له: يَحَارُ يَحَارُ. أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض وتنبيه إياه على الصواب"[2].

ويظهر أن ابن جني كان حريصا على تعريف الناس بالمتنبي وإقناع علماء الصرف والنحو به. وقد كانت بينه وبينهم جفوة سبَبُها ما يرتكبه المتنبي في شعره من زيغ إعرابي وخروج على قواعد الاشتقاق الصرفي المعتادة، وقد كان أبو علي الفارسي أحد هؤلاء الذين يجفون المتنبي لذلك السبب ولما في زيه وحاله من كبرياء، وكان ابن جني غير راض بأن يكون يكون شيخه جافيا لصديقه الذي يكبره ويعرف ضلاعته في اللغة نحوها وصرفها ومعجمها، وتدل القصة التالية على ما قررت.

"كان أبو علي الفارسي إذ ذاك بشيراز وكان ممر المتنبي إلى دار عضد الدولة على دار أبي علي الفارسي، وكان إذا مر به أبو الطيب يستثقله على قبح زيه. وما يأخذ به نفسه من الكبرياء. وكان لابن جنى هوى في أبي الطيب، كثير الإعجاب بشعره، لا يبالي بأحد يذمه أو يحط منه. وكان يسوءه إطناب أبي علي ق ذمه، واتفق أن قال أبو علي يومًا اذكروا لنا بيتًا من الشعر نبحث فيه. فبدأ ابن جني وأنشد:

حُلْتِ دون المزار فاليوم لو زرتِلحال النحولُ دون العِناق**

فاستحسنه أبو علي، واستعاده، وقال:

لمن هذا البيت؟ فإنه غريب المعنى، فقال ابن جنى: للذي يقول:

أزورهم وسوادُ الليل يشفعُ لي*وانثنى وبياضُ الصبح يُغرى بي**

---

[1]. الخصائص، مصدر سابق 2/ 303

[2]. الخصائص، مصدر سابق 1/ 239

فقال والله هذا حسن بديع جدًا، فلمن هما؟ قال للذي يقول:

أمضى إرادتهِ فسوف له قدٌ*واستقرب الأقصى فثَم له هُنا**

فكثر إعجاب أبي علي، واستغرب معناه، وقال لمن هذا؟ فقال ابن جني: للذي يقول:

ووضع الندى في موضع السيف بالعلا*مضرُكوضع السيف في موضع الندى**

فقال وهذا والله. وقد أطلت يا أبا الفتح، فأخبرنا من القائل؟ قال هو الذي لا يزال الشيخ يستثقله، ويستقبح زيه وفعله، وما علينا من القشور إذا استقام اللب؟

قال أبو علي: أظنك تعني المتنبي؟ قلت نعم.

قال والله لقد حببته إلي"[1].

وفي سرد البديعي للقصة ما يدل على أن ابن جني قد نجح في كسب شيخه أبي علي الفارسي إلى صف أنصار المتنبي، فنهض أبو علي الفارسي عقب حوار تلميذه له مباشرة "ودخل على عضد الدولة، فأطال الثناء على أبي الطيب"[2]، بل وأكثر من ذلك فقد أصبح أبو علي يستنزل أبا الطيب عنده ويستنشده شعره ويكتبه، قال البديعي: "ولما اجتاز به استنزله، واستنشده، وكتب عنه أبياتًا من الشعر"[3]، وقد تأكدت المودة بين الرجلين أبي علي الفارسي والمتنبي بعد ذلك، وقد روى الربعي حادثة أخرى تدل على أن أبا علي الفارسي أصبح يجل المتنبي إجلالا كبيرا وأن المتنبي أصبح يبادله ذلك الإجلال، قال: "كنت يوما عند المتنبي بشيراز، فقيل له أبو علي الفارسي بالباب، وكانت تأكدت بينهما المودة، فقال بادروا إليه فأنزلوه، فدخل أبو علي وأنا جالس عنده، فقال يا أبا الحسن خذ هذا الجزء، وأعطاني جزءا من كتاب التذكرة، وقال: اكتب عن الشيخ البيتين اللذين ذكرتك بهما، وهما:

سأطلبُ حقي بالقنا ومشايخ*كأنهمُ من طُول ما التثموا مُردُ**

ثقال إذا لاقوا خِفافٍ إذا دُعوا*كثير إذا شَدُّوا قليل إذا عُدُّوا"**

وقد علق الربعي -كما نقل صاحب بغية الطلب- على فعل أبي علي الفارسي هذا تعليقا يدل على مكانة أبي علي وعلى إجلاله للمتنبي حيث كتب شعره في تذكرته، قال بعدما سرد القصة السابقة: "فهما مثبتان في

---

[1]. الصبح المنبي عن حيثية المتنبي للبديعي، تحقيق مصطفى السقا ومحمد شتا وعبده زيادة عبده، دار المعارف 161

[2]. المصدر نفسه 161

[3]. المصدر نفسه 161

التذكرة بخطي، قال: وهذا من فعل الشيخ أبي علي الفارسي عظيم، قال الربعي: وكان قصد أبي علي الفارسي نفعه لا التأدب والتكثّر، وأيّا قصد فهو كثير"[1]

وكما كان ابن جني يكبر علم المتنبي بالعربية وعبقريته في الشعر فقد كان المتنبي يرى في ابن جني عالم اللغة القدير، وكان يقدر سعة علمه وتشعب مذاهبه، وأنه قد يقع له في الكلام من المعاني ما لم يقع لصاحبه، ولذلك كان يحيل عليه إذا سئل عن معنى قاله أو توجيه إعراب حصل فيه إغراب، ومن ذلك أن شخصا سأل المتنبي فقال: "كيف أتيت الأدب في قولك: (بادٍ هواكَ صبرتَ أم لم تصبرَا)، فقال: لو كان هناك ابن جني لأجابك"[2]، وكان يقول: "ابن جني أعرف بشعري مني"[3].

وقد اشتهر عنه قوله كلما سئل فلم يجد جوابا: "عليكم بالشيخ الأعور، ابن جني فسلوه، فإنه يقول ما أردت وما لم أرد"[4]، ولم تفت القيمة الأدبية لهذه الشهادة على ابن فضل الله العمري فقال بعد إيرادها: "وما أبقى له بهذا فخرا به يتميز، وبفضله يعزز"[5].

ويبدو أن المتنبي كان يرى لابن جني مقاما أرفع من الذي يضعه فيه الولاة والأمراء، فكان كثيرا ما يقول حين يراه :"هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس"[6]، ولعل عور ابن جني وهيئته الغريبة في الكلام جعل أعين العامة تتقحمه وتتجاوزه إلى غيره من أصحاب الأبهة والطيالسة.

صحب ابن جني المتنبي في حلب لدى سيف الدولة، وصحبه في شيراز لدى عضد الدولة وذاكره هناك في شعره، مما يسمح لنا بالقول إنه عرض كثيرا من فهومه لشعر المتنبي وتأويلاته له عليه قبل وفاته. وذلك ما يعطي شروحه قيمة أخرى، إذ هي بهذا الاعتبار شروح الشاعر نفسه منقولة بأنامل صديقه الذي ثافنه سنين وناقشه وذاكره في أقواله ومعانيه أكثر من مرة.

2-حلقة حمزة البصري

---

1. بغية الطلب في تاريخ حلب لابن العديم، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر 2/ 671

2. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار للعمري. المجمع الثقافي أبو ظبي، الطبعة الأولى 1423 7/ 123

3. شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد العَكري الحنبلي، تحقيق محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت
الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986، 4/ 494

4. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، مصدر سابق 7/ 123

5. مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، مصدر سابق 7/ 123

6. معجم الأدباء، مصدر سابق 1588/4

كانت حلقة أبي علي بن حمزة البصري مدرسة نقدية أخرى أنضجت نظرات ابن جني في شعر المتنبي، ويمكنني القول أنه من تلك الحلقة ومن بغداد الضاجة في تلك الأيام بالحديث حول المتنبي وشعره خرج الفسران الصغير والكبير.

زخرت حلقة علي بن حمزة البصري الواقعة في ربض حميد بالنقاش والنقد ونقد النقد، وكان محورها المتنبي شخصيته وشعره، وفيها أيضا أملى الشاعر آخر نسخة منقحة من ديوانه إذ كانت وفاته بعد ذلك بسنين معدودة، فما هي حلقة البصري التي نرى أنها كانت وارء كتابي الفسر اللذين يعتبران أول شرحين لديوان المتنبي؟

جاء المتنبي إلى بغداد قادما من مصر بعدما نفض يديه من كافور الإخشيدي، ونزل عند علي بن حمزة اليصري، وهناك انعقدت حوله حلقة من المعجبين بشعره، وهناك التقاه ابن جني الذي برز "كأحد أعلام هذه الندوة التي كانت تعقد بدار البصري تحت رعاية الشاعر وإشرافه"[1]، وقد جمع بلاشير أخبار تلك الحلقة وصاغها في أسلوب مترابط يعطي صورة شبه مكتملة عنها، قال: "إذا كانت الأوساط الرسمية في بغداد قد أساءت استقبال المتنبي وذلك لخطئه هو إلى حد بعيد، فإن بعضا من رجال الطبقة الوسطى المثقفين قد احتفلوا به منذ قدومه إلى المدينة، ولم يلبث منزل علي البصري أن أصبح ندوة أدبية مزدهرة، ولما كانت شخصية المتنبي قد جذبت الشباب من قبل كل شيء، فإن خصومه قد رأوا في ذلك فرصة ليذيعوا أن المستعمين إليه كانوا من غير المميزين، ولقد كنت ترى في تلك الندوة أولا رب الدار عليا البصري الذي لم يكن لإعجابه بالشاعر وحماسته له حد، ثم ابن جني النحوي الذي كان قد سبق أن لاقاه بحلب، والذي أصبح لا يخفي تقديره لمادح الحمدانيين القديم، وكان يخف إلى هناك أيضا نفر من الشباب كأبي القاسم بن حنك الحمصي، وكامل بن أحمد العزائمي، والحسن بن علي الكوفي العلوي، وعبد الله بن باكويه الشيرازي، وحمد المحاملي أحد ابناء أسرة من المحدثين والفقهاء ببغداد، والعلماء محمد المغري، وعلي الكومي، وأخيرا خادمه أبو بكر الشعراني، هؤلاء المستمعون المنتظمون، ولكن كثيرا ما كان يحدث أن ينضم إليهم أدباء عارضون ممن تجذبهم شهرة المتنبي، ولقد كان لهذه الاجتماعات من الأهمية الحاسمة في مصير شعر المتنبي أكثر مما كان لاجتماعات حلب والفسطاط".

عرفنا أن ابن جني "صحب أبا الطيب دهرا طويلا"[2]، وقرأ عليه ديوانه وذاكره في مشكلاته وغوامضه برهة من الدهر، ويذهب عمر خليفة بن إدريس إلى "أنه لم يكن يكتفي بالسماع المجرد بل كان يكتب ويعلق على

---

[1]. المنصف للسارق والمسروق منه، لابن وكيع التنيسي، تحقيق عمر خليفة بن ادريس، جامعة قان يونس، بنغازي، الطبعة: الأولى، 1994، ص42

[2]. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر للثعالبي، تحقيق مفيد محمد قمحية، دار الكتب العلمية – بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ1983، 1/ 137

ما يسمعه منه، وبذلك استطاع ابن جني أن يخرج علينا بشروح كثيرة لشعر المتنبي"[1]، ونحن لا نستبعد ما ذهب إليه ولا نؤكده، ولكن قلة إيراده لكلام المتنبي في شروحه يوحي لنا بأنه ربما كان يدون في حالات نادرة ويعتمد في أكثر الأوقات على ذاكرته فقط، ومهما يكن من شيء فإن اهتمام ابن جني بشعر المتنبي وملازمته له كل هذه المدة توحي لنا بأمر آخر وهو أن الرجل كان طوى صدره على نية السبق إلى شرح ديوان شاعر العربية الذي ملا الدنيا وشغل الناس، وقد يكون مما شحذ همته بعد ذلك على الوفاء بذلك كثرة الخصومات حول المتنبي وكونه أصبح رمز الساحة الثقافية الأدبية في عصره، فلم يرد علم لغوي ناقد مثل ابن جني أن يتخلف عن تلك المعركة وقد امتلك خير أدوات خوض غمارها.

3-الفسران: كتابان عن شاعر واحد

من الذي ألف كتابي الفسر الكبير والفسر الصغير؟ المتنبي أم ابن جني؟ سؤال قد يبدو مستفزا خارجا على ما استقر من حقيقة تاريخية علمية، لكنه في النهاية سؤال جائز الطرح. فابن جني الذي لازم المتنبي دهرا طويلا -بتعبير الثعالبي- وذاكره في ديوانه وناقش معه معانيه باعترافه هو نفسه، لا بد أن يكون بقي معه بعض من أفكار المتنبي وآرائه حول شعره، نقل ابن جني قليلا من ذلك تصريحا، ولكن الكثير منه امتزج بنفسه وفكره فصاغه كما لو كان أبا عذره وفاطر بئره.

لا طائل من وراء ما سبق، هي خاطرة عابرة.

ألف ابن جني كتابي الفسر الكبير والفسر الصغير بطلب من شخصيات سياسية أثيرة عنده، وقد عرفنا أن إحدى الشخصيات الأثيرة عنده في بلاط بهاء الدولة البويهي هي التي طلبت منه تأليف كتاب يشرح لها فيه أبيات المعاني من شعر المتنبي، وكان الرجل –فيما يبدو- يريده لبهاء الدولة نفسه، الذي يظهر أنه استطال الفسر الكبير. ذكر الأصفهاني ذلك في مقدمة كتابه الواضح في مشكلات شعر المتنبي، قال: "وكان بعض أنشاء خدمته وأغذياء نعمته، التمس من عثمان بن جني استخلاص أبيات المعاني من ديوان المتنبي فأجابه"[2].

إن شخصية مشابهة في نفس البلاط البويهي طلبت منه قبل ذلك أن يشرح لها ديوان المتنبي، فألف كتابه العمدة (الفسر الكبير)، وإذا حاولنا اعتبار ما ورد في مقدمة الفسر جوابا دقيقا على ما ورد في الرسالة الطلبية فإنه يمكننا الحكم بأن تلك الشخصية كانت على قدر كبير من الثقافة والعلم، حيث تولت وضع المحددات العامة لخطة الكتاب الذي تريد تأليفه من ابن جني، وقد تمثلت تلك المحددات في:

- فَسْرِ معانيه

---

[1]. المنصف للسارق والمسروق منه، مصدر سابق ص43

[2]. الفسر لابن جني، تحقيق رضا رجب، الطبعة الأولى 2004، دار الينابيع-دمشق، 18/1

- **إيراد الأشباه فيه**

- **إيضاح عويص إعرابه**

- **إقامة الشواهد على غريبه**

وقد جاء جواب ابن جني في المقدمة مستوفيا تلك المحددات مفصلا لها، حيث ذكر أنه سيسير في كتابه الفسر على خطة تلتزم بـ:

- **شرح الألفاظ الشوارد**: "وأزم شارد لفظه"[1]
- **تمييز المتداخل**: "وأميز ما تداخل لقوة الصنعة من بعضه في بعضه"[2]
- **شرح الملتبس من المعاني الشعرية**: "واشرح جميع ما يلتبس من شعره"[3]
- **توجيه المشكل الإعرابي**: "ولا أدع مشكلا من إعرابه إلا فسرته"[4]
- **إثارة دقيق المعاني**: "ولا معدنا من دقيق معانيه إلا أثرته"[5].

يدل هذا الإلحاح من النخبة السياسية المثقفة على ابن جني بشرح ديوان المتنبي مما أخرج لنا كتابيه (الفسر الكبير والفسر الصغير) على أن الرجل ارتبط في المخيال الثقافي البغدادي بالمتنبي، وأصبح يمثل لدى عامتها ترجمان شاعر العربية الذي اخترمته المنية في ريعان شبابه، وقد ترك في الدنيا دويا كأنما تناول سمع المرء أنمله العشر -كما قال هو نفسه-. كما أن هذين الكتابين رفعا شأن ابن جني لدى علية القوم وبوأه مكانة أصبح أقرانه يضيقون بها ذرعا، وتعكس مقدمة أحد معاصري ابن جني وهو الأصفهاني لكتابه الواضح في مشكلات شعر المتنبي الذي وجهه لنفس الرجل الذي كتبه له ابن جني؛ تعكس تلك المقدمة نموذجا من الضيق والتبرم لدى النخبة البغدادية المثقفة بهذا الرجل الذي بدا يستأثر باهتمام رجال الحكم لارتباطه بشاعر هو حديث المجالس في ذلك الوقت.

قال الأصفهاني في مقدمته: "وكان بعض أنشاء خدمته، وأغذياء نعمته، التمس من عثمان ابن جني استخلاص أبيات المعاني من ديوان شعر المتنبي وتجريدَها، ووضع اليد عليها وتحديدَها، ليقرب تناولها، فأجابه إلى ما طلب وفعل بقدر إمكانه واتجاهه له، ثم قرأه عليَّ أحد من تصرف في جلائل الأمور. وسياسة الجمهور. فوقعت منه على صواب وخطأ فأمللت فيه كتابا ترجمته بالواضح في مشكلات شعر المتنبي؛ واتخذته قربة وازدلافا إلى الباب المعمور. والجناب الممطور، واستنرت في هذه الخدمة بطوالع سعود الأيام

---

[1]. الفسر، مصدر سابق 18/1

[2]. الفسر، مصدر سابق 18/1

[3]. الفسر، مصدر سابق 18/1

[4]. الفسر، مصدر سابق 18/1

[5]. الفسر، مصدر سابق 18/1

المقبلة، وميامن الدولة المستقبلة، فإن أصبت المراد فيها ونعمت، وصوابها مضاف إليه ومحال به عليه، وإن جزت الغرض ولم أقرطس الهدف، فالآفة من الأرض ولا تكليف مع العجز"1.

4-صدى ابن جني أو صدى المتنبي؟

شغل المتنبي النقد العربي قرنا من الزمان لا يكتب إلا عنه، وتفرق النقاد في شأنه فريقين؛ منهم سالكٌ طريق مدحه والانتصار له ومنهم الذام المنتقد، "ومن غريب الأمر أن لا نسمع أصوات أولئك الأنصار ولا نتعرف إلى أشخاصهم ولا نجد لهم آثاراً مكتوبة في الدفاع عن صاحبهم، أثناء القرن الرابع؛ ثم أن نجد المؤلفات تتلاحق في العراق وفارس ومصر للرد على أولئك الأنصار الذين اكتفوا بالموقف الشفوي: وليس في الحالين تكافؤ: فأنصار المتنبي يضيعون جهودهم في أحاديث المجالس والحلقات، بينا يخلد خصومه مذمته في الكتب والرسائل"[2].

وحين اشتدت الهجمة على المتنبي بعد وفاته 354هـ، من قبل خصومه، واحتد النقاش بينهم مع أنصاره كانت هناك بعض الجهود التي قام بها بعض المدافعين عنه، وكان "في طليعة هذه الجهود الإيجابية ما قام به أبو الفتح عثمان بن جني فقد كان يرى أن كثيرا من الذين يحملون على المتنبي إنما يفعلون ذلك لأنه يدق عليهم إدراك معانيه ومراميه"[3].

وقد أثار ما كتبه ابن جني عن شعر المتنبي عاصفة ردود كبيرة، لا تقل قيمة وفضلا -في أثرها علل النقد العربي- عن فضل منهج المتنبي المثير في كتابة الشعر، بل يمكن القول إنه لولا وقوف ابن جني إلى صف المتنبي وتسخيره قدراته النحوية والصرفية، ومنهجه الحجاجي القوي في خدمة شعر المتنبي لكان المتنبي أقل في التاريخ من القدر الذي بلغه بكثير، وحتى لا نحيف على المتنبي؛ فإنه طار بابن جني إلى مصاف النقاد وأذاع ذكره الذي أصبح مرتبطا به في كل مجلس يناقش شعره الذي لا يسلم من نقاشه مجلس سوقة ولا أمير.

ويمكن تقسيم ما كتب عن المتنبي إلى قسمين كبيرين؛ أحدهما ما أثاره شعر المتنبي نفسه من شروح ومقارنات بينه وبين غيره من الشعراء وخاصة أبي تمام والبحتري، أما القسم الثاني فهو ما أثارته كتابات ابن جني عن المتنبي في كتابيه (الفسر الكبير) و(الفسر الصغير)، وهو قسم كبير وغني بالمصنفات النقدية العديدة التي تركت بصمتها على مسار النقد العربي فيما بعد.

---

[1]. الواضح في مشكلات شعر المتنبي للأصفهاني، تحقيق الشيخ الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ص5

2. تاريخ النقد الأدبي عند العرب لإحسان عباسن دار الثقافة، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة، 1983، ص488

[3]. تاريخ النقد الأدبي عند العرب، مصدر سابق ص277

ويمكنني القول إن الردود التي أثارتها كتابات ابن جني تحتوي على مادة نقدية أقوى وأكثر نضجا من ما احتوته كتب شروح ديوانه؛ لأنه القول على القول يثمر تراكما عقليا واستنتاجيا ليس للقول المستأنف، مع ملاحظة أن القسم الأول (الشروح والمقارنات) لم يسلم من أثر ابن جني استمدادا منه أو انتقادا لبعض آرائه.

وفيما يلي جرد لتلك المصنفات التي شكلت كتابات ابن جني أساسا لها:

1- التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي لعلي بن عيسى الربعي المتوفى سنة 420هـ
2- التجني على ابن جني لابن فورجه المتوفى سنة 400هـ
3- الفتح على أبي الفتح لابن فورجه
4- قشر الفسر لأبي سهل الزوزني
5- الرد على ابن جني في شعر المتنبي لأبي حيان التوحيدي المتوفى بعد سنة 436هـ
6- تتبع أبيات المعاني التي تكلم عليها ابن جني للشريف الرضي المتوفى سنة 436
7- الواضح في مشكلات شعر المتنبي لأبي القاسم عبد الله بن عبد الرحمن الأصفهاني المتوفى بعد سنة 410هـ.

كما يعتبر المنصف للسارق والمسروق منه لابن وكيع التنيسي مندرجا في هذه القائمة؛ وإن لم يصرح صاحبه في عنوانه بالرد على ابن جني، ولكن إشاراته التي سنكشف القناع عنها في هذا البحث ونَفَسِه النَّافس على ابن جني، وكذا رد ابن جني عليه، كلها يمكن اعتبارها أدلة على أن كتابه كان حلقة من ذلك النقاش الذي احتدم حول كتابات ابن جني عن المتنبي.

ثانيا:ابن وكيع التنيسي: يطبخ ابن جني في مرجل المتنبي

1-من المُنْتَصَفُ منه في كتاب المنصف؟

كان هناك في مصر بين فارما ودمياط ابن وكيع التنيسي، وصله كتاب الفسر الكبير لابن جني فغاظه ذلك، ودبج كتابه البديع الذي سماه (المنصف في السارق والمسروق منه)[1]، ورغم أنه حاول أن يضع في مقدمته منهاجا معياريا يقيس عليه أشعار المتنبي إلا أن عاطفة الخصومة بينهما ظلت حاضرة، ويظهر لي أن ابن وكيع كان خصما لابن جني أيضا منذ أيام حلب حين قدم ابن وكيع على سيف الدولة وكان المتنبي شاعره الأثير وابن جني صديق المتنبي المدافع عنه، لابن وكيع مع المتنبي أكثر من ثأر؛ ثأر الشعر الذي بزه فيه على بلاط سيف الدولة، وثأر ضبة قبيلته التي هجاها المتنبي وقتلته، ويبدو أنه حمل ابن جني بعض غيظه على المتنبي من باب أن صديق العدو عدو.

---

1. حققه عمر خليفة بن إدريس ونشرته جامعة قان يونس ببنغازي سنة 1994

طبخ ابن وكيع ابن جني في مرجل المتنبي، كان يتحين الفرص بين البيت وأخيه لينتقد فهمه وتذوقه للشعر، لم يصرح باسمه لكنه وصفه بما يكفي للاعتقاد الجازم بأنه يعنيه، كنى عنه ببعض الأوصاف التي كان يتبعها بمنقول من كتاب الفسر الكبير، تراوحت تلك الأوصاف بين:

أ-التهوين: مثل: (متأدبي عصرنا)" قال: "تنذكر إفراط طائفة من متأدبي عصرنا في مدح أبي الطيب المتنبي وتقديمه وتناهيهم في تعظيمه وتفخيمه"[1].

ب-إبعاده عن النقاد: وذلك من خلال ذكره بصفة النحوي بدل الناقد، وهي هنا صفة ذم لأنها في سياق الغمز في ضعف قدرته النقدية والأدبية، مثل (بعض النحويين): قال: "قال بعض النحويين إن فارساً منصوب على الحال لا على التمييز"[2].

ج-الإيغال في التنكير: ورغم أن ابن وكيع يعرف ابن جني ويعنيه إلأا أنه سخرية منه وإيغالا في التنكير يصفه بـ"بعض الرجال": قال: "فسره بعض الرجال فقال: معناه إذا أراد الرجال السفر إليك سبقتها بإضافتك حالاتها قبل إضافتك إياها"[3].

د-وصفه بالتشدق والتكلف: "بعض المتشدقين"[4] و"بعض المتكلفين"[5].

كما أسند إلى الأوصاف السابقة أفعالا مشككة ومهونة مثل: (زعم)، ومُتَّهِمَةً مثل (تَكَلَّفَ).

رغم أن ابن وكيع ينقل من الفسر الكبير مما يدل على أنه بين يديه وقد عرف كاتبه، ورغم أن الدلائل قائمة على أنه عرف ابن جني بل التقاه -حسب غالب ظننا- في حلب عند سيف الدولة؛ إلا أن الذي يقرأ هذه الإشارات المبهمة له يظن أنه يرد على كاتب يجهله وينقل من كتاب وجده لُقَطَةً غير ممهور باسم كاتب ولا ناسخ.

ويدل أيضا على أن هناك خصومة قائمة بين الرجلين –وإن لم تنقلها كتب التاريخ والتراجم حسب تتبعي- أن ابن جني لم يستطع السكوت عن ما كتبه ابن وكيع، فرد عليه في كتاب ما يزال مفقودا هو (النقض على ابن وكيع).

2-مآخذ ابن وكيع في المنصف على ابن جني

1. المنصف للسارق والمسروق منه، مصدر سابق ص97
2. المنصف للسارق والمسروق منه، مصدر سابق ص212
3. المنصف للسارق والمسروق منه، مصدر سابق ص712
4. المنصف للسارق والمسروق منه، مصدر سابق ص286
5. المنصف للسارق والمسروق منه، مصدر سابق ص203

سلفت الأوصاف التي كنى بها ابن وكيع عن ابن جني في كتابه المنصف، وعرفت ما تخفيه وراءها من غيظ شخصي، ولكنها أيضا تعبر عن رؤية نقدية مغايرة، فابن وكيع أديب يفضل روح الشعر على متن اللغة وابن جني لغوي يقدس المتن اللغوي ويأتي المعنى الشعري الأدبي تاليا عنده، وقد كشف ابن وكيع عن طرف من ذلك حينما ناقش قول المتنبي:

أشارُوا بتسليمٍ فَجُدْنا بأنفسٍ***تَسيلُ من الآماق والسَّمُ أدْمُعُ

عرض ابن جني أشباه هذا البيت من شعر المحدثين والقدماء، ثم لخص رأيه فيهم مقارنا بينهم وبين بيت المتنبي، وختم ذلك بقوله: "... وقطع ألف الوصل أملح في شعر المتأخرين من ذكر السَّم على كراهة النحويين ذلك إلا في ضرورة الشعر، ولعل بعضا من المتشدقين أن يعارض هذا القول مني بالطعن ويقول أتختار له ركوب ما لا يجوز إلا في ضرورة على الصحيح الفصيح؟"[1].

يتضح من هذا أن ابن وكيع يرجح انسياب المعنى الشعري ورقته عند التزاحم على إقامة المتن اللغوي نحوا أو صرفا، وربما هذا ما يبعد الشقة بينه وبين ابن جني الذي يرى أن زيغ الإعراب أكثر قبحا من غيره.

ويمكن بلورة بعض المآخذ التي يرى ابن وكيع أن ابن جني وقع فيها أثناء شرحه لديوان المتنبي:

أ - الإفراط في مدح أبي الطيب:

يرى ابن وكيع أن ابن جني كان منحازا عاطفيا للمتنبي، وأن ذلك أثَّر على أحكامه التي صدر عنها في كتابه (الفسر الكبير) الذي يوجه التنيسي إليه نقده فيه، وقد بين ذلك في الأسطر الأولى من المقدمة مكنيا عن ابن جني بـ(طائفة من متأدبي عصرنا)، قال: "وصل إليَّ كتابك الجليل الموضع اللطيف الموقع، تذكر إفراط طائفة من متأدبي عصرنا في مدح أبي الطيب المتنبي"، وقد تمثل ذلك الإفراط عنده في جملة أمور منها؛ أن ابن جني يفضل المتنبي "على من تقدم عصرة عصره وأبرّ على قدرة قدره"، وأنه لم يكتف بذلك حتى نفى "عنه ما لا يسلم فحول الشعراء من المحدثين والقدماء منه"، وهو أنه لم يكن متبعا في شيء مما قاله من سبقه بل "ليس له معنى نادر ولا مثل سائر إلا وهو من نتائج فكره وأبو عذره، وكان بجميع ذلك مبتدعا، ولم يكن متتبعا"، أحرى أن يكون عنده لبعض معانيه "سارقا بل كان إلى جميعها سابقا فادعوا لذلك ما ادعاه لنفسه على طريق التناهي في مدحها لا على وجه الصدق عليها فقال:

أنا السابقُ الهادي إلى ما أقولُهُ***إذا القولُ قَبْلَ القائلينَ مَقُولُ".

ب – التكلف في تأويل معاني شعره:

---

[1]. المنصف للسارق والمسروق منه، مصدر سابق 286

المأخذ الثاني الذي ينقمه ابن وكيع على ابن جني هو تكلفه -حسب رأيه- في توجيه معاني شعر أبي الطيب المتنبي، وقد وقف في كتابه عند تأويلات كثيرة انتقد بعضها بأسلوب علمي وسخر من بعضها سخرية المغتاظ، وسنورد على ذلك بعض الأمثلة:

- فمن نقاشه العلمي لبعض تأويلات ابن جني نقاشه لما أورده في توجيه معنى قول المتنبي:

وضَاقتِ الأرض حتّى كان هارِبُهم*إذا رأى غيرشَيء ظَنَّهُ رَجُلا**

قال: "هذه مبالغة مستحيلة لأن غير شيء لا يقع عليه رؤية، وزعم بعض النحويين[1] أن له مخرجاً من كلام العرب وذلك قولها: ليس فلان بشيء لا تريد أن تخرجه من الوجود وإنما هو استصغار واستقلال. قال أبو محمد: وليس الأمر عندي كما ذهب إليه، لأن القائل (ليس فلان بشيء) وقد دلّ على مراده بأن أثبت له حقيقة ثم نفاه نفي استصغار، فقد فُهِمَ مقصده، ومن شأن العرب فيما فُهِمَ معناه عنها الحذف، فإذا أشكل لم تحذف، وفي الكلام محذوف بالضرورة، لأنها لا تثبت وتنفي في زمان واحد، وإنما تريد ليس فلان بشيء طائل أو كبير، فأما قوله: (إذا رأى غير شيء ظنَّه رجلا) فلا يسوغ فيه هذا التأويل من الحذف، وأما الهارب فالذي يحسن فيه قول جرير:

ما زلتَ تحسبُ كُلَّ شيءٍ بَعْدهمْ*خيلًا تكُرُّعليهم ورِجَالَا**

وقد أبان مقصده بقوله: (تكر عليهم ورجالا)، وأبو الطيب يذكر أنهم إذا رأى هاربهم غير شيء ظنه رجلًا، والرؤية لا تقع إلا على مرئي، فإن قال قائل هذا على مذهب من استحسن المبالغة المستحيلة أبلغ، قلنا له ما ادعاه جرير يصلح للجنون، لأن الفزع يبلغ بصاحبه إلى أن يرى شخصا غير رجل فيظنه رجلا، لأن الفزع من الرجال يوهمه ذلك، والجنون يفسد التخيل حتى يرى غير الشيء شيئا، لأن صاحب الجنون يرى أشياء لا حقيقة لها، لا يرى ذلك غيره ممن صح عقله، فأما قول القائل:

كأنَّ بلاد الله وهي عَريضة*على الخائفِ المطلوب كفةُ حابلِ**

تُهَدِّي إليه أن كل ثنيَّة*تيمَّمها ترمي إليه بِقَاتِل**

فهذا منساغ، كأنه يظن أن كل ثنية يقصدها قاتلا قد كمن له فيها لرعبه، وقد قال الله تعالى: "يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ"، فخبَّر أنهم يظنون كل صوت صائح هم المقصودون، لأنه لم يقل لا يسمعون شيئا فيظنون عدم الصياح صياحا من أجلهم أو علمهم، ومن سبق إلى المعنى فجاء فيه بسائغ ممكن وأتى من أخذه منه بغير ممكن فقد رجح كلام المأخوذ منه وصار أولى بما قال"[2].

---

[1]. يعني ابن جني، وقد ناقش المسألة نقاشا مستفيضا في الفسر الكبير 65/3

[2]. المنصف للسارق والمسروق منه، مصدر سابق 248

-ومن تهمته له بالإغراب في التأويل الصرفي حتى يجد للمتنبي مخرجا فصيحا: ما نبه إليه من عدول ابن جني عن معنى ظاهر إلى معنى أبعد وتعسف التوجيه الصرفي له حتى ينجو المتنبي من ارتكاب الضرورة، قال: "قال بعض النحويين: الشائل: التي شال لبنها والقياس يوجب ذلك لأنه يشاركها فيه الذكر، كما أن القياس في الشائلة هي التي تشول بذنبها لأنها يشاركها فيه الذكر، وهو القياس فإن استعمل هذا القياس سَلِمَ المتنبي من أن يكون حذف الهاء ضرورة"[1]

لأنها يشاركها فيه الذكر وهو القياس فإن أستعمل هذا القياس سلم المتنبي من أن يكون حذف الهاء ضرورة.

-ومن سخريته من بعض تأويلات ابن جني: ما قاله عند كلامه على بيت المتنبي:

فإذا نوت سفراً إليك سبقتها*فأضفت قَبل مضافها حالاتها**

فسره بعض الرجال فقال: معناه إذا أراد الرجال السفر إليك سَبَقْتَهَا بإضافتك حالاتها قبل إضافتك إياها، ولابد للمرض من جسم يحل فيه، فيحله في جسمه، فذاك إضافتك إياه، والحمى من عذاب الأجسام والرجال. قال أبو محمد: قد أوجب على رأي المفسر أن يكون الناوون إليه سفرا لا يخلون من محموم، فلذلك صار هو محموما مضافا إليه حالته، وقد يخلون من الحمى في سفرهم إليه. وفي هذا البيت غرائب منها: أنه جعل ضيافته مقصورة على من نوى سفرا إليه دون من استضافة من الحاضرين، فأوجب الحمَّى على أضيافه فلذلك حُمَّ، وجعله قادرا على نقل الحمى من جسم إلى جسم، ومنها: أنه قد اتفق في ناوي السفر إليه جماعة بهم حمى، أما أن تجتمع به أنواع الحمَّيات، وإما أن تخصه واحدة منها، ويبقى الباقون لما بهم، لم تصف حالات جميعهم، وهذا هذيان محموم"[2].

ج - ضعف مكنته في النقد والأدب:

لا يعدم قارئ كتاب المنصف مواضع يلمز فيها ابن وكيع أبا الفتح ابن جني بضعف المكنة وضيق الباع في الأدب والنقد، مشيرا إلى أن الاشتغال بالنحو والصرف لا يصنع من صاحبه أديبا يستطيع فهم مرامات الشعراء التي تحتاج روح أديب لا عقلية لغوي –حسب ابن وكيع-.

وتتكرر في المنصف الأوصاف التي توحي بأن ابن وكيع يريد أن ينفي عن ابن جني صفة الناقد والأديب، ولذلك فهو يكثر من وصفه بالنحوي وإذا ارتفع به عن ذلك وصفه بـ"المتأدب" أو "المتشدق" –كما أسلفت ذلك-، ثم إنه أحيانا يصفه بناقص النقد، قال: "وليس هذا مما يعنى باستخراج سرقته ولكنا نخاف من

[1]. المنصف للسارق والمسروق منه، مصدر سابق 740

[2]. المنصف للسارق والمسروق منه، مصدر سابق 713

ناقص النقد أن يتوهم أنّا جهلناه"، ولا شك عندي أنه هنا يعني من سيردون على كتابه، وفي مقدمتهم ابن جني.

وقد عرَّض ابن وكيع بابن جني تعريضا سمجا في كلامه على بيت أبي الطيب المتنبي:

مالٌ كأنَّ غُرابُ البينِ يَرقُبهُ*فكلّما قيلَ هذا مُجتدٍ نعبا**

قال:"قال بعض النحويين المحققين بتفسير كلام أبي الطيب"[1]، ثم ساق كلام ابن جني على هذا البيت: "إن معنى هذا البيت أن غراب البين متصل الصياح كاتصال عطاء هذا الممدوح"[2]، وعلق ابن وكيع بأسلوبه اللامز فقال: "ليس النحو من صناعة الشعر، وإنما يقع على معاني الشعر فطن الذهناء وتستخرجه قرائح العقلاء"[3]، وكأن ابن جني ليس فطن الذهن ولا عاقل القريحة!، ثم اتخذ كلامه عنه مناسبة لذم الوعي النقدي لدى النحاة جميعهم، واستطرد أبياتا له في أحدهم:

عليك بالنحو لا تعْرضْ لصنْعِتنا*فإنَّ شِعْركَ عِنْدي أشْهَرُ الشُّهرِ**

لوْكان بالنَّحو قولُ الشَّعرُ مكتسبا*كانَ الخليلُ به أحْظى من البشرِ"[4].**

ثم عرض رأيه الخاص في البيت المذكور، وختم الكلام عنه بقوله: "وليس ما ذهب إليه النحوي بشيء"[5].

وربما اتهمه فهمه للشعر ورماه بضعف الملاحظة مما يجعله يخلط بين بعض الأساليب اللغوية فيخلط بينها، ومن ذلك اتهامه له بعدم فهم بيت العجاج الذي استدل به لمعنى من المعاني التي أوردها المتنبي في شعره. قال: "قال المتنبي:

إن كان لا يدعي الفتى إلاّ كذا*رجلا فسمّ النَّاس طرّاً إصبعا**

نصب رجلًا على خبر ما لم يسم فاعله كأنه قال: (لا يدعي الفتى رجلًا إلا كذا) وإصبع غير مليح، وقد ذكر بعض النحويين أنه مأخوذ من قول العجاج:

لو كان خلْقُ الله جنباً واحدًا*وكنتَ في جنبٍ لكنت زائدا**

---

[1]. يعني ابن جني فالكلام الذي ساقه بعده منقول من كتاب الفسر الكبير

[2]. المنصف للسارق والمسروق منه، مصدر سابق 490

[3]. المنصف للسارق والمسروق منه، مصدر سابق 490

[4]. المنصف للسارق والمسروق منه، مصدر سابق 490

[5]. المنصف للسارق والمسروق منه، مصدر سابق 490

وكان ينبغي أن يقول ينظر إلى قول العجاج وأظنه توهم في مقصد العجاج جنب الإنسان فقال جنبه وإصبعه جزء منه، وما أحسب أنه مقصده إنما مقصده: لو كان خلق الله في جنب واحد في الأرض وكنت في جنب آخر لكنت زائدًا عليهم كما قال عمر بن أبي ربيعة:

ولو سلك الناسُ في جانبٍ*من الأرض واعتزلتَ جانبا**

ليمّمتُ طيّتها إنّني*أرى حُبها العجب العاجبا".**

لماذا رد ابن جني على ابن وكيع، ولماذا كان ابن وكيع يتوقع رد ابن جني عليه؟

ثالثا:ابن فورجه: المنفق عمره في تتبع ابن جني

لم يترك محمد بن أحمد بن فورجة البروجردي سوى كتابين ما يزال أحدهما مفقودا هو كتاب (التجني على ابن جني) الذي يرد فيه على الفسر الكبير. أما الكتاب الثاني الذي بين أيدينا فهو (الفتح على أبي الفتح) - كما يسميه أغلب الذين ذكروه، وكما أثبت ذلك محققه عبد الكريم الدجيلي- وهو كتاب لطيف يرد فيه على ابن جني في الفسر الصغير.

وكادت شخصية ابن فورجة العلمية تضيع في رمال التراجم والطبقات التي لم تهتم بها كثيرا لولا ذانك الكتابان اللذان، ويدل على عدم اهتمام التراجم به اختلافهم الواسع في سنتي مولده ووفاته، فبينما يقرر ياقوت أن مولده كان في سنة 330هـ[1]، ويوافقه كاتب جلبي في أنه توفي في حدود 430هـ وقد قارب المائة[2]؛ يذهب الزركلي إلى أنه ولد 380هـ وتوفي نحو 455هـ[3]، وقد لاح لي أن ما ذهب إليه الزركلي أقرب للصواب، وذلك من خلال ما كتبه ابن فورجة نفسه من أسف على عدم تمكنه من التتلمذ على ابن جني، مما يدل على أنه لم يكن معاصرا له كما يقتضيه تأريخ ياقوت لمولده بـ330، وأنه لم يصل سن الرحلة للطلب في حياة أبي الفتح، فقد قال في خاتمة كتابه الفتح على أبي الفتح: "وما توخينا دعوى الفضل على أبي الفتح بن جني. ولا سمت هممنا إلى مباراته. وبودنا لو أدركنا القراءة عليه، والاستفادة منه"[4].

---

[1]. معجم الأدباء، مصدر سابق 2524/6

[2]. سلم الوصول إلى طبقات الفحول لكاتب جلبي وبـ"حاجي خليفة"، تحقيق محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا 2010، 134/3

[3]. الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر - أيار/مايو 2002، 6/ 109

[4]. الفتح على أبي الفتح لابن فُورَّجة البروجردي ، تحقيق عبد الكريم الدجيلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد – العراق، الطبعة: الثانية 1987، ص 347

نحن إذن أمام رجل نذر عمره للرد على ابن جني، وعرف من خلال كتاباته في نقض أقواله. وكان صدى من أصداء تلك الحركة النقدية الكبيرة التي تركها ابن جني بتأليفه (الفسران)، ويتضح من خلال كتاب الفتح على أبي الفتح أن ابن فورجة كان عالما أديبا خبيرا بِتَنْقَادِ الشعر ، فكتابه وثيقة نقدية هامة لم تجد بعد مكانتها اللائقة في مسار تاريخ نقدنا العربي، ولكن ذلك شجن آخر.

وضع ابن فورجه مثل ابن وكيع التنيسي مقدمة نقدية لكتابه حاول من خلالها "أن يضع يده على مفاتيح الغموض والإبهام في بعض الشعر العربي"[1]، ولكنه كان صريحا منذ العنوان وفي ثنايا الكتاب أنه رصد كتابه لمناقشة آراء ابن جني في شعر المتنبي عكس ابن وكيع الذي لم يكشف في عنوانه عن طِيَّتِه. كما تجنب في ثنايا كتابه أن يذكر اسم ابن جني الذي خصص الكتاب لنقض آرائه في المتنبي.

كيف يمكنني تتبع حضور ابن جني في كتاب يصرح صاحبه منذ العنوان بأنه يريد الرد عليه، سأكون إذن مثل طفل يخاتل صديقه في لعبة غميضة اتفقا مسبقا على قواعدها.

1-الفتح والتجني: وقفة على العتبات

لنبدأ باستقراء العنوانين راصدين ما هو أبعد من الحضور المادي/اللفظي لابن جني فيهما، وهو حضور لافت صريح استخدم الكنية (أبو الفتح) واللقب (ابن جني)، يقترب اللقب من الاسم في المخيال الاجتماعي العربي من حيث اعتباره تجريدا للمنادى يدل على شدة اقتراب ودي أو شدة ابتعاد ضدي، فهما يستخدمان عرفيا بين الأصدقاء لارتفاع الكلفة بينهما، ولأن الخطاب الرسمي بين الأصدقاء يمثل حالة جمود عاطفي لا تناسب الوداد المفترض بينهما، كما يستخدمان حين ارتفاع الألفة القائم على التعادي أو التباعد العاطفي. أما الكنية فتستخدم في العرف الاجتماعي العربي دليلا على احترام تفرضه علاقات قرابية تتدرج من الأبوين نزولا أو علاقات علمية تبدأ من المشيخة نزولا إلى احترام مكانة يفرضها العلم أو الجاه.

هل يمكننا في ضوء المقاربة السابقة أن نقرأ نفسية ابن فورجة وهو يعنون كتابيه، الأول منهما الذي جرد فيه ابن جني من كنيته (ابن جني) واستخدم إزاءه كلمة جارحة (التجني)، والثاني الذي وقره فيه بكنيته (أبا الفتح) واستخدم إزاءها كلمة لطيفة (الفتح)، هل تعبر هذه المفردات الأربعة عن مرحلتين عمريتين وعلميتين لابن فورجة وعن رأيين تبناهما تباعا في ابن جني!

ألف ابن فورجة التجني قبل الفتح، بدليل أنه يحيل عليه ويذكره فيه، ويتضح من خلال إحالاته على التجني أنه كان هناك أكثر تجنيا على ابن جني الذي أصبح أكثر انفتاحا عليه حين ناداه بأبي الفتح، لا شك أن ابن فورجة ألف التجني في فترة شبابه قبل أن تهذبه الأيام ويوقره العلم بأثقال التثبت، لكن هذا كله يدل على

---

[1]. مشكلات شعر المتنبي أو الفتح على أبي الفتح، تحقيق محسن غياض، مجلة المورد، المجلد الثاني، آذار 1973 العدد الأول، ص108

أن ابن فورجه صحب كتب ابن جني منذ عرف المتنبي الذي صرح بأنه قرأ ديوانه أكثر من مرة ورواه عن أكثر من واحد، فحضور ابن جني إذن لدى ابن فورجه حضور وجداني نفسي قبل أن يكون حضورا علميا في كتاب.

هناك سؤال آخر، لماذا يختص ابنُ فورجه ابنَ جني بالرد عليه في كتابيه رغم أنه اطلع على أغلب ما كتب عن المتنبي في زمنه؟ وكتابه الفتح يدل على أنه اطلع إلى جانب الفسر على (الوساطة) للجرجاني، وناقشه في بعض المسائل، وعلى رسالة (الحاتمي) التي دون فيها مآخذه على المتنبي من معاني (ارسطاليس)، وعرف رسالة (الكشف عن مساوئ المتنبي) للصاحب.

لعل الإجابة المناسبة هي أن أولئك الذين كتبوا عن المتنبي كانوا في أغلبهم وفي أغلب ما كتبوه صدى لما كتبه ابن جني، ولسبب آخر هو أن ابن جني كان أقوى من كتب عن المتنبي مدافعا عنه.

ورغم اتفاقنا مع ابن فورجه وقبله ابن وكيع التنيسي وغيرهما على أن ابن جني كان في شرحه لديوان المتنبي لغويا ونحويا أكثر منه أديبا ناقدا، إلا أن قوة عارضته وصدق حملته وقوة حجته في الدفاع عن ما يعتقده وما يريده تعطي رأيه مكانة أكبر من غيره.

يلاحظ القارئ لكتاب الفتح على أبي الفتح روحا علمية وأدبا حجاجيا دمثا، فابن فورجه عالم مؤَدَّبُ الأسلوب رزين الألفاظ، لكنه صادق اللهجة يفرق بين قدسية الحقائق ومكانة الأشخاص، ومع ذلك فإنه "لم يخل من ضعف البنية البشرية والسهو الذي قلما يخلو عنه أحد من البرية"[1]، ورغم الأدب الجم الذي تحلى به مع ابن جني في نقاشه لآرائه التي أَلَّف كتابه من أجلها إلا أنه لم يسلم من لسانه، فقد اتهمه بالكذب على المتنبي فيما ينسبه إليه من تأويلات، وضربه لذلك مثلا. عند كلامه على بيت المتنبي:

أمط عنك تشبيهي بما وكأنه*فما أحد فوقي ولا أحد مثلي**

ساق دفاع ابن جني عن المتنبي في قوله (ما) وكأنه جعلها حرف تشبيه بعطفها على (كأنه)، واعتراض خصومه بأن (ما) ليست من أحرف التشبيه، ثم استطرد قصة لاذعة وختمها بتعليق قاس:

"هذا كلام الشيخ أبو الفتح. وقد حكيت لي حكاية هذا موضعها. زعموا أن أبا العباس المبرد ورد الدينور زائرا لعيسى بن ماهان، فأول ما دخل إليه وقضى سلامه، قال له عيسى بن ماهان: أيها الشيخ ما الشاة المجثمة التي نهى النبي صلى الله عليه عن أكل لحمها؟ فقال: هي الشاة القليلة اللبن مثل اللجبة. فقال: هل من شاهد فقال نعم قول الراجز:

لم يبق من آل الحميد نسمه*إلا عنيز لجبة مجثمة**

[1]. شرح الواحدي، نطبوع في مدينة برلين 1861، ص5

فإذا بالحاجب يستأذن لأبي حنيفة الدنيوري، فأذن له فلما دخل، قال له عيسى بن ماهان: أيها الشيخ ما الشاة المجثمة التي نهينا عن أكلها. قال: هي التي جثمت على ركباتها ونحرت من قفاها. فقال: كيف تقول هذا، وهذا شيخ العراق أبو العباس المبرد يقول: هي مثل اللجبة، وهي القليلة اللبن. وأنشده البيتين. فقال أبو حنيفة: أيمان البيعة تلزم أبا حنيفة إن كان هذا الشيخ سمع هذا التفسير أو قرأه، وان كان البيتان إلا لساعتهما هذه. فقال أبو العباس: صدق الشيخ أبو حنفية. أنفت إن أَرِدَ عليك من العراق، وذكرى ما قد شاع، فأول ما تسألني عنه لا أعرفه. فاستحسن منه هذا الإقرار وترك البيت"[1]

ويعلق ابن فورجه سامحه الله على هذه القصة بقوله: "وأنا أحلف بالله العظيم إن كان أبو الطيب سئل عن هذا البيت فأجاب بهذا الجواب الذي حكاه ابن جني، وان كان متزيدا مبطلا فيما يدعيه عفا الله عنه وغفر له. فالجهل والإقرار به أحسن من هذا"[2]، فهذا كما ترى تكذيب صريح لعالم ثقة في مكانة أبي الفتح ابن جني دون دليل تمسكه اليد، ولم يكن ابن فورجه في الحقيقة أول من اتهم ابن جني بالوضع على المتنبي، فقد سبقه الأصفهاني لذلك فقال: "لأبي الفتح "ثلاث علل اتخذها قواعد في شعر المتنبي إذا ضاق به الأمر؛ إحداها أنه يحيل بالمعنى على الفسر الكبير، والثانية أن يقول بهذا أجابني المتنبي عند الاجتماع، والثالثة أن يقرن بالبيت مسألة في النحو يستهلك البيت واللفظ والمعنى"[3]. وهي تهم خصوم مغتاظين، وإلا فإننا –مع محسن غياض- "لا نشك في صدق ابن جني وأمانته، ومن قرأ على المتنبي حجة على من لم يقرأ، ومن سمع حجة على من لم يسمع"[4].

لكن اتهام ابن فورجه لابن جني بالوضع على المتنبي لا يقدح في خلقه العالي وتواضعه الظاهر من خلال كتابه فقد أبان فيه عن احترام كبير لأبي الفتح الذي لم يخل بتلقيبه الشيخ كلما ذكره. وقد ذكره في كل صفحة مرة أو مرتين، كما أنه يعتذر إليه كلما ظن أنه قد أثقل عليه في المحاججة أو تجاوز في حقه عن أدب المفاتشة، وذلك خلقه مع غيره من العلماء الذي انتقد بعض آرائهم في كتابه، فقد قال بعد اعتراض على قول اشترك فيه ابن جني والقاضي الجرجاني: "وحاشا لله أن أدعي الفضل على تلاميذهما فكيف عليهما"[5]، كما ختم كتابه بالحسنى في حقه أبي الفتح فقال: "وما توخينا دعوى الفضل على أبي الفتح بن جني، ولا سمت هممنا إلى مباراته، وبودنا لو أدركنا القراءة عليه، والاستفادة منه، والى الله نرغب في إنالة جواره، وإفراغ عفوه وغفرانه عليه وعلينا"[6].

---

[1]. الفتح على أبي الفتح، مصدر سابق ص247

[2]. الفتح على أبي الفتح، مصدر سابق 247ص

[3]. الواضح في مشكلات شعر المتنبي، مصدر سابق 36

[4]. مشكلات شعر المتنبي أو الفتح على أبي الفتح، مصدر سابق 111

[5]. الفتح على أبي الفتح، مصدر سابق 80

[6]. الفتح على أبي الفتح ، مصدر سابق

2-دلائل تأثير منهج ابن جني في فتح ابن فورجة

يظهر تأثير منهج ابن جني في شرح المتنبي لدى ابن فورجة في كتابه الفتح على أبي الفتح من خلال:

أ - ترتيب الأبيات على طريقته:

فقد اعتمد ابن فورجه منهج ابن جني في ترتيب أبيات المعاني التي رد عليه فيها وهو الترتيب على الحروف الهجائية، وهو منهج لم يسر عليه من المتقديمن سوى ابن جني وتبعه العكبري، كما أن الأصفهاني سار عليه في كتابه الواضح، أما البقية فقد اعتمدت ترتيب الديوان ترتيبا زمنيا يبدأ بما قاله من الشعر في صباه معتمدا مساره العمري رابطا له بمساره الشعري.

وإذا كان البعض يرى أن مقتضى الرد الذي يقوم عليه كتاب ابن فورجه هو اتباع نهج الكتاب المردود عليه في الترتيب والأسلوب والطريقة[1]، إلا أننا نرى أن ذلك ليس لازما، فالذي يلزم –من باب المشاكلة في المناظرة والرد- هو الرد على النصوص التي تعرض لها المردود عليه، ولا يلزم الترتيب نفسه ما دامت القصائد تحفظ موضع الأبيات، وإنما هو استحسان من ابن فورجه لمتهج الترتيب الأبجدي الذي اتبعه ابن جني، خصوصا أن ابن وكيع لم يتبعه وإنما اتبع الترتيب الزمني، فبدأ ببيتي المتنبي اللذين ارتجلهما في صباه وهما:

بأبي من وددته و افترقنا*وقضى الله بعد ذاك اجتماعا**

و افترقنا حولا فلما التقينا*كان تسليمه علي وداعا**[2]

ب – استخدام شواهده:

وهو أثر عام تركه ابن جني فيمن جاء بعده، وقل من سلم من نقل شواهده، وذلك لما حشده في شرحيه للديوان من شواهد شعرية قديمة ومحدثة، مما شكل مدونة شعرية يصعب الاستغناء عنها ويلزم الاعتماد عليه في كثير من الأحوال، ولأن بعضا من تلك الشواهد يعتبر وحيدا في مُسْتَدَلِّه الصرفي أو النحوي أو المعجمي مما يجعل تردده بين المصنفين أمرا لازما.

وقد اعتمد ابن فورجه في مواضع عدة على شواهد ابن جني عكس ما ذهب إليه الدجيلي الذي رأى أن ابن فورجة "لم يقتبس شاهدا مما استشهد به ابن جني (في فسره)، بينما نرى الواحدي اقتبس أغلب شواهد ابن فورجة وهو قريب جدا من عصره، و(الفتح) مصدر من مصادر الواحدي"[3]. ولسنا ندري كيف توصل

---

[1] - هذا رأي عبد الكريم الدجيلي، الفتح على أبي الفتح 21

[2]. المنصف للسارق والمسروق منه، مصدر سابق 197

[3]. الفتح على أبي الفتح، مصدر سابق 22

الفاضل الدجيلي إلى هذا الحكم، ولعله جاءه من اعتماده في الاستقراء على الفسر الصغير، والشواهد التي استعان بها ابن فورجه بعضها في الفسر الكبير الذي لم يحقق إلا في سنة 2004 أي بعد إحدى وثلاثين سنة من تحقيق الدجيلي للفتح على أبي الفتح الذي أورد هذا الحكم في مقدمته.

ولابد أن نشير أن لابن فورجه منهجا خفيا في الاعتماد على شواهد ابن جني، حيث يأتي بالشاهد أحيانا مستدلا به على غير ما استدل به ابن جني عليه، وفي موضع غير الموضع الذي أورده فيه، وله في إخفاء أثر ابن جني عليه في الشواهد منهج يحتاج بحثا خاصا به.

ومن الشواهد التي اقتبسها ابن فورجة مع سياقات ورودها لدى ابن جني نأتي بمثالين:

1- وكنت إذا غمزت قناة قوم ... كسرت كعوبها أو تستقيما

فقد أورد ابن فورجة هذا البيت شاهدا على أن مراد المتنبي هنا بـ"الكعوب" كعوبَ الرمح لا كعوب الرجل، وهو نفس الشاهد الذي أورده ابن جني في الفسر للمعنى ذاته، وقد نسب ابن جني البيت لزياد الأعجم بينما لم ينسبه ابن فورجه، ولسنا نعرف لأي شيء فعل ذلك، مع أن الدليل قائم على أنه اطلع عليه في الفسر، وفيما يلي كلام الرجلين:

- قال ابن جني: "جعلنا القتل مقرونا بالطعن، إلى أن جعلنا كعوب القنا في عظامهم. يقال: كعب وأكعب وكعوب وكعاب. قال زياد الأعجم:

وكنت إذا غمزت قناة قوم*كسرت كعوبها أو تستقيما"**[1]

- قال ابن فورجه: "كعب الإنسان جمعه كعوب وكذلك كعب الرمح جمعه كعوب. قال الشاعر:

وكنت إذا غمزت قناة قوم*كسرت كعوبها أو تستقيما"**[2]

2- كأن الثريا علقت في مصامة*بأمراس كتان إلى صم جندلِ**

أورد ابن فورجه هذا البيت في سياق كلامه على قول المتنبي:

كأن نجومَهُ حليٌ عليه*وقد حُذيت قوائمُهُ الجبوبا**

وهو السياق ذاته الذي أورد فيه ابن جني شاهدا آخر من نفس القصيدة، وكان ابن فورجه أراد أن لا يأتي بشاهد ابن جني فجاء بالبيت الذي بعده من المعلقة ذاتها وللمعنى نفسه.

---

[1]. الفسر الكبير، مصدر سابق 463/1

[2]. الفتح على أبي الفتح، مصدر سابق 57

- قال ابن جني: "يقول كأن الليل قد جعلت له النجوم حليا، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾. وجعل لقوائمه وجه الأرض كالحذاء، وجعل له قوائم على الاتساع، كما قال امرؤ القيس:

فقلت له لما تمطى بصلبه*وأردف أعجازا وناء بكلكل"[1]**

- قال ابن فورجه معلقا على البيت نفسه: "... يريد أن الأرض إذا كانت له نعلا فما يقدر على خلعها، لا أنه يريد المشي فيها. وكأنه نوى أن يشبه الليل بفرس أدهم عليه حلي من ذهب أو فضة وقوائمه منعلة بالأرض. وكأنه نظر في هذا البيت إلى امرئ القيس يصف فرساً أغر:

كأن الثريا علقت في مصامها*بأمراس كتان إلى صم جندلِ"[2]**

وإنما أوردنا هذا البيت ليعلم إنه يعني كعوب الرمح، لا كعوب الرجل لأن الكعب أيضاً من العظام. وإنما أراد أن كعوب الرمح كسرناها فيهم لكثرة طعنهم حتى اختلطت بعظامهم.

ج - حشد تظائر اللفظ والمعنى من الشعر القديم:

ومن مظاهر تأثر ابن فورجه بابن جني في الشرح حشده لنظائر اللفظ والمعنى من الشعر القديم، وهي وإن كانت أسلوبا شائعا لدى أصحاب الشروح في تلك الفترة إلا أنها أكثر بروزا لدى ابن جني، وإذا كان الجاحظ هو مرسي تقليد الاستطراد في السرد الأدبي فإنه يمكن اعتبار ابن جني هو مرسي ذلك التقليد في كتب الشروح، إذ لم نر أحدا قبله يستطر مثل استطراداته في شروحه.

وإذا كان ابن فورجه تأثر بابن جني في منهج حشد الشواهد واستطرادها فإن هناك فرقا لافتا بينهما، ذلك بأن ابن جني لم يكن في شروحه سوى مؤرخ للأدب لا أديبا ناقدا، وكانت تستهويه تلك الاستطرادات التي يحشد فيها كثيرا من الأشباه والنظائر صرفا ونحوا ومعجما أكثر مما يستهويه الغوص على المعاني الشعرية الكامنة في النص، ولم يكن ابن فورجه كذلك، فما كان يغادر البيت إلا وقد وفاه حقه من الشرح والبيان، وهو ناقد غواص على المعاني طَبِنٌ باستخراج لآلئ الشعراء، وسوف نسوق بعض الأمثلة على ذلك الأثر الذي تركه فيه ابن جني في مسألة حشد الأشباه والنظائر.

عند كلامه على قول المتنبي:

وإني لمن قوم كأن نفوسنا*بها أَنَفٌ أن تسكن اللحم والعظما**

---

[1]. الفسر الكبير، مصدر سابق 472/1

[2]. الفتح على أبي الفتح، مصدر سابق 58

أراد أن يبين فصاحة عدول المتنبي عن ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم في (نفوسنا) فاستطرد تسعة نصوص في المسألة: ثلاث آيات وسبعة شواهد من شعر العرب على ذلك، وكان يمكنه الاستغناء بشاهد واحد، قال: "وكان يجب أن يقول: كأن نفوسهم ليتم الكلام الأول. هذا على الظاهر المتعارف. وقد كان الذي يذهب إليه في هذا الباب قويا جدا لكثرته في كلامهم، وحملهم الكلام على المعنى، وصرفهم الضمير عن وجهه، وترك رده مع الحاجة إليه، وذلك لأن الضمير بالضمير الثاني هو الأول في حقيقة الكلام، وإن اختلفت علاماتهما، ولو لم يأت إلا قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا﴾ وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾ لكفى وأقنع. إذ ليس في الخبر ما يرجع إلى الأول، والذين من الأسماء النواقص فإذا جاء ذلك في أسماء محتاجة إلى صلاتها فهي في غيرها أولى. ومثل هذا من الشعر القديم قول الراجز:

يا ابجر بن ابجريا أنتا*إيت الذي طلقت عام جُعتا**

قد أحسن الله وقد أسأتا

كان الواجب أن يقول: إيت الذي طلّق. ومن ذلك قول أبي النجم:

يا أيها الذكر الذي قد سؤتني*وفضحتني وطردت أم عياليا**

كان يجب أن يقول: قد ساءني. ومثله:

أنا الذي سمتني أمي حيدره

القياس يوجب أن يقول: سمته. وقوله:

و أنت التي حببت شعبا إذا بدا*إليَّ، وأوطاني بلاد سواهما**

والكلام وأنت التي حببت. وقول كثير:

و أنت التي حببتِ كل قصيرة*إليَّ وما تدري بذاك القصائر**

ومثله:

و أنت التي ما من صديق ولا عدي*يرى نضو ما أتعبت إلا آوى ليا**

ومثله:

و أنت الذي ربيت ذا الملك ناشئا*وليس له أمٌ سواك ولا أب"[1]**

ومثل هذه الاستطرادات العلمية كثير عنده، وقد حشد عن طريقه كثيرا من الشواهد الأدبية والنحوية والصرفية، وقد أصبح بذلك معادلا لابن جني في كثرة الشواهد، رغم منا أسلفنا من اعتماده عليه في بعض من ذلك واستخدام شواهده.

د-نقض آرائه في شعر المتنبي:

---

[1]. الفتح على أبي الفتح، مصدر سابق 125

لهذا كتب ابن فورجة كتابه، وهو أكبر مظهر لحضور ابن جني في ما كتبه ابن فورجه، والنقض جزء من النقد لفظا ومعنى، وقد أخذ نقد ابن فورجة لابن جني في اتجاهين؛ أحدهما نقد الرواية والثاني نقد الدراية، وسنبدأ بالأول لقلته ثم نشف بالثاني الذي يشكل أغلب مادة الكتاب.

❖ **-نقد الرواية:** اهتم ابن فورجة بديوان المتنبي ردحا من الزمن، بل يبدو أنه منحه أغلب عمره إن لم يكن كله، وبدأ في ذلك بتحقيق وتدقيق رواياته، وقد صرح هو نفسه بذلك فقال: "قرأت هذا الديوان تصحيحاً ورواية بالعراق على علماء عدة. ورواة ذات كثرة"[1]، ويبدو أنه يثق في رواياته للديوان ثقة كاملة جعلته يهجم على كل رواية مخالفة لروايته كما فعل مع القاضي الجرجاني والصاحب بن عباد وغيرهما.

وقد خرج ابن فورجه في انتقاده لرواية ابن جني المخالفة لروايته عن وقاره وسمته، وانتقده انتقادا حادا اتهمه في بعضه بعدم الثقة فيما يرويه، مع أن ابن جني يعتبر لدى الكافة أوثق من روى ديوان المتنبي لأنه سمعه منه وقرأه عليه أكثر من مرة.

وسنضرب مثالا على نقده لروايته:

روى ابن جني (يتقيلون) بدل (يتفيأون) في قول المتنبي:

يتفيأون ظلال كل مطهم*أجل الظليم وربقة السرحان**

ثم شرح البيت على روايته (يتقيلون)، فاتخذها ابن فورجه مناسبة للهجوم عليه واتهمه بجهل الخطوط البغدادية وأنه التبس عليه الألف فقرأه لاما، قال: "وقد جرت عادة أبي عبد الله بن مقله رحمه الله والمتشبهين به في الخط من أهل بغداد بإظهار الألف الموصولة من خلف استواء السطر من غير تعقيب حتى تحسبها شرطة شرطت، فلعلها اتصلت بالواو فحسبها أبو الفتح يتقيلون"[2]، ثم بنى على هذا الاحتمال الذي وضعه حكما قاسيا غير منصف، فقال: "وهذا مما يسيء الظن بروايته غفر الله له"، ولعل ابن فورجه رحمه الله غفل عن أن رواية ابن جني لديوان المتنبي ليست رواية خط وإنما هي رواية سماع ومشافهة لا تلتبس فيها اللام بالألف.

❖ **-نقد الدراية:** وهذا ما بني عليه الكتاب أصلا، وقد كان ابن فورجه في أغلب مناقشاته لآراء ابن جني هادئ الطبع رزين الألفاظ، يثني على ابن جني ويزكي فهمه في مواضع عدة، ومنها قوله: "قد فسر هذا البيت أبو الفتح فجود، ولم يبق ما يزاد إليه"[3]، ويسمي خطأه (سهوا) في أحايين كثيرة، وربما

---

1. الفتح على أبي الفتح، مصدر سابق 87
2. الفتح على أبي الفتح، مصدر سابق 326
3. المصدر نفسه 173

وسمه بالتمحل وضيق العطن في نقد الشعر، ولم يحتد أسلوبه إلا في مواضع محدودة غالب ظني أنها من ما نقله من كتابه الأول (التجني على ابن جني)، وهو إلى ذلك خبير بنقد الشعر غواص على المعاني، وكانت اعتراضاته على تأويلات ابن جني للمعاني وجيهة ودقيقة في غالبها، وقد سلك فيه مسالك عدة أبينها فيما يلي:

- **ما يراه خطأ محضا:** هناك بعض التأويلات التي أتى بها ابن جني ورأى ابن فروجة أنها خطأ محض، وأن ابن جني ارتكبها في حال غفلة، وبعض هذه التأويلات يكون سببه اختلاف الرواية بين ابن جني وابن فروجة، مثل اختلافهما في (يتفيأون) و(يتقيلون) السابق ذكره، وقد قال ابن فروجه في تعليقه على الوجه الثاني الذي أورده ابن جني للمعنى: "الحمد لله الذي أجرى الحق على لسانه عاقبة، كما أجرى الباطل عليه بدءا"[1]، وبعضها يكون سببه الاختلاف في المعنى المعجمي لكلمة مثل قوله: "وما سمعنا أحدا سمى سافلة الرمح عقبه. فرحم الله أبا الفتح من كم لون اخطأ في هذا البيت. وهبه زل في المعنى فكيف رضي لنفسه بالعي - غفر الله له ولنا -"
- **ما يراه محتملا غيروارد:** وهناك تأويلات أخرى يرى أنها صحيحة غير خاطئة ولكنها ضعيفة الموقع من السياق الذي أوردها فيه ابن جني، من ذلك قوله معلقا على بيت المتنبي:

قالوا هجرت إليه الغيث قلت لهم*إلى غيوث يديه والشآبيب**

"قال الشيخ أبو الفتح: يقول: تركت القليل من ندى غيره إلى الكثير من نداه. وليس في قوله: هجرت الغيث ما يدل على أنه هجر القليل من ندى الناس، بل يدل على أنه هجر الكثير إلى الكثير. وما قاله الشيخ أبو الفتح يعد من المحتمل الجيد، إلا إنه لم يتثبت. ولو فكّر لما غرب عنه هذا القدر. ولو عددنا مثل هذا زلة لكان كتابنا الموسوم (بالتجني على ابن جني) مفرطاً في الكبر "[2]

- **ما يراه صحيحا وغيره أحسن منه:** وهو أكثر ما يرد عنده، وعليه أغلب الكتاب، فهو يرى قبول النص لتعدد القراءات وأن كل قراءة تندرج في مستوى تراتبي يبدأ من المحتمل صعودا إلى الجيد الذي لا مزيد عليه.

2-مآخذ ابن فورجة في الفتح على ابن جني

يمكن رصد جملة من المآخذ التي كانت تدور حولها انتقادات ابن فورجة لابن جني في كتاب الفتح على أبي الفتح، ومن ذلك:

أ-اشتغاله بالنقد وليس من أهله:

---

[1]. المصدر نفسه 325

[2]. الفتح على أبي الفتح، مصدر سابق 65

يشترك ابن فورجة مع ابن وكيع في موقفهما من ممارسة ابن جني للنقد، فهو يرى مثله أن ابن جني ليس ناقدا بل مجرد لغوي، وقد عبر عن ذلك في أكثر من موضع في كتابه الفتح على أبي الفتح، فقد هاجم القاضي الجرجاني في رأي اتفق فيه مع ابن جني وأورده في الوساطة يتعلق بجعله (الوثب) في بيت المتنبي مأخوذا من قول الهذلي:

عجبت لسعي الدهر بيني وبينها*فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر**

ولامه على الهفوة التي وقعت له –حسب ابن فورجه- لكنه أعرض عن لوم ابن جني لأنه حسب قوله ليس من أهل الفن، قال: "وقد وقع في هذا البيت سهو على القاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني فإنه ذكره في كتابه المرسوم بالوساطة فادعى أنه أخذه من الهذلي حيث يقول:

عجبت لسعي الدهر بيني وبينها*فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر**

قال أخذه منه فجعل أبو الطيب السعي وثبا. وقد ملّح في اللفظ هذا قول القاضي رحمه الله وهو عجب منه، مع علمه بالشعر، وغوصه إلى المعاني الدقيقة، وكونه من النقد في الذروة العليا. وإذا زل الشيخ أبو الفتح في معنى بيت عذرناه لكونه عن صناعة الشعر بمعزل، فأما القاضي أبو الحسن فلا عذر له، وإنما جناية العجلة"[1].

ب- شرح ما لا يشكل وترك ما يشكل:

يرى ابن فورجه أن ابن جني يقع في خلل منهجي حين يقوم بشرح ما لا يشكل في البيت ويعرض عن ما يشكل منه، وهي غمزة حادة في وعي ابن جني النقدي، حيث تعني هذه التهمة أن ابن جني لا يقدر على اكتشاف بؤر النص ولا تفجيرها، وإنما يعوم على سطح النص دون أن يغوص إلى أعماقه فيكشف خباياه ويستخرج كوامنه، فمن ذلك قوله:

"وللخود مني ساعة ثم بيننا*فلاة إلى غير اللقاء تجاب**

قال الشيخ أبو الفتح في تفسير هذا البيت: يقول: إنما أجتمع مع المرأة ساعة وباقي دهري للفلاة والمهامه. **وترك شرح ما الناس إليه أحوج**، وفي البيت خبء غامض نحب الدلالة عليه لئلا يتوهم سواه متوهم فيزل، قوله: (تجاب) ليس من الجواب، وكيف يكون منه وقد مضى في هذه القصيدة:

وأدعو بما أشكوه حين أجاب

---

[1]. الفتح على أبي الفتح، مصدر سابق 80

فكيف يوطئ. وهو يتجنب في شعره تكرير اللفظة الواحدة في حشو البيت فضلا عن القافية"[1].

ج-اشتغاله بالغريب والصرف عن المعاني:

وهو من المآخذ التي يشترك معه فيها ابن وكيع وغيره، وهي واضحة في شروح ابن جني، حتى "صار طالب البيت الواحد يفني عدة صفحات في اختلاف مذاهب النحاة قبل إدراك طلبه"، وقد نبه إليها ابن فورجه فقال: "قوله:

صنا قوائمها عنهم فما وقعت*مو اقع اللوم في الأيدي ولا الكزم**

هوّن على بصر ما شق منظره*فإنما يقظات العين كالحلم**

أما البيت الأول فأهمل أبو الفتح معناه، وشغل بالغريب"[2].

رابعا: خاتمة وخلاصات

أما بعد، فهذا أوان الانتهاء من هذا البحث الذي حاول رصد صدى كتابات ابن جني لدى ناقدين عاشا بين نهايات القرن الرابع وبدايات القرن الخامس هما، ابن وكيع التنيسي (393هـ) وابن فورجة البروجردي (455هـ)، وقد اتفق الكاتبان حول نقد ابن جني على جملة أمور يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- افتتانه بالمتنبي افتتانا حجب عنه في بعض الأحيان هنات وقع فيها الشاعر، ودفعت تلك الهنات ابن جني إلى ارتكاب التكلف والتعسف من أجل أطرها داخل الفصيح المستعمل من اللغة العربية بنى وأساليب وتراكيب، مسخرا لذلك معرفة واسعة بشواهد الشعر والكلام العربي في مختلف عصوره ومناطقه.

ب- ضعفه في التحليل النقدي رغم قوة عارضته في الحجاج وتميزه في علوم النحو والصرف، وهو ما ظل الناقدان يؤكدان عليه، ويصفان به ابن جني كلما ارادا الغمز في ملكته النقدية الأدبية.

وإذا كان ابن وكيع وابن فورجة اتفقا في الأمور السالفة الذكر فإنهما قد اختلفا في أسلوب النقد، فرغم أن ابن فورجة كانت عناوينه صريحة في أنه يروم نقد ما كتبه ابن جني عكس عنوان ابن وكيع إلا أن الأول كان في أكثر أحيانا مقرا لابن جني بالأستاذية والتفوق، مع أن ذلك لم يمنعه من أن يحتد عليه في بعض الأوقات.

وفي الختام

---

[1]. الفتح على أبي الفتح، مصدر سابق 85

[2]. الفتح على أبي الفتح، مصدر سابق 321

ليس هذا البحث سوى إثارة بسيطة للصدى والأثر الذي تركته كتابات ابن جني في ما كتب عن المتنبي بعده، مع أن البحث في هذا الموضوع ثري وواسع ويحتاج باحثا يسخر له وقتا مجزيا وجهدا كافيا حتى يخرج لنا بكتاب يثبت أن صدى المتنبي كان في كثير منه مدفوعا باثر كتابات ابن جني.

والله ولي التوفيق

جهود ابن جني في علمي العروض والقافية، بين مرجعية التحصيل و أفق التجاوز

د. عبد الرزاق صالحي، جامعة س.محمد بن عبد الله، كلبية الآداب، سايس - فاس

مدخل:

إذا كان البحث في تاريخ التأليف في علوم العربية، قد أفضى إلى خُلُوِّ تراث مجموعة من أعلام العلماء بالشعر من الحديث عن العروض والقافية، إمّا لعدم إحسانه – فيما قيل – كأبي العباس ثعلب، والأصمعي، وإمّا لازدرائه، كما هو موقف الجاحظ، حتى أُثِرَ عنه قوله في علم العروض: «إن العروض عِلْمٌ مُسْتَبْرَدٌ لا فائدة له ولا محصول.»[1]، وموقف أستاذه النظام في قوله: «إنّ دوائر الخليلِ لايحتاجُ إليها غيرُهُ»[2]، فإنه دَلَّنا على النقيض مما ذُكِرَ، وعلى جهة الكثرة في العصر الواحد، وفي مدى التأليف العربي في العِلْمَيْنِ معا؛ فقد عُنِيَ العلماء القدامى من قبل التقعيد له في كتب قبل الخليل، وفيما تَلَا مِنْ بَعْدُ، فكانت تَتْرى الكتابة فيهما إلى يومنا هذا، حتى تكونت لدينا مكتبة ضخمة في المجال.

وإذا كانت الدراسات التراثية للعروض والقافية قد رواحت بين الواصل إلينا من المخطوط والمطبوع بتحقيق أو بغيره، و بين المفقود، فإنها أيضا امتازت بالمُقَلِّدِ المُعِيدِ، وبالمُجْتهد المقلِّد، كما امتازت بالمُستدِرك المُجدِّد. ولقد كثرت التأليف في العروض والقافية مستقلة أو متناثرة في كتب الأدب والشعر والنقد حتى لا يكاد يخلو عصر أو مصر من مؤلِّف في العلميْن أو في أحدهما؛ وقد كان ابن جني من العلماء الذين أسهموا في الكتابة فيهما معا في دراسات منفردة، وفي أحاديث وردت في بقية كتبه.

ولقيمة هذا العالم ومكانته بين أقرانه من العلماء، اخترنا أن نُمَحِّصَ القول في جهوده في علمي العروض والقافية، من غير تفصيل، مراعاة للمقام، وقهر بياض الورق المخصص لكتابة هذا المقال، متوخِّين الكشف عن حقيقة بعض تلك الجهود، وقيمتها، وجِدَّتِها من تقليدها، وذلك من خلال مجموعة من العناصر/ القضايا التي تثيرها القراءة في متون تآليف هذا العالم الجليل.

المبحث الأول: المدخل المرجعي:

بَدْءًا أقرّر – كما قَرَأْتُ على أستاذي الدكتور محمد الدناي، رحمه الله تعالى ونفع بعلمه الموروث، قراءةَ بَحْثٍ وتدقيق – أن الدرس العروضي العربي، مهما اختلفت سبل النظر إليه تقليدا، واستدراكا، وانقطاعا، وتمرّدا، وتجاوزا، لم يستطع أن يبدأ بمعزل عن المدخل الخليلي، أو عن منظومة البناء الخليلي للعروض.

---

[1] - الكافي في العروض والقوافي ، الخطيب التبريزي، تحقيق: الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 3، 1415هـ – 1994م، ص 5 (مقدّمة المحقق).

[2] - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

وإن الباحث في تاريخ التأليف في هذا العلم، وفي علم القافية، منذ تلامذة الشيخ الخليل الفراهيدي إلى اليوم، مع محاولات العروض الرقمي، سيلحظ لاشك أن المنطلق دائما هو النظر إلى العروض بالتوسل إليه بأسس المنظومة الخليلية، إذ لم يكن في مقدور أحد أن يأتي بمنظومة علمية عروضية تخلو من وسائل النظر العروضي بمنطلقاتها الخليلية، وبمكوناتها الأصول والفروع.

فهل استطاع ابن جني أن يتفلت من ربقة المدخل الخليلي؟ وأن يكون مستثنى مما قررناه سابقا؛ وهذا مجال يقتضي الْفَتْشَ عن حقيقة مرجعياته في البحث والنظر في علمي العروض والقافية.

أولا: المرجعية العلمية:

من المعلوم أن أبا الفتح (ت 392هـ) مسبوق بمجموعة من شيوخ هذين العلمين، وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، وأبو الحسن الأخفش (ت 215هـ)، وبالنظر إلى سنة ولادته(330هـ)، فهو لم يتتلمذ مباشرة على أحدهما، فكان في حِلٍّ من ذلك؛ لكن البحث في متون مصنفاته من شأنه أن يدلّنا على مرجعيته العلمية التي صدر عنها، وخاصة في "كتاب العروض"، و"المُعْرِب"، و"مختصرالقوافي"[1].

فهو – مثلا – وإن كان يجري في كتابه "العروض" في فلك الخليل، فهو لا يسميه بالاسم، ولا يستشهد به، بل لا تجد له ذكرا فيه، بينما نجده يصرح باسمه في العديد من القضايا العروضية التي بحثها في كتابه "الخصائص"، وفي كتابه عن القوافي المعروف بالمُعْرِبِ، وهو شرح كتاب القوافي لأبي الحسن الأخفش؛ ومثل ذلك نلحظه عن هذا الأخير، حيث لاذكر له في كتاب "العروض"، ثم يطلع علينا اسمه في "الخصائص"، وفي مؤلفات ابن جني في علم القافية، في المعرب والمختصر.

ويبدو ابن جني في بعض مواقفه من بعض مسائل العروض والقافية عروضيا مُنْتَخِبًا مِنْ مذهبي الخليل والأخفش، فهو يأخذ عنهما معا، ويُخالِفُ أحدهما بتبنّي رأي الآخَرِ، فنجده مرَّةً ينتصر لمذهب الخليل في تعريف القافية على خلاف مذهب الأخفش؛ كما نجده يعتمد حكم هذا الأخير في تعريف الإيطاء، إذ يرى أن الإيطاء ما اتفق مُكَرَّرُهُ في القافية لفظا ومعنى، فإن اختلفا معنى واتّحدا لفظا لم يكن ذلك إيطاءً، بخلاف ما ذهب إليه الخليل[2]، وإن كان ابن جني سيشكك في كتابه المعرب في هذا المنسوب للخليل[3].

---

[1] - لابد أن نشير هنا إلى أن المتوصل إليه من نتائج مبني على الواصل إلينا من كتب ابن جني في علمي العروض والقافية، أي في غياب بعض مؤلفاته الضائعة، أو غير المطبوعة ، من نظير "التبصرة في العروض".

[2] - ينظر: مختصر القوافي، ابن جني(ت392هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، دار التراث، القاهرة، مصر، ط 1، 1395هـ – 1975م، ص 32-33، والمُعرب، شرح قوافي الأخفش واشتقاق أسمائها، ابن جني، تحقيق: د. أحمد محمد عبد العزيز علام، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، ط 1، 1437هـ – 2016م، ص78.

[3] - ينظر: المعرب، ص 92-93؛ فابن جني يرى أن هذا المحكي عن الخليل لا يخلو من أحد أمرين، فإما أن الحكاية غير صحيحة، وإما أن هذا رأي للخليل تراجع عنه.

ومثل الأخفش يركن ابن جني في الكثير من حديثه عن القافية إلى العرب، يستقي منهم المصوّغ لما يتخذه من مواقف، أو ما يراه من آراء في مجموعة من المسائل القافوية، ويكفي شاهدا على ذلك الكثير من النصوص التي نقرؤها في شرحه لقوافي الأخفش.

ولما كان علم القافية خاصة يتقاطع مع بعض مباحث التصريف، فقد كان ابن جني يستدعي مجموعة من أعلام النحو واللغة والصرف، حين تَبَيُّنِ مسألة من المسائل المتعلقة بالأصوات، فتطلع علينا أسماء من أمثال الخليل، وسيبويه،وأبي علي الفارسي، والأصمعي، والكسائي، ويونس بن حبيب، وغيرهم.

ثانيا: المرجعية المذهبية:

تظهر مرجعية ابن جني المذهبية واضحة في موقفه من الخارجي على المنظومة الخليلية، وإخراجه من جنس الشّعر؛ فهو – إضافة إلى التزامه منظور الخليل إلى الشعر، وإلى المنجز عند الشعراء العرب – يَصْدُرُ عن مذهب الانتصار إلى النَّصِّ(= شعر العرب القدامى)، فما وافقه سمي شعرا، وما خالفه فليس منه؛ يقول:« اعلم أن العروض ميزان شعر العرب، وبه يُعرف صحيحه من مكسوره ، فما وَافَقَ أَشْعارَ العرب في عِدَّةِ الحروف الساكن والمتحرك سُمِّيَ شِعْرًا، [وما خالفه فيما ذكرناه فليس شعرا]، وإنْ قامَ ذلك وَزْنًا في طِباعِ أَحَدٍ لمْ يحفل به حتى يكون على ما ذكرنا.»[1].

إن هذا الموقف اختيارٌ لثقافة الحِفْظِ(= Conservation)، غير المنفتحة مخافة الدخيل الخارجي:وأبو الفتح ليس بدعا في هذا التمسُّك بالنص الأنموذج، بل سُبِقَ إلى ذلك، فيما سمّاه الأخفش(215هـ): (باب تفسير العروض، وكيف وُضِعَتْ، والاحْتجاجُ على مَنْ خالَفَ أبْنيةَ العرب)[2]، وفيما سمّاه أبو الحسن العروضي (ت342هـ): (باب الاحتجاج للعروض والرّدّ على من خالف أبنية العرب) يقول: «فإذا بنت العرب بناء من الشعر واختارت نوعا من الوزن وجب أن نقتدي بها ونسلك طريقها ولا نخالف ما أَلِفت ولا ننقض ما بنت إذ كانت الأسماء إنما تؤخذ عنها ونستعمل الأشياء كما استعملت ونقف حيث وقفت. فالشعر الذي أجمع على صحّته وعني أهل اللغة بروايته والذي جعل الخليل له ميزانا يعرف به وقانونا يرجع إليه فيه ويحفظ به من أن يشذّ له وزن أو يزاد فيه نوع أو بناء ليس من أبنية العرب .»[3].

---

[1] - كتاب العروض، أبو الفتح، عثمان بن جني، تحقيق وتقديم: د. أحمد فوزي الهيب، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط 2، 1409هـ – 1989ن، ص 59.

[2] - ينظر: كتاب العروض،أبو الحسن، سعيد بن مَسْعَدَة الأخفش، قدّم له، وحقّقه، ودرس قضاياه، وعلّق عليه : د. أحمد محمد عبد الدايم عبد الله، مكتبة الزهراء، القاهرة، مصر، 1409هـ – 1989م، ص 130، وكتاب العروض، ابن جني، ص 126.

[3] - الجامع في العروض والقوافي، أبو الحسن، أحمد بن محمد العروضي(ت 342هـ)، حققه وقدّم له: د. زهير غازي زاهد، وذ. هلال ناجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 1، 1416هـ – 1996م، ص 60، وينظر تفصيل ذلك في مقالنا (الوزن الخليلي بوصفه شرطا من شرائط مفهوم الشعر- مسألة خلافية –)، ضمن كتاب "النص في المناهج اللسانية والنقدية"،مجموعة

وفي مقابل هذه المدرسة النصية سنجد من خالفها الرأي، وفي مقدمتهم الزمخشري المعتزلي (ت538هـ)، فقد كان أقرب من الاحتكام إلى العقل في اتخاذه موقف القابل في جنس الشعر بما خرج عن أوزان الخليل؛ وقد تبعه في ذلك عبد الوهاب الزنجاني (ت. بعد 660هـ)[1] .

إن النَّصِيَّةَ هنا لا تَعْدُو أن تكون المرجعية الوحيدة التي يَحْتَكِمُ إليها ابن جني، والتي يُسمِّيها "مَذْهَبَ العربِ"؛ فهو يَرُدُّ إليها شُروحَهُ لقوافي الأخفش، وما ينقله من أحاديث العروض، ومن آراء عمداء العلمين معا؛ من نحو قوله في شرحه لكلام الأخفش عن مصطلحات الزيادة في القافية: «الأخفش سَوَّى هاهنا بين أوَّلِ البيت وآخِرِهِ؛ لأنه جعل الزِّيادةَ التي هي الغُلُوُّ والغَالِي والتَّعَدِّي في آخر البيت بمنزلة الخَزْمِ في أَوَّلِهِ. والذي رآهُ الأخفشُ من التَّسْوِيَةِ بين أوَّلِ البيت وآخِرِهِ جارٍ على مَذْهَبِ العربِ.»[2].

بل إن أبا الفتح لا يرى كلام أهل العروض بأكمله خارجا على ما دأبت عليه العرب في كلامها، إمّا على جهة التشبيه والنَّقْلِ العَلَمِيِّ، وإمّا على جهة الوَضْعِ الأَصْلِي؛ يقول: «قَوْلُه: وَمِمّا تُسَمِّي العَرَبُ مَع أنَّ كُلَّ لَفْظَةٍ ولَقَبٍ اسْتَعْمَلَه الْعَرُوضِيُّونَ، فَهُوَ مِن كَلامِ العَرَبِ؛ تَأْوِيلُهُ أَنَّها اسْتَعْمَلَتْهُ في المَوْضِعِ الذي اسْتَعْمَلَتْهُ فيه العَرُوضِيُّونَ وليسَ مَنْقُولاً عن موضِعِه لا نَقْلَ العَلَمِ، ولا نَقْلَ التَّشْبِيهِ، على ما تَقَدَّمَ من قَوْلِنا في ذَيْنِك: أَلاَ تَرَى أن العَرُوضَ[16] والمِصْراعَ، والقَبْضَ، والعَقْلَ، وغَيْرَ ذلك من الأَسْماءِ التي اسْتَعْمَلَها أَصْحَابُ هذه الصِّناعةِ قد نَطَقَتِ العَرَبُ بها، ولكن ليسَ في المَواضِعِ الذي نَقَلَها أَهْلُ هذا العِلْمِ إليها. إنَّما العَرُوضُ الْخَشَبَةُ في وَسَطِ البَيْتِ المَبْنِيِّ لهم، وَالْمِصْراعُ أَحَدُ صَفْقَي البابِ، فَنُقِلَ ذلك ونَحْوُه تَشْبِيهًا. وَأَمّا الرَّمَلُ، فَإنَّ العربَ وَضَعَتْ هذه اللَّفْظَةَ نَفْسَها عِبارَةً عندهم عن الشِّعْرِ الَّذِي وَصَفَه باضْطرابِ البِناءِ والانْتِقاضِ عن الأَصْلِ؛ فعَلَى هذا وضَعَه أهلُ هذه الصِّناعةِ، وَلَمْ يَنْقُلُوه نَقْلاً عَلَمِيًّا، ولا نَقْلاً تَشْبِيهِيًّا.»[3].

إن مذهب العرب في كلامهم الذي يتعصب له ابن جني – جريا على سنة من سبقوه - قد يتخلّف عنده، فيعدل بنا من شرط فُشُوّ الاستعمال في القَبُولِ، إلى أن لا يشفع هذا الشرط في رَدِّ الاستعمال المرفوض الذي يُحْسَبُ على العيوب، فنراه يقول في الإقواء: «وبالجُمْلَةِ إن الإقْواء وإن كان عيْبا لاختلاف الصوْت به، فإنه قد كَثُرَ في كلامهم.»[4]، فالإقواء عيب وإن شاع في شعرهم، وكان من مذاهبهم.

من الباحثين، منشورات شعبة اللغة العربية وآدابها، ظهر المهراز فاس، مطبعة أنفو برانت، فاس، المغرب، ط 1، 1440هـ – 2018م، ص 205-210.

[1] - ينظر تفصيل ذلك في المقال السابق من المرجع نفسه، ص 210-213.

[2] - المعرب، ابن جني، ص 67-68؛ ومثله قوله أيضا في المصدر نفسه:« هَذَا الَّذِي رَآهُ أَبو الْحَسَنِ مِنْ أَن التَّضْمِينَ لَيْسَ بِعَيْبٍ مَذْهَبٌ تَرَاهُ الْعَرَبُ وَتَسْتَجِيزُهُ، وَلَمْ يَعْدُ فِيهِ مذهبَهم مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحدهما السَّمَاعُ، وَالآخَرُ الْقِيَاسُ...» ، ص 97.

[3] - المعرب، ابن جني، ص 103-104.

[4] - تاج العروس من جواهر القاموس، الزّبيدي، أبو الفيض، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني(ت 1205هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت)، (قوي)، 39/364.

المبحث الثاني: مدخل التحصيل والاستيعاب:

أولا: المكَوِّنُ العروضيُّ عند ابن جني:

المراد بالمكوّن العروضي الأسس والوحدات التي بُنِيَ عليها العروض ؛ وهي ثلاثة بحسب الثبات والتحول : أولية، ووسيطة، ونهائية. فالأولية هي الأسبابُ، والأوتادُ التي هي تمظهرات للمتحركات والسواكن، ويمكن حصرها في الآتي: السبب الخفيف/ والسبب الثقيل، والسبب المفرد؛ ثم الوتد المجموع، والوتد المفْروق.

وأمّا الوسيطة، فهي الأجزاء أو التفاعيل أو أجزاء التفعيل التي بنيت عليها دوائر الخليل، وقد سلمتْ من كل تغيير، وهي خماسية وسباعية فقط.

وأمّا النهائية، فهي ما آلت إليه الوسيطة من تفعيلات، وما تَرَكَّبَ مِنْها من أوزان عروضية.

إن هذه الأجْزاءَ الوسيطةَ التي هي الأُصولُ المُتَماثِلَةُ والمُخْتَلِفَةُ التي تُبْنى منها البحور في الدّوائِرِ، تَسْلُكُ مَسارا يبدَأُ مُنْطَلَقُهُ مِنْ حالِها الثابتِ في الدَّوائرِ، وَيَمُرُّ عَبْرَ ما تَؤُولُ إليه بِالْجَوَازِ - الذي مناطُهُ الزحاف والعلل- وَالمُعَبَّرِ عنها في كلام ابن جني بالبقاءِ[1]، لِيَنْتهِي بِالنَّقْلِ إلى الهَيْئاتِ النِّهائية التي تُقاسُ إلى المألوف من أبنية العرب في الألفاظِ.

فالسَّبيلُ الذي تَنْهَجُهُ الأجزاءُ يَحْكُمُهُ ثَلاثة أَفْعالٍ تتكرر عند ابن جني في نهاية الحديث عن كل بحر من البحور الخمسة عشر هي: (يَجُوزُ)، و(يَبْقَى)، و(يُنْقَلُ)؛ فالجَوَازُ مُرْتبطٌ بالفِعْل المُسَلَّطِ على الأجْزاءِ الأُصولِ الذي هو التَّغْييرُ الأحادِيُّ أو الثُّنائِيُّ، أو الثُّلاثِيُّ: والإبْقاءُ مُدِلٌّ على المآل المُؤَقَّتِ أو المحدود؛ والنَّقْلُ ما ارتاحت له الأذْنُ من أبنية تلك الأجزاء المنتهاة مما يوافق كلام العرب.

إنّ هذه المكونات الثلاثة يحكمها بناءان: ثنائي(= تَفْ، تن، فا، عَلَ، لن، مُسْ، مُتَ. مَفْ)؛ وثلاثي(= فعو، مفا، علن، علا، تَفْعِ، لاتُ)؛ ولا وجود للأُحادي، كما لا وجود للرباعي من الأجزاء السالمة من التغيير.

هكذا إذا نظرنا في جهود ابن جني في دراسته للعروض العربي، فسنجده لا يتعدى المذكور قبله، فهو يقرر المثبت عن الخليل في هذا الباب، فيقول: « واعلم أن شعر العرب مركب من سبب، ووتد، وفاصلة. فالسبب على ضربين: خفيف وثقيل. فالخفيف حرف متحرك بعده حرف ساكن، نحو (هَلْ) و(بَلْ) و(قَدْ). والثقيل حرفان متحركان [معا]، نحو (مَعَ)،(لَكَ).

---

[1] - يقول ابن جني: «يجوز في (فعولن) (في البيت كله) القبض وهو حذف نونه فيبقى (فعول). ويجوز فيه في أول (البيت) خاصة الثلم وهو حذف فائه فيبقى (عولن) فينقل في التقطيع إلى (فعلن). ويجوز فيه أيضا الثرم وهو اجتماع الثلم والقبض فيبقى (عول) فننقله إلى (فعل). ويجوز في (مفاعيلن) القبض وهو حذف الياء فيبقى (مفاعلن). ويجوز فيه الكف وهو حذف النون فيبقى (مفاعيل) ولا يجوز حذفها جميعا.» كتاب العروض، ص 66. وأمثال عبارة هذا النص تتكرر في مدى أحاديثه عن البحور الشعرية.

والوتد على ضربين: مجْموع ومفْروق. فالمجموع حرفان متحركان بعدهما حرف ساكن، نحو (أَجَلْ) (نَعَمْ) (لَقَدْ). والمفْروق حرفان متحركان بينهما حرف ساكن، نحو (أَيْنَ)، (كَيْفَ)، (لَيْسَ)... واعلم أن أجزاء التفعيل التي لا زيادة فيها ولا نقص ثمانية. ستة منها سباعية، وهي مفاعلين، فاعلاتن، مستفعلن، مفاعلتن، متفاعلن، مفعولات. واثنان منها خماسيان، وهما فعولن، فاعلن. فما وجدته بعد ذا زائدا على السبعة عددا فمزيد فيه، أو ناقصا من الخمسة [فمنتقص منه].»[1]. فالمكونات الأولية والوسيطة هي هي لم تزد ولم تنقص عما درج عليه أهل العروض قبله، وبعده، من الخليل إلى العروضيين المتأخرين، خلا حازمَ القرطاجني. وكذلك الأجزاء المتحولة بالزحاف أو بالعلّة، لم يَجُزْ فيها ابن جني السابق عليه؛ فهي: (فعولُ، ومفاعلن، المقبوضتان، ومفاعيلُ المكفوفة، ومفاعي المحذوفة، وفَعْلُنْ وفَعْلُ المخرومتان بالثَّلْمِ والثَّرْمِ) في الطويل؛ و(فاعلاتن المحذوفة = فاعلن، وفاعلاتن المخبونة = فعلاتن، وفاعلاتن المشكولة = فَعِلاتُ، وفاعلاتن المكفوفة = فاعلاتُ، وفاعلاتن المشكولة = فَعِلاتُ، وفاعلانْ المقصورة، وفَعْلُنْ المحذوفة المقطوعة، وفاعلن المخبونة = فَعِلُنْ) من المديد؛ و(فَعِلُنْ=المخبونة، وفَعْلُنْ =المقطوعة المردوفة، ومُتَفْعِلُنْ/مفاعلن = المخبونة، ومُسْتَعِلُنْ/مُفْتَعِلُنْ = المطوية، ومُتَعِلُنْ/فَعَلَتُنْ = المخبولة، ومُسْتَفْعِلانْ = المُذالة، ويَجُوزُ فيها ما يجوز في مستفعلن = مُتَفْعِلانْ و مُفْتَعِلانُ[2]، ومَفْعُولُنْ = المقطوعة، ويَجوزُ فيها الخَبْنُ = مَعُولُنْ/فَعولُنْ) من البسيط؛ و(فَعُولُنْ = المقطوفة، ومَفاعيلُنْ = المعصوبة، ومَفاعِيلُ = المنقوصة، ومَفاعِلُنْ= المعقولة، وفَاعِلَتُنْ/مُفْتَعِلُنْ = المخرومة بالعَضْبِ، وفَاعِيلُنْ/مَفْعُولُنْ= المقصومةُ، وفَاعِيلُ/مَفْعُولُ= المعقوصة، وفاعلنْ عن مفاعلن = الخرومة بالجَمَمِ) من الوافر؛ و(متفاعِلْ/فَعِلاتُنْ= المقطوعة، ومُتْفاعِلُنْ/مسْتَفْعلنْ= المُضْمَرَةُ، ومُتَاعِلُنْ/ مفاعلنْ= المؤقوصة، ومُتُفَعِلُنْ/مُفْتَعِلُنْ= المخزولة، ومُتْفَا/ فَعْلُنْ= الحذّاءُ المُضْمَرَةُ، ومُتَفَا/فَعِلُنْ= الحذّاءُ، ومُتَفاعِلاتُنْ= المرفّلة، ومتفاعلانْ= المُذالة، وهاتين يَجُوزُ فيهما ما يَجُوزُ في مُتَفاعِلُنْ ممّا له هيئة في الشعر على شرط مذهب العرب قبْله، وفَعْلاتُنْ/مَفْعُولُنْ= المُضْمَرَةُ[3]) من الكامل؛ و(مفاعي/فعولن= المحذوفة، ومفاعلن= المقبوضة، ومفاعيلُ= المكفوفة، وفاعيلن/مفْعُولُنْ= المخرومة، وفاعيلُ/مفْعُولُ= المخروبة، وفاعلن= المشتورة) من الهزج؛ و(مُتَفْعِلُنْ/مفاعلنْ= المخبونة، ومُسْتَعِلُنْ/مُفْتَعِلُنْ= المطوية، ومُتَعِلُنْ/فَعَلَتُنْ= المخبولة، ومسْتَفْعِلْ/مفْعُولُنْ= المقطوعة، ومَعُولُنْ/فَعُولُنْ= المقطوعة المخبونة) من الرجز؛ و(فعلاتنْ= المخبونة، وفاعلاتُ = المكفوفة، وفَعِلاتُ= المشكولة، وفاعلا/فاعلنْ= المحذوفة.وفَعِلُنْ= المحذوفة المخبونة.

---

[1] - المصدر نفسه، ص 61-62.

[2] - ينظر: كتاب الغعروض، ابن جني، ص 78. لعل ظاهر كلام ابن جني أنه يجوز في هذه الخبل، فتصير (فَعِلَتانْ)، ولا وجود لهذه الصورة في الشعر، ولذلك فالبدهي أن مراده جواز خبنها وطيّها لا غير، ويعزز هذا الفهم استشهاده على جميع الهيئات العروضية البسيطية دون تلك.

[3] - هكذا وسمها ابن جني في كتابه"العروض" في قوله: «بيتُ الإضْمارِ في فَعْلاتُنْ [مَفْعُولُنْ]: ...» ص 97، غير أن النظر فيها يدلّنا على أنها مُضمرةٌ (مُتْفاعلنْ) مع زيادة هي حذفُ ساكن وتده المجموع وإسكان متحركها اللامِ، فتصير إلى (مثْفاعِلْ= مفْعولُنْ).

وفاعلاتْ/فاعلانْ= المقصورة، وفَعِلانْ= المقصورة المخبونة، وفاعلاتانْ/فاعليَّانْ= المسبوغة، وفَعِليَّانْ= المسبوغة المخبونة) من الرمل؛ و(مفْعُلا/فاعلنْ= المطوية المكشوفة، ومَفْعُلاتْ/فاعلانْ= المطوية الموقوفة، ومفْعُو/فَعْلُنْ= المصْلومَةُ، مَعُلا/فَعِلُنْ= المخبونة المطوية المكشوفة، ومَفْعُولاتْ/ مفعولانْ= الموقوفة، ومَفْعُولا/مفْعُولنْ= المكشوفة، ومتفْعلن/مفاعلن= المخبونة، ومُسْتعلُنْ/ مفْتعلُنْ= المطوية، وفَعَلَتُنْ=المخبولة، ومَعُولاتْ/ فَعولانْ= الموقوفة المخبونة، ومَفعُولا/فَعُولنْ= المكشوفة المخبونة) من السريع؛ و(مستعلن/مفْتعلن= المطوية، متفْعلن/مفاعلن= المخبونة، وفَعَلَتُنْ= المخبولة، ومَفْعُولاتْ/ مفْعولانْ= الموقوفة المنهوكة، ومَفْعُولا/مفْعُولنْ= المكشوفة المنهوكة، ومعولاتُ/مفاعيلُ= المخبونة، ومَفْعُلاتُ/فاعلاتُ= المطوية، ومَعُلاتُ/فعلاتُ= المخبولة، ومعولانْ/فعولانْ= المخبونة، ومعولنْ/ فعولن= المخبونة) من المنسرح؛ و(فاعلا/فاعلن= المحذوفة، متفْع لُ/فعولُنْ= المقصورة المخبونة، وفعلاتنْ= المخبونة، وفعلاتُ= المكفوفة، فعلاتُ= المشكولة، ومتفْعِ لُنْ/مفاعلنْ= المخبونة، ومُسْتَفْعِ لُ= المكفوفة، ومُتَفْعِ لُ/مفاعلُ= المشكولة، وفالاتنْ/مفْعُولُنْ= المشعّثة) من الخفيف؛ و(مفاعيلُ= المكفوفة، ومفاعلن= المقبوضة، وفاعيلُ/مفْعُولُ= المخرومة بالخرب، وفاعلن= المشتورة، وفاعِ لاتُ/فاعلاتُ= المكفوفة) من المضارع؛ و(متفْعلنْ= المخبونة، ومفْتعلنْ= المطوية، ومفْعُلاتُ/فاعلاتُ= المطوية، ومعُولاتُ= المخبونة) من المقتضب؛ و(متفْعِ لنْ= المخبونة، ومُتَفْعِ لُ/مفاعلُ= المشكولة، وفعلاتنْ= المخبونة،) من المجْتث؛ و(فعولُ= المقبوضة، وفَعُولْ= المقصورة، وفَعُو/فَعُلْ= المحذوفة، وفَعْ/فُلْ= المقطوعة، وعُولُنْ/فَعْلُنْ= المخرومة بالثّلم، وعُولُ/فَعْلُ= المخرومة بالثّرْم) من المتقارب.

فابن جني في هذا المستوى من الدرس العروضي، كغيره ممن أتوا بعد الخليل بن أحمد الفراهيدي، حصَّل السابق عليه، فكرره كما بَلَغَهُ، وتَبِعَ في مُعظمِهِ الخليل، وتَبِعَ في أقلِّهِ الأخفش كاعتباره التشعيث حاصلا بحذف العين (فالاتن) لا بحذف اللام(فاعاتن) – كما هو مقرر عند الخليل–.

غير أن الذي يتتبع ابن جني في كلامه في بحور الشعر العربية التي أوردها في كتابه يلْحظُ غياب بعض الأوزان التي أوردها الخليل في كلامه عن بعض البحور الشعرية، كمُخَلَّع البسيط الذي على وزن: (مستفعلن فاعلن فعولن (مرتين))، وإن كان ابن جني قد أومأ إلى هذا الوزن دون ذكره ودون الاستشهاد له، عندما أشار إلى أن (مفْعولُنْ) يجوز فيها الخبن، فتُنْقل إلى (فعولنْ).

وكما تأثَّرَ ابن جني بسابقه الخليل في اعتماد الوحدات العروضية على الصورة المنقولة عنه، فقد ظهر على مستوى المنهج تقليده له؛ فاتباعُهُ الخليل في تقسيم البحور إلى مُسْتَعْمَلٍ ومُهْمَلٍ منهج سيظهر فيما كتبه في باب الاشتقاق في المُعْرِبِ، وفي غيره من كتبه، حيث سيقسِّم المشتقات إلى مستعملات ومهملات[1].

ثانيا: المصطلح العروضي عند ابن جني:

---

[1] - ينظر: المعرب، ابن جني، ص 265- 172؛ ...

مصطلحات العروض عند أبي الفتح لا تَجُوزُ المذكور عند مَنْ قبْله. ولا عجب مِنْ ذلك. فكتابه "العروض"، هو مجرد تلخيص للمشهور في علم العروض قبْله، فهو إلى التعليمي أقْرب منْه إلى التنظير، أو التوسُّع في المسائل الوزنية، كالذي يمكن أن نلحظه عند أبي الحسن العروضي قبله، أو عند أبي الحسن الأخفش قبلهما معا.

فهو – مثلا – يسلك مسلك سابقيه في تسميتهم التغييرات بجميع أنواعها المزيدة والناقصة، المفردة والمركبة، ب(الزّحاف)، ولا وجود لذكر مصطلح "العلّة" بمفهومها المتأخر. خَلَا ما قد نجد عند الخليل نفسه، فيما حُكِيَ عنه.

وعلى العكس من ذلك، نعْدم بعض المصطلحات المتداولة قبله عند أمثال الأخفش، والزجاج، وأبي بكر بن السراج، من نظير: (المعاياة[1]، والبَرِيّ[2]، والطَّرَفان[3]، ...)

ثالثا: الاستشهاد للعروض بالشعر:

لقد نبّه محقق كتاب ابن جني في العروض د. حسني يوسف على أنه مجرد اختصار للعِلْم، وهو أشبه بمقدمة فيه، ولذلك تكررت شواهده الواردة عند غيره ممن سبقوه إلى الكتابة فيه، وخصَّ بالذِكْرِ منهم أبا الحسن العروضي، فقال: «والشواهد الشعرية التي تضمنها هذا المختصر وردت في كتاب "الجامع في العروض والقوافي" لأبي الحسن أحمد بن محمد العروضي المتوفى سنة (342هـ)، أي: قبل وفاة ابن جني بخمسين عاما، ووردت في "العقد الفريد" لابن عبد ربه الذي توفي سنة (328هـ) أي قبل ابن جني بأربع وستين عاما، وكذلك وردت عند بعض من عاصره كالصاحب بن عباد، والشنتريني الأندلسي.»[4].

وبالنظر الدقيق إلى شواهد ابن جني التي بلغت مائةً وثلاثة وعشرين (123) شاهدا شعريا نلحظ من خلال البحث فيها أن أبا الفتح لم ينظر إلى أبي الحسن الأخفش فيها، ذلك أن شواهده الشعرية في كتابه العروض التي لم تَجُزْ سبعة وعشرين (27) شاهدا، لا نعثر منها إلا على شاهدين وردا عند ابن جني هما: قول الشاعر[5]:

إنِّي امْرُؤٌ مِنْ خيْرِ عبْسٍ مَنْصِبًا   شَطْرِي، وأَحْمِي سائِرِي بِالمُنْصُلِ

---

[1] - المَعَياةُ أن تأتي بلفظ مستعمل ينكسر به الوزن، ولا يُهتدَى له، قال الخليل بن أحمد(ت 175هـ): «وَالمُعاياةُ أن تأتي بكلام لا يُهْتَدَى له.» كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وآخرين، الهلال، (د.ت)، 272/2؛ وينظر باب المعاياة في كتاب العروض لأبي إسحاق، إبراهيم بن السّرِيّ الزجاج(311هـ)، تحقيق: د. سليمان أبو ستة، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد 6، العدد3، رجب – رمضان 1425هـ- سبتمبر- نوفمبر 2004م، ص 134-135؛ وباب أبيات المعاياة في الزحاف في كتاب الجامع في العروض والقوافي، أبو الحسن العروضي، ص 227-238.

[2] - عَرَفه الزجاج قال: «ما يُزاحَفُ للمعاقبةِ فَيَسْلَمُ من ذلك.» كتاب العروض، ص 147.

[3] - وهو «ما حُذِفَ أوَّلُه وآخِرُهُ لِمُعاقَبَةِ ما قَبْلَهُ وما بعْده.» كتاب العروض، الزجاج، ص 147، و148.

[4] - كتاب العروض، ابن جني، ص3 من مقدمة التحقيق.

[5] - ينظر: كتاب العروض، الأخفش، ص 130، وكتاب العروض، ابن جني، ص 96.

وقول الآخر في باب المنسرح[1]:

لَمَّا الْتَقَوْا بِسُولافُ

فكأنه لم يلتفت إلى كتاب الأخفش، لأنه لا يخدم منهجه في كتابه ولا غايته منه، فأبو الحسن- كما ذهب إلى ذلك محقق كتابه في العروض - : «لم يدرس البحور – او قُلْ لم يدرِّسْ لنا البحور- حسب الطريقة التقليدية التي سار عليها المتأخرون عنه من ذكر الأضرب والأعاريض لكل بحر، ثم ما يدخله من زحاف أو علّة، وإنما كان في عرضه للبحور أستاذا أكاديميا يتحدّث إلى أساتذة متخصصين.»[2]؛ فالرجل كان معنيا ببيان مخالفاته للخليل في مجموعة من مسائل العروض.

وبالنظر إلى غيره ممن سبقوا ابن جني إلى الكتاب في علم العروض، كالزَّجاج(ت311هـ)، وابن السَّراج(ت316هـ)، وأبي الحسن العروضي(342هـ)، فالأمر بخلاف ما سبق، فابن جني، وإن كان يحكمه الاختصار والتعليم، وأنه لم يَخُضْ في مجموعة من الأبواب التي خاض فيها سابقوه، واكتفى من بعضها بالإشارة الموجزة، لم يكن عالة في استشهاداته لمسائل العروض على العروضيين قبْلَهُ؛ فهو وإن كرر مجموعة من الشواهد الشعرية الواردة عندهم، فقد انفرد عنهم ببعض الشواهد التي لا نعثر عليها عندهم كما نلحظ في الجدول الآتي:

القوافي عند ابن جني	الزجاج	ابن السراج	أبو الحسن العروضي
باب الطويل	باب الطويل	باب الطويل	باب الطويل
عرضي		مكرر	مكرر
1- وجد			
تزود		م	م
2- فحومل			
الرؤوسا		م	م
3- يمان	م		
إذا سكر	م		م
بالدمع			م
والقطر			م
باب المديد	باب المديد	باب المديد	باب المديد
الفرارْ	م	م	م
للزوال	م	م	م
غانيا	م	م	م
دِهقانِ	م	م	م
قَدَمُهْ	م	م	م
والغارا	م	م	م
بِغفلِ			م

[1] - ينظر: كتاب العروض، الأخفش، ص 157، وكتاب العروض، ابن جني، ص 130.

[2] - كتاب العروض، الأخفش، ص 86 من مقدمة التحقيق والدراسة.

واسْتقاموا			م
الرِّباب			م
باب البسيط	باب البسيط	باب البسيط	باب البسيط
لا مَلِكَ		م	م
سُرْحوبُ		م	م
مِنْ تميمْ		م	م
4- القريبُ			
مُسْتعجِمِ		م	م
الوادي		م	م
ذُوَلا			م
زُمَرُ			م
عُنُقَهُ			م
5- يخببُ			
باب الو افر	باب الو افر	باب الو افر	باب الو افر
عصيٌّ		م	م
خَلَقٌ		م	م
بِشْرِ		م	م
تستطيعُ			م
سُطورُ			م
قِفارُ			م
الشِّتاءُ			م
بِهَجْرٍ			م
هَلَكْتُ			م
وَأَمّا			م
باب الكامل	باب الكامل	باب الكامل	باب الكامل
وتَكرُمي		م	م
خبالا		م	م
القَطْرُ		م	م
6- تَربُ		م	
الذُّعْرِ		م	م
أجِزْ		م	م
الرِّياحُ		م	م
تَجَمُّلِ		م	م
الحسناتِ		م	م
بالمُنْصُلِ			م
يَحْتمي			م
لم تُجِبِ			م
7- التَّسْليمُ			
باب الهزج	باب الهزج	باب الهزج	باب الهزج
فالقَمَرُ		م	م
الذُّلولِ		م	م
8- باس			
يَرْمي			م
عارِيَةُ			م
يأتيكا			م
رَضيناهُ			م
باب الرجز	باب الرجز	باب الرجز	باب الرجز
الزُّبُرْ		م	م

مَجْهودُ		م	م
مُقفِرْ		م	م
قذ شجا		م	م
جَذَعْ		م	م
في دعَة			م
حسَبا			م
فَشربوا			م
باب الرمل	باب الرمل	باب الرمل	باب الرمل
الشَّمالِ		م	م
وانتظارْ		م	م
واشْتهبْ		م	م
بِعُسْفانِ		م	م
الزَّبورَ		م	م
هذا ثَمَنْ		م	م
فَخواها			م
قَضاها			م
9- الحَسَبْ			
10- عَرَبِيَّاتْ			
11- حديدْ			
باب السريع	باب السريع	باب السريع	باب السريع
في عِراقْ		م	م
مُحَولِ		م	م
أَسْماعي		م	م
عَنَمْ		م	م
بِالأَبوالِ		م	م
عَذْلي		م	م
يَسْتقيمْ			م
قليلْ			م
الطَّريقْ			م
12- القِناطِ			
باب المنسرح	باب المنسرح	باب المنسرح	باب المنسرح
العُرُفا		م	م
الدّارْ		م	م
سَعْدا		م	م
مُطلِ			م
أَنِفوا			م
جمَلِ			م
بِسولافْ			م
أُنسُ			م
باب الخفيف	باب الخفيف	باب الخفيف	باب الخفيف
بالسَّخالِ		م	م
الرَّدى		م	م
لَكُم		م	م
أَمرنا		م	م
يَسيرْ		م	م
يَتغيَّرْ			م
يَبدو			م
أَخيارْ	م		م

13- الخلصاء	م		
14- جمله			
باب المضارع	باب المضارع	باب المضارع	باب المضارع
سُعادِ			م
15- له مقال			
ثناء			م
زَيْدِ			م
باب المقتضب	باب المقتضب	باب المقتضب	باب المقتضب
كالبَرَد			م
والنُّذُر			م
باب المجتث	باب المجتث	باب المجتث	باب المجتث
الهلالِ		م	م
ستموتُ			م
الخِيارُ			م
باب المتقارب	باب المتقارب	باب المتقارب	باب المتقارب
نِياما		م	م
السّعَال		م(السعاني)	م
قدْ رَوَوْا		م	م
مِنْ مَثِهْ		م	م
الغَضَا		م	م
يأتيكا		م	م
أفضَلْ			م
مَقالا			م
رأيا			م

هكذا نرى أن ابن جني انفرد عن أبي الحسن العروضي بخمسة عشر(15) شاهدا، ورد بعضها إما عند الزجاج وإما عند ابن السراج؛ كما أنه انفرد عن الأخيرَيْن بمجموعة أخرى من الشواهد، مثلما تفرد الثلاثة عنه بمجموعة أخرى من الشواهد، ولا عجب في ذلك فقد تعددت أبوابهم ومسائلهم، وفصّلوا الكلام في بعض قضايا العروض والبحور، مما لم يتناوله ابن جني في كتابه بالدرس والإبانة.

رابعا: المُكَوِّنُ القافوي عند ابن جني:

درس القافية عند أبي الفتح يمتاح من المعلوم في كتب القوافي، حيث إن القافية خمسة أصناف على وزن (متفاعلن): المتكاوس، المتراكب، المتدارك، المتواتر، المترادف. والتي جمعها النّاظم مع بيانها في قوله[1] : [الوافر]

فَكاوِسْ أو فَراكِبْ أو فَدَارِكْ وَوَاتِرْ أو فَرَادِفْ إذْ تُبِينُ

فَرَبِّــعْ ثـمّ ثَلِّــثْ ثـــمّ ثَنِّــي وَفَرِّدْ ما تَحَرَّكَ أَوْ فَسَكِّنْ

[1] - المقصد الوافي في العروض والقوافي، الفارابي(ق 10هـ)، تحقيق: د. علي عبد الله عمرو، مجلة بحوث، العدد5، تشرين الأول، 2010م، ص 65.

وأنّها تُبنى من خمسة أحرف أصلية، وسادسٍ فرْعي؛ وأنّ صُوَرَها، كما هي في المنقول عن التعريف الخليلي، خمسةٌ أيضا : ناقصةٌ(بعض كلمة)، وتامّةٌ (كلمة)، ومُلَفَّقَةٌ (كلمة وبعض كلمة قبلها)، وَمُوَفِقَةٌ (كلمتان تامّتان)، وَضَمِيرِيَّةٌ (كلمة وضمير كياء المتكلم وغيره).

كما أنّ حروفها أربعةٌ هي: (الأساسُ، الرِدْفُ، الوَصْلُ، الخروج).

وأمّاحركاتها، فثمانية على مذهب الخليل – كذلك –: (الرَسُّ، الإِشْباعُ، الحَذْوُ، التَّوْجِيهُ، المَجْرى، النَّفاذُ، المُقَيَّدُ، المُطْلَقُ).

ومن المعلوم أيضا أن عيوب القافية بإجماع أهل العروض والقافية ثمانية هي: (الإيطاءُ، الإقْواءُ، السِّنادُ، التَّحْريدُ، الإِقْعادُ، التَضْمينُ، الإكْفاءُ، الإجازةُ.)، وهي نفسها المذكورة عند ابن جني في المختصر والمعرب، وزاد بعضُهم الزِّحافَ[1].

خامسا: مصطلحات القافية عند ابن جني:

إن الناظر في المصطلح المستعمل في علم القافية عند ابن جني لن يُساوره شك في أن أبا الفتح لن يأتي بجديد في هذا الباب لسببين هما: أنه مُخْتَصِرٌ لكتاب الأخفش في القوافي، ثم لأنه لم يَعْدُ أن يكون شارحا لكتابه هذا، فلم يجُزْهُ لتكون له منظومة علمية في القافية قائمة على مصطلحاتها، منفردة بمنهجها. وإن كنا لا نعدم المائز عنده في هذا العلم.

كما أن التزامه بكتاب الأخفش في القوافي جعله حبيس مصطلحاته، أو المصطلحات التي يشترك فيها مع الخليل بن أحمد، ولم ينفتح على المستعمل الآخر عند هذا الأخير، كما يتضح من الجدول الآتي:

	الخليل بن أحمد (كتاب العين)[2]	أبو الحسن العروضي (الجامع)	ابن جني (المختصروالمعرب)
-1	الإضْجاعُ[3]		
-2		الإجازةُ	

[1] - ينظر كتاب المقصد الوافي، الفارابي، ص 71.

[2] - اعتمدنا في جرد بعض مصطلحات الخليل على الوارد في كتاب العين فقط، الذي إن صحت نسبته إليه تكون المصطلحات من مستعملاته من دون المحكي عنه.

[3] - عرّفه الخليل بتعريفين مختلفيْن،قال: «والإضْجاعُ في القوافي: أن تُميلها: قال يصف الشِّعْرَ:

وَالأَعْوَجُ الضَّاجِعُ مِنْ إكْفائِها

يعني إكْفَاءَ القوافِيَ.» العين، 212/1، والخليل يجعل الإضجاع والإقواء والإكفاء بمعنى واحد كما ذكر ذلك أبو الحسن العروضي في كتابه الجامع في العروض والقوافي، ص 284؛ غير أن المذكور في كتابه"العين" مُحَيِّرٌ، حيث دَلَّ كلامُه في هذا النص على مسألة إنشادية تتعلق بالإمالة من الفتح نحو الكسر. لكنه، حين تعريف الإكفاء الذي رأه هنا إضجاعا، جعله دالا على ثلاثة دلالات هي: اختلاف حركاتِ الرَّوِيّ، 415/5، واختلاف حركات ما قبل الرَّوِيِّ، ثم اختلافُ حروف الرَّوِيّ، 415/5؛ والأُوْلَى هي عينها التي عرَف بها مصطلح الإقْواء، 215/4.

-3		أسماءُ القوافي	
-4		أسماءُ ما يَلْزَمُ القوافي من الحروفِ والحَركاتِ	
-5		الإشْباعُ	الإشْباعُ
-6		الإطلاقُ	الإطلاقُ
-7	الإقواءُ	الإقواء	الإقواءُ
-8	إمالة القوافي		
-9		الإكفاء	الإكْفاءُ
-10	الإيطاءُ	الإيطاء	الإيطاءُ
-11		البَأْوُ	البَأْوُ
-12	التأسيس	التأسيس	التَّأسيسُ
-13		التَّجْريدُ	
-14		التَّحْريدُ	التَّحْريدُ
-15		التَّضْمينُ	التَّضْمينُ
-16			التَّرَنُّمُ
-17			التَّقْييدُ
-18		التَّعَدِّي	التَّعَدِّي
-19		التَّوْجيهُ	التَّوجيهُ
-20	الحذْفُ في القوافي		
-21		الحَذْوُ	الحَذْوُ
-22	الاخْتلاطُ في القوافي		
-23	الخروج	الخَروج	الخروجُ
-24		الدَّخيلُ	الدَّخيلُ
-25	الرِّدْفُ	الرِّدْفُ	الرِّدفُ
-26	الرَّسُّ	الرَّسُّ	الرَّسُّ
-27		الرَّمَلُ	الرَّمَلُ
-28	الرَّوِيُّ	الرَّوِيُّ	الرَّوِيُّ
-29		الرَّوِيُّ المطلق	
-30	السِّنادُ	السِّناذ	السِّنادُ
-31	صِلَةُ الرَّوِيِّ		
-32		الغالي	الغالي
-33		الغُلُوُّ	الغُلُوُّ
-34	غير المؤسَّس		
-35	القافية	القافية	القافية
-36		القافيةُ المؤسَّسةُ	
-37		القافيةُ المُجَرَّدَةُ	
-38		القافيةُ المُطْلَقَةُ بتأسيسٍ وخُروج	
-39		القافيةُ المُطْلَقَةُ المُجَرَّدَةُ بِخُروج	
-40		القافيةُ المُطْلَقَةُ المُجَرَّدَةُ الموْصولةُ	
-41		القافية المُطْلَقَةُ المُرْدَفَةُ بِخُروج	
-42		القافية المُطْلَقَةُ المُرْدَفَةُ	
-43	القوافي	القوافي	
-44		القوافي المُطْلَقَةُ	
-45		القوافي المُقَيَّدَةُ	
-46	المؤسَّسُ		
-47		ما له حرف روي	
-48		ما ليس له حرف روي	
-49	المُتدارك	المُتدارك	المُتدارك
-50		المُترادِفُ	المُترادِفُ

-51		المتراكبُ	المُتراكِبُ
-52		المتعدِّي	المتعدِّي
-53		المتكاوسُ	المتكاوس
-54		المتواترُ	المتواترُ
-55		المجْرى	المجْرى
-56	المُرْدَفُ		
-57		المُطْلَقُ(من القوافي)	المُطْلَقُ
-58	المُضمَّنُ	المضمَّنُ	
-59			المُقيَّدُ
-60		النَّصبُ	النَّصبُ
-61		النَّفاذُ	النَّفاذُ
-62	الوَصْلُ	الوَصْلُ	الوصْلُ

لكن الملاحظ من هذا الجدول أن ابن جني لم يغفل المصطلحات المشهورة والمتداولة بين العروضيين في كتبهم في علم القافية، والتي هي المصطلحات الأصول لهذا العلم، وما عدا ذلك من الأسماء التي انفرد بها الخليل، أو غيره ممن سبقوا ابن جني في الزمن، مما ذكرناه في الجدول، ومما لم نذكره خشية الإطناب، فهي مصطلحات فروع متعلقة ببعض المسائل الفرعية في علم القافية.

سادسا: الاستشهاد للقافية بالشعر:

بخلاف استشهاد ابن جني بالشواهد الشعرية في مسائل العروض، كثرت شواهده في علم القافية، كما يتجلى ذلك في كتابه "المعرب"، حيث بلغت مائتين وأربعين (240) شاهدا شعريا. قد يبلغ الشاهد الواحد منها ستة أبيات؛ وإنما كثرت شواهده في الكتاب بسبب جنس متْنه، فهو كتاب في الشروح، ومجال الشرح يكثر فيه الاستشهاد بالشعر، لأن مصدره متعدد، فقد يكون صادرا عن صاحب المتن المشروح، أو عن الشارح نفسه، أو عن غيره من مصادر استشهاده، كالعلماء مثل قُطْرُبٍ الذي صرح ابن جني برواية بعض شواهده عنه، قال: «فمن أشدّ التضمين قول الشاعر رويناه عن قطرب وغيره: ...»[1].

وإنْ تكن قد كثرت شواهده، واختلفت مصادره، فقد تعددت أزمنة الاستشهاد لديه، فشعراء الكتاب هم بين الجاهليين والمولدين المحدثين؛ وشعرهم بين المنسوب وغير المنسوب.

وكما هو حال الشواهد في عموم مؤلفات ابن جني، فقد اختلفت روايات مجموعة من شواهده عن روايات غيره لها؛ ولنضرب مثالا واحدا[2] لذلك قول الشاعر الذي وسمه ابن جني بلفظ (الآخَرِ) دون بيان اسمه أو زمنه:

حَتَّى إذا أَمْسَى أَبُو جَبْرٍ، وَلَـمْ تُمْسِ بِهِ وَاهِنَةٌ، وَلَا سَقَمْ

---

[1] - المعرب، ابن جني، ص 99.

[2] - ينظر: المصدر نفسه، ص 100.

قَامَ وَوَدَّ بَعْدَهَا أَنْ لَمْ يَقُمْ

فهذا الشاهد، الذي أشار محقق الكتاب إلى أنه لم يعثُرْ عليه، ومنه تعذر عليه تقديم معلومات عنه، وعن قائله، نسبه الجاحظ إلى شاعر جاهلي لم يُسَمِّهِ، بروايتَيْنِ مختلفتيْن عن رواية ابن جني؛ قال في الأولى: « وكذلك ناب الأَفْعى إذا شحتْ فاها فإنّ نابَها في كُمٍّ، وهي كالغِلافِ، يُقالُ له نابٌ أَغْلَفُ، فلذلك قال الشاعر، وهو جاهلي: (...)

حَتَّى إذا أَمْسَى أَبُو عَمْرٍو، وَلَـمْ تُمْسِ بِهِ وَاهِيَةٌ، وَلَا سَقَمْ

قَامَ وَوَدَّ بَعْدَهَا أَنْ لَمْ يَقُمْ(...)»[1]

وقال في الثانية: « وقال آخَرُ وهو جاهلي:

حَتَّى إذا أَمْسَى أَبُو عَمْرٍو، وَلَـمْ يَمسّ منه مَضَضٌ، وَلَا سَقَمْ

قَامَ وَوَدَّ بَعْدَهَا أَنْ لَمْ يَقُمْ »[2].

ولقد تواترت الكتب التي استشهدت بالشعر الذي منه هذه الأبيات على عدم نسبته، على الرغم من تحديد زمن قائله[3].

المبحث الثالث: الشرح والنقد والتمايز:

أولا – الشرح والنقد:

إن التّتبّع الدقيق والمفصّل لعمل ابن جني حين شرح أبواب العروض والقوافي في كتبه الخاصة بالعلميْن، أو من خلال المتناثر فيهما ضمن بقية كتبه الأخرى، أمر يحتاج إلى البيان بالتفصيل، والتدقيق بالتحليل، وهو ما لا يَسعه مجال المقام والمقال، لكن ذلك لا يمنع من رصد بعض عمل ابن جني في هذا الباب، من خلال المستويات الآتية:

---

[1] - البرصان والعرجان والعميان والحُولان، الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر (ت 355هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، لبنان، ط 1، 1410هـ – 1990م، ص 360 – 361.

[2] - والحيوان، الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1385هـ – 1966م، 4/ 283.

[3] - ينظر ما كتبه عبد السلام هارون في توثيقه هذا الشعر في الجزء الرابع من كتاب الحيوان.

*** شرح مسائل العروض والقافية:**

إن النظر الكلّي إلى أعمال ابن جني في مستوى البحث العروضي، أوفي علم القافية، يُبِينُ عن أن تعامله مع المجالين يختلف من كتاب إلى كتاب؛ فترى أنه يتجاوز تحصيل العلميْن إلى مرحلة تفسير المَقُولِ في علمي العروض والقافية مِنْ خلال بيان بعض قضايا العلميْن بعد تَبَيُّنِ حقيقتها؛ فهو ينظر في الوحدات الأساسية (الأجزاء=التفاعيل)، فيتمثل أصلها وما آلت إليه، وكيف عبرت صورها الآنية من أصول إلى فروع؛ يقول: «ألا ترى أن الخليل لمّا رتّب أمر أجزاء العروض المزاحفة، فأوقع الزحاف مثالا مكان مثالٍ عَدَلَ عن الأول المألوف الوزن إلى آخر مثله في كونه مألوفا، وهجر ما كان بَقَّتْهُ صنعةُ الزحاف من الجزء المزاحف ممّا كان خارجا عن أمثلة لغتهم؛ وذلك أنه لمّا طوى (مستفعلن)، فصار إلى (مسْتعلن) ثناه إلى مثال معروف وهو (مفْتعلن) لمّا كره (مسْتعلن) إذ كان غير مألوف ولا مُسْتعمَلٍ. وكذلك لمّا ثرم (فعولن) فصار إلى (عُولُ)، وهو مثال غير معروف عَدَّلَهُ إلى (فَعْلُ)؛ وكذلك لمّا خبل (مسْتفعلن) فصار إلى (مُتَعِلُنْ)، فاستنكر ما بقي منه، جعل خالفة الجزء (فَعَلَتُنْ) ليكون ما صير إليه مثالا مألوفا، كما كان ما انصرف عنه مثالا مألوفا. ويؤكِّدُ ذلك عندك أن الزحاف إذا عرض في موضع، فكان ما يبقى بعد إيقاعه مثالا معروفا لم يستبدل به غيره، وذلك كقبضه (مفاعيلن) إذا صار إلى (مفاعلن)، وككفِّه أيضا لمّا صار إلى (مفاعيلُ)، فلمّا كان ما بقي عليه الجزء بعد زحافه مثالا غير مستنكرٍ أَقَرَّهُ على صورته، ولم يَتَجَشَّمْ تصويرَ مثال آخر غيره عوضا منه. وإنّما أخذ الخليل بهذا لأنه أحْزمُ، وبالصَّنْعَةِ أَشْبَه.»[1].

هذا التفسير للنقلات المذكورة لا نجده – في حدود علمي – عند غيره من الأوائل، وهو وإن نسب النقل إلى الخليل، فنحن لا نعثر على محكي عنه في ذا الباب.

كذلك تفسيره لِتَراكُبِ البحور، وانفكاكِ بعضها مِنْ بعضٍ؛ حيث إنّه تميَّز عن سابقيه باستصحاب كلامه عن الدوائر والبحور الشعرية برسمين مختلفين حين الحديث عن كل دائرة على حدةٍ، كما تميّز عنهم ببيان وجه الابتداء ببحر معين حين الانطلاق في عملية فك كل دائرة من الدوائر الخمسة، بل إنه يحرص على استجلاء بعض الإشكالات المرتبطة بعملية الفك؛ ذلك أنه على الرغم من اعتماد قاعدة: (الوتد أقوى من السبب)، ولذلك تنطلق منه عملية الفك، فإن الخليل في دائرة المُجْتَلِبِ لم ينطلق من وتد بحر المُضارع، يقول ابن جني: « وقدم فيها السريع، وكان القياس تقديم المضارع، لأن أوله وتد، لكنهم تركوا القياس، وقدّموا السريع، لأن (مفاعيلن) في المضارع لا تجيء قط سالمة، إما أن تجيء مقبوضة أو مكفوفة أولا، لكراهتهم ابتداء الدائرة ببحر يكون أوله مثل هذا، كان السريع أولى بالتقديم.(ثم رتب عليه المنسرح، لأنه ينفك من (

---

[1]- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي(ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، (د.ت)، 69/2.

مستفعلن) الثانية). ثم رتب عليه الخفيف، لأنه ينفك من موضع (تف) من (مستفعلن) الثانية. ثم رتب عليه المضارع، لأنه ينفك (من (علن)) من (مستفعلن) الثانية.»[1].

ومثل هذا الشرح، ما نجده في كتابه المعرب، وهو يتناول بالشرح للتعاريف الواردة في القافية، ونقدها، والترجيح بينها، ما يدل على استقراء مع استغراق للمذكور في المسألة، فخلوص إلى بسط الرأي الخاص فيها؛ يقول في شرحه تعريف الأخفش للقافية: «هذا الذي رآه الأخفش في هذا حسن. وأمّا القولُ الآخرُ فلا أرى به بأسا؛ لأنه جائزٌ أن يُسمّى حرف الرَوِيّ قافية مجازا واتّساعا لا حقيقة. وأَشَدُّ من هذا تسميةُ البيْت كُلِّهِ قافيةً، وأَبْلَغُ منه تسميةُ القصيدة قافيةً. كُلُّ ذلك مَجَازٌ. والحقيقةُ قَوْلُ الخليل، فإن قُلْتَ: فَمِنْ أين تعرف العربُ مَدَارِجَ الحروفِ ومقاطِعَها؟ قُلْتُ: ذلك معروفٌ عندها ومُعتادٌ على استعمالها، وإنّما لا تعرفُ اسْمَ الحرْفِ هل هو سينٌ أو قافٌ أو نحو ذلك، فأمّا نَفْسُ الحِسّ فنحنُ فيه وهم سواءٌ؛ لأنّهم لا يَشُكّونَ في أنّ التَّلَفُّظَ بالقاف غيرُ التَّلَفُّظِ بالحاءِ، ودليل ذلك لُزومُهم حرفَ الرَوِيّ.»[2].

وهذا الشرح المبني على محاولة الإحاطة والتبْيين سنلحظه حين تصديه لتعريف المصطلحات العروضية أو مصطلحات القافية في مثل شرحه لكتاب الأخفش في القوافي، يقول في تعريف مصطلحي القصيد والرجز الواردين في كتاب الأخفش[3]: « [ع: قَالَ ابْن جني: أصل مَادَّة " ق ص د " ومواقعها فِي كَلَام الْعَرَب: الاعتزام، والتوجه، والنهود، والنهوض نَحْو الشَّيْء، على اعْتِدَال كَانَ ذَلِك أَو جور. هَذَا أَصْلُهُ فِي الْحَقِيقَة، وَإِن كَانَ قد يخص فِي بعض الْمَوَاضِع بِقصد الاسْتقَامَة دون الْميل. أَلا ترى إِنَّك تقصد الْجور تَارَة كَمَا تقصد الْعدْل أُخْرَى، فالاعتزام والتوجه شَامِل لَهما جَمِيعًا.][4].

[1] - كتاب العروض، ابن جني، ص 149.

[2] - المعرب، ابن جني، ص 25-26.

[3] - أريد قول الأخفش: « وفيه التَّحْرِيدُ، ولا يَحْدُونَ شيئًا، إلّا أنّهم يُريدون به غيْر المُسْتَقِيمِ مثْل الْحَرَدِ في الرِّجْلَيْنِ؛ وقد سَمِعْتُ كثيرا من العرب يقول: جميع الشِّعْرِ قَصِيدٌ، وَرَمَلٌ، وَرَجَزٌ./هـ. وأمّا القَصِيدُ، فالطَّوِيلُ، والبسيطُ التّامُّ، وَالكامِلُ التّامُّ، وَالمَدِيدُ التّامُّ، [والوافر التّامُّ]، وَالرَّجَزُ التّامُّ، وهو كُلُّ ما تَغَنّى به الرُّكْبَانُ، وَلَمْ نَسْمَعْهُمْ يَتَغَنَّوْنَ [إلّا بهذه الأبْنية. وقد زَعَمَ بعضُهم أنّهم يَتَغَنَّوْنَ بالخفيفِ. والرَّمَلُ كُلُّ ما كان غَيْرَ هذا من الشِّعْرِ وَغَيْرِ الرَّجَزِ، فهو رَمَلٌ. والرَّجَزُ عند العربِ كُلُّ ما كان على ثلاثةِ أجْزاءٍ، وهو الذي يَتَرَنَّمُونَ به في عَمَلِهِمْ وَسُوْقِهِمْ، وَيَحْدُونَ به.]. وقد روى بعض من أثق به نحو هذا عن الخليل.» المعرب، ابن جني، ص 105-106، وينظر كتاب القوافي، أبو الحسن، سعيد بن مسعدة الأخفش(ت 215هـ)، عني بتحقيقه: د. عزة حسن، نشر وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، سوريا، 1390هـ – 1970م، مع اختلاف في اللفظ، ففيه: « وقد روى بعض من أثق به نحو هذا البيت عن الخليل: (...)» ص 68.

[4] - زيادة من المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت 458هـ)، تحقيق: مراد كامل، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، مصر، ط 2، 1424هـ – 2003م، 187/6، وفيها رواية (أو جَوْرٍ) بالجيم، وهي الأليق كما يدلُّ عليها معنى الجملة. والسياق البغديُّ أيضا، وقد اختار محقق المعرب رواية (أو حَوْرٍ) بالحاء، اعتمادا على المثبت في المخطوط، ولا أراه لما اعترى نسخة المعرب الوحيدة من أخطاء نَسْخِيَةٍ في مواضع كثيرة من المخطوط. ينظر: المعرب، ص 208، باب: (القول على القصيد).

[ع:] وأمّا الرَّجَزُ، فإنّما يُستَعانُ بِهِ في البِذْلَةِ، وَعِنْدَ الاعْتِمالِ، والحُداءِ، والمِهْنَةِ، أَلَا تَرى إلى قَوْلِه:

لَوْ قَدْ حَدَاهُنَّ أَبُوالْجُودِيّ   بِرَجَزٍ مُسْحَنْفِرِ الـــرَّوِيّ

مُسْتَوِياتٍ كنَوَى البَرْنِــيّ

وهذا أَظْهَرُ مِنْ أَنْ نُكْثِرَ منه؛ ويُقال[1]: قَصَدَ الشّاعرُ، وَأَقْصَدَ:إذا أَطَالَ، وَوَاصَلَ عَمَلَ القَصائِدِ. قال:

قَدْ وَرَدَتْ مِثْلَ الْيَمَانِ الْهَزْهَازْ   تَدْفَعُ عَنْ أَعْناقِها بِالأَعْجَازْ

أَعْيَتْ على مُقْصِدِنا وَالرَّجَّازْ

فَـ " مُفْعِلٌ " يُرَادُ بِهِ هَهُنَا: " مُفَعِّلٌ "، لِتكْثيرِ الْفِعْلِ لا مَحالَةَ، يدلّ على ذلك أنه لَيْسَ بِمَنْزِلَة (مُحْسِنٍ) وَ(مُجْمِلٍ) وَنَحْوه، مِمَّا يدلّ على تَكْثِيرٍ، لِأَنَّهُ تَكْرِير عَيْنٍ فِيهِ، [كما]أنه قرنه بالرَّجَازِ، وَالرَّجَّازُ " فَعَّالٌ "، وَ" فَعَّالٌ " مَوْضُوعٌ للكثْرة، والتَّكْرير. وَالقَصيدُ: اسْمٌ لِلْجِنْسِ مِمّا ذكرْناهُ، مِمّا طالَ، وَتَوَفَّرَ؛ والقصيدةُ: الواحدةُ مِنْهُ، فجَرى ذلك مجْرى: (شَعِيرٍ) وَ(شَعِيرَةٍ) من المخْلوقاتِ، وَ(سَفِينٍ) وَ(سَفِينَةٍ) من المصْنوعاتِ؛ فَإِذا رَأَيْت القصيدةَ الْوَاحِدَةَ قد وَقع عَلَيْهَا " الْقَصِيدُ " بِلَا هَاءٍ، فَإِنَّمَا ذَلِك لِأَنَّهُ وُضِعَ على الْوَاحِدِ اسْمٌ لِلْجِنْسِ اتّساعًا، كَقَوْلنا[88]: (خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ)، وَ(قَتَلْتُ الْيَوْمَ الذِّئْبَ)، وَ(أَكَلْتُ الْخُبْزَ)، وَ(شَرِبْتُ المَاءَ). فهذا القولُ على القصيدِ.»[2].

فأبو الفتح – في مثل هذه الشروح – ينساق – بعد التأصيل للفظة بذكر أصل المادة– وراء البحث في الاشتقاق اللغوي قبل أن يخلص إلى التعريف الاصطلاحي، مع ما يستوجب ذلك من رجوع إلى كلام العرب، أو كلام العلماء، ومِنْ عَرْضٍ للشواهد الشعرية الدالّة على المطلوب اللغوي والاصطلاحي. ومتى ما تعددت الفهوم أو التسميات ذكرها جميعا، مبيّنًا موقفه منها، كالذي نقرؤه في عَوْدِهِ لبحث لفظ الرجز ؛ يقول: « قالَ: يقولُ: مادَامَ يَرْجُزُ فهُوَ قَوِيٌّ؛ هكذا رَوَيْناه عن أبي عَمْرٍو بالزّايِ مُعْجَمَةً، ورَوَاهُ غيرُه الرَّمَلَ بالراء غَير مُعْجَمَةٍ، وَلِكُلِّ واحِدٍ منهُما صِحَّةٌ مِنْ [92] طَرِيقِ الاشْتِقَاقِ لِأَنّ الرَّمَلَ بِالرَّاءِ قد تَقَدَّمَ فيه أنّهُ الْخِفَّةُ والسُّرعَةُ، وكذلك الزَّمَلُ بِالزّايِ أيضا، أَلَا ترى أنّه يُقالُ: زَمَلَ يَزْمُلُ زِمَالًا: إذا عَدَا، وأَسْرَعَ مُعْتَمِدًا في أَحَدِ

[1] - نجد في المحكم زيادة: « والقصيد من الشّعْر: مَا تمّ شطر أبياته، سمي بذلك لكماله وَصِحَّة وَزنه. وَقَالَ ابْن جني: سمي قصيداً، لِأَنَّهُ قصد وَاعْتمد، وَإِن كَانَ مَا قصر مِنْهُ واضطرب بِنَاؤُه، نَحْو: " الرمل " " وَالرجز " شعرًا مرَادا مَقْصُودا، وَذَلِكَ أَن مَا تمّ من الشّعْر وتوفر آثر عِنْدهم وَأَشد تقدما فِي أنفسهم مِمَّا قصر واختل، فسمّوا مَا طَال ووفر قصيداً: أَي مرَادا مَقْصُودا وَإِن كَانَ " الرمل " و" الرجز " أَيْضا مرادين مقصودين وَالْجمع: قصائد.

وَرُبمَا قَالُوا: قصيدةٌ. وَالْجمع: قصائد، وقصيدٌ. وَقصد الشَّاعِر،...» المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده،(6/ 186).

[2] - المعرب، ابن جني، ص 213- 214.

شِقَّيْهِ، يَعْتَمِدُ عَلَى رِجْلٍ وَاحِدَةٍ، فَلَيْسَ لَهُ تَمَكُّنُ الْمُعْتَمِدِ عَلَى رِجْلِيه جَمِيعًا. وَمِنْهُ رَجُلٌ زُمْلٌ، وَزُمَالَةٌ، وَزُمَيْلٌ، وَزُمَيْلَةٌ: إذا كان ضعيفا ليس له جُولٌ وَلَا صَبُورٌ [1] .»[2].

كما أن ابن جني في شرحه مجموعة من التعريفات لمصطلحات القافية، قد يتجاوز شرح المقول سلفا عند غيره إلى بيان العلاقة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي من نظير شرحه لكلام أبي الحسن الأخفش عن مصطلح "الرَّسّ"؛ حيث أشار إلى أن مدار الحديث عن "الرَّسّ" هو الابتداء والتقدمة على ألف التأسيس بعد حركة الحرف قبله التي هي الفتحة، وهو المعنى الذي نجده لنفس اللفظة في المعجم اللغوي، يقول ابن جني: «وقد نبّه أبو الحسن على هذا المعنى [الذي] ذكرتُه في أنّها لمّا كانتْ متقدّمةً للألفِ بعْدها وَأَوّلَ لوازمِ القافية ومُبْتدأها سمّاها الرّسّ؛ وذلك لأن الرّسّ والرَّسيسَ أوَّلُ الحُمَّى الذي يُؤْذِنُ بها ويدلُّ على وُرودِها.»[3].

ويستعين ابن جني في شرحه لبعض مصطلحات القافية بدرايته خصائص الأصوات، فيوضح من خلالها بعض أمور القافية؛ من مثل بيانه للزيادات التي تقع في القافية مما اختص الأخفش بتسميتها، ولم يُشِرْ إليها الخليل، وهي التَّعَدّي، والمُتَعَدّي، والغُلُوُّ، والغالي؛ يقول ابن جني: «أمّا زيادتهم الواوَ والياءَ في آخِرِ البيتِ فَلرغبتهم في حروف المدّ في القافية كما ذكرناه، وزيادتُهم النُّونَ لأنها حرفٌ أَغَنّ مُضارعٌ حروفَ المدّ، لأنّه كما فيها مَدٌّ فيه غُنَّةٌ، وَيُزَدْ كما يُزَدْنَ، ويُحذفُ كما يُحْذَفْنَ، ويُعْرَبُ به كما يُعْرَبُ بهن.»[4].

وممّا يلفت نظر قارئ ابن جني العروضي أنه يغلبُ عليه ثقافته اللغوية والنحوية، فينساق في بعض كتبه إليها، متغافلا سياق المجال الذي يكتب فيه؛ ومن شواهد ذلك شرحه لكلام الأخفش في مصطلح "الإيطاء"، يقول: « يقول : حرفُ التّعْريف قد صِيغَ مع ما عَرَّفَهُ، حتّى صارَ جُزْءًا منه، فَصارَتِ اللّامُ في البحْر والشِّعْرِ كهَمْزَةِ (أفْعَلَ) و(إِفْعيلٍ)، ونحْوهمافي (أَحْمَرَ) و(إِصْلِيتٍ)؛ ألا ترى أنك تَتَجاوَزُهُما بِعَمَلِ العَامِلِ، فما تُغَيِّرُهما، فتقولُ: مررْتُ بالرَّجُلِ، كقولك: مررْتُ بأحمدَ وبِإِثْمِدَ، وليس كذلك الباءُ في بِرَجُلٍ؛ واللّامُ في : لِرجُلٍ، لأنهما إنما اتَّصَلا به اتِّصالَ العامِلِ بالمَعْمول فيه، فَجُرَّتِ الباءُ واللَّامُ في ذلك مجرى الفِعْلِ العامِلِ نحو: ضربتُ رجُلا، ورَأيْتُ رجُلا، فكما أنّ (رأيت) و(ضربت) ليستا مع الرجُل، فكذلك الباءُ واللّامُ،هما كالفِعْلِ فيما ذكرتُ.

وأمّا قَوْلُ الآخَرِ:

---

[1] - تصحيف ولعل المراد هو: حَوْلٌ وَلَا صَبْرٌ، وفي المعرب، ص 223 : (وَزُمَيْرٌ)، ولا وجهَ له، والصحيح ما أثبتناه نقلا عن المخطوط نفسه، ويبدو أنه خطأ مطبعي.

[2] - المعرب، ابن جني، ص 222- 223.

[3] - المصدر نفسه، ص 66، ومثله قوله: «وإذا كان إنّما سُمِّيَ رَجَزًا لاضْطرابِهِ تشبيها بالرَّجَزِ في النّاقةِ، وهو اضْطِرابُها عند القِيامِ فما كان على جزئينِ فالاضطرابُ فيه أَبْلَغُ وَأَوْكَدُ.» ص 107.

[4] - المصدر نفسه، ص 68.

فَلَا واللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي   وَلَا لِما بِهِمْ أَبَدًا دَواءُ

فلا يدل على أن الجَارَّ مَبْنِيٌّ مع ما جَرَّهُ بناءَ لامِ التعريف، مع ما عرَفتُهُ، لأن هذا بيت شاذٌّ لا يُعْقَدُ بمثله بابٌ.»[1].

*** التأويل بالمخالِف:**

وقد يقودُهُ النَّظَرُ في شواهد غيره من أهل العروض، فيُوافقهم الفهم عنه، لكنه لا يمنع تأويلَه مِنْ وَجْهٍ آخَرَ؛ ففي شرحه لقول الأخفش في بيت الشاعر (فيها سِنادٌ وإِقْواءٌ وتَحْرِيدُ): «فَجَعَلَ السِّنادَ غيرَ الإقْواءِ، وجعله عيْبا» يقول: «الظّاهرُ منه ما قالَه الأخفشُ مِنْ أنّ السّنادَ غيرُ الإقْواءِ لِعَطْفِهِ إيّاهُ عليه، وليس مُمْتَنِعًا في القياس أن يكون السّنادُ يَعْني به هذا الشاعرُ الإقْواءَ نَفْسَهُ إلّا أنّه عَطَفَ الإقواءَ على السّنادِ لاخْتِلافِ لَفْظَيْهِما كقول الحطيئة:

....   وَهِنْدٌ أَتى مِنْ دُونِها النَّأْيُ والْبُعْدُ

ومثلُهُ كثير.»[2]. وكما نراه فهو يستشهد على احتمال تأويلِ غيرِه بالشعر ليستدل به على جواز ما نبّه عليه من تعدد القراءة.

*** التنبيه على النقص:**

والمراد بالنقص هنا ما أغفله بعض أهل العروض من وجوه عروضية، فيشير إليه ابن جني مُبَيِّنًا السبب في السكوت عنه، والاحتجاج له؛ يقول في شرحه لحديث الأخفش عن الرجز في نصّه المشهور عن أن جميع الشعر قصيد ورمل ورجز: «كُلُّ شِعْرٍ تَرَكَّبَ تركيبَ الرَّجَزِ سُمِّيَ رَجَزًا، لَمْ يَحْفَل الأخفش ها هنا بما جاء من الرَّجَزِ على جُزْئَيْنِ نحو قوله:

يَا لَيْتَنِي فيها جَذَعْ

قال وهو لعمري بالإضافة إلى ما جاء منه على ثلاثةِ أجْزاءٍ: جُزْءٌ لا قَدْرَ لهُ لِقِلَّتِهِ، فلذلك لم يَذْكُرْهُ الأخفشُ في هذا المَوْضِعِ، فإنْ قُلْتَ: فإنّ الأخفشَ لا يَرى ما كان على جُزئيْنِ شِعْرًا، قِيلَ: وكذلك لا يَرى ما هو على ثلاثةِ أجْزاء أيضا شِعْرًا، ومع ذلك فقد ذَكَرَهُ الآنَ، وَسَمَّاهُ رَجَزًا، ولم يَذْكُرْ ما كان على جُزئيْن، وذلك لِقِلَّتِهِ لا غير، وإذا كان إنّما سُمِّيَ رَجَزًا لاضْطرابِهِ تشبها بالرَّجَزِ في النّاقةِ، وهو اضْطِرابُها عند القيامِ فما كان على جزئيْنِ فالاضطرابُ فيه أَبْلَغُ وَأَوْكَدُ.»[3].

ثانيا – التجاوز أو مسائل الخلاف العروضي عند ابن جني:

---

[1] - المعرب، ابن جني ، ص 78- 79.

[2] - المصدر نفسه ، ص 73.

[3] - المعرب، ص 107.

في ظل التحصيل، والاستيعاب، والشرح، حاول ابن جني التَّمايُزَ عن سابقيه، مُعْتَمِدًا في ذلك على إتقانه مجموعة من العلوم المرتبطة بالصوت والقراءات والاشتقاق؛ فخالَفَ أحيانا في الكُلِّيات وفي الفروع؛ فهو –مثلا- وإن أبقى على خمس دوائرَ بأسمائها وبحورها– كما عند الخليل قبله-، فقد خالف في تسمياتها، فجعل الدائرة الثالثة التي سمّاها الخليل (المجتلب) دائرةَ (المشتبه)، وجعل الدائرة الرابعة التي سماها الخليل (المشتبه) دائرة (المجتلب)، مُخالفا بذلك كل العروضيين الذين سبقوه، والذين أتو من بعد عدا التبريزي في كتابه الكافي في العروض والقوافي.

ولقد أشار محقق كتاب ابن جني في العروض د. حُسْني عبد الجليل يوسف إلى ميزتيْن امتاز بهما عن غيره من العروضيين قبله وبعده، فقال: « وينفرد هذا المختصر بميزتيْن:

الأولى: الكتابةُ العروضية المَقْطَعِية، أي: تلك التي تبدأ بمُتحرك وتنتهي بِساكن، وهو نمط من الكتابة لم يلْتزِمْ به مَنْ سبقه، أو مَنْ عاصره، أو مَنْ جاء بعده، فهي طريقة موضوعية تُيَسِّرُ كثيرا على الدّارس فهم المكتوب وإنجازَهُ.

والميزة الثانية: انفردت بها مخطوطة دار الكتب المصرية، حيث التزمَ فيها النّاسخُ بالقواعد الصحيحة للقراءة العربية من إدغام وإقلاب في الكتابة العروضية، أو لِنَقُلْ: أَلْزم ابن جني النّاسخ بذلك، فقد كان ابن جني معنيًّا بالتأكيد على طريقة العرب في القراءة، مثل: إدغام اللامِ في الرّاءِ أو النّونِ، وإقلابِ النّونِ مِيمًا قبل الباء وقبل الميم، وبيّنت ذلك تفصيلا في كتاب "علم قراءة اللغة العربية".»[1].

وفي باب التَّقْييدِ والإطْلاقِ من مباحث علم القافية نجد أبا الحسن الأخفش قد ذهب إلى أن من المُقَيَّدِ في القافية ما لا يجوز إطْلاقُهُ، فذكر مِنْ ضُروبه الثلاثة ما تَمَّ بِناؤُهُ[2]، والذي لا يكون إلا بعد حركةٍ؛ فتعقَّبَهُ

[1] - كتاب العروض، ابن جني، تحقيق: د. حُسْني عبد الجليل يوسف، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط 1، 1428هـ – 2007م، ص3 من مقدمة التحقيق. وفي بيان هذا قال أيضا: «ومن اللافت للنظر أن ناسخ المخطوطة المشار إليها لم يلتزم بالقلْبِ والإدغام عند نهاية الشطر الأول، وتفسير ذلك أن نهاية الشطر – في الأغلب- موضع وقف، ومن ثم لم يحدث الإدغام في المتقارب ولم يحدث القلب، ومن ذلك قوله:

قدْ هاجَ قَلْبي مَنْزِلٌ *** مِنْ أُمِّ عَمْرٍو مُقْفِرُ

حيث جاءت الكتابة العروضية على هذا النحو:

قَدْ هَا جَقَلْ بِي مَنْ زِلُنْ *** مِنْ أُمْ مِعَمْ رِمْ مُقْ فِرُو =

= فلم يقلب نون التنوين السّاكنةِ في: منْزلن- ميما مع أن بعدها ميما؛ لأنه وقف ولم يُدغم، لكنه قَلَبَ نونَ التّنوينِ في عَمْرِمْ لوجوده في درج الكلام.» ص4. ولابد من التنبيه هنا على أن طريقة كتابة الهجاء العروضي للشواهد الشعرية في الكتاب قد اختلفت بين المحققين د. حسني يوسف، ود. أحمد فوزي الهيب، فالشاهد المذكور أعلاه مثلا هُجِّيَ عند الأخير بالصورة الآتية: «قد ها جقل بي من زلن *** من أم معم رن مق فرو» ص 106.

[2] - الضرب الأول مما تمَّ بناؤُهُ، وهو مُقَيَّدٌ ساكنٌ. فقد يكون آخِرُهُ ساكنا بعد حركة كالأفاعيل الثمانية عدا (مفْعولات)، وقد يكون ما قبل آخِرِهِ ساكنا، كـ(فاعلانْ، ومتفاعلانْ، وفاعليَّانْ، ومفْعولانْ، وفَعولْ)، وكُلٌّ قد مُدَّ عَمّا هو أَقْصَرُ منْه؛

ابن جني بضرب رابع هو ما لم يَتِمّ بناؤُهُ، قال بعد بيانه تلك الضُروب: «هذا شرح ما أَجْمَلَهُ الأخفشُ إلا أنّه ترك في المُقيَّدِ ما ينبغي ذكرُه، وهو أنّه قد يُقيَّدُ من الأجزاء ما لم يتم، وليس تحته ضربٌ أَقْصر منْه وهو (فَعَلْ) في المتقارب، وأَصْلُهُ (فعولن) كقوله:

.... يُنْسِي الرُّواةَ الذي قَدْ رَوَوْا

فَواوُ (رَوَوْا) رَوِيٌّ لِفتْحةِ ما قبْلها، وهي مُقيَّدَةٌ... ولا يُقالُ في (فَعَلْ) ثالث المتقارب: إنّه ممْدودٌ عن (فَعْ) ضربه؛ لأنّا نقولُ: المَدُّ اللاحِقُ إنّما جِيءَ بَعْدَ تَمامِ الوتد ك(فاعلانْ) و(مُسْتفْعلانِ)، والسَّبَبُ ك(فاعليانْ)، و(فَعْ) مِنْ (فعولنْ) بعَ وتدٍ، فما لحق المَدُّ به.»[1].

فابن جني هنا شارح ومُسْتَدْرِكٌ في الآن، ما يَفْتَأُ يُضيف ما تبيَّن له من مسائل في القافية مما أغفله سابقوه.

خلاصة:

إن ابن جني حين الحديث عن العروض يكون أقرب إلى الخليل منه إلى غيره، بينما يكون أقرب إلى الأخفش من غيره حين حديثه عن القوافي؛ وكلما اقترب من المجالات العلمية التي بَرَّزَ فيها، كاللغة والنحو والصرف وعلم الأصوات كلّما ظهرتْ شخصيتُه العلمية، فتفرّد برأي، أو أضاف إلى السابق عليه، كما هو حاله في علم القوافي خاصة.

لكنه على الرغم من بعض محاولاته في التّمايُزِ ظَلَّ مُقلِّدا للخليل في العروض والقافية، وللأخفش في القوافي، فلم يأت باستدراك في أصول العِلْميْنِ منْ شأنه أن يُذْكَرَ به في المستدركين على الخليل وغيره، سواء في الدرس المصطلحي، أو في النظر إلى علميء العروض والقافية.

وأما الضرب الثاني ما قَصُرَ عمّا هو أَطْوَل منه ولا يُمْكِنُ إطْلاقُهُ؛ والثالثُ ما مُدَّ عمّا هو أقْصر منه مع تقييدِهِ بحذف حركةٍ منه ك(مَفْعولانْ) من السريع والمنسرح، فأصلُها (مفْعولاتُ).

[1] - المعرب، ابن جني، ص 141.

الفكر اللُّغويّ عند ابن جنّيّ في فوائت الكتاب لسيبويه، مظهرًا ومنهَجًا

د. عبدالواحد بن محمَّد الحربيّ، قسم اللُّغة العربيَّة/ جامعة القصيم-المملكة العربية السعودية

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ،نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد؛

فقد عرفت ابن جنّيّ منذ المرحلة الجامعيّة ،ماثلاً في عرض بعض آرائه من أساتذتنا الكرام ،وفي قراءة بعض المباحث في كتبه المقرّرة في الجامعة ،كالخصائص وسرّ صناعة الإعراب والمنصف في التّصريف وغيرها ،ثم زادت هذه المعرفة شيئًا فشيئًا في مراحل الدّراسات العليا ،وفي نقاشات بعض الرّسائل العلميّة حوله وحول مؤلّفاته ،وفي بعض النّدوات والمؤتمرات القائمة المعقودة حوله .

وكلُّ ذلك يُظهر ـ بالتّدرُّج ـ شيئًا مكنونًا من شخصيّته العلميَّة الجادّة ،وفكره اللّغويّ الثّاقب الّذي أبهر معاصريه قبل لاحقيه ؛فكان له أثرٌ عظيمٌ في الدّراسات اللُّغويّة المتنوّعة قديمها وحديثها .

فهو ـ بحقٍّ وصدقٍ ـ عالمٌ متميّزٌ في تناوله لمسائل اللُّغة في فروعها المختلفة ،يبهرك في معالجتها وتحليلها ومناقشتها ،ويَصدُر في ذلك كلّه عن تَلمذةٍ على أكابر لُغَوِيّي عصره كأبي عليٍّ الفارسيّ ـ وهو أكثر الشُّيوخ والعلماء تأثيراً عليه ؛فلا تكاد تجد كتاباً لابن جنّيّ إلّا ويذكره فيه ،أو يَعرِض بعضاً من آرائه ،ويقتبس منها ويثني عليها ـ ،و محمّد بن الحسن المعروف بابن مِقْسَم ،وأبي بكرٍ محمد بن علي القاسم وغيرهم ،وعن مخالطة الأعراب المُحافظين على أصالة لغتهم ،وهو كثيراً ما يروي عنهم في مؤلّفاته ،ومن الذين أخذ عنهم ووَثَق بلغتهم: أبو عبد الله محمد بن عسّاف العقيليّ التّميميّ .

وبهذه الطّريقة اكتسب ابن جنّيّ ثقافته اللّغويّة والأدبيّة ،وحصيلته الثّريّة في علوم القرآن وقراءاته :فأنتج ذلك عقلًا متوقِّدًا ،وفكرًا ثاقبًا ،تجلّى بوضوحٍ في مآثره العظيمة النّفع الجليلة القَدْر ،التي لا تزال محلّ العناية و الدّرس والنّقاش .

هذا ـ بإيجازٍ ـ هو ابن جنّيّ عند جمهور علماء العربيّة وطلّابها قديمًا وحديثًا ،وأيُّ رأيٍ عنه خلاف ذلك ؛فهو رأيٌ يحتاج إلى نَظَر وتأمّل ؛ليُعلَم صوابُه من خَطئِه .

ومن هذه الآراء المحتَمَلة ،ما ذكره الدّكتور محمّد عبد المطّلب البكّاء في تحقيقه لوَصلةٍ من نصٍّ خطيٍّ لشرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السّيرافيّ قبل ظهوره محقّقًا بصورة كاملة ؛وقد أخرجه البكّاء في كتاب مستقلٍّ عنونه بـ (فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب – لأبي سعيد السّيرافيّ) .

وذكر المحقّق في دراسته للكتاب مبحثًا بعنوان (بين يدي النّصّ) عَرَضَ فيه لفوائت الكتاب عند السّيرافيّ ،وعقّبه بقوله :إنّ ابن جنّيّ قد صنع ـ في مبحثٍ له في كتابه الخصائص ـ ما صنعه السّيرافيّ ،بل اتّضح ـ عنده ـ الشّبَه الكبير بينهما لدرجة المطابقة ،ممّا جعله يحكم على ابن جنّيّ بأنّه قد اطّلع على شرح السّيرافيّ ونقل عنه ولم يُشِر إلى ذلك .

وهذا الحكم فيه هضمٌ وغضٌ من مكانة ابن جنّيّ في العربيّة وعلومها ،فلا مانع من إفادة العالم ممّن سبقه أو عاصره ،ولكن أن يطابقَ في مصنّفه غيره ويحذوَ حذوَه ؛فهذا أمرٌ لا يَصْدُقُ على عالم جليل تفتّق ذهنُه وتألّق في بيان أسرار العربيّة وإعجازها وحُسْن نظمها وسِحْر بيانها بما لم يسبقه إليه عالم .

لذا ؛فقد استوقفني هذا الحكم وجعلني أشرع في النّظر في فوائتهما على كتاب سيبويه ،فخرجت ـ ولله الحمد والمنّةُ ـ بدراسة لفكر ابن جنّيّ في اللّغة ،وكيفيّة تناوله هذا الموضوع ؛فثبتَ لديّ ـ ما كان معلومًا سابقاً ـ عبقريّة هذا الإمام ،ومدى تأثيره في غيره ،لا تأثّره بمن سواه ،

ومحاولةً منّي في حصر هذا البحث وإتمامه بما يفهمه القارئُ ويستوعبُه ؛فقد جعلته في مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة ،ثمّ فهارس تكميليّة .

واللهَ أسألُ المعونةَ والسّدادَ في القول والعمل ،وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

***

التّمهيد

ألهم الله ـ سبحانه وتعالى ـ سيبويه عِلْمًا ومعرفةً وبراعةً في اللّغة العربيّة ،أعلى به شأنها ،وأسهم في حفظها وتعليمها ،وصنَّف فيها كتابَه الجليل المبارك ؛فوُلِدَ واكتمَلَ واستوى على أشدِّه في حياته ،فحوى جُلَّ قواعد العربيّة :أصواتها وصرفها ونحوها ودلالتها ،إضافة إلى ما نُثِرَ بين جنباته من علوم الأدب والبلاغة ،وبالرّغم من أنه لم يُؤلّف غيرَه ،إلا أنَّ كتابه كان ذا أثرٍ كبير ونفعٍ عظيمٍ في علم النّحو والتّصريف وغيرهما ،واعتبره العلماء أهمّ كتاب أُلِّف في هذا العلم ،وأطلقوا عليه "قرآنَ النَّحو"[1]؛لأنه حَمَّالُ أوجهٍ ،فتسابق إليه كبار العلماء بالحفظ والدّرس والشّرح والتّحليل والتّعليل ؛فملأ سيبويه بكتابه الدنيا وشغَلَ النَّاس ،وصار سمةً على علوّ كعب من يتناوله ويحسن فهمه ،ونُقِل عن المبرّد أنّه إذا أراد إنسانٌ أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له : "هل ركبت البحر"؟ تعظيمًا له واستصعابًا لما فيه .[2]

ولعِظَمِ منزلةِ كتابِ سيبويه كانَ يُهدى إلى الملوكِ والوزراءِ ،قال عنه المازنيّ : مَنْ أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النَّحو بعد سيبويه فليستحِ[3].

وصارَ اسمُ (الكتاب) علَمًا بالغلَبةِ عليه ؛قال السّيرافيّ : كان كتاب سيبويه لشهرته وفضله عَلَمًا عند النَّحويّين ،فكان يقال في البصرة : قرأ فلانٌ الكتاب ،فيُعلَمُ أنّه كتابُ سيبويه ،وقرأ نصف الكتاب، ولا يُشَكُّ أنّه كتابُ سيبويه[4].وقال عنه صاعد بن أحمد الأندلسيّ : لا أعرف كتابًا أُلِّفَ في علم من العلوم قديمها

---

(1) ـ مراتب النحويين ـ لأبي الطيّب اللّغوي . ص : 73 . مراتب النّحويين ـ لأبي الطيّب اللغوي ،عبدالواحد بن علي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .المكتبة العصرية ـ بيروت . (ط2) 1430هـ/2009م .

(2) ـ الفهرست ـ لابن النّديم : 143/1 . كتاب الفهرست ـ لأبي الفرج محمد بن إسحاق النّديم . تقديم وتعليق : الدكتور أيمن فؤاد سيّد . مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي . لندن : 1430هـ/2009م .

(3) ـ أخبار النحويين البصريين ـ لأبي سعيد السيرافي . ص: 39 . أخبار النحويين البصريين .لأبي سعيد السيرافي . تحقيق : طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي .نشر : مكتبة مصطفى البابي الحلبي . مصر .(ط1) 1374هـ/1955م .

(4) ـ ينظر المصدر السّابق . ص : 39 .

وحديثها، اشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاث كتب، أحدها : المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثَّاني: كتاب أرسطاليس في علم المنطق،

والثَّالث: كتاب سيبويه البصريّ النّحويّ، فإنَّ كُلَّ واحدٍ من هذه لم يشُذَّ عنه من أصول فنّه شيء إلَّا ما لا خطر له[1].

لذا لم يَعُد هذا الكتابُ مجرَّد قواعد لتعليم اللُّغة العربيَّة نُطقًا وكِتابةً وأُسلوبًا ،بل تجاوزه إلى كونه مصدرًا لفهم ومعرفة أصول فكر هذه اللّغة العظيمة ،ولأجل ذلك عبر عنه بعض علماء النّحو بقوله : النّحو منطق العربيّة .

وكلُّ أبواب الكتاب ومباحثه مَرتَعٌ خصبٌ وسبيلٌ مهيَعٌ لإبراز مدى الحصيلة العلميّة في علوم اللّغة العربيّة عند خَلَفِ سيبويه ،ومن هذه المباحث والأبواب :المستدركات والفوائت على الأبنية في كتاب سيبويه ؛لأنّ سيبويه كان حريصًا مجتهدًا في محاولة الإحاطة بأبنية الكلام في العربيّة وحصر صيغ الأسماء والأفعال ؛لذا نجده كثيراً ما يذكر بعد أن يعدَّد بعض الأبنية عبارة : (وليس في الكلام ...)ثم يذكر صيغة البناء المراد[2] .

فدقّة حصره للأبنية ومحاولة إحاطته بها جعلت من جاء بعده يفتش وينقّب بما توافر له من مصادر لم تكن متيسّرة لسيبويه ،أولأنّه اطّلع على بعض نسخ الكتاب التي سقط منها بعض هذه الأبنية فظنّها فائتة أو مستدركة ؛فانقسم هؤلاء فريقين : فريق نبّه عليها واعتذر لسيبويه و علّل ذلك ،وحال تفنيدها وإبطالها ، ومنهم ابن جنّيّ ،وفريق انتشى ؛لكونه وجد مأخذًا على سيبويه إمام العربيَّة وشيخها ،وبهذا ينتشر ذكره ويسعد حظّه .

ولا يمكن لعالم قرأ الكتاب فبدأ له شيءٌ من ذلك إلّا إذا كان مرتكزًا على علم واسع في العربيّة ،ورُزِقَ موهبةَ فكرٍ دقيقٍ و تأَمّلٍ لطيف ؛حتّى يصل إلى ما يفيد في إظهار فكرته ورأيه حول الكتاب .

فالفكر اللّغويّ يبرز بشكل واضح في مثل تناول هذه الاستدراكات والفوائت على كتاب يُعَدُّ أبرز كُتبِ وَضعِ قواعد اللّغة العربيّة .

وفوائت الكتاب ـ التي عرض لها ابن جنّيّ في كتابه "الخصائص" ـ على صغر حجمها إلّا أنَّ فكره اللّغويّ قد برز بشكل واضح ودقيقٍ ،كما هي عادته ـ رحمه الله ـ في مصنّفاته وموضوعاته .

والفكر اللّغويّ له أسباب ومصادر ومظاهر ومناهج ،لبّها وثمرتها تتعيّن في معرفة مظهره ومنهجه ؛ليحتذيَ به طلّاب العربيّة في العصور المتأخّرة ،وليقتدوا به ويفيدوا منه في تناول مسائل البحث عند المتقدّمين من علماء العربيّة وآدابها كسيبويه والفارسيّ وابن جنّيّ وغيرهم .

---

(1) ـ ينظر : طبقات الأمم ـ لصاعد الأندلسي . ص : 31 . كتاب طبقات الأمم ـ للقاضي أبي القاسم صاعد بن أحمد الأندلسي . نشر وتذييل : الأب لويس شيخو اليسوعي . المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين .بيروت 1912 م .

(2) . ينظر على سبيل المثال : الكتاب : 72/1، 169 ـ 249/2 ـ 21/3، 316 ـ 38/4، 76، 327، 330، 340، 391 . الكتاب ـ لسيبويه . تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون . نشر : مكتبة الخانجي ـ القاهرة .

وهذا ما جعل البحث إلى أن يتناول بشكل أساس مظهر الفكر اللُّغويّ عند ابن جنّيّ في فوائت الكتاب ومنهجه .

الفصل الأوّل : مظاهر التّفكير اللُّغويّ عند ابن جنّيّ في فو ائت الكتاب :

كثيراً ما يصدر ابن جنّيّ في آثاره وموضوعاته عن ثروة لغويّة عاليّة ،وجِدّة ذكاء متوقّدة ؛فلا يَعرِض لمسألةٍ ما إلاّ بعد استقرائها واستيعابها ،ثمّ هَضمِها وتَشَرُّبِها في فكره وقلبه ،ثمّ يُبرِز فيها ما أفاء الله عليه من علم وأسلوب وحُجَجٍ ،فتأتي زَهوةً متناسِقةً وافيةً مصحوبةً بعُمقٍ ودقّةٍ في التأمّل والإبداع .

وهذه الأمور ظهرت جليّة عند ذكره مبحث فوائت الكتاب في خصائصه ،وقد تمثّل فكره اللّغويّ وتصوّر في مظاهر عديدة تُنبِئ عن عقليّة لغويّة مُبهرة ،ومن هذه المظاهر ما يلي :

المظهر الأوّل : الأسئلة والأمثلة الافتراضيّة ،والردّ عليها :

إنَّ من وهبه الله عقلاً واعيًا وفكرًا ثاقبًا وذكاءً حادًا ،لا يُسلِّم بكلّ ما يَرِد على خاطره ويقع عليه بصره ،وإنّما يعالِجه بكثيرٍ من التّساؤلات والافتراضات الّتي ينطلق منها إلى رأي يقتنع فيه ،ويقنع به غيرَه ،فلا يَدعُ مجالًا لاحتمالٍ في إثبات ما يراه ،أو في نفيه ، ومن ذلك :

1- حينما ذكر ابن جنّي البنائين الفائتين على سيبويه عند ابن السّرّاج ،وهما : "تِلِقَّامَة"و"تِلِعَّابَة"[(1)]،أوضح ابن جنّيّ خطأ ذلك ،وأنّهما لا يُعَدّان فائتين ؛لأنَّ سيبويه قد ذكر ما يشبههما في البنية ،وهو "تِحِمَّالٌ" مصدر "تَحَمَّلتُ"[(2)] ،

وقال ابن جنّيّ :إذا أردت الواحدة منها قلت : "تِحِمَّالَة" ،وهي عينُها بناء ما فُوِّت عليه ؛فلا تَرِدُ على سيبويه[(3)].

وبعد أن قرّر هذا الأمر وأثبته ،أورد عليه سؤالاً مُفتَرَضًا قد يرد ممَّن اعترض سيبويه ،وهو: أنّ بناء "تِحِمَّال" يفارق الفائتين ؛لكونه مذكرًا ،وهما مؤنثين ؛فلا يثبت مصدر "تِحِمَّال" في رد هذا الاستدراك .

---

(1) ـ ينظر : الأصول ـ لابن السّرّاج : 224/3 ، والتِّلِقَّامة : عظيم اللّقم في الأكل . ينظر :لسان العرب : (لقم) 546/12 ، والتِّلِعَّابة : كثير اللَّعِب . ينظر: لسان العرب :(لعب) 740/1 .

الأصول في النّحو ـ لأبي بكر بن السّرّاج . تحقيق : الدكتور عبدالحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . بيروت . (ط3) 1417هـ/1996م .

لسان العرب ـ لابن منظور . دار صادر .بيروت .

(2) ـ ينظر : الكتاب : 79/4 .

(3) ـ ينظر : الخصائص : 187/3- 188 . الخصائص ـ صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّيّ . تحقيق : محمد علي النجار . دار الكتب المصرية . القاهرة .

وأجاب ابن جنّيّ عن سؤاله المُفتَرَض : بأنَّ الهاء في هذين البنائين المستدركين زائدة أبدًا على نيّة الانفصال وليست من أصول الكلمة ،فوجودها وعدمها سِيَّان لا يتغيّر بهما الوزن ؛وعليه يبقى تفنيد هذا الاستدراك قائمًا صوابًا[1] .

-2 حكم ابن جنّي على بناء "مُهْوَأَنٌّ"[2]بفواته لسيبويه ،وخطّأ القولَ بعدم ذلك ؛لأنَّ سيبويه ذكر ما يماثله من الأبنية ،وهو "مُطْمَأَنٌّ" ؛فيكون بمنزلته ،فلا يقوم استدراكاً على سيبويه[3] .

وذكر ابن جنّي أنّه سهوٌ ظاهرٌ ؛لأنَّ الواو في "مُهْوَأَنٌّ" زائدةٌ ؛لوقوعها رابعةً في ذوات الأربعة غير المضعَّفة[4]،فيكون وزنه "مُفْوَعَلّا "،أمّا وزن "مُطْمَأَنٌّ" : فـ"مُفْعَلَلّ" ؛فلا يصحّ حمل أحد المثالين على الآخر ؛لاختلافهما بناءً ووزنًا .

وفضلًا على تخطئة ابن جنّيّ صاحبَ هذا القول إلّا أنّه لم يُغلق صحّةَ هذا الاحتمال ؛فأورد مثالاً مُفتَرَضاً ،وسؤالاً مُحتَمَلاً يظهر بهما أصالة واو "مُهْوَأَنٌّ" ،وهو أن يكون سيبويه قد سأل جماعةً من فصحاء العرب عن تحقير "مُهْوَأَنٌّ" ترخيمًا ،فحذفوا الميم وإحدى النُّونين ولم يحذفوا الواو البتّةَ مع أنّهم قد حذفوا واو "كَوْثَر" ترخيمًا ،فقالوا : "كُثَيْر" ،وكذا فعلوا في واو "جَدْوَل" في ترخيمه على "جُدَيْل" ،فَقَطَعَ سيبويه بأصالتها[5] .

وعلى هذا الاحتمال المفتَرض يصحُّ قولُ من فَوَّت بناء "مُهْوَأَنٌّ" على سيبويه .

-3 ذكر بعض النُّحاة أنّ بناء "عِفِرّينَ"[6] غيرُ مستدرَكٍ ولا فائتٍ لسيبويه ،وعلّل ذلك ؛بأنَّ أصله "عِفِرٌّ" ،وهذا الأصل مثل "حِبِرٍّ" و"طِمِرّ" ،ثمّ لحِقته علامةُ الجمع ،نحو : "بِرِحّين" و"فُتِكْرين" ،فيكون سيبويه قد ذكر مثل هذا البناء الذي استدركه عليه بعض اللُّغويّين[7] .

وعقَّب ابن جنّيّ ذلك بسؤالٍ افتراضيّ يفنّد فيه رأي القائلين بصحّة استدراك بناء "عِفِرّينَ" على سيبويه ،وهو : كيف يُحمَلُ ويُقَاسُ "عِفِرّينَ" على "بِرِحّين" و"فُتُكْرين" مع وجود الفارق بينها ؛لأنَّ هذين المثالين يقال فيهما : "بِرَحُونَ" و"فِتِكْرون" بالواو ،ولم يسمع ذلك في "عِفِرّينَ" ؟ .

---

(1) ـ ينظر المصدر السّابق : 187/3- 188 .

(2) ـ ما اطمأنّ واتّسع من الأرض . ينظر : تاج العروس :(هون) 293/36 . تاج العروس من جواهر القاموس ـ للزّبيدي . تحقيق : عبد الكريم العزباوي . الكويت . (ط1) 1422هـ/2001م.

(3) ـ قائله أبو سعيد السيرافيّ . ينظر :فوائت كتاب سيبويه ـ للسيرافي : ص :75-76 . فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب ـ لأبي سعيد السيرافي . دراسة وتحقيق : محمد عبدالمطّلب البكّاء . دار الشؤون الثقافية العامة . بغداد . (ط1) 2000م .

(4) ـ قال ابن عصفور في الممتع . 1/ 292 : الواو لا تكون أصلًا في بنات الخمسة ،ولا في بنات الأربعة إلّا في المضعّف. الممتع في التّصريف ـ لا بن عصفور الإشبيلي . تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة . دار المعرفة . بيروت .(ط1) 1407هـ/1987م .

(5) ـ ينظر : الخصائص : 195/3- 196 .

(1) ـ اسم بلد . ينظر : معجم البلدان ـ للحموي : 132/4 . معجم البلدان ـ لياقوت الحموي . دار صادر . بيروت 1397هـ/1977م .

(2) ـ ينظر : فوائت كتاب سيبويه ـ للسيرافي . ص: 79- 80 .

وأجاب ابن جنّيّ عن هذا الافتراض : بأنّ المسموع فيه هو : "ليثُ عِفِرّينَ "[1] بالياء وهو في حالة الجرّ ،وهذا الاستعمال يُؤنِس بأنّه يكون في حال الرّفع "عِفِرُّونَ" بالواو ؛لجريانه على الأصل ،وإنّما يصحّ هذا الافتراض ويثبت لو سُمِعَ " عِفِرّينَ " بالياء في حال الرّفع فقط [2].

المظهر الثاني : اعتبار القياس والاعتماد عليه في إثبات فوائت الكتاب أو نفيها :

يجلّ ابن جنّيّ القياس ويعظّمه أسوة بمن سبقه من علماء البصرة ، ولا عجب في ذلك فقد بلغ القياس ذُروَتَه على يدي أبي عليّ الفارسيّ وتلميذه ابن جنّيّ ،الذي يقول عنه : مسألة واحدة من القياس أنبه وأنبل من كتاب لغة عند عيون الناس[3] .

ويحكي عن شيخه أبي عليّ الفارسيّ قوله : أُخطِئ في خمسين مسألةً من اللُّغة ،ولا أخطأ في واحدة من القياس[4] .

ومن مظاهر ذلك في فوائت الكتاب ما يلي :

1- في البنائين المُفوّتين على سيبويه ،وهما "تِلِقّامة " و"تِلِعّابة" ،حكم عليهما ابن جنّيّ بأنّهما غير فائتين ؛لأن سيبويه ذكر ما يماثلهما في الوزن والبنية ، وهو "تِحِمّال" و"تِقِرّاب"[5] .

وهذا هو القياس عينه ؛فحَمْلُ ما لم يذكره سيبويه على ما ذَكَرَه ؛ثمّ إبطالُ تفويتِ ما لم يذكره ، قياسٌ وَفْقَ ضوابط علماء اللّغة ،فقد استعمل ابن جنّيّ القياس واعتبره في إبطال تفويت هذين البنائين على سيبويه .

وفي مواطن أخرى يورد ابن جنّيّ القياس ويحكّمه في إبطال بعض آراء العلماء في أحكامهم على مسائل اللّغة ،كما صنع مع أبي بكر بن السّرّاج حينما استدرك بنائَي "تُماضِر"،و "تُرَامِز"[6] على سيبويه ،وحكم على تائهما بأنّها زائدة[7] .

---

(3) ـ ينظر : لسان العرب : (عفر) 587/4 .

(4) ـ ينظر : الخصائص : 199/3 .

(5) ـ ينظر المصدر السابق : 88/2 .

(6) ـ المصدر السابق : 88/2

(7) ـ ينظر : المصدر السّابق : 187/3 .

(1) . قال في اللسان : (رمز) 357/5 : والتُّرامز من الإبل : الّذي إذا مضغ رأيت دماغه يرتفع ويسفُل ،وقيل : هو القويّ الشّديد .

(2) ـ ينظر : فوائت كتاب سيبويه ـ للسيرافي :ص : 77 .

وقد ردّ ابن جنّيّ ذلك بقياس تاء "تُماضِر" على عين "عُذافِر"[1]،وهذه العين أصلٌ ،فقياس التاء على العين ؛يُلزِمُ كونَ تاءِ "تُماضِر" و"تُرَامِز" أصليّة لا زائدة ،وأيّد ذلك بعدم وجود اشتقاق يقطع بزيادتها ؛وعليه لا يصحّ استدراك "تُماضِر" و"ترامز" على سيبويه ؛لأنّه قد ذكر ما يوازنهما بنيةً ووزنًا ، وهو " عُذَافِر "[2].

وفي هذه المسألة ـ أيضًا ـ يذكر السّيرافيّ أنّ "تُماضِر" منقولٌ من الفعل ،نحو : يزيد وتَغلِب ،ووزنه على ذلك ـ تُفاعِل ؛وذلك لمنعه من الصّرف ؛للعلميَّة ووزن الفعل[3] .

وأبطل ابن جنّيّ هذا الرَّأي بدليل القياس ؛فقد قاس هذا البناء على "تُرامِز" ،ووزنه "فُعالِل" ؛فتاؤه أصليّةٌ ؛وكذا حُكْمُ ما قيس عليه وهو "تُماضِر" ؛فتاؤه أصليّةٌ ؛ويكون وزنه "فُعَالِلًا" أيضًا ؛ومنع الصّرف ليس لما ذكره السّيرافيّ ؛بل للعلميَّة والتّأنيث[4] .

ومن اعتبار ابن جنّيّ القياسَ وتحكيمِه له ،ما صنعه في استدراك السّيرافيّ بناء "تِرعَاية" [5] على سيبويه ،فقد أبطله ،محتجّاً بالقياس ،ومُدَلِّلًا به على تضعيف رأي السّيرافيّ ؛فقد قاس ما حصل في "تِرعَايَة" من إعلال على إعلال كلمة "حَارِيّ" ؛بجامع أنّ الألف فيهما منقلبة عن الياء ؛إذْ أصلُ "حَارِيّ" : حِيْرَة ؛أُبدِلت الياء السّاكنة ألفًا ؛تخفيفًا ؛وكذلك القلب في "تِرْعِيّة" ،أُبدِلت الياء السّاكنة ألفًا ؛فصارت تِرعاية ؛وإذا صحّ هذا القياس في الإعلال الحاصل في الكلمتين ،بَطُلَ الاستدراك على سيبويه ؛لأنّه أورد في معناه أبنية أخرى وهي "تِرعِيّة"[6] و"تُرعاية" .

و"تِرعاية" المستدركة قدعُرِف أصلُها كما مرّ ،ففيها احتمالات تبطل القطع بفواتها على سيبويه .

وقد ذكر السّيرافيّ مثل هذا الإعلال الحاصل في الكلمة ،ولكنّه لم يصرّح بمن قال به وعلّل له[7] ،خلافًا لابن جنّيّ ؛فقد قال : وكان أبوعليّ صنع "تِرعاية"،فقال : أصلها "تِرعِيّة" ثم أُبدلت الياء الأولى للتّخفيف ألفًا كقولهم في الحِيرة حاريّ ،وإذا كان ذاك أمرًا محتملًا لم يُقطع بيقين على أنّه مثال فائت في الصّفات[8] .

فالنّصّ لأبي عليّ والنّاقل ابن جنّيّ ،والسّيرافيّ ساقه غير مُصرّحٍ بمن قال به ؛وهذا يوحِي بأنَّ السّيرافيّ هو من تابع ابنَ جنّيّ ،لا العكس والله أعلم .

المظهر الثالث : تعليل الأحكام و توجيهها :

---

(3) ـ العذافر : جمل صلب عظيم شديد ،والأنثى بالهاء . لسان العرب :(عذفر) 555/4 .

(4) ـ ينظر : الخصائص : 197/3 .

(5) ـ ينظر : فوائت كتاب سيبويه . ص: 77- 78 .

(6) ـ ينظر : الخصائص : 197/3- 198 .

(7) ـ رجل تِرْعَايَة ، أي : صناعته وصناعة آبائه رِعَاية الإبل . ينظر : لسان العرب :(رعي) 326/14 .

(1) ـ الكتاب : 271/4 .

(2) ـ ينظر : فوائت كتاب سيبويه . ص : 80 .

(3) ـ ينظر : الخصائص : 200/3 .

من استطاع أن يعلّل للأحكام بلطيف الصّنعة وجودة التّفكير وقوّة الحجّة وسلاسة العبارة ؛فقد تمكّن من فنون المعارف وتضلّع من علوم العربيّة وآدابها ؛واستطاع أن يتخطّى معرفة الأحكام وفهم القواعد إلى معرفة عللها والحكمة منها . ومن أمثلة ذلك في فوائت ابن جنّيَ للكتاب :

1- عندما ساق ابن جنّيَ المثالين الفائتين على سيبويه "هَزَنْبَزَان"[1]و"عَفَزَّران"[2] ذكَرَ أنَّ بينهما فرقًا ،ولا يمكن جمعهما في بناء ووزن واحد ؛ف"عَفَزَّران" علَمٌ على رجل ،وأصله "عَفَزَّر" مثل :"شَعَلَّع"[3]و "عَدَبَّس"[4] ،ثمّ ثنّي بعد ذلك وسُمّيَ به وجُعِلت نونه حرف إعراب ؛حملًا على "خَلِيلان" ، كما حكاه أبو الحسن[5] ،وحملًا على قولهم :

أَلَا يا ديارَ الحَيِّ بالسَّبُعَانِ *** أَمَلَّ عَلَيها بالبِلَى المَلَوَانِ[6]

على أنّه تثنية سَبُعٍ ،وقد أورد سيبويه نحو بناء "عَفَزَّر" ،مثل : سَفَرْجَل ؛وبهذا يبطل تفويتُ هذا البناء عليه .

وهذا التَّوجيه مبنيٌّ على تعليلٍ لطيف دقيق ،يُظهِر مدى تطوُّر فكر ابن جنّي ـ رحمه الله ـ .

أمّا البناء الآخر "هَزَنْبَزَان"؛فإنّه نكرةٌ صفةٌ لواحدٍ ،وهذا يبعده عن العلميَّة والتثنية ؛ وعليه يصحُّ فوات هذا البناء على سيبويه .

2- عندما أورد ابن جنّيَ المثال المستدرك على سيبويه ، "هَدَيكُر" ،أبطل استدراكها على سيبويه ؛وبدأ يُظهِر براعته في حُسْن التَّعليل ولُطفِ التَّحليل لهذا الحكم ؛فذكر أنَّ هذا اللّفظ غيرُ محفوظٍ عن العرب بهذه الصِّيغة ،وإنّما نُقِل عنهم مُحرَّفاً ،وأصله "هَيْدَكُر"[7]،كما ورد في بيت طَرَفَة :

فهيَ بدَّاءُ إذا ما أَقبلتْ *** فَخْمَةُ الجِسمِ رَدَاحٌ هَيْدَكُر[8]

وأصل "هَيْدَكُر" :هيدكُور ،حُذِفت واوه للضَّرورة ،وحَذْفُ الواو وارد عن العرب ؛وإذا كانوا يحذفونها ضرورةً وهي أصل ،كما في قول الشّاعر :

---

(4) . الهَزَنْبَزَان :الحديد. ينظر : لسان العرب : (هزبز) 425/5 .

(5) . عَفَزَّرَان : اسم رجل . اللّسان : (عفزر) 591/4 .

(6) . الشَّعَلَّعُ : الطَّويل . اللسان : (شعل) 355/11 .

(7) . عَدَبَّس : شديدٌ وثيق الخَلْقِ عظيمٌ ، وقيل : هو السَّيِّئُ الخُلُق ،ورجلٌ عَدَبَّسٌ : طويلٌ . ينظر : اللسان : (عدبس)134/6 .

(8) . ينظر : لسان العرب : (خلل)221/11 .

(1) . البيت لتميم بن أبي مقبل . ينظر : ديوانه . ص: 237 . ديوان ابن مقبل . تحقيق : الدكتور عزة حسن . دار الشرق العربي . سورية 1416هـ/1995م .

(2) . امرأة هيدكر: كثيرة اللّحم . ينظر : اللسان : (هدكر)259/5 .

(3) . ينظر ديوان طرفة . ص:60 . ديوان طرفة بن العبد البكري شرح الأعلم الشنتمري . تحقيق : دريّة الخطيب ولطفي الصقال . المؤسسة العربية للدراسات والنشر .بيروت .(ط2)2000م .

فألحَقتُ أُخْرَاهُمْ طَرِيقَ أُلاهُمُ *** كَمَا قِيل نَجْمٌ قَد خَوَى مُتَتَابِعُ[1]

إذ الأصل : أُوَلاهُمُ ؛ فحُذِفت الواو الأصليَّة ؛وحذفها ـ ضرورةً ـ وهي زائدة ألزم وأولى[2] .

3- ممّا يُظهِرُ عناية ابن جنّيّ في التّعليل والتّحليل لما يورد من أحكام ـ أيضًا ـ : ما ذكره في البناء المُفَوَّت على سيبويه "خُرُنْبَاشٌ"[3]؛فقد ذكر فيه ابن جنّي احتمالًا يُضعِف تفويته على سيبويه : وهو أنَّ أصله :خُرُنْبَشٌ ؛أُشبِعت فتحةُ الباء فيه ،فتَوَلَّدت ألفاً ، فصارت :خُرُنْبَاشٌ .

وإشباعُ الحركات ثم تولُّد الحروفِ عنها شائعٌ في لغة العرب ،ومن ذلك قولُهم في "يَنْبَعُ" : ينبَاعُ ، وقولُهم في "ينْظُرُ" : ينظُور ،وقولُهم في "دراهِمَ" : دراهِيمَ[4] .

ولاحتمال تغييره عن أصله ؛فإنَّه لا يصحُّ استدراك هذا البناء على سيبويه عند ابن جنّيّ .

المظهر الرابع : العناية بالرواية والإسناد في إثبات الحكم أو نفيه :

من سُبل تقوية الأحكام وإثباتها ،العناية والاهتمام بأدلّتها وبراهينها :وضبطُ الأدلّة وإتقانُها يقوم على الإسناد الصّحيح المسلسل عن العلماء :وكثيرًا ما وجدت ابن جنّيّ في "فوائته على الكتاب" يورد رواياته عن العرب وأئمّة اللّغة مسندةً منصُوصًا على من ذكرها ،أومن نقلها .

ومن أسند أدلَّته الصَّحيحةَ وصرّح بأصحابها كان للعلم أضبط وللحكم أثبت ،وهذا ما ميّز ابن جنّيّ عن أبي سعيد السّيرافيّ في "فوائتهما على الكتاب" ؛لذا فقد جانب الصَّوابَ من حكم على ابن جنّيّ بالتقليد والمتابعة المطلقة للسّيرافيّ ،ومن أمثلة ذلك :

1- في البناء الفائت على سيبويه "تَنُوفَى"[5]،أورد كلٌّ من السّيرافيّ[6] وابن جنّيّ[7] شاهد هذه الكلمة ،وهو بيت امرئ القيس :

كأنّ دِثَارًا حَلَّقتْ بِلَبُونه *** عُقابُ تَنُوفَى لا عُقابُ القَوَاعِلِ[8]

ثمّ أوردا الرّوايات المنقولة عن أئمّة اللّغة في اختلاف لفظ "تَنُوفَى" .

---

(4) ـ البيت للأسود بن يعفر التميمي . ينظر : فرحة الأديب . ص: 199 ،وخزانة الأدب : 305/11 ، وفيهما : وأتبعتُ .....

. فرحة الأديب ـ لأبي محمد الأعرابي .تحقيق : الدكتور محمد علي سلطاني . دار النبراس .

خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ـ لعبدالقادر البغدادي . تحقيق : عبدالسلام محمد هارون . مكتبة الخانجي ـ القاهرة . (ط1) 1403هـ/1983م .

(5) ـ ينظر : الخصائص : 3/202- 203 .

(6) ـ نبات من رياحين البرّ طيب الرّائحة . ينظر . لسان العرب : (خربش)295/6 .

(1) ـ ينظر : أسرار العربية ـ للأنباري .ص :45 . أسرار العربية ـ لأبي البركات الأنباري . تحقيق : محمد بهجة البيطار . مطبوعات المجمع العلمي العربي ـ دمشق .

(2) ـ موضع في جبال طيّئ . معجم البلدان ـ لياقوت :50/2 .

(3) ـ ينظر : فوائت كتاب سيبويه ـ للسيرافي . ص : 72 – 73 .

(4) ـ ينظر : الخصائص : 3/ 191 – 192 .

(5) ـ ينظر : ديوانه . ص: 94 .ديوان امرئ القيس .تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف . القاهرة . (ط5) .

إلّا أنّ ابن جنّيّ فاقَ السّيرافيَّ في إيراده هذه الرواية مُصرِّحاً بمن رواها ،وهو أبو سعيد السّكري عن امرئ القيس ،ثم حكم عليها بأنها ورواية آحادٍ ،ولم يكتفِ بذلك بل أورد روايته هو عن ثعلبٍ ،خلافًا لرواية السّيرافيّ ،وهي :

كأنّ دِثَارًا حَلّقتْ بِلَبُونه *** عُقابُ تَنُوفَ لا عُقابُ القواعِلِ

وهذا التّفصيل في الرّواية ،والاختلاف في أسانيدها لم يظهر بشكل واضح لدى السّيرافيّ ،ممّا يبيّن استقلال ابن جنّيّ في أحكامه وأدلّته ،ويظهر قلّة متابعته لغيره .

2- عندما أورد السّيرافيّ المثال الفائت على سيبويه "هَدَيْكُر" ،وذكر أنّ أصله : "هَيْدَكُور" ،لم يسلسل روايته إلى قائل هذا الأصل ،وإنّما أورده بصيغة القول الذي لا يُعلَمُ منه : هل روايته متصلة أم منقطعة؟ ،فقال : قال أبو بكرٍ ابن دريد : يقال رجلٌ هَيْدَكُورٌ [1]،

وخالفه ابن جنّيّ ـ الذي عُرُف بالإسناد والنّقل عن صاحب الرّأيّ ؛فقال : وأمّا " هَدَيْكُر" ،فقال أبو عليّ : سألتُ محمدَ بنَ الحسنِ عن الهَيْدَكُر ،فقال : لا أعرفه ،وأعرف الهَيْدَكُور ،قال أبو بكر : وإن سُمِع فلا يمتنع[2] .

والنّاظر في الرّوايتين يرى مدى العناية بالرّواية عند ابن جنّيّ وفضلها على رواية السّيرافيّ ؛لما فيها من الإسناد عن صاحبها والدّقّة في تفاصيلها ؛ممّا يبعد عنه الحكم بالتّبعيّة والتّقليد للسّيرافيّ .

3- في الأمثلة المستدركة على سيبويه "كُذُبْذُبَان ،وكُذُبْذُبٌ ،وكُذُّبْذُبٌ "[3] ،ذكر السّيرافيُّ أنّ هذه الأمثلة استدركها بعض الثّقات من أهل اللّغة على سيبويه ،من غير أنّ ينصّ على مصدرها أو يصرّح بقائلها ؛فقال :قال ثقات من أهل اللُّغة حروفًا لم يذكرها سيبويه مثالها : كُذُبْذُبَان ،وكُذُبْذُبٌ ،وكُذُّبْذُبٌ ،مخفّفًا ومشدّدًا ،وذلك كلّه الكذّاب ، قال الشّاعر[4] :

وإذا سمعتَ بأنّني قد بعتُها *** بوِصال غانيةٍ فقل كذُّبْذُبُ [5]

بينما صرّح ابن جنّيّ بمن نقلها ،وذكر شاهدها ، فقال : أنشد أبو زيدٍ ، وذكر البيت السّابق[6] .

4- في المثال الفائت على سيبويه "قَرَعْبَلانة"[7]،أوردها السّيرافيّ معمًّى مصدرُها ،فقال : و"فَعَلَّلَان" : اسم دابّة [8].

---

(1) ـ ينظر : فوائت كتاب سيبويه ـ للسّيرافيّ .ص : 83 .

(2) ـ ينظر : الخصائص : 202/3 .

(3) ـ كلّها بمعنى الكذّاب : نقيض الصّدق . ينظر : اللسان : (كذب)704/1 .

(4) ـ قائله جُرَيبةُ بن الأَشْيَم . ينظر : نوادر أبي زيد .ص : 288 . النّوادر في اللّغة ـ لأبي زيد الأنصاريّ . تحقيق : الدكتور محمد عبد القادر أحمد . دار الشّروق . بيروت . (ط1) 1401هـ/1981م .

(5) ـ ينظر : فوائت كتاب سيبويه ـ للسّيرافيّ . ص : 97 .

(6) ـ ينظر : الخصائص : 3/ 204 .

(7) ـ هي دويبّة عريضة مُحْبَنْطِئَة عظيمة البطن . لسان العرب :(قرعبل)555/11 .

(8) ـ فوائت كتاب سيبويه . ص : 99 .

وقال ابن جنّيّ عَقِب بيانه ما حصل فيها من تغيير :وعلى أنَّ هذه اللَّفظة لم تُسمَع إلّا من "كتاب العين" وهي ـ فيما ذكر ـ : دُوَيبَّةٌ[1] .

أوضح ابن جنّيّ مصدرها خلافًا للسّيرافيّ ،ممّا يُظهِر مدى عنايته بإسناد نصوصه وتوضيح رواتها .

-5 في المثال الفائت على سيبويه "زَيْتُون" ،قال ابن جنّيّ : وقد كان بعضهم تجشّم أن أخذه من الزَّتْن ،وإن كان أصلًا مُمَاتًا ،فجعله :فَيْعُولا ،وصاحب هذا القول ابنُ كيسان أو ابنُ دريد ،أحد الرّجلين[2]، فانظر إلى دقّته في الرّواية وأمانته في النَّقل ونسبة القول إلى صاحبه ،وعدم الجزم بما يشكّ فيه ،أو سوقه عبارةً مخرجةً له من هذا الشكّ ،كأن يقول : قال بعضهم أو قيل ،أو غيرها .

المظهر الخامس : عنايته بالاشتقاق واعتباره في رد بعض فوائت الكتاب :

الاشتقاق هو السبيلُ إلى معرفةِ الأصليّ من الزّائد في الحروف ،ومعرفةِ أصول الألفاظ التي يطرأ التّغيير على بعض حروفها ،وبه يُعرَف الدَّخيل من العربيّ ،وهو أهمّ وسيلة من وسائل نموّ اللُّغة وتوالدِ موادِّها وتكاثرِ كلماتها ،وتوليدِ كلمات جديدة للدّلالة على معانٍ مستحدَثة ،

وابن جنّيّ له القِدْح المُعَلّى في هذا الباب ،ومذهبه في أَضربُه معروف مشهورٌ ؛لذا لا يُستَغرَبُ حضور الاشتقاق بقوّة في مصنَّفاته المتنوِّعة ،وقد مَثُل الاشتقاق واضحاً في ثنايا حديثه عن فوائت الكتاب ، ومن أمثلته :

-1 عند حديثه عن فائت سيبويه "تَنُوفَى" ،ذكر ابن جنّيّ في ثنايا كلامه عن خطأ تفويت هذا البناء على سيبويه أنَّ "تَنُوفَ" ليست على وزن (فَعُول) ،وإنّما وزنها : (تَفْعُل) ؛وسبب ذلك اشتقاقها من النَّوفِ ،وهو الارتفاع ؛لعلوّها ،ثم أتبع ذلك بذكر ألفاظٍ تشاركها في الاشتقاق وتؤدي معناها الأصل ،نحو: (أَنافَ ،والنَّيِّفُ من العدد)[3] .

فالاشتقاق هو سبيل إبطال دعوى تفويت هذه اللَّفظة على سيبويه .

-2 عندما ذكر ابن جنّيّ المثالين المفوّتين على سيبويه "تُمَاضِر ،وتُرَامِز" ،خَطَّأ رأيَ ابن السّرّاج القائل بزيادة التّاء فيهما[4]،وحكم بأصالتهما ،وجعل مرجع ذلك وبرهانه عدمَ وجود اشتقاقٍ يقطع بزيادة تائهما ؛فالأولى الحكم بأصالتهما حملًا على ما وقع مَوقِعَ موازنهما من الأبنية المستخدمة ،كالعين من لفظِ "عُذَافِر"[5]؛فإنّها أصلٌ ؛لذا نجده يَحكُمُ على ما جاء في موضعها من الحروف الّتي في الألفاظ الموازنة لها وهي تاء" تُماضِر ،وتُرامز" بالأصالة .

---

(1) ـ الخصائص : 3/ 208 .

(2) ـ المصدر السابق : 3/ 203 .

(3) ـ ينظر : الخصائص : 3/ 192 .

(1) ـ ينظر : تاج العروس : (رمز)164/15 .

(2) ـ العُذَافر : الجمل الصُّلب العظيم الشّديد . لسان العرب :(عذفر)555/4 .

3- يُورِدُ ابن جنّيّ الاشتقاق ويعتبره في بيان الوزن التّصريفيّ لبعض الكلمات ،كما صنع في "زَيْزَفون"[1]،فقال : وهي في ظاهر الأمر : (فَيفَعُول) من الزَّفْن ؛لأنَّه ضربٌ من الحركة مع صوت[2] ، فجعلها من الثلاثيّ .

ولا يكتفى بذلك بل يجعل الاشتقاق سبيلًا إلى احتمال كونه على وزن آخر غير ما ذُكر ،قال : وقد يجوز أن يكون "زَيزَفُون" رباعيًّا من لفظ الزَّفْن ، ومثله من الرُّباعيّ : دَيدَبُون[3] .

فيكون وزنه على ذلك : فَعْلَلُول .

الفصل الثَّاني : منهج ابن جنّيّ في مظاهر التَّفكير اللُّغويّ لفوائته على الكتاب :

لم يتَّخذ ابنُ جنّيّ طريقة ثابتة في دراسته فوائت الكتاب ،ولكنّه ارتكز على أشياء ثابتة في ثنايا حديثه عن الفوائت ؛فهو يعالج كلَّ فائتة بنهجٍ مستقلّ ،يذكر فيها ما يناسبها ويستطرد في ذلك ؛لوفرة مصادره ودقّةِ تأمُّله وحُسْن سَبْكه ؛يشبه في ذلك "كامل" المبرّد في عرضه وتناوله لمسائل اللُّغة المتنوّعة ؛وسبب ذلك ـ فيما ظهر لي ـ هو أنّ ابن جنّيّ عندما تحدّث عن هذه الفوائت إنّما نظر إليها عن طريق الفكر والتّأمّل ؛خلافًا لأبي سعيد السّيرافيّ ؛فقد أورد هذه الفوائت مستندًا على شرحه لكتاب سيبويه ،فهو يشرح كلامه ويفسّر غوامضه ،فكان نظره متّجهًا على عبارة سيبويه ابتداءً ،ثمّ يأتي التّأمل والتّدبّر اللُّغويّ لاحقًا ؛بينما أورد ابن جنّيّ هذه الفوائد في كتابه الخصائص ،وهو كتاب مؤلَّف للنَّظر في نظام اللُّغة وطريقتها وتوضيح أسرارها وعجائبها ومحاولة فهم فكر العربيّ في تأليف لغته وتطويعها لتعبّر عن معانيه ،فالتَّأمُّل والتَّدبُّر اللُّغويّ متَّجهٌ ابتداءً ؛ لذا فهما يصدران عن موردين مختلفين ،فجاء أثرهما متفاوتًا كذلك في المنهج تبعًا لذلك .

وقد سار ابن جنّيّ في حديثه عن هذه الفوائت مرتسمًا طريقين واضحين :

أحدهما : إبطال هذه الفوائت لسيبويه ودحضها ،وبيان عَوَرِها بالأدلَّة النَّقليّة والعقليّة ،وهذا الطَّريق هو الغالب في حديثه حول فوائت الكتاب .

والثَّاني : إثبات هذه الفوائت لسيبويه ،وتوضيحها وبيان سبب فواتها ،وكثيرًا ما يعتذر لسيبويه في فواتها عليه ،فيذكر أنّها قليلة ،وهي مع قلَّتها تُبرز مكانة سيبويه وجلالة قدره في العربيّة وعلومها .

ولذلك جاء منهجه متعدّدًا بتعدّد الفائت المستدرَك على سيبويه ،وإن اعتمد على أشياء محدّدة لا يكاد يخلو منها لفظ من هذه الألفاظ المستدركة ،وتفصيل ذلك فيما يلي :

1- في بداية ذكره للفائتة يبيّن وجه استدراك المعترض ويفصّل فيه ويوضّحه ؛حتّى يتجلّى وجه استدراكه وتفويته لهذه الألفاظ ،نحو توضيحه رأي السّيرافيّ عندما استدرك "تُمَاضِر" ،بقوله : وذهب بعضهم في تُمَاضِر إلى أنّه تُفَاعل ،وأنّه فعلٌ منقول ؛كيزيد وتَغلِب[4] .

---

(3) ـ قوسٌ زَيزَفُون ، أي : مصوّتةٌ عند التَّحريك . لسان العرب :(زفن)13/197 .

(4) ـ ينظر : الخصائص : 3/ 216 .

(5) ـ ينظر : المصدر السّابق .

(1) ـ ينظر: الخصائص : 3/ 197 ،

ومن ذلك أيضًا ، توضيحه مراد أبي الحسن الأخفش في استدراكه " الماطِرونِ"[1] ،قال ابن جنّيّ : فذهب أبو الحسن إلى أنَّه رباعيّ ،واستدلّ على ذلك بكسر النُّون مع الواو[2] ؛ولو كانت زائدة لتعذَّر ذلك فيها [3]، ووزنها حينئذٍ : (فَاعِلُول) .

-2 يثير كثيرًا من التَّساؤلات والنِّقاشات حول ادّعاءاتٍ وافتراضاتٍ من قِبَل المعترضين المستدركين على سيبويه ،ثم يبدأ بتفنيدها وبيان خطئها بالأدلَّة النَّقليَّة والبراهين المنطقيَّة ،كما صنع في ردّه تفويت لفظي "تِلِقّامة وتِلِعّابة" لسيبويه ،وأثبت أنَّ سيبويه ذكر ما يشبههما وزنًا وبناءً ، نحو : تِحِمّال[4]،ومثل ذلك فعل في لفظ "تَنُوفَى"[5].

-3 يخرجه تعليله لإبطال بعض الألفاظ المستدركة على سيبويه ـ أحيانًا ـ إلى تعليلاتٍ أخرى تجعله يذكر ألفاظًا فائتة غير الَّتي بدأ بها حديثه حولها ،كما وقع منه حينما ذكر لفظي "تِلِعَّابَة و تِلِقَّامة" ؛ فقد ذكر في ثنايا حديثه عن خطأ تفويتهما على سيبويه أنّهما وصفان غير متمكِّنَين في الوصفيّة ؛لمجيئهما للمذكَّر ؛ فأطال في هذه المسألة وأشبعها تعليلًا وتحليلًا ،ثمّ أورد بعد ذلك ألفاظًا غيرهما مستدركةً على سيبويه بجامع كونها أوصافًا مؤنّثةً لموصوفات مذكّرة ،وهي : "تِرْعَاية و تِضْرابٌ "[6] .

ومثل ذلك أيضًا ما أورده ـ عَقِب ذكره للألفاظ الفائتة " كُذُبْذُب ،وكُذُّبْذُب " ـ بقوله : ونحوهما ما رويته عن بعض أصحابنا من قول بعضهم : ذُرُخْرُح في هذا الذُّرَخْرَح ،بفتح الرّائين[7] .

-4 يبذل ابن جنّيّ قصارى جهده في تقويض تفويت هذه الألفاظ على سيبويه ؛لأنّه يرى أنَّ هذه الألفاظ ـ عند أكثر النّاس ـ إذا فُحِص عن حالها وتُؤمِّلت حقّ تأمُّلها ساقطة عن صاحب الكتاب[8] ؛لذا فإنَّه يذكر جميع الاحتمالات التي يمكن حملُ بعض هذه الألفاظ عليها ،وهي احتمالات صحيحة قياسيّة مبنيّة على أُسُسٍ منضبطة ومنطق واضح ؛وعليه يفقد الاستدراك صحّته إذا تطرّق إليه الاحتمال ،كما في لفظ "أُمْهُج" ؛فقد ذكر ابن جنّيّ احتمال كونه ممدوداً أي : "أُمهُوج" ،ثم حُذفت واوه للضّرورة ،ويسوق على ذلك دليلًا ،فيقول : وجدت بخطّ أبي عليٍّ عن الفرّاء : لبنٌ أُمهُوجٌ ،فيكون أُمهجٌ هذا مقصورًا منه ؛لضرورة الشّعر[9] .

---

(2) ـ موضع بالشام قرب دمشق . معجم البلدان : 42/5 – 43 .

(3) ـ ينظر رأي الأخفش في تمهيد القواعد ـ لناظر الجيش :322/6 . تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ـ لناظر الجيش محمد بن يوسف التميميّ . تحقيق : محمد العزّازي .دار الكتب العلميّة . بيروت .

(4) ـ ينظر : الخصائص : 216/3 .

(1) ـ ينظر : الخصائص : 3/ 187 .

(2) ـ ينظر : الخصائص : 191/3 .

(3) ـ ينظر : الخصائص : 3/ 190.

(4) ـ ينظر : الخصائص : 3/ 204 .

(5) ـ ينظر الخصائص : 3/ 188 .

(6) ـ ينظر الخصائص : 3/ 194 .

5- من منهجه :استشارة شيخه أبي عليٍّ والاستئناس برأيه في بعض الألفاظ الفائتة لسيبويه ،ومن ذلك :

ما ذكره في اللّفظ المستدرك على سيبويه " عُيَاهِم"[1]،فإنَّه لم يكتف بما ذكره من دلائل وبراهين تبطل تفويته على سيبويه ،وإنّما يعرضها على شيخه أبي عليّ ؛استئناسًا وتأييدًا مع بلوغه منزلة عاليةً في علوم العربيّة وآدابها ،يقول : وقلت فيه لأبي عليٍّ :يجوز أن تكون العين فيه بدلًا من الهمزة ؛كأنّه أُيَاهِم ،كأُباتِر وأُحامِر ،فقبل ذلك[2] .

ومن ذلك أيضًا قوله في لفظ "أُمْهُج " : وكنت قلت لأبي عليٍّ ـ رحمه الله ـ وقت القراءة : يكون أُمهجُ محذوفًا من أُمهوج ،فقبل ذلك ولم يأبه[3] .

ومنه ـ أيضًا ـ ما ذكره ابن جنّيّ عن شيخه ابي عليٍّ في أثناء حديثه عن لفظي "مِسكِين و مِندِيل" المفوّتين لسيبويه ،فقال : رواهما اللِّحيانيّ وذاكرت يومًا أبا عليٍّ بنوادره ،فقال : كُنَّاشٌ [4].

أي: أنّه كتابٌ فيه ضعف ؛فلا يقوم ما ذُكِرَ فيه حُجَّة على سيبويه .

ومنه أيضًا ما دار بينهما من حديث حول فوات بناء "حَورِيت" لسيبويه ، فقال : وأمّا حَورِيت ،فدخلت يومًا على أبي عليٍّ ـ رحمه الله ـ فحين رآني قال : أينَ أنتَ ! أنا أطلبكَ . قلت : ما هوَ ؟ قال : ما تقول في حَورِيت ؟ فخضنا فيه ، فرأيناه خارجًا عن الكتابِ ،وصانعَ أبو عليٍّ عنه بأنْ قال : إنَّه ليس من لغة ابني نزارٍ ،فأقِلَّ الحَفْلَ به لذلك[5] .

6- لا يكتفى ابن جنّيّ بذكر توجيهٍ واحدٍ في ثنايا حديثه عن بعض الألفاظ الفائتة ،بل يذكر أكثر من توجيهٍ محتَمَلٍ وارد ؛كي لايدع مجالًا لاعتراضٍ أوشكٍّ أو غموضٍ ،كما صنع في لفظ "مُهْوَأَنّ" ،عندما حكم بسهو من جعل واوه أصلًا وأنّ وزنه (مُفْعَلّل) ،كمُطْمَأَنّ ؛وذلك لأنَّ الواو لا تكون أصلًا في ذوات الأربعة إلّا عن تضعيف ،فوزنه إذاً (مُفْوَعَلّ)[6] .

وأورد ابن جنّي احتمال أصالة الواو ، كما مرّ سابقًا .

7- يشرح الغريب في بعض الألفاظ الواردة في ثنايا حديثه على فوائت سيبويه ، كما في قول الهُذَلِيّ :

---

(1) ـ جمل عُيَاهِم . أي : ماضٍ سريع . ينظر اللسان : (عهم)430/12 .

(2) ـ ينظر : الخصائص : 197/3 .

(3) ـ ينظر : الخصائص : 195/3 .

(4) ـ ينظر : الخصائص : 206/3 .

(5) ـ ينظر : الخصائص : 3/ 207 .

(6) ـ ينظر : الخصائص : 3/ 196.

فَشَايِعْ وَسْطَ ذَودِكَ مقْبَئِنًّا *** لِتُحْسَبَ سيِّدًا ضَبُعًا تَبُولُ[1]

قال : مُقبئِنًّا : مُنتَصِبًا[2] .

وقال أيضًا : وأمّا هَزَنْبَرَان وعَفَزَّزان ،فقد ذُكرا في بعض نسخ الكتاب ،والهزَنْبَرَان :السَّيّئ الخُلُق[3].

وقال أيضًا : والحُيْلِيل : دُوَيْبَّةٌ يموت فإذا أصابه المطرُ عاش[4] .

8- حرصه على إتقان العربيّة ،ومعرفة علومها ،والتأمّل في دقائقها ،و حثّه على ذلك :لأنّ فقدان هذا الأمر أو عدم التضلّع فيه ـ وإن كان صاحبه بارعًا في حفظ اللّغة ـ يوقع بعض العلماء في الخطأ ،كما في المثال المستدرك على سيبويه "دَحَنْدَح"[5]؛فقد ظنّ بعض رواة اللّغة أنّها كلمة واحدة ،وقال ابن جنّيّ : والصّواب أنّه صوتان مركّبان أوّلهما منوّن "دَحٍ" والآخر غير منوّن "دَحْ" ؛ونُوّن الأوّلُ للوصل ،ويؤكّد ذلك قولهم في معناه : دَحٍ دَحْ ،فهذا كصهٍ صهٍ في النّكرة ،وصهْ صهْ في المعرفة ،فظنّته الرُّواة كلمةً واحدة ،ومن هنا قلنا : إنَّ صاحب اللّغة إن لم يكن له نظرٌ أحال كثيرًا منها ،وهو يرى أنّه على صواب ،ولم يؤتَ من أمانته ،وإنّما أُتيَ من معرفته[6] .

وقال أيضًا ـ في أثناء حديثه عن لفظ "مُهْوَأَنّ" ـ: وشبّه هذا المجوّز ـ لأن يكون "مُهْوَأَنّ" بمنزلة مُطْمَأَنّ ـ الواوَ فيه بالواوِ في "غَوغَاء وضَوضَاء" ؛وليس هذا من خطأ أهل الصّناعة :لأنّ غَوغَاء وضَوضَاء من ذوات تضعيف الواو ،بمنزلة ضَوضَيتُ وغَوغَيتُ[7] .

فهو يرى أنّ من برع في علم العربيّة وأتقن صنعتها ؛ فإنّه لا يقع في مثل هذا الخطأ .

وقال أيضًا : وذهب أحمد بن يحيى ،وابن دريد في " يَسْتَعُور "[8]إلى أنّه يَفْتَعُول ،وليس هذا من غلط أهل الصّناعة ،وكذلك ذهب ابنُ الأعرابيّ في يوم أُرُونان إلى أنّه "أَفُوعَال" من الرّنّة ،وهذا كيستعور في الفساد ،ونحوه في الفساد :قول أحمد بن يحيى في "أُسْكُفَّة" : إنّها من استَكَفَّ ،وقوله في تواطخَ القومُ : إنّه من الطَّيخ ، وهو الفساد [9].

---

(1) ـ قائله هو الأعلم الهذلي . ينظر : شرح أشعار الهذليّين ـ للسّكّري . ص:322 . شرح أشعار الهذليّين ـ صنعة أبي سعيد السّكّري . تحقيق ك عبدالستار أحمد فرّاج . مكتبة دار العروبة . القاهرة .

(2) ـ ينظر : الخصائص : 3/ 196 .

(3) ـ ينظر : الخصائص : 3/ 201 .

(4) ـ ينظر : الخصائص : 3/ 214 .

(5) ـ معناه : قد أقررت فاسكت ، وقيل : هي دويبّة صغيرة . ينظر : اللسان : (دحح)433/2 .

(6) ـ ينظر : الخصائص : 3/ 199 .

(7) ـ ينظر : الخصائص : 3/ 196 .

(1) ـ هو موضع قرب المدينة أو شجر . ينظر : اللسان : (سعر)366/4 .

(2) ـ ينظر : الخصائص : 3/ 215 .

فقد كان ابن جنيّ ـ رحمه الله ـ شديد الغيرة على اللُّغة ،ويشنّع على من يقع في الخطأ البيّن ،وإن كان علمًا يشار إليه بالبنان ، ولا يرى حفظ اللّغة أو ملازمة الأئمّة وحده كافيًا لإتقانها ومعرفة أحكامها وعللها ، قال : ولذلك ما استُدَّ عندنا أبو عمرو الشّيبانيُّ لملازمته ليونس وأخذه عنه[1] .

9- من منهج ابن جنّي في تناوله لفوائت الكتاب :الاستطراد ؛فتجده كثيرًا ما يخرج من المسألة التي عقدها وبيّن ما فيها إلى مسائل أخرى لا علاقة لها بالفوائت ،إنّما تشعُّبه في ذكر العِلَل والتّوجيهات هو ما دعاه إلى ذلك ،ومن الأمثلة عليه :

استطراده في تعليل اللّفظ المستدرَك على سيبويه "الصِّنَّبِرْ"[2] ،حينما بيّن أنّ أصله الصِّنْبْرْ ، ، بإسكان الباء ؛فحُرِّكَت باؤه بالكسر لالتقاء السّاكنين ،ثمّ استطرد ابن جنّيّ في هذه المسألة وذكر أنّ العرب لا تكتفي بذلك أحيانًا بل تتجاوزه إلى الحذف والقلب كما في بيت الشّاعر :

كأنّ ريح دابراتٍ خمسِ *** وظَربانًا بينهنّ يفسي

قال ابن جنّيّ : أراد يفسو ،ثمّ حذف الواو استخفافًا ،وأسكن السّين ،والفاء قبلها ساكنةٌ ،فكسر السّين لالتقائهما ،ثمّ أشبع للإطلاق ،فقال : يفسي . فاعرف ذلك[3] .

ومن ذلك ـ أيضًا ـ : قوله عَقِب ذكره فائت " كُذُبْذُبان و كُذُبْذُب وكُذُّبْذُب " : ولسنا نعرف كلمة فيها ثلاث عينات غير كُذُّبْذب وذُرُّحْرَح ،وأنشد بعض البغداديّين قول الشّاعر :

بات يقـاسي ليلهنّ زمّــامْ

والفقعسّيُّ حاتمُ بن همّامْ

مسترعفاتٍ لِصِلِلّخْمٍ سامْ[4]

اللّام الأولى هنا زائدة ؛لأنّه لا يلتقى عينان إلّا والأولى ساكنة ،وهذا مصنوعٌ للضّرورة ،يريد لِصِلَّخْمِ ،فاحتاج لإقامة الوزن ،فزاد على العينين أخرى ،فصار من فِعَّل إلى فِعِعّل[5] .

ومن ذلك أيضًا ،قوله ـ عَقِب بيانه للّفظ المستدرَك على سيبويه "دِجِنْدِجْ" ،وإبطاله هذا الاستدراك ؛لكونه صوتًا لا كلمة ـ: ومثل هذين الصّوتين ـ عندي ـ قول الآخر :

إنّ الدَّقيق يلتوي بالجُنْبُخِ *** حتّى يقولَ بطنُهُ جِخٍ جِخِ[6]

فهذه حكاية صوت بطنه[7] .

---

(3) ـ ينظر : الخصائص : 3/198- 199 ،أي : صار مُسدَّدًا .

(4) ـ البَرْد ،وقيل : الرّيح الباردة في غيم . ينظر : اللّسان : (صنبر)4/470 .

(5) ـ ينظر : الخصائص : 3/201 .

(6) ـ الرّجز بلا نسبة في تهذيب اللّغة :7/656 . تهذيب اللغة ـ لأبي منصور الأزهري . تحقيق : عبدالسلام هارون .الدار المصرية للتأليف والترجمة .

(1) ـ ينظر : الخصائص : 3/204 .

(2) ـ ينظر : اللّسان (جخخ)3/12 .

(3) ـ ينظر : الخصائص : 3/199 .

وهذا استطراد في تفاصيل خارجة عن تفويت هذا اللَّفظ لسيبويه .

10- من منهجه الرّجوع إلى أكثر من نسخة لكتاب سيبويه قبل الحكم على هذه الألفاظ المفوّتة على سيبويه بالصحّة أو الخطأ ،وهذا النّهج وإن لم يرد إلّا مرّةً واحدةً في حديثه على فوائت الكتاب ،إلّا أنّه من الأهميّة بمكان جليل ؛فحريّ بمن أراد تناول مسائل الأئمّة السّابقين أن يحتذيَ هذا النّهج ويسلكه في قراءاته لكتبهم المعتبرة .

وقد نتج عن ذلك تفنيد لفظي " هَزَنْبَرَان و عفَنْزَران " ،قال ابن جنّيّ : وأمّا " هَزَنْبَران و عفَنْزَران " فقد ذُكرا في بعض نسخ الكتاب[1].

11- من منهجه في الحكم على بعض الألفاظ ؛من حيث تفويتها لسيبويه أو عدمه :تجريد آخر الكلمة من الزوائد ؛ولهذا أبطل ابن جنّيّ بعض الألفاظ المستدركة على سيبويه ؛بسبب وقوع الزّيادة في آخرها ،مع ذكر سيبويه أبنية تماثلها وزنًا ،خاليةً من هذه الزّيادة ،فهي ـ عند ابن جنّيّ ـ زيادة غير معتبرة في استدراك الألفاظ وتفويتها ؛ولو جُرِّدت هذه الألفاظ المفوّتة على سيبويه من زوائد الآخر ؛ لظهر بناءٌ يماثل ويوزان أبنيةً قد ذكرها سيبويه .

ومن ذلك : "قَرَعْبَلَانة" ؛ هي بعد حذف زوائدها في الآخر :"قَرَعْبَل" على وزن : "فَعَلَّل" ،نحو : "سَفَرْجَل" ،وقد ذكره سيبويه[2] ،ويستطرد ابن جنّيّ كعادته في بيان عدم احتفال العرب بمثل هذه الزّوائد الّتي ألبست على من لم يتقن العربيّة ويدرك كنهها وسرَّ نظامها ؛فيوردها مستدركاتٍ على سيبويه ،ويسوق أمثلةً على هذه القاعدة ،فيقول : ذكر سيبويه : أنّه ليس في الكلام :بناءٌ على وزن "فَعَوْلَى"[3]،ومع ذلك أُورِد عليه حكايةُ أبي عبيدة " : القَهَوْبَاة"[4] .

ذكر ابن جنّيّ توجيهًا يصوّب فيه رأي سيبويه ،ويحتجّ له بما أوضحه سابقًا ،وهو : أنَّه قد يأتي مع الهاء ما لولا هيَ لما أتى ؛نحو : تَرْقُوَة ،وحِذْرِيَة ،وزنهما "فَعْلُوَة" ،و"فِعْلِيَة"[5] ،فلو جُرّدا من الزيادة في آخرهما ،لصار بناؤهما على وزن :"فَعْلُوٌ" ،و"فِعْلِيٌ" ،ولم يرد مثل هذين البنائين في العربيّة ،فلمّا دخلت عليهما تاء التأنيث جاز أن يأتي مثلُ بنائهما ؛فدخول الهاء عليهما كان سببًا في جواز الإتيان بمثل هذا البناء .

ومن ذلك أيضًا : تفويت ألفاظ "مَأْلُك" ،و"مَكْرُم" ،و"مَعُون" ،لسيبويه ،وهذا لا يصحُّ وَفق رأي ابن جنّيّ ؛لأنّ المراد : "مَأْلُكَة ،ومَكْرُمَة ،ومَعُونَة" ،بالهاء الزّائدة في أواخرها ،وقد ذكر سيبويه هذه الأبنية [6] ،وذكر ما يماثلها أيضًا ؛فلا تقوم الألفاظ الخالية من هذه التاء فائتةً على سيبويه 0

---

(4) ـ ينظر : الخصائص : 201/3 .

(5) ـ ينظر الكتاب : 417/3 .

(1) ـ ينظر : الكتاب : 311/4 .

(2) ـ القَهَوباة : من نصال السِّهام ، ذات ثلاث شعب ،وربّما كانت ذات حديدتين تنضمان أحيانًا وتنفرجان أخرى . لسان العرب : (قهب)692/1 .

(3) ـ ينظر : الخصائص : 217/3 .

(4) ـ ينظر : الكتاب : 91/4، 349 .

ومن ذلك أيضًا : تفويت لفظ "تَرْجَمَان" لسيبويه ،وهذا لا يعتبر ؛لأنَّ وزن "فَعْلَل" مذكورٌ عند سيبويه ،نحو: جَعْفَر ؛لذا ما كان على مثال هذا الوزن وفي آخره زيادة - الألف والنّون - نحو : "تَرْجَمَان" ؛فإنّه لا يُعتَبرُ فائتًا لسيبويه وَفق رأي ابن جنّي في هذه المسألة[1] .

ومن ذلك أيضًا : تفويت لفظ "يَنَابِعَات" لسيبويه ،وهو تفويتٌ لا يعتبر عند ابن جنّيّ ؛لأن سيبويه ذكر نحوه ،مثل : "اليَحامِد واليَرَامِع" ،ولا اعتداد بما زاد على الأصل ، قال ابن جنّيّ : فأمّا لحاق عَلَمِ التّأنيث والجمع به فزائد على المثال وغير مُحتَسَبٍ فيه[2] .

لذا يمكن إيجاز هذه القاعدة النَّفيسة التّي أشار إليها ابن جنّيّ ووضّحها ؛بأنّ الوزن التّصريفيّ لكلمة مختومة بزيادة إذا كان مطابقًا لكلمة أخرى خالية من هذه الزّيادة ،يَجْعَلُ ذكر بناء أحدهما مغنيًا عن ذكر بناء الآخر ،ولا يعدُّ عدمُ ذكر أحد البنائين - حالة الزيادة أو خلوه منها - مفوّتا لذكر الآخر ،وعليه؛فإنّ البناء الواحد بالحرف الزَّائد أو من دونه ،غير معتبر في تَفويت الأبنية على سيبويه عند ابن جنّيّ .

أي : أنّه قد يجوز مع الزّيادة في الآخر من الأمثلة ما لولاها لم يجُز .

***

الخاتمة

بعد توفيق الله وإعانته خرج هذا البحث بنتائج جمّة أفدت منها كثيرًا ،ولعلّ من يطّلع على هذا العمل المتواضع يفيد منه أيضًا ،ومن هذه النتائج :

1- أنّه ينبغي على طالب العلم ألّا يسلّم لبعض الحقائق التي يطّلع عليها ،خاصّة في العلوم الاجتهاديّة التي تعتمد على الاستقراء والاستقصاء والمعرفة والمنطق ،مالم تصدر عن نصّ شرعيّ صحيح قطعيّ الدلالة واضح المقصد ،فكلٌّ يُؤخَذُ من قوله ويُرَدُّ إلّا صاحب هذا القبر كما قال الإمام مالكٌ[3]-رحمه الله- .

2- إنّ دراسة اللُّغة العربيَّة دراسةً تعتمد على الفكر الدّقيق والتأمُّل اللَّطيف في تصانيف العلماء وتعليلاتهم وتحليلاتهم ،سبيلٌ إلى إثراء المَلَكة اللُّغويّة لدى طلّاب العلم ،ومُحَفِّزٌ إلى قراءة نصوص المتقدّمين وفهمها ،ومعرفة ارتباط اللُّغة بالفكر لدى العرب ،وكيفيَّة تناول علماء اللُّغة المتقدّمين لها ومعالجة قضاياها ؛ممّا سيكون له أثرٌ بارزٌ في تبسيط العربيّة تَعَلُّماً وتعلِيمًا ،وفتحًا لدراساتٍ حديثةٍ تعُنى بالجانب الفكريّ لدراسة اللّغة .

---

(5) - ينظر : الخصائص : 193/3 .

(6) - ينظر : الخصائص : 198/3 .

(3) - ينظر : المقاصد الحسنة . ص: 321 . المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة – للإمام السّخاوي . تصحيح وتعليق :عبدالله محمد الصّدّيق . دار الكتب العلمية – بيروت . ط1 /1399هـ-1979م .

3- أغلب الفوائت المأخوذة على سيبويه غير صحيحةٍ ؛يعرف ذلك ويعلمه من كان للعربيّة متقنًا ،ولنظامها وصناعتها متأمِّلًا ،ولأسرارها وخصائصها مدركًا وعارفًا ،ومن هؤلاء ابن جنّيّ كما يتّضح ذلك ويظهر في ثنايا حديثه عن فوائت سيبويه ،وإبطاله لكثيرٍ منها ،قال ابن جنّيّ : وعلى الجملة فإنَّ هذه الفوائت عند أكثر النّاس إذا فُحِص عن حالها ،وتُؤمِّلت حقَّ تأمُّلها ،فإنَّها ـ إلّا ما لا بال به ـ ساقطة عن صاحب الكتاب (1).

وقد بلغ عدد ما ذكره ابن جنّيّ فائتًا لسيبويه في مبحثه في "كتاب الخصائص" نيّفًا وسبعين فائتًا ،أثبت منها بضعًا وثلاثين ،وفنّد ما عداها ،وهذه الفوائت المثبتة جُلُّها شاذٌّ في القياس قليلٌ في الاستعمال ،مع أنّه قد ذكر بعض الاحتمالات التّي تُضعِف تفويتها

ويرجع إبطال كثيرٍ من الألفاظ الفائتة لكتاب لسيبويه عند ابن جنّيّ ـ غالبًا ـ إلى :

أ- ذِكْرُ سيبويه لبعض الألفاظ المفوَّتة عليه في موضع آخر من كتابه ،ولم يطّلع عليها من فَوَّتها على سيبويه .

ب- ذِكْرُ سيبويه ألفاظًا تماثل أبنية هذه الألفاظ الفوائت ،وبعض من استدرك عليه ؛لا يرى ذِكْر المشابِه مغنيًا عن تفويته هذه الألفاظ ؛وهذا أمرٌ لا يصحّ عند ابن جنّيّ .

ج- ورود بعض هذه الألفاظ المفوَّتة على سيبويه بأكثر من لغة ؛لذا لا يمكن اعتبارها فائتة له ؛ لأنَّ ما اعتُبر فائتًا على هذه اللُّغة ،قد ذكره سيبويه بلغةٍ أخرى ،وأغلب هذه الفوائت جاءت بلغاتٍ شاذَّة .

د- ذِكْرُ بعض هذه الفوائت في نُسَخٍ أخرى لم يطّلع عليها من فوّتها على سيبويه ،وهذا أمرٌ دقيقٌ وجليلٌ ،يصعب إدراكه على من لم يكن لديه تأمّل لطيفٌ في ذلك ؛لأنّ الكتب المصنَّفة في معاجم اللُّغة ،أو في أبنيتها ـ بشكل خاصٍ ـ عُرْضَةٌ لاختلاف الضَّبط وحصول التَّحريف والتّصحيف فيها من قِبَل النّسّاخ بقدر أكبر من المصنّفات في غيرها ؛لذا ينبغي على النّاقد أن يستقصيَ كلَّ نسخ الكتاب المنتَقَد قدْر استطاعته؛ حتى تَصدُرَ أحكامه بدقة وإتقان ،لا مدخل عليها .

هـ- بعض هذه الفوائت واردٌ في الشّعر ،وما ورد في الشّعر لا يعتبره ابن جنّيّ ؛لأنَّ الشّعر موضع اضطرارٍ ،وموقف اعتذار ،وفيه تُغَيَّرُ بعضُ الأبنية عن حالها ،وتُحَالُ بعض المُثُلِ عن صِيَغِها(2) .

4- اعتماد ابن جنّيّ في دراسة هذه الفوائت على الفكر والمنطق ،جعله يأتي بفوائد لغويّة جليلة ،وتعليلات منطقيّة وحُجَجٍ مقنعة ،لذا تُنصَحُ الجهات المسؤولة عن تعليم اللُّغة العربيّة بالحرص على تفعيل الدِّراسات الفكريّة للُغة العربيّة وتطبيقها على كتب التراث الأصيلة ،ووضع مناهج ومقررات دراسيّة في المرحلة الجامعيّة وفي المراحل العُليا تعنى بمثل هذه الدِّراسات ؛ فسيكون له ثمرة طيبة ومردود إيجابيٌّ للطّالب وللُغة العربيّة تعلُّمًا وتعليمًا ؛لإنّ مثل هذه الدِّراسات يفتّقُ الذِّهن ويُوسِّع المدارك ويصقل موهبة التَّحليل والتَّعليل ،فيُخرِج جيلًا مفكّرًا واعيًا ،ويرتقى بمستوى البحث العلميّ ،عوضًا عن التقليد والاتّباع

---

(2) ـ الخصائص : 188/3 .

(1) ـ ينظر : الخصائص : 188/3 .

في كثيرٍ من الدِّراسات الحديثة ؛ وتُوَجَّهُ الجهود إلى دراسة اللُّغة من حيث الفكر لا من حيث التَّقعيد والتَّنظير .

-5 من المسائل الّتي تستحقّ البحث والدّراسة : تناوُل علماء اللُّغة المتقدِّمين لموضوعٍ واحد ،ثمّ مقارنة دراستهم له ،والنّظر في كيفيّة معالجتهم له ؛وهذا الأمر سيظهر للباحث فوائد كثيرة ، تبيّن تَفاوُت مستوى التّفكير في دراساتهم حول الموضوع الواحد ؛ممّا سيسهم في تطوير البحث اللّغوي لدى طلاب اللّغة ودارسيها ،وهذا البحث ثمرة إحدى هذه المسائل .

من مثارات الفرادة في فكر ابن جني النحوي

دة. سميرة حيدا. جامعة محمد الأول، الكلية المتعددة التخصصات بالناظور.

الحمد لله على سوابغ النعم، وجلائل القسم، والحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، خاتم النبيين، محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فما زال القرآن الكريم بحرا زاخرا، ومعينا ثرا، يغدق بعطاياه على العالِم والمتعلم، وما زال معجزة حار بها الفكر البشري بدقة تعابيره، وروعة أسلوبه، ممّا دفع العلماء الأجلاء إلى وضع أسس، تحفظه من التحريف، وتصونه من اللحن، فأدى ذلك إلى وضع اللبنة الأولى لعلم النحو العربي .

وأخذ العلماء يصوغون قواعد هذا العلم، من خلال استقراء الكلام الفصيح، وبناء الأحكام على الشائع منه، فتشكلت لهم فيما بعد قواعد نحوية عديدة ، يسرت تعليم النحو العربي .

ونحط الرحال في هذه المداخلة المتواضعة بالقرن الرابع الهجري، فنلقي التحية على أبرز رجالاته ومسك ختامه: العلامة أبو الفتح عثمان بن جني(توفي سنة 392 هـ)، الذي اختمرت في ذهنه أفكار شيخه أبي علي الفارسي (توفي سنة 377 هـ) بعد أن لازمه فترة طويلة، أخلص فيها لمذهب أستاذه حتّى أضحى وارث علمه، وخليفته في مجلس درسه، لازمه تلميذا له طيلة أربعين سنة، متنقّلا معه في رحلاته بين الحواضر الثقافية، وقد منحته موهبته النادرة وعقليته المتفتحة وبراعته في النحو والتصريف واللغة، القدرة على التأويل والتحليل الدقيق، وهو الأمر الذي مكّنه من تصدّر مكان أبي علي بعد وفاته، حتى قيل عنه : "لم يصنّف أحد في التصريف، ولا تكلّم فيه أحسن ولا أدقّ كلاما منه" [1]، بل بزّ أستاذه وخاصة في وضع أصول التصريف"[2]، وقال الباخرزي :"وليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما له سيّما في علم الإعراب" [3]وعقدت بينه وبين المتنبي صداقة عميقة، فشرح ديوانه ، وقال المتنبي فيه : "هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس".[4]

وقد فاضت قريحة أبي الفتح بمؤلفات غزيرة متنوعة في النحو والصرف واللغة، برزت فيها شخصيته المتشبعة بعلوم عصره، وهو إلى هذا كله ،لم يكن مجرد مقلد مكرر لما ساد من أفكار وآراء، بل عرفت عنه الفرادة والتجدد والنبوغ في عدد من الأمور، منها:

---

[1]- نزهة الالباء في طبقات الأدباء، أبو البركات بن الانباري ،تحقيق :د. إبراهيم السامرائي .مطبعة المعارف. بغداد 1959 م . ص: 228.

[2]- المدارس النحوية ،د. شوقي ضيف، ط 3، دار المعارف، مصر، سنة: 1976 م .

[3]- دمية القصر وعصرة أهل العصر . علي بن الحسن الباخرزي (ت 467 هـ) . المطبعة العلمية . ط1 . حلب ،ص:297.

[4]- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ــ جلال الدين السيوطي (ت911 هــ) ــ تصحيح محمد أمين الخانجي ــ مطبعة السعادة . ط1 . مصر 1326 هـ ، 322/1.

*** حكم ترجيح لغة على أخرى:**

لقد أفرد ابن جني بابًا في كتابه (الخصائص) عنوانه: باب اختلاف اللغات وكلها حجة،[1] وعليه عول السيوطي في هذه المسألة، فقد أجاز ابن جني فيه الاحتجاج بجميع لغات العرب، وليس المراد جميع ما نطقت العرب به، بل المراد باللغات؛ لغات القبائل التي يؤخذ عنها ويعتد بفصاحتها، إذ إن علماء العربية لم يأخذوا عن جميع القبائل وإنما أخذوا عن بعضها وأعرضوا عن بعض،فقد كانت المدرسة البصرية تتشدد في الأخذ عن العرب فأخذوا عن القبائل التي سلِم أهلها من الاختلاط بالأعاجم، وأعرضوا عن القبائل التي لم تسلم من ذلك، فتسرب إلى ألسنتهم اللحن والخطأ في البنية أو التركيب.[2]

قال ابن جني: في "باب اختلاف اللغات وكلها حجة" : " اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال "ما" يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على

---

[1]- الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س،2/10-11.

2- وضعوا لذلك حدا زمانيا هو: منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر، ومنتصف القرن الرابع الهجري بالنسبة للبوادي إلى أن فسدت سلائقهم. وحدا مكانيا يتمثل في القبائل التي يحتج بكلامها: قريش، وتميم، وقيس، وأسد، وهذيل ،وكنانة ، وبعض الطائيين.

فقد نظر العلماء إلى هذه القبائل المحتجّ بكلامها، فجعلوها مراتب، فخيرها ما كان أعمق في التبدّي وألصق بعيش البادية وإلى جانب المعيار المكاني والزماني ، وضع علماء العربية قواعد وأصولا يُضبَط بها كلام العرب،منها، أنه :

* لا يُحتجّ بكلام العرب المخالطين للعجم ولو كانوا في العصر الجاهليّ.

* لا يُحتجّ بكلام لا سند له: فلا بدّ من معرفة رواة البيت الّذي يُستشهد به لإثبات قاعدة نحويّة أو صرفيّة، فكثير من الأبيات ثبت وضعُها.

* لا يُحتجّ بما له روايتان: إحداهما مؤيدة لقاعدة، وأخرى مخالفة.

مثالٌ على ذلك استدلال النّحاة على جواز تعدية الفعل (مرّ) بنفسه، بقول جرير بن عطيّة:

تمرّون الدّيار ولم تعوجوا ***كلامكم عليّ إذاً حرام

قال السّيوطيّ في " شرح شواهد المغني ": قال الأخفش الأصغر: حدّثني المبرّد قال: حدّثني عمارة بن بلال بن جرير قال: إنّما قال جدّي::

مررتم بالدّيار ولم تعوجوا

فلا شاهد فيه ". شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، بتصحيحات وتعليقات: العلامة محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي ، د. ط، د.س، ص: 311-312.

وبمثل ذلك قال البغداديّ في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، ط:3، سنة1996، 2/291.

أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسًا بها. فأما رد إحداهما بالأخرى فلا، أوَ لا ترى إلى قول النبي -صلى الله عليه وسلم: ((نزَلَ القرآن بسبع لغات كلها كافٍ شافٍ))". [1]

وتبدو عناية ابن جني بالقياس واضحة، فقد جعل اللغات على اختلافها حجة، إذا كانت هذه اللغات موافقة للقياس، فإن كانت إحداها مخالفة له فهي لغة مردودة مرغوب عنها. و أوجب على المتكلم أن يختار إحدى اللغتين، وهو معتقد أنه الأقوى قياسًا، وأن

يترك الأخذ بالأخرى وهو معتقد أنها الأضعف من جهة القياس. كما نلحظ أن ابن جني يرفض رد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنهما متساويتان في قبول القياس لهما، ولذلك قال:"فأما رد إحداهما بالأخرى فلا."[2]

وقوله: "غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما" معناه: أن الواجب على المتكلم إذا وجد لغتين يقبلهما القياسُ أن يتخير إحدى اللغتين؛ لعدم إمكان الأخذ بهما معًا، إذ لا يمكن الجمع بين لغتين في وقت واحد، وضرب ابن جني لذلك مثلًا وهو إعمال ما وإهمالها، فإن للعرب لغتين في ذلك: الأولى: إعمالها عمل ليس وهي لغة الحجازيين. والثانية: إهمالها وهي لغة التميميين. والقياس يقبل اللغتين ولا يرد واحدة منهما.

ومما تقدم نلحظ: أن اللغتين يقبلهما القياس فيجب قبولهما ولا يجوز رد واحدة منهما، وإنما نقدم إحداهما على الأخرى مع الاعتقاد بصحة الأخرى، وفصاحتها، واللغة المقدمة من هاتين اللغتين هي لغة الحجازيين في إعمال ما عمل ليس؛ لأنها اللغة التي بها نزل القرآن الكريم، إذ يقول الله تعالى: ((ما هَذَا بَشَرًا))[3].وقد كثر استعمالها كثرة ظاهرة، ولا يجوز رد لغة التميميين؛ لأن هاتين اللغتين لغتان متساويتان في القياس، فليست إحداهما أحق من الأخرى. أما إذا تباعدت اللغتان فكانت إحداهما كثيرة جدًّا، وكانت الأخرى قليلة جدًّا، فلا يجوز القياس على اللغة القليلة، وإنما يقتصر فيها على المسموع ولا يتجاوز، وقد ذكر ابن جني أنه إن قَلت إحدى اللغتين جدًّا وكثرت الأخرى جدًّا، أخذتَ بأوسعهما روايةً وأقواهما قياسًا، ألا ترى أنك لا تقول: مررت بَك، ولا المال لِكَ؛ قياسًا على قول قُضاعة: المال لِه ومررت بَه. ولا تقول: أكرمتكش ولا أكرمتكس؛ قياسًا على لغة من قال: مررت بكش، وعجبت منكس."[4]

وقد ذكر ابن جني في ذلك: "أنه إذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا، فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنسانًا لو استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لكنه يكون مخطئًا لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر

[1]- الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س،10/2.

[2]- الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س،10/2.

[3]- سورة يوسف، آية : 31.

[4]- الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س،10/2.

أو سجع فإنه مقبول منه غير منعي عليه.[1]

- **درس الصرف ينبغي أن يسبق درس النحو:**

علم الصرف هو الشقيق التوأم لعلم النحو، ومجموعهما يطلق عليه مصطلح : علم العربية.وهذان التوأمان صنوان متلازمان لا يكاد أحدهما ينفك عن الآخر نظرا لتكامل الغاية المنشودة منهما، فالصرف يقدم الكلمة المفردة، والنحو يستقبل تلك الكلمة المفردة ليصوغها في جمل مفيدة.

وحالهما في ذلك حال صانع حجارة البناء وبانيها،فصانع الحجارة يُشَذِّب الحجارة ويُقَطِّعها أشكالا تتناسب مع طبيعة الجدار المراد إنشاؤه، والباني يتلقى تلك الحجارة المُشَذَّبَة، ويضع كلا منها في المكان المناسب لها في الجدار المراد بناؤه.[2]

فالصرف يهتم بمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو لمعرفة أحوالها المتنقلة، وعلى هذا ينبغي لمن أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة الصرف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلا لمعرفة حالته المتنقلة.

بعد كل هذا نقول : إن ميدان علم الصرف هو الكلمة المفردة، وما يطرأ عليها من تغيرات ناشئة عن التبدلات التي تحدث على بناء الكلمة، وأثرها على المستوى اللفظي وعلى المستوى المعنوي.

يلتقي النحو والصرف في أن كلا منهما يهدف إلى تقويم اللسان العربي وحمايته من الوقوع في اللحن، فتقويم ألسنة الناس من اللحن ليس من مهمة النحو وحده، ولا الصرف وحده، لأنهما في الأساس يمثلان علما واحدا وهو علم اللغة العربية، فالنحو ليس مقصورا على ضبط أواخر الكلمات فقط والصرف ليس مقصورا على دراسة أبنية الكلم فقط، بل العلاقة بينهما قوية ومتينة، كالعلاقة بين مادة البناء والبناء نفسه، فالمستوى الصرفي يمثل الأساس بالنسبة للمستوى النحوي.

كل هذه الأمور تدل دلالة واضحة على أنَّ مباني الصرف مرتبطة بمعاني النحو ارتباطا وثيقا، ذلك أن النحو لا يتخذ لمبانيه معان من أيِّ نوع إلا ما يقدمه الصرف، وهذا هو السبب الذي جعل عالما كبيرا من

---

[1]- الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س،12/2.

[2]- فصَّل الدكتور كمال بشر في هذا الأمر في كتابه: التفكير اللغوي بين القديم والجديد،دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة ، سنة 2005، ص: 294.

حجم ابن جني يهتم بعلم الصرف اهتماما كبيرا، وينبه إلى ضرورة دراسته قبل النحو، يقول : " التصريف إنَّما هو أن تجيء بالكلمة الواحدة، فتصرفها على وجوه شتى."[1]

ويفرِّق بينه وبين النحو قائلا :" فالتصريف إنَّما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنَّما هو لمعرفة أحواله المتنقلة؛ ألاَ ترى أنَّك إذا قلت: قامَ بكرٌ، ورأيتُ بكراً، ومررتُ ببكرٍ، فإنَّكَ إنَّما خالفتَ بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة. وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنَّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة إلاَّ أنَّ هذا الجانب لمَّا كان عويصا صعبا بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثمَّ جيء به بعد، ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه، فعلى تصرف الحال."[2]

وتبقى فائدة علم الصرف واضحة لا يمكن نكرانها، سواء في ضبط بنية الكلمة، وفي معرفة الأصول، وما يطرأ عليها من زيادة أو حذف أو قلب وما يترتب على ذلك من التأثير على دلالة الصيغة أو غير هذا وذاك.

فليست المسألة في الجمع بين الصرف والنحو في تعريف واحد أو مجلد واحد،وإنَّما العبرة بجمع مسائلهما وقضاياهما على وجه يفيد الدارس، ويأخذ بيده منطقيا من مرحلة إلى أخرى، ومعنى ذلك أن يبدأ الدارس بالصرف، وينتقل منه مباشرة للنحو.

فعلم النحو يعنى بالتركيب، بينما يعنى علم الصرف بدراسة الكلمات المفردة، قبل انتظامها في هذا التركيب.ويظل النحو متصلا بالصرف، لأنَّ معرفة صيغ الألفاظ ضرورية لتحديد إعراب الكلمات، ومعرفة وظائفها النحوية.

*زيادة على:

"على" من الحروف التي ترد زائدة في الكلام، و تكون زيادتها للتعويض عن كلمة أخرى محذوفة، كما قد تكون زائدة لغير تعويض.[3]

---

[1]- المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية،ط:1، سنة: 1954، 3/1.

[2]- المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية،ط:1، سنة: 1954،1-5/4.

[3]- **ومن الثاني**: الذي تجيء فيه " على " زائدة لغير تعويض، قول الشاعر:

أَبَى اللهُ إلاَّ أنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ   عَلى كُلِّ أَفْنَانِ العِضاهِ تَرُوقُ

والشاهد في البيت أنَّ " على " زائدة لغير تعويض. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب،دار التراث العربي الكويت، ط:1، سنة 2000، 379/2.

ومن النّوع الأول، قول الشاعر:[1]

إنَّ الكَرِيمَ وَ أَبِيكَ يَعْتَمِلُ   إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْماً عَلَى مَنْ يتَّكِلِ

الشاهد في هذا البيت أنّ " على " جاءت زائدة؛ لأنَّ الأصل أن يُقال: يَتَّكِلُ عَليه، فحذفت " على " في موقعها الأصلي، وعُوِّضت بـ " على " قبل الموصول.

قال ابن جني:" أي: من يتّكل عليه، فحذف (عليه) هذه، وزاد (على) متقدّمة؛ألا ترى أنّه: يعتمل إن لم يجد من يتّكل عليه."[2]

وشبه حذف" على " للتعويض عن كلمة محذوفة بحذف الباء في قول الشاعر:

ولا يؤاتيك فيما ناب من حدثٍ   إلاّ أخو ثقةٍ فانظر بمن تَثِقُ

قال ابن جني: " إنَّ الأصل فانظر من تثقْ به، فحذف الباء ومجرورها، وزاد الباء عوضا."[3]

*** عن زائدة للتعويض من أخرى محذوفة:**

ذكر ابن جني أنَّ " عن " قد تُزاد للتعويض عن أخرى محذوفة، ومنه قول الشاعر:[4]

أَتَجْزَعُ إنْ نَفسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا   فَهَلاَّ الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكِ تَدْفَعُ[5]

" أراد فهلا التي بين جنبيك تدفع، فزاد " عن " في قوله: عن بين جنبيك، وجعلها عوضا من " عن " التي حذفها، وهو يريدها في قوله: فهلا التي ، ومعناها فهلا عن التي."[6]

---

[1]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب،دار التراث العربي الكويت، ط:1، سنة 2000، 2 / 379.

[2]- الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س،2/305-306.

[3]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب،دار التراث العربي الكويت، ط:1، سنة 2000، 2/380.

[4]- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سركيس للطباعة والنشر سنة 1986،1/281-282.

[5]- قال الآمدي في المؤتلف والمختلف: هذا لزيد بن رزين بن الملوّح، أخو بني مر بن بكر، شاعر فارس..." نقلا عن شرح شواهد المغني ، لجلال الدين السيوطي، حققه : أحمد ظافر كوجان، ذيل بتصحيحات وتطبيقات: العلامة محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، سنة 1996،ص: 436.

[6]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب،دار التراث العربي الكويت، ط:1، سنة 2000، 2/404.

وقد نقل ابن هشام عن ابن جني قوله: " أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك. فحذفت " عن " من أوَّل الموصول، وزيدت بعده."[1].

*الكاف بمعنى الباء:

قد تأتي (الكاف) بمعنى (الباء) . قال: "واعلم أنّ من كلام العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت ؟ أنْ يقول : كخير، والمعنى على خير، قال أبو الحسن : فالكاف في معنى على . وقد

يجوز عندي أنْ تكون بمعنى الباء، أي بخير"[2]، وذكره ابن هشام ولم ينسبه.[3]

*** نظرته للعامل النحوي:**

قام النحو العربي على أساس نظرية العامل، وقد استحكمت هذه النظرية على أصول النحو، وأبوابه، وتقسيماته منذ نشأته، وإن كانت في بدايتها يسيرة غير مكتملة الأصول ولا منتظمة الملامح، فقد ذكر سيبويه في مقدمة كتابه ما يدلُّ على أنَّه يأخذ بهذه النظرية، بل وبوجه الكثير من الأبواب النحوية بموجبها، قال: " وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف...وإنَّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدُثُ فيه العامل- وليس شيء منها إلاَّ وهو يزول عنه – وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، والتي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف إعراب."[4]

والعامل هو كل ما يصدر عنه العمل. وفي الاصطلاح النحوي: يعرِّفه الشريف الجرجاني بقوله: " العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب."[5]

---

[1]- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سركيس للطباعة والنشر سنة 1986،1/281-282.

[1] – سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: د. حسين هنداوي،دار القلم دمشق، ط:2، سنة 1993، 1/320.

[2] -مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق: د. عبد اللطيف محمد الخطيب،دار التراث العربي الكويت، ط:1، سنة 2000، 12/3.

[4]- الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط:1،د.ت،13/1.

[5]- التعريفات ، الشريف الجرجاني،د.ط ، مكتبة لبنان، ص: 150.

إنَّ فكرة العامل التي هي مدار الدرس النحويّ برمته تقوم على فكرة إسلاميّة واضحة مؤداها: أنَّه لا شيء موجود دون موجد، ولا يحدث مسبب دون سبب، فكل حركة تطرأ على آخر الكلمة لا بد لها من سبب سموه عاملا.

وفكرة العامل من أهم الركائز التي يستند عليها النحو العربي، رغم تضارب الآراء حولها قديما وحديثا، فهناك من يرى إمكانية الاستغناء عنها وإهمالها، وهذا مذهب نزعمه ابن مضاء القرطبي، وتبعه كثير من المحدثين، وهناك من دافع عنها وجعلها أصلا في النحو العربي، وهو صراع ما يزال محتدما بين المؤيدين والمعارضين إلى أيامنا هذه.

وقد انتقدت نظرية العامل انتقادا شديدا، ونظروا إلى العامل نظرة سلبية، وقد اعتمدوا في ذلك على آراء ابن جني وابن مضاء القرطبي، إذ عدُّوه من أسباب تعقيد النحو العربي الذي لا يمكن ان تقوم له قائمة إلا بإلغائه.

وقد درج الناس أخيرا على القول : إنَّ نظرية العامل التي حفل بها النحو العربي خرافة ينبغي تجريده منها، وكانوا في هذا كله متأثرين بقول ابن مضاء القرطبي التي دونها في كتابه الرد على النحاة: " وأمَّا العوامل النحوية، فلم يقل بعملها عاقل،لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع."[1]

وابن مضاء في إلغائه لنظرية العامل هاته، لاشكَّ أنَّه تأثر برأي ابن جني الذي أورده في كتابه الخصائص، جاء فيه:" إنَّما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، لِيُرُوكَ أنَّ بعض العمل يأتي مسَبَّبا عن لفظ يصحبه، كمررتُ بزيدٍ، وليتَ عمراً قائمٌ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلَّق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع المضارع لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث ،فالعمل من الرفع والنصب والجر، إنَّما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنَّما قالوا لفظي ومعنوي، لمَّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو اشتمال المعنى على اللفظ."[2]

فابن جني يقر بأنَّ العامل الحقيقي هو المتكلم، وليس العامل النحوي، وذلك حينما تتركب الكلمات،وتنشأ فيما بينها علاقات نحوية، تجعلها تستجيب لتأثيرات العوامل الداخلة عليها، فتجعلها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة حسب ما يتطلبه العامل، والمتكلم يختار التركيب الذي يريده، فيؤثر فيه باختيار الألفاظ المناسبة له.

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، دار الفكر العربي القاهرة، ص: 19، بتصرف.

[2]- الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س ، 1/109-110.

و قدعلل رفع المبتدأ والفاعل بقوله : "إنما يقدّمون الأثقل ويؤخّرون الأخفّ من قبل أنّ المتكلم في أوّل نطقه أقوى نفســا، وأظهر نشــاطا، فقدّم أثقل الحرفين، وهو على أجمل الحالين. كما رفعوا المبتدأ لتقدمه، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه . ونصبوا المفعول لتأخره."[1]

ويعلق الدكتور عبده الراجحي على كلام ابن جني قائلا: " من الواضح أنَّ ابن جني فهم فكرة العامل فهما لغويا صحيحا؛ لأنَّه فهمها من خلال التركيب أو النظم، فالذي لاشك فيه أنَّ الكلام حين يتركب في جمل تنشأ بين كلمة وأخرى علاقات نحوية تؤثر على شكل الكلمة كما هي الحال في العربية، وليست هذه العلاقات سوى العوامل التي تحدث عنها علماء العرب، وذلك جلي من قول ابن جني إنَّها تنشأ بمضامة اللفظ للفظ."[2]

والقول بالعامل الإنساني أو المتكلم فكرة قديمة ،فقد ذكر ابن الورَّاق في علل النحو نصا نسبه إلى أبي إسحاق الزجاج، جاء فيه: " وأمَّا أبو إسحاق الزَّجاج، فكان يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلِّم من معنى الإخبار، قال: لأنَّ الاسم لمَّا كان لابُدَّ له من حديث يُحدَّث به عنه، صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ."[3]

فالمتكلم هو العامل الذي أدَّى إلى رفع المبتدأ، وقد توسَّع ابن جنّي في مقولته، إذ شملت العوامل اللفظية منها والمعنوية، والأصل واحد وهو المتكلم، ولا يبعد أن يكون ابن جني قد أخذ مقولة الزجاج هذه ووسَّعها لتشمل العوامل كلها، فالمتكلِّم قادر على إحداث التغييرات المطلوبة في الكلام من رفع ونصب وجر وجزم، وقد ساد هذا الفهم عند المعتزلة فيما يتعلق بخلق الأفعال، لأنَهم أرادوا أن يُنزهوا الذات الإلهية عن القبائح، فنسبوا الأفعال إلى العباد،وبدافع من الإيمان بهذا المعتقد، حاول ابن جني على خجل نقله إلى النَّحو، فكان مجال تطبيقه العامل النحوي.

ومن المنصف هنا أن نذكر أنَّ ابن جني، وإن ظهر في نصّه الآنف الذكر أنَّه لا يأخذ بمقالة النحاة في العامل، إلاَّ أنَّه وفي مواضع مختلفة من كتبه، ظهر موافقا لهم، ولم يخرج عن مألوف النحاة في نظرية العامل النحوي في معالجته للنصوص أو في تناوله للأوجه الإعرابية المختلفة في كتبه المتعددة."[4]

*** حذف الواو العاطفة:**

---

[1]- الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س ، 55/1.

[2]- فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الراجحي، د.ط، بيروت، د.س، دار النهضة العربية،ص:158.

[3]- العلل في النحو ،أبو الحسن الوراق، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد الرياض،ط:1،سنة: 1999، ص:264.

[4]-العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، د.ط،د.س، ص :170.

ذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّه يجوز حذف الواو العاطفة بين المتعاطفات، يقول ابن جني:" واعلم أنَّ حرف العطف قد حذف في بعض الكلام، إلاَّ أنَّه من الشاذ الذي لا ينبغي لأحد أن يقيس عليه غيره. حدَّثنا أبو علي، قال : حكى أبو عثمان: أكلتُ لحماً، سمكا، تمرا، وقال الراجز:

مَا لِي أبْكِي عَلَى عِلَّاتِي   صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلاَتِي

أراد : وغبائقي وقيلاتي، فحذف حرف العطف."[1]

ومثله قول الشاعر :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا   يَزْرَعُ الوُدَّ في فُؤَادِ الكَرِيمِ

يريد: كيف أصبحت، وكيف أمسيتَ.[2]

ورأى ابن جني ضعف هذا الحذف، وعدَّه من الشذوذ، لأنَّ حرف العطف يكون عوضا عن العامل، فحذفه كأنَّه حذف العامل من الجملة، وهذا خللٌ في التركيب، وضعف في القياس، يقول:" وهذا عندنا ضعيف في القياس، معدوم في الاستعمال، ووجه ضعفه أنَّ حرف العطف فيه ضرب من الاختصار، وذلك أنَّه قد أُقيم مقام العامل، ألا ترى أنَّ قولك: قامَ زيدٌ وعمرو ، أصله: قامَ زيد وقام عمرو، فحذفت قام الثانية، وبقيت الواو كأنَّها عوض منها، فإذا ذهبتَ تحذف الواو النائبة عن الفعل تجاوزتَ حدَّ الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف، فلذلك رفض ذلك، وقد تقدَّم من القول في هذا المعنى ما هو مغنٍ بإذن الله تعالى.

وشيء آخر وهو أنَّك لو حذفتَ حرف العطف، لتجاوزت قبح الإجحاف إلى كلفة الإشكال، وذلك أنَّك لو حذفت الواو في نحو قولك: ضربتُ زيداً وأبا عمرو،فقلت: ضربتُ زيداً أبا عمرو، لأوهمتَ أنَّ زيداً هو أبو عمرو، ولم يُعلم من هذا أنَّ زيداً غير أبي عمرو، فلمَّا اجتمع إلى الإجحاف الإشكال قَبُح الحذف جدا."[3]

---

[1]- سرصناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، سنة 1984، ص: 261 و262. والعلات جمع علة، وهو ما يتعلل به، وفسرها بالصبائح والغبائق والقيلات، يريد نوقا يحلبها صباحا وبعد المغرب وفي القائلة..الصبائح جمع صبوح، والغبائق جمع غبوق، والقيلات جمع قيلة. البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات ابن الأنباري، تحقيق : طه عبد الحميد طه، مراجعة : مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1980، 105/2.

وجاء البيت في الخصائص منسوبا لابن الأعرابي ،و دون ذكر لأبي علي. الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س، 290/1.

[2]- الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س، 290/1 و280/2.

[3]- سرصناعة الإعراب ، ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، سنة 1984،ص: 635- 636.

وبناء على ذلك، قام ابن جني بتخريج البيت على البدلية؛ ف (صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلاَتِي) بدل كل من كل من علاتي؛ أي: كيف لا ابكي على علاتي التي هي صبائحي وهي غبائقي وهي قيلاتي.[1]

فحذف حرف العطف ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال، ووجه ضعفه أنَّ حرف العطف فيه ضرب من الاختصار، لقيامه مقام العامل، فقولنا: قام زيدٌ ومحمدٌ، أصله: قام زيدٌ، وقام محمدٌ، فحذفت قام الثانية، وأبقيت على الواو بدلا منها، فإذا حذفت الواو، فكأنَّك حذفت العامل.

قال المالقي: إنَّ الواو في عطف المفردات واسطة موصلة عمل العامل قبلها إلى ما بعدها على معنى العطف والتشريك...والدليل على إجماع المعطوف والمعطوف عليه في التثنية للعامل الأول، وكذلك في الجمع، ولا اعتبار في العمل للواو، فتقول إن شئتَ: اختصمَ زيدٌ وعمروٌ، وإن شئتَ: قامَ الرجلانِ، وكذلك تقول في الجمع: اختصم زيدٌ وعمرو وخالدٌ، واختصم الرجالُ، فاعلم ذلك.

وعلى صحة هذا القول وفساد غيره، يظهر الصحيح من القولين في جواز حذف هذه الواو

أو عدم الجواز وهو الصحيح، لأنَّها موصلة لمعنى العطف والتشريك، فإذا حُذفت زال هذا المعنى، فزالت فائدتها، فإن جاء من ذلك شيء فضرورة."[2]

*** جواز إبدال الجملة من المفرد بدل كل من كل:**

ذهب ابن جني إلى القول بجواز إبدال جملة من كلمة مفردة، واستشهد بقول الشاعر:

إلى اللهِ أشْكو بِالمدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرى كيفَ يلْتَقِيَان[3]

---

[1]- سرصناعة الإعراب ، ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، سنة 1984،ص: 635 -636.

[2]- رصف المباني في شرح حروف المعاني،أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص: 413-414.

[3]- نسب الشيخ خالد الأزهري هذا البيت إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه : " وقد تُبدل الجملة من المفرد بدل كل ، كقوله وهو الفرزدق..."شرح التصريح على التوضيح ، طبع عيس البابي الحلبي ، دار الإحياء الكتب العلمية، 2/ 162 -163.

وجاءت الرواية في المحتسب بالتاء، قال: " وقوله : كيف تلتقيان جملة في موضع نصب " بدلا " من: حاجةً وحاجةً، فكأنَّه قال: إلى اللهِ أشكو هاتين الحالتين تعذر التقائهما. هذا أحسن من أن تقتطع قوله: كيف تلتقيان مستأنفا،[1] لأنَّه إنَّما يشكو تعذر التقائهما، ولا يريد استقبال الاستفهام عنهما."[2]

*** جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه:**

جوز ابن جني تقديم الاسم المنصوب على المفعول معه[3] على مصاحبه، قال في الخصائص: " ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك:" والطَيَالِسَةَ جاءَ البَرْدُ؛من حيثُ كانتِ صورة هذه الواو صورة العاطفة؛ ألاَ تَرَاكَ لا تستعملها، إلاَّ في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه؛ نحو: جاءَ البرد والطيالسة، ولو شئت لرفعت الطيالسة عطفا على البرد...فلمَّا ساوقتَ حرف العطف قبح والطيالسةُ جاء البرد، كما قبح وزيدٌ قام عمرو:لكنَّه يجوز جاءَ والطيالسةَ البردُ؛ كما تقول: ضربتُ وزيدا عمراً: قال[4]:

جمعتَ وفحشا غِيبة ونميمةً ثلاثَ خِصالٍ لستَ عنها بِمُرْعَوِي[5]

قال الرضي :" ولا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا، فلا يقال: والخشبةَ استوى الماءُ، كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها.

وجوَّز أبو الفتح تقدّمه على المعمول المصاحب تمسكا بقول الشاعر:

---

[1]- اعترض الدماميني على ابن هشام بأنّ ابن جني قد يكون أراد الاستئناف بقوله : كيف يلتقيان. ونبّه بها على سبب الشكوى.

شرح الدماميني على مغني اللبيب، أبو بكر الدماميني، صححه وعلّق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان، ط:1، سنة 2،128/2007، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب،دار التراث العربي الكويت، ط:1، سنة 2000، 142/3-143.

[2]- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار سركيس للطباعة والنشر سنة 1986، 165/2-166.

[3]- المفعول معه هو " اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعيَّة، مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه، كسِرْتُ والنيلَ ، وأنا سائرٌ والنيلَ." شرح قطر النَّدى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ص: 231.

[4]-" هذا البيت من قصيدة جيدة في بابها، ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي، قال الأصبهاني في الأغاني: عاتب في هذه القصيدة ابن عمّه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاص...وأورد هذه القصيدة القالي في أماليه، والاصبهاني في الاغاني، وابن الشجري في أماليه مختصرة، وفي رواية كل واحد منهم ما ليس في رواية الآخر."خزانة الأدب ، ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط:4، سنة 1997، 130/3-131.

[5]- الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س،383/2-384.

جمعتَ وفحشا غِيبة ونميمةً   ثلاثَ خِصالٍ لستَ عنها بِمُرْعَوي

والأَوْلى المنع رعاية لأصل الواو، والشعر ضرورة."[1]

حمل ابن جني المفعول معه على العطف في جواز تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وهذا عند سيبويه مذهب غير مرض، لأنَّ التابع لا يتقدم على المتبوع وجميع التوابع في ذلك الحكم سواء.

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية :[2]

وَكوْنُ ذا المفعولِ سابــــقاً لِمَا   يَصْحَبُهُ جَوَّزَ بَعْـضُ العُلَـــمَا

بِذا ابْنُ جِنّي قَضَى في قوْلِ منْ   قال: (فُحْشاً وغِيْبَةً) وَقَدْ وَهَنْ

*** إعراب الثاني في قولك : "ادخلوا رجلا رجلا "**

في نصب الاسم الثاني في قولك: ادخلوا رجلا رجلا، أو رجلين رجلين، أو رجالا رجالا، خلاف بين علماء العربية، قال الزجاج هو توكيد للاسم المنصوب الأول، وقال الفارسي هو منصوب بالحال وهو الاسم الأول، وقال ابن جني هو صفة للاسم الأول،[3] "فرجلا رجلا لا يشبه في تركيبه: أحد عشر،و لا كلام زيد حتَّى يقال في معنى كلمة واحدة، ويُجعل كلمة واحدة."[4]

و"لو ذهب ذاهب إلى أنَّ نصبه إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء،وأنَّ المعنى رجلا فرجلا، لكان مذهبا حسنا عاريا عن التكلف."[5] وذهب ابن جني في رأي ثان له إلى أنَ الحال الأول والثاني معطوف عليه.[6]

---

[1]- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ويحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سنة 1966، 1/620-621.

[2]- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي الجيَّاني، حقَّقه وقدم له: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المامون للتراث،ط:1 سنة 1982، 692/1.

[3]- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق : محمد عثمان، دار الكتب العلمية،د.ط، د.س، 478/2.

[4]- شرح التسهيل ، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط:1، سنة 1990، 324/2.

[5]- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق : محمد عثمان، دار الكتب العلمية،د.ط، د.س، 478/2.

[6]- شرح التسهيل ، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط:1، سنة 1990، 324/2.

*** جواز إظهار متعلق شبه الجملة الو اقع خبرا:**

من أحكام شبه الجملة بنوعيها : الجار والمجرور والظرف، "ضرورة تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه[1]،أو ما أُوّل بما يشبهه[2]، أو ما يشير إلى معناه.[3] فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا قُدِّر."[4]

ويحذف متعلق الظرف والجار والمجرور في أربع مسائل هي:

- إذا كان خبرا، نحو : زيدٌ في الدار.

- إذا كان صفة. نحو: مررتُ برجلٍ عندك.

- إذا كان حالا ، نحو : مررتُ بزيدٍ عندك.

والفرق بين الصفة والحال هنا، أنّ الاسم الأول يكون معرفة مع الحال، ونكرة مع الصفة.[5]

- إذا كان صلة، نحو: جاء الذي في الدار.

يحذف متعلق شبه الجملة بنوعيها في المسائل التي ذكرنا وجوبا لا استحبابا، ونحن بالخيار في تقدير المتعلق اسما أو فعلا، إلا في باب الصلة، فلابد من تقدير الفعل، لأن الاسم الموصول يطلب جملة الصلة، وللحصول على جملة لابد من تقدير المتعلق فعلا.

ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل – أصلا – لقيام القرينة على تعيينه وسدّ الظرف مسدّه، فلا يقال: زيدٌ كائنٌ في الدار، وقال ابن جني بجوازه.[6] وذلك في كتابه اللمع: " تقول : زيدٌ خلفك، فزيد مرفوع

---

[1]- ما يشبه الفعل هو الاسم المشتق كاسم الفاعل ، واسم المفعول، واسم التفضيل...

[2]- كالاسم الجامد الذي يؤول بمشتق، نحو كلمة علقم في قول الشاعر :

وإنّ لساني شُهدة يشتفى بها   وهو على من صبّه اللهُ علقم

الشاهد هنا تعلق:" على من صبّه الله" بقوله : علقم، وهو اسم جامد، وجاز التعلق هنا لأنَّه جامد مؤول بمشتق: فالمراد :صعب أو شاق أو شديد.

[3]-ما يشير إلى معنى الفعل ، نحو قولك : فلانٌ حاتمٌ في قومه : تعلق الجار والمجرورر بما في " حاتم " من معنى الجود.

[4]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، دار التراث العربي، ط:1،سنة 2000، 271/5.

[5]- في جملة : مررتُ بزيدٍ عندك أو في الدار ، يكون التقدير مررت بزيد كائنا عندك أو كائنا في الدار ،وفي جملة : مررت برجل عندك أو في الدار، يكون التقدير: مررت برجلٍ كائنٍ عندك أو كائنٍ في البيت. ويجوز تقدير جملة مكونة من فعل وفاعل : استقر أو يستقر.

[6]- شرح الرضي على الكافية، دراسة وتحقيق :د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، أشرفت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط:1، سنة:1993، 276/1.

بالابتداء، والظرف بعده خبر عنه، والتقدير: زيدٌ مستقرٌ خلفك، فحذف اسم الفاعل تخفيفا وللعلم به، أقيم الظرف مقامه."[1]

فقوله تخفيفا وللعلم به دليل على أنَّ الحذف والإثبات عنده جائزان.ولا شاهد له كما قال الرضي: وأمَّا قوله تعالى: ((فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ))[2]، فمعناه ساكنا غير

متحرك وليس بمعنى كائنا.[3]

قال أبو البقاء: مستقرا أي ثابتا غير متقلقل، وليس بمعنى الحصول المطلق؛ إذ لو كان كذلك لم يذكر."[4]

وأيَّد ابن هشام قول أبي البقاء في المغني قائلا: "والصواب ماقاله أبو البقاء وغيره من أنَّ الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلقُ الوجود والحصول؛ فهو كون خاص."[5]

***رأيه في عبارة : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ.[6]**

ذهب النحاة إلى أنَّ هذه العبارة من باب الغلط الذي لاينبغي القياس عليه،[7] وحمله ابن جني على قول آخر، فقد عقد له بابا في الخصائص، جاء فيه:" فمِمَّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا

---

[1]- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر عمان، د. ط سنة 1988، ص: 31.

[2]- الآية : 40 من سورة النمل: ((قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ قَالَ هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ)).

[3]- شرح الرضي على الكافية، دراسة وتحقيق :د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، أشرفت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط:1، سنة:1993، 276/1.

[4]- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق : علي محمد البجاوي، نشر: عيسى البابي عيسى، د. ط، سنة 1976، ص: 1009.

[5]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، دار التراث العربي، ط:1،سنة 2000،5/327.

[6]- خرب : صفة لـ" جُحْر "، لكنَّه لم يأت مرفوعا،وإنَّما جاء مجرورا لمجاورته لـ " ضب "، وهذا ما يسمى بالجر على المجاورة، فحركة الضمة مقدرة على آخره.

[7]- قال الشيخ محمد البشير الإبراهيمي : " ولكن المثال البارد الفج ،الذي لا يثير في النفس اهتماماً، بل يثير فيها اغتماماً؛ هو المثال الذي تعلمناه من كتب النحو، وهو قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ.
يُمثلون به للجر بالمجاورةِ أو بالتوهمِ لا أدري! وإنما الذي أدريه هو أنَّ هذا النوع مِن الجرِّ مسموعٌ عن العرب، وهو مِن شذوذاتهم اللغوية وانحرافاتهم عن مقاييس لغتهم، وهو مقبول منهم، لكنه مقصورٌ على ما سُمِعَ منهم، فلا يسوغ لنا نحن طرده من كلامنا حتى لا نفسد اللغة على أنفسنا بهدم القواعد الصحيحة والجري على غير منهاج. آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم : نجله د. أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي ، سنة 1997، 44/2.

العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، فهذا يتناوله آخرٌ عن أول، وتالٍ عن ماضٍ على أنَّه غلط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقَّفون عنه، وأنَّه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه.

وأمَّا أنا فعندي أنَّ في القرآن مثل هذا الموضع نيّفا على ألف موضع، وذلك أنَّه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس، وشاع وقُبِل."[1]

فابن جني يخرِّج الأمر على حذف مضاف، ويمضي في شرحه للمسألة قائلا: " وتلخيص هذا أنَّ أصله: هذا جحْرُ ضَبِّ خربٍ جُحْرُهُ؛ فيجري خرب وصفا على ضب، وإن كان في الحقيقة للجُحْرِ. كما تقول: مررتُ برجُلٍ قائمٍ أبوه ، فتجري " قائما " وصفا على " رجل " وإنْ كان القيام للأب لا للرجل ، لما ضمن من ذكره...فلمَّا كان أصله كذلك حُذِف الجُحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مُقامه فارتفعت؛ لأنَّ المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلمَّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس "خربٍ"، فجرى وصفا على ضبٍّ – وإنْ كان الخرابُ للجحر لا للضَبِّ – على تقدير حذف المضاف."[2]

ومن الشواهد الشعرية على ذلك، قول امرئ القيس:

كَأَنَّ أبانا في عرَانِينِ وَبْلِهِ كبيرُ أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ

والشاهد في البيت أنَّ " مُزَمَّل " حقُّه الرفع؛ لأنَّه صفة لـ" كبير "، ولكنَّه جُرَّ بمجاورة المخفوض " بجاد " كما قال جمهور النحويين، قال الرضي إنَّه مجرور بالجوار،[3]وذهب ابن جني إلى أنَّه صفة لـ" بجاد " أراد في بجاد مُزَمَّلٍ فيه، ثمَّ حُذف حرف الجر فارتفع الضمير، واستتر في اسم المفعول مُزَمَّل.[4]

---

[1]- الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س،1/191-192.

[2] - الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س،1/192.

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق : محمد عثمان، دار الكتب العلمية،د.ط، د.س، 1914/2.

[3]- شرح الرضي على الكافية، دراسة وتحقيق :د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، أشرفت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط:1، سنة:1993، 911/2.

[4]- انظر تفصيل ذلك في : الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س،193/1، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، دار التراث العربي، ط:1،سنة 2000، 654/5.

ونماذج حذف المضاف كما يرى ابن جني شائعة مطردة في القرآن وغيره من كلام فصحاء العرب، وهو أظهر من أن يؤتى بمثال له أو عليه بشاهد، لذا "كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يحمل عليه، ولا يقاس به."[1]

*** عطف التابع المتقدم على متبوعه للضرورة:**

قال الشاعر:

ألاَ يا نخلةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ   عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

الشاهد في البيت في عجزه حيث عطف " ورحمة الله " على " السلام "، وهو في الأصل: عليك السلام ورحمة الله.[2]

وخرّجه ابن جني على العطف على الضمير المستتر في عليك، والأصل: السلام حصل عليك ورحمة الله، فأخَّر المبتدأ، وحذف حصل، ونقل ضميره إلى عليك، واستتر فيه، فعطف عليه.

جاء في الخصائص:" إنَّ الجماعة حملته على هذا، حتَّى كأنَّه عندها: عليك السلام ورحمة الله، وهذا وجه؛ إلاَّ أنَّ عندي فيها وجها لا تقديم فيه ولا تأخير من قِبَل العطف. وهو أن يكون " رحمة الله " معطوفا على الضمير في عليك. وذلك أنَّ السلام مرفوع بالابتداء، وخبره مقدَّم عليه، وهو " عليك " ففيه إذاً ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفتَ " رحمة الله " عليه ذهب عنك مكروه التقديم ...وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه."[3]

*** الجر باللام المُقحمة:**

وسميت مُقحمة لأنها معترضة بين المتضايفين للتوكيد، وذلك في قولهم: " يا بؤسَ للحربِ " والأصل : "يا بُؤْسَ الحرْبِ "،[4] في قول الشاعر:

---

[1]- الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س،193/1.

[2]- ذكر ابن هشام الأنصاري هذا البيت في باب الواو المفردة ، وجعله من باب الضرورة الشعرية، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، دار التراث العربي، ط:1،سنة 367/2000،4.

[3]- الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س،386/2.

[4]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، دار التراث العربي، ط:1،سنة 2000، 187/3. و الجنى الداني في حروف المعاني، صنعة: الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت،ط: 1، سنة 1992، ص:107-108.و- رصف المباني في شرح حروف المعاني،أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص:

يا بُـؤْسَ للحـربِ التِّي وَضَعَتْ أراهِطَ فَاسْتَراحـوُا

وأُقحمت اللام تقوية للاختصاص، واختلف النحويون في عامل الجر في الاسم الذي يليها، هل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان أرجحهما الأول عند ابن هشام والمرادي وغيرهما، وهو رأي ابن جني فاللام المقحمة هي الجارة لمباشرتها وليس بالمضاف، لأنَّ حرف الجر لا يعلَّق عن العمل، جاء في الخصائص: "أي يا بؤسَ الحرب، إلاَّ أنَّ الجر في هذا ونحوه ، إنَّما هو للام الداخلة عليه، وإن كانت زائدة، وذلك أنَّ الحرف العامل وإن كان زائدا، فإنَّه لا بُدَّ عامل...، ولا يجوز أن تكون "الحرب" من قوله : يا بؤس للحرب مجرورة بإضافة "بؤس" إليها واللام معلَّقة من قبل أنَّ تعليق اسم المضاف والتأوّل سهل من تعليق حرف الجر والتأوّل له، لقوّة الاسم وضعف الحرف."[1]

فالحرف العامل وإن كان زائدا فهو عامل، ومن ذلك قول الشاعر:

بِحَسْبِكَ في القَوْمِ أنْ يَعْلَمُوا بِأنَّكَ فِيهِمْ غَنِيّ مُضِر

وهذا شاهد على زيادة الباء في المبتدأ.[2]

جزى الله جميع الأساتذة الأجلاء الذين سهروا على تنظيم هذه الندوة المباركة خير الجزاء، وجعل عملي هذا مفتتحا بخلوص النية، مختتما بحصول الأمنية التي نسعى إليها، وهي خدمة اللغة العربية لغة القرآن الكريم.

---

244. ومصابيح المغاني في حروف المعاني،محمد بن الخطيب الموزعي، دراسة وتحقيق: د. عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع ، ط:1، سنة: 1993، ص: 380.

[1]- الخصائص ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ط، ود.س،106/3.

[2]- قال ابن يعيش : فأمَّا زيادتها مع المبتدأ ففي موضع واحد، وهو قولهم : بِحَسْبِكَ أن تفعلَ الخيرَ، معناه : حسبُكَ فعلُ الخيرِ، فالجار والمجرور في موضع رفع بالابتداء...ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف جر في الإيجاب غير هذا الحرف." شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن يعيش، نشرته إدارة الطباعة المنيرية، د.ط، ود. س، 23/8.

الأبعاد الفلسفية للنظرية اللغوية عند ابن جني

د. أحمد بوعود، كلية الآداب، جامعة عبد المالك السعدي

مقدمة

خلّف أبو الفتح عثمان بن جني ثروة لغوية كبيرة متكاملة، تعد عمدة الدراسات اللغوية لمن جاء بعده إلى اليوم. ونظرا لتكامل هذه الثروة اللغوية وتماسكها وبنائها المنطقي المحكم فهي ترتقي إلى أن تكون نظرية لغوية أصيلة؛ ذلك أن النظرية، كما عند لالاند "ما يكون موضوعا لتصور منهجي، منظم نسقيا، ومرتبطا من ثم، في صورته، ببعض القرارات أو المواضعات العلمية التي لا تنتمي إلى المعنى العام"[1]. وهذا يمكن استخلاصه بسهولة من تراث ابن جني اللغوي. ومادام الأمر كذلك، فإنه يبدو لازما استناد هذه النظرية إلى تصور فلسفي خاص بها.

يعرف ابن جني اللغة بأنها "أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم"[2]. وهذا التعريف يثير مجموعة من الإشكالات ذات البعد الفلسفي، وتعتبر أصولا للفكر اللغوي عند ابن جني وعند من جاء بعده أيضا. ومن هذه الإشكالات: ما طبيعة اللغة؟ وما تعريفها؟ وكيف ظهرت؟ وهي إشكالات تناولتها الفلسفة كما تناولها ابن جني أيضا.

فما هي إذن الأبعاد الفلسفية للنظرية اللغوية عند ابن جني؟ وما تجلياتها؟ وما قيمة هذه الأبعاد؟ وما الإضافة التي أضافتها للنظرية اللغوية لابن جني؟

وللإجابة عن هذه الإشكالات سلكت منهجا ذا أبعاد ثلاثة:

- استقرائي: حيث استقرأت متن ابن جني، من خلال كتابه الخصائص خاصة، باحثا عن هذه الأبعاد الفلسفية للغة عنده.
- تحليلي: حيث حللت هذه الأبعاد وشرحتها وبينت مرتكزاتها وأصولها المعرفية.
- مقارن: حيث قارنت مضامين هذه الأبعاد الفلسفية عند ابن جني بمضامين غيره من الفلاسفة واللغويين.

وهذا يتطلب سلوك خطة أجملتها في

مقدمة (تبين أهمية البحث وقيمته وأهدافه ومنهجه وخطته).

المبحث الأول: تعريف اللغة.

المبحث الثاني: نشأة اللغة ووضعها.

المبحث الثالث: اللغة والدين.

---

[1] - أندري لالاند، **المعجم الفلسفي**، تعريب أحمد خليل، (منشورات عويدات، بيروت، باريس، ط 2، 2001)، 1454/3.

[2] - أبو الفتح عثمان ابن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، (المكتبة العلمية، د.ت) 33/1.

ثم خاتمة أضمنها أهم النتائج والتوصيات.
والله المستعان.

المبحث الأول:

تعريف اللغة

يتداول الفكر اللغوي منذ ابن جني رحمه الله إلى اليوم تعريفه للغة بأنها "أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم"[1]. وقد استثمر الباحثون هذا التعريف لاستنباط فوائد كثيرة متعلقة باللغة والنظريات اللغوية. وهذا التعريف رغم وجازته فإنه دقيق وشامل، حتى إننا لا نعثر على إضافات حقيقية يمكن أن تزيد على هذا التعريف شيئا يذكر. فما هي الدلالات التي يحفل بها؟

1- اللغة أصوات

بهذه العبارة يبدأ تعريف ابن جني "اللغة أصوات". والمقصود هنا أن اللغة صوت يصدره الإنسان. ولكن ليس أي صوت، بل هو صوت صادر عن الجهاز الصوتي. والمقصود به هو "مجموعة الأعضاء التي تشترك في عملية إحداث الأصوات اللغوية"[2]. ويضم هذا الجهاز: الرئتين، الرغامى، الحنجرة، الوترين، المزمار، لسان المزمار، الحلق، اللسان، الحنك الأعلى، اللهاة، الأسنان، أصول الأسنان، الفراغ الأنفي، الشفتين.

ويعتبر النطق، وهو نتاج الجهاز الصوتي، خاصية إنسانية وعلامة مميزة له عن الحيوان. وإذا كان كارل ماركس يرى أن ما يميز الإنسان هو العمل، بما هو صناعة للأدوات، فإن كلود ليفي ستروس يؤكد أن اللغة هي أهم ما يميز الإنسان[3]. وفي تصوير عجيب يقول روني ديكارت: "ليس من الناس الأغبياء والبلهاء، حتى دون استثناء البلهاء منهم، من لا يقدرون على تأليف كلمات مختلفة، وأن يركبوا منها كلاما به يجعلون أفكارهم مفهومة، وبالعكس فليس من حيوان آخر مهما كان كاملا ومهما نشأ نشأة سعيدة يستطيع أن يفعل ذلك"[4].

وهذه الصفة شدد عليها القرآن الكريم عندما نسب البيان إلى الإنسان وكأنه المميز الوحيد له عن غيره من الكائنات. يقول الأصفهاني: "النطق أشرف ما خص به الإنسان، فإنه صورته المعقولة التي باين بها

---

[1] - نفسه.

[2] -محمد الأنطاكي، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، (دار الشرق العربي، بيروت، ط4، د.ت) ص 11.

[3] - Georges Charbonnier , *Entretiens avec Claude Lévi-Strauss*, (Les Belles Lettres, Paris 2010) p. 182.

[4] - روني ديكارت، **مقال عن المنهج**، ترجمة محمود محمد الخضيري، مراجعة محمد مصطفى حلمي، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط3، 1985) ص 261.

سائر الحيوان، ولهذا قال تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن: 3-4) ولم يقل: وعلمه البيان، إذ جعل قوله: ﴿عَلَّمَهُ﴾ تفسيراً لقوله: ﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ﴾ تنبيهاً أن خلقه إياه هو تخصيصه بالبيان الذي لو توهم مرتفعاً لكانت الإنسانية مرتفعة. ولذلك قيل: لولا اللسان ما الإنسان إلا بهيمة مهملة أو صورة ممثلة"[1].

وقد اعتبر الفلاسفة النطق، أو اللغة، علامة مميزة للإنسان حتى قالوا: الإنسان حيوان ناطق. فها هو ديكارت مثلا يقول: "اللغة موهبة تميز الإنسان عن سائر الحيوانات"[2]. وكذلك قال مولر: "اللغة هي حدود مملكتنا، ولن تجرؤ بهيمة على اجتيازها"[3].

إن الحديث عن كون اللغة أصواتا يدفعنا إلى الحديث عن المستوى الأول من مستويات الدرس اللغوي، ألا وهو المستوى الصوتي، ويقصد به الأصوات وإنتاجها في الجهاز النطقي وخصائصها الفيزيائية. وقد صار هذا علما قائما بذاته.

2- اللغة تعبير

إن الأصوات التي سبق ذكرها تؤلف وتركب وتستخدم للتواصل والتعبير عن غرض معين؛ ذلك أن الإنسان لا يعيش وحده في هذا الكون، بل يعيش مع أخيه الإنسان، وبالتالي كان لا بد من أداة للتواصل مع بعضهما البعض. من هنا كانت اللغة هي أداة التواصل والتعبير. وهذا ما دفع روي سي هجمان إلى تعريف اللغة بأنها "قدرة ذهنية مكتسبة يمثلها نسق يتكون من رموز اعتباطية منطوقة يتواصل بها أفراد مجتمع ما"[4].

وهكذا تكون اللغة فعلا قصديا ناتجا عن أصوات، وهو ما عبر عنه ابن خلدون بقوله: "اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلِّم عن مقصوده، وتلك العبارة فعلٌ لسانيٌّ ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بد أن تصير ملَكة متقررة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان، وهو في كلِّ أمة بحسب اصطلاحاتهم"[5]. ويمكن اعتبار تعريف ابن خلدون هذا شرحا أمينا وتفصيلا لتعريف ابن جني.

---

[1]- أبو القاسم الراغب الأصفهاني، **الذريعة إلى مكارم الشريعة**، تحقيق أبي اليزيد أبي زيد العجمي، (دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط 1، 1428-2007) ص 191.

[2]- مايكل كورباليس، **في نشأة اللغة.. من إشارات اليد إلى نطق الفهم**، ترجمة محمود ماجد عمر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد 325) ص 73.

[3]- نفسه.

[4]- روي سي هجمان، **اللغة والحياة.. الطبيعة البشرية**، ترجمة داود حلمي أحمد السيد، (الكويت 1989)، ص 15.

[5]- ابن خلدون، **المقدمة**، (دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1413-1993) ص 548.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التواصل لا يمكن أن يتم إلا إن تحققت المستويات اللغوية التالية:

المستوى الصوتي: ويقصد به الأصوات وإنتاجها في الجهاز النطقي وخصائصها الفيزيائية.

المستوى الصرفي: البنية التي تمثلها الصيغ والمقاطع والعناصر الصوتية.

المستوى الدلالي: ويقصد هنا معنى اللفظ سواء كان مستقلا بذاته أو في بنية مركبة.

المستوى التركيبي: بنية والمقصود هنا الوظيفة النحوية، وهي التي تحتل الكلمات فيها مواقع معينة داخل بنية الجملة.

من هنا، فأي خلل يقع في مستوى من هذه المستويات ينجم عنه حجب الحقيقة عن المتلقي وعدم تلقيها على الوجه المطلوب. إن اللغة أساس التفكير، وقواعدها تمكننا من إنتاج جمل كاملة، كما تمكننا من فهم جمل الآخرين، وبالتالي فاللغة حاسمة في تبليغ الحقيقة للآخرين أو استقبالها منهم.

إن هذا التعبير، ومن خلال تلك المستويات، هو الذي يجعل من اللغة خاصية إنسانية، ومن الأصوات البشرية لغة. وهذا ناتج عن الوعي الذي يميز الإنسان والعقل الذي يتمتع به. وهو ما لا نجده عند الحيوانات التي لا وعي لها ولا عقل. يقول أوتويسبرسن: "إن اللغة ليست في حقيقتها سوى نشاط إنساني يتمثل من جانب في مجهود عضلي يقوم به فرد من الأفراد، ومن جانب آخر في عملية إدراكية ينفعل بها فرد أو أفراد آخرون"[1].

ولتوضيح أغراض اللغة نستأنس بتصنيف هاليداي الذي أورده جمعة سيد يوسف والذي يشمل:

أ- الوظيفة النفعية، أو وظيفة أنا أريد، فاللغة تسمح للفرد بالتعبير عن كل ما يريده ويراه...

ب- الوظيفة التنظيمية، حيث يستطيع الفرد من خلال اللغة أن يتحكم في سلوك الآخرين وهي تعرف بوظيفة "افعل كذا... ولا تفعل كذا" كنوع من الطلب أو الأمر لتنفيذ المطالب أو النهي عن أداء بعض الأفعال.

ج- الوظيفة التفاعلية: تستخدم اللغة للتفاعل مع الآخرين في العالم الاجتماعي (وهي وظيفة أنا وأنت). وتبرز أهمية هذه الوظيفة باعتبار أن الإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع الفكاك من أسر جماعته.

---

[1]- عبد العزيز محمد شرف، **المستويات اللغوية في الاتصال الإعلامي**، (اللجنة العربية للمعلومات، القاهرة 1979، العدد الثالث) ص 67.

د- الوظيفة الشخصية: من خلال اللغة يستطيع الفرد - طفلا كان وراشدا- أن يعبر عن رؤاه الفردية، ومشاعره واتجاهاته نحو موضوعات كثيرة، وبالتالي فهو يستطيع من خلال استخدامه للغة أن يثبت هويته وكيانه الشخصي، ويقدم أفكاره للآخرين.

وعلى هذا، فاللغة وسيلة للتفاهم، وأداة صناعية تساعد على التفكير، وأداة لتسجيل الأفكار والرجوع إليها.

هـ- الوظيفية الاستكشافية: اللغة وسيلة لاستكشاف المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، بالسؤال والبحث عن مواطن الغموض فيه.

و- الوظيفة الإخبارية (الإعلامية): بواسطة اللغة يستطيع الفرد تبادل المعلومات والأخبار مع القريب والبعيد[1].

فإذا كانت هذه هي وظائف اللغة، فلنتصور إنسانا لا لغة له، كيف يتواصل مع الآخرين ؟ كيف تتحقق له تلك الوظائف وهي ما عليه تدور حياة الإنسان ؟

أو لنتصور إنسانا غير متمكن من لغة القوم الذين يعيش بينهم، ألا يصاب بالعزلة ؟ ألا يحس بتفاهة وجوده ؟

وإذا كان هذا يصدق على الفرد، فإنه أيضا يصدق على الأمة ككل، وإلى حد بعيد...

3- لكل قوم لغتهم

يحدثنا ابن جني أن لكل قوم لغتهم، وذلك من خلال قوله: "يعبر بها كل قوم...". وفي هذا إخبار أن هناك لغات وليس لغة واحدة، بل هي تتعدد بتعدد الأقوام. إن هذا الكلام يذكرنا بقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ**﴾ (إبراهيم: 4).

كما يمكن أن نفهم من هذا أن اللغة هي اتفاق بين قوم على وضعها، وهنا يحضرني موقف توماس هوبرز الذي أنكر الطابع الطبيعي للغة؛ فرغم أن بداية نشأتها من عند الله الذي علم آدم الأسماء كلها، فإن هذه الأسماء، في نظره، قد ضاعت في بابل، وكان على الإنسان أن يخترع اللغة مرة أخرى لتكون صناعة بشرية. ويوضح إمام عبد الفتاح إمام المقصود من هذا الكلام فيقول: "بأن البشر هم الذين وضعوا

---

[1]- جمعة سيد يوسف، **سيكولوجية اللغة والمرض العقلي**، (سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عدد 145، 1991) ص 22 وما بعدها بتصرف.

الكلمات، وهم الذين سموا الأشياء، ومن ثم فاللغة، حتى من منظور الدين نفسه، صناعة بشرية واختراع بشري قلبا وقالبا"[1]. وهذا ما سيكون موضوع بحث في المبحث الثاني.

ولعل هذه التعريفات تكاد تقول إن اللغة هي الإنسان، وهي الأمة، وهي كل هذا وذاك، وهي كل شيء.

المبحث الثاني:

نشأة اللغة ووضعها

يعتبر هذا المبحث من المباحث المهمة في الدراسات اللغوية والفلسفية عموما، وعند ابن جني خصوصا، حيث أكد في بداية باب "القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح؟"[2] أن "هذا الموضع محوج إلى فضل تأمل"[3]، مما يعني أنه جدير بالبحث والدراسة للوصول إلى موقف جامع مانع، فهل يمكن ذلك؟ وما هو موقف ابن جني رحمه الله من وضع اللغة؟

إن ابن جني رحمة الله عليه لا يجيبنا مباشرة عن هذا الإشكال، بل يبدأ ببيان الموقفين الرئيسين بخصوص هذه القضية. وهذا ما سنعمل على اتباعه أولا ثم عرض موقف ابن جني في نهاية المطاف.

1- اللغة وحي وإلهام

يذكر ابن جني أن أستاذه أبا علي الفارسي رحمه الله قال له يوماً: هي (أي اللغة)، من عند الله واحتج بقوله سبحانه: ﴿**وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا**﴾ (البقرة: 31). وهنا لا يفوت ابن جني أن يعلق أنه لا خلاف حول الاستشهاد بهذه الآية، إذ يقول: "وهذا لا يتناول موضع الخلاف"[4]، ويرجع هذا إلى أنه قد يجوز أن يكون تأويله: "أقدر أدم على أن واضع عليها وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة"[5]. ثم يوضح ابن جني أنه قد فُسر هذا بأن قيل: إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات: العربية والفارسية والسريانية والعبرية والرومية وغير ذلك من سائر اللغات فكان آدم وولده يتكلمون بها ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات فغلبت عليه واضمحل عنه ما سواها لبعد عهدهم بها.

---

[1] - إمام عبد الفتاح إمام، **توماس هوبز فيلسوف العقلانية**، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985) ص 206.

[2] - يتحدث علي عبد الواحد وافي ببعض التفصيل عن أربع نظريات لنشأة اللغة: نظرية الإلهام، ونظرية التواضع والاتفاق، ونظرية غريزة النوع الإنساني، ونظرية الأصوات الطبيعية، (ينظر في هذا كتابه **نشأة اللغة عند الطفل**، (نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2003) ص 30-44).

[3] - ابن جني، **الخصائص** 40/1.

[4] - نفسه.

[5] - نفسه 41/1.

يذهب ابن جني إلى أنه لا نقل يؤيد القول بأن اللغة توقيف ووحي، إذ لو كان هناك ما يفيد ذلك لوجب اتباعه. يقول مقررا: "وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده والانطواء على القول به"[1].

وقد فصل ابن جني في الأدلة التي اعتمدها أستاذه بدءا من هذه الآية الكريمة، مع عرض الاعتراضات الممكنة عليها.

وجوابا عن سؤال: لغة العرب أتوقيف، أم اصطلاح؟ قال ابن فارس: "إن لغة العرب توقيف"[2]. واستدل لذلك بقوله جلّ ثناؤه: ﴿**وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا**﴾ (البقرة: 31). ويسوق قول ابن عباس الله عنهما: "علّمه الأسماء كلّها وهي هَذِهِ الَّتِي يتعارَفُها الناس من: دابة، وأرض، وسهل، وجبل، وحمار، وأشباه ذَلِكَ من الأمم وغيرها"[3]. ونلاحظ هنا نفس الآية ونفس الأويل الذي تتطلبه.

لكن، ما تجب الإشارة إليه هو أن القول بأن اللغة إلهام لم يكن وليد القرن الرابع الهجري مع العالمين السابقين، وإنما نجد آثاره عند الجاحظ، وتحت فصل القول في إنطاق الله عز وجل إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، بالعربية المبينة على غير التلقين والتمرين، وعلى غير التدريب والتدريج، وكيف صار عربيا أعجميّ الأبوي، قال الجاحظ: "وأول من عليه أن يقرّ بهذا القحطاني، فإنه لا بد من أن يكون له أب كان أول عربي من جميع بني آدم صلَى الله عليه وسلّم. ولو لم يكن ذلك كذلك، وكان لا يكون عربيا حتى يكون أبوه عربيا وكذلك أبوه وكذلك جده، كان ذلك موجبا لأن يكون نوح صلَى الله عليه وسلّم عربيا، وكذلك آدم صلَى الله عليه وسلّم.

قال أبو عبيدة: حدثنا مسمع بن عبد الملك عن أبي جعفر محمد بن علي ابن الحسين عن آبائه قال: أول من فتق لسانه بالعربية المبينة اسماعيل، وهو ابن أربع عشرة سنة"[4].

ويضيف الجاحظ قائلا: "وروى قيس بن الربيع عن بعض أشياخه عن ابن عباس: إن الله ألهم إسماعيل العربية إلهاما.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ**﴾ (إبراهيم: 4).

---

[1] - نفسه.

[2]- أحمد بن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، (المكتبة السلفية، القاهرة، 1328-1910) ص 5.

[3]- نفسه.

[4]- الجاحظ، **البيان والتبيين**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط6، 1418-1998) 290/3.

قال: قد يرسل الله الرسول إلى قومه، ولو أرسل في ذلك الوقت إلى قوم آخرين لما كان الثاني ناقضا للأول. فإذا كان الأمر كذلك كان قومه أول من يفهم عنه، ثم يصيرون حجة على غيرهم"[1].

يتبين من خلال ما سبق أن حجة القول بأن اللغة وحي وإلهام يستند إلى أقوال الصحابة والتابعين، ولا يستند إلى نصوص الوحي من قرآن وسنة، ولهذا سيرفضه القائلون بأن اللغة تواضع واصطلاح.

2- اللغة تواضع واصطلاح

يذهب ابن جني إلى أن هذا الموقف هو موقف أهل النظر والمحققين، حتى إنه ليفهم من كلامه أنه هو الموقف الأكثر اعتبارا لدى المهتمين. وهذا ما عناه بقوله: "غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف"[2].

ويرجع قول هؤلاء في نظر ابن جني إلى أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة، ويأتي بقولهم: "وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات. فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظاً، إذا ذكر عرف به ما مسماه، ليمتاز من غيره، وليُغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره، لبلوغ الغرض في إبانة حاله. بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه، كالفاني، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد، كيف يكون ذلك لو جاز، وغير هذا مما هو جار في الاستحالة والبعد مجراه، فكأنهم جاءوا إلى واحد من بني آدم، فأومئوا إليه، وقالوا: إنسان إنسان إنسان، فأي وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك، فقالوا: يد، عين، رأس، قدم، أو نحو ذلك. فمتى سمعت اللفظة من هذا عرف معناها، وهلم جرا فيما سوى هذا من الأسماء، والأفعال، والحروف"[3].

ثم يضيف ابن جني أن بعضهم ذهب إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد.

إن القول بالمواضعة يدفعنا إلى الحديث عن موضوع مطابقة الاسم للمسمى. وهذا موضع إشكال كبير تناوله الفلاسفة واللغويون، فهل الاسم فعلا يطابق المسمى؟ وما نوع هذا التطابق؟

ذهب ابن سينا إلى أن "اللفظ يدل على المعني:

---

[1]- نفسه 291/3.

[2] - نفسه.

[3] - ابن جني، **الخصائص** 44/1.

إما على سبيل المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعا لذلك المعنى وبإزائه مثل دلالة المثلث على الشكل المحيط به ثلاثة أضلع.

وإما على سبيل التضمن، بأن يكون المعنى جزءا من المعنى الذي يطابقه اللفظ، مثل دلالة المثلث على الشكل، فإنه يدل على الشكل، لا على أنه اسم للشكل، بل على أنه اسم لمعنى، جزؤه الشكل.

وإما على سبيل الاستتباع والالتزام، بأن يكون اللفظ دالا بالمطابقة على معنى، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره، كالرفيق الخارجي لا كالجزء، بل هو مصاحب ملازم له، مثل دلالة لفظ (السقف) على (الحائط)؛ و(الإنسان) على (قابل صنعة الكتابة)"[1]. فهذه ثلاثة أنواع دلالة اللفظ على المسمى. وكما يبدو فإن كلها لها ارتباطا بالمسمى رغم اختلاف حجم هذا الارتباط.

ونفس الكلام نجده عند الإمام أبي حامد الغزالي حيث يؤكد أن: "دلالة اللفظ على المعنى تنحصر في ثلاثة أوجه وهي: المطابقة والتضمن والالتزام..."[2].

أما أبو نصر الفارابي فيدقق أكثر ليحدثنا عن كيفية إصدار اللفظ صوتا فيقول: "فهكذا تحدث أوّلا حروف تلك الأمّة وألفاظها الكائنة عن تلك الحروف. ويكون ذلك أوّلا ممّن اتّفق منهم. فيتّفق أن يستعمل الواحد منهم تصويتا أو لفظة في الدلالة على شيء مّا عندما يخاطب غيره فيحفظ السامع ذلك، فيستعمل السامع ذلك بعينه عندما يخاطب المنشئ الأوّل لتلك اللفظة، ويكون السامع الأوّل قد احتذى بذلك فيقع به، فيكونان قد اصطلحا وتواطأ على تلك اللفظة، فيخاطبان بها غيرهما إلى أن تشيع عند جماعة. ثمّ كلّما حدث في ضمير إنسان منهم شيء احتاج أن يُفهمه غيره ممّن يجاوره، اخترع تصويتا فدلّ صاحبَه عليه وسمعه منه فيحفظ كلّ واحد منهما ذلك وجعلاه تصويتا دالاً على ذلك الشيء. ولا يزال، يُحدث التصويتات واحدا بعد آخر ممّن اتّفق من أهل ذلك البلد، إلى أن يُحدث مَن يدبّر أمرهم ويضع بالإحداث ما يحتاجون إليه من التصويتات للأمور الباقية التي لم يتّفق لها عندهم تصويتات دالّة عليها. فيكون هو واضع لسان تلك الأمّة. فلا يزال منذ أوّل ذلك يدبّر أمرهم إلى أن توضع الألفاظ لكلّ ما يحتاجون إليه في ضروريّة أمرهم[3].

لكن القاضي عبد الجبار لم يهتم بمطابقة الاسم للمسمى، ولا بطريق إنتاج اللفظ، وإنما اهتم بالقصد في ذلك، حيث بين حاجة وضع الأسماء إلى القصد، ولعل هذا يبدو وجيها إذا ما وضعنا في الاعتبار أن الإنسان كائن واع عاقل قاصد. يقول: "اعلم أن الاسم إنما يصير اسماً للمسمى بالقصد، ولولا ذلك، لم يكن بأن يكون اسما له أولى من غيره. وهذا معلوم من حال من يريد أن يسمي الشيء ب(اسم)، لأنه إنما يجعله اسما بضرب من القصد. يبين ذلك، أن حقيقة الحروف لا تتعلق بالمسمى لشيء يرجع إليه، كتعلق

---

[1]- ابن سينا، **الإشارات والتنبيهات**، تحقيق سليمان دنيا، (دار المعارف، القاهرة، د.ت) 27/1.

[2]- الغزالي، **المستصفى في علم الأصول**، (دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، 1413-1993) ص 20.

[3]- الفارابي، **كتاب الحروف**، تحقيق محسن مهدي، (دار المشرق، بيروت 1970) ص 137-138

العلم والقدرة بما يتعلقان به، فلابد من أمر أخر يوجب تعلقه بالمسمى، وليس هناك ما يوجب ذلك فيه سوى القصد والإرادة. يؤكد ذلك، أن الاسم الواحد قد يختلف مسماه بحسب اللغات لما اختلفت المقاصد فيه، ولذلك يصح تبديل الأسماء من مسمى إلى سواه بحسب القصد"[1].

3- اللغة توفيق ووحي

وبعدما عرض ابن جني موقف الطرفين وصل إلى خلاصة عرض من خلالها موقفه من القضية حيث قال: "واعلم فيما بعد، أنني على تقادم الوقت، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع، فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي، مختلفة جهات التغول على فكري"[2]. ويبرر ذلك بأننا إذا تأملنا حال هذه اللغة وجدنا فيها من الحكمة والدقة، والإرهاف، والرقة، ما يملك علينا جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر.

ثم يختم مبينا ومقررا موقفه قائلا: "فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا رحمهم الله ومنه ما جذوته على أمثلتهم فعرفت بتتابعه وانقياده وبعد مراميه وآماده صحة ما وفقوا لتقديمه منه، ولطف ما أسعدوا به وفرق لهم عنه. وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله عز وجل فقوى في نفسي اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه وأنها وحي"[3].

هكذا يتبين أن موقف ابن جني موقف مزدوج، يجتمع فيه التوفيق والتوقيف. وهذا ما دفع ببعض الباحثين إلى وصف موقفه بالاضطراب. لقد حاول ابن جني الوقوف موقفا وسطا معتمدا على مواقف أصحابه وحججهم، وكذلك الأخبار المأثورة، ومن ثم جعل اللغة توفيقا إلهيا... ولعل هذا يذكرنا بالموقف الأشعري من الفعل الإنساني عندما قالوا بالكسب.

لكن، للخروج من هذا المأزق نستأنس بموقف صبحي الصالح رحمه الله الذي يرى أنه لا فائدة من البحث عن أصل اللغة وطريقة وضع الأسماء للمسميات، فهذا لا طائل وراءه ولا يصل بنا إلى نتيجة. وقد رأينا تعدد المواقف بشأن ذلك وصعوبة الحسم في أي منها حتى لجأ ابن جني إلى ذاك الموقف المزدوج. يقول صبحي الصالح: "لقد بات لزامًا علينا تجديد البحث في فقه اللغة. فليس يعنينا أن نتقصى أصل اللغة الغامض المجهول. وليس علينا أن نعلل كل صوت لغوي، أو رمز دلالي، أنه على وجه الحكمة كيف وقع، وبأي لغة ينطق، بل يعنينا أن نتابع التطور اللغوي كيف حدث؟ بعد إحصائه واستقرائه وملاحظته، ومقارنة بعض مظاهره ببعض، وعلينا أن نبدأ بجمع ما يمكننا من المعلومات عن اللغات الإنسانية المختلفة لنخرج أخيرًا بالسنن العامة والقوانين الثابتة في علم اللغة العام:3 وفي ضوئها نحدد خصائص لغتنا

---

[1]- القاضي عبد الجبار . **المغني في أبواب التوحيد والعدل**. تحقيق محمد الخضيري. (القاهرة. 1965) 160/5.

[2]- ابن جني. **الخصائص** 47/1

[3]- نفسه.

المدروسة بطريقة وصفية استقرائية؛ كصنيعنا هنا في فقه اللغة العربية.وإنّ هذه الطريقة الوصفية لتفرض علينا الاعتراف بحقيقةٍ لا يمكن نكرانها :وهي أنه لم يعثر قط على قبيلة لا لغة لها، "وأن المتوحشين أنفسهم ليسوا بدائيين، رغم الإسراف في تسميتهم بهذا الاسم في غالب الأحيان، فهم يتكلمون أحيانًا لغات على درجة من التعقيد لا تقل عما في أكثر لغاتنا تعقيدًا، ولكن منهم من يتكلم على درجة من البساطة تحسدهم عليها أكثر لغاتنا بساطة، فهذه وتلك ليست إلّا نتيجة تغيرات تغيب عنا نقطة البدء التي صدرت عنها[1]"

المبحث الثالث:

اللغة والدين

يعتبر موضوع اللغة والدين من الموضوعات المهمة في الفكر الإسلامي، بل والفكر الغربي أيضا، وذلك لأنه يرتبط بمسألة فهم نصوص الوحي. ولعل الإشكال هنا يرتبط بكون اللغة، بما هي أصوات ودلالة الاسم على المسمى، تعبر عن قضايا عقدية غيبية غير حسية لدى الإنسان. ولعل اختلاف المفسرين والمؤولين يعود إلى هذه النقطة أساسا. فهل يمكن للغة الطبيعية الوفاء بالمضامين العقدية والدينية؟ أم أن اللغة الدينية غير اللغة الطبيعية؟

1- بين اللغة الطبيعية واللغة الدينية

يؤكد ابن جني أن هذا الموضوع من أشرف أبواب كتابه، وأن الانتفاع به ليس إلى غاية ولا وراءه من نهاية. ويرجع ذلك إلى "أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها وحاد عن الطريقة المثلى إليها فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة التي خوطب الكافة بها وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيها وأحنائها وأصل اعتقاد التشبيه لله تعالى بخلقه منها وجاز عليهم بها وعنها"[2]. ويعرض هنا مجموعة من النماذج من القرآن الكريم والحديث الشريف التي أسيء فهمها وتأويلها. منها قوله تعالى: ﴿ **يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ** ﴾ (الزمر: 65)، وقوله تعالى: ﴿ **فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ** ﴾ (البقرة: 115)، وقوله عز وجل: ﴿ **لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** ﴾ (ص: 75)...

وهذا ما نجد الفيلسوف جون هيك ينبه عليه في السياق المسيحي فيقول: "من الواضح أن العديد -وربما جميع- العبارات التي تطلق في الخطاب الديني على الإله، تستعمل بطرق خاصة، تختلف عن استعمالاتها في السياقات الدنيوية. فمثلا عندما يقال: "عظيم هو الرب"، لا يعني أن الرب يشغل حيزا كبيرا من الفضاء. وعندما يقال: "قال الرب ليوشع"، لا يعني أن للرب جسدا وأعضاء يتكلم بها، وترسل موجات

---

[1]- صبحي الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، (دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2009) ص 35.

[2]- ابن جني، **الخصائص** 245/3.

صوتية تصل إلى أذن يوشع. وعندما يقال: "إن الإله خير" لا يعني أن هناك قيما أخلاقية مستقلة عن الطبيعة الإلهية، يحكم من خلالها على الإله بالخيرية، وبالتأكيد لا يعني (كما هي الحال لدى البشر)، أن الإله عرضة للإغراءات، ولكنه ينجح في التغلب عليها"[1].

إن سوء الفهم هذا يرجعه ابن جني إلى عدم أنس هؤلاء باللغة العربية أو تصرف فيها، أو مزاولة لها، وأن ما أصابهم فهو شقاء نتيجة بعدهم عنها. فماذا لو رأى ابن جني أهل زماننا وسوء تأويلاتهم التي تجاوزت كثيرا ما كان عليه أهل زمانه؟

ولبيان ضلال ما وصل إليه هؤلاء من سوء تأويلاتهم بسبب بعدهم عن اللغة لا يفوت ابن جني أن يستشهد بحديث رسول الله صلى اله عليه وسلم لرجل لحن: "أرشِدوا أخاكم فقد ضلّ". يقول معلقا على الحديث: "فسمي اللحن ضلالاً"[2]، ولقوله صلى الله عليه وسلم: "رحم الله امرأ أصلح من لسانه". يقول ابن جني: "وذلك لما علمه صلى الله عليه وسلم مما يعقب الجهل لذلك من ضد السداد، وزيغ الاعتقاد"[3]. والسر في ذلك في نظر ابن جني أن هذه اللغة أكثرها جارٍ على المجاز وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة. وهذا يؤكد أن لغة الوحي غير اللغة التي يتعامل بها البشر بينهم لقيامها غالبا على ما هو حسي له صور في الذهن. فهل يعني هذا أن الوحي يخاطب البشر بما لا تتصوره أذهانهم وبما لا يفهمون؟

نجد الجواب عند أبي إسحاق الشاطبي الذي يذهب إلى أن القوم الذين خوطبوا بلغة الوحي هم أعرف الناس بسعة مذاهبها وانتشار أنحائها جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه ويعتادونه منها وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عرفهم وعادتهم في استعمالها.

وفي هذا السياق يقرر الشاطبي رحمه الله على الناظر في الشريعة والمتكلم فيها أصولا وفروعا أمران:

"أحدهما: أن لا يتكلم في شيء من ذلك حتى يكون عربيا، أو كالعربي في كونه عارفا بلسان العرب، بالغا فيه مبالغ العرب، أو مبالغ الأئمة المتقدمين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء ومن أشبههم وداناهم. وليس المراد أن يكون حافظا كحفظهم وجامعا كجمعهم وإنما المراد أن يصير فهمه عربيا في الجملة... وساق أمثلة لذلك.

---

[1]- جون هيك، **مشكلات اللغة الدينية**، ترجمة طارق عسيلي، (مجلة المحجة، تصدر عن معهد المعارف الحكمية، بيروت، العدد العاشر، صيف 2004) ص 65.

[2]- ابن جني، **الخصائص** 246/3.

[3]- نفسه.

والأمر الثاني: أنه إذا أشكل عليه في الكتاب أو في السنة لفظ أو معنى فلا يقدم على القول فيه دون أن يستظهر بغيرة ممن له بالعربية فقد يكون إماما فيها، ولكنه يخفى عليه الأمر في بعض الأوقات. فالأولى في حقه الاحتياط، إذ قد يذهب على المحض بعض المعاني الخاصة حتى يسأل عنها..."[1] وذكر أمثلة على ذلك.

ويؤكد الإمام الشاطبي رحمه اتباع معهود الأميين - وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم - في فهم القرآن الكريم. ويوضح قائلا: "فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر، فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة. وإن لم يكن ثم عرف فلا يصح أن يجرى في فهمها على ما لا تعرفه.

وهذا جار في المعاني والألفاظ والأساليب، مثال ذلك: أن معهود العرب أن لا ترى الألفاظ تعبدا عند محافظتها على المعاني، وإن كانت تراعيها أيضا، فليس أحد الأمرين عندها بملتزم، بل قد تبنى على أحدهما مرة، وعلى الآخر أخرى، ولا يكون ذلك قادحا في صحة كلامها واستقامته"[2].

ولقيمة هذا المبحث وعظيم فائدته يخبرنا ابن جني أنه خطر له خاطر فقال: "لو أقام إنسان على خدمة هذا العلم ستين سنة حتى لايحظى منه إلا بهذا الموضع لما كان مغبونا فيه ولا منتقص الحظ منه ولا السعادة به"[3].

2- نماذج من التأويل اللغوي لابن جني

نستعرض الآن نماذج من التأويل اللغوي لبعض نصوص الوحي لنتبين الفرق بين اللغة الطبيعية واللغة الدينية التي تحتاج إلى فهم يتوافق والعقائد الغيبية.

أولا: في قوله تعالى: ﴿ **يا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ** ﴾ (الزمر: 65)، يقول: "فيما بيني وبين الله إذا أضفت تفريطي إلى أمره لي ونهيه إياي. وإذا كان أصله اتساعاً جرى بعضه مجرى بعض. وكذلك قوله - صلى اله عليه وسلم -: كل الصيد في جنب الفرأ وجوف الفرأ أي كأنه يصغر بالإضافة إليه وإذا قيس به"[4].

أما ابن عاشور فيرى أن المعنى تمثيل "لحال النفس التي أوقفت للحساب والعقاب بحال العبد الذي عهد إليه سيده حراسة حماه ورعاية ماشيته فأهملها حتى رعي الحمى وهلكت المواشي وأحضر للثقاف

---

[1]- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، **الاعتصام**، تعليق أبي عبيدة مشهور بن حسن، (مكتبة التوحيد، المنامة، البحرين، ط1، 1421-2000) 364/3.

[2]- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، **الموافقات**، تقديم آل سلمان بكر بن عبد الله أبي زيد، تعليق أبي عبيدة مشهور بن حسن، (دار ابن عفان، ط1، 1417-1997) 131/2.

[3]- ابن جني، **الخصائص** 253/3.

[4]- نفسه 247/3.

فيقول: يا حسرتا على ما فرطت في جنب سيدي. وعلى هذا الوجه يجوز إبقاء الجنب على حقيقته لأن التمثيل يعتمد تشبيه الهيئة بالهيئة"[1].

ثانيا: وفي قوله تعالى: ﴿ **فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ** ﴾ (البقرة: 115)، يقول: "إنما هو الاتجاه إلى الله ألا ترى إلى بيت الكتاب:

أستغفرُ اللهَ ذنبًا لستُ مُحصيَهُ .:. ربُّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

أي الاتجاه. فإن شئت قلت: إن الوجه هنا مصدر محذوف الزيادة كأنه وضع الفعل موضع الافتعال كوحده وقيد الأوابد - في أحد القولين - ونحوهما. وإن شئت قلت: خرج مخرج الاستعارة. وذلك أن وجه الشيء أبدا هو أكرمه وأوضحه فهو المراد منه والمقصود إليه. فجرى استعمال هذا في القديم - سبحانه - مجرى العرف فيه والعادة في أمثاله"[2].

ويروي ابن كثير عن ابن عباس أن المقصود من الآية هو أن قبلة الله أينما توجهت شرقا أو غربا"[3].

ثالثا: وفي قوله تعالى: ﴿ **وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي** ﴾ (طه: 39)، يقول: "أي تكون مكنوفا برأفتي بك، وكلاءتي لك، كما أن من يشاهده الناظر له، والكافل به، أدنى إلى صلاح أموره، وانتظام أحواله، ممن يبعد عمن يدبره، ويلي أمره؛ قال المولد:

شهدوا وغبنا عنهم فتحكموا .:. فينا وليس كغائب من يشهد"[4]

رابعا: وفي قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث: "خلق الله آدم على صورته" يقول: "يحتمل الهاء فيه أن تكون راجعة على اسم الله تعالى، وأن تكون راجعة على آدم. فإذا كانت عائدة على اسم الله تعالى كان معناه: على الصورة التي أنشأها الله، وقدّرها. فيكون المصدر حينئذ مضافا إلى الفاعل، لأنه - سبحانه - هو المصور لها، لا أن له - عز اسمه - صورة ومثالا... وإن جعلتها عائدة على آدم كان معناه: على صورة آدم أي على صورة أمثاله ممن هو مخلوق ومدبر فيكون هذا حينئذ كقولك في السيد والرئيس: قد خدمته خدمته، أي الخدمة التي تحق لأمثاله، وفي العبد والمبتذل: قد استخدمته استخدامه، أي استخدام أمثاله ممن هو مأمور بالخفوف والتصرف، فيكون إذاً كقوله - عز وجل ﴿ **فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ** ﴾ (الانفطار: 8) وكذلك نظائر هذا: هذه سبيله"[5].

---

[1] - ابن عاشور، **التحريروالتنوير**، (دار سحنون، تونس،د.ت). 46/25.

[2]- ابن جني، **الخصائص** 248/3.

[3]- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم تحقيق سامي بن محمد السلامة، (دار طيبة، 1422-2002) 391/1.

[4]- ابن جني، الخصائص 249/3.

[5]- نفسه 250/3-251.

وقد ذهب ابن عربي إلى أن الإنسان الكامل هو المقصود هنا، وذلك لأنه جمع "بين صورة الحق وصورة العالم، فكان برزخاً بين الحق والعالم، مرآة منصوبة، يرى الحق صورته في مرآة الإنسان، ويرى الخلق أيضاً صورته فيه، فمن حصل هذه المرتبة حصل رتبة الكمال الذي لا أكمل منه في الإمكان"[1]. ويعني بصورة الحق "إطلاق جميع الأسماء الإلهية عليه، كما جاء في الخبر: فبهم تنصرون، الله الناصر، وبهم ترزقون، والله الرازق، وبهم ترحمون، والله الراحم، وقد ورد في القرآن فيمن علمنا كماله صلى الله عليه وسلم واعتقدنا ذلك فيه أنه ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ (التوبة: 128)، ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (الأنبياء: 107)"[2].

يبدو من خلال هذه النماذج أن اللغة الطبيعية، أو اللغة التي يتعامل بها بنو البشر على ظاهرها لن توفي بغرض فهم الوحي على حقيقته، وذلك لأن موضوع هذه النماذج التي رأينا موضوع غيبي وغير حسي وغير مألوف صورة لدى الإنسان. من هنا ليس بإمكان أي كان ينبري لتفسير كلام الوحي وفهم لغته، بل لا بد من أنس باللغة وطول خبرة بها كما قال ابن جني.

خاتمة

وفيما يلي نتائج البحث وتوصياته

أولا: نتائج البحث

كان الهدف من هذا البحث هو الكشف عن الأبعاد الفلسفية للنظرية اللغوية عند ابن جني، وتجلياتها وقيمتها، للوصول إلى الإضافة التي أضافتها للنظرية اللغوية لابن جني. وهذه أهم النتائج التي توصلت إليها:

- إن تعريف ابن جني للغة جامع شامل استثمره اللغويون لاحقا، فهو يجمع الخصائص الرئيسة للغة عند الإنسان. كما يشمل أيضا مستويات الدرس اللغوي التي تعتبر قوام فقه اللغة.

- إن هذا التعبير الذي عبر عنه ابن جني في تعريفه للغة، ومن خلال تلك المستويات، هو الذي يجعل من اللغة خاصية إنسانية، ومن الأصوات البشرية لغة. وهذا ناتج عن الوعي الذي يميز الإنسان والعقل الذي يتمتع به. وهو ما لا نجده عند الحيوانات التي لا وعي لها ولا عقل.

---

[1]- محيي الدين بن عربي، **الفتوحات المكية**، (دار صادر، بيروت، د.ت) ص 26.

[2]- نفسه ص 26-27.

- يحدثنا ابن جني أن لكل قوم لغتهم، وذلك من خلال قوله: "... كل قوم...". وفي هذا إخبار أن هناك لغات وليس لغة واحدة، بل هي تتعدد بتعدد الأقوام. كما يمكن أن نفهم من هذا أن اللغة هي اتفاق بين قوم على وضعها.

- إن التعريفات الواردة حول اللغة تكاد تقول إن اللغة هي الإنسان، وهي الأمة، وهي كل هذا وذاك، وهي كل شيء.

- يرى ابن جني أن البحث في أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح؟ بحاجة إلى مزيد، في المقابل يرى صبحي الصالح أنه لا فائدة من البحث فيه لغموضه الشديد.

- يبين ابن جني الموقفين الرئيسين بخصوص أصل اللغة، وبعده يعرض موقفه. لكن تجدر الإشارة إلى أن موقفه موقف مزدوج، حين اعتبر اللغة توفيقاً من الله سبحانه وأنها وحي.

- يذهب ابن جني إلى أنه لا نقل يؤيد القول بأن اللغة توقيف ووحي، إذ لو كان هناك ما يفيد ذلك لوجب اتباعه.

- يذهب ابن جني إلى أن الموقف الذي يقول بأن اللغة تواضع واتفاق هو موقف أهل النظر والمحققين، حتى إنه ليفهم من كلامه أنه هو الموقف الأكثر اعتبارا لدى المهتمين.

- يؤكد ابن جني أن علاقة اللغة بالوحي موضوع من أشرف أبواب كتابه، وأن الانتفاع به هو انتفاع غير محدود. وتكمن أهميته أساسا في تصحيح الانحرافات التأويلية لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

- إن اللغة التي جاء بها الوحي ينبغي أن تفهم ضمن السياق العقدي، ولا يمكن بحال أن نفهمها كما اللغة الطبيعية التي تقتصر دلالاتها على ما حسي لدى البشر.

ثانيا: توصيات البحث

بعد هذه الجولة مع ابن جني في نظريته اللغوية تظهر مجموعة من المسائل بحاجة إلى نظر، منها:

- مزيد بحث لاستخلاص معالم النظرية اللغوية عند ابن جني ومقارنتها بما توصل إليه اللغوي المعاصر حتى نتبين مدى سبق ابن جني ومدى تأثيره في اللاحقين سواء كانوا عربا أم غير ذلك.

- تخصيص بحث خاص لتعريف اللغة انطلاقا من تعريف ابن جني، مع مقارنته لما أنجز في الفكر اللغوي.

- توجيه اهتمامات الطلبة والباحثين في اللغة والفلسفة والعلوم الشرعية إلى مزيد بحث حول خصائص كل من اللغة الطبيعية واللغة الدينية، وبيان مجال اشتغالهما، وتأثير ذلك على فهم الوحي.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

